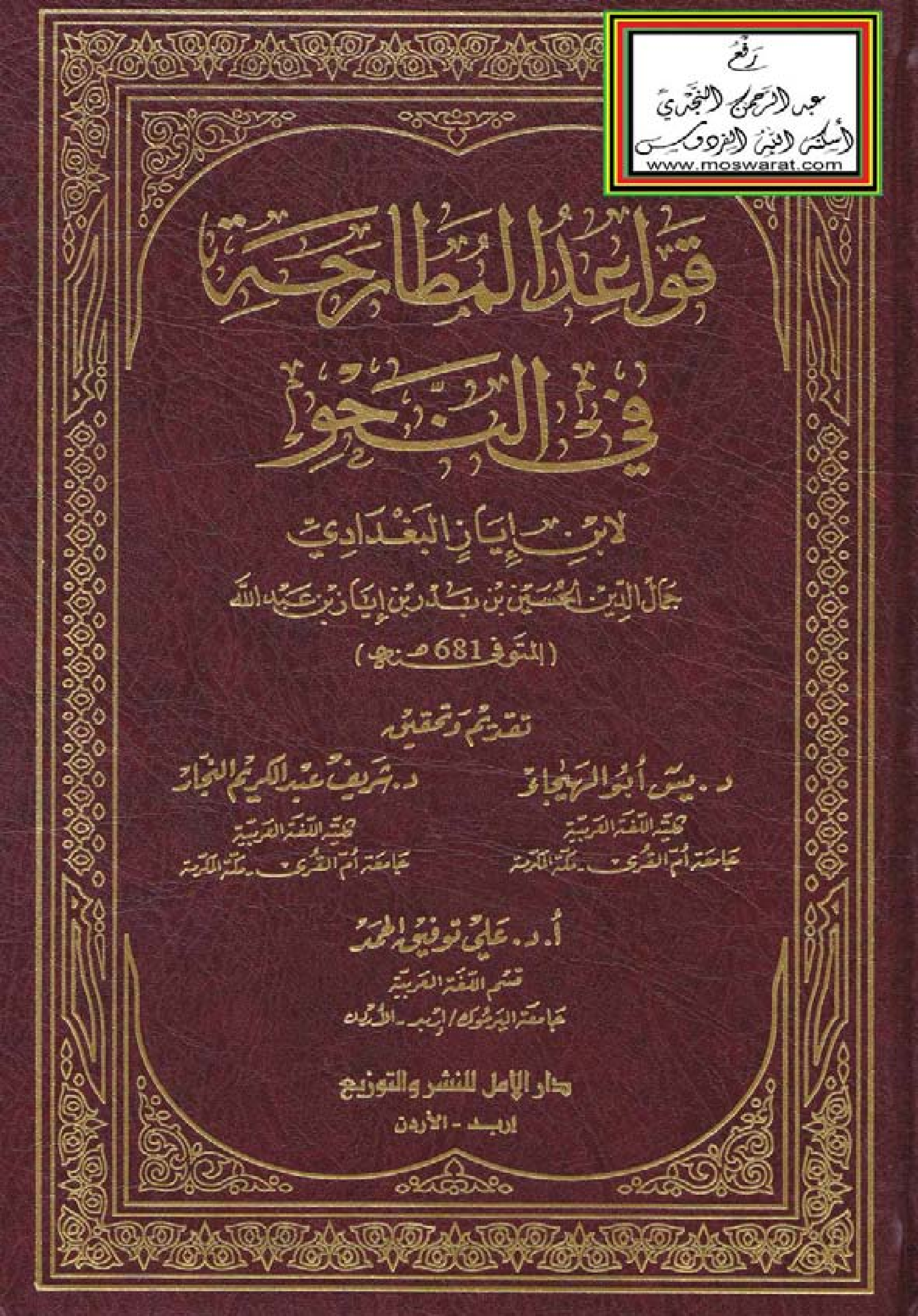

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
قواعد المطارحة
في النحو
لابن إياز البغدادي
جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله
(المتوفى 681 هـ)
تقديم وتحقيق
د. يس أبو الهيجاء
كلية اللغة العربية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
د. شريف عبد الكريم النجار
كلية اللغة العربية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
أ. د. علي توفيق الحمد
قسم اللغة العربية
جامعة اليرموك / إربد - الأردن
دار الأمل للنشر والتوزيع
إربد - الأردن


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قَواعِدُ المُطارَحَةِ
في النَّحْوِ

قَوَاعِدُ المُطَارَحَةِ

فِي النَّحْوِ

لابْنِ إيازٍ البَغْدَادِيِّ

جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله

(المتوفى سنة 681 هـ)

تقديم وتحقيق

د. يس أبو الهيجاء
كليّة اللغة العربيّة
جامعة أم القرى-مكة المكرّمة

د. شريف عبد الكريم النجار
كليّة اللغة العربيّة
جامعة أم القرى-مكة المكرّمة

أ.د. علي توفيق الحمد
قسم اللغة العربية
جامعة اليرموك/إربد-الأردن

دار الأمل للنشر والتوزيع

إربد - الأردن



الحمد لله الذي هدى ووفّق

ويَسَّر وأعان

طبعة جديدة مزيدة ومنقّحة

1432 - 2011

ISBN 978-9957-531-05-8 (ردمك)

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/8/3012)

415
قواعد المطارحة في النحو/جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز
تحقيق يس محمد أبوالهيجاء، شريف عبدالكريم النجار، علي توفيق الحمد
اربد : دار الأمل للنشر ، 2010
( ) ص .
ر.أ. : 2010/8/3012
الواصفات : قواعد اللغة//اللغة العربية/
* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

مسرد المحتويات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا خالصًا، والصلاة والسلام على سيدنا حبيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد:

تعود قصة تحقيق هذا الكتاب الذي نسعد بتقديمه إلى المكتبة العربية، تعود إلى ما قبل عامين، بعد اتصال أخينا الأستاذ الدكتور شريف النجار بكتاب " المحصول في شرح الفصول" لابن إياز البغدادي، وبعد إتمامه تحقيق ذلك الكتاب ونشره في العام الماضي، وقد أبدى إعجابه بمضمون كتابنا هذا ومنهجه، وهو كتاب " قواعد المطارحة " لابن إياز نفسه.

وأخبرنا بذلك وأطلعنا عليه، وطمأننا أنه يتوافر لديه ثلاث نسخ مخطوطة من الكتاب، وبعد اطّلاعنا على الكتاب، لفتنا علم الرجل ومنهجه واختياراته، فقد قسم كتابه خمس مقدمات:

- الأولى: في أقسام الكلام وعلاماته.
- والثانية: في العوامل بانواعها.
- والثالثة: في المعمولات.
- والرابعة: في إعراب الجمل.
- والخامسة: في الحروف والأدوات.

ثم أتبعها بباب واسع أطلق عليه " النتيجة "، وهو باب للمطارحة والتطبيق، والمناقشة والتعليل والتحليل، لما يزيد على مائة شاهد شعري، تحليلاً لغويًا شاملاً، على المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي النحوي، رابطًا إياه بالدلالة والمعنى، ويناقش في جلّ ما يعرضه آراء كبار النحويين موافقًا أو معارضًا ومختارًا، معزّزًا كل ذلك بشواهد قرآنية كريمة وأقوال ولغات وشواهد شعرية متخيّرة.

نقول: شكّل مضمون الكتاب ومنهجه الدافع الأول، وكان علم الرجل وسعة اطلاعه واختياراته – مع كونه مجهولاً نكرة لكثير من المتخصصين المعاصرين – إذ أنّه غطى عليه جهابذة اشتهروا في عصره كان مالك وابن يعيش وأبي حيان وأمثالهم، ثم أردنا أن نخلّد أخوّتنا وزمالتنا المباركة في مكة المكرمة، بعمل علمي مشترك، فكان إقدامنا على تحقيق هذا الكتاب عملاً مباركًا إن شاء الله، قمنا به وأنجزناه في رحاب مكة المكرمة وحرمها المكيّ الشريف، سائلين المولى

عزّ وجلّ أن يبارك في هذا العمل، الذي أردنا فيه وجه الله والأخوة الصادقة والخير، وخدمة تراثنا المجيد ولغتنا، والراغبين فيها وفي خدمتها.

وأن يبـــارك في كل من يطّلع على هذا العمل، راجين أن يتسامح مع ما قد يكون فاتنا وما عثر عليه من هنات، راجين أن يكتب إلينا وأن يطلعنا على ملحوظاته واستدراكاته، فالكمال لله عزّ وجل، راجين منه تعالى العون والتوفيق والسداد، وأن يغفر لنا ويرحمنا، وأن يغفر لنا الزملاء والقرّاء ما قد يكون فاتنا، سائلين مولانا الكريم العفو والهدى والقبول، والحـــمدلله أوّلاً وآخرًا ودائمًا، والحمدلله وحده، نســـتغفره ونتوب إليه، ونصلي ونسلّم على من لا نبيّ بعده، مولانا ورسولنا وقائدنا.

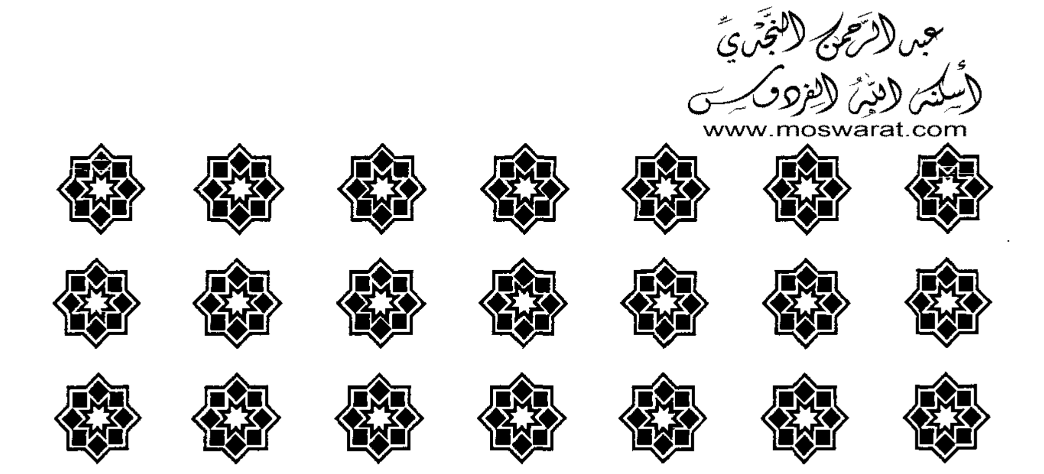
ولا ننسى أن نشكر دار الأمل للنشر والتوزيع في إربد / الأردن والقائمين عليها، على تفضلهم برعاية هذا العمل وقبوله ونشـــره، والله الموفق والهادي إلى الخير والصواب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(المحققون)

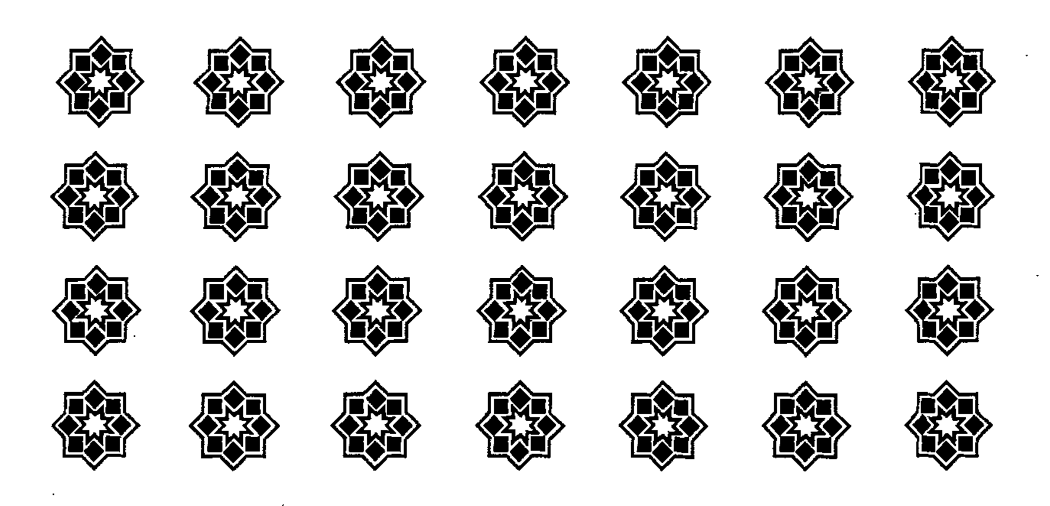
مكة المكرمة في شهر رجب المعظم 1431 هـــ

الموافق شهر حزيران / يونيـــو 2010 م.



القسم الأول

تقديم وتعريف




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

سِيرَةُ ابن إياز البَغْدَادِيّ[1]

اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو[2] الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله البغدادي، جمال الدين، أبو محمّد النّحويّ، وهو في البلغة: الحسين بن أبان[3]، وهو تحريف بَيِّنٌ، والمشهور هو "ابن إياز" نسبةً إلى جدّهِ، وهو من أهل بغداد، واشتغل بالمستنصرية حتى ترأس مشيخة النّحو فيها.

مذهبه

نقل السيوطي عن ابن مكتوم أنّه قال في تذكرته: "كان نحويًا ببغداد شيعيًا"[4]، وترجم له أيضًا صاحب طبقات أعلام الشيعة (الطهراني)[5]، وهذا يعني أنّه كان شيعيًا، ولم يرد في كتابه المحصول إشارة تدل على مذهبه.

شيوخه

تتلمذ ابن إياز على جملة من علماء عصره، عُرِفَ منهم:

- أولاً: تاج الدين الأُرموي، وهو محمد بن الحسن القاضي تاج الدين الأُرموي الشافعي، المتوفى سنة ست وخمسين وستمائة، وله الحاصل من المحصول[6].
- ثانيًا: سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله، أبو عثمان الجذامي الأندلسي البياني النحوي المالكي[7]، روى عنه الشرف الدمياطي، قرأ عليه ابن إياز ببغداد، ونقل عنه في شرح الفصول في مواضع عديدة، وسماه سعد الدين، وذكر أنه شرح الجزولية.
- ثالثًا: رضي الدين بن جعفر الأربلي، ذكره في المحصول وقواعد المطارحة، وهو رضي الدّين إبراهيم بن جعفر الأربلي، من علماء القرن السّابع الهجري[8]، له شرح المقدّمة الجزوليّة

---

(1) هذه السيرة هي نفسها ما ذكره الدكتور شريف عبد الكريم النجار في مقدّمة المحصول، ولم نر داعيًا للتغيير فيها.

(2) انظر ترجمته في البلغة91، وتاريخ الإسلام73/51، والوافي بالوفيات212/12، وبغية الوعاة532/1، وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب85/1، والمنهل الصافي150/5، والدليل الشافي على المنهل الصافي273/1، وهدية العارفين313/5، وكشف الظنون86/1، 1087/2، 1270، 1714، والأعلام234/2، ومعجم المؤلفين316/3، وطبقات أعلام الشيعة (الأنوار الساطعة في المائة السابعة)46/1-47، وتاريخ علماء المستنصرية19/2-20.

(3) البلغة91

(4) تحفة الأديب 85/1.

(5) انظر ترجمته في طبقات أعلام الشيعة (الأنوار الساطعة في المائة السابعة)46/1-47.

(6) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام146/48، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين6/ 126.

(7) انظر ترجمته في بغية الوعاة577/1 و كشف الظنون1800/2.

(8) انظر ترجمته في كشف الظنون1800/2.

الموسوم بـ(المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي)، وقد حقق الكتاب في رسالتين للدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود.

-رابعًا: ابن القبيطي[1]، وهو نجم الدين أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن علي القبيطي الحنبلي، المعروف بابن القبيطي، شيخ المستنصرية في الحديث، كانت وفاته سنة إحدى وأربعين وستمائة[2].

-خامسًا: الوزير شمس الدين ابن الصيقل الجزري، مات سنة إحدى وسبعمائة، سمع منه مقاماته الموسومة بالمقامات الزينية الخمسين، وما في أولها من المقدمة والخطبة والديباجة، وما في آخرها من الاعتذار[3].

تلاميذه

تولى ابن إياز مشيخة النحو في المستنصرية، فتلقى العلم على يديه كثير من الناس، عُرِفَ منهم:

1- عبد العزيز بن جمعة الموصلي، المعروف بابن القواس، قرأ النحو على ابن إياز في المستنصرية، ومات سنة ست وتسعين وستمائة[4].

2- يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض الأنصاري الخزرجي العبادي أبو يوسف المالكي النحوي نجم الدين[5].

3- الإمام العالم تاج الدين بن قطب الدين أبي اليمن البغدادي ابن السباك علي بن سنجر، مات سنة خمسين وسبعمائة، وقيل: خمس وخمسين[6].

4- الحسن بن مطهر الحلي[7].

5- قطب الدين الرّومي سنجر بن عبدالله، اشتراه بدر الدين إياز، واشتغل مع مولاه جمال الدين الحسين بن إياز، وكان شيخًا عالمًا بالنحو والأدب، مات سنة خمس وتسعين وستمائة[8].

---

(1) انظر بغية الوعاة532/1

(2) انظر ترجمته في الوافي بالوفيات72/19.

(3) انظر تاريخ علماء المستنصرية20/2

(4) انظر تلخيص مجمع الآداب210/4، وتاريخ علماء المستنصرية255/1-256.

(5) انظر ترجمته في بغية الوعاة 2/ 351.

(6) انظر ترجمته في الوافي بالوفيات100/21، والدرر الكامنة63/4.

(7) انظر تاريخ علماء المستنصرية19، والأنوار الساطعة47/1.

(8) انظر تلخيص مجمع الآداب223/4، وتاريخ علماء المستنصرية383/1

6- ابن الفوطي[1]، كمال الدين أبو الفضائل عبدالرزاق بن أحمد بن محمد بن أبي المعالي الشيباني، المعروف بابن الفوطي نسبة إلى جد أبيه لأمه، ويعرف أيضًا بابن الصابوني، مات سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة[2].

7- أبو عبدالله محمد بن أبي القاسم[3].

كتبه

لابن إياز جملَةٌ من الكتب في النحو والصرف، هي:

أولا: قَوَاعد المُطارحَة، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

ثانيًا: المحصول في شرح الفصول، وهو شرح فصول ابن معط في النحو، وقد نُشر بتحقيق الدكتور شريف عبدالكريم النجار، وهو من منشورات دار عمار، عمان- الأردن 2010م.

ثالثًا: الإسعاف في علم الخلاف، وهي مسائل خلافية في النحو استدركت على الإنصاف لأبي البركات الأنباريّ، وهو مفقود، وقد أشار إليه في المحصول، وقواعد المطارحة عدّة مرات.

رابعًا: المآخذ على المتّبع، أشار إليه في المحصول وقواعد المطارحة، وهو كتاب يردّ فيه على العكبري في كتابه المتبع في شرح اللمع، وهو مفقود.

خامسًا: شرح تصريف ابن مالك، وهو شرح لكتاب الضروري في التصريف سمّاه التعريف، وقد حقق الكتاب ونشر بتحقيق د.هادي نهر، وهلال ناجي.

سادسًا: كلام في إعراب أبيات مشكلة من شعر المتنبي[4].

وفاته

أجمعت كتب التراجم على أنّ وفاته كانت ليلة الخميس، الثالث عشر من ذي الحجّة، سنة إحدى وثمانين وستمائة.

---

(1) انظر تاريخ علماء المستنصرية 100/2

(2) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ 1493/4.

(3) انظر تحفة الأديب 85.

(4) انظر الوافي بالوفيات 214/6.

كتاب قواعد المطارحة:

باديءُ ذِي بَدْءٍ، يَنبَغِي أنْ نَقِفَ على مَفْهومِ المطارحَةِ، فَقَد جاءَ في أَساسِ البَلاغَةِ: طَرَحَ الشّيءَ وبهِ ومِن يَدِهِ رَمى بهِ وألْقاهُ ... وَطَرَحتُ عليهِ المسأَلَةَ، " وطارحتُهُ العلمَ والغِنــاءَ وتَطارَحناهُ. قالَ زبّانُ بنُ سيّارٍ الفَزاريّ:

تُطارِحُهُ الأَنْسابُ حَتّى رَدَدنَهُ   إلى نَسَبٍ في أَهلِ دَومَةَ ثاقِبِ[1]

وَجاءَ في "اللسانِ": طَرَحَ عَلَيهِ المسْأَلةَ ألقَاها، وقالَ ابنُ سِيْدَه: وأَرَاهُ مُوَلَّدًا[2]. وجاءَ في "مختار الصّحــاح" :"المُطارَحَةُ إلقاءُ القَوْمِ المســائِلَ بَعضُهُم على بَعْضٍ، تَقولُ طارَحَهُ الكلامَ مُتَعَدّيًا إلى مَفْعولَيْنِ". وهذا المُصطَلَحُ بِهذا الاستِخْدامِ لا نجِدُهُ عِندَ المتقدّمِينَ. وَجاءَ في "التــاجِ": مُطارَحَــةُ الكَلامِ مُعرَّبٌ. يُقــالُ طَرَحَ عَلَيهِ المَسأَلةَ إذا أَلْقاها. وَتَطارَحُوا أَلْقى بَعضُهُم المسائِلَ على بَعضٍ.

ولا شَكَّ في أنّ هذهِ المعَانِيَ قد أَخَذَتْ مِنَ المَعنى الأَصيلِ بِسَبَبٍ، وهوَ الإلقــاءُ والرّمــيُ، والإصابَةُ، وكُلُّها مَعانٍ حاضِرَةٌ في المحاوَرَةِ وَطَرْحِ الأسئِلَةِ.

على أنّ المتَأخّرِينَ جَعَلوا مِن هذا المشتَقّ فَنًّا، وأقْبَلوا عَليهِ؛ جاءَ في "أبجدِ العُلُومِ"[3]:" ولِلشيْخِ العالِمِ بُرهانِ الإسلامِ الزَّرْنوجِيِّ(من عَلَماءِ القَرنِ السادَسِ) كِتابٌ سَمّاهُ " تَعلِيمَ المــتعلِّمِ طَريــقَ التَعَلُّمِ " وَجَعلَهُ فُصولاً، ومما جاءَ فيهِ: ولا بُدَّ مِن المُذاكَرَةِ والمُناظَرَةِ والمُطارَحَةِ ...، قِيلَ: مُطارَحَةُ ساعَةٍ خيَرٌ مِن تِكرارِ شَهرٍ" .

وَيَبدو أنّ أولَ شُيوعِ هذا المصْطَلَحِ في مَسائِلِ الفِقهِ والمَنطِقِ وما تَعَلَّقَ بِها، فَقد شــاعَ قَبلَ ابنِ إياز في بَعضِ التآليفِ الفِقهيّةِ، وَجاءَ في كَشفِ الظّنُونِ:" ذَكَرَ الأَسْــنويُّ في "مَطــالِعِ الدَّقائِقِ" : أنّ المطارَحةَ بالمسائِلِ ذَواتِ المــآخِذِ المؤْتَلِفَةِ المتفِقَةِ، والأَجْوِبَةِ المختَلِفَةِ المفترِقَةِ مما تُثيرُ أَفكارَ العُلَماءِ، قالَ : وقد رَأيتُ لأَصْحابنا في هذا المعنى تَصانِيفَ، ذَكَرَ مِنها:" كِتابَ المُطارَحاتِ" لأبي عَبد الله : محمّدِ بن أحمدَ القطّانِ المتوَفّى سَنَةَ"407هـ . ومما ذَكَرهُ أيضًا صاحِبُ "كَشــفِ الظُّنونِ " المطارحاتُ في المَنْطِــقِ والحِكمــةِ "، لأبي الفُتُــوحِ شِــهابِ الــدّينِ الســهْرَوَرديّ

---

(1) أساس البلاغة: 386.

(2) اللسان طرح.

(3) كشف الظنون2/1257، وينظر: أبجد العلوم 1/130-132، وانظر1/243.

(ت587هـ)[1]، و"كِتابُ المطارَحاتِ" لأبي عَبدالله حُسينِ بنِ القَطّانِ الشّافِعيِّ(ت420هـ)، وَضعَهُ للامتِحانِ، يَتطارَحُ بها الفُقَهاءُ عِندَ اجتِماعِهِم. كما ذَكَرَ كِتابَ "جامِعِ المبادِئِ والغاياتِ في عِلمِ المِيقاتِ" لأبي عَليٍّ المُراكُشِيِّ(ت674هـ)، وَهو – على ما قالَ- أعْظَمُ ما صُنِّفَ في هذا الفنِ، وقد رَتَّبَهُ مُصَنِّفُهُ على أَرْبعةِ فُنونٍ، الرّابعُ مِنها في المطارَحاتِ؛ لِتَحصُلَ بها الدُّربةُ والقُوّةُ على الاستِنباطِ[2].

ونَرى في هذا المصطلَحِ جانبًا أدبيًّا؛ إذ نراه يَكثُرُ عِندَ المتَأخّرينَ، يَصِفونَ فيه نمطًا مِن المحاوَراتِ الشِّعْريَّةِ، تُظهِرُ مَقدِرَةَ كُلٍّ مِنَ المتَحاوِرَينِ في ارتجالِ أبياتٍ يَرُدُّ فيها على مُحاوِرِهِ[3].

وابنُ إياز لا يُوَطِّئُ لِكِتابِهِ بمقَدّمَةٍ يُفصِحُ فيها شيئًا عَن استِخدامِهِ لهذا المصطَلَحِ، إلا ما كانَ من قَولِهِ في المقَدّمَةِ المقْتَضَبَةِ:" فلمْ يَزَلْ يَعْتَلِجُ في صَدْري، ويَتردّدُ في فِكْري..... أنْ أضَعَ كتابًا في قَواعِدِ المُطارَحَةِ، وأَنصَحَ فيه الطالِبينَ حَقَّ المُناصَحَةِ، وأُرَتّبَهُ ترتيبًا يُقرِّبُ بِهِ نَفْعُهُ". وقد استخدَمَ هذا المصطلحَ في مُصَنَّفِهِ مَرَّةً واحِدَةً، جاءَ على صُورَةِ اسمِ الفاعِلِ؛ إذ قالَ في تَعليقٍ لهُ على كَلامٍ لابنِ جني:" وَهوَ تَجَوّزٌ، ويَكثُرُ ذلكَ في عِبارَةِ المُطارِحِينَ". ويَشِي هذا الاستِخدامُ بشِيوعِ هذا النّمَطِ مِن الحِوارِ إبّانَ عَهدِ ابنِ إياز، وَبوُجودِ مَن عُرِفَ بمزاوَلَةِ هذا الفَنِّ.

وابنُ إياز يَبني مَنهجَهُ في هذا الكِتابِ على مَفهومِ المطارَحَةِ، وهو يَعني بها تَداوُلَ طَرْحِ الأسئلَةِ في الموضُوعاتِ النَّحويّةِ أو الصَّرفِيَةِ التي يَخوضُ فِيها، وهي أَسئلَةٌ مُتَوقّعَةٌ مُفتَرضَةٌ، تَخطُرُ ببالِ القارِئِ، فَيُبادِرُ إلى طَرْحِها، في أُسلُوبٍ حِوارِيٍّ، وَيَتَضَمَّنُ مَعنى المطارحَةِ الامتحانَ أيضًا؛ إذ السؤالُ قائِمٌ على امتِحانِ المسْؤُولِ، ومَعرِفَةِ رَدّهِ، وَمِقدارِ عِلمِهِ. وهوَ يَتَقاطَعُ في كَثيرٍ مِن وُجوهِهِ

---

(1) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي: 286/41.

(2) كشف الظنون: 572/1.

(3) أعيان العصر وأعوان النصر: ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:121/8. إنباء الغُمر بأبناء العمر في التاريخ:415/3. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:226/1،351/1، 5/ 488. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:1/1،234/149، 4/4، 188/7، 164/8، شذرات الذهب في أخبار من ذهب:367/6،7/ 17. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر:64/2، 2/ 132، 299، 325، سمط النجوم العوالي:88/1. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: 1/ 90، 421، 78/2، 190

مَعَ مُصطلَحٍ يُقارِبُه، وَهو مُتأخِّرٌ أيضًا، ألا وَهوَ مُصطلَحُ "المُفاتَشَةِ"، الذي يَقُومُ على سَبْرِ غَـوْرِ الخَصمِ، ومَعرفةِ حُدودِ عِلمِهِ ومعرفتِه.

وأغلبُ الظَّنِّ أنّ كِتابَ قَواعِدِ المطارحَةِ آخرُ ما ألَّفَ ابنُ إياز، فقد أَحالَ فيهِ إلى جَميعِ كُتُبهِ المعروفَةِ، كـ" المَتَبعِ"، و"الإسْعافِ في مَسائِلِ الخِلافِ"، و"المحصُولِ"، و"شَرحِ تَصـريفِ ابـنِ مالِكٍ"، وهذا يُسبغُ على الكِتابِ قِيمَةً إضافِيَّةً، إذ يَكونُ ابنُ إياز قد أَودَعَهُ خُلاصَةَ فِكرِهِ، وما انتَهى إليهِ عِلْمُه نَقْلاً وعَقْلاً.

• محتوى الكتاب:

الكِتابُ – كَما يَذكَرُ المؤَلِّفُ– نَسيجُ وَحدِهِ؛ إذ يَقولُ في المقدّمَةِ:" ويَبسُطُ عُذرِيْ في تَقْصيرٍ يَقعُ، أنّه تأليفٌ مُختَرَعٌ، ونَمَطٌ أنا فيه مُتَبعٌ". وابنُ إياز يَعني بِهذا النَّمطِ المبتَدَعِ شَـيئينِ؛ الأوّلُ: عِلمُ النّحوِ بوَجهٍ خاصٍّ، والثّاني: مَنهَجُهُ في التّأليفِ في هذا الموْضوعِ، وإلا فَقد رَأيْنا أنّه مَسبوق في مَسألةِ "المطارَحاتِ" بتصانيفِ الفِقهِ، والمنطِقِ. وهوَ يَصِفُ مَنهَجَه في تأليفِ مُصَـنَّفِه هذا بكلماتٍ مَعدوداتٍ وَحَسْبُ؛ إذ يَقول:" وَقد وَضَعتُهُ على خَمْسِ مُقَدّماتٍ ونَتيجةٍ".

أمّا تَفصيلُها فَنجدُ أنّ ابنَ إيَاز قد أقامَ كِتابَهُ على خَمسِ مُقدّماتٍ، وَنَتيجَةٍ:

- المقَدّمةُ الأولى: تَكلَّم فيها على أَقسامِ الكَلِمِ الثّلاثَةِ، فَعَرّفَها، وَعَرَضَ للآراءِ فيها، وعلاماتِ كُلِّ قِسمٍ منها. وَفَصّلَ في أَقسامِها، فَتناولَ المعْرَبَ والمبْنِيَّ. وَوَقَـفَ علـى المُعْـرَبِ وأقسامِهِ، والمبنِيِّ وأقسامِهِ وعلاماتِ إعرابِهِ. فَتَناوَلَ المقصـورَ والمَنْقـوصَ، والفِعـلَ المضارِعَ، والمصْروفَ، وَغيرَ المصروفِ، وَعَرضَ لموانعِ الصّرفِ. ثم تَناولَ أقسامَ الاسمِ، من مُثنّى وَجَمْعٍ. وَوَقفَ على علاماتِ الإعرابِ، وفَصَّل فيها. وخَتَمَ هـذه المقدّمَـةَ بالكلامِ على البِناء في الأفعالِ والحُروفِ.
- المقَدّمةُ الثّانيةُ في العَوامِلِ، استَهَلَّها بِتعريفِ العامِلِ. وَقَسَّمَ العَوامِلَ إلى قِسـمَينِ: لِفظيـةٍ، ومَعنوَيةٍ، وتَناوَلَ كُلَّ قِسمٍ مِنها. وَعرضَ في هذه المقَدّمَةِ لِلعوامِلِ اللّفظيـةِ بالأصـالَةِ كـ" كانَ" وأخَواتِها، وأفْعالِ المقارَبَةِ، وعَمَلِ بعضِ الأسماءِ عَمَلَ أفعالِها كــ"اسـمِ الفَاعِلِ، وَصِيَغِ المبالَغَةِ، واسمِ المفعولِ، والصّفَةِ"كما تَناوَلَ فيه "إنّ" وأخَواتِهـا، و"لا"

النّافِيَةَ للجنسِ، و"لا" العامِلَةَ عَمِلَ "لَيسَ"، وما يَعمَلُ بالنّيابَةِ، كأسماءِ الأفعالِ، والمصدَرِ النائِبِ عن فِعلِهِ. ثم ختَمَ هذه المقدّمَةَ بالكَلامِ على العَوامِلِ المعنَويّةِ.

- والمقَدّمَةُ الثّالِثَةُ في المعمولاتِ، تَكَلّمَ فِيها على أقسـامِها، وخـاضَ في فُروعِهـا، فتنـاوَلَ المرفوعاتِ: الفاعِلَ، والمبتدأ والخبرَ، والمنصوباتِ: المفْعولَ المطلَـقَ، والمفعـولَ بِـهِ، والمنادَى، والمفعولَ فِيهِ، والمفعُولَ لَهُ، والمفعول مَعَهُ، والحالَ، والتّمييزَ، والمستثنى. كما تَناولَ فيها المجروراتِ، والمجزوماتِ، وفُروعَها.
- المقَدّمَةُ الرّابِعَةُ: تَكَلّمَ فِيها على مَواضِعِ الجُملِ مِنَ الإعْرابِ.
- والمقَدّمَةُ الخامِسَةُ أفرَدَها لِبعضِ الحُروفِ والأدَواتِ: بنيتِها، ومعانيها وعَمَلِها. فَعرَضَ فِيهـا للهمزَةِ، والواوِ، والفاءِ، واللّامِ، وما، وهلْ، وبَلْ، وَثُمّ، وألا، وكَلاّ، ولَولا، ولَوْمـا، وأمّا.

أمّا النتيجَةُ، فَهيَ الجانِبُ التّطبِيقِيُّ في مُصَنَّفِ ابنِ إياز؛ إذْ يَقولُ في مُستَهَلّها:" اعْلَمْ أَنّي أَذْكُـرُ فِيْها أَبْيَاتًا للعَرَبِ، ولِمَنْ جَرَى في عُلُوِّ الطَبَقَةِ مَجْرَاهُم، تَشْتَمِلُ عَلَى بَحْثٍ وإعْـرَابٍ، إذا ضَبَطَها السّامِعُ كَانَ ذلك مِثالاً لَهُ، يَقِيْسُ غَيْرَهُ عَلَيْهِ، ويَرُدُّهُ عِنْدَ الحَاجَةِ إلَيْهِ". فَقِوامُها إذًا أبياتٌ من الشّعرِ، يُحَلّلُها تحليلاً بِقصْدِ إعرابِها، وإعطاءِ المتَعَلّم مِثالاً يَحتَذيَهُ، ويَقيسُ عَلَيهِ. وَقد أورَدَ في هذا القسمِ سَبعينَ بَيتًا مِن الشّعْرِ، وَأورَدَ فيهِ مِنَ الآياتِ الشواهدِ والأدِلَّةِ ما زادَ على الأبياتِ الشّعريّةِ.

والمصنّفُ يجعلُها تطبيقاتٍ ومطارحاتٍ وحواراتٍ تناولتْ قضايا لُغويةً شاملةً؛ أصوتًا وصرفًا ونحوًا وتراكيبَ، لكنها جاءتْ متناثرةً تطبيقيةً، فهو يُوردُ الشاهدَ، ثم يتناولُ كلَّ مـا تضـمنُه –تَقريبًا– من قَواعدَ صوتيةٍ أو صرفيةٍ أو نحويةٍ، ويُوردُ آراءَ العلماءِ وخِلافاتِهم؛ حيثُ يكونُ لازمًا أو مُفيدًا، ويَشفعُ ذلك برأيِهِ واجتهادِهِ، بعدَ محاولَةِ عزوِ الآراءِ إلى أصحابِها ومظانِّها؛ فلم يكدْ يتركُ مسألةً صوتيةً أو صرفيةً أو نحويةً في شواهدِهِ إلا خدَمَها وناقشَها وجلاّهـا، عِلاوةً على ما أورَدَه من مَصطلحاتٍ لُغويةٍ مختلفةٍ، يسهلُ على القارئِ أن يجدَها إذا نظرَ في الشاهدِ الذي يَعرضُه المصنّفُ، وهو كثيرًا ما يُعنى بأصلِ الكلمةِ ووزنِها، واشتِقاقِها وما طرأَ عليها من تغيّراتٍ صوتيةٍ وعملِها، وموضعِها في التركيبِ أو الجملةِ ودلالتِها.

مَنهَجُ ابنِ إياز في قَواعِدِ المطَارَحَةِ:

يَقوم مَنهجُ ابنِ إياز في قَواعِدِ المطارَحَةِ، على بناء مِعمارٍ نحويٍّ، لا يَختَلِفُ في مَضمُونه عَمّا سَبَقَهُ، غيرَ أنّهُ يُعيدُ تَركيبَ هذا المعمارِ في أسلوبٍ فَريدٍ – كَما ذَكَرَ– يَنهضُ على دِعامَتَين: الشّكلِ، وقد بَيّناهُ، وأُسلوبِ الطّرْحِ، وَهوَ يَقومُ على تَجريدِ مُحاوِرٍ، يُلقِي كُلَّ ما يمكنُ أنْ يَخطُرَ ببالِ القارئِ مِن أَسئِلَةٍ في الموْضوعِ الذي يَدرُسُهُ، وهيَ لا شَكّ طَريقَةٌ طَرِيفَةٌ، تَقُومُ على إشراكِ القارئِ في الموضُوعاتِ التي يَقرَأُها، وَتشُدُّهُ إليها . فَمَنْحى الكِتابِ تَعليمِيٌّ بالدّرَجَةِ الأولى، يُعَزِّزُهُ بالتدريباتِ والتطبيقاتِ.

على أنّ السؤالَ الذي يخلُقُ طَرْحُهُ، ما صِفاتُ هذا الطّالبِ الذي يَرمِي ابنُ إياز إلى تَعلِيمِهِ؟ إنّه وبلا أَدْنى تَردُّدٍ لَيسَ طالبًا عادِيًا، وإنْ كانَ ثمّةَ موضوعاتٌ وفوئدُ كَثِيرَةٌ يمكنُ أنْ تُعينَ هذا الطالبَ، إلاّ أنّ الذي يَتمَحوَرُ حولَه جُهدُ ابنِ إياز ومُطارَحَتُهُ إنما هوَ طالبٌ قَطَعَ شَوْطًا بَعيدًا في النّحوِ، ولَعلَّ الكَثرةَ الكاثِرَةَ من الأسئِلَةِ التي يَطرَحُها ابنُ إياز ويُجيبُ عَنها في العِلَلِ والعَوامِلِ تُؤكّدُ هذهِ الحَقِيقَةَ، بل كانَ يَصلُ بهِ الأمرُ إلى طَرحِ أسئلةٍ مِن بابِ الألغَازِ، ولا يُمكِنُ أنْ تَندَرجَ في بابِ الزّيادَةِ في الإفهامِ، وقد دَرَجَ العُلَماءُ – قَبلَ ابنِ إياز – على استِخدامِ هذا الأسلوبِ، بَعِيدًا عَمّا عَزَمَ ابنُ إياز أنْ يَنهضَ لَه، وَألزَمَ بِهِ نَفسَهُ.

ولعلَّ مِن أوائلِ عَلائِمِ ذلكَ كَلامَهُ على الحَركاتِ، والتّفصِيلَ فِيها، والبناءِ في الأفعالِ، وتَفصِيلَهُ واستِطرادَهُ في التّعليلِ، كَمثَلِ كَلامِهِ على "لَيسَ"، وَرَدِّهِ على أبي عَليٍّ، واستِطراداتِهِ في كَلامِهِ على الإضافَةِ، وكَلامِهِ على العَوامِلِ، والتّفريعِ فِيها والتنبيهاتِ على أجزائِها. وَجانِبُ التّطبيقِ يُظهِرُ هذه الحَقِيقَةَ بشكْلٍ أجْلى، فهوَ يُفصِّلُ كَثيرًا من وُجوهِ الإعرابِ ويَستَطرِدُ، وَيخوضُ في آراءِ العُلماءِ، وأبرزُ مِثالٍ على ذلكَ وأدلُّهُ بَسْطُه الكَلامَ على "إذا"، عِندما عَرضَ لِبيتِ الحَماسَةِ:

وَقَبْلَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدٍ   إذا رَاحَ أصْحَابِي ولَسْتُ بِرَائِحِ

إذْ أفرَدَ لـ" إذا" خَمسَةَ فُصولٍ، فَذَكَرَ أقسامَها واختِصاصَها، وَوَقفَ على جَوابِها، وعامِلِها، وَعِلّةِ بنائِها. وَجَعلَ لها خَاتمَةً فَصّلَ فيها حالَها لو سَمَّينا بِها، كَيفَ سَيكونُ إعرابُها؟ وَجاءَ تحتَ هذا

الباب بِصيغٍ مُعقّدَةٍ، يَعسُرُ لَفظُها وَقِراءَهُا، فَضلاً عن تَحليلِها. وبَلغَ به أنْ بَنى أمثلَةً مِن " جَحْمَرِش" عليها.

والذي يُبعِدُ ابنَ إياز عن مَقْصِدِهِ مِنَ التّعليمِ شِدَّةُ تَعلُّقِهِ بالتّقسيمِ والتّفريعِ، حتى إنّه لم يَترُكْ شَيئًا إلاّ سَلَّ مِنه فُروعًا، وَقد يَنتزِعُ مِنَ الفُروعِ فُروعًا أخرى. وإنَّ القارئَ إذا لم يَكُن قد جَمَعَ شَتاتَ نفسِهِ، وَهَيّأً لِلقراءَةِ فإنّهُ سَيَعْجِزُ عن مُتابَعَةِ ابنِ إياز في تَفريعاتِهِ وتَقسيماتِهِ، ورَدِّها إلى أُصُولِها.

ولا يَشكُّ القارئُ لِكتابِ قَواعِدِ المطارَحَةِ أنّ مَنهجَ ابنِ إياز هو امتدِادٌ لمنهجِ أبي عَليّ الفارسيِّ وتِلميذِهِ ابنِ جني، على الرّغمِ مِن أنّه قد يَرُدُّ ما ذَهبَا إليهِ في بَعضِ القَضايا التي عَرضَ لها، وَلكنَّ هذا لا يُبعِدُهُ مِن مَنهَجِهِما. كَما نجدُ في مُصنّفِهِ الكَثيرَ مِن النُّقولِ عن الجرجانيّ، وابن الشجريِّ، وعن ابن برّي(582هـ) في شرحه لـ"شواهدِ الإيضاحِ"، بل نجدُه يَحتذيهِ في بَعضِ الوُجُوهِ، من حيثُ معالجةُ الشاهدِ، والتوثيقُ له.

وَقد استَشهدَ ابنُ إياز كَثيرًا بالقُرآنِ الكَريمِ، وعَرضَ أحيانًا لِبعضِ القَراءاتِ، كَما استشهدَ على قِلّةٍ بالحديثِ الشّريفِ. وتَمَثّلَ خارِجَ دائرةِ الاستِشهادِ بِبعضِ الأبياتِ، فقد تَمثّلَ بأبياتٍ لأبي تَمّامٍ، والمتنبي، وأبي العَلاء المعرِّي.

أمّا لُغةُ ابنِ إياز فَهيَ لُغَةٌ واضِحَةٌ إلى حَدٍّ كَبيرٍ، بَسيطَةُ التّراكيبِ، خالِيةٌ من التّعقيدِ، في مُتناولِ القارِئِ، لا يَشُوبُها تَقعُّر، ولا يَتَأخَّرُ بها لَفظٌ غَريبٌ أو نادِرُ الاستِخدامِ.

ويُمكِنُنا أنْ نُجملَ مَيّزاتِهِ بعامّةٍ فِي ما يَأتي:

- ابنُ إياز أمْيَلُ إلى البَصريينَ، ومَعَ هذا فَيمكِنُنا أنْ نَعُدَّ مَنهَجَهُ امتدادًا لمنهجِ أصحابِ الانتِخابِ والاختيارِ الذينَ سُمُّوا بالبَغدادِيينَ، وعلى رأسِهِم أبو عليٍّ الفارِسيٌّ وابنُ جني. فقد اهتَمّ بإيرادِ آراءِ العُلمَاءِ، والاحتِجاجِ بها، أو لها، أو عَليها.
- أكْثرَ مِن إيرادِ آراءِ أبي عَليٍّ وتِلميذِهِ ابنِ جني، حتى إننا لَنقَعُ على عَشراتِ الآراءِ والنُّقولِ من كُتُبِهما. ونَقَلَ أقلَّ مِنهما عَن ابن الشّجَريِّ وابنِ برّي، وابنِ يَعِيشَ والجرجانيّ.

- عُنِيَ ابنُ إياز بأصولِ النَّحوِ، وقواعِدِهِ الاجماليةِ بشكلٍ واضِحٍ، فَعزَّزَ آراءَه واختياراتِهِ بما لدَيهِ من سَماعٍ، وشَواهِدَ لُغَويَّةٍ، وأَقيسَةٍ على المنقولِ والمسموعِ. وقد أغنى كِتابَهُ بأنواعٍ عَديدةٍ من العِلَلِ والعَوامِلِ النحويّةِ.
- اهتمَّ بِشَكْلٍ بَيِّنٍ بربطِ التَّوجيهِ النحويِّ بالمعنى، ولم يَغفَلْ أيضًا عن التوجيهِ الصّرفيِّ لمباني كَثيرٍ من الكَلِمِ،وما فيها من إعلال أو إبدال ،وأوزانها أيضا.
- أكثرَ مِن النّقلِ، وكانَ يُطِيلُ أحيانًا، وَيَعزو المنقولَ إلى أَصْحابِهِ، وَقَلّما يَنقُلُ بلا عَزوٍ.
- اعتمَدَ الجَدَلَ، وتَصَوَّرَ طَرَفًا أو شَخْصًا يَسألُ أو يَردُّ، وهذا ما أملاه عليهِ مَنهَجُ المطارَحَةِ.
- تَمتّعَ بالذّكاءِ والطّرافَةِ، فقد قَسَمَ أَحكامًا تختصُّ بالحالِ على سَبيلِ المثال إلى خَمسةٍ خَمسةٍ، فصاغها "خَمسات".
- تَبدّى في مُصَنّفِهِ حُبُّهُ الجدَلَ، وتَوفيقُهُ فِيهِ إلى حَدٍّ بَعيدٍ، وَرَدُّه على مَشاهِيرِ النّحويينَ يَدلُّ على عُمْقِ آرائِهِ، وَسَعةِ اطلاعِهِ.
- أظهرَ اهتِمامًا وَبَراعَةً في معالجةِ بنيةِ كَثيرٍ مِن الكَلِماتِ، وتَصَرُّفِها، وتَصريفِها.
- أوردَ في قِسمِ التَّطبيقِ الذي سَمّاه "النّتيجةَ" سَبعينَ بَيتًا مِن الشّعْرِ،معظمها قريب من أبيات المعاياة المشكلة في بعض جوانبها ، بتقديم أو تأخير أو حذف، وفي مُجمَلِ الكِتابِ ثلاثمئةٍ وواحد وتسعون بيتًا، وهي شَواهِدُ وَتَطبيقاتٌ وتَحلِيلاتٌ، وَعرضٌ لِلآراءِ والخِلافاتِ. وَأَوردَ فيهِ من الشّواهِدِ القُرآنيّةِ ما زادَ على عَدَدِ الأبياتِ الشّعريّةِ.
- تَعَدَّى دائِرَةَ الاستِشهادِ إلى الاستِئناسِ والترجيحِ؛ إذ تمثّلَ بأبياتٍ لأبي تمامٍ، والمتنبي، والمعَرِّي.

وبعدُ، فإن مُصَنّفَ ابنِ إياز هذا مُصنَّفٌ فَريدٌ مِن حَيثُ مَنهَجُهُ وَبِناؤهُ، وهوَ مَصدَرٌ ثرٌّ لِتَتَبُّعِ آراءِ النّحويينَ الذينَ سَبَقُوا ابنَ إياز، وَهوَ كذلكَ أيضًا في تتبّعِ آراءِ النّحويينَ الذينَ تَلَوْهُ، وَصدَى آرائِهِ وَتَعلِيلاتِهِ في مُصَنَّفاتِهِم، فِمِمّا لا شكَّ فيهِ أنّ هذا العَلَمَ لم يَأخُذْ حَظَّهُ مِن العِنايَةِ والاهتِمام، بما يَليقُ بمكانتهِ وعِلمهِ.

نسخ الكتاب المخطوطة

استطعنا الحصول على ثلاث نسخ مخطوطة مصوّرة من هذا الكتاب، وهي صور محفوظة في مركز المخطوطات في معهد إحياء التراث التابع لجامعة أم القرى، وقد رتبنا هذه النسخ على النحو الآتي:

النسخة الأولى: الأصل

هي نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (22) نحو، ومنها نسخة مصوّرة في مركز المخطوطات في جامعة أم القرى، وهي في المركز برقم (274)، وهذه أقدم النسخ التي حصلنا عليها، فقد كتبت في حياة المؤلف، وذلك سنة ثمان وسبعين وستمائة، وقد ذكر ذلك ناسخها في آخر المخطوط، وهو عبدالله بن محمود الجيلي، قال: "عَلَّقَهُ لِنَفْسِهِ أَضْعَفُ عِبَادِ اللهِ عبدُ الله بن محمودِ الجيلي أَصْلَحَهُ اللهُ وتابَ عَلَيْهِ، وغَفَرَ بِفَضْلِهِ لِوَالِدَيْهِ، فَإِنَّهُ مُجِيْبُ الدَّعَوَاتِ، وهو الّذي يَقْبَلُ التوبة عن عباده ويَعْفُو عن السّيئات، في تَاريخ سَنَةِ ثَمَانٍ وسَبْعِينَ وستمائة".

وهي أيضًا نسخة واضحةٌ، كتبت بخط نسخي واضح، لم نجد فيها أثرًا لِعوامل الزمن، فليس فيها طمسٌ، أو فعلٌ للحشرات، ولكنّا وجدنا الناسخ في اللوحة الرابعة يخلط، فبعد ثلاثة أسطر من بداية اللوحة وجدناه ينتقل إلى موضوعٍ آخر يقع بعد هذا بلوحتين، ويعود إلى الموضوع الأول في ظهر اللوحة الرابعة.

تقع هذه النسخة في خمس وسبعين لوحة، وكلّ لوحة مكوّنة من صفحتين، ومعدّل عدد الأسطر في الصفحة سبعة وعشرون سطرًا، وفي كلّ سطر حوالي خمس عشرة كلمة.

بدأ الكتاب في وجه الورقة الأولى بالعنوان، وقد حملت هذه النسخة عنوان: (كتاب القواعد في النحو) وفي هذه الورقة تمليكات لهذه النسخة، فبعد العنوان جاء قوله: (ملكه بفضله وكرمه محمد محمود بن التلاميذ التركزي نسبًا، ثم وقفه على عصبته بعده وقفًا....وأتمّه عليه وكتبه محمد محمود بقسطنطينة نصف شوال عام1291)، ثم كانت من متملكات الخليل، وانتقلت بعد ذلك إلى (مصطفى شوكت).

ثمّ بدأ الكتاب بظهر الورقة الأولى بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم قالَ الشيخُ الإمامُ العالِمُ جمالُ الدينِ حسينٌ بنُ إياز النحويُّ البغداديُّ، بلَّغَهُ اللهُ أمَلَهُ، وزَيَّنَ بالصّالحاتِ عملَهُ:

الحَمدُ للهِ مُستحِقِ الحَمْدِ وأهلِهِ، الهادِي إلى طُرُقِ الخَيرِ وسُبُلِهِ، حَمْدًا يُوَازي عَوارِفَهُ، ويَستَديمُ نعَمَهُ ويَمرِي صَوْبَ المزيدِ فيها ودِيَمَه. وصَلَواتُهُ على مَن اصطَفاهُ مِن أَشرَفِ القبائلِ، وأَيَّدَهُ بِوَاضِحِ الدَّلائِلِ، وَطَمَسَ بِنُبُوّتِهِ مَعَالِمَ الباطلِ، وحَلّى بِهدايَتِهِ جِيْدَ الحقِّ العاطِلَ، سَيِّدِنا مُحمدٍ النبيِّ المُختارِ، وعلى آلهِ الكِرَامِ الأطْهارِ، وصَحْبِهِ المُنتَجَبِينَ الأخْيارِ، وبَعدُ:

فلم يَزَلْ يَعْتَلِجُ في صَدْري، ويَتردّدُ في فِكْري- معَ قِلّةِ بضاعَتِي مِن العلمِ، وخُمُودِ فِكْرتِي بالنسبةِ إلى أُولي الفَهْمِ- أنْ أَضَعَ كتابًا في قَواعِدِ المُطارَحَةِ، وأَنصَحَ فيه الطالِبِينَ حَقَّ المُناصَحَةِ، وأُرَتّبَهُ ترتيبًا يُقرِّبُ به نَفعُه، وَيَحِلُّ في القُلوبِ وَقْعُهُ، ويَبسُطُ عُذري في تَقْصيرٍ يَقَعُ، أنّه تأليْفٌ مُختَرَعٌ، ونَمَطٌ أنا فيه مُتَبِعٌ".

وتكاد تخلو هذه النسخة من الحواشي، وقد وجدنا في كثير من صفحاتها علامات تدلّ على التصحيح، إلاّ أنّ من صحّح الكتاب لم يكن يعيّن مكان بلوغ قراءته وتصحيحه، كما هي عادة المصحّحين، وكأن من صحّح الكتاب هو الناسخ نفسه، وخطّه في التصحيحات مشابه لخطّ الكتاب، وهذا يدل على أنّ الناسخ قرأ الكتاب ثانية وصحّحه، ولم يذكر أيضًا اسمه في آخر النسخة، أو يشر إلى أن الكتاب قد صُحِّحَ.

أمّا نهاية النسخة فكانت في وجه اللوحة الخامسة والسبعين، وقد تضمّنت خاتمة المؤلف،واسم الناسخ وتاريخ نسخه، قال: " قَالَ المُؤَلّفُ رحِمَهُ اللهُ: هذا آخِرُ مَا تَيَسَّرَ لي ذِكْرُهُ، وأَرْجُو مِن اللهِ تَعالى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، ويَسْتُرَ مَا عَرَضَ فيه مِن خَطأ كَبَا فِيْهِ جَوَادُ الفِكْرِ، أَوْ سَهْوٍ اتَّفقَ لِحُدُوثِ حَوَادِثِ الدَّهْرِ، فهو العَالِمُ بخَفِيِّ المَقَاصِدِ، والمُسْتَجَارُ بِهِ عِنْدَ خُذْلانِ المُسَاعِدِ.

والحَمْدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ، أَوّلاً وآخِرًا، وصلواتُهُ على سَيِّدِنا محمّدٍ النَبي الأمِيِّ، وعَلى آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلامِه.

عَلَّقَهُ لِنَفْسِهِ أَضْعَفُ عِبَادِ اللهِ عبدُ اللهِ بن محمودٍ الجيلي أَصْلَحَهُ اللهُ وتابَ عَلَيْهِ، وغَفَرَ بفَضْلِهِ لِوَالِدَيْهِ، فَإِنّهُ مُجيْبُ الدَّعَوَاتِ، وهو الّذي يَقْبَلُ التّوبة عن عباده ويَعْفُو عن السّيئات، في تَاريخ سَنَةِ ثَمَانٍ وسَبْعِينَ وستمائة".

النسخة الثانية: نسخة (ك)

وهي نسخة محفوظة في مكتبة ولي الدين بتركيا، وتحمل الرقم(302)، ومنها نسخة مصوّرة في مركز المخطوطات في جامعة أم القرى برقم (544)، وهي نسخة واضحة، كتبت بخط نسخيّ جيّد، وناسخها علي بن صخر العلوي الحسني، ومن ميزات هذه النسخة أنّها منقولة عن نسخة بخط الشيخ قطب الدين سنجر، وهذا كان أحد الموالي التابعين للمؤلّف ابن إياز، وقد ذكر هذا ناسخ هذه النسخة في آخر المصنّف.

تقع هذه النسخة في مئة وثمان وستين لوحة، وفي كلّ لوحة صفحتان، وتختلف هذه النسخة عن غيرها أنّها نسخة قليلة الأسطر في الصفحة الواحدة، وقليلة الكلمات في السّطر الواحد، فيبلغ معدّل الأسطر في الصفحة تسعة عشر سطرًا، أمّا عدد الكلمات فهو يقارب إحدى عشرة كلمة في السطر الواحد.

تبدأ هذه النسخة بوجه الورقة الأولى، وفيها عنوان الكتاب، وقد جاء فيها: "كتاب المطارحة وضع الشيخ جمال الدين الحسين بن إياز رحمه الله"، وقد كتب في هذه الورقة أسماء بعض من تملّكها، فمنهم خليل بن أيبك، والظاهر أنّه العالم المعروف المتوفى سنة أربع وستين وسبعمائة، وصاحب كتاب الفصول المفيدة في الواو المزيدة، وغيره من الكتب، ومنهم محمود الأنطاكي، ومنهم ولي الدين أفندي ابن المرحوم الحاج مصطفي آغا، وغيرهم.

وتميّزت هذه النسخة بأنّ النّاسخ كان يضع في الحواشي عناوين فرعيّة للمسائل النحويّة، كما أنّا لم نجد في هذه النسخة إشارات تدلّ على أنّ هناك من قام بتصحيحها، إلا في مواضع قليلة نرى أنّها من وضع الناسخ، فلم تُقَابَل هذه النسخة بغيرها.

وبدأ الكتاب في ظهر الورقة الأولى، وقد وضع النّاسخ مقدّمة تختلف عما وجد في الأصل، فقال في بداية الكتاب: " قال الشيخ الإمام العلامة أوحد دهره وفريد عصره، جَمال الدنيا والدين، حسين بن إياز، أدام الله تأييده، وتمهيده، وتسديده، ورفع في الأنام... كما سيّر في الآفاق ذكره، بمحمد وآله الطاهرين".

وتنتهي هذه النسخة في الورقة الثامنة والستين بعد المئة، وتضمّنت تاريخ تصنيف الكتاب، واسمه، وناسخ هذه النسخة وتاريخ نسخها، قال: "ووقع الفراغ منه في الليلة المسفرة

عن صباح الأحد، سادس شعبان المبارك من سنة ستّ وسبعين وستمئة، والحمد لله حقّ حمده، وصلواته على محمّد وآله الطاهرين.

هذا آخر ما وُجِدَ من هذا الكتاب الموسوم بقواعد المطارحة؛ لمولانا الشيخ الإمام جمال الدين حسين بن إياز النحوي تغمّده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنّته بيمنه وكرمه.

كتبه العبد الفقير علي بن صخر العلوي الحسيني، وكان الفراغ منه في يوم الخميس ثالث عشر صفر. ختمه الله بالخيرات، من سنة تسعين وستمائة الهلالية؛ حامدًا لله على نعمه، ومصلّيًا على محمد النبي وآله، نقلاً من نسخة بخط الشيخ قطب الدين سنجر عتيق الشيخ المذكور رحمه الله تعالى".

النسخة الثالثة: نسخة (س)

وهي نسخة محفوظة في مكتبة الأحمدية بتونس برقم (13499)، ومنها نسخة مصوّرة في مركز المخطوطات والوثائق في جامعة أم القرى برقم(803)، ومن أهمّ ميزات هذه النسخة أنّها نسخة مصحّحة، قد قوبلت بنسخ أخرى، وكنّا نلاحظ هذا التّصحيح أثناء قراءتنا للكتاب، فالإشارات التي تدلّ على ذلك كثيرة، وذكر المصحّح ذلك في آخر الكتاب، قال في حاشية آخر الكتاب: "انتهت المقابلة والاجتهاد في التصحيح في مجالس آخرها خامس عشر من ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين وستّمئة. كتبه الفقير إلى الله تعالى حسن بن داود غفر الله له".

تقع هذه النسخة في خمس وثمانين لوحة، وقد كتبت بخطّ نسخيّ جيد، وكلّ لوحة مكوّنة من صفحتين، ويبلغ عدد الأسطر في الصفحة خمسة وعشرين سطرًا، ومعدّل الكلمات في السطر الواحد خمس عشرة كلمة، ويعيب هذه النسخة أنّ في اللوحة الأولى والثانية أثرًا للحشرات، ففيهما قطع طولي في صفحتين يستمر عدّة أسطر، لكنّ الكلمات التي لم نقرأها قلية، لأنّه قطع طولي. ثمّ يأتي بعد عدّة لوحات كلمات مطموسة بشكل طوليّ أيضًا، وذلك في صفحة واحدة.

لم نجد في هذه النسخة صفحة للعنوان، فبدأ الكتاب في ظهر اللوحة الأولى بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، اللهمّ يَسّر وأعِنْ، قالَ الشيخُ الإمامُ العالِمُ جمالُ الدينِ حسينُ بنُ إياز النحويُّ البغداديُّ، بلّغَهُ اللهُ أمَلَهُ، وزَيَّنَ بالصّالحاتِ عملَهُ".

وتنتهي هذه النسخة في الورقة الخامسة والثمانين، وتضمّنت الخاتمة تاريخ نسخ الكتاب واسم ناسخه، قال: "ووافق الفراغ من نسخه ضاحي نهار الخميس سادس عشر رجب المبارك سنة إحدى وتسعين وستمائة، على يد أضعف عباد الله تعالى: حسن بن صالح بن أحمد بن جعفر، رحم الله من ترحّم عليه، وعلى آله وجميع المسلمين" ثم إنّه قد وجد في حاشية الخاتمة مقابلة لأحد من قرأ الكتاب وصحّحه، وقد ذكرنا ذلك سابقًا.

منهج تحقيق الكتاب

يمكن إيجاز منهجنا في تحقيق هذا الكتاب بالأمور الآتية:

أوّلا: اعتمدنا النسخة الأقدم أصلاً للكتاب، وإن كانت النسخ الثلاث متقاربة في تاريخ نسخها، إلاّ أنّ النسخة الأقدم نسخت في حياة المصنّف، ثم قمنا بمقابلة ما ورد في هذه النسخة بما جاء في النسخ الأخرى، وأثبتنا في المتن ما رأيناه صوابًا، وأشرنا إلى الفروق بين النسخ في الهامش.

ثانيًا: ظهر لنا أنّ ابن إياز قد اعتمد على عدّة كتب في تصنيف هذا الكتاب، فاجتمعت لدينا جملة من المصادر ساعدت في توثيق متن الكتاب، ونخصّ بالذكر كتب أبي علي الفارسي، وابن جني، وأماليّ ابن الشجري، والمصباح لابن يسعون، وغيرها.

ثالثًا: قمنا بتخريج الآيات القرآنية، وأثبتنا السورة ورقم الآية في المتن، كما قمنا بتخريج ما يتعلّق بالقراءات القرآنية التي وردت في الكتاب.

رابعًا: قمنا بتخريج الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب من كتب الحديث.

خامسًا: عدنا إلى كثير من المصادر في تخريج الشواهد الشعرية، منها المصادر النحوية، ومنها اللغوية، ودواوين الشعراء، ولم يبق في الشواهد الشعرية شاهدٌ لم نستطع تخريجه إلا شاهدًا واحدًا، نقله عن ابن بري في أماليّه.

سادسًا: ترجمنا للأعلام الواردة في متن الكتاب من كتب التراجم.

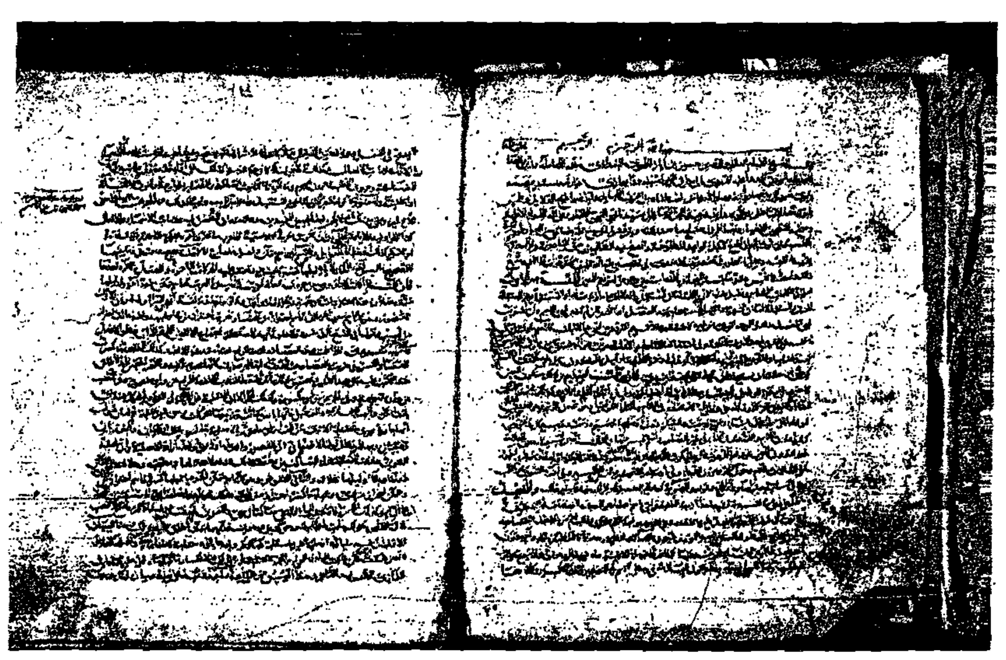
سابعًا: شرحنا المفردات الغريبة الّتي لم يقم ابن إياز بتوضيحها.

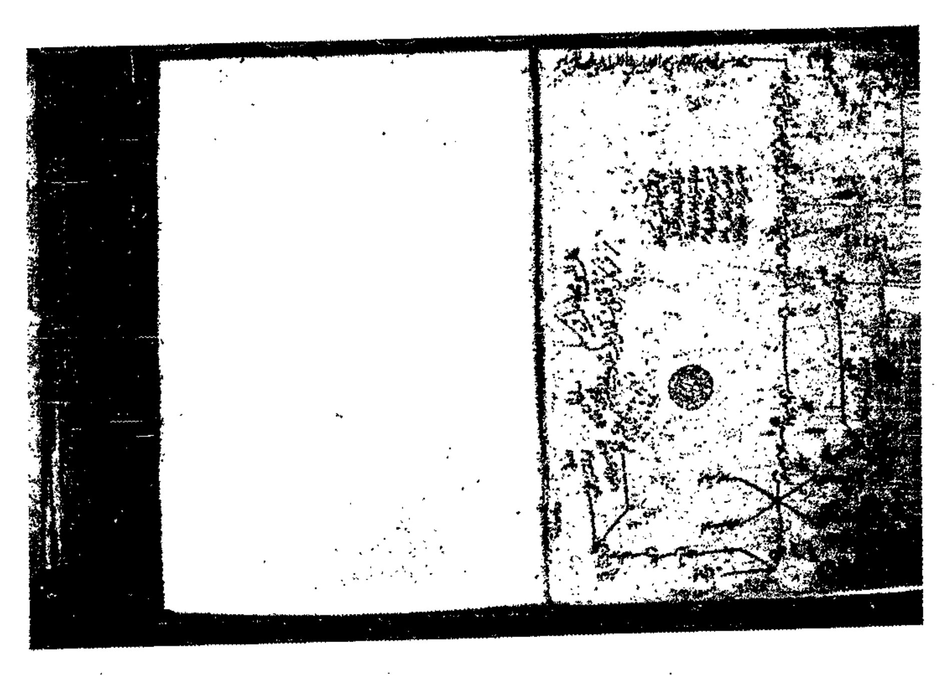
ثامنًا: طبعنا الآيات الكريمة بخط المصحف العثماني، أما تلك الآيات التي تمثل قراءة معينة فقد طبعناها بالحرف العادي الذي طبع فيه متن الكتاب.

تاسعاً: صنعنا مسارد مفصّلة للكتاب، وتضمّنت مسارد للآيات القرآنية، والحديث النبوي والأثر، والأمثال وأقوال العرب، والأعلام،والكتب، والشواهد الشعرية، والرجز، وأبرز المسائل والقضايا والمصطلحات اللغوية(الصوتية والصرفية والنحوية)، وموضوعات الكتاب ومحتوياته ،ثم قائمة مصادر الدراسة والتحقيق ومراجعهما.

المخطوطات (صور الأصل)

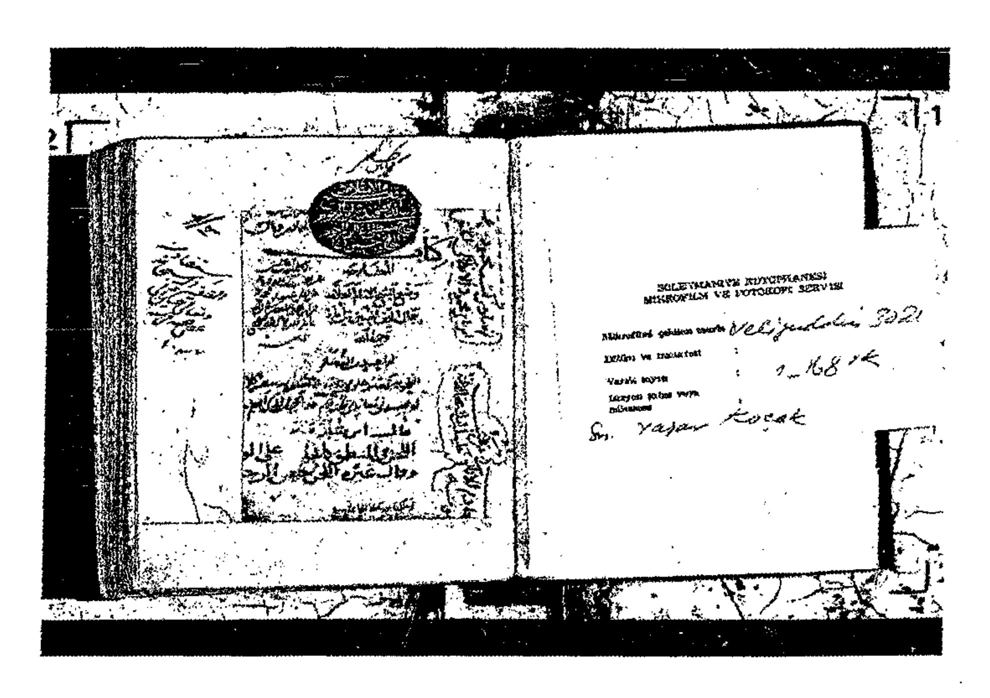


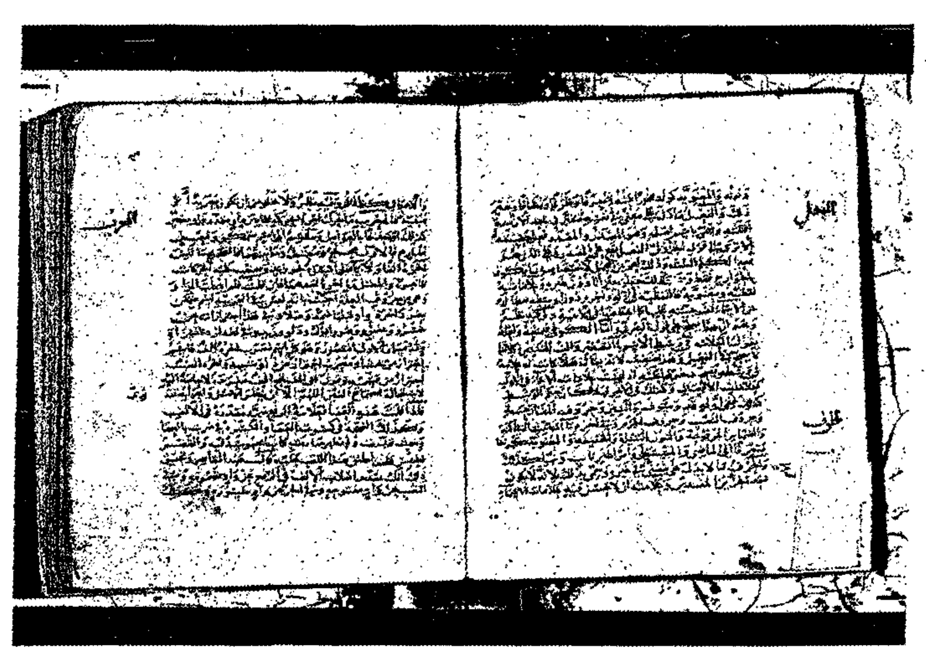




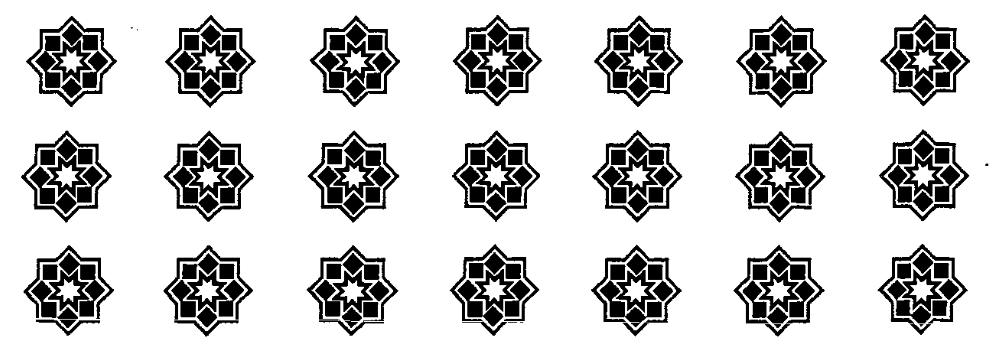


المخطوطات (صور ك)



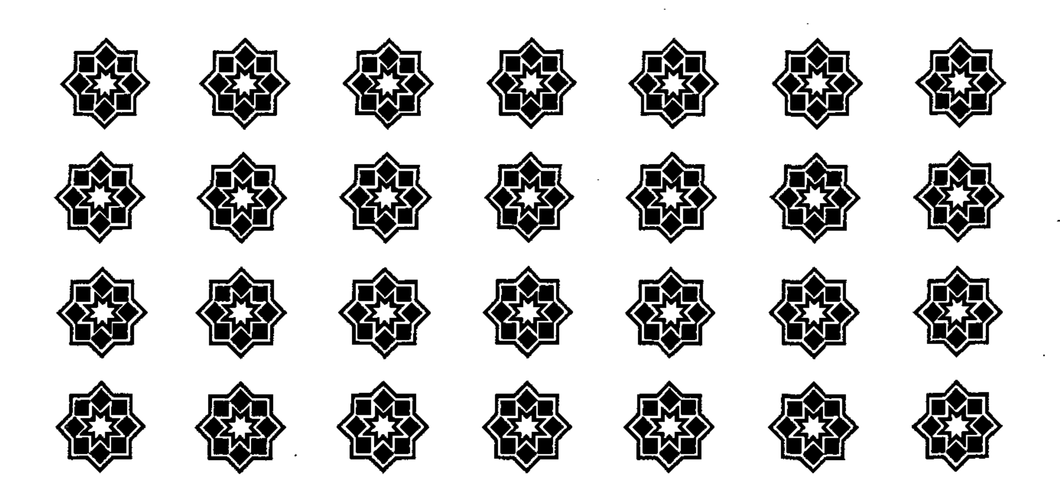



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



القسم الثاني

كتاب قواعد المطارحة في النحو





رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[و1] كتاب القواعد في النحو[1]

(1) كذا جاء العنوان في الأصل، وفي ك: (كتاب المطارحة)، وليس في س عنوان للكتاب. وقد اخترنا عنوانــاً للكتاب دالاً على مضمونه، جامعًا ما جاء في نسختي ك والأصل، وهو "كتاب قواعد المطارحة في النحو".

[ظ1] بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمّ يَسِّر وأعِنْ[1]

قالَ الشيخُ الإمامُ العالِمُ جمالُ الدينِ حسينُ بنُ إياز النحويُّ البغداديُّ، بلَّغَهُ اللهُ أمَلَهُ، وزيَّنَ بالصّالحات عملَهُ[2]:

الحَمدُ للهِ مُستحقِ الحَمْدِ وأهلِه، الهادي إلى طُرُقِ الخَيرِ وسُبُلِه، حَمْدًا يُوَازي عَوارِفَهُ، ويَستَديمُ نِعَمَهُ، ويَمري[3] صَوْبَ المزيدِ فيها وديَمَه. وصَلَواتُهُ على مَن اصطَفاهُ مِن أَشرَفِ القبائلِ، وأيَّدَهُ بوَاضِحِ الدَّلائلِ، وَطَمَسَ بِنُبُوّتِه مَعَالِمَ الباطِلِ، وحَلّى بِهدايَتِه جِيْدَ الحقِّ العاطِلَ، سَيِّدِنا مُحمدِ النبيِّ المُختارِ، وعلى آلِهِ الكِرَامِ الأطْهارِ، وصَحْبِه المُنتجَبِينَ الأخْيارِ، وبَعدُ:

فلم يَزَلْ يَعْتَلِجُ في صَدْري[4]، ويَتردّدُ في فِكْري- معَ قِلّةِ[5] بِضاعَتي مِن العلمِ، وخُمُودِ[6] فِكْرَتي بالنسبةِ إلى أُولي الفَهْمِ- أنْ أَضَعَ كتابًا في قَواعدِ المُطارَحَةِ، وأَنصَحَ فيه الطالِبِينَ حَقَّ المُناصَحَةِ، وأُرَتِّبَهُ ترتيبًا يُقرِّبُ به[7] نَفعُه، وَيَحلُّ في القُلوبِ وَقْعُهُ، ويَبسُطُ عُذري في تَقْصيرٍ يَقَعُ، أنّه تأليفٌ مُختَرَعٌ، ونَمَطٌ أنا فيه مُتّبَعٌ.

وقد وَضَعتُهُ على خَمْسِ مُقَدّماتٍ ونَتيجةٍ، وباللهِ أَستَعِينُ، وهو عَزَّ اسْمُهُ نِعمَ المُعينُ.

* * * * *

(1) قوله: (اللهم يسّر وأعن) من س فقط.

(2) مقدمة ك: (قال الشيخ الإمام العلامة أوحد دهره وفريد عصره، جَمال الدنيا والدين، حسين بن إياز، أدام الله تأييده وتمهيده وتسديده، ورفع في الأنام... كما سيّر في الآفاق ذكره، بمحمد وآله الطاهرين).

(3) في ك: (يمتري). ويمري: يستخرج.

(4) في ك: (بصدري).

(5) (مع قلّة) مطموس في ك.

(6) في ك: (وجمود).

(7) سقطت: (به) من ك.

المُقدِّمَةُ الأولَى

[أقسام الكلمة]

اعلَمْ أنّ الكلمات ثَلاثٌ: اسمٌ وفعلٌ وحَرفٌ؛ لأنّ الكَلمةَ إمّــا أنْ تَــستقلّ بالدِّلالَةِ على ما وُضعَت له، أو لا تَستقلّ. وغَيرُ المُستَقلّة الحَرْفُ. والمُستقلّةُ[1]: إمّــا أنْ تُشْعِرَ معَ دِلالتِها على مَعناها بزمَنِه المُحصَّل، أو لا تُشْعِرَ. فإنْ لم تُــشعِرْ فَهــي الاسمُ، وإنْ أشعَرتْ فهي الفِعْلُ. وهذا الوجهُ أقوى من غَيرِه؛ لاشتمالِه على التَّقْسيمِ المُتردِّدِ بَينَ النّفيِ والإثباتِ.

* * * * *

[أَقْسَامُ الكَلمَة]

[الاسم]

فالاسمُ: ما دَلّ على معنى في نَفسِه، غيرَ مُقتَرِنٍ بأحَــدِ الأزمِنَــةِ الثلاثَــةِ[2]، وفي اشتقاقه ثَلاثةُ أَوْجُه[3]:

– الأولُ للبَصريّينَ: وهو مُشتَقٌّ مِنْ سَمَوتُ؛ لِظهُورِ المُسَمَّى به بَعدَ خَفَائه، أوْ لِعُلُوِّه على قَسيمَيْه، وأَصلُهُ (سِمْوٌ) كــ"عِــدْلٍ"، أو (سُمْوٌ) كــ"قُفْــلٌ".

ولو قِيلَ إنّهُ مَحذُوفٌ مِن "سُمًى" كــ"هُدًى"، أو سِمًى[4] كـــــ"رِضًــى"، وهما لُغتان مُستَعمَلَتَان فيه لَكَانَ جَيِّدًا عندي.

فإنْ قُلْتَ: قَصْدُهُم من ذلكَ سُكُونُ العَينِ، لِيقُالَ نُقلَ إلى الفــاءِ فــاحْتيجَ إلى هَمزةِ الوَصلِ، أجبتُ: يَبطُلُ بــ"ابنٍ"؛ إذ أصلُهُ "بَنَــوٌ"، بدَليلِ "أبناءٍ"، كــ:"قَلَــمٍ

(1) هنا ينتهي طمس طولي مخروطي، ابتدأ من أول الصفحة في النسخة س.

(2) انظر هذا الحدّ في الكافية في النحو لابن الحاجب59.

(3) انظر آراء النحاة في هذه المسألة في التّبيين132، واللباب1/46، والمتبع1/118، والإنصاف في مسائل الخلاف1/6، وأسرار العربية1/29، وابن يعيش1/23، وائتلاف النّصرة27، وهمع الهوامع3/ 466،

(4) في ك: (وسُمى).

وأَقلامِ". كَذلكَ "اسْتٌ"، فأُسكِنَت الفاءُ، والعَينُ مُتحرِّكَةٌ، ووَزْنُهُ على هَذا "افْــعٌ"؛ لأنَّهُ مَحْذُوفُ اللّامِ.

– والثاني للكُوفِيِّينَ، وهو أنّهُ مِن "الوَسْمِ"، وهو مَحذُوفُ الفَــاءِ، فوزنُــه "اعْلٌ"، وأُبْطِلَ بــ"أسماءِ" و"سُمَيّ" و"سمّيتُ"، و"سَمِيِّكَ"، دُونَ "أوْسامٍ" و"وُسَــيمٍ" و"وَسَمْتُ" و"وَسِيْمكَ". ويُقَوّي الأولَ كَثرَةُ حَذفِ اللامِ، وقِلّةُ حَذفِ الفاءِ في غَيرِ المَصادِرِ، و"اسمٌ" لَيسَ منها.

– والثالثُ: أنّهُ من السِّيماءِ، وهيَ العَلامَةُ، فهو مَحذُوفُ العَــيْنِ، فَوزْنُــهُ "افْــلٌ"، ويَبطُلُ بما ذُكر[1].

وعَلاماتُهُ: لَفظِيّةٌ[2] وَمعنَوِيَّةٌ.

فَاللفظِيَّةُ في أَوّلِه وأَوْسَطِه وَآخرِه؛ فَفِي أوّلِه: الألفُ واللامُ، وَحُروفُ الجَــرِّ، وحُروفُ النّداءِ[3]. وفي أوْسَطِهِ: ياءُ التّصغيرِ، وأَلفُ التّكْسيرِ. وفي آخرِه: التنــوينُ، ويَاءُ النَّسَبِ، وأَلفُ التَّثنيَةِ ونُونُها، وواوُ الجَمْعِ ونُونُهُ.

والمَعنويةُ: كَونُهُ مُخبَرًا عَنهُ، ومُعَرَّفًا، وظَرفًا، ومُضَافًا، وغَيرَ ذلكَ.

* * * * *

(1) في ك وس: (ويبطله ما ذُكر).
(2) من هنا يبدأ طمس طولي في النسخة س.
(3) في ك: (وحرف الجرّ، وحرف النداء).

[الفعل]

والفعلُ: ما دَلّ على مَعنًى في نَفسه، مُقتَرن بأحَد الأزْمنة الثلاثَة[1]، وسُـمِّيَ باسمِ أَصْله، وهو المَصدَرُ؛ والمَصدرُ فعْلٌ حَقيقةً. ألَا تَرَى إلى قَوْل الجُزُولِيِّ[2]: الفعلُ يَقعُ على المَصدر، وعلى الذي هو أحَدُ الكَلمِ الثَلاث[3]، وذلكَ أَعَمُّ من العَمَـلِ[4] لاختِصاصه بما يَكونُ بالجَوَارِحِ فَقطْ، ولذلكَ جعَلُوهُ ميزانًا دُونَ غيرِه.

وعَلاماتُهُ: لَفْظيّةٌ وَمَعنويّةٌ.

فاللفظيةُ: في أوَّله وآخرِه دُونَ أَوْسَطه، حَطًّا له عَن الأسْماء؛ لفَرْعيَّته عَليهـا، كَمَا انحطَّ عَنها[5] في الأبْنيَة. ولِي فيه نَظَرٌ: وهوَ أَنَّ هذا يَصحّ على قَوْلَ البَـصْريِّ، وَأمّا الكُوفيّ فَيمنَعُهُ. ولَعَلّهُ يَقُولُ: العَلامَةُ في وَسَط الاسمِ: ياءُ التَّـصغير، وألـفُ التَّكسير، وَكلاهما[و2] لا يَصحُّ في الفعْل، وهذا ضَعيفٌ؛ لأنّهُ يُقالُ: هَلاَّ كَانَتْ لَهُ عَلامةٌ في وَسَطَه يَصحُّ دَخُولُهَا عَلْيه؛ إذْ لَيسَتْ عَلامَاتُ الأسْماء في الأوّل عَلامَات[6] الأفْعَال، وكَذلكَ في الآخر، فَهلا كَانَ حُكْمُ الوسَط كَذلكَ. فَفي أوَّله: قَد، وسَوْفَ، والسين، وحُرُوفُ المُضارَعَة، وحُرُوفُ النَّصْب، وَحُرُوفُ الجَزْم. وفي آخـرِه: تَـاءُ التّأنيث السّاكنَةُ، والضّمائرُ المَرْفُوعَةُ، والنُّونُ الثّقيلَةُ أو الخَفيفَةُ[7].

والمَعنَويَّةُ: كَونُهُ مُتَصَرِّفًا إلى المَاضي والمُستَقبَلِ، وأَمْرًا غَيْرَ نَائب[8]، ونَهْيًا كَذلكَ.

* * * * *

(1) انظر الكافية في النحو لابن الحاجب189.

(2) هو أبو موسى، عيسى بن عبد العزيز الجُزوليّ، من مراكش، وهو من أصلٍ بربريّ، له المقدمة المشهورة، أخذ العربية عن ابن برّي، كان بارعًا في الأصول والقراءات، تولّى خطابة مراكش مدةً، توفي بأزمور في ناحية مراكش سنة سبع وستمئة.(انظر ترجمته في التكملة لكتاب الصلة4/17، البلغة للفيروزآبادي166، وبغية الوعاة2/236).

(3) انظر المقدمة الجزولية6، وقد تصرّفَ المؤلف في ألفاظه.

(4) قوله: (العمل) من س، وك. وفي الأصل: (الفعل).

(5) هنا ينتهي الطمس الطولي في النسخة س.

(6) في ك: (كعلامات).

(7) في ك: (والخفيفة).

(8) يقابلها حاشية في الأصل جاء فيها: (احتراز عن أسماء الأفعال، مثل: صه ونزال؛ لأنهما نابا عن الاسم).

[الحرف]

والحَرْفُ: ما لا يَدُلُّ على مَعنًى إلا في غَيرِه[1]، وسُمِّيَ بذلكَ لأنّهُ لا يَكونُ أَحَدَ الجُزئيْنِ المُفيدَيْنِ. وَعَلامتُهُ ألا تَحْسُنَ فيه عَلاماتُ الأسماءِ والأفْعَالِ، كذا قَالُوا، وفيهِ نَظَرٌ.

* * * * *

(1) انظر الكافية في النحو لابن الحاجب215.

[المُعْرَبُ والمبنيُّ]

ولا تَخْلُو[1] مِنْ أَنْ تَكونَ مُعربَةً أو مَبنيّةً.

[المُعْرَب]

فالمُعرَبُ: ما تَحرّكَ آخِرُهُ بِحَرَكَةٍ ظاهِرَةٍ أو مُقَدَّرَةٍ، أو تَغَيَّرَ كذلك، أو حُذِفَ[2] بالعَوامِلِ.

ويَنقَسِمُ إلى اسْمٍ مُتَمَكّنٍ، وفِعْلٍ مُضَارِعٍ.

[الاسم المتمكّن]

– فالأوّلُ: صَحيحٌ، ومَعتَلٌّ، وما بينَهُما.

فالصَّحِيحُ ما ليسَ آخِرُهُ ألِفًا[3]، ولا ياءً قَبلَها كَسْرَةٌ[4]، نَحْوُ: "زَيْدٍ"، وتَعْتَقِبُ عليْهِ الحَرَكَاتُ ظاهِرَةً.

والمُعتَلُّ ما آخِرُهُ أحدُهما.

فإنْ قُلتَ: فَلِمَ أَهْمَلتَ الواوَ، وهيَ مِن حُروفِ العَلّةِ؟ أَجَبْتُ: بأنّهُ لَيسَ في العَربيّةِ اسمٌ مُتمَكّنٌ آخرُهُ وَاوٌ قَبْلَها ضَمّةٌ وَصْلاً. وفي هذا احْترَازَاتٌ عَن "خِسْرُو"، و"يَغْزُو"، و"هُو"، و"أَبوك"، و"دَلْو"، و"زَيْدُو" في لُغَةِ أَزْدِ السَّرَاةِ[5].

ولَهُ قِسْمَانِ:

---

(1) يقصد المصنف: (الكلمة).

(2) في النسخ الثلاث(حذفًا)، والصواب ما أثبتناه.

(3) هذه الكلمة مطموسة في س.

(4) قوله: (قبلها كسرة) مطموسة في س.

(5) انظر سيبويه167/4، والأصول لابن السراج372/2–373، وسر صناعة الإعراب522/2.

- الأوَّلُ: المَقصُورُ

وهو كُلُّ اسمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ أَلفٌ[1]؛ فَـ"اسْمٌ" احْترازٌ مِـن "يَخـشَى"[2]، و"مُعْرَبٌ" احترازٌ من "ذا" وشبهِهِ، و"آخِرُهُ ألفٌ" احتِرَازٌ من قَسِيْمِه[3].

وقَوْلُ أبي الفَتْحِ[4]: "أَلفٌ مُفرَدَةٌ"[5]، لا حَاجَةَ إليـهِ؛ لاسـتِحَالَةِ اجتِمَـاعِ ألفَيْنِ[6]، اللّهُمّ إلا أَنْ يُنظَرَ الأصْلُ.

وإعْرَابُهُ تَقديرِيٌّ؛ فإذا قُلتَ: "هذه العَصَا" فَعَلامَةُ الرَّفعِ ضَـمّةٌ مُقـدَّرَةٌ في الألف، وكَذلكَ الفَتحةُ في "كَسرتُ العَصا"، والكَسرةُ في "ضربتُ بالعَصا". وحَيثُ قُدِّرَتْ ولَم تَظهَرْ صارَتْ كأنَها مَحْبُوسَةٌ فيهِ، والقَصْرُ الحَبْسُ؛ ولِذا أُطلِقَ هذا اللّقبُ عليْهِ.

قَالَ عَبدُ القَاهِرِ[7]: وتَحْقيقُ ذلكَ أنّك تُقَدِّرُ انقلابَ الألفِ في الرّفعِ عَن وَاوٍ مَضمُومَة، وفي النّصْبِ عن وَاوٍ مَفتُوحَة، وفي الجَرِّ عَن واوٍ مَكسُورَة. وكَذلكَ حُكمُ الألفِ المُنقَلِبَةِ عَن ياءٍ في "الفَتَى"[8]. ويُشكِلُ عِنـدي بـألفِ "أرطـى"[9] وألـفِ

---

(1) قوله: (آخِرُهُ أَلفٌ) مطموسة في س.

(2) قوله: (يَخشَى) مطموسة في س.

(3) في ك: قسيميه.

(4) هو ابن جني، تلميذ أبي عليّ الفارسيّ، صاحب المصنفات المشهورة، منها: الخصائص، والمنصف، وسرّ صناعة الإعراب، وغيرها، أخذ عنه خلق كثير، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلثمئة. (انظر ترجمته في نزهة الألباء 244، وإنباه الرواة 352/2، وبغية الوعاة 132/2).

(5) انظر اللمع لابن جني 16.

(6) كذا من ك، وفي الأصل، وس: (الألفين).

(7) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، الإمام المشهور، أخذ النحو عن ابن أخت أبي عليّ الفارسيّ، ولم يأخذ عن غيره. من مصنفاته المقتصد في شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، توفي سنة إحدى، أو أربع وسبعين وأربعمئة. (انظر ترجمته في البلغة 134، وبغية الوعاة 106/2).

(8) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 106/1، والمحصول لابن إياز 140/1.

(9) شجر له نَوْر صغير، وثمره مُرّ، وعروقه حُمر، تأكله الإبل، واحدته أرطاة.

"قَبَعْثَرَى"[1] وألف "حُبْلَى"، فإنها بأسْرِها تُقدّرُ فيها الحَركاتُ، وهيَ غيرُ مُنقلبةٍ. نَعَمْ، له أنْ يَقُولَ: إنها جَارِيةٌ مَجْرَى المُنقَلِبَة، ألا تَرَى أنّ ألفَ "أرطى" مُلحقةٌ بالأصْلِ في "جَعفَرٍ"، ويُقَالُ: "أَرطَيَانِ"، و"قَبَعْثَرَيَانِ"، و"حُبْلَيَانِ"؛ وبهَذا يَبطُلُ قَوْلُ الأصفَهَانيِّ[2]: إنّ المقْصُورَ واوِيٌّ أو يَائيٌّ[3]، ولَعلّهُ أرَادَ الأَصليَّةَ.

وإنْ لَحِقَهُ التنوينُ حُذِفَتْ[4] ألِفُهُ لالتقَاءِ الساكنَيْنِ، وخُصَّتْ بِذلكَ دُونَهُ، لاعْتِلالِهَا وصحّتِه، ودِلالَتِه على التَمكّنِ دُونَهَا، وبقاءِ دليلِها بِخلافِه.

* * * * *

والثاني: المَنْقُوصُ

وهو كُلُّ اسْمٍ مُتَمَكّنٍ، آخِرُهُ ياءٌ قَبْلَها كَسرَةٌ. فـ"اسمٌ" احتِرَازٌ من "يَرمِي"، و"مُتَمَكّنٌ" احترازٌ من "ذِي"، و"قبلَها كَسرَةٌ" احتِرَازٌ من "ظَبْيٍ"؛ وذلكَ نَحوُ: "رامٍ" وأَصلُهُ "رامِيٌ"، فاستُثقِلَت الضمّةُ على اليَاءِ، وكَذلكَ الكَسْرَةُ، فأُسكِنَت اليَاءُ، فالتَقَى ساكِنَان: الياءُ[5] والتنوينُ؛ فَحُذِفَتْ دُونَهُ لِمَا ذُكِرَ. وتُفتَحُ في النّصْبِ لخِفّةِ الفتحَةِ، كَقوْلِكَ: (رَأيتُ رامِيًا)، ولِمَنْعِهِ حَركتَينِ وهو يَستَحِقّهُما بِتَمْكُّنِه[6]؛ أُطلِقَ عليهِ ذلكَ.

---

(1) القبَعْثَر، كسَفرجل: العظيم الخَلْق. والقبعثرى: الجمَل الضخم، أو الفصيل المهزول، أو دابّة في الأرض.

(2) هو علي بن الحسين الضرير أبو الحسن، يُلقّب بجامعِ العلوم، والأصفهانيّ، والباقوليّ، قيل فيه: هو في النحو والإعراب كعبة لها أفاضل العصر سَدنة. له مجموعة من المصنفات، منها: شرح اللمع، وشرح جُمَل عبد القاهر، وكشف المشكلات، توفي سنة ثلاث وأربعين وخمسمئة.(انظر ترجمته في البلغة151-152، وبغية الوعاة2/160-161).

(3) انظر شرح اللمع للأصفهاني الباقولي1/233.

(4) في ك: (حُذِفَ).

(5) في ك (هي).

(6) في ك: (بتمكينه).

وهنَا تَنبيهان:

الأوَّلُ: أنّ فيه ما ياؤُهُ أَصليّةٌ، غيْرُ مُنقَلبة كما ذُكِرَ. وفيه ما ياؤُه مُنقَلبــةٌ، كَـ"الغَازِي"، وأَصلُهُ "الغَازِوُ"؛ لأنّهُ من "غَزَوْتُ"، لَكنْ سُكِّنَت الــوَاوُ في الرّفْــعِ والجَرِّ، فانقلبَتْ ياءً لذلكَ[1]؛ ولانكسارِ ما قبلَهَا. وحُمِلَ عليهما: (رأيتُ الغَــازِيَ). قالَ عَبدُ القاهِرِ: وهذا أقْيَسُ من حَمْلِ "أَعِدُ"، و"نَعِدُ"، و"تَعِدُ" على "يَعِدُ"[2].

وبَيانُ ذلكَ عندي[ظ2] من ثَلاثة أَوجُه:

- الأوّلُ: أنّ ذاكَ حُمِلَ فيه شَيءٌ على شَيئَيْنِ، وذا حُمِلَ فيه ثَلاثةُ أشيَاءَ على شيْءٍ. وإذا كَثُرَ المَحمولُ عليه، وقلّ المَحمُولُ كانَ أَوْلَى منَ العَكْسِ.
- والثاني: أنّ الحَمْلَ المُؤدِّيَ إلى إعلالِ اللّامِ أَولَى مِنَ الحَمْلِ المُؤدِّي إلى إعلالِ الفَاءِ؛ لأن اللامَ مَحَلُّ التَغييرِ، ولذا كَثُرَ الحَذْفُ فيْه.
- والثالثُ: أنّ الحَمْلَ عِلّةٌ ضَعيفَةٌ، نَصَّ عَليه أبو الفتْحِ في "سِــرِّ الــصِنَاعَة"، وقالَ: لا يُحمَلُ عليه مَعَ وُجُودِ غيرِه[3]، فإذا كانَ مُقْتَضَاهُ القَلْبَ كانَ أقْــيَسَ مــن الحَذفِ.

والثاني[4]: أنّهُ يَجوزُ في الضَرُورَة إسْكَانُ اليَاءِ في النّصْبِ. وقالَ المبرّدُ[5]: إنهُ من أَحسنِ الضّرُورَاتِ[6].

---

(1) في ك: (كذلك).

(2) انظر المقتصد لعبد القاهر163/1، 164. وانظر سرّ صناعة الإعراب لابن جني544.

(3) سر الصناعة 473- 476.

(4) يعني التنبيه الثاني.

(5) المبرّد هو أبو العباس، محمد بن يزيد، إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عن الجَرميّ والمــازنيّ، وأخــذ عنــه الزيادي والجاحظ والسجستاني والتوّزيّ، من أشهر مؤلفاته: المقتضب، والكامل، توفي في بغداد سنة خمس وثمانين ومائتين.(انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين101-110، وبغية الوعاة296/1-271).

(6) المقتضب21/4.

قَال الفَرزْدَقُ[1]: [الطويل]

[1] يُقلِّبُ رَأسًا لم يَكنْ رأسَ سَيِّدٍ وعَينًا له حَولاءَ بَادٍ عُيُوبُها[2]

أرادَ "باديًا". فإنْ قُلْتَ: "عُيُوبُهَا" مُبتَدأٌ، و"بَاد" خَبَرُهُ، أَجَبْتُ: يَمتَنِعُ ذلــكَ؛ لأنّ المُفرَدَ لا يَكُونُ خَبَرًا عن المَجْمُوعِ، فَلا يُقَالُ: (الزَّيْدُونَ قائمٌ).

ويَجُوزُ ضَمُّ اليَاءِ في الضَّرورَةِ أَيضًا. أنْشَدَ ابنُ الدَّهّانِ[3]: [الطويل]

[2] لَعَمرُكَ ما تَدْرِي مَتى الموتُ جَائِيٌّ وَلكِنّ أَقصَى مُدةِ العُمْرِ عَاجِلُ[4]

وكَذلك كَسرُها، قَال الشاعرُ: [المنسرح]

[3] لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِيِ هل يُصبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ[5]

وما بَينَهُمَا[6]: إذا سَكنَ ما قبْلَ الياءِ والواوِ كــ"ظَبْيٍ"، و"حَقْوٍ"؛ لأنّكَ لو أَسكَنْتَهُما لالْتَقَى ثَلاثَةُ سَواكِنَ وَصْلاً، وهو غَيرُ جائِزٍ.

* * * * *

(1) هو همّام بن غالب بن صعصعة المجاشعيّ، لقّب بالفرزدق؛ لأنه كان جهم الوجه، توفي سنة عشر ومئة.(ترجمته في طبقات فحول الشعراء 298/2، والبداية والنهاية 265/9).

(2) البيت في ديوانه47/1، وانظره في الأغاني380/10، 317/15، وأمالي ابن الشجري158/1، 433، والأشباه والنظائر112/8، وخزانة الأدب172/11.

(3) هو أبو محمد، سعيد بن المبارك البغدادي، كان من أعيان النحاة واللغويين، وأخذ عن الرماني. من مصنفاته: تفسير القرآن في أربع مجلدات، وشرح الإيضاح للفارسيّ، في أربعين مجلّدًا، والغرّة في شرح اللمع لابن جنّي، توفي سنة تسع وستين وخمسمئة.(انظر ترجمته في البلغة104، معجم الأدباء379/3-380، وفيات الأعيان382/2).

(4) البيت بلا نسبة في الإنصاف729/2، والنكت في القرآن للمجاشعيّ180/1، وشرح ألفية ابن معط للقواس246/1، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس111/1، والمساعد215/4، وتذكرة النحاة637، وشرح الأشموني78/1. وقد ورد بروايات مختلفة في الصدر والعجز، أكثرها يخرجه عن المعنى البليغ.

(5) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه3، برواية: "فما يصبحن..."، وهو من شواهد سيبويه314/3، والمقتضب142/1، 354/3، وما ينصرف وما لا ينصرف149، والأصول442/3، والحجة للفارسي378/4، وإعراب القرآن للنحاس249/1، والخصائص262/1.

(6) يعني: الصحيح والمعتلّ. وهذا التفسير في الأصل.

[الاسْمُ المُنْصَرِفُ وغَيْرُ المُنْصَرِفِ]

ولَهُ أيضًا انقِسامٌ إلى المُنصَرِفِ وغَيرِهِ.

فالمُنصَرِفُ: هوَ ما لم يُشابِه الفِعْلَ مِنْ وَجهيْنِ، وهوَ الأصْلُ؛ لتَعاقُبِ الحَرَكاتِ الدّالّةِ على مَعانِيهِ على آخرِهِ، وتَنوينِهِ. ولِذلكَ جازَ إجْماعًا صَرْفُ غَيرِ المُنصَرِفِ.

وغَيرُ المُنصَرِفِ ما شابَهَهُ مِن وَجهَيْنِ يَحْصُلانِ فيهِ مِن وُجُوهٍ تِسعَةٍ، وهي شِعرٌ[1]:

اثنانِ من تِسْعٍ أَلَمّا بلَفْظَةٍ فَدَعْ صَرْفَها وهي الزِّيادةُ والصِّفَةْ

وَعَدْلٌ وتَأْنيثٌ وَجَمْعٌ وَعُجْمَةٌ وَوَزْنٌ وَتَرْكيبٌ وَوُجْدانُ مَعْرِفَةْ

وَبَيانُ ذلكَ أنّ الفِعْلَ فَرْعٌ على الاسْمِ مِن وَجهَيْنِ: أحَدُهما أنّهُ مُشْتَقٌّ منهُ، والآخَرُ تَوَقُّفُ فائدَتِه عليْه.

فإذا حَصَلَ فيهِ اثنانِ منِها، أو مَا يَقُومُ مَقامَهُمَا فقدْ[2] شَابَهَهُ، فَمُنِعَ مِنهُ مَا لا يَكُونُ فيْهِ، وهوَ الجرُّ والتَّنوِيْنُ مَعًا.

وَقالَ عَبدُ القَاهِرِ[3]: المَقْصُودُ بالمَنْعِ: التَّنوِيْنُ؛ لأنَّهُ عَلَمُ الخِفّةِ. وإنما مُنِعَ الجَرُّ تَبَعًا لِمَنْعِهِ؛ لاشتراكِهِمَا في الاختِصاصِ، وفيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ ذلكَ يَقْتَضِي مَنْعَهُ مِن لامِ التّعريفِ وحَرفِ الجَرِّ؛ لأنّهما مِن خَصائصِ الأسْماء.

وأجودُ منهُ أنْ يُقالَ: مُنِعَ لأنّ هذهِ الحَرَكَةَ لا تُكونُ إعرابًا إلا بالتَنوِيْنِ أو ما يُعاقِبُها، فلمّا تَجرّدَتْ مِن ذلكَ أُنِيبَتْ عَنها أُختُها، وهي الفَتحَةُ، وسَأُشيرُ إلى شَرْحِ الوُجُوهِ المانِعَةِ، مُختَصرًا على ترتيبِ البَيْتَيْنِ.

(1) قوله: (شعرٌ) ساقط من ك.

(2) قوله: (فقدْ) ساقط من ك.

(3) انظر المقتصد في شرح الإيضاح972.

[1- الزيادة]

أمّا الزّيادَةُ فهيَ زِيادةُ الألفِ والنّونِ؛ فإنْ[1] كانَتْ في وَصْفٍ على "فَعْــلانَ" ومؤنَّثُهُ "فَعْلَى"، نَحوُ: "غَضْبانَ" و"غَضْبَى"، و"سَــكْرانَ" و"سَــكْرَى"، و"حَــرّانَ" و"حَرّى". وفي الحَديثِ النّبَوِيّ[2]: "في كُلّ[3] كَبِدٍ حَرَّى أجْرٌ"، وقَالَ الشّاعِرُ:

[الخفيف]

[4]هاشِمٌ جَدُّنا فإنْ كُنتِ غَضْبَى   فاملَئِي وَجْهَكِ الجَميلَ خُمُوشَا[4]

فذلكَ[5] لا يَنصرِفُ؛ لأنّهُ ضَارَعَ "حَمْرَاءَ" مِن أَربَعَةِ أَوْجُه:

- الأوَّلُ: أنَّ تاءَ التَأنيثِ لا تَدخُلُ على[6] "غَــضْبانَ"، كَمَــا لا تَــدخُلُ علــى[7] "حَمْرَاءَ".
- والثاني: أنّ بناءَ مُذَكَّرِه مُخَالفٌ لبنَاءِ مُؤَنّثه، كَمَا أَنّ "أحْمَرَ"، و"حَمْراءَ" كَذلكَ.
- والثَالثُ: أنّهُما في كُلٍّ منهُما أَخيرَتان.
- والرَّابعُ: أنّهُما زِيْدَا مَعًا، ولَمْ يُزَدْ أحَدُهُمَا بَعدَ الآخَرِ، وإنْ كانَتْ في مَــا لَــيسَ كَذلكَ فَتُمنَعُ[8] مع التَعْريفِ، نَحْوُ: "سُلْطانَ" و"سَرْحَانَ" و"نَدمانَ"[9].

---

(1) لم يَرِد (فإن) في ك.

(2) الحديث في سُنن ابن ماجة1215/2، برقم 3686، وسنن البيهقيّ الكبرى186/4.

(3) قوله: (النبوي في كل) مطموس في س.

(4) البيت من شواهد جمهرة اللغة602/1، ومقاييس اللغة219/2، وأساس البلاغة175، تاج العروس(خمش). ويُنسب البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب في طبقــات فحــول الــشعراء75/1، والتنبيــه لابــن بري317/2، والتاج(خمش).

(5) في ك: فلذلك.

(6) لم ترد "على" في ك.

(7) قوله: (على) ليس في ك.

(8) في ك: (فمُنِعَ).

(9) في س: (سلطان وغضبان وندمان).

قَالَ أبو عَليّ[1]: لأَنّ التعريْفَ يَمنَعُ دُخولَ تاءِ التأنيثِ عليْه، فأَشْبَهَ "سَكْران"[2].

وهُنا تَنبيْهٌ، وَهوَ أَنّهُمَا على ثَلاثَة أَقْسَامٍ:

- الأَوّلُ: أنْ تَقُومَ الدّلالةُ على زِيادَتِهِمَا[3]؛ إمّا بالاشْتقَاق كـ"سَكْرَانَ" منَ السُّكْرِ، وإمّا بِعَدَمِ النّظيرِ، كـ"مَرْجَانَ"؛ إذْ لو كَانتْ النون أصْلاً لَكَانَ الوَزنُ "فَعْلالاً"، وهوَ مَعدُومٌ[و3] إلا في المُضاعَفِ، نَحوُ: "قَلْقَالٍ"، و"ناقَةٌ خَزْعَالٌ"[4] نادرٌ.

- الثاني: أنْ تَقُومَ الدّلالَةُ على أَصالَة النّون، كَـ"مَنّان"؛ لأَنّهُ من المَنِّ.

- والثالث: أنْ تَحتَمِلَ الأَمرَيْنِ، كَـ"شَيْطَان"؛ إنْ أَخَذْتَهُ من "شَاطَ" "يَشِيطُ"، فَهيَ مَعَ الألف زَائدَتان. وإنْ أَخَذْتَهُ منَ "الشَّطَنِ" وهوَ البُعْدُ مِن رَحْمَة الله تَعَالَى فَهيَ أَصْلٌ، وهذا أَوْلَى؛ لِقَوْلِهم في مَعْناهُ "شَاطِنٌ".

[2- الصِّفَة]

وأمّا الصِّفَةُ: فَشرْطُها أَنْ تكونَ في الأصْلِ كَذلكَ، نَحوُ: "أحمَرَ"؛ فإنّهُ لا يَنصَرِفُ لِلصِّفَة وَوَزْنِ الفعلِ. ولَولا اعتبارُ الأصْلِ لوَجَبَ ألاّ يَنصَرِفَ "أَرْبَعٌ" مِن قَوْلكَ : (مَرَرتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ)؛ لاجتماعِ الوَصفِ والوَزن، لكن حَيثُ كَانَ أصلُهُ الاسمية لُمِحَ ذَلكَ، ولم يُعْتَدَّ بوَصفِيّتِه العارِضَة، وعَكْسُهُ "أَسْوَدُ" للقَيْدِ؛ لأنّهُ الآنَ

(1) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، نحوي بغداديّ تتلمذ على الزجاج والأخفش الأصغر وابن السراج وغيرهم. ومن أشهر تلاميذه: ابن جني والرّبعيّ، كان أوحد علماء عصره، نسب إليه ما يزيد على ثلاثين كتابًا، من أشهرها الحُجة، والإيضاح والتكملة والمسائل...، توفي سنة سبع وسبعين وثلثمئة.(انظر ترجمته في نزهة الألباء232، وبغية الوعاة496/1).

(2) انظر قوله هذا في الإيضاح العضدي308.

(3) في ك: (زيادهما).

(4) القلقال: الرجل صاحب الأسفار، والخزعال: الناقة التي تنبث التراب برجليها إذا مَشتْ.

اسْمٌ. فكانَ يَجِبُ صَرفُهُ؛ لكنّ أصلَهُ الوَصفيّةُ فلُمِحتْ، ولم يُعتدَّ باسْمِيَّتِهِ العارِضَةِ، فلم يُصرَفْ.

[3- العَدْل]

وأمّا العَدْلُ: فهو الانصِرَافُ من صِيغَةٍ إلى أُخْرَى مُشارِكَةٍ لها في الحُروفِ الأَصْلِيَّةِ لِرَفْعِ التَّوَهّمِ، أو للمُبالَغَةِ والاختِصارِ.

- فالأَوَّلُ نحوُ: عُمَرَ وزُفَرَ، فـ"عُمَر" مَعْدُولٌ عَن عامِرٍ، فلا يَنصَرِفُ للعَلَمِيّةِ والعَدْلِ. وفائدةُ ذلكَ أنّهُ رُبّما تُوُهِّمَ في "عَامِرٍ" الوَصفيّةُ، بِخِلافِ "عُمَر"، وكَذلكَ حُكْمُ "زُفَرَ".

وهنا تَنبيهٌ، وهوَ أنّ "زُفَر" قد جاءَ في التَّنكِرَاتِ، قالَ الأعْشَى[1]: [البسيط]

[5] .... يأبَى الظُّلامةَ منه النَّوفَلُ الزُّفَرُ[2]

ونَظَرَ إلى هَذا صَدرُ الأفَاضِلِ الخُوارَزْمِيُّ[3]، فَصَرَفَ "زُفَر"، وزعَمَ أنّهُ مَنقُولٌ مِن هَذا الذي هوَ نَكِرَةٌ[4].

---

(1) هو أعشى باهلة، واسمه عامر بن الحارث، أحد بني عامر بن عوف، وباهلة امرأة من همدان. انظر الخزانة 192/1.

(2) صدر البيت:

أخو رغائب يعطيها ويسألها ....

والبيت لأعشى باهلة في الأصمعيات 90، وانظره في الاشتقاق 53، 214، وجمهرة اللغة 706/2، 971، وتهذيب اللغة 257/15، والزاهر 1/ 17، ومعاني القرآن للنحاس 246/6، والمخصّص 146/4، والتخمير 214/1.

(3) هو القاسم بن الحسين بن محمد صدر الأفاضل، تتلمذ على المطرّزيّ والفخر الرازيّ، وغيرهما. له عدة مؤلفات في اللغة والأدب، أشهرها في النحو كتابه "التخمير في شرح المفصّل"، وترشيح العلل في شرح الجمل للجرجاني، وتوفي سنة سبع عشرة وستمئة. (انظر ترجمته في البلغة 141، وبغية الوعاة 252/2).

(4) انظر التخمير 214/1.

وقالَ أشْياخُنَا العِرَاقيّونَ: هذا اتفاقٌ وَقَعَ بينَ اللفظَيْنِ، والتَقــديْرُ مُختَلِــفٌ؛ فــ"الزُّفَرُ" النَّكِرَةُ بِمَعْنَى السيِّدِ، و"زُفَرُ" المَعدُولُ عن "زَافِرٍ" بِمعْنَى ناصِرٍ، أو بمَعنَــى حامِلٍ، أو فاعِلٍ من الزَّفِيرِ. ولا تُنْكِرَنّ ذاكَ؛ إذ قد أتَى في اللغــةِ العَربيّــةِ، نَحــوُ: "هِجانٌ" لِلواحِدِ والجَمْعِ، و"يا مَنْصُ" في التَرخيمِ على اللّغَتيْنِ. وما أَحــسَنَ قَــولَ أبي الفَتحِ في "التَنبِيهِ": من عَرَفَ أَنِسَ، ومَن جَهِلَ استَوْحَشَ[1].

– والثاني في الأَعْداد، ولَهُ صِيغَتانِ: "فُعَالٌ"، و"مَفْعَلٌ" كــ أُحَادٍ ومَوْحَــدٍ، وثُناءٍ ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلَثٍ، ورُباعٍ ومَرْبَعٍ. قالَ الشاعِرُ: [الطويل]

[6]ولكنَّما أَهليْ بِوادٍ أَنِيسُهُ ذِئابٌ تَبَغّى الناسَ مَثنَى ومَوْحَدُ[2]

واختُلِفَ فيها[3]، فَقِيلَ: لم يُسمَعْ منها غَيرُ ما ذَكرْنَا، وقِيلَ: يَجوزُ ذلــكَ إلى العَشْرةِ، فتَقُولُ: "عُشارٌ" و"مَعْشَرٌ"، فــ"أُحادٌ" مَعدُولٌ عن "واحدٍ واحِدٍ"، والمبَالَغَةُ فيه أن واحِدًا مدلُولُهُ الفَرْدُ. وإذا قُلتَ: (جاؤوا أُحَادَ) فلا يُعْلَمُ عدَدُهُم، والمَعنَــى: جاؤوا مُتفرّقينَ؛ والاختِصارُ أنّكَ عَدَلْتَ عن "واحِدٍ واحَدٍ" إلى أُحادِ، ولا يَنــصرِفُ هذا للوَصفِ والعَدْلِ.

(1) ذكره ابن جني في الخصائص، وقد أسنده إلى ابن السرّاج. (انظر الأصول336/3، والخصائص12/1).

(2) البيت ينسب إلى ساعدة بن جؤيّة. انظر الكتاب226/3، وأدب الكاتب458، والمقتضب181/3، واللمع لابن جني156، والمخصص207/5، والمحرر الوجيز27، ومغني اللبيب458.

(3) في المسألة خلاف، فذهب البصريون إلى الاقتصار على السماع، وهو إلى الأربعة. وأجاز الكوفيون والزجاج قياس ذلك إلى العشرة. (انظر ما ينصرف وما لاينصرف59، وشرح المفصل لابــن يعــيش62/1، وشــرح الرضي114/1، وارتشاف الضرب874/2).

[4- التَّأنيث]

وأمّا التَّأنيثُ فعَلى قِسمَيْنِ: مَعنَوِيّ ولَفْظِيٌّ؛ فالَمعنويُّ ما كَانَ مُسمّاهُ مُؤنَّثًا حَقِيقِيًّا، أو يَقصِدُ[1] المَسمِّي إلى تَأنيثِهِ، وهو ثُلاثِيٌّ، وما زادَ عَليْه.

فالثّلاثيُّ نَوْعانِ: سَاكِنُ الوَسَطِ ومُتحرّكُهُ. وفي الساكنِ ثَلاثُ مَسائِلَ:

الأولى: أنَّ الاسمَ العَرَبِيَّ المَوضُوعَ على التَأنيث، نَحوُ: "هِند" فيه مَذهَبان: الصَّرْفُ وتَرْكُهُ، فَمَن صَرَفَ اعتَبَرَ قِلّةَ الحُرُوف؛ إذْ ليسَ فيه حَرْفٌ وحَرَكَةٌ إلا للحاجَةِ؛ فَخَفَّ لذلكَ، فَصَرَفَهُ. وَمَن عَكَسَ فَللتأنيث والعَلَميّة، وهو الظاهِرُ، وإليه ذَهَبَ المُبرّدُ[2]، وقَدَحَ في الصّرْفِ، ورَدّ عليه أبو عَليّ[3] بِصرْفِ "نُوْحٍ" وهوَ أَعْجميٌّ مَعرِفَةٌ. قالَ ابنُ الخَبّازِ[4] في شَرْحِ الجُزُولِيّة: ويَحتَاجُ أبو عليٍّ في هذا الإبْطالِ إلى أنْ يُبَيّنَ أنْ نُوْحًا أعجَميٌّ، وسُبحَانَ مَن يَعلَمُ حَالَ الأُمَمِ الخَالية.

أَقولُ: أحدُ الدّلائلِ[ظ3] على العُجْمة نَقلُ أئمة اللّغة، وأَجْمَعُوا على أنّ "نُوحًا" أَعجميٌّ. وفَسادُ قولِ مَن زَعَمَ أنه سُمِّيَ بِذلِكَ لنَوْحه ظَاهِرٌ؛ لأنّ تَسميَتَهُ بذلكَ مُتَقَدّمَةٌ على فِعْلِه، ولم يَكُنْ له -عليهِ السّلامُ- اسمٌ غيرُ ذَلكَ[5].

---

(1) في ك: (ويقصد).

(2) انظر: المقتضب350/3.

(3) انظر الإيضاح العضديّ307.

(4) ابن الخباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد، عُرف بابن الخبّاز الأربلي الموصلي، ولد في أربيل، ونشأ في الموصل، كان ضريرًا، وبارعًا في النحو. من شيوخه الشريشيّ، ومن تلاميذه الزنجانيّ. له مصنفات كثيرة، منها: شرح اللمع (مطبوع)، وشرح ألفية ابن معط، وشرح الجزولية، وغيرها. توفي سنة سبع وثلاثين وستمئة.(انظر ترجمته في شذرات الذهب202/5، وبغية الوعاة304/1).

(5) قال العينيّ في عمدة القارئ217/15 في (نوح) :"…. وقال مقاتل: اسمه السكن، وقيل: الساكن. وقال السدّي: إنما سُمي سكنًا لأن الأرض سكنت به. وقيل اسمه عبد الغفار، ذكره الطبريّ. وسمّي نوحًا لكثرة نوحه وبكائه".

الثانيةُ: إذا كانَ ذَلكَ الاسمُ أَعْجَميًّا نَحوُ: "ماهَ" و"جُوْرَ" لبَلدتَيْنِ لم يَنصرِفْ أَلبَتَّةَ؛ لأنّ فيهِ ثلاثَةَ أَسبَابٍ: العَلَميّة والتَأنيث والعُجْمَة، فقاومَت الخِفّةُ أحدَهُما فَبقيَ سَبَبانِ سَالمَانِ عَنِ المُعَارَضِ. وإذا نُكّرَ انصَرَفَ.

الثَالثَةُ: إذا سَمّيتَ بـ"زَيد" أو شبهِهِ مُؤنّثا؛ فَجُمهُورُ النُّحاة يَمنعُونَهُ الصّرْفَ، ويُفَرِّقونَ بَيْنَهُ وَبينَ "هنْد"؛ بأنّ ذَلكَ نَقَلْتَهُ مِن التذكيرِ، وهوَ الأَصْلُ، إلى التّأنيث الذي هو الفَرْعُ فَثقُلَ، و"هِندٌ" ليسَ كَذلكَ. وعيسى بنُ عُمَرَ[1] لا يُفَرّقُ بَينَهُما[2].

والمُتحرّكُ الوَسَطِ نَحوُ: "قَدَمَ" لا يَنصرِفُ إجمَاعًا؛ لِتَنزُّلِ الحَرَكةِ مَنزِلَةَ الحَرْف؛ بدليل "جَمَزَى"[3]؛ ولأجلِهِ ترجّح "شاهيّ" على "شَوَهِيّ"، ذكره عبدُ القَاهِرِ[4] فاعرِفْه.

وأمّا ما زادَ عَليه فلا يَنْصَرِفُ للعَمَلية، وتَنزُّلِ الزائد مَنزِلَةَ تَاءِ التّأنيث، وسَواءٌ في ذلكَ المُرْتَجَلُ كـ"زينبَ"، والمَنقُولُ مِنَ الجِنسِ كـ"عَقرَبَ"، والمَنقُولُ من التذكيرِ[5] كـ"جَعْفَرَ"، أَنشَدَ المُبَرّدُ في الكَامِلِ[6]:

[الرجز]

(1) هو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي النحوي، بينه وبين أبي عمرو بن العلاء معاصرة وصحبة، أخذ القراءة عن ابن أبي إسحاق الحضرمي، وأخذ عنه الخليل بن أحمد والأصمعيّ وغيرهما، وأخذ سيبويه عنه النحو، له كتابا الجامع والإكمال في النحو، توفي سنة تسع وأربعين ومئة. (انظر ترجمته في إنباه الرواة 374/2، ووفيات الأعيان486/3، وبغية الوعاة237/2).

(2) انظر رأي عيسى بن عمر في سيبويه242/3، وما ينصرف وما لا ينصرف51.

(3) الجمَزى: السّريع أو السريعة.

(4) نقل عبد القاهر هذا الرأي عن أبي عليّ الفارسي.(انظر التكملة256).

(5) قوله: (والمَنقُولُ من التّذكيرِ) ساقط من ك.

(6) انظر الكامل125/1.

[7] يا جَعفرُ يا جَعفَرُ يا جَعفَرُ إنْ أكُ دَحداحًا فأنت أقصرُ
غرَّك سربالٌ عليك أحمرُ ومقنَعٌ منَ الحَريرِ أصفرُ[1]

واللفظيُّ ما كانَ بالتّاءِ أو بالألف[2] أو بالهَمزَة، فَذو التّاء لا يَنصرفُ مَعرِفَةً؛ مُذكّرًا كان أو مؤنثًا، نحوُ: "حَمزَةَ"، و"فاطمَةَ"، وإنْ نُكّرَ انصرَفَ. وذو الآخَرينِ، نحوُ: "حُبْلَى"، وَ"صحرَاءَ"، لا يَنصرِفُ مُطلقًا، فالفرقُ بينَهُما وبَيْنَ التّاءِ منْ وُجُوه ثَلاثَة:

– الأوّلُ: أنهما لازِمَتان، ألا تَرى أنهم لم يقولوا: "حُبْلٌ" و"صَحْرٌ"، ثم قَالوا: حُبْلَى وصَحْرَاء، كَما قَالوا: قَائمٌ وقَائمَةٌ.

– الثاني: أنكَ تُثبتُهُما في النَّسَب مُبدَلَتَيْنِ، كَقَوْلكَ: "حُبْلَويٌّ"، و"صَحْرَاوِيّ"، والتّاءُ تُحذَفُ كَقَوْلكَ: "مَكّيٌّ" في "مَكّةَ".

– والثالث: إثباتُهما كَذلكَ في الجَمْعِ، نَحوُ: "حُبلَيَات" و"صَحْرَاوات". وَحَذفُ التّاءِ في "مُسلِمَاتٍ"، وإنْ سُمِّيَ بذلكَ مُذكّرٌ لم يَنصرِفْ أَيضًا؛ لِوُجُودِ مانِعِ الصّرف.

[5- الجمع]

وأمّا الجَمعُ فالمُرادُ به أنْ يَكونَ ثَالثُ حُرُوفه أَلفًا، وبَعدَها حَرْفانِ مُتحَرّكَان، نحوُ: "مَساجدَ"، أو ثلاثةٌ أَوسَطُها ياءٌ، نَحوُ: "مَحارِيبَ"، أو شَدّةٌ، نحوُ: "دَوَابَّ"؛ فهذا لا يَنصَرفُ مُطْلَقًا.

أمّا إذا كانَ نَكرَةً فهوَ جَمْعٌ في غايَة الثّقَلِ؛ لِعَدَمِ نَظيرٍ لهُ في الإفراد، فلم يكن له في الخِفّةِ مَدْخلٌ أصْلاً، فقامَ ذلك مَقامَ سَببٍ آخَرَ.

---

(1) وردت أشطار ستة في الكامل 125/1، وورد الشطر الأول فقط في شرح السيرافي على سيبويه(مخطوط)80/1. ووردت الأشطار كلها في إصلاح الخلل لابن السيد51-52. وانظر شرح المفصل لابن يعيش93/5، وشرح الجمل لابن عصفور287/1، والمغني لابن فلاح 152/2، وشرح ألفية ابن معط للقواس481/1، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس433/2.

(2) في ك: (وبالألف).

فإن قِيلَ: فـ"سَراوِيلُ" مُفرَدٌ، وكذلكَ "حَضَاجِرُ"[1] للضَّبعِ، و"طفَـانُ"[2]، وأَنشَدَ ابنُ الأَعرابِيِّ[3]: [الكامل]

[8] ....بسيرٍ ليس فيه طَفانُ[4]

أيْ: فُتورٌ، فَلهذينِ إذًا نَظِيرٌ في الإفرَاد. أجَبْتُ: بأنّ "سَرَاوِيلَ" أَعْجَمِيٌّ، وأَصلُهُ: "شَرَاويلُ"، بالشِّينِ المُعجَمةِ. وقِيلَ: إنَّهُ جَـمْعُ "سِروَالَةٍ"، قـال الشّـاعر: [المتقارب]

[9] عَليهِ منَ اللُّؤمِ سِرْوالَةٌ فَليسَ يَرِقُّ لمُستَضْعَفِ[5]

وبأنّ "حَضَاجِرَ" جَمعٌ سُمِّيَ به الضَّبُعُ، كما يُسمَّى بـ"فَضَائِلَ"، و"مكـارِمَ"، وبأنّ "طَفانَ" جمعٌ وَقَعَ مَوْقعَ المُفرَدِ، كَقَولِهِم: (بَعِـيرٌ ذُو عَثَـانِينَ)[6]، و(شَـابَتْ مَفارِقُهُ)، قَالَهُ الزّعْفَرانِيُّ[7]. وقَالَ أبو الفَتحِ: يَجوزُ أنْ يَكونَ الأصلُ فيْـه "طَفَـانٌ" كَـ"عَبَالّةٍ"، لكنْ كَرِهَ هذا الشّاعرُ من التَقاءِ الساكنَيْنِ ما كَرِهَهُ من هَمْزٍ، فَقَـالَ:

---

(1) اسم للضبُعِ أو ولدها، وهو جمع حِضْجَر: العظيم البطنِ الواسعُه.

(2) الطفانُ: التمهّل والتُؤَدة للسير.

(3) ابن الأعرابي هو محمد بن زياد عالم باللغة والشعر، وراوية للأشعار، حافظٌ لها، كوفيّ النهج، قريب في الرواية من صفات البصريين. من كتبه: النوادر، والأنواء. ومن شيوخه الكسائيّ والقاسم بن معن. توفي سـنة إحـدى وثلاثين وثلثمئة.(انظر ترجمته في البلغة 196، وبغية الوعاة105/1).

(4) جزء بيت من الكامل، وهو في شرح ألفية ابن معط للقواس 455/1، وقد ورد في جمهـرة اللغـة لابـن دريد921/2، بقوله: "ويقال سيرٌ ما فيه طفأنٌ"، وهمز "طفأن" قد يكون تحريفًا.

(5) البيت من شواهد المقتضب346/3، والمحكم472/8، وشرح الجمل لابن عصفور217/2، وشرح المفصل لابن يعيش64/1، وشرح الرضي151/1، وشرح الشافية للرضي270/1، وشرح الكافية الشافية1501/3، وخزانة الأدب232/1، ولسان العرب(سرل) وتاج العروس (سرو)، وهو فيها جميعًا بلا نسبة.

(6) عثانين مفرد عُثنون: اللحية، أو ما نبت على الذقن وتحته سفلا، وعثانين البعير: شُـعيرات طـوال تحـت حنكه(القاموس المحيط "عثن").

(7) ليس في ك: (قاله الزعفراني). والزعفرانيُّ هو محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني النحوي البـصريّ، أحـد تلاميذ الربعيّ، أثنى عليه الرّبعيّ، لقي الفارسيّ. (انظر ترجمته في بغية الوعاة268/1، والوافي بالوفيات122/5).

"دَأبَّةٌ" فحرّكَ، فانفَكَ الإدغامُ. ويَجوزُ أنْ يَكونَ بَنَى مِنَ الفَنِّ "تَفاعلاً"، كما ذَكَرَ أبو زَيدٍ[1]: (تَفَاوَتَ الأمرُ تَفَاوِتًا)[2]، فقال: "تَفانِنٌ"، وأبدَلَ من التَاءِ طَاءً، فَهوَ على هذا مُفرَدٌ.

فإنْ قُلتَ: فـ"أجمالٌ" و"أَكعُبٌ" جَمْعَانِ، وليسَ في الأَفرَادِ لَهُما نَظيرٌ، وهما مَصروفانِ، أجبتُ: بأنّهما جَاريانِ مَجرَى الآحادِ لوَجهيْنِ:

- الأوّلُ: تَصغيرُهما، نَحوُ: "أُجَيمَال" و"أُكَيعب".

- والثاني: جَمعُهُما نحوُ: "أَكلُبٍ" و"أَكالِبَ"، و"أعْرَابٍ" و"أَعارِيبَ".

وصَرّحَ الزّمخشرِيُّ[3] في مُفَصّلِه بأنّ ذلكَ قِياسٌ[4]، وهذانِ مُمتَنِعانِ في الأَوّلِ[5]، وهذا جَوابُ أبي عَليٍّ في المَسائِلِ الشّيْرازِيَّة[6]. [و4] فاعرِفْهُ.

وأمّا إذا كَانَ مَعرِفَةً فَقالَ أبو عَليٍّ: لا يَنصرِفُ؛ للعَلَميّةِ وشَبَهِ الأعجَمِيِّ. وقَالَ غَيرُهُ: لَها، ولِمُرَاعَاةِ أَصله.

ومتى دَخَلَتْهُ التاءُ انصَرَفَ، نَحوُ: "مَلائكَةٍ"؛ لأنّهُ على وِزَانِ: (حِمَارٍ حَزَابِيَةٍ)[7]، وهو الغَلِيظُ، و"زَلابِيَةٍ".

(1) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ، كان إمامًا نحويًّا، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، غلبت عليه اللغة والنوادر. روى عن أبي عمرو بن العلاء ورؤبة وغيرهما. من تصانيفه كتاب النوادر، ولغات القرآن، والإبل، وكثير غيرها. توفي سنة خمس عشرة ومائتين، وعمره أربع وتسعون سنة، (انظر ترجمته في: البلغة103، ووفيات الأعيان378/2، وبغية الوعاة582/1).

(2) انظر رواية أبي زيد في أدب الكاتب510، وهو لغة الكلابيين. وانظر إصلاح المنطق122.

(3) هو جار الله محمود بن عمر أبو القاسم، أحد أئمة اللغة والأدب والتفسير، له من التصانيف: الكشاف، والمفصّل، والفائق، وأساس البلاغة، وغيرها. جاور البيت الحرام، وتوفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة. (انظر ترجمته في نزهة الألباء391، والبلغة256، وبغية الوعاة279/2).

(4) المفصّل243.

(5) يعني يمتنع التصغير والجمع في: "طفانن"، و"حضاجر"و"سراويل".

(6) المسائل الشيرازيات303/1- 304.

(7) انظر رأي أبي علي في الإيضاح العضديّ312.

قالت امرأة[1]: [الخفيف]

[10] إنَّ حِرِّي حَزَوَّرٌ حَزابِيَهْ كالقَدَحِ المَكْبُوبِ تحتَ الرَّابِيَهْ[2]

[ظ4] إذا عَلوتَ فوقَهُ نَبَا بِيَهْ باطِنُــه أحلَى مِنَ الزَّلابِيَــهْ[3]

[6- العجمة]

وأمّا العُجْمَةُ فمَعناها ألا تَكونَ الكَلِمةُ عَرِبيَّةً، وتَعرِفُ ذلكَ بِثلاثَةِ أَوْجُه:

- الأوّلُ: كَونُ الاسمِ على وِزانٍ مَعدُومٍ في العَرَبيّةِ، نَحــوُ: "فِيثَــاغُورُسَ" و"أَرِسطُوطَالِيسَ".

- والثّاني: أنْ تَجتَمعَ فيه حُروفٌ لا تجتمع فيها، نحوُ: "بَكَج" و"قَلَج"[4].

- والثالثُ: النَّقلُ.

وهيَ[5] على ضَرْبَيْنِ: جِنسيَّةٍ وعَلَميَّةٍ.

فالجِنسيّةُ لا تُعتَبَرُ؛ لأنّ العَرَبَ صَرّفَتها تَصرِيفَ كلامِها، مِن دُخُــولِ الألــفِ واللّامِ عَليها، وإضافتِها وتَغيُّرِها. ألا تَرَى أنّ أَصلَ"إِبريسم": "أُوبرَيشم"، و"نيرُوزَ":

---

(1) بعده في س: (شعرًا).

(2) انتقل الناسخ في نسخة الأصل بعد هذا البيت إلى موضوع آخر، وموقعه في اللوحة السادسة، فبعد هــذا البيت في النسخة الأصل: "فكلا وربي لا تعودي لمثله....".

(3) في المحكم واللسان والتاج: "قال بعض نساء العرب"، والرواية فيها:

إنّ حِرِّي حَزَوَّرٌ حزابية كوطأة الظبية فوق الرابية

قد جاء منه غِلْمةٌ ثمانية وبقيت ثقبته كما هيه

(انظر: المحكم3/221، ولسان العرب(حزر)، والتاج (حزر)، وانظر رواية ابن برّي عن أبي منصور الأزهريّ في كتابه في التعريب والمعرّب10).

(4) في ك، وس: (بكج وقليج). و"بكج" قد يكون علمًا أعجميًا، وقلج علم روميٌّ، وهي في الأصــل محرّفــة "قليج"، و"قليج" علم رومي أيضًا.

(5) في الأصل: (وهو) وكذا في ك، وس.

"نَوْرُوزَ"، و"لِجَامٍ": "لِكامٍ". ومن طَرِيقِهِ: "جَورَبٌ"، وأَصلُهُ: "كَوْرَبَــاي"؛ أي قَــبرُ الرِّجْلِ.

فإذا سَمَّيتَ بذلك مؤنثًا لم يَنصَرِفْ لِلعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ لا لِلعُجْمَةِ، وإنْ سَمَّيتَ بِهِ مُذَكَّرًا نَظَرتَ، فإنْ كانَ على وَزنٍ يُمنَعُ عَليه نَظِيرُهُ العَرَبِــيُّ مِــنَ الــصَّرفِ لم يَنصرِفْ، وإلاّ انصَرفَ، فالأوَّلُ: كـَ"نَرجِسَ"؛ لأن نَظِــيرَهُ "يَــضرِبُ". والثــاني: "لِجَامٌ" لأنَّ نَظِيرَهُ "كِتابٌ".

والعَلَمِيَّةُ: إن كانَ الاسمُ ثلاثيًّا مُؤنثًا لم يَنصرفْ، ســاكِنَ الوَسَــطِ كــانَ أو مُتَحَرِّكًا؛ لِمَا تَقدَّمَ، وإن كانَ مذكَّرًا كَذلكَ فَبِعَكسِه، خلافًا لابــنِ الحاجــب[1] في المُتحَرِّكِ الوَسَطِ، فإنّه لا يَصرِفُهُ؛ لِكَونِ الحَرَكَةِ[2] بِمَنزِلَــةِ الزّائــدِ علــى ثَلاثَــةٍ، كـ"إبراهِيمَ"، وهذا لا يَنصَرِفُ إجمَاعًا، مُذكَّرًا ومُؤنَّثًا[3]. ويَلزَمُهُ أنْ يُجِيزَ تَــرخِيمَ "عُمَرَ"، وهو لا يُجِيزُهُ.

[7- الوزن]

وأمّا الوَزنُ: فالذي يَمنَعُ مِنهُ قِسمَانِ:

أَحدُهُما: المُختَصُّ، وهوَ أنْ يُنقَلَ الفِعلُ الذي وَزنُهُ لا تُشارِكُهُ فيــه الأسمَــاءُ، فَيُسَمَّى بِه، نَحوُ: "يَشكُرَ" و"تَغلِبَ"، ووَزنُهُما "يَفعُلُ" و"تَفعِلُ"، وهَذانِ المِثــالانِ لا يَكُونانِ في الأسمَاءِ.

---

(1) هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكيّ، كان أبوه حاجبًا للأمير عزّ الدين الــصلاحي، تتلمذ على الشاطبيّ وابن البنّاء. له تصانيف عديدة في النحو والصرف، منها: الكافية في النحو، والــشافية في الصرف، وشرحهما، وله الإيضاح في شرح المفصّل، والأماليّ، وله في أصول الفقه: المنتهَى. توفي ســنة ســت وأربعين وستمئة.(انظر ترجمته في وفيات الأعيان3/248، والبغية2/134).

(2) في النسخ الثلاث المخطوطة "لكونه الحركة".

(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب289-290، وانظر شرح الرضي على الكافية1/143.

والآخرُ: الغالبُ، وهوَ أنْ يَكونَ الاسمُ على وَزنٍ يَغلبُ وُجُودُهُ في الأفعـال، ويشْركُهُ في الأسماء، وذلكَ نَحوُ: "يَرمَعَ"[1]، ومِثالُهُ: "يَفعَلُ". وهذا في الأفعالِ أكثرُ منهُ في الأسماء. وقَولُ ابنِ الحاجِب: "إنّه يُؤدِّي إلى جَهَالَة"[2] ضـعيفٌ[3]؛ لأنّ نَقـلَ أئمَّةِ اللُّغَةِ يُقبَلُ ولا يُرَدُّ، وإذا نَقَلُوا عَدَمَ البناء، كما قالُوا: لَيس في الكَلامِ "فَعْلـلٌ"، ولا في الصَّحيحِ "فَيعِلٌ" بِكَسرِ العَينِ، وقُبِلَ ذلكَ، وكذلك يُقبَلُ في ادّعاء الكثـرةِ. وهذا ظاهِرٌ معَ الانصراف[4].

ولو سَمَّيتَ بـ"ضَرَبَ" أو"ظَرُفَ" أو "عَلِمَ" أو "دَحرَجَ" لانـصرَفَ ذلـكَ أَجمَعُ؛ لأنّهُ لَيسَ مِنهُما. وعِيسى بنُ عُمرَ لا يَصرِفُهُ[5]، تَمَسُّكًا[6] بقَولِ سُـحَيمِ بـنِ وَثِيلٍ الرِّياحِيِّ[7]: [الوافر]

[11] أنا ابنُ جَلا وطَلاّعُ الثّنَايا مَتَى أَضَعِ العِمامَةَ تَعرِفُوني[8]

والجَوابُ من وَجهَين:

---

(1) اليَرْمَعُ حجارةٌ بِيضٌ تُفَتُّ باليد.
(2) انظر قوله في شرح المقدمة الكافية311/1.
(3) في ك: (إنه يؤدي إلى جهالة، فغلبت) وقوله: (ضعيف) ليس في ك..
(4) في ك وس: (الاتصاف).
(5) انظر رأيه في سيبويه206/3، وما ينصرف وما لا ينصرف20-21، والإيضاح في شرح المفـصّل92/1، وابن يعيش61/1.
(6) في ك: (وتمسّك).
(7) شاعرٌ مخضرم، عاش في الجاهلية أربعين سنة، وفي الإسلام ستين. له أخبار مع زياد ابن أبيه.(انظر ترجمتـه في الإصابة في تمييز الصحابة252/3).
(8) البيت لسحيم في سيبويه3/ 207، والحماسـة البـصرية102/1، ومجمـع الأمثـال31/1، وخزانـة الأدب252/1، وغيرها. وهو بلا نسبة في العين181/6، والكامل291/1، ومجـالس ثعلـب176/1، ومـا ينصرف وما لا ينصرف20، وشرح الرضي167/1، وغيرها.

أحدُهُما: أنْ يَكُونَ "جَلا" وَصفًا لِمَوصُوفٍ مَحذُوفٍ؛ أي: ابنُ رَجلٍ جَـلا، كقولِهِ تَعالَى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ ﴾[الصافات ٤٨][1]؛ أيْ: حُورٌ قاصِـراتُ الطَّرفِ.

والآخر: أنه سُمِّي بِهِ وفِيهِ ضَمِيرٌ، فَحُكِيَ، كقولِهِ: [الكامل]

[12] عَارِي الأَشَاجِعِ مِن ثَقِيفٍ أَصلُهُ   عَبدٌ، وَيَزعُمُ أَنَّهُ مِن يَقدُمِ[2]

[8- التّركيب]

وأمّا التّركِيبُ فحَقِيقَتُهُ ضَمُّ اسمٍ إلى اسمٍ على غَيرِ جِهَةِ الإضافَةِ والإسنَادِ، وهوَ ضَربَان:

الأوَّلُ: أنْ يُبنَى الشَّطرُ الأوّلُ، نَحوُ: "بَعْلَبَكّ" و"حَضْرَمَوْتَ"، فلا يُـصرَفُ للتّعريفِ والتّركِيبِ، تَقولُ: (هذا بَعْلَبَكُّ)، و(رأيتُ بَعْلَبَكَّ)، و(مَـررتُ بِبَعْلَبَـكَّ). فإن نَكَّرْتَ صَرَفتَهُ.

والثّاني: أنْ يُبْنَى الشَّطرَانِ، وهوَ قِسمانِ:

- أحدُهُما: الأعداد، وهوَ مِن أحدَ عَشرَ إلى تِسعَةَ عَشرَ، عَدا اثني عَشَرَ؛ فإنَّهُ مُعرَبٌ، خِلافًا لابنِ دُرُستَوَيهِ[3].

---

(1) وانظر سورة (ص) 52.

(2) البيت لحسان بن ثابت في الأغاني4/160، 95/16، ومعاهد التنصيص1/212.

(3) هو عبد الله بن جعفر بن دُرُستَويه – بضم الدال والراء–أحد من اشتُهرَ وعلا قدرُه، وكثر عمله، صـحب المبرّد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدارقطني، كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، صنّفَ جملـة مـن الكتب؛ منها شرح الفصيح، وغيره، ولد سنة مئتين وثمان وخمسين، وتوفي سنة ثلاثمئة وسبع وأربعين. (ترجمته في: البلغة121، وبغية الوعاة2/36، وشذرات الذهب2/375).

وانظر رأيه هذا في الارتشاف2/759، والهمع 3/257.

- والآخرُ: ألفاظٌ جاءَت فَضلَةً؛ إمّا حالاً وإمّا ظَرفًا، كَقَوْله[1]: (هو[2] جاري بَيتَ بَيتَ)؛ أي مُلاصِقًا. ومَنَعَ أبو سَعيد[3] من تَقديْمه؛ لأنّ عَامِلَــه[4] "جــارِي"، ولَيسَ بِجارٍ على الفِعلِ[5]. فإن قُلتَ: "مُجاوِري"، جازَ التَّقديمُ؛ لأنّــه جــارٍ علــى "يُجاوِرُ". و(هو يَأتِينا صَبَاحَ مَساءَ)، قالَ الشاعِرُ: [الوافر]

[13] وَمَنْ لَم يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ ... صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خَبَالا[6]

[9- المعرفة]

وأمّا المَعرِفَةُ فالمرادُ بها العَلَمِيَّةُ، دُونَ باقِي ضُرُوبِها، وعِلَّتُهُ أنَّ تَعرِيفَ الإضمَارِ والإشارة يُبْنى مَعَهمــا الاســمُ. وغَــيرُ المُنــصَرِف مُعــرَبٌ، وتَعرِيــفُ الألــفِ واللّامِ[و5]والإضافَةِ يُرجِّحانِ جانِبَ الاسْمِيَّةِ؛ لأنَّهُما مِــن خَصائِــصِها، فَتَعَيَّنَــتِ العَلَمِيَّةُ.

(1) قوله: (كقوله) ليس في ك

(2) في الأصل: (وهو).

(3) هو الحسن بن عبد الله بن مرزبان، أخذ اللغة عن ابن دريد وابن السّرّاج ومبرمان، قيل فيه: هــو شــيخ الشيوخ، وإمام الأئمة في أكثر العلوم، كان زاهدًا ورِعًا ديِّنًا، شرح كتاب سيبويه، لم يُسبق إلى مثله، وحــسده عليه أبو عليّ الفارسيّ، وله غيره من المصنفات. توفي سنة ثمان وستين وثلثمئة، وقد عاش أربعًا وثمانين سنة.(انظر ترجمته في البلغة86، ووفيات الأعيان78/2، والبغية507/1).

(4) في ك : (أصله).

(5) انظر رأيه في شرح كتاب سيبويه217/2، مخطوط.

(6) البيت لكعب بن زهير، وهو في ديوانه73 برواية: (ومن لا يفتأ الواشين....)، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية1698/3، وشرح شذور الذهب95، وتمهيد القواعد1906/4، وهمــع الهوامــع141/2، والــدرر اللوامع167/1.

وهنا تَنبيهَان:

الأوَّلُ: أنّ السيِّدَ ابنَ الشّجَرِيّ[1] وابنَ يَعيشَ[2] ذَهَبا إلى أنّ "أَجْمَعَ" لا يَنصَرِفُ لِلوَزنِ وتَعريفِ الإضافَةِ المُقَدَّرَة[3]، والظّاهِرُ أنه عَلَمٌ لِلتَّوكِيدِ، والعَلَمُ كَما يَكونُ للأشخاص يَكُونُ لِلمَعاني، والأوّلُ أكثَرُ.

والثّاني: أنّ العَلَميَّةَ سَبَبٌ قَوِيٌّ؛ أَوَلا[4] تَرَى أنّ "أَذْرَبِيْجَانَ" فِيهِ خَمسَةُ أسباب: التركِيبُ والعَلَمِيَّةُ والألفُ والنونُ والعُجْمَةُ والتّأنيثُ، فإذا نُكِّرَ انصرَفَ وإنْ بَقِيَتْ فيه أَربَعَةٌ، وعِلّتُهُ أنّ لِلعَلَمِيَّة فضلاً على غَيرِها؛ لأنّ كُلَّ واحدٍ من الأنَاسِيِّ والبلادِ وكَثيرًا من الحَيَوانِ المُتَّخَذ المألوفِ كالإبلِ والخَيلِ والغَنَمِ والكلابِ والحَميرِ لا يَخلُو من عَلَمٍ يُوضَعُ عَليه، ولَيسَ مِن ضَرُورَتِهِ غَيرُه كالتأنيثِ والألفِ والنُّونِ، وغَيرِ ذلكَ. فَلَمّا كَانَ له فَضلٌ على غَيرِهِ أخَلَّ فَقدُهُ بِمنعِ الصَّرفِ.

* * * * *

(1) هو أبو السعادات، الشريف ضياء الدين هبة الله بن عليّ بن محمد، ينتهي نسبه إلى الحسن بن عليّ رضي الله عنهما، تتلمذ على ابن فضّال المجاشعيّ، والخطيب التبريزيّ وغيرهما. وأخذ عنه ابن الخشّاب، وأبو البركات الأنباريّ، وغيرهما. له مجموعة من المصنفات، منها: الأمالي، والحماسة وغيرهما، وتوفي سنة اثنتين وأربعين وخمسمئة. (انظر ترجمته في البلغة235، ووفيات الأعيان45/6، وبغية الوعاة324/2).

(2) هو يعيش بن عليّ بن يعيش بن محمد، بن أبي السرايا النحوي الحلبيّ، موفق الدين، أبو البقاء، من أئمة النحو والتصريف، تتلمذ على كبار علماء الشام، ثم رحلَ من حلب إلى بغداد طلبًا لأبي البركات الأنباريّ، فجاءه خبر وفاته قبل لقائه، ثم رحل إلى الموصل، وتتلمذ على شيوخها. له جملة من المصنفات، منها: شرح المفصّل، وشرح الملوكيّ، مات في حلب سنة ثلاث وأربعين وستمئة. (انظر ترجمته في البلغة243، ووفيات الأعيان46/7، وبغية الوعاة351/2).

(3) انظر رأيهما في: أمالي ابن الشجري350/2، وابن يعيش46/3.

(4) في ك: (ألا).

[أقسام الاسم]

ويَنقَسِمُ أيضًا إلى مُفرَدٍ ومُثنّى ومَجمُوعٍ جَمعَ السَّلامَةِ؛ فالأوّلُ قد ذُكِرَ.

[المثنّى]

والثّاني: يَكُونُ بالألفِ والنُّونِ في الرّفعِ، كَقَولِكَ: (قامَ الزَّيدانِ)، والياءِ والنُّونِ في الجرِّ والنّصبِ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بالزّيدَيْنِ)، و(رَأيتُ الزّيدَيْنِ).

وهنا سُؤَالان:

الأوَّلُ: ما حَرفُ إعرَابِهِ؟ والجَوابُ: إنّه الألِفُ والياءُ، وهوَ مَذهَبُ سِيبَوَيهِ[1]، واختِيارُ المتَأخّرِينَ؛ ويَدُلُّ عَليهِ أنّ الإجمَاعَ مُنعَقدٌ على حَذفِ حَرفِ الإعرابِ في التّرخيمِ. فإذا رَخّمتَ "زَيدانِ" بَعدَ التّسميَةِ حُذفَت الألِفُ والنُّونُ. والنّونُ لَيسَت حَرفَ إعرَابٍ لِحَذفِها في الإضَافَة، وأنّها مَعَ صِحّتها لم يَجْرِ عَليها الإعرابُ، فَتعَيّنَ أنْ يَكُونَ ذلكَ ما قَبْلَها، وهذا أقوَى ما يُستَدَلُّ به.

فإنْ قِيلَ: فَكَيفَ وَقَعتْ قَبلَهُ التّاءُ في "ضَارِبتَان"؟ أجبتُ: بأنّ الألفَ لَمَّا جَرَتْ في الدّلالَةِ[2] على الإعرابِ مَجرَى الحَرَكَة، استُجيزَ ذلكَ.

فإنْ قِيلَ: لو كانَت كذلكَ لم تَتغيّرْ، قِياسًا على ألفِ "فَتَى"، أجبتُ: ألِفُ "فَتَى" يُغنِي عن تغَيُّرِها تَغَيُّرُ التَّوابِعِ. ولو سَلِمَت ألفُ المُثنّى وتابَعَهُ مُثنًّى مِثلُه، لم تُتبَيّنْ حالُهُ،

---

(1) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تلميذ الخليل في النحو وعيسى بن عمر ويونُس بن حبيب، أخذ اللغة عن الأخفش الأكبر، صاحبُ الكتاب، توفي سنة ثمانين ومئة، على أقوال.(انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين66، وإنباه الرواة346/2، وفيات الأعيان463/3).

وانظر رأيه في الكتاب17/1.

(2) سقط من س: (الدّلالَةِ).

واستَضعَفَهُ الشَّلَوْبِينيُّ[1].

والثاني: ما هذهِ النونُ؟ والجَوابُ: فِيهــا تَفـصيلٌ ذَكَـرَه ابـنُ جـنّي[2] والزَّعفَرَانيُّ[3]، وهو أنّها تَارَةً تَكونُ بَدَلاً من الحَرَكَةِ والتنوِينِ، كَقَولِــكَ: "زَيـدٌ" و"زَيدانِ"، وتارةً تَكُونُ بَدَلاً منَ الحَرَكَةِ لا غَيرُ، كَقَولِكَ: "الرّجــلُ" و"الـرّجُلانِ"، و"أَحمَدُ" و"أحمَدَانِ"، و(يا زيدانِ). وتارَةً تَكونُ بَدَلاً منِ التَّنوينِ لا غَيرُ، وذلــكَ في الإضافَةِ كَقَولِكَ: (قامَ غُلامَا زَيدٍ)، ألا تَرَاها حُذِفَت كَحَذْفِ التَّنوينِ.

وهنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّها في "هذانِ" و"اللذانِ" عِوضٌ من المَحذُوفِ، وهوَ الياءِ من "الّذي"، والألفُ من "هذا".

والمَقصُورُ الثّلاثيُّ المَعلُومُ أَصلُهُ، يُرَدّ إليه[4]، كَقَولِكَ في "عَصًا": "عَـصَوَانِ"، وفي "رَحًى": "رَحيَانِ". والمَجهُولُ إنْ أُميلَ فَبالياءِ، كَمَا لو سُمِّيَ بـــ "مَتَـى". وإنْ لَزِمَهُ التَّفخيمُ فَبالواوِ، كـ"إذا". وما زادَ فَبالياءِ، كَقَولِكَ: "معزَيانِ"، و"مُستَرشَيانِ".

والمَنقُوصُ لا تَتَغيَّرُ ياؤُهُ مُطلَقًا، كَقَولِكَ: "قاضيَانِ" و"مُستَرشِيانِ".

* * * * *

---

(1) هو أبو علي عمر بن محمد الإشبيليّ، نحويّ أندلسيّ، تتلمذ على ابن ملكون الحضرميّ، وابن مضاء، وابــن خروف، والجزولي، وغيرهم. وله كثير من التلاميذ؛ كان إمام عصره في العربية بلا مُدافع، من مصنّفاته التوطئة، وشرح الجُزولية، ، وغيرهما. توفي سنة خمس وأربعين وستمئة. (انظــر ترجمتــه في الــديباج المــذهب185/1، والبلغة162، وبغية الوعاة224/2). وانظر رأيه في شرح المقدمة الجزولية401/1 –402).

(2) انظر رأيه في سر صناعة الإعراب449/2–463.

(3) نسب المصنّف هذا الرأي في المحصول175/1 إلى ابن جني، وابن درستويه، وكذلك أيضًا النسبة إليهما في شرح المقدمة الجزولية للشلوبين 407/1، والظاهر أنه ينقل عن الشلوبين.

(4) في ك: (يردُّ إلى أصله).

[الجمع]

والثالثُ: إمّا أنْ يَكُونَ في اسمٍ جامدٍ صَحيحٍ، أوصفَةٍ.

فالأوّلُ لَهُ شُرُوطٌ: وهوَ أنْ يَكُونَ عَلَمًا، لِمُذَكَّرٍ، يَعقِلُ، خَاليًا مـن التَّـاءِ؛ فَـ"عَلَمٌ" احتِرازٌ مِنْ (رَجُلٍ)، و"لُمذَكَّرٍ" احترَازٌ مِن (هِنْد)، و"يَعقِلُ" احتـرَازٌ مـن (أَعْوَج) و(لاحق)؛ فإنَّهُمَا عَلَمان على فَحلَيْنِ منَ الخَيلِ، و"خَاليًا..." احتـرَازٌ مـن (حَمزَةَ)؛ وأجازَهُ الكُوفيُّونَ[1]، وقد ذَكَرتُ ذلكَ في "شَرحِ الفُصوُلِ"[2].

والثّاني: شَرطُهُ أنْ يَكُونَ وَصْفًا لِذلكَ، وأنْ لا يَكُونَ "فَعلانَ" "فَعْلَى"، ولا "أَفعَلَ" "فَعْلاء"، فلا يَجُوزُ: "عَطـشَانُونَ" ولا "عَطْـشَيَاتٌ"، ولا "أَحمَـرُونَ" ولا "حَمرَاواتٌ"؛ للفَرق بَينَ "فَعلانَ" ولَهُ "فَعْلَى" وبَينَهُ، ولَيسَ لَهُ ذلكَ، كَقَولكَ: [ظ5] "نَدمانَ". وَبينَ "أَفعلُ" مُؤَنَّثُهُ "فَعلاءُ"، وَبَينَ "أَفعلُ" الذي للتَفضيلِ، ومُؤَنّثُهُ "فَعْلَى".

والُمعتَلُّ إنْ كانَ مَقصُورًا، نَحوُ: "مُوسَى" حُذفَت أَلِفُهُ؛ لالتِقَـاءِ الـساكنَينِ، وبَقِيَت الفَتحَةُ تَدُلُّ عَليها، فتَقُولُ: "مُوسَوْنَ" و"مُوسَيْنَ". وأجازَ الكُوفيُّ ضَمَّ ما قَبلَ الواوِ، وكَسْرَ ما قَبلَ الياءِ[3]، وقَد ذَكَرتُهُ في الخلافِ[4].

وإنْ كَانَ مَنقُوصًا قُلتَ: "قاضُونَ" في الرَّفعِ، وأصلُهُ: "قاضِيُونَ"، فَنُقلَتْ ضَمَّةُ الياءِ[5] إلى الضّادِ، استثقالاً لَها عَلَيها، وحُذفَت الياءُ[6] لالتقاءِ السّاكنَينِ. و"قاضِينَ" في الجَرِّ والنَّصبِ، وأَصلُهُ: "قاضِيِيْن"، فَحُذفَت الكَسرَةُ استِثقالاً، وفُعِلَ ما ذَكَرنا.

* * * * *

(1) انظر رأي الكوفيين في المذكر والمؤنث لابن الأنباري2/160 161، والإنـصاف1/40-44، والتبـيين للعكبري219-223.

(2) انظر المحصول في شرح الفصول1/198.

(3) انظر رأي الكوفيين في المسألة في المحصول1/196، والمغني لابن فلاح2/78، وشـرح الرضـي3/371، والمساعد لابن عقيل1/63.

(4) " الخلاف " كتاب للمصنّف، اسمه الكامل : "الإسعاف في علم الخلاف"، وهو مفقود في ما نعلم.

(5) كذا في ك وس. وفي الأصل: (الضمة الياء).

(6) في ك: (الياء) مطموسة.

[الفعْلُ المضارِعُ]

والثّاني مِن قَسْمَي المُعرَبِ هوَ الفعلُ المُضارِعُ، وأَصلُ الفعلِ البِناءُ لِعدَمِ مُقتَضى الإعرَابِ فيه، لَكنْ أُعرِبَ[1] هذا النّوع لِشبَهِه بالاسمِ.

فإنْ قُلْتَ: ومِن أيِّ وَجْهٍ[2] حَصَلَ ذلكَ؟ أجَبتُ: قالَ العَبدِيُّ[3]: حصَلَ مِن وَجهَينِ:

– الأوّلُ لَفظِيٌّ: وهوَ أنّ "يَضرِبُ" على وَزنِ "ضارِب".

– والثّاني مَعنَوِيٌّ: وهوَ أنّهُ مُبهَمٌ يَتخَصَّصُ، كَمَا أنّ "ضارِبًا" كَذلكَ[4].

وَيُشْكِلُ ذَلكَ بأنّ المَاضِيَ يَتخَصَّصُ أيضًا، ألا تَرَى أنّكَ إذا قُلتَ: "أَكرَمَ" فهوَ مُبهَمٌ بَينَ القَرِيبِ مِن الحالِ، والبَعيد منهُ، فإذا أَدخَلتَ عَليه "قد" تعيّنَ لِلقرِيب. و"أُكْرِمُ" مُوازِنٌ لقَولِكَ: "مُكرِمٌ"، والجَوابُ: أنّه لَيسَ مُوازِنًا لَهُ في التّحقيقِ، ألا تَرَى أنّ أصلَ "مُكرِمٍ": "مُؤَكْرِمٌ"، كَـ"مُدَحرِجٍ". وأيضًا فالمُضَارِعُ مُوازِنٌ لاسمِ الفاعِلِ مُطلَقًا لَفظًا أوتَقديرًا، ولَيسَ المَاضِي كَذلِكَ؛ لأنّه لا يُوازِنُهُ في الثّلاثِيِّ، بل في الزّائِدِ عَليهِ لَفظًا فَقَط.

وقالَ الجُزُولِيُّ: وضَارَعَهُ أيضًا في دُخولِ لامِ الابتِداءِ عَليه[5]. كَقَولِكَ: (إنّ زَيدًا لَيَضرِبُ)، كَما تقول: (إن زيدًا لَضَارِبٌ)، وامتَنَعَ: (إنّ زَيدًا لَضَرَبَ)، فإنْ جاءَ

---

(1) في ك: (إعراب).

(2) في ك: (جِهَة).

(3) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية العبديّ النحويّ، كان فاضلاً ماهرًا، قرأ النحو على السيرافيّ والفارسيّ والرمانيّ، شَرَحَ الإيضاح والتكملة للفارسيّ. توفي سنة ست وأربعمئة. (انظر ترجمته في البلغة54، ووفيات الأعيان101/1).

(4) انظر المقدمة الجزولية8.

(5) نسبه في المحصول214/1 للعبدي.

ذَلكَ حُمِلَ على أنّها "لامُ قَسَمٍ"، و"قد" مُقدَّرَةٌ، وَزَيَّفَهُ بَعضُهُم، بأنَّ اللامَ صَحَّ دُخُولُها عَليهِ بَعدَ استِقرَارِ المُشابَهَة، فلا نَجعَلُ ذلكَ وَجهًا فيها.

وقالَ ابنُ الدَّهّانِ في "الغُرَّة": والمُضارِعُ يَلحَقُهُ الواوُ والنُّونُ، والياءُ والنُّونُ، نَحوُ: "تَضرِبُونَ"، و"تَضرِبينَ"، كَمَا تَقُولُ: "ضَارِبونَ" و"ضارِبينَ"، بخلافِ المَاضي. فإن كانَ صَحيحًا ضُمَّ آخرُهُ في الرَّفعِ، وفُتِحَ في النَّصب، وسُكِّنَ في الجَزْمِ.

وإنْ كانَ مُعتَلاً بالألف، نَحوُ: "يَخشَى" قَدَّرْتَ فيه الضَّمَّةَ في الرَّفعِ، والفَتحَةَ في النَّصبِ؛ لتعذُّرِ تَحَرُّكِها[1]، وحُذِفَت في الجَزْمِ؛ لأنَّ الجازِمَ لا بدَّ لَهُ من تَغييرٍ[2]، فَلمّا لم يَكُنْ في آخرِهِ حَرَكَةٌ، وحَرفُ العِلّةِ جارٍ مَجرَى الحَرَكات، حُذِفَ كَحَذفِها.

وإنْ كانَ بالواوِ أو بالياءِ، نَحوُ: "يَغزُو" و"يَرمِي" سَكَنَا في الرَّفعِ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَليهِما وقُدِّرَت، وفُتِحَتَا في النَّصبِ، لِخفّتِها عَليهِما، وحُذِفَتَا في الجَزمِ أَيضًا.

وهُنا تَنبيهان:

الأوَّلُ: أنّ بَعضَهُم يُسَكِّنُهُما في النَّصبِ، كَقَولِه: [الطويل]

[14] فَمَا سَوَّدَتْني عامِرٌ عن وِراثَةٍ أَبَى اللهُ أنْ أَسْمُو بِأمٍّ ولا أَبِ[3]

---

(1) في س: (لتقدُّمِ حركتها)، والصواب ما أثبتنا.

(2) في الأصل وك: (تغيّر).

(3) البيت بهذه الرواية لعامر بن الطفيل في ديوانه114، وانظر الحماسة البصرية72/1، والمقاصد النحوية142/1، وشرح شواهد المغني للسيوطي953/2، وخزانة الأدب345/8. وهو بلا نسبة في الخصائص342/2، والمحتسب127/1، والفوائد والقواعد507، والمفصل534، وضرائر الشعر لابن عصفور90، وشرح المقدمة الجزولية425/1، وشرح الرضي25/4، ومغني اللبيب887.وجاءت الرواية في س:

(وَهَل لِيَ أُمٌّ غَيرُها إن تَرَكْتُها أَبَى اللَهُ إلاّ أن أكون لَها ابنَما

فَما سَوَّدَتْني عامِرٌ عَن وِراثَةٍ أبى اللَهُ أن أَسمو بِأمٍّ وَلا أبِ). وجاء في الأصل و "ك":

(وهل لي أمٌ غيرها إن تركتها أبى الله أن أسمو بأمٍ ولا أبِ)

والمشهور في رواية البيت ما أثبتناه، وهو كذلك في جملة المصادر التي ذكرناها.

وقالَ آخَرُ: [الطويل]

[15] فآلَيْتُ لا أَرثِي لَها مِن كَلالَةٍ ولا مِن حَفًى حتّى تُلاقِي مُحَمَّدا[1]

والأصلُ: "حتّى تُلاقِيَ" بِفَتحِ الياءِ، ويَجُوزُ أنْ يكُونَ أصلُهُ: "تُلاقِينْ"، فَحذَفَ النُّونَ، وفيهِ على هذا انتقَالٌ مِن الغَيبَةِ إلى الخِطَــاب، ويُــسمِّيه أربَــابُ البَلاغَــةِ التَّلوِينَ[2]. ومُسَوِّغُ[3] ذلكَ حَمْلُ النّصبِ على الرَّفْعِ والجَــرِّ، وأرَى أنَّ ذلــكَ في الاسمِ، كَقَولِهِ: [الطويل]

[16] فتًى لو يُبَارِي الشّمسَ أَلْقَتْ قناعَها أو القَمَرَ السّارِي لألقَى المَقالِدَا[4]

أحسَنُ مِنهُ في الفعلِ لحَملِه هُناكَ على حَالَتيْنِ: الرَّفعُ والجَرُّ، وهُنا على حَالةٍ واحِدَةٍ، وهيَ الرَّفعُ، وقد ذَكَرتُ في الخِلافِ غَيرَ هذَا.

والثّاني: أنّ مِنهُم مَن يُثبِتُ حُرُوفَ العِلّةِ في الجَزمِ، كَقَولِه: [الوافر]

[17] أَلَمْ يأتِيكَ والأنباءُ تَنمِي بِما لاقَتْ لَبُونُ بَني زِيادِ[5]

---

(1) الشاهد لأعشى ميمون بن قيس في ديوانه46، برواية "..... حتّى تزور محمدا". وهو من شــواهد الحجــة للفارسيّ1/95، والمفصّل535، وشرح ابن يعيش10/100، 102، وتوجيه اللمع لابن الخباز353، والتخمير للخوارزميّ4/419، والبديع لابن الجزريّ2/695، ولباب الإعراب للإسفرايينيّ157، وشرح ألفية ابن معــط للقواس1/358.

(2) التلوين هو الالتفات عند بعض أهل البلاغة. (الإتقان للسيوطي3/92).

(3) طمس في س : (أربَابُ البلاغَةِ التّلوِينَ، ومُسَوِّغُ).

(4) البيت للأعشى ميمون بن قــيس في ديوانــه44، وانظــره في الحماســة البــصرية2/299، والحماســة المغربية1/147، وغريب الحديث للحربي2/893، وديوان المعاني للعسكريّ1/24، ومقاييس اللغــة5/412، وورد البيت في جملة من المصادر برواية: "فتى لو ينادي....".، وقد جاء البيت في س وك: (خِمارَها).

(5) البيت لقيس بن زهير، وهو منسوب له في الحماسة البصرية1/48، وابن السيرافي1/340، والحلــل411، وشرح الكافية الشافية2/578، وغيرها. وهو بلا نسبة في سيبويه3/316، ومعاني القــرآن للفــراء1/161، والأصول3/433، والجمل للزجاجي407، والإغفال2/289، والحجة للفارسيّ1/93، والخــصائص1/333، 336، والمفصّل538، والإنصاف1/30، وشرح ابن يعــيش8/24، 10/104، وشــرح التــسهيل لابــن مالك1/43، 59، وشرح الرضي4/26، وغيرها.

وكَقَولِه: [البسيط]

[18] هَجَوْتَ زَبَّانَ ثم جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِن هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهجُو ولَم تَدَعِ[1]

وكَقَولِه: [الرجز]

[19] إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... ولا تَرَضّاها ولا تَمَلَّقِ[2]

واعلمْ أنّ هذا في الوَاوِ واليَاءِ أحسَنُ مِنهُ في الألِف؛ لأنّ تَحْرِيكَهُما ليس مُتَعَذّرًا كَتَعَذُّرِهِ في الألِفِ،[و6] فَهُما قَرِيبانِ من الصَّحِيحِ. ثم هوَ في الوَاوِ أَحسنُ منهُ في اليَاءِ؛ لِقُرْبِ الياءِ مِن الألِفِ، ولِهذا كَثُرَ انقلابُ الياءِ السّاكِنَةِ ألِفًا، وقَلَّ ذَلِكَ في الوَاوِ السّاكِنَة، نَصَّ عَلَيه أبُو الفَتحِ في "المُنصِف"[3]، ولَهُ تَرَجَّحَ قَوْلُ الخَلِيلِ[4] في "حاحَيْتُ"[5] وشِبْهِهِ على قَوْلِ أبِي عُثْمَانَ المَازِنِيّ[6].

---

(1) البيت ينسب لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء31، ومعجم الأدباء185/11. ومناسبته أنه قاله للفرزدق الذي هجاه قبلاً، ثم جاءه معتذرًا. والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء162/1، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري78، والمسائل العضديّات34، والمنصف115/2، والمفصل537، والإنصاف24/1، وضرائر الشعر لابن عصفور45، وشرح التسهيل59/1، وشرح ابن يعيش104/10، والمساعد35/1، ، وغيرها. وجاء في الأصل: (تَدَعِي) وهو تحريف، والصواب في س وك.

(2) الشاهد بلا نسبة في الخصائص307/1، وسر الصناعة78/1، والمفصّل539، والحلل171، والإنصاف26/1، واللباب109/2، واللسان (رضي)، وتفسير البحر المحيط245/6، وخزانة الأدب362/8.

(3) المنصف 169/2- 170.

(4) الخليل هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، سيّد أهل الأدب قاطبة، فهو من استخرج علم العروض، وضبط اللغة، أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي، وغيرهما خلق كثير، نُسبَ له معجم العين، توفي سنة ستين ومئة (على خلاف). (انظر ترجمته في نزهة الألباء45، وإنباه الرواة341/1، وطبقات اللغويين والنحويين47، وبغية الوعاة557/1).

(5) انظر قول الخليل في سيبويه393/4، والمنصف169/2-170.

(6) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازنيّ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش والجَرميّ، وأخذ عن أبي عبيدة والأصمعيّ، وأخذ عنه المبرّد وغيره، وهو من كبار علماء البصرة، له كتاب التصريف، وما يلحن فيه العامة، والقوافي، وكتاب العروض. توفي في البصرة سنة سبع وأربعين ومائتين (على خلاف). (انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين87، نزهة الألباء140، وبغية الوعاة463/1). وانظر قوله في المنصف169/2-170.

وهذا التفضيلُ إنّما يَتّجهُ على قَوْلِ مَن قَالَ: حُذفَت الحَرَكَةُ المُقَدَّرَةُ للجَــزْمِ. وأمّا مَن قَالَ: إنّ اللّامَ مَحذُوفَةٌ، وإنّ المَوجُودَ في اللّفْظِ إشبَاعٌ، فَلا فَرْقَ.

وفي الأفعَالِ خَمسَةُ أمثلَة، وهــيَ: "تَفعَــلان"، و"يَفعَــلان"، و"تَفعَلُــونَ"، و"يَفعلُونَ"، و"تَفعَلينَ"، عَلامَةُ رَفعِها ثُبوتُ النُّون، وعَلامَةُ نَصبها وجَزمِها[1] حَذْفُها، كَقَولِكَ: (هُمَا يَضرِبَانِ)، و(لَم تَضرِبَا)، و(لَن يَضرِبَا).

وهُنَا تَنبيهٌ: وهوَ أنَّهُ قد جاءَ حَذفُ النُّونِ في الرَّفْعِ، أنشَدَ أَبُــو الفَــتحِ في "التمَامِ"[2]: [الرجز]

[20] أَبيتُ أَسْرِي وتَبيتِي تَدلُكِي وَجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[3]

وقالَ الآخَرُ: [الطويل]

[21] فَكَلاّ وربِّي لا تعودي لِمثْله عَشيّةَ لاقَتْهُ المَنيّةُ بالرَّدْمِ[4]

وهذه "لا" نافيةٌ لا ناهيةٌ، ألا تَراها جَوابًا للقَسَمِ؛ فَلذلكَ كانَ الفعلُ مَرفُوعًا. وأَجَازَ أبو الفَتحِ أنْ تَكونَ ناهِيَةً[5]، وحُذِفَ التونُ للجَزْمِ، وَسدَّت الجُملَــةُ النَهْيِيَّــةُ مَسدَّ جَوابِ القَسَمِ.

---

(1) في ك: (جزمها ونصبها).

(2) لم نعثر على هذا الرجز في "التمام".

(3) قائله مجهول، وهو من شواهد الخصائص388/1، والمحتسب22/2، وضرائر الشعر لابن عــصفور110، وشرح الكافية الشافية210/1، وشرح التسهيل57/1، وشواهد التوضــيح173، وشــرح الرضــي34/4، ورصف المباني423، والفاخر للبعليّ102/1، وتفسير البحر المحيط516/2، 60/6، والمقاصد الشافية221/1.

(4) هذه رواية الأخفش للبيت منسوبًا إلى خراش في الخزانة 78/5. وللبيت رواية أخرى منسوبة إلى أبي خِراش الهذليّ، وهي:

كلاّ وربي لا تَجيئِينَ مثله غداة أصابته المنيّة بالرَّدمِ

ولا شاهد على هذه الرواية. والبيت في شرح أشعار الهذليين برواية السكّري1227/3، منسوبًا لأبي خــراش، وانظر المُحكم 328/9، واللسان، وتاج العروس "ردم".

(5) لم نجد رأي أبي الفتح بن جني في كتابه التمام.

فإنْ قِيلَ: فكيفَ حُذفَت النُّونُ تَخفيفًا وهـي مُتحرِّكـةٌ؟ أَجبْـتُ: أَصـلُها السّكُونُ، وحَرَكتُها لالتِقَاءِ السّاكنَيْنِ، وذلكَ غَيرُ مُعتدٍّ به، ألا تَرَى أنّه لم يُـرَدَّ لهـا المَحذُوفُ، في: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾[المزمل٢]، و(بِعِ الثّوْبَ). وأيضًا فَلمّا قامَتْ مَقامَ الضّمَةِ حُذفتْ حَذْفَهَا في قَوْله: [البسيط]

[22] سِيْرُوا بَني العَمِّ فَالأهْوَازُ مَنزِلُكُمْ ونَهرُ تِيْرَى، ولا تَعرِفْكُمُ العَرَبُ[1]

وجاء إثبَاتُها في الجَزْمِ، كَقَوْله: [الطويل]

[23] لولا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوْفُوْنَ بِالجَارِ[2]

وفي النَّصْبِ كَقَوْله: [الطويل]

[24] ونَحنُ مَنَعْنَا البَحرَ أنْ تَشْرَبُونَهُ وَقَد كَانَ مِنكُمْ مَاؤُهُ بِمكَانِ[3]

وأَرَى أَنّ إثبَاتَها في النّصبِ أَقْرَبُ؛ وذلكَ لأنّ حَذفَهَا فيه ليسَ بأصـلٍ، بَـلْ بالحَمْلِ على الجَزمِ. ألا تَرَى أَنّ النّصبَ في الأَسْماءِ مَحمُولٌ على جَرِّها، والجَزْمُ هنا نَظيرُهُ هناك[4]، فَحُمِلَ النصبُ عليهِ، وهذا بَيِّنٌ.

* * * * *

---

(1) البيت لجرير في ديوانه48، برواية "... فلم تعرفكم العربُ". وانظر البيت منسوبًا إليه في جمهرة اللغة962/2، وما يحتمل الشعر للسيرافي141، والحجة للفارسي80/2،6، 32/6، والخصائص74/1، 340/2،317، والمحتسب110/1، والمحكم26/2، 612/7، والمخصّص84/4، 482، وشرح الجمل لابن عصفور583/2، والمقاصد الشافية699/5، وغيرها. وعجُز البيت ليس في ك.

(2) البيت بلا نسبة في في الخصائص388/1، وسر الصناعة48/2، والمحكم 328/8، وشرح المفصل لابن يعيش8/7، وشرح الكافية الشافية1574/3، وشرح الرضي32/4، والهمع543/2، وخزانة الأدب3/9.

(3) البيت لابن مقبل في ديوانه170 برواية "... أنْ يشربوا به". وهو من شواهد التنبيه لابن بري83/2، و اللسان (بحر)، والتاج (بحر).

(4) يعني نظير الجرّ في الأسماء.

[المبني]

[بناء الأسْماء]

والمَبنيّ ضدُّ المُعرَب، والبناءُ[1] في الأَسْماءِ طَارِئٌ على الإعرَاب لِعِلَلٍ:

الأولى: تَضمُّنُ الاسمِ مَعنَى الحَرفِ، وحَقيقَةُ ذلكَ أنْ يُؤدِّيَ مَعنَاهُ. ألا تَـرَى أَنّ "أينَ" تفيدُ الاستفهَامَ كَالهمزَةِ؟

نَعَمْ، الاستفهامُ بِها شَامِلٌ، وبِالهَمزَةِ مَخصُوصٌ، ولِذا أُنيبَتْ عَنها.

الثّانِيَةُ: افتقارُهُ إلى ما يُبيّنُ مَعناهُ، وهذا هو المُرادُ بِقولِهِم: "أَشْبَهَ الحَـرْفَ". ويَقعُ في المَوْصُولاتِ والغَايَاتِ المَقْطُوعَةِ، و"حيثُ"، و"لَدُنْ"، ومـا جَـرَى ذلـكَ المَجرَى.

الثالثةُ: وقُوعُهُ مَوقِعَ المَبنيِّ، وهوَ في النّدَاءِ، كَقولِكَ: "يا زيـدُ"، وفي أَسْمَـاءِ الفعلِ كـ"نَزَالِ".

والرابعةُ[2]: مُشَابَهتُهُ ما وقَعَ مَوقِعَ المَبنِيِّ، وذلكَ نَحوُ: "حَـذَامِ" في اللّغَـةِ الحِجَازِيَةِ، و"فَجَارِ"، و"فَسَاقِ".

والخامسَةُ: إضافَتُهُ إلى غَيرِ مُتَمَكّنٍ؛ وذلكَ كَإضَافَةِ "مِثْلَ" إلى "أنّكُـم"، في قَولِه تَعالَى: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[الذاريات٢٣]، و"ما" زَائِدَةٌ. وقَالَ أبو عُثمانَ المازِنيُّ: رُكّبتْ "مِثلَ" و"مَا"[3]، كَقولِ الشّاعِرِ: [الرمل]

---

(1) قوله: (فحُمِلَ النصب.... إلى هذا الموضع) لم يرِد في ك.

(2) في ك: (والرابع).

(3) انظر رأي المازني في الأصول275/1، والمسائل المنثورة69،

[25] وتَداعَى مَنْخَرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ ما أثْمَرَ حُمّاضُ الجَبَلْ[1]

وقالَ أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ[2]: هو مَنصوبٌ على الحَالِ من "حَقّ"[3]، وزَيَّفهُ السَّيِّدُ ابنُ الشّجَرِيِّ بِأنّهُ لا عَامِلَ فيها على قَوْلِه، وذَهَبَ إلى أنّهُ حالٌ مِن الضّمِيرِ في "حَقّ"، و"حَقٌّ" هو العاملُ فِيها.

وأَقولُ: أجازَ أبو الفتحِ في كِتابِ "التَّمامِ"[4] عَمَلَ "إنّ" في الحَالِ، فَلعَلَّ الجَرْمِيَّ ذَهبَ إليه.

وكَذلكَ إضافَةُ ظَرْفِ الزّمَانِ إلى الفَعْلِ الماضِي كَقوْلِه: [الطويل]

[26] ويَومَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتِي ....[5]

---

(1) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه115، وجاء فيه الصدر برواية مختلفة، هي:

فجرى من منخريه زَبَدٌ ....

وهو بلا نسبة في الأصول275/1، والمسائل المنثورة69، والبغداديات339، وشرح ابن يعيش135/8، وأمالي ابن الشجري604/2، والمقرب158. ولسان العرب(حمض)، والتاج(حمض).

(2) هو صالح بن إسحاق الجرميّ، كان صادقًا ورعًا فقيهًا عالمًا بالنحو واللغة، بصري المذهب، أخذ النحو عن الأخفش الأوسط، ولقي يونس بن حبيب وأبا عبيدة، شَرَحَ كتاب سيبويه، سمّاه "الفرخ"، وله كتاب الأبنية والعروض، قال فيه المبرّد:" كان الجَرميّ أثبت القوم في كتاب سيبويه". توفي سنة خمس وعشرين ومائتين.(انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين74، إنباه الرواة80/2، وبغية الوعاة8/2-9).

(3) انظر رأي الجَرمي في المسائل المنثورة69، وشرح ابن يعيش135/8، وهو في الأصول275/1، منسوب إلى أبي عمرو، وهو تحريف.

(4) لم نعثر عليه في التمام، وذكر نحوًا من هذا في الخصائص275/2-276.

(5) هذا صدر بيت لامرئ القيس، من معلقته في ديوانه166، وعجزُه:

.... فيا عجبا مِن كورِها المتحمَّل

وهو من شواهد إعراب القرآن للنحاس238/4، وغريب الحديث للحربيّ998/3، ومقاييس اللغة90/4، وتهذيب اللغة147/1، وتفسير البحر المحيط318/4، واللسان(عقر)، ومغني اللبيب275، وأوضح المسالك379/4.

وإضـــافتُهُ[ظ6] إلى المُــضارِعِ، كَقَولِــهِ تَعــالَى: ﴿هَٰذَا يَوۡمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[المائدة١١٩]، فِيمَنْ فَتَحَ المِيمَ مِن "يَومَ"[1]. وإضافَتُهُ إلى اســمٍ مَبنِــيٍّ، كَقولِه تَعالَى: ﴿لَوۡ يَفۡتَدِي مِنۡ عَذَابِ يَوۡمَئِذِۢ ﴾[المعارج١١]، فِيمَن فَتحَ المِيمَ أيضًا[2].

وهنا تَنبيهَان:

الأوّلُ: أنّ عَبدَ القَاهِرِ صَرَّحَ في "المِفتَاحِ" بأنّ الإضَافةَ إلى الجُملَةِ الاسْمية لا تُجَوِّزُ البِناءَ، فلا تَقولُ: (هذا يومَ زيدٌ قائمٌ)، بِفتحِ المِيمِ، بَل تَرفَــعُ، وأَجَــازَ ذلــكَ غَيرُهُ[3].

والثاني: أنّ ابنَ السَّرّاجِ[4] قَوّى البِناءَ مع الماضِي، وضَعَّفَهُ معَ المُضَارِعِ[5].

(1) فَتْح الميم قراءة نافع. انظر السبعة في القراءات250، وحجة القراءات242، وتفسير البحر المحيط67/4، وذكر أبو حيان أنّ الكوفيين ذكروا إضافته إلى الجملة الفعلية، وخالفهم البصريون وأوجبوا الإعراب إذا كــان المضاف إليه جملة اسمية، أو فعلية فعلها معرب، ورجّح ابن هشام جواز البناء (مغني اللبيب672).

(2)فَتْح الميم في هذه الآية قراءة نافع والكسائيّ. انظر حجة القراءات723، وإبراز المعاني515/2.

(3) قيل: المختار أنّه إذا لم يلِ الظّرفُ فعْلاً مبنيًّا الإعرابُ، وذلك إذا جاء بعد الظّرف فعلٌ معربٌ أو اسمٌ مبتدأ، هذا هو المختار، وقيل: هو واجبٌ عند البصريين. وأجاز الكوفيّون البناء، والإعراب عندهم أرجح، وقيل: البناء جارٍ على كلام العرب، فقد جاء عنهم البناء، واستدلّوا على البناء مع الإضافة إلى الجملة الاسميّة بقول الشاعر:

تَذَكُّرُ ما تَذَكّرُ من سُلَيْمى ... على حينَ التَراجُعُ غيرُ دانِ

وغيره من الشواهد. انظر المسألة في شرح التسهيل لابــن مالــك256/3، والمقاصــد الــشافية80/4-82، والتصريح163/3-165.

(4) هو أبو بكر محمد بن السريّ بصري المذهب، من أئمة العربية في زمانه، أخذ النحو عن المبرّد، وأخذ عنــه الفارسيّ والزجاجي والرمّاني. من كتبه: الأصول في النحو، وجمل الأصول، والموجز، ونُسب له شــرح كتــاب سيبويه. توفي سنة ست عشرة وثلثمئة.(انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين112، وإنباه الرواة145/3، ووفيات الأعيان339/4).

(5) الأصول275/1.

ونَقَلَ المَرَاغِيُّ[1] عَن الكُوفِيّينَ عَكسَ ذَلكَ، وهوَ نَقْلٌ غَريبٌ لم أَقفْ عَلَيه. وأُصُولُهم تُنَاقِضُهُ؛ لأنّ الفَعلَ المُضَارِعَ عَندَهُم مُعربٌ بالأَصَالَة كالأسْمَاء، والبَصريُّ مَعَ أنّهُ يَرى ضَعْفَ بناءِ المُضاف إليه، لَكنْ جَوَّزَ ذلك؛ لأنّ أَصلَهُ البناءُ. والكُوفِيُّ لا أصْلَ لهُ عندَهُ في البناء، فَكَيفَ يُرَجِّحُ البناءَ مَعَهُ؟

واعلَمْ أنّ الأصلَ في البناءِ السّكُونُ، لوجهَيْنِ:

–أَحدُهُما: أنّ حَرَكَتَهُ لا تَدلُّ على مَعنَى، فَلا حَاجَةَ إليها.

– والآخَرُ أنّهُ ضِدُّ الإعرَابِ الذي أَصلُهُ الحَرَكَةُ، وضِدُّ الحَرَكَةِ السّكُونُ، وإنما يُعدَلُ إلى الحَرَكةِ لأربَعَةِ أَسباب:

الأول: التقاءُ السّاكنَيْنِ، ومَعنَى ذلكَ أنّهُ لولا الحَركةُ لالتَقَيا. وقيلَ: قُدّرَ السُّكونُ، ثم وَقَعَ الفِرَارُ إلى الحَرَكَةِ. وهذا مُشتَرَكٌ، نَحوُ: "أيْنَ"، و"عَضّ"، و"إنّ".

والثّاني: أنْ يكونَ مُعَرَّضًا لِلابتِدَاءِ بِهِ لَفظًا أو حُكْمًا، نحوُ: (كَزيدٍ أنتَ)، و(أكرَمتُكَ).

والثّالثُ: عُرُوضُ البِنَاءِ، وذلكَ في المُنَادَى، نَحوُ: (يا زيدُ). والغَايَاتِ، نحوُ: "قَبْلُ"، والنّكِرَةِ معَ "لا"، نحوُ: (لا رَجُلَ). والمُضَافِ إلى اليَاءِ، نحوُ: "غُلامِي"، على رَأيٍ[2]. والمُرَكَّبِ، نحوُ: "خَمسَةَ عَشَرَ".

(1) المراغي هو عز الدين أبو قُرِشَتْ، الحسن بن عبد المجيد بن الحسن، ويُعرف بسَعْفَص المراغي النحوي، له شرح على ألفية ابن معطٍ. توفي سنة ستين وستمئة.(انظر ترجمته في تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطيّ4/73-74) وذكر السيوطي في البغية علمًا يحمل الاسم نفسه، لكنه لم يُشر إلى كنيته أو لقبه، أو كتبه، وأشار إلى اسمه فقط، وبعض شعره، قال: هو الحسن بن عبد المجيد بن الحسن بن بدل بن خطاب بن فهد، أبو أحمد المراغي النحوي، فلعلّه هو. (بغية الوعاة1/511).

(2) هو رأي الجرجاني وابن الخشاب والخوارزمي والمطرّزي، ونُسبَ إلى الجمهور.(انظر الجمل للجرجاني57، والمرتَجل 107، وترشيح العلل69، والارتشاف4/1874).

والرّابعُ: أنْ يُضارِعَ ما ضَارعَ المُتمَكّنَ، نحوُ المَاضِي؛ وذلكَ لأنّهُ ضَارَعَ المُضارِعَ في الصِّفةِ والخَبَرِ والشَّرْطِ والجَزَاءِ. فالأوليانِ للاسمِ، والأُخْرَيانِ للفعلِ المُضَارِعِ.

* * * * *

ولِكُلّ واحدٍ مِن الضَّمّةِ والكَسرَةِ والفَتحَةِ مُخصّصٌ.

فللضّمّة تسعَةٌ:

الأوّلُ: الإتباعُ نحوُ: "مُنذُ"، و"رُدُّ"، و"لم يَرُدُّ" فِيمَن ضَمَّها.

والثّاني: الرُّجُوعُ إلى الأَصْلِ، نَحوُ: "مُذْ" إذا لَقِيَها سَاكِنٌ تُضَمُّ ذَالُها، نَحوُ: (مُذُ اليومِ)[1]؛ لأنَّ أصلَهَا "مُنذُ". وقد ذَكَرْتُ هَذا والخلافَ فِيهِ في "التَّعليقِ على كتاب المتَبعِ"[2]. وكَذلكَ مِيمُ (أكْرَمْتُمْ) نَحوُ: (أكرمتُمُ القومَ)؛ لأنَّ الأصلَ: أكرمتُمو.

والثالثُ: جَعْلُ الضَمَةِ كَالواوِ في نَظِيرِ الكَلِمَةِ، نحوُ: "نحنُ"؛ لأنّهُ بُنِيَ على الضّمِّ؛ حَيثُ كَانَ ضَميرًا لِلجَمْعِ، كالوَاوِ في (فَعَلُوا).

والرّابعُ: تَشبِيهُ الواوِ بـ"نَحنُ"، فَتُحَرَّكُ بالضَّمِّ، كَقولِهِ تَعَالَى:

﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[البقرة ٢٣٧].

(1) في ك: (مذو اليوم)، وهو تحريف.

(2) كتاب التعليق على كتاب المتّبع في شرح اللمع، لابن إياز يعلّق فيه على كتاب المتبع لأبي البقاء العكبريّ.

والخَامسُ: ألا تَكونَ الضَّمّةُ إعرَابًا لِمَا حُرّكَ بِها، وذلكَ نَحوُ: "قَبلُ" و"بعدُ"، وباقِي الغَاياتِ[1].

والسادسُ: شَبَهُهَا نحوُ: (يا زَيدُ)؛ وذلكَ لأنّهُ يَمتَنِعُ منَ الإضَافَةِ كَامتِناعِهَا.

والسّابعُ: تَشبيهُ وَاوِ الجَمْعِ بوَاوِ الضّميرِ، نحوُ: (هَؤلاءِ مُصطَفَوُ اللهِ).

والثامنُ: تَشبيهُ وَاوِ "لو" بِهذِه[2]، نَحوُ قَولِه تَعَالَى:

﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾[التوبة٤٢][3].

والتّاسعُ: "حيثُ"، فإنه شُبِّهَ بـ"قَبْلُ" بِلزُومِ الإضَافَةِ.

* * * * *

وللكسْرَةِ ستّةٌ:

الأوّلُ: أنّها الأصْلُ في حَرَكَةِ التِقَاءِ السَّاكنَيْنِ، وتَعليلُهُ ما قالَ الجُزُوليُّ[4]: وهوَ أَنّها[5] حَرَكَةٌ لا تُوهِمُ إعرابًا، انتَهَى كَلامُهُ. ومَعنَى ذَلكَ أَنّ الضّمَّةَ والفَتحَةَ تَكُونَانِ إعْرَابًا[6] بِتَنوِينٍ وغَيرِ تَنوِينٍ. والكَسرَةُ لا تَكُونُ إعرَابًا إلا بِالتّنوينِ، أو مـا

---

(1) في ك: (وفي الغايات).

(2) قوله: (هذه) مطموس في س. وانظر هذا الرأي لابن السرّاج في الأصول370/2، ويعني بقوله: (هذه) الإشارة إلى واو الضمير في الموضع السابق السابع. (انظر في ذلك سيبويه155/4).

(3) ضم واو (لو) في هذه الآية الكريمة قراءة الأعمش، وزيد بن عليّ، وقرأ الحسن بفتحها.(انظر تفسير البحر المحيط47/5).

(4) المقدمة الجزولية 243.

(5) قوله: (وهو أنها) مطموس في س.

(6) قوله: (تَكُونَانِ إعْرَابًا) مطموس في س.

عَاقَبَهُ من لامٍ أو[1] إضَافَةٍ. فلو حُرِّكَ الساكِنُ بِهمَا لَتُوُهِّم الإعرَابُ، وإذا حُرِّك بِها انتَفَى ذلكَ الوَهْمُ لِعَدَمِ التنوينِ ومُعَاقَبَتِه.

وقِيلَ: يُرِيدُ أَنَّ أكثرَ ما يَلتَقِي السَّاكِنَانِ فِي الفعْلِ، ألا تَرَاهُ مُعرَّضًا لِلجَازِمِ والأمرِ، وذانكَ يُسكِّنُ آخرَهُ مَعَهُما.

وقد يَكُونُ ما بعده[2] سَاكِنًا فَيلتَقيان[3]، فإذا حُرِّكَ السَّاكِنُ فيهِ بالكَسرَةِ، لا تُوهِمُ الإعرَابَ؛ إذ ليستْ مِن إعرَابِه، ثُم حُمِلَ الاسمُ عَليهِ.

والثاني: التّأنِيثُ، وذلِكَ في "فَعلْتِ"، و"بِكِ"، و"نَزَالِ".

والثالثُ: الإتباعُ، نحوُ: "بِهِ"، و"فِيهِ"؛ إذ[4] أَصْلُ هَاءِ الإضْمَارِ الضَّمُّ، وإنّما كُسِرتْ لأجْلِ كَسرَةِ البَاءِ واليَاءِ.

والرّابعُ: مُجانَسةُ العَمَلِ، نحوُ ما قَالَهُ المبرّدُ[5] مِنْ أنّ البَاءَ واللامَ كُسِرَتَا؛ لأنّ عَمَلَهُمَا ذلكَ. [و7] وأُوْرِدَ عَليهِ الكافُ، وأجيبُ: بأنّ الكَافَ لا تَلزَمُ الحَرفِيّةَ، فإنّها تَكونُ اسْمًا، وَهُمَا لازِمَانِ لِلحَرفِيّةِ.

والخامسُ: مُقابِلُ مُجَانَسَةِ العَملِ، وذلكَ في لامِ الأمْرِ خَاصّةً، نَحوُ: (لِيَقُمْ)، فإنّهَا كُسِرَتْ حَملاً على لامِ الجَرّ، والجَرُّ مُقَابِلٌ لِلجَزْمِ.

والسادسُ: الفَرقُ بَيْنَ أداتَيْنِ، نحوُ: "إِنْ"، و"أَنْ" الخفيفتين.

* * * * *

---

(1) قوله: (من لام أو) مطموس من س.
(2) في الأصل و س: (ما قبله).
(3) في ك: (فيلتقيا).
(4) في ك: (إذا).
(5) المقتضب 255/1.

وللفتحَة عَشْرَةٌ:

الأوّلُ: طَلبُ التخفيفِ، والدّاعِي إليهِ كَثرَةُ الاستعمَالِ، نَحوُ: "أَينَ".

والثاني: الإتْبَاعُ، نحوُ: "عَضَّ"، و"لم يَعَضَّ".

والثّالثُ: أنْ تَكُونَ الفَتحَةُ أقرَبَ المُتحَرِّكَاتِ من السّاكِنِ، نَحوُ: "انطَلْقَ"، والأصْلُ: "انطَلِقْ"، فأُسكِنَت الّلامُ؛ لأنّ "طَلِقْ" على مثال: "فَخِذْ"، فَالتقَى سَاكِنَان: اللامُ والقَافُ، فَفُتِحت القَافُ؛ لأنّ أقرَبَ المُتحَرِّكاتِ إليهَا الطّاءُ، وهيَ مَفتوحَةٌ[1]، وهَذهِ لُغَةٌ بَكرِيَّةٌ[2] وتَغْلِبِيَّةٌ.

والرابعُ: أنْ يُجاوِرَ السّاكِنُ الألِفَ، فَيُفتَحَ بِمُجاوَرَتِه أخَا الفَتحَةِ. وفي تَمثيله غُمُوضٌ، وهوَ أَنّكَ لو سَمّيتَ بِـ"اسحَارٍّ" اسمَ نَبْت، ثم رَخَّمتَهُ على لُغَةِ مَنْ قالَ: "يا حَارِ" بِكَسْرِ الرّاءِ، فَحذَفْتَ الرّاءَ الأخيرةَ[3]، فَالتَقَى سَاكِنَان: الرّاءُ السّاكنةُ والألِفُ، فاختارَ سِيبَويهِ فَتحَ الراءِ، فقالَ: "يا اسحَارَ"[4]؛ لِمُجَاوَرَتِها الألفَ، فاعْرِفْهُ.

والخَامسُ: شَبَهُ المُتَحَرّكِ بِما قَبلَ تاءِ التأنيثِ، نَحوُ: "بَعْلَبَكَّ"، و"خَمْسَةَ عَشَرَ".

والسّادسُ: كَوْنُ الفَتحَةِ الحَركَةَ الأصليّةَ، وذلكَ في لامِ الجَرّ، فَأَصلُهَا الفَتحُ؛ لأنّها حَرفٌ أُحاديٌّ، فَكُسِرَت مَعَ الظاهِرِ؛ لِئَلا تَلتَبسَ بلامِ الابتداءِ. وحَيثُ أُمِنَ ذلكَ معَ المُضمَرِ أُعيدَ الفَتحُ، فَقِيلَ: "لَنَا"، و"لَكَ"، و"لَهُ".

---

(1) انظر سيبويه2/164-266، والأصول3/158، والمخصّص4/335.

(2) الأصول3/158، والمخصّص4/335.

(3) سقط قوله: (فَحَذَفتَ الرّاءَ الأخيرةَ) من ك.

(4) انظر سيبويه2/265، 4/115.

والسابعُ: أنْ يُجَاورَ الساكِنُ مُجَاوِرَ الألِفِ، وذلكَ نَحوُ: "يُضارُّ" في الجَـــزمِ والوَقْف، وقُرِئَ: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[البقرة٢٨٢]، فَفُتِحَت الـــرّاءُ الأخيرَةُ[1]، حَيثُ جَاورَت الراءَ السّاكِنةَ الُمجاوِرَةَ للألف.

والثامنُ: الهرَبُ مِن تَوَالِي ضَمّتَين، أو كَسْرَتَيْنِ، أو ضَمّةٍ وكَسرَةٍ، أو كَسرَةٍ وضَمّةٍ، نحوُ: "إنَّ"[2]، و"ثُمَّ".

والتاسع: الفرق بين موضعَي حرفَيْنِ مُشبّهَين في المعنى، وذلكَ نحـــوُ: "أنّ"، و"إنّ"، ألا تَراهُما لّما اتّفَقَا في العَمَلِ والَمعنَى والتّركِيبِ، وقُصدَ الفَرقُ بَينَهُمـــا؛ لأنّ إحدَاهُما مُفرَدَةٌ والأخرى جُملَةٌ، فتَحُوا الأولَى وكَسَروا الثانيةَ.

فإنْ قِيلَ: فهلاّ عَكَسُوا؟ أجَبتُ[3]: بأنّ الَمصدريّةَ حَيثُ طالتْ بِصِلَتِها كانـــت بالفَتحَةِ الخَفِيفَةِ أَوْلَى.

والعاشرُ: الفَرْقُ بينَ حَرْفَينِ مُختَلِفَي الَمعْنَيَيْنِ، نَحوُ: "إنْ"، و"أنْ" ، كذا قِيلَ، وهوَ تَسَمُّحٌ؛ لأنّ مُرَادَ النَحْوِيِّ أنْ يَكُونَ الآخِرُ مَفتُوحًا، لا أوّلُ الكَلِمةِ.

* * * * *

[بناء الأفعال]

والبناءُ في الأفعَالِ أَصِيلٌ[4]، وهوَ فيها على ضَربَيْنِ:

---

(1) قراءة الجمهور، وفي "يضارّ" قراءات أخرى.(تفسير البحر المحيط370/2). وفيه قرأ ابن كثير وأبو عمـــرو ويعقوب وأبان عن عاصم برفع الراء المشدّدة، وقرأ باقي السبعة بفتح الراء.(تفسير البحر المحيط225/2).

(2) سقط من الأصل الكلام ابتداء من هذا الموضع حتى قوله:(وإنّ، ألا تراهما....).

(3) في ك: (أجيب).

(4) في ك: (والبناء في الأفعال أصل، وهو فيه).

الأَوّلُ: السّكُونُ، وهو في فِعلِ الأمْرِ للوَاحِدِ، نحوُ: "أكْرِمْ" عندَ البَصريّينَ[1]، ودَليلُ بنائِه وَجهَان:

- أحَدُهُما: أنّ[2] إعْرَابَ الأفْعَالِ بِشرْطٍ، وهو وُجُودُ حَرْفِ المُضارَعَةِ أَوّلَهُ. وقد انتَفَى الشّرْطُ فيَنتَفي المَشرُوطُ.

- والآخَرُ: أنّ الاسمَ إذا وَقَعَ مَوقِعَهُ بُنِيَ، نَحوُ: "نَزالِ"، و"صَهْ". كذا قَالُوا، وفيهِمَا نَظَرٌ:

أمّا الأوّلُ، فَيُقالُ لَهُم: الشَّرطُ قد انتَفَى لَفْظًا لا تَقديرًا، وإذا قُـدّرَ صـارَ في اليدِ، وجَرَى مَجرَى المَنطُوقِ بِهِ، وأيضًا فالخَصْمُ لا يُسَلّمُ فَرْعِيّةَ إعرَابِه.

وأمّا الثاني، فَيُقالُ لَهم: إنّما بُنِيَ "صَهْ" وشِبْهُهُ؛ لِتضَمُّنِه معنى لامِ الأمرِ[3]، لا لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ المَبْنِيِّ، ذَكَرَهُ أبو الفَتحِ في "التّمَامِ"[4]، واختارَهُ.

والثاني، الفَتْحُ، وهوَ في الفَعلِ الماضِي المُجَرّدِ مِن "تَاءِ" الضّميرِ وواوِهِ، وحُرِّكَ لأنّهُ ضَارعَ الأسْمَاءَ مُضارَعَةً ناقِصَةً، والأفعالَ.

- فالأولُ: حيثُ وَقَعَ صِفَةً، كَقَولِكَ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أكرَمَ زيدًا)؛ أيْ: مُكرِمٍ زيدًا.

والثّاني: حيثُ وَقَعَ مَوقِعَهُ في الشَّرْطِ، كَقَوْلكَ: (إنْ قَامَ زَيدٌ تَبعَهُ أخُوهُ).

وفُتِحَ لِقَصْدِ أنْ تكونَ حَرَكَتُهُ أقرَبَ الحَرَكاتِ إلى السّكونِ؛ وذلكَ الفَـتحُ، ألا تَراهم قَلَبُوا الهَمزَةَ المَفتُوحةَ المضمومَ ما قَبلَها واوًا، نَحوُ: "جُوَن"؛ لقلْبِ السّاكِنَةِ نَحوُ: "جُؤْنَةٍ" [ظ7]، وكَذلكَ إذا انكَسَرَ ما قَبلَها، نَحوُ: "بِئرٍ" لِقلبها في "بِيَرٍ".

---

(1) انظر رأيهم في الإنصاف524/2، والتبيين للعكبري176، وشرح ابن يعـيش61/7، والرضـي125/4، والمحصول259/1-260.

(2) قوله: (أنّ) ليست في ك.

(3) سقطت كلمة (الأمر) من الأصل.

(4) جاء هذا الرأي لابن جني في التمام 15، والخصائص 49/3، وانظر المحصول243/1.

وقِيلَ: بعضُهُم يَحْذِفُ واوَ الضّمِيرِ ويُبْقِي الضَّـمَّةَ دلالَةً عليها، قالَ الشـاعِرُ:
[الوافر]

[27] وَلَوْ أنّ الأطبّا كَانُ حَولِي وكانَ مَعَ الأطِبّاءِ الأُساةُ[1]

وتُحذَفُ الضّمّةُ في الوَقفِ، كَقولِه: [الرجز]

[28] لَوَ انّ قَوْمِي حِينَ أَدعُوهُم حَمَلْ على الجبالِ الصُّمِّ لارْفَضَّ الجَبَلْ[2]

فلو بُنِيَ على الضَمِّ لالتَبسَ بهذه اللغةِ، والكَسْرَةُ أُختُهـا، فَمُنِعَـتْ كَمَنعِهـا، فتعيَّنَت الفَتحَةُ، وهو مُزيّفٌ عندي لوَجهَيْنِ:

- أحدُهُما: أنّ القَرائِنَ المَذكُورَةَ مَعَهُ تَدلُّ على ذَلكَ.
- والثاني: أنّ هذه لُغَةٌ نادرةٌ جدًّا، فَلا يَتّفِقُ الكُلُّ على خَوْفِ الالتِبَاسِ بها.

وقَالَ ابنُ الدَّهّانِ في "الغُرَّة": بُنِيَ "ضَرَبَ" علـى الفَـتحِ حَمْـلاً لـه علـى "ضَرَبَتْ"[3]، وهو ضَعِيفٌ عندي؛ لحَمْلِه المُذكّرَ على المُؤنّثِ. كَمـا ضَـعُفَ قَـولُ الفَرّاءِ[4] حَيثُ حَمَلَهُ على "ضَرَبَا"[5].

* * * * *

(1) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء1/91، ومجالس ثعلب88، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي112، 131، وعلل النحو للوراق149، وأسرار العربية280، واللباب للعكـبريّ2/111، وشرح الجمل لابن عصفور2/333، 582، 585، وشرح الكافية الشافية3/1572، وشرح ابن يعيش5/7، 80/9، وشرح الرضي2/413، والمحصول2/1132، وغيرها. وللبيت رواية أخرى، وهي: (..... الشُّفاة) .

(2) الشاهد بلا نسبة، وهو من شواهد ما يحتمل الشعر من الضرورة131، واللباب2/111، وضرائر الـشعر لابن عصفور128، وشرح ابن يعيش9/80، وشرح الملوكيّ387، وشرح التـسهيل لابـن مالـك1/123، والارتشاف5/2423، والمحصول1/271، 2/1133، وللشاهد رواية أخرى، وهي: (.....لانْهَدَّ الجَبَل).

(3) انظر رأي ابن الدهان في المحصول1/272، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس1/308.

(4) هو يحيى بن زياد، أبو عبد الله بن زكريا، إمام العربية، أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ العلم عن الكسائي ويونس، له: معاني القرآن، والمقصور والممدود، والنوادر، والمذكر والمؤنث، وغيرها، مات في طريقه إلى مكة سنة سبع ومائتين.(انظر ترجمته في نزهة الألباء81، وطبقات النحويين واللغويين31، وبغية الوعاة2/333).

(5) انظر توجيه الفراء في المنصف2/129، وسرّ الصناعة1/94-96، وشرح ألفية بن معطٍ للقوّاس1/308.

[بناء الحروف]

وكَذلكَ البناءُ في الحُرُوفِ أَصيلٌ، وهو فيها إمّا على السّكُون، نَحــوُ: "هَــلْ"، و"قَدْ"، وإمّا على الفَتحِ، نَحوُ: "إنَّ"، و"ثُمَّ". وحَركَتُهُما لالتقاءِ السّاكنَيْنِ، وفَتحُهُمَا طَلَبٌ للخفّة، وقد تَقَدَّمَ. بَيانُ ذَلكَ[1] أنّهما لو ضُمَّتا لَتوالَتْ في "ثُــمَّ" ضَــمّتان، وفي "إنّ" كسرةٌ وضمّةٌ، ولو كُسِرَتا لتوالَتْ في "إنّ" كَسْرتان، وفي "ثُمَّ" ضمّةٌ وكَــسرَةٌ. وإمّا على الكَسْرِ نَحوُ: "جَيْرِ" بمعنَى "نَعَمْ"، وحُرِّكَتْ لالْتقَاءِ الــسّاكِنيْنِ، وكُــسِرتْ على الأصلِ في ذلكَ. حَيثُ قَلَّتْ، بخلافِ "أينَ". وإمّا على الضَّمِ نَحوُ: "مُنذُ" فــيمَن جَرّ بِهَا، وحُرِّكتْ لالتِقَاءِ السّاكنَيْنِ، وضُمّتْ إتْبَاعًا، وكــذلك "رُبَّ" في إحَــدى[2] لُغَاتِها.

* * * * *

(1) من هنا إلى قوله: (وفي "ثُمّ" ضمة وكَسرَةٌ) سقط من الأصل، وهو في ك، وس.

(2) في النسخ الثلاث: (أحد).

المُقَدِّمَةُ الثّانيَةُ

في العَوامِلِ

[حدّ العَاملِ]

اختَلفَ النُّحاةُ في تَعريفِ العَاملِ:

فَقَالَ المُطَرِّزيُّ[1]: هو ما أَوْجَبَ كَونَ آخِرِ الكَلِمَةِ على وَجْهٍ مَخصُوصٍ من الإعرَابِ[2].

وقَالَ ابنُ الخَبّازِ: هو ما أحدَثَ في آخرِ الكَلمةِ رَفعًا أو نَصبًا أو جرًّا أو جَزْمًا[3].

وقالَ ابنُ الحاجِبِ: هو ما يَتَقوَّمُ به المَعنَى المُقتَضِي للإعرَابِ[4]. ومَعناهُ أنَّ المُقتَضِي لَهُ الفاعِليَّةُ والمَفعُوليّةُ والإضَافَةُ؛ لئلا تَلتبسَ، ولا يَتقَوَّمُ كُلٌّ واحدٍ منها إلاّ بأَمْرٍ يَنْضَمُّ إليهِ في التَّركِيبِ؛ فَذلكَ الأمرُ الذي يَستَقلُّ به ذلك المَعنَى هو الذي[5] يُسمَّى عاملاً. ألا تَرَى أن المُقتَضِيَ للرفعِ الفاعِليّةُ، ولا يَتقَوّمُ إلا بِفعلٍ أو شِبْهِه، نحوُ: (جاءَ عَمرٌو)، و(زَيدٌ قَائمٌ غُلامُهُ). ولو قَطَعتَ النّظرَ عن ذلك لم تُتصوَّر الفاعِليّةُ؛ فهو إذًا الرّافِعُ.

---

(1) هو ناصر بن عبد السيّد بن عليّ المطرّزي الخوارزميّ، أبو الفتح بن أبي المكارم، عالم في النحو واللغة، حنفيّ المذهب، ولد في جرجانية خوارزم، تتلمذ على المؤيّد المكّي. ومن تصانيفه: المصباح في النحو، المغرب في شرح المعرَب، ، وشرح المقامات الحريرية. توفي سنة عشر وستمئة. (انظر ترجمته في البلغة231، وتاج التراجم في طبقات الحنفية309/1).

(2) انظر تعريفه للعامل في "الافتتاح في شرح المصباح" لحسن باشا علاء الدين الأسود، ص102، وهو شرح لمصباح المطرّزيّ، رسالة ماجستير للطالب معن يحيى العبادي، جامعة الموصل 2003م.

(3) انظر تعريفه في توجيه اللمع66.

(4) بعده في ك: (انتهى كلامه). وانظر تعريفه في الكافية61.

(5) قوله: (الذي) سقط من ك.

وإنْ وَقعَ اختلافٌ في العاملِ فَليسَ ذلكَ[1] باختلافٍ في هَذه القَاعدَة، بل هــوَ اختلافٌ في المَعْنى المُقْتَضى[2]، وذلك نَحوُ قَولِكَ: (غُلامُ زَيدٍ)، فمنهُم مَن يَقولُ: الجارُّ هوَ المُضَافُ؛ إذ لا تَتقَوَّمُ الإضافةُ إلا باسْمَيْن، فالأوّلُ هو العَاملُ[3]. ومنهُم مَن يَقولُ: لا تَتقوّمُ إلا بِتقَديرِ حَرفِ جَرٍّ، فذلكَ الحَرفُ هو العَاملُ.

وكذلكَ: (ضربتُ زَيدًا)؛ إذ المَفعُوليَةُ لا تَتقوّمُ إلا بِفعلٍ أو شِبْهِهِ، فهوَ النّاصِبُ، ومَن قَالَ: لا تَتقوّمُ إلا بالفِعلِ والفَاعِلِ جَعلَ العملَ لَهُما[4].

واعلَمْ أنّ العامِلَ على ضَربَيْنِ: لَفظِيٌّ ومَعنويٌّ.

* * * * *

(1) في ك: (ذاك).

(2) في الأصل: (في المقوّم).

(3) للنحويين ثلاثة مذاهب في عامل جرّ المضاف إليه: فسيبويه وتبعه الرضيّ، وبعضهم، يرى أنّ العامــل هــو المضاف. وذهب الأخفش، وتبعه السهيلي وأبو حيّان وغيرهما أنّ العامل هو الإضافة. والرأي الثالث للزجّـاج، وهو أنّ العامل حرف جرّ مُقدّر. انظر المسألة في الكتاب1/177، وشرح الرضيّ1/72، والتـصريح3/99-100، والنكت الحسان117، والمحصول2/769.

(4) هذه مسألة خلافية فيها نحو ستة آراء في عامل نصب المفعول به، انظر تفصيل ذلــك في مجــالس العلمــاء للزجاجي43، والإنصاف1/53، وأسرار العربية93، وشرح الرضي1/335، والمقاصــد الـشافية3/131-132، والمساعد1/426.

[العَوَاملُ اللّفْظيّةُ]

وبَدأتُ باللّفظيّ لكثرَته وقُوّته، وعَدَمِ الخلاف فيه. وهوَ على ثَلاثَــةِ أَضــرُب: عاملٌ بِحَقِّ الأصْلِ، وعَامِلٌ بحَقِّ الشَّبَه، وعاملٌ بحَقِّ النِّيابَة.

[العامل بحقِّ الأصل]

فالأوّلُ: ضَربانِ؛ فِعلٌ وحَرفٌ.

[عمل الأفعال]

فالفعْلُ مُطلَقًا عاملٌ بالأصَالة، ما عَدَا الأفعَالَ النّاقصَةَ، ورَفعُــهُ مُطّــردٌ لعَــدمِ انفكَاكه عَن الفَاعلِ، نَعَمْ، رُبّما كُفَّ عنهُ بــ"ما"، كَقَوْلِ الشّاعرِ: [الطويل]

[29] صَدَدْت فَأطوَلْت الصُّدُودَ وقَلّمَا وِصَالٌ على طُوْلِ الصّدُود يَدُومُ[1]

ذَكَرَ العَبْديُّ أنَّ "ما" كَافّةٌ لــ"قَلّ" عن طَلَب الفاعلِ، و"وِصَالٌ" مَرفُوعٌ بفعــلٍ مُضمَرٍ يُفسِّرُهُ "يَدُومُ". وقيلَ: إنّ "ما" زَائدةٌ، و"وِصالٌ" فاعلُ "قَلّ"[2]. وقيــل: إنهــا مَصدرِيّةٌ، والمَصدَرُ الفاعلُ؛ أي: (وقَلّ دَوامُ وِصالٍ).

ونَصبُهُ غَيرُ مُطّرِدٍ؛ إذ يَكُونُ لازمًا ومتعديًا؛ فاللاّزمُ ما يُعقَلُ من غَيرِ تَعلُّقٍ بغَــيرِ مَن قَامَ به، نَحوُ: "قَعَدَ"، و"احمَرَّ". والمَتعَدِّي بخلافه؛[و8] وهوَ ما لا يُعقَلُ إلا بتعَلُّــقِ غَيرِ القَائم به، نَحوُ: "ضَرَبَ". ثُمّ قد يَتَعدَّى إلى وَاحدٍ كَما ذُكرَ، وقــد يتعَــدَّى إلى اثْنَينِ، وهو[3] قِسمَان:

---

(1) البيت للمرّار الفقعسيّ في الخزانة10/249، ومغني اللبيب403، وموصل الطلاب154. وهو لعمر ابن أبي ربيعة في شرح ابــن عقيــل4/290. وهــو بــلا نــسبة في ســيبويه1/31، 3/115، والمقتــضب1/84، والأصول2/234، 3/466 وإعراب النحاس2/376، والخصائص1/143، 257.

(2) الكلام من قوله: (وقيلَ: إنّ "ما" زَائدةٌ) إلى هذا الموضع لم يَرِد في ك.

(3) في الأصل: (وهما).

[الأفعال المتعدية إلى مفعولين]

– أَحَدُهما: ما يَجُوزُ فيهَا الاقتِصَارُ على أحَدِ مَفعُولَيْه، نحوُ: "أَعطَيْتُ". أمّا تَعدِّيه إليهِما فَلِتَوَقُّفِ عَقَلِيَّتِه عليهِمَا، وهُمَا: "المُعطَى"، والشيءُ الذي يُعطَاهُ، ولو رَفَعتَ عن الذّهنِ ذلكَ لم يُعقَلِ الإعطَاءُ. وأمّا جَوازُ الاقتِصارِ فَلِعَدَمِ النِّسبَةِ الإسناديّةِ بَينَ مَفعُولَيْه؛ والكُوفِيُّ يَذهَبُ إلى أنّ ناصِبَ الثاني فِعلٌ مُقَدَّرٌ[1]، وقد أوضَحتُهُ في "المَسائِلِ الخِلافِيّة".

– والآخَرُ: سَبعَةُ أَفعالٍ تُسمَّى أفعَالَ الشكِّ واليَقِينِ، لإفادتِها ذَيْنِكَ، وهيَ: "ظَنَنتُ"، و"حَسِبتُ"، و"خِلْتُ"، و"عَلِمتُ"، و"رَأيتُ"، و"وَجَدتُ"، و"زَعَمتُ"، ولها مَصادرُ.

فأمّا تَعدّيها إلى مَفعُولَين، فَلِتَوَقُّفِ عَقَليّتِها على مَنسُوبٍ ومَنسُوبٍ إليهِ. وأمّا امتِنَاعُ الاقتِصارِ فَلأنّها دَاخِلَةٌ على المُبتَدأ والخَبرِ، وأَحدُهُما لا يَستَغني عَنِ الآخَرِ. ألا تَرَى أنّكَ لو قُلتَ: (ظَنَنتُ زيدًا)، لم يُعلَمْ مُتَعلَّقُ الظّنِّ، ولو قُلتَ: (ظَنَنتُ قَائمًا)، لم يُعلمْ صَاحِبُهُ، وهذا ضَعيفٌ. ونَقلَ المَراغِيُّ عن أبي عَلِيٍّ جَوازَ الاقتِصارِ، وكان متَّهمًا في نَقلِه.

وهنا تنبيهٌ، وهوَ قَولُكَ: (عَلِمتُ أنّ زَيدًا قَائمٌ)؛ فرأيُ سِيبَويهِ أنّهُ[2] لَمّا جَرَى ذِكرُ المُخبَرِ عَنه والخَبرِ استُغنِيَ عن تَقديرِ مَفعُولٍ آخَرَ.

---

(1) يرى البصريون أن عامل نصب المفعول به الثاني هو الفعل نفسه، ويذهب الكوفيون إلى أنّ ناصبه فعل مضمر مقدّر؛ تقديره: "أعطيت زيدًا فأخذ درهمًا".(انظر هذه المسألة في توجيه اللمع لابن الخبّاز178، وقد نقل رأي الكوفيين عن الفراء، وانظر المحصول321/1، وشرح ألفية ابن معط للقوّاس503، وشرح الكافية للقواس548/2.).

(2) سقط من ك: (أنه).

ورَأيُ الأخفَش[1] أنّ المَفعولَ الثاني مُقدّرٌ حُذفَ لطُول الكلام، وكلا القَولَين حَسَنٌ[2]. فَسيبَويه نَظَرَ إلى اللفظ، وكَونه مُشتَملاً على المُخبَرِ عنهُ والخَبَرِ. والأخفَشُ نَظرَ إلى أنّهما مَعَ "أنّ" مَصدرٌ تقديرًا، فاحتَاجَ إلى جُزء آخَرَ.

ولا يَعْرَيانِ من ضَعف: أمّا الأوّلُ فإنّهُ مُنافٍ لوَضعِ "أنّ". وأمّا الثاني فَلنَصِّهم على امتناعِ حَذفِ[3] أحَدِ المَفعولَينِ هنا إذا كان جائزَ الظهورِ، فكيف به معَ المَنعِ من ذلك؟

وأخبَرَني[4] شيخُنَا سَعدُ المَغربيُّ[5] رَحمَه اللهُ تَعالَى وَقْتَ القِرَاءَة بأنّ بعضَهُم ذَهبَ إلى أنّها في هذه الصّورَة تَتَعَدّى إلى مَفعُولٍ واحِدٍ، والثاني مِن مَفعُولَيْها كَخَبَرِ المُبتدَأ، في الإفراد والجُملَة والظَّرف.

فالمُفرَدُ يَستَبِينُ نَصبُه، والجُملَةُ والظَّرفُ يُحكَمُ على مَحلّهما، أنشَدَ أبو عَليٍّ لأبي ذُؤَيب[6]: [الطويل]

[30] فإن تَزعُمِيني كُنتُ أَجهلُ فِيكُمُ فإنّي شَرَيتُ الحِلمَ بَعدَكِ بَالجَهلِ[7]

---

(1) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ، الأخفش الأوسط، وأحد أبرز أئمة العربية القدماء، وأحد علماء البصرة، أخذ النحو عن سيبويه، قرأ الكسائي عليه كتاب سيبويه. له من المصنفات: الأوسط في النحو، ومعاني القرآن، والمقاييس، وغيرها، توفي سنة 215هـ.(انظر ترجمته في نزهة الألباء107، وطبقات النحويين واللغويين72، وإنباه الرواة36/2، وبغية الوعاة590/1).

(2) انظر المسألة وتفصيلها في اللباب للعكبريّ253/1، وشرح الرضي171/4.

(3) سقط قوله: (حذف) من ك.

(4) في ك: (وأخبرنا).

(5) هو سعد بن أحمد أبو عثمان الجُذاميّ الأندلسيّ؛ روى عنه شرف الدمياطي، قرأ عليه ابن إياز في بغداد، ونقل عنه في شرح الفصول في مواضع. وذكر أنه شرحَ الجزولية.(انظر ترجمته في بغية الوعاة577/1، وكشف الظنون1800/2).

(6) أبو ذؤيب هو خويلد بن خالد، كان مقدمًا على جميع شعراء هُذيل، عاش في الجاهلية دهرًا، وأدرك الإسلام فأسلم، مات بمصر، وقيل بإفريقيا سنة سبع وعشرين. (انظر ترجمته في الإصابة731، وأسد الغابة109/6).

(7) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين للسكري90/1، وهو من شواهد العين365/1، وسيبويه121/1، وتهذيب اللغة94/2، وغريب الحديث للحربيّ30/1، والمحكم535/1، والمخصَّص261/1، والمغني543، والهمع538/1، وقد ذكره أبو عليّ في الإيضاح العضدي167، والشيرازيات593.

وهذه الأفعالُ إنْ تَقدَمتْ وَجَبَ إعمَالُها فِيهِما غالبًا، ما لم تُصَادِفْ مُعَلِّقًا؛ وذلك لِقُوّتها، كَقولِكَ: (ظَنَنتُ زَيدًا قائمًا).

وإنْ تَوَسطَت جازَ الإعمَالُ لِتقدُّمِها تَقديرًا، وهو الأَوْلى، كَقولِكَ: (زيدًا ظَنَنتُ قائمًا)، والإلغاءُ لِضَعفِها، كَقولِكَ: (زيدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ).

وإنْ تَأخّرَتْ اختيرَ الإلغَاءُ وجازَ الإعمالُ، وهذا بَيّنٌ.

[الأفعال المتعدية إلى ثلاثة]

وقد يَتَعَدّى إلى ثَلاثَة، وهو قِسمَانِ:

الأوّلُ: كَانَ في الأصْلِ مُتعدّيًا إلى مَفعُولَين، فنُقِلَ بالهَمزَةِ، فَتَعَدّى إلى ثَلاثَةٍ، وذلِكَ: "أَعلَمَ" و"أَرَى"، تقول: (أعلمَ اللهُ زيدًا عمرًا قائمًا).

الثّاني: أصلُهُ أنْ يَتعَدّى إلى واحدٍ بنفسِهِ، وإلى آخَرَ بِحرفِ الجَرِّ، وهو: "أَنبَأتُ"، و"نَبَّأتُ"، و"أَخبَرْتُ"، و"خَبَّرْتُ"، و"حَدَّثْتُ"، قال تَعالَى: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[التوبة ٩٤]، ثم شُبِّهَ بـ"أعلَمْتُ"، فَتَعَدّى إلى ثَلاثَةٍ، كَقولِكَ: (أَنبَأتُ زيدًا عَمْرًا كريمًا).

وهنا تَنبيهٌ: وهو أنّ هذه إذا بُنيَتْ لِمَا لم يُسمَّ فاعِلُهُ صَارتْ مُتعدِّيةً إلى اثنَيْنِ، كَقَولكَ : (أُعلِمَ زَيدٌ عَمْرًا كَرِيمًا)، ولا يَجُوزُ الاقتِصَارُ على أحدهما؛ لأنّهما في الأَصْلِ مَفعُولا "عَلمتُ". ولا يَجُوزُ إلغَاءُ الفعلِ لِتعدّيهِ في الأصل إلى ثَلاثة، ذكَرَهُ الوَرّاقُ[1] في "عِلَلِه"[2].

[الحروف العاملة]

والحَرفُ: إمّا جَارٌّ للأَسْمَاءِ، وإمّا جَازِمٌ لِلأفعَالِ، وإمّا نَاصِبٌ، ويَأْتي بَيَانُ ذلكَ إنْ شَاءَ اللهُ تعالى. [ظ8]

* * * * *

(1) هو أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الورّاق، نحويّ له شرح كتاب سيبويه، وعلل النحو، والفصول في نكت الأصول، وغيرها. توفي سنة إحدى وثمانين وثلثمئة. (انظر ترجمته في البلغة 227، وإنباه الرواة 165/3، وبغية الوعاة 130/1).

(2) انظر علل النحو 289.

[العَاملُ بالشّبَه]

والثاني مِن تَقسيمِ العَامِلِ: هو ما يَعمَلُ بالشَّبَه، وهوَ: فِعلٌ، واسمٌ، وحَرفٌ.

[الفعل العامل بالشبه]

[كان وأخواتها]

فالفعْلُ: "كانَ" وأَخَواتُها، ألا تَراهُم يَقولُونَ: (كانَ زيدٌ أخاك)، مشَبَّهة بـ(ضَرَبَ زيدٌ أخَاكَ) مِن جِهةَ الفعليّة. ولهذا قالَ الفَرّاءُ: يَجُوزُ (كِيْنَ أَخُوكَ)[1]، كما يجوز(ضُربَ أخوكَ)، نَقَلَهُ البَطَلْيُوسيُّ[2].

وتُسمَّى "أفعَالاً ناقصَةً" لِعَدَمِ استغنَائِها بالمَرفُوعِ، وقِيلَ: لدَلالَتِها على الزَّمانِ المُجَرَّدِ مِنَ الحَدَث؛ لكَوْنِ[3] خَبَرِها عوَضًا عَن حَدَثِها، وهو اختيَارُ أبي الفَتْحِ في "اللُّمَعِ"، ألا تَرَاهُ قَالَ: تَدُلُّ على الزَّمانِ المُجَرَّدِ من الحَدَث[4]، ولِهذا استُقبِحَ حَذفُهُ؛ أَعنِي الخَبَرَ.

وفائِدَةُ دُخُولِها على الجُملَةِ تَضَمُّنُها مَعانِيَها التي تَدلُّ عَليها:

فـ"كَانَ" لِمُضِيِّ مَضمُونِ الجُملَةِ.

---

(1) انظر رأي الفراء في الارتشاف1327/3، وهمع الهوامع589/1، ونسَبَه ابن السرّاج إلى قوم من العرب في الأصول81/1.

(2) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيُوسي، نسبة إلى بَطَلْيوس مدينة في الأندلس، كان ثقة ضابطًا، له مجموعة من المؤلفات، منها: الاقتضاب، شرح سقط الزّند، والحُلل في شرح شواهد الجمل، توفي سنة إحدى وعشرين وخمسمئة. (انظر ترجمته في شذرات الذهب64/4، والديباج المذهّب140، وبغية الوعاة56/2).

(3) في ك: (لكن) وهو تحريف.

(4) اللمع63.

و"صَارَ" للانتقَال[1].

و"أصبَحَ" لاقترَان[2] المَضمُونِ بالصَّباحِ.

و"أمسَى" لاقترَانه بالمَسَاء.

و"أضحَى" لاقترَانه بالضُّحَى.

و"ظل" لاقترَانه بالنَّهارِ.

و"باتَ" لاقترانه باللّيلِ.

و"ما زالَ"، و"ما فتِئَ"، و"ما بَرِحَ"، و"ما انفكَّ"؛ لاستمرَارِ خَبَرِها لاسمِها مذْ قَبلَهُ، ألا تَرى أنّك إذا قُلتَ: (ما زالَ زيدٌ كريمًا)، فَمَعناه: استمرَارُ الكَرَمِ لِزَيد، لكنّه لم يَتَّصِفْ به في أوّلِ وُجُودِه، بل مُذ كَانَ قابلاً لَهُ في المُعتَاد. ويَلزَمُها حَرفُ نَفيٍ؛ لأنّ تَجرُّدَها منه يَنقُضُ المَعنَى؛ لأنّها للنّفي[3]، فلمّا دَخلَها النّفيُ صارَ المَعنَى الإثباتَ. فلو تجرّدتْ منهُ لفظًا وتقديرًا لَصَارَت نَفيًا. نَعمْ، قَد حُذِفَ وهوَ مُرادٌ، كَقولِ الله تَعالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف ٨٥]، وكَقولِ الشّاعِرِ: [الوافر]

[31] وأبرحُ ما أَدَامَ اللهُ قَومِي ... بِحَمدِ اللهِ مُنتطِقًا مُجيدا[4]

المَعنَى: لا أبرَحُ.

"وما دَامَ" لِتَوقِيتِ أمرٍ بِمُدّةِ ثُبوتِ خَبَرِها لاسْمِها؛ فإذا قُلتَ:

---

(1) في ك: (الانتقال) وهو تحريف.

(2) في ك: (الاقتران)، وهو تحريف أيضًا.

(3) قوله: (للنفي) ساقط من ك.

(4) البيت لخداش بن زهير في تهذيب اللغة25/9، وأساس البلاغة640، والفائق347/2، ولسان العرب(نطق)، والتاج(نطق)، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة275/1، وشرح ابن عقيل265/1، والهمع411/1. وقد جاء في نسختي الأصل وك (منطلقًا) بدلاً من (منتطقًا).

(أُحسنُ إليكَ ما دَامَ زيدٌ صَديقَكَ)، فالَمعنَى: تَوقيتُ الإحسانِ إلى المُخاطَبِ بمُدّةِ ثُبوتِ[1] صَدَاقَةِ زيدٍ لَهُ، و"ما" مَعَها مَصدَريّةٌ زَمانيّةٌ؛ ولِذَلكَ احتَاجَت إلى كَلامٍ لأنّها ظَرفٌ، والظّرفُ فضلَةٌ، ولا بُدَّ لَه مِن عَاملٍ لَفظًا أوتَقْديرًا.

و"لَيسَ" لِنفْيِ مَضمُونِ الجُملَةِ في الحَالِ، وهوَ الأَكثَرُ[2]، وقِيلَ: "مُطلقًا"[3]، وفيه خلافٌ[4]: فالمَشهُورُ أنّه فِعلٌ لاتّصَالِ الضّميرِ به، نَحوُ: "لَستُ"، والتاءُ الساكنةُ، نَحوُ: "لَيسَتْ"، ولِجَوازِ تَقَدُّمِ خَبَرِهِ على اسمِه إجمَاعًا؛ وأبو عليٍّ صَرَّحَ في "الحَلَبيَّات"[5] بحَرفِيَّته. قَالَ العَبديُّ: وأقوَى تَمسُّكاتِه قولُه تَعالَى:

﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[النجم٣٩]، وذلكَ مِن قِبَلِ أنّ "أَنْ" الخَفيفةَ مِن الثّقيلَةِ لا يَليها الفِعلُ إلا وبَينَهُما حَاجزٌ، كَما قَالَ تَعَالَى:

﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[المزمل٢٠]، وقَد وَلِيَتْ "أنْ" "ليسَ"، فلَو كانَتْ فعلاً لم تَتجرَّدْ عَنِ الحَاجزِ، وقد تَجرَّدَتْ، فَاقتَضَى ذلكَ حَرفيَّتَها. وهذا عِندِي غَيرُ لازمٍ لأَمْرَيْنِ:

الأوّلُ: أنّ هذا الحاجزَ إنّما يَلزمُ مَعَ الأفعَالِ الرّاسِخَةِ القَدَمِ في الفِعليَّةِ، و"ليسَ" ضَعيفةٌ.

الثاني: أنّ الحَاجزَ[6] المُعتَبَرَ عِندَ الوَاضِعِ هو في الإيجَاب: "السّينُ" و"سَوفَ" و"قَد"، وفي النّفيِ: "لا" و"لن". ولا يَصِحُّ دُخُولُ شَيءٍ مِنهُ على "لَيسَ".

(1) لم يرد في ك: (ثبوت).
(2) في الأصل: (أكثر).
(3) في دلالة زمن نفيها خلاف بين النحويين. انظر شرح الرضي4/198، والارتشاف3/1157.
(4) انظر الخلاف في كونها فعلا أو حرفًا في المسائل الحلبيات210، شرح ابن يعيش7/90، والمتبع للعكبري1/256، وشرح الجمل لابن عصفور1/378، والمغني لابن فلاح3/10، وشرح الرضي4/199.
(5) الحلبيات210.
(6) في ك، س:(العوَض).

ووَزنُهُ "فَعِلَ"، كـ"عَلِمَ"؛ ثم أُلزِمَتْ عَينُهُ السّكُونَ، ولا يَكُونُ كـ"ضَرَبَ" لِعَدَمِ إسكَانِ المَفتُوحِ إلا نادرًا، كَقولِه: [الطويل]

[32] وقالُوا تُرَابِيٌّ، فقُلتُ صَدَقتُمُ أَبِي من تُرَابٍ خَلْقَهُ اللهُ آدَمَا[1]

ولا يَكُونُ كـ"ظَرُفَ"؛ لانتفائه في ما عَينُهُ يَاءٌ، لإفضائه في المُستَقبَلِ إلى قَلبِ الياءِ واوًا، وهو قَلبُ الأخَفِّ إلى الأثقَلِ في الفعلِ الثّقيلِ، وذلكَ مُبَايِنٌ للأصُولِ.

ويَجوزُ عِندي أنْ يَكونَ "فَعَلَ" كـ"ضَرَبَ"، وإنّما سُكِّنَ صَونًا لَهُ عَنِ القَلْبِ، معَ جُمُودِهِ، وَجَرْيِهِ مَجرَى الحُرُوفِ، وأيضًا لِيكُونَ على وَزنِ الحَرْفِ،[و9] وهوَ "ليتَ".

فإنْ قُلتَ: التّسكِينُ تَصرُّفٌ أيضًا، أجبتُ: بأنّه دُونَ القلبِ على كُلِّ حال.

فإن قُلتَ: فالمَسمُوعُ "لسْتُ"، ويَلزَمُكَ أنْ تكُونَ "لَيسْتُ" كـ"مَنَعْتُ"، أجَبتُ: بأنّ هذا لازِمٌ أيضًا لِمَن قَالَ: هوَ كـ"عَلِمَ"، لكِنْ مَنَعَ مِن ذلكَ على القَولَينِ أنّ حَرَكةَ العَينِ هُجِرَتْ رأسًا، ولم يَبقَ إليها التِفَاتٌ، وجَرَت العَينُ مَجرى السّاكِنِ؛ ولأنّ هذا من خَوَاصِّ الأفعَالِ المَكِينة المتَصرِّفَة[2]، و"ليسَ" خارِجَةٌ منها، ومُنِعَتْ من التّصرُّف، لشبَهِهَا بـ"ما" من جِهَةِ النّفيِ في الحَالِ.

فإنْ قُلتَ: فَهلاّ مُنِعَ بِصرف[3] "شَبَّهَ"، و"استَدرَكَ" لِشبَهِهِمَا بـ"كأنّ"، و"لكنّ"، قلتُ: لا يَلزَمُ ذلكَ؛ لأنّ الحُكمَ قد يَتوقّفُ على شيئَينِ، فلا يَكفِي أحدُهُما، كَما لا يَنصرِفُ[4].

---

(1) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في رسالة الغفران139، والمحصول2/1022، وشرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز37، وضرائر الشعر للقزاز109، وشرح ألفية ابن معط2/1387، والارتشاف5/2406، والهمع3/283، وشرح شواهد الشافية للبغدادي4/18، والدرر اللوامع2/217. وجاءت روايته في بعض المصادر: ".... خلقه الله آدمُ" بالرفع.

(2) في ك: (المكنية) وهو تحريف.

(3) قوله: (فهلاّ مُنعَ بصرف) مطموسة في س.

(4) من هنا طمس طولي يتزل إلى أسفل الصفحة في س.

وكذلكَ حَذفُ الوَاوِ في "عِدَة"، فَإِنَّهُ مُتوقّفٌ على كَسْرة، وأنّـهُ في مَـصدَرِ لفعلٍ مُعَتلٍّ؛ ولذلك صَحَّ "وَعْدٌ". والمَراغِيُّ وَهِمَ فَجَعلَ كلاًّ منهُمَا علّةً كافيَةً.

وكَذلكَ قَلْبُ الواوِ يَاءً في "قِيَامٍ" لانكِسَارِ ما قَبلَهـا، وإعلالِهـا في الفِعـلِ؛ ولِذلكَ صَحَّت في "قِوَامٍ"، مَصدَرِ "قاوَمَ".

فلمّا شَابَهَت "لَيسَ" "ما" مِن وَجْهيْنِ: النَفي وكونِهِ في الحالِ، جَمَدَت، بخلاف ما اعتُرِضَ بِهِ.

وهنا تَنبيهٌ: وهو أنّ بَعضَهم قَالَ: بُنِيَ "مَنْ"[1]، و"كَمْ"، لِمُـشابَهتِهِ "قَـدْ"، و"هَلْ"، ولا يَرِدُ "أخٌ"، و"أبٌ" لِتقديرِ المَحذُوفِ. وإذا ثَبتَ ذلكَ جازَ لآخَرَ أنْ يُعَلّلَ جُمودَ "ليسَ" لمشابَهَتِها "ليتَ" لفظًا.

فإنْ قيلَ: فَبالحَرَكَة المُقدَّرةِ في عَينِها تَخرُجُ عَن ذلكَ، كَمـا خَـرَجَ "أبٌ"[2] و"أخٌ" بِتَقديرِ المَحذُوفِ. أجبتُ: بأنّ المَحذُوفَ مِنـهُما يُـرَدُّ في التَّثنيـةِ والجَمـعِ والتّصغيرِ[3]. ولَيستْ حَرَكةُ عَينِ "ليسَ" كَذلكَ؛ إذ لم تظهرْ في مَوضِعٍ، ولا وَرَدَ بِها استِعمَالٌ أصلاً، فافهَمْهُ.

وقد أَلْحقُوا بِها سِتّةَ أفعالٍ، وهـي: "آضَ"، و"عَـادَ"، و"غَـدا"، و"رَاحَ"، و"جاءَ"، و"قَعَدَ"، وكُلُّها بِمعنَى "صَارَ"، قَالَ تَعالَى:

﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾[الإسراء٢٢]، وقَالَ المُرقّشُ الأكبرُ[4]:

[الطويل]

---

(1) سقطت من ك: (مَن).

(2) سقطت من ك: (أب).

(3) بعدها في النسخ الثلاث "والفعل"، ولا نرى لها وجهًا.

(4) المرقّش لقب لأحد الشعراء، اختلفوا في تعيين اسمه، وفي جمهرة أنساب العرب319/2: هو عمرو بن سعد ابن مالك، وقيل هو عوف بن سعد بن مالك.(الخزانة313/8-314).

[33] فآضَ بها جَذلانَ يَنفُضُ رَأسَهُ كما آضَ بالنَّهْبِ الكَمِيُّ المُخالِسُ[1]

وقال رَبيعَةُ بنُ مَقْرُوْمٍ الضَّبِّيُّ[2]: [المتقارب]

[34] فَدَارَت رَحَانَا بفُرسانِهِمْ فعَادُوا كَأنْ لَم يَكُونُوا رَمِيمًا[3]

فـ"رَمِيمًا" خَبرُ قَولِهِ: "عَادَ"، و"يَكُونُوا" تَامَّةٌ، والمَعنَى: فَعادُوا رَمِيمًا كـأنْ لم يُوجَدُوا.

وقالَ[4] الخَوارِجُ لابنِ عَبّاسٍ: (ما جَاءَتْ حَاجَتَكَ)، تَقدِيرُهُ: أيّةُ حَاجَةٍ صَارَتْ حَاجتَكَ[5].

وقَالُوا: (شَحَذَ شَفرَتَهُ حَتّى قَعَدَتْ كَأنّها حَرْبَةٌ)، أي: صَارَت[6].

ولكنّ "جاءَ" و"قَعدَ" لا يَتجَاوَزانِ ما وَرَدا فيه.

واعلَمْ أنّهُ يَجُوزُ تَقدِيمُ أَخبَارِها على أَسمَائِها مُطلَقًا، كَقَولِكَ: (كانَ قَائمًا زَيدٌ)، و(بَاتَ مَسرُورًا عَلِيٌّ)،

(1) للبيت روايات مختلفة، ففي المفضليات226:
فآض.................. كما آب................ المخالسُ
وفي الزاهر27/2:
فولّى.................. كما آب...... .... المخالسُ
وفي فصل المقال55/1، ومجمع الأمثال100/2، وتاج العروس(رتع):
فولّى.................. كما آض.............. المُخالسُ

(2) هو ربيعة بن مقروم بن قيس الضبي، أحد شعراء مضر في الجاهلية والإسلام، أسلم وحسُن إسلامه، شهد القادسية، وعاش مئة سنة.(ترجمته في الإصابة513/2، والأغاني102/22).

(3) البيت لربيعة في المفضليات184، وانظر البيت في أمالي القالي10/1، وسمط اللآلي37/1، واللسان(رحى).

(4) في ك وس : (قالت).

(5) انظر سيبويه50/1، والأصول351/2.

(6) انظر المفصل349، وتفسير البحر المحيط49/3، والهمع415/1.

قالَ تَعالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الروم٤٧]؛ وذلكَ لأنّها أفْعَالٌ، وأخبَارُها مُشبَّهَةٌ بالمَفعُولِ، وتَقديمُ المَفعُولِ على الفَاعلِ جَائزٌ، فَكَذا يَجُوزُ تَقديمُ أخبَارِها على الأسماءِ.

وفي تَقديمِها عَليها أنفُسِها تَفْصِيلٌ، وكُلُّ فِعلٍ[1] مُجرّدٍ عَن "ما" يَجُوزُ تَقديمُهُ عَليه بِغَيرِ خِلافٍ عِندَ البَصريّينَ[2]،

قَالَ تَعالَى: ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ﴾[النساء٩٤]،

وقالَ تَعالَى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[الأعراف١٧٧]، فـ"أنفسَهُم" مَنصُوبٌ بالخَبَرِ، وهوَ "يَظلِمُونَ"، وقد تَقدَّمَ على "كَانَ". والمَعمُولُ إنّما يَقعُ في مَوضِعٍ يَجوزُ أنْ يَقعَ العَاملُ فيه.

و"مازَالَ" وأَخوَاتُها الثّلاثةُ لا يَجوزُ عِندَ البَصريِّينَ أنْ تتَقدّمَ عَليها أخبارُها؛ لأنّ في أَوَائلِها "ما"، وَهيَ للنّفيِ، وما في حَيِّزِهَا لا يَتقدَّمُها، ويَجُوزُ ذلكَ عِندَ الكَوفيّينَ[3]؛ لأنّ النّفيَ لَمّا انتَقَضَ صَارَ إيجَابًا، فَجرَت مَجرَى "كَانَ"، وإليهِ ذَهبَ ابنُ كَيْسَانَ[4].

و"ما دَامَ" لا يَجوزُ ذلكَ فِيها بالإجمَاعِ، فَلا تَقولُ: [ظ9] (أَزُورُكَ مُقيمًا مَا دَامَ زَيدٌ)؛ لأنّ "ما" مَصدَرِيّةٌ، وَما في حَيِّزِ المَصدَرِ لا يَتقَدَّمُ عليهِ.

---

(1) سقطت كلمة (فعل) من الأصل، وهي في ك،س.

(2) انظر تفصيل المسألة عند البصريين والكوفيين في شرح اللمع للباقولي341/1، والمغني لابن فلاح68/3، وشرح الجمل لابن عصفور394/1، والارتشاف1168/3، 1170.

(3) انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف155/1، وابن يعيش113/7، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب81/2، وشرح الكافية الشافية398/1، والمغني لابن فلاح72/3، وشرح الرضي200/4.

(4) هو أبو الحسن محمد بن أحمد، ابن كيسان النحويّ، أخذ عن المبرّد وثعلب. له: المُهذّب في النحو، وشرح الطوال، وغير ذلك، توفي سنة تسع وتسعين ومائتين.(ترجمته في نزهة الألباء208، وإنباه الرواة57/3).

وفي "ليسَ" خِلافٌ[1]: فالمُتقدِّمُونَ من البَصريِّينَ يُجيزُونَ ذلكَ، فَيقولونَ: (قَائمًا لَيسَ زَيدٌ)، وتَمَسَّكُوا بِقولِهِ تَعالَى:

﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[هود٨]. والكُوفِيّونَ مَنعُوا ذَلكَ لِضَعْفِها، وهو اختِيارُ عبدِ القَاهرِ، وقالَ[2]: إنّها تَرتَفعُ عَن "ما" بِسَبَبِ الفعليّةِ، فَيَتَقَدَّمُ خَبرُهَا على اسمِها، وتَنخَفِضُ عَن "كَان" بِسببِ الجُمودِ، فيمتَنعُ تَقديمُهُ علَيهَا. ويُجابُ عن الآيَةِ: بأنَّ "يَومَ" مَبنِيٌّ لإضَافَتِه إلى ما أَصلُهُ البناءُ، وهذا وَاضِحٌ.

وتُستَعمَلُ "كانَ"، و"أَصبَحَ"، و"أَمسَى" تَامّاتٍ مُستَغنِياتٍ بالمَرفُوعِ، قَالَ تَعالَى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[البقرة٢٨٠]؛ أي: وإنْ وُجِدَ. وقَالَ الرَّبِيعُ بنُ ضَبُعٍ الفَزَارِيُّ[3]:

[الوافر]

[35] إذا كَانَ الشّتاءُ فَأَدْفِئُونِي   فإنّ الشّيخَ يَهدِمُهُ الشّتَاءُ

فأمّا حِينَ يَذهَبُ كُلُّ قُرٍّ   فَسِربَالٌ خَفِيفٌ أو رِدَاءُ[4]

وقَالَ تَعالَى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[الروم١٧].

وتُزادُ مُطَّرِدَةً دُونَهُمَا بشَرطَيْنِ:

- أَحَدُهُما: أنْ تكونَ مَاضِيَةً؛ لِشَبَهِها بالحَرفِ، فَلا تُزَادُ مُضَارِعَةً لِشَبَهِها بالاسمِ.

---

(1) انظر مسألة الخلاف في تقديم خبرها عليها في الإيضاح العَضُدي138، والإنصاف160/1، وشرح المقدمة المحسبة355، وتوجيه اللمع139، وشرح التسهيل لابن مالك351/1، وشرح الرضي201/4.

(2) انظر المقتصد في شرح الإيضاح408/1.

(3) شاعر مُعَمَّر عاش ثلاثمئة وأربعين سنة، أدرك الإسلام ولم يُسلم. (سمط اللآلي802/2).

(4) البيت من شواهد الجمل المنسوب للخليل149، وتهذيب اللغة205/10، واللمع38، سمط اللآلي803/2، والحلل45، وأسرار العربية132، وخزانة الأدب356/7.

وتَسَمَّحَ الآمديُّ[1] وأبو البَقَاءِ[2] في إجَازَةِ زِيادةِ المُضَارِعِ[3]، وقد ذَكَرْتُ ذلكَ في "مآخذ المتّبع".

– والآخَرُ: أنْ تَكونَ مُتوَسِّطَةً أو مُتَأخِّرَةً، كَقولِكَ: (مَررتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائمٍ)، و(مَررتُ برَجلٍ قائمٍ كانَ).

وقَالَ أبُو عَلِيٍّ[4]: ليسَ فيها ضَميرٌ؛ لأنّها لو تَحمَّلَتْهُ لَكَانَتْ مَعَهُ جُملَةً، والجُملَةُ لا تُزَادُ. وقَالَ السِّيرَافِيُّ[5]: فيها ضَميرٌ لِعدَمِ خُلُوِّ الفِعلِ مِنَ الفاعِلِ، واستَحسَنَ القَولَينِ بَعضُ الأشياخِ.

وشَذَّ قَولُهم: (ما أصبَحَ أَبرَدَها)، و(ما أمسَى أَدْفَأَها) لِزيادَتِهِمَا.

وهنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّ هذه الأفعَالَ تَدخُلُ على ضَميرِ الشّأنِ، فَينتَقِلُ مِنَ البُرُوزِ إلى الاستِكْنَانِ، والجُملَةُ المُفسِّرةُ – وهيَ الخَبَرُ– في مَوضِعِ نَصْبٍ، كَقَولِ هِشامٍ أَخِي ذي الرُّمَّةِ: [البسيط]

[36] هيَ الشِّفَاءُ لِدَائي لَو ظَفِرْتُ بها وَلَيسَ منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[6]

ولا يَجُوزُ تَقديمُ الخَبرِ عَليها هُنَا، لِكَوْنِ الجُملَةِ مُفَسِّرَةً لِضَميرِ الشّأنِ، وكَذلكَ قَبلَ دُخُولِها.

---

(1) الآمديّ هو الحسن بن بشر بن يحيى النحويّ، صاحب كتاب "الموازنة بين الطائيين" تتلمذ على الأخفش الأصغر، والزجاج، وغيرهما، توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمئة.(انظر ترجمته في البلغة82، وبغية الوعاة1/500).

(2) هو أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبريّ، نسبة إلى عكبرى، في شمال العراق، ثم البغداديّ، أخذ العربية عن ابن الخشّاب، أديب عالم بالعربية، وعلوم القرآن، صنّف كثيرًا من الكتب، منها: التبيان، والمتبع، واللباب، وشرح الإيضاح، توفي سنة ست عشرة وستمئة.(انظر ترجمته في البلغة122، ووفيات الأعيان3/100).

(3) انظر رأي أبي البقاء في زيادتها مضارعة في المتبع1/293، وشرح الرضي4/193. وقد نُسبَ هذا الرأي إلى الفراء في تمهيد القواعد لناظر الجيش3/1162، وذكره السيوطي في الهمع1/432،

(4) انظر رأي أبي علي في الإيضاح135(في حاشية الأصل)، والمغني لابن فلاح3/32.

(5) انظر رأي السيرافي في شرح الكتاب1/لوحة153، والمتبع 1269.

(6) البيت لهشام في سيبويه1/71، 147، والنكت للأعلم1/209، وإصلاح الخلل131، وتوجيه اللمع141، وشرح اللمع للباقولي1/347. ونُسبَ لكعب بن زهير في الحُلل55(وليس في ديوانه). وهو بلا نسبة في المقتضب4/101، والجمل للزجاجي50، والحلبيات220 وغيره.

وَيَجُوزُ تَأنيثُ هذا الضَّميرِ إذا كَانَ في الكلامِ مُؤنّثٌ، كَقَولِكَ: (كَانَتْ هِنـــدٌ مُنطَلِقَةٌ)، ويُسَمَّى ضَميرَ القِصَّةِ. وأجَازَ السِّيرَافِيُّ التّأنِيثَ مَعَ المُــذَكَّرِ[1]، كَقَولِــكَ: (كَانتْ عَمرٌو ذاهِبٌ)، وهذا ظاهِرٌ.

[أفعَالُ المُقَارَبَة]

ومِن أَخواتِ "كَانَ" أفعَالُ المُقَارَبَةِ؛ لأنّها تَدخُلُ على المُبتَدَأ والخَبرِ، لإعطَــاءِ الخَبَرِ مَعنَاها مِن مُقَارَبَةٍ مَخصُوصَةٍ. وإنّما أَفرَدَها النحاةُ بالذِّكْرِ لالتِزَامِهِم في خَبَرِهــا الفعلَ، وقد جاء اسْمًا نادرًا، كَقَولِه: [الطويل]

[37] فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبًا   وكَم مِثلُهَا فَارَقتُها وهي تَصفِرُ[2]

وكَذا قَولُ الآخَرِ: [الرجز]

[38] أَصبَحتَ في العَذلِ مُلِحًّا دَائِمًا   لا تُكثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صَائِمًا[3]

---

(1) انظر شرح السيرافي179/1(مخطوط)، والمحصول799/2.

(2) البيت لتأبّط شرًّا في ديوانه91، وانظر الأغاني152/10، والخصائص391/1، والفوائد والقواعــد499، وشرح شواهد الإيضاح629، وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف837/2، وشرح الكافية الــشّافية452/1، والبيان في شرح اللّمع485، ولسان العرب(كيد)383/3، والمقاصد النّحويّة5/2، وخزانــة الأدب377/8، والتّصريح676/1، والدّرر اللّوامع107/1.

وهو بلا نسبة في المقتصد1048/2، والإنصاف544/2، والمحكم105/7، والمفصل323، وشرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور130/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي82/1، والتوطئة298، والبديع في علم العربيّة34/1، وابن يعيش119/7، وشرح المقدّمة الكافية918/3، وشرح اللّمع للأصــفهاني639/2، والــتّخمير302/3–303، وشرح عمدة الحافظ822/2، وشرح الرّضي27/4، 221، 426، ولباب الإعراب274، وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس903/2، والصّفوة الصّفيّة47/2، وابن النّاظم111، والفاخر261/1، ورصف المباني190، والارتشاف1226/3، وتوضيح المقاصد516/1، والمساعد297/1، وشرح ابــن عقيــل325/1، وتعليــق الفرائد292/3، والهمع478/1، وجاء في ك برواية: (.... ولم أكُ آيبًا).

(3) الشطران من الرجز، وهما لرؤبة في ملحقات ديوانه185، وفيه روايات متعــددة. وهــو مــن شــواهد العضديات65، والخصائص98/1، وتوجيه اللمع395، واللباب192/1، والمتبع558/2، وشرح التــسهيل لابن مالك393/1، والمقرب154، والمحصول396/1، وشرح الرضي215/4وشرح ابــن عقيــل324/1، وتفسير البحر المحيط264/2، ومغني اللبيب203، والهمع477/1.

وفي مَثَلٍ: "عَسَى الغُوَيرُ أبؤُسًا"[1].

وهي ثلاثَةُ أقسَامٍ:

الأولُ: "عَسَى"، وهوَ فِعلٌ لاتصَالِ الضّمَائِرِ بِهِ، نَحوَ "عَسَيْتُ" بِكَسرِ السّينِ وفَتحِها، ولَحاقِ التاءِ السّاكِنَةِ.

ولكنْ لا يَتصرَّفُ لِتَضَمُّنِه مَعنَى الإنشَاءِ، فأشبَهَ الحُرُوفَ التي هي مَوضُوعَةٌ لذلِكَ، وقِيلَ: مَعنَاها الطَّمعُ والإشفَاقُ، فشابَهَت[2] "لَعَلَّ" فَجَمَدَتْ.

وتَكُونُ نَاقِصَةً وتَامّةً:

فالنّاقِصَةُ: تَرفَعُ وتَنصِبُ، لكنّ خَبَرَها يَكونُ "أنْ" مَعَ الفعلِ، نَحوُ: (عَسَى زَيدٌ أنْ يَقُومَ)، وَوَجَبَ ذَلكَ تَقرِيرًا لِمعنَاها في الطَّمَعِ؛ إذ لا يَكُونُ إلا في المُستَقبَلِ، فَعَبَّروا عَنهُ بِما يُطابِقُهُ.

فإنْ قِيلَ: "زَيدٌ" مَفهُومُهُ شَخصٌ، و"أنْ يَقُومَ" حَدَثٌ، فَكيفَ أُخبِرَ بِهِ[3] عَنهُ؟ أَجبتُ: بأنّ أبا عَليٍّ نَصَّ في قَصْرِيّاته على حَذف المُضاف منهُ[4]، كَأنّهُ "عَسى زَيدٌ ذا القِيامِ"، وجَعَلَه بَعضُهُم[و10] فاعلاً ومَفعُولاً، وقَدَّرَه بِـ"قَارَبَ زَيدٌ القِيامَ".

وحَكَى لي شَيخُنَا[5] رَحِمَه اللهُ تَعَالَى عَن الشّيخِ التَّقِيِّ أنّها زَائِدَةٌ، وقد ذَكَرتُ ذَلكَ في "شَرحِ الفُصُولِ"[6].

وقد تُحذَفُ "أنْ" في الضَّرُورَةِ تَشبيهًا بِـ"كَادَ".

---

(1) المثل في جمهرة الأمثال2/50، وفصل المقال1/424، ومجمع الأمثال2/17.

(2) في ك: (وشابهت).

(3) قوله: (به) ساقط من ك.

(4) انظر رأي أبي علي في المحصول1/397.

(5) هو سعد الدين الجُذاميّ، وقد سبق ذكره.

(6) انظر المحصول في شرح الفصول1/397.

والتّامّةُ: تَرفَعُ فَقط، نَحوُ: (عَسى أنْ يَقُومَ زَيدٌ)، قالَ عبدُ القاهِرِ[1]: لكنْ لا يُقَالُ: (عَسى يَقُومُ زيدٌ)[2].

واستُغنِيَ عَنِ المَنصُوبِ لاشتمَالِ الكَلامِ على مَنسُوبٍ ومَنسُوبٍ إليهِ، ومن قَدَّرَ مَحذُوفًا في: (عَلمتُ أنّ زَيدًا قَائمٌ) فَلَعلَّهُ يُقَدِّرُهُ هُنا أيضًا. لكنْ يَلزَمُ على هذا كَونُها نَاقصةً أبَدًا، اللّهمّ إلا أنْ يُقصَدَ بذلكَ اللّفظُ.

وهنا تَنبيهٌ: وهوَ قَولُهُم: (عَساكَ أنْ تَفعَلَ)، فَسِيبَوَيْهِ يَذهبُ إلى أنّها مُشبَّهةٌ بـ"لَعلَّ"[3]، فَتنصبُ وتَرفَعُ.

فإنْ قِيلَ: كيف شُبِّهَ الفِعلُ بالحَرفِ في العَمَلِ، والمَعرُوفُ العَكْسُ؟ أَجَبتُ: جَازَ ذلكَ لِضَعفِها بالجُمودِ، وعَدمِ الدّلالَة على الحَدَثِ.

والأخفَشُ يَذهَبُ إلى أنّها على حالِها، ولكنْ أُنيبَ الضَّميرُ المَنصُوبُ عن المَرفُوعِ[4]. والمُبرّدُ يَذهَبُ إلى أنّ اسمَهَا مُضمَرٌ، والكَافُ خَبرُهَا[5]، وهو ضَعِيفٌ.

والثّاني: "كَادَ"، ولها اسمٌ وخَبرٌ، غَيرَ أنّ خبَرَها فِعلٌ غَيرُ مُقتَرِنٍ بـ"أنْ"؛ وذلكَ لأن مَعنَاها الإشرافُ على الفِعلِ، و"أنْ" تُفيدُ بُعْدَه؛ ولذلكَ شَذّت مَعَها، كَقَولِهِ: [الرجز]

[39] قد كَادَ من طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا[6]

(1) انظر قول عبد القاهر في المقتصد 361/1.

(2) في ك: (عَسى لا يَقُومُ زيدٌ).

(3) انظر سيبويه 374/2-375. وانظر المغني لابن فلاح 352/3-353.

(4) انظر رأي الأخفش في المفصل 177، والمغني لابن فلاح 352/3، وشرح الرضي 447/2.

(5) رأي المبرد في المقتضب 72/3.

(6) الرجز لرؤبة (ملحقات ديوانه) 172. وهو من شواهد سيبويه 160/3، والمقتضب 75، وأدب الكاتب 323، وإعراب القرآن للنحاس 195/1، وحروف المعاني 67.

وفي الحَديث النَّبويِّ: "كَادَ الفَقرُ أنْ يَكُونَ كُفرًا"[1].

فإنْ دَخَلَ حَرفُ النفيِ عليها فَقِيلَ: إنّها كَالأفعَالِ، وهوَ الحَقُّ. وقِيلَ: تَكُونُ في المَاضِي للإثبَاتِ، وفي المُستَقبَلِ كَالأفعالِ، وقِيلَ: تَكونُ للإثبَاتِ في الحَالَينِ[2].

والثالثُ: "جَعَلَ"، و"أَخَذَ"، و"أَنشَأَ"، و"طَفِقَ"، و"كَرَبَ"، و"أَوشَكَ". كَقولك: (جَعلَ زَيدٌ يَتحدّثُ)، وخَبَرُها الفِعلُ بِغيرِ "أنْ"؛ لأنّ مَعنَاه الأخْذُ في الفعلِ.

وتَنفَرِدُ "أَوشَكَ" بِجَوازِ استِعمَالِ "أنْ" مَعَها كـ"عَسَى"، كَقَولِكَ: (يُوشِكُ[3] زَيدٌ أنْ يَقومَ)، وهذا بَيِّنٌ.

* * * * *

(1) انظر شعب الإيمان 267/5، مرويًا عن أنس بن مالك، وهو في كتاب الدعاء للطبراني 320/1.

(2) انظر تفصيل ذلك في الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب 87/2، وشرح التسهيل 399/1، وشرح الرضي 225/4.

(3) في ك: (أوشك).

[الاسمُ العَاملُ بِالشَّبَه]

والاسمُ العَاملُ بِحقِّ الشَّبَه:

اسمُ الفاعلِ: وهو وَصفٌ لِمَن أوقَعَ الفعلَ، فَقولُنا: "وَصفٌ" يَدخُلُ فيه المَحدُودُ وغَيرُهُ مِن اسمِ المَفعُولِ والصِّفَةِ. وقَولُنَا "لِمَن أَوقَعَ الفعلَ" يَفصلُه عنهما.

وصيغَتُهُ من الثّلاثيِّ المجرّدِ على "فاعلٍ"، وبهِ سُمّيَ لِكَثرَةِ ذَلكَ وخفّتِه. وهي مِمّا عَدَاه على صِيغَةِ المُضَارعِ، بِميمٍ مَضمُومَةٍ، وكَسْرِ ما قَبْلَ الآخِرِ، نَحوُ: "مُدَحْرِجٍ"، و"مُكرِمٍ"، و"مُضارِبٍ".

ويَعملُ عَملَ فعله بشَرطَين:

– أحَدُهما: أنْ يكونَ مُستقبَلاً أو حَالاً؛ وذلكَ لأنّه حينئذ يَكونُ مُشابِهًا للفعلِ لَفظًا، ومُوافقًا لَه مَعنًى، وإذا كَانَ ماضيًا تَنتَفي المُشابَهَةُ اللّفظيّةُ، فَيضعُفُ الشَّبَهُ.

– والآخرُ: اعتمادُهُ على صاحبِه، أو على حَرفَيْ الاستِفهَامِ والنَّفيِ.

أمّا الأوّلُ: فَلتَوَقّفِه على مَحكُومٍ عليه به، وحينئذ إمّا أنْ يَكونَ خَبرَ المُبتَدأ، كَقولِكَ: (زَيدٌ ضارِبٌ عَمرًا)، أو صِفةً لِمَوصُوفٍ، كَقولِكَ: (مَرَرتُ بِرجُلٍ ضَارِبٍ زيدًا)، أو حالاً، كَقولِكَ: (مَرَرتُ بزيدٍ ضاربًا عمرًا).

وأمّا الثّاني: فَلأنّهُم لم يَستَعمِلوا الصِّفَةَ قائمَةً مَقامَ الفعلِ إلا كَذلكَ، نَحوُ: (أقائمٌ[1] الزّيدانِ)؟ و(ما قَائمٌ الزّيدَانِ)؛ ولذلكَ[2] يَستقلُّ مَع مَرفُوعهِ كلامًا.

وأجازَ الأخفَشُ إعمَالَه مُجَرّدًا عن ذلكَ[3]، وهو ضَعيفٌ قِياسًا لِما ذَكرنَاه، وسَماعًا لِعَدمِهِ من فَصيحٍ.

---

(1) في ك: (قائمٌ).

(2) في ك:(كذلك).

(3) انظر رأيه في شرح ابن يعيش79/6، وشرح الجمل لابن عصفور554/1، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب832/3.

وخَالَفَ الكّسائيُّ[1] فأَجَازَ إعمَالَهُ ماضيًا، وتَمسَّكَ بقَولِهم: (هذا مُعطِي زَيـــدٍ دِرهَمًا أَمس)[2]؛ وذلكَ لأنّ دِرهَمًا مَنصُوبٌ به. وأجَابَ البَصريّونَ بوَجْهَين:

الأوّلُ: أنّه مَنصُوبٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ، تَقديرُهُ: "أعطَاهُ دِرهَمًا"، وإذا احتَمَلَ ذلكَ بَطَلَ التّمسُّكُ به. وَزَيَّفَهُ الشّلَوْبِينيُّ المَغرِبيُّ بِقَولِهم:[ظ10] (هذا ظَانٌّ زَيـــدٍ قَائمًـــا أمسِ)[3] ، ولو كَانَ التّقديرُ: "ظَنَّهُ قائمًا" لَوقَعَ الاقتِصارُ على أَحَدِ مَفعُولَي "ظَننتُ"، وهو مُمتَنِعٌ.

والثاني: أنّ الفِعلَ الماضِيَ لَه شَبَهٌ ما بالاسمِ؛ ولِذلكَ حُرِّكَ آخِرُه، فَجُعِل لِمـــا كَانَ في مَعنَاهُ مَزيَّةٌ على غَيرِهِ مِن الأَسْمَاءِ التي لَيستْ كَذلِكَ، فأُعمِـــلَ في المَفعُـــولِ الثانِي، وهذا اختيارُ الوَرّاقِ، ذَكَرَه في "عِلَلِه"[4].

ولِي فيهِ نَظَرٌ، وهوَ إنْ قِيلَ: فَلِم عَمِلَ في الثّاني دونَ الأوّلِ، أَجبْتُ: بأنّه لـــو عَمِلَ في الأوّلِ لامتَنَعَتْ إضافَتُهُ إلى الثّاني، لِلفصْلِ بَينَهُما، وكانَ حِينَئذٍ يُسَاوِي ما هوَ لِلحَالِ والاستقبَالِ.

فَإن قِيلَ: فهل فيهِ ضِميرُ فاعِلٍ على هذا التّقديرِ؟ أجَبتُ: لم أَجدْ لَهم نَصًّا.

وإذا كَانَ الغَرضُ من ذلكَ حُصُولُ المَزِيَّةِ، وقد حَصَلَتْ بالمَنصُوبِ، اكتُفِيَ بِهِ. نَعمْ، لَم نَرَ اسْمًا يَنصِبُ ولا يَرفَعُ، بل عَكْسُ ذلكَ مَوجُودٌ.

---

(1) هو أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي، إمام نحويّي الكوفة، أحد القرّاء السبعة، أخذ عن الرُؤاسيّ والخليـــل، وقرأ على حمزة الزيات، له: معاني القرآن، ومختصر النحو، وغيرهما. توفي سنة تسع وثمانين ومئة.(انظر ترجمته في طبقات النحويين127، وإنباه الرواة256/2).

(2) هذا رأي الكسائي وهشام وابن مضاء، انظر المسألة في ابـــن يعـــيش77/6، وشـــرح التـــسهيل لابـــن مالك75/3، وشرح الجمل لابن عصفور550/1، والمحصول733، وشرح الرضي417/3.

(3) التوطئة262.

(4) انظر علل النحو302.

فإن قُدِّرَ فيه ضَميرٌ لذلكَ أمكَنَ، لَكنْ على هذا التَّقديرِ لا يَصِحُّ الإطلاقُ في عَدَمِ إعمَالِ اسمِ الفَاعِلِ الماضي، فاعلَمْهُ.

وتَثنيتُهُ وجَمعُهُ مُطلَقًا كَمُفرَدِه في ذلكَ، كَقولِكَ: (الزّيدانِ ضَاربَانِ عَمرًا) و(الزّيدُونَ ضَارِبُونَ عَمرًا)، و(ضَوَارِبُ عَمرًا)، قالَ الشاعرُ: [الرَّجز]

[40] أَوَالِفًا مَكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي[1]

ويَجوزُ حَذفُ النّونِ مَعَ العَمَلِ والتَّعريفِ تَخفيفًا، كَقَولِ الشّاعِرِ: [المنسرح]

[41] الحافظُو عَوْرَةَ العَشيرَةِ لا   يَأتيهِمُ من ورَائِهِمْ وَكَفُ[2]

وذلكَ لأنّهُ لَمّا نُصِبَ باسمِ الفاعِلِ طالت الصِّلةُ، فَخُفِّفَتْ بِحَذفِ النُّونِ، تَشبيهًا بِحذفِ نُونِ "الّذينَ" في قوله: [الطويل]

[42] وإنّ الذي حَانتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ   هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَومِ يا أُمَّ خَالِدِ[3]

فأمّا إذا خُفِضَ المعمول فَحَذفُ النُّونِ للإضَافَة.

---

(1) هو للعجّاج في ديوانه282، وقد ورد منسوبًا في سيبويه26/1، 110، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي106، والصحاح(قطن)، (حمم)، والمفصّل287، وشرح ابن يعيش75/6، وشرح الجمل لابن عصفور551/2، 573، وهو بلا نسبة في العين336/8، والأصول458/3، والخصائص473/2، 135/3، والإنصاف519/2، وضرائر الشعر لابن عصفور143، وشرح التسهيل لابن مالك431/3.

(2) ينسب إلى قيس بن الخطيم الأنصاري(ملحق ديوانه172)، وانظر الحلل77، وشرح الجمل لابن خروف544/1، واللسان(وكف). وينسب إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي في شرح شواهد الإيضاح لابن برّي127، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي167. وينسب إلى شريح بن عمران من بني قريظة في خزانة الأدب262/4، وفيها أيضًا لمالك بن العجلان الخزرجي262/4، وهو لرجل من الأنصار في سيبويه202/1،186، والمقتضب145/4، والإفصاح299. وبلا نسبة في الإيضاح العضُدي175، وجمل الزجاجي89، وسرّ الصناعة538/2، والمقتصد للجرجاني529/1، وغيرها كثير.

(3) البيت للأشهب بن رميلة، انظر سيويه187/1، والمقتضب146/4، وسرّ الصناعة الإعراب537/2. وهو من شواهد العين209/8، ومغني اللبيب256، والهمع192/1.

وهُنا تَنبيهٌ: وهوَ أَنّ حَذْفَ النُّونِ يَكُونُ للإِضافَةِ والتَّخفِيفِ في المَوصُولِ كَما ذَكَرنَا، ويَكونُ لتَقديرِها كَقَولِ الشّاعِرِ: [المُنسرح]

[43]يا مَن رَأَى عَارِضًا أَرِقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبهَةِ الأَسَدِ[1]

فـ"ذِرَاعَي" مُضافٌ تَقديرًا، والمُضَافُ إليه مَحذُوفٌ، و"الجَبهَةُ" مُضَافَةٌ إلى الأسَدِ، وهذا قَوْلُ المُبَرِّدِ[2]، خلافًا لسيبَويْه[3].

ويَكُونُ للمُعَاقَبَةِ عندَ الأَخفَشِ[4] في قَولِكَ: "الضّاربَاكَ"، و"الضّارِبُوكَ"؛ أي: أنّ الضّميرَ يُعاقِبُ النونَ فَلا يَجتَمِعَانِ، والضّميرُ مَنصوبٌ لا مَجرُورٌ لِعُدْمِ نَتيجَةِ الإِضَافَةِ، وهيَ إمّا التّعرِيفُ أو التّخفِيفُ[5]. وأجازَ الكُوفِيّونَ حَذفَهَا تخفيفًا في غَيرِ المَوصُولِ[6]، كَقولِ الشّاعِرِ: [الرّجز]

[44] يا حَبّذا عَيْنا سُلَيْمَى والفَمَا[7]

قَالُوا: الأصلُ "والفَمَان"، وهوَ تَثنيةٌ للفَمِ والأنْفِ حيثُ تَجَاوَرَا، فَغَلَبَ الفَمُ على الأنفِ. فإنْ قُلتَ: هلاّ عُكِسَت الحَالُ؟ أجَبتُ: بأن الفمَ ثُنَائِيٌّ لفظًا، فَغَلَبَ على الأنفِ لِخِفَّتِهِ، ولا حُجَّةَ في ذَلكَ؛ لِجَوازِ أنْ يَكُونَ "والفَمَا" مَفعُولاً مَعَه، أو يَكُونَ

(1) البيت للفرزدق في سيبويه180/1، والمقتضب229/4، وليس في ديوانه (طبعة صادر)، وانظر البيت في سر الصناعة297/1، والخصائص407/2، والحلل113، وتهذيب اللغة481/15، والمحكم33/2، والمفصل132، ومغني اللبيب498.

(2) المقتضب229/4.

(3) مذهب سيبويه أنه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه.(سيبويه179/1-181)

(4) وافقه هشام. انظر تفصيل ذلك في شرح التسهيل للمرادي/القسم النحوي672، وشرح الرضي232/2.

(5) في س: (إمّا للتّعريف أو للتّخفيف).

(6) انظر رأي الكوفيين في سرّ الصناعة484/2، والمحكم434/4.

(7) هذا الرّجز بلا نسبة في جمهرة اللغة3/ 1307، والخصائص170/1، وسرّ الصناعة484/2، والمحكم434/4، 290/5، واللسان(فوه)، (خطا)، والهمع142/1، والخزانة421/4.

منصوبًا بِفعلٍ مُضمَرٍ تَقديرُهُ: "وأُحِبُّ الفَمَا"، أو يَكُونَ مقصورًا، وهوَ مَرفُوعٌ بالعَطفِ على "عَينَا سُليمَى".

[صِيَغ المبالغة]

ويَلحَقُ باسمِ الفَاعلِ ما وُضِعَ للمُبَالغة، وهو: "ضَرّابٌ"، و"مِضرَابٌ"، و"ضَرُوبٌ"، و"حَذِرٌ"، و"عَليمٌ"، قال الشاعرُ: [الكامل]

[45]حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضيرُ وآمِنٌ ما لَيسَ مُنْجِيَهُ من الأقدَارِ(1)

وكذلكَ قولُ الآخَرِ: [الطويل]

[46]ضَرُوبٌ بنصْلِ السّيفِ سُوقَ سمانِهَا إذا عَدِمُوا زَادًا فإنك عَاقِرُ(2)

وحُكيَ: (أمّا العَسَلَ فَأنَا شَرَّابٌ)(3)، وإنّما عَمِلَ مَعَ فَواتِ الشَّبَهِ لَفظًا لِقِيَامِ المُبَالَغَةِ مَقَامَهُ. وشَرطُه في العَمَلِ كَما ذُكِرَ.

[اسم المفعول]

ومَن ذلكَ اسمُ المَفعُولِ: وهو وَصفٌ لِمَن وقَعَ عَليه الفعلُ، وصِيغَتُهُ مِن الثُّلاثيِّ الصَّحيحِ على "مَفعُول"، وبِهِ سُمِّيَ لِكَثْرَتِه. ومن غَيرِه على صِيغة اسمِ فاعِلٍ،[و11] لكنْ بَفتْحِ ما قَبلَ آخِرِهِ لَفظًا أو تَقديرًا؛ لِيحصُلَ الفَرقُ بَينَهُما، وشَرطُهُ في العَمَلِ أيضًا كَذلكَ.

---

(1) قيل البيت مصنوع، وهو من شواهد سيبويه113/1، والمقتضب116/2، وإعراب القرآن للنحاس225/2،25، والحلل81، واللباب442/1، ولسان العرب(حذر)، (فزع)، وتفسير البحر المحيط67/5، 17/7، وشرح ابن عقيل114/3.

(2) البيت لأبي طالب في ديوانه49، برواية: (إذا أرملوا زادًا....)، وهو من شواهد سيبويه111/1، والمقتضب114/2، والأصول124/1، والمفصّل286، والحلل80، واللباب441/1، وشرح شذور الذهب505، وأوضح المسالك221/3، والهمع74/3، والخزانة225/4.

(3) انظر هذا القول في سيويه111/1، والمفصّل286، وشرح شذور الذهب504، والهمع74/3.

[الصفة المشبهة]

ومِن ذَلكَ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ: وهيَ تَابِعٌ لا يَتَقَدَّمُ عَليه مَنصُوبُهُ. فقَولُنا: "تَابِعٌ" يَدخُلُ فيهِ المَحدُودُ وغَيرُهُ مِن اسمِ الفَاعِلِ والمَفعولِ، وقَولُنا: "لا يَتقَدَّمُ عَليه مَنصُوبُهُ"، يَفصلُه عَنهُما؛ ألا تَراكَ لا تُجيزُ: (مَررتُ بِرَجُلٍ وَجهًا حَسَنٍ)، تُرِيدُ[1]: "حَسَنٍ وَجهًا". وتُجيزُ: (مَررتُ برجُلٍ زَيدًا ضَارِب)، و(بِرَجُلٍ دِرهَمًا مُعطًى أَخُوهُ).

وَوَجْهُ شَبَهِهَا بِاسمِ الفَاعِلِ أنّها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ وتُثَنّي وتُجمَعُ، كَما يُفعَلُ ذَلكَ باسمِ الفاعلِ، فَتَقُولُ: "حَسَنٌ"، و"حَسَنَةٌ"، و"حَسَنَانِ"، و"حَسَنَتَانِ"، و"حَسَنُونَ"، و"حَسَنَاتٌ"، كَما تَقُولُ: "ضَارِبٌ"، و"ضَارِبَةٌ"، و"ضَارِبانِ"، و"ضَارِبتَانِ"، و"ضَارِبُونَ"، و"ضَارِبَاتٌ". وبَينَها وَبَينَ اسمِ الفَاعِلِ سِتَّةُ فُرُوقٍ:

- الأوّلُ: أنّها لا تُوجَدُ إلا حَالاً ثَابِتَةً، كالحَسَنِ والشّدِيدِ، واسمُ الفاعِلِ يكون مُستَقبَلاً وحالاً وماضيًا.

- والثاني: أَنّها لا تَعملُ إلا في السَّبَبِيِّ، وحَقِيقَةُ ذَلكَ أنْ يَكونَ مَعمُولُها مُضَافًا إلى ضَميرِ مَن هيَ لَهُ، لَفظًا أو تقديرًا. فاللفظيُّ قَولُكَ[2]: (مَرَرْتُ بِرجُلٍ حَسَنٍ وَجهُهُ). والتقديري قولُك: (مرَرتُ برَجُلٍ حسنٍ وَجهًا). ولو قَلتَ: (مرَرْتُ بِرَجُلٍ حسنٍ وَجهُ[3] امرأةٍ) لم يجُزْ، إلا أنْ تُرِيدَ: "امرَأةٍ لَهُ".

- والثَالثُ: أنّه لا يَتقَدَّمُ مَنصُوبُها عَليها كَما سَبَقَ.

- والرّابِعُ: أنّها لا تنصبُ المَفعُولَ بِهِ، وهذا يَدلُّ على أنّها لا تُصاغُ مِن المُتعَدِّي؛ ولِهذا قِيلَ: إنّ "عَليمًا" و"سَمِيعًا" وما أشبَهَهُمَا أسمَاءُ فاعلِينَ.

---

(1) قوله: (حَسَنٍ تُريدُ) مطموس في س.
(2) سقط من الأصل من هنا، إلى قوله: (مرَرَتُ برَجُلٍ حسنٍ وَجهًا". ولو قَلتُ) ، وهو من ك و س.
(3) في ك: (وجهه).

- والخَامسُ: أنّهُ إذا عُرِّفَتْ باللّام ومَعمُولُها كـــذلكَ، فالوَجــهُ الإضـــافَةُ، كَقوْلكَ: (مَررتُ بالرَّجلِ الحَسنِ الوَجهِ)، و"الوَجهُ" في اسمِ الفاعِلِ كَذلكَ النَّصْبُ، كَقَولكَ: (مَرَرْتُ بالضّارِبِ الرجلَ)؛ وذلك لأنّ "الضّارِبَ" أَوقعَ فِعلاً بِـــ"الرَّجُلِ"، بخِلافِ "الحَسَنِ".

- والسّادسُ: أنّ مَجرُورَها لا يُعطَفُ عَليهِ إلا مَجرُورٌ، كَقَولـــكَ: (مَـــرَرتُ بالرَّجُلِ الحَسنِ الوَجه، والقَامَةِ)، ولا يَجُوزُ نَصبُ "القَامَةِ". ومَجرُورُ اسمِ الفاعـــلِ يُعطَفُ على مَجرُورِهِ[1] بالنّصبِ، كَقولِكَ: (مَررتُ بِالضّارِبِ الرُّجُلِ والغلامَ)، وهذا جَليٌّ.

* . * * * *

(1) في ك: (مفعوله).

[الحرفُ العَاملُ بالمشابَهَةِ]

[إنّ وأخواهّا]

والحَرْفُ العَاملُ بالمُشَابَهَةِ: "إنّ"، و"أنّ"، و"كأنّ"، و"لكنّ، و"ليت"، و"لعلّ".
وَوَجْهُ شَبَهِهَا بالفعلِ أنّها مُركّبَةٌ من ثَلاثَة أحرُف فصاعدًا، كَما أنّ الأفعَالَ كَــذلكَ. وأنّها مَفتُوحَةُ الأوَاخرِ كَالأفعَالِ المَاضيَة. وأنّها تَتصلُ بِها الضّمائرُ ونُــونُ الوِقَايَــةِ، كاتِّصالِ ذَينكَ به. وأنّها تَقتَضِي اسمَينِ كاقتضَاءِ المُتعدِّي لَهُما.

ولَمّا كَانَ لَها مَعمُولان امتَنعَ أنْ تَرفَعَهُما؛ لأنّ الفعــلَ لا يَرْفَــعُ فــاعِلَيْنِ إلا بِحَرْف عَطفٍ، وامتَنَعَ أنْ تَنصبَهُما لِخُلُوِّ الكَلامِ من مَرفُوعٍ، وهو خِلافُ وَضــعِهم، فَتعَيَّنَ رَفْعُ أحَدِهما ونَصْبُ الآخرِ، فَكَانَ تَقديمُ المَنصُوبِ أَوْلَى تَنبيهًا علــى قوَّتِهــا، بخلاف "ما" الحجَازِيّةِ؛ أوَلا تَرَاها يُفصَلُ بَينَها وبَينَ اسمها بالظَّرْف والمَجرُورِ، بخلاف "ما"، وأنّها عَاملَةٌ إجمَاعًا، و"ما" فِيهَا خلافٌ. هذا تَعليلُ الخُوَارَزميِّ في "التَخمير"[1].

وقِيلِ: لَمّا كَانَ عَملُها فَرعًا على الفِعلِ، جُعل كَعَمَلِهِ الفَرعِيِّ، وهــو تَقــديمُ المَنصُوبِ على المَرفُوعِ.

ومَعنَى "إنَّ"، و"أنّ" التوكِيدُ، تَقولُ: (زَيدٌ قَائمٌ)، فإذا أكَّدتَهُ قُلتَ: (إنّ زَيــدًا قَائمٌ)، وصَارَ كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائمٌ زَيدٌ قَائمٌ).

و"كأنّ" للتّشبيه، كَقَولِكَ: (كَأنّ زيدًا الأسَدُ). وقَالَ الزّجَــاجِيُّ[2]: تَكُــونُ للشّكِّ، كَقَولِكَ: (كَأنّ زَيدًا قَائمٌ).

---

(1) التخمير 282/1.

(2) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي نسبة إلى شيخه الزجّاج، أصله من "صَيمرة"، نزل بغداد، ولزم الزجّاج حتى برع في النحو، ثم سكن طبرية، وأملى وحدّث بدمشق عن الزجّاج، وأملــى عــن الزجّــاج والأخفش الصغير وابن الأنباري وابن دريد وغيرهم. صنف "الجمل" في مكة على طهارة، وكان إذا فرغ مــن باب طاف بالحرم سبعًا. له مصنّفات كثيرة، منها: الجمل، واللامات، والأمالي. توفي في طبرية سنة تسع وثلاثين وثلاثمئة على خلاف. (انظر ترجمته في البلغة 131، وفيات الأعيان 136/3، والبغية 77/2).

وقال البُستيُّ[1]: تَكُونُ للتحقيقِ، كَقَولِ الشّاعِرِ:

[البسيط]

[47] كأنّني حينَ أُمسِي لا تُكلّمُني مُتيَّمٌ يَشتَهِي ما لَيسَ مَوجُودا[2]

المَعنَى: أنّهُ على ذَلكَ في تلكَ الحَالِ.

و"لكنّ" [ظ11] للاستدرَاكِ، وحَقُّها أنْ تَتوسَّطَ بَينَ جُملَتَينِ، إحدَاهُما مُوجَبَةٌ، والأخرَى مَنفيَّةٌ. ويَتوارَدُ النّفيُ والإثبَاتُ على حُكْمٍ وَاحِدٍ، كَقَولِكَ: (قَامَ زَيدٌ لكنّ عَمرًا لم يَقُمْ)، و(ما قَامَ جَعفَرٌ لَكنّ زَيدًا قامَ). وغَيرُ جَائِزٍ: (ما قَامَ خَالدٌ لَكنّ زَيدًا تَحدَّثَ) لِمَا ذَكَرنَا.

وهي مُفرَدَةٌ عندَ البَصريّينَ تَمسُّكًا بالأَصَالَة، وعندَ الكُوفيّينَ مُركّبَةٌ مِن "لا" و"الكَافِ"، و"إنّ"، فحُذفَت الهَمزَةُ وكُسرَت الكَافُ[3]. وهذا ادِّعاءٌ لا يَنهَضُ بِهِ صَاحِبُهُ، واستَحسَنَهُ ابنُ يَعيشَ الحَلَبيُّ لِعُدْمِ النّظيرِ ونُدرَةِ البِنَاءِ[4].

ومَعنَى "لَيتَ" التَّمَنِّي، ومَعنَى "لَعلَّ" التّرجِّي. فإنْ قُلتَ: فَمَا الفَرقُ بَينَهُما؟ أَجبْتُ: التَرجّي لا يَكُونُ إلا لِلمُمكنِ[5]، والتّمَنِّي يَكُونُ لَهُ ولِلمُستَحيلِ، كَقولِكَ: (لَيتَ الشّبابَ يَعُودُ)،

---

(1) هو الخارزنجيّ البستيّ، أبو حامد محمد بن أحمد، إمام الأدب في خراسان في عصره، دخلَ بغداد، ولقي الزجّاج وغيره، وكان الزجّاج يفضّله ويقدّمه على غيره. صنّفَ تكملة كتاب العين، وشرح أبيات أدب الكاتب، وغيرهما. مات في رجب سنة ثمان وأربعين وثلاثمئة.(انظر ترجمته في معجم الأدباء603/1.

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه100، برواية:

كأنني يوم أمسي لا تكلمني ذو بغية يبتغي ما ليس موجودا

وهو من شواهد المحتسَب155/2، والخصائص170/3، شرح ابن يعيش77/4، والدرّ المصون697/8، ومغني اللبيب483، واللباب في علوم الكتاب298/15.

(3) المسألة خلافية في اللباب206/1، وشرح ابن يعيش79/8.

(4) شرح المفصّل لابن يعيش79/8.

(5) في ك:(لا يكون للمكن) والصواب ما أثبتناه.

وكَقَولِه تَعَالَى: ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾[الفرقان٢٨].

ولا يَجُوزُ تَقديمُ أَخبَارِهَا على أَسمَائِها لِما ذُكِر. نَعمْ، إنْ كَانَ ظَرفًا أو جَارًّا ومَجرُورًا[1] جَازَ ذلك، كَقولِكَ: (إنّ في الدّارِ زيدًا)، و(إنّ عِندَكَ عمرًا)؛ لأنّ العَرَبَ تَتَّسِعُ فِيهما، ألا تَراهُمَا يُفصَلُ بِهما بَينَ المُضاف والمُضاف إليه.

واللّامُ المَفتُوحَةُ مُختَصَّةٌ بـ"إنّ" عِندَ البَصريّينَ، وغَيرُ جَائزٍ أنْ تَليَهَا "أنّ" أو بالعَكْسِ[2]؛ لاجتمَاعِ حَرفَينِ مُتّفقَي المَعنَى، وذلكَ مُباينٌ لِوَضْعِ الحُرُوفِ، فَأُخِّرَت اللّامُ إلى الجُزءِ الثّاني، وكَانَت أَوْلَى بِذَلكَ لِعَدَمِ عَمَلِها.

وهيَ تَدخُلُ على الخَبَرِ كَقَولِهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[النحل١٨]،

وقولِه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾[النحل١٢٤] لِمُضَارَعَتِهِ الاسمَ[3]، ولا يَجُوزُ: (إنّ زيدًا لَقَامَ) لِعَدَمِها. وعلى اسمِها إذا فُصِلَ بَينَهُما، كَقَولِهِ تَعالَى:

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾[البقرة248][4]. وعلى مَعمُولِ الخَبَرِ المُقَدَّمِ، كَقَولِكَ: (إنّ زيدًا لَطعَامَكَ آكِلٌ)، وقَولِه تعالى:

﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[الحجر٧٢]، ولا يجوزُ: (إنّ زيدًا آكِلٌ لَطَعامَكَ).

---

(1) في النسخ الثلاث (أو مجرورًا)، والصواب ما أثبتنا.

(2) نُسِبَ إلى المبرّد إجازة دخول اللام في خبر "أنّ" مستندًا إلى القراءة الشاذة في قوله تعالى: "إلا أنهم ليأكلون"، انظر شرح ابن عقيل367/1، ومغني اللبيب307، والهمع506/1.

(3) سقط من ك: (الاسم).

(4) وانظر آل عمران 49، وهود 103، والحجر 77، والنحل 11، 13، 65، 67، 69، والشعراء8، 67، 103، 121، 139، 158، 174، 190، والنمل 52، والعنكبوت 44، وسبأ 9.

واعلَمْ أنّ المَكسُورَةَ وما بَعدَها في مَوضعِ الجُملَة، والمَفتُوحَةَ ومـا بعـدَها في موضعِ المُفرَدِ، ومَواضعُهُمَا[1] ثَلاثَةٌ:

– الأوّلُ: مَوضعٌ لا يَقعُ فيهِ إلا المَكسُورةُ، وذلكَ خَمسةُ أقسَامٍ غَالبًا:

منها الابتَدَاءُ، قال الله تعالى:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ﴾[الأنبياء ١٠١].

ومنها دُخُولُ اللامِ، كَقَولهِ:

﴿ أَفَلَا يَعۡلَمُ إِذَا بُعۡثِرَ مَا فِي ٱلۡقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرُۢ ﴾ [العاديات ٩، ١٠، ١١] .

ومِنهَا وقُوعُهَا بَعدَ القَوْلِ المُجَرَّدِ مِن مَعنَى الظّنِ، قالَ تَعَالى:

﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي ﴾[مريم ٤].

ومِنهَا جَوابُ اليَمينِ، قال تعالى:

﴿ لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾[الحجر ٧٢].

ومنها وقُوعُها صلَةً، قال تعالى:

﴿ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ ﴾[القصص ٧٦].

– والثّاني: مُقَابلُهُ، وَهوَ ما اختَصَّ بالمُفرَد، ويَكُونَ مَرفُوعًـا أو مَنـصُوبًا أو مَجرُورًا، كَقَولكَ: (بَلَغَني أنّ زَيدًا مُنطَلقٌ)، و(عَرَفْتُ أنّ زَيدًا مُنطَلقٌ)، و(عَجبتُ مِن أنّ زَيدًا مُنطَلقٌ).

– الثالثُ: أنْ تَحتَملَهُما، كَقَولكَ: (عِندي أَنّكَ فَقيهٌ وأَنّكَ أَديبٌ)، فَيجُوزُ في الثّانَيةِ الكَسْرُ؛ لِعَطْفِ على جُملَةِ[2]، والفَتحُ لِعَطفِ مُفرَدٍ على مُفرَدٍ، وقُرِئَ:

---

(1) في ك: (مواضعها).

(2) قوله: (على جملة) من ك و س، وليس في الأصل.

﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال ١٩] بهِمَا[1].

وهُنا تَنبيهٌ: وهوَ أنَّ شَيخَنَا الثِّقَةَ[2] أخبرَني عَن الأَندَلُسيِّ[3]، صاحبِ أبي عَليٍّ[4] أنَّهُ يَفتحُ "إنّ" بَعدَ "حيثُ"، كَقَولكَ: (جَلَستُ حَيثُ أنَّكَ جَلَستَ)، وإنْ كَانَت تُضَافُ إلى الجُمَلِ[5]؛ لأنّ الجُملَةَ وَاقعَةٌ مَوقِعَ المُفرَد، ونَائبَةٌ عَنهُ، ولِذلكَ فُتِحَت بَعدَ "مُذْ"، كَقَولكَ: (ما رَأيتُهُ مُذْ أنَّ اللهَ خَلَقَني)؛ لأنّ التقديرَ: "مُذْ زَمَنِ أنّ اللهَ خَلَقَني". والمُختَارُ عندَ الأكثَرينَ الكَسرُ بَعدَها-أَعني "حيثُ"- اعتبارًا للجُملَةِ، وهذَا القَائلُ اعتَبَرَ اللّفظَ، وذاكَ[و12]اعتبَرَ المَعنى، وكِلاهُمَا جَيّدٌ، فَلَم يَبقَ إلا اتّبَاعُ اعتِبَارِ الوَاضِعِ. فاعرِفْهُ.

وهيَ مُشتَرِكَةٌ في جَوَازِ العَطف بالنَّصبِ على الاسمِ، قَبلَ الخَبرِ وبَعدَهُ، وبالرّفعِ إذا عَطَفْتَ على الضّميرِ في الخَبرِ بَعدَ تَأكيدِه، أو عَلَى أنَّهُ مُبتَدأٌ، والخَبرُ مَحذُوفٌ.

وتَنفَرِدُ "إنّ" بِجَوازِ العَطْفِ بالرَّفْعِ عَلَى مَوضِعِ اسمِهَا بَعدَ الخَبَرِ عندَ البَصريّين، ومُطلَقًا عِندَ الكُوفِيّينِ، والفَرّاءِ إنْ ظَهَرَ فِيهِ الإعرَابُ فَكَالأَوّلِ، وإلا فَكَالثّانِي[6]، والتَّمثِيلُ ظَاهِرٌ.

---

(1) قرأ نافع وابن عامر وحفص بالفتح، والباقون بالكسر.(الحجة للفارسي4/128، وحجة القراءات310).

(2) هو الشيخ سعد الدين الجذاميّ الأندلسيّ، وقد سبق التعريف به.

(3) هو علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر علم الدين الّلورقيّ، نسبة إلى " لَوْرَقة " بلدة في الأندلس، مقرئ، عالم، شيخ القراء في الشام، عُمِّرَ، وشرح الشاطبية، والمفصَّلَ، والجُزولية، وغيرها، ولد سنة خمس وسبعين وخمسمئة، وتوفي سنة إحدى وستين وستمئة.(انظر ترجمته في شذرات الذهب5/307، ونفح الطيب2/50).

(4) هو الشلوبين، والله أعلم؛ إذ عاش في الفترة نفسها، وتوفي سنة خمس وأربعين وستمئة.

(5) في ك: (الجملة).

(6) انظر المسألة الخلافية في التبيين341، والإنصاف185، وشرح الكافية الشّافية1/512، والارتشاف3/1288، وشرح الرّضي4/355، وائتلاف النّصرة167، والتصريح2/70-72.

[لا النافية للجنس]

وتُشبّه "لا" بـ"إنّ" فَتعمَلُ عَمَلَها، كَقَولكَ: (لا رَجَلَ أَفضَلُ منك)؛ لأنّ كلاًّ منهما يُتلقّى[1] به القَسَمُ، ويَقَعُ صَدرَ الكَلامِ، ويُنَاقضُ الآخَرَ. وقد لَمَحَ واضِعُ اللّغَة ذلك.

واختُلفَ في اسمها[2]، فالأشهَرُ أنّه مَبنيّ، وفيه وُجُوهٌ:

قيلَ: وَقَعَ ذَلكَ لتضَمُّنه مَعنَى "من" الدّالّة على الاستغرَاق؛ وذَلكَ لأنّهُ جَوابٌ لسَائلٍ: (هل من رَجلٍ في الدَّار؟) فَقياسُهُ أنْ يُقَالُ: (لا منْ رَجُلٍ في الدَّارِ)، فَحُذفَت لذكرِها في السُّؤَال، وتَضمَّنَ الاسمُ مَعنَاهَا فَبُنِيَ.

ويُشْكلُ ذلكَ بالُمَيِّزِ الذي تُقَدَّرُ مَعَهُ "من" فإنّهُ لم يُبنَ، والجَوابُ: أمّا مَن قَالَ: إنّ البناءَ ليسَ على سَبيلِ الوُجُوبِ فالسُؤَالُ سَاقطٌ، وأمّا مَن قال بـالوُجوبِ فهـوَ كَما قيلَ في الاعتذَارِ عن بناءِ الُمثَنّى والظّرف. وسَيَأتي إنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى.

وَقيلَ: رُكّبَت "لا" مَعَ اسمها، والتَّركيبُ مُوجبٌ للبناء، وقيلَ: بل ذَلكَ لشَبَهِهِ بـلامِ الاستغرَاق، وبُنيَ على حَرَكَة لعُرُوض البنَاء، وكَانَت فَتحَةً لأجْلِ التَّركيب.

وذَهَبَ الزَّجَّاجُ[3] والسِّيرَافيُّ[4] إلَى أنّهُ مُعرَبٌ[5]، وهوَ ظَاهرُ كَلامِ سـيبَوَيه؛ لأنّهُ قَالَ: هذا بَابُ النَّفي بِـ"لا"، و"لا" تَعمَلُ في مَا بَعدَها، فَتَنصبُهُ بِغَيرِ تَنوِينٍ[6].

---

(1) في ك: (يلتقي).

(2) انظر الخلاف مفصّلا في الإنصاف366/1، وأسرار العربية223-224، وشرح الجمل لابن عصفور271/1، واللباب227/1-229، والمحصول603.

(3) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد السريّ، من أهل العلم والأدب والدين، أخذ الأدب عن المبرِّد وثعلب، بصريّ المذهب، أخذ عنه أبو عليّ الفارسيّ، والزجّاجيّ، والسيرافيّ. له: معاني القرآن وإعرابه، وما ينصرف وما لا ينصرف، والأمالي، وغيرها، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمئة.(انظر ترجمته في نزهة الألباء183، وإنباه الرواة159/1، والبغية413/1).

(4) في ك: (السِّيرَافيُّ و الزَّجَّاجُ).

(5) هو رأي الكوفيين، وتابعهم جماعة من البصريين منهم الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والسيرافي. انظر المسألة في الإنصاف366/1، وأسرار العربية223-224، وشرح الجمل لابن عصفور271/1، واللباب227/1-229، وشرح التسهيل58/2، وشرح الرضي155/2، ومغني اللبيب314، والمغني لابن فلاح243/3، والارتشاف1296/3، والمساعد342/1، والجنى الداني291.

(6) سيبويه274/2.

وإنّما تُركَ لثَلاثَة أَوجُه:

- الأَوّلُ: أنّه[1] لم يُفصَلْ بَينَها وبَينَ اسْمِها جَرْيًا مَجرَى المُرَكَّبِ؛ فَحُذِفَ التّنْوينُ لذلكَ.

- الثّاني: أنّ "لا" ضَعيفَةٌ؛ لأنّها فَرْعُ "إنّ"، التي هيَ فَرْعُ "كَانَ"، التي هِيَ فَرعُ الفِعلِ الحَقِيقيِّ، فَلَم يُنوَّنْ اسْمُهَا.

- الثّالثُ: أنّهُ لو نُوِّنَ لَتُوُهِّمِ أنّهُ مَنصُوبٌ بِفِعلٍ مُقَدَّرٍ، كَقَولِكَ: (وعَدْتَني بدرهم ودينار فلا درهمًا ودينارًا)، تُرِيدُ: فلا أعطيتني، فَحُذِفَ التَّنوينُ رَفْعًا لِذَلكَ. وعَكسُهُ تنوينُ "غُدْوَة" في قَولكَ: "لَدُنْ غُدوَةً"؛ لأنّهُم لّما نَصَبُوا بِـ"لَدُنْ" تَشبيهًا لها بِـ"ضَارِب"، فلو لم يُنَوِّنُوا لم يُعلَمْ أهوَ[2] مَنصُوبٌ أم مَجرُورٌ، فاعرِفْه.

وإنْ كَانَ مُضَافًا كَقَولكَ: (لا غُلامَ رَجُلٍ عِندَنا)، أو مُشَابِهًا لَهُ، كَقُولكَ: (لا ضَارِبًا زيدًا في الدّارِ)، فَهوَ مُعرَبٌ. ويُثَنَّى وَيُجمَعُ بالنّونِ، كَقولِكَ: (لا غُلامَينِ لَكَ)، و(لا مُسلِمِيْنَ في البَلَدِ).

فإنْ قِيلَ: فَلِمَ أَثبَتَّ النّونَ وحَذَفْتَ التّنوينَ؟ أَجَبتُ: النُّونُ قَوِيَّةٌ بِتَحريكِها، والتّنوينُ ضَعِيفٌ بِسُكُونِهِ؛ فَلِذَلكَ اختَلَفَ حُكمُهُما، ألا تَرَى أنّهُ يَجُوزُ "جَدْوَلٌ" و"جُدَيِّلٌ" و"جُدَيْوِلٌ"، ولا يَجُوزُ في "عَجُوزٍ" إلا "عُجَيِّزٌ" بالقَلبِ فَقَط، والفَرقُ ما

(1) في ك: (إنما).

(2) في الأصل: (أنه).

ذَكَرنَا مِن قُوةِ المُتَحَرِّكِ وضَعْفِ السَّاكِنِ. وكَذَلكَ قَلَبُوا الوَاوَ يَاءً في "مِيقَـــاتٍ"، ولم يَقلِبُوها في "عِوَضٍ".

نَعَم، فيهما خِلافٌ، فَمَذهَبُ الخَليلِ وسيبَوَيه[1] بناؤُهُما لقِيامِ المُقتَـــضِي لَـــهُ. ومَذهَبُ المُبَرّدِ[2] أنّهُ مُعرَبٌ؛ إذ لَيسَ في الكَلامِ مُرَكَّبٌ شَـــطْرُهُ الثّـــانِي مُثَنًّـــى أو مَجمُوعٌ.

وهُنا تَنبيهٌ في رَافِعِ الخَبَرِ، فَذَهَبَ الأخفَشُ[3]، واختَارَهُ الزَّمَخشَرِيُّ[4] إلى أنّهُ مَرفُوعٌ بـــ"لا"، كَمَا أنّه مَرفُوعٌ بـــ"إنّ"، فَإنْ قُلتَ: فَإذَن لا يَظهَرُ أَثَـــرُ الفَرعِيّـــةِ، أجَبتُ: قد ظَهَرَ في غَيرِ ذَلكَ؛ وهوَ اختِصاصُ عَمَلِها في النَّكِرَاتِ، وعَدَمِ جَوَازِ تَقدِيمِ خَبَرِها على اسمِهَا، وإنْ كَانَ ظَرفًا أو جَارًّا ومجرورًا.

وذَهَبَ سِيبَوَيهِ[5] إلى أنّ "لا" مَعَ اسْمِها في مَوضِعِ مُبتَدَأ، وما بَعدَ ذَلكَ هـــو الخَبَرُ، وهذا بَيِّنٌ.

[لا العاملة عمل ليس]

وتُـــشبَّهُ "لا" أيـــضًا بــــ"لَـــيسَ"، فَترفَـــعُ وتَنـــصِبُ، ولا تَعمَـــلُ إلاّ في النَّكِرَاتِ[ظ12]، كَقَولكَ: (لا رجلٌ أفضلَ منك)؛ حَمْلاً لأقَـــلِّ الـــوَجهَينِ علـــى أكثَرِهما، وهذا رَأيُ البَصْرِيّينَ. وأَجَازَ الكُوفِيّونَ أنْ تَعمَلَ في المَعـــارِفِ[6]، كَقَـــولِ الشّاعِرِ: [الطويل]

---

(1) سيبويه2/281، وانظر الأصول1/383.

(2) المقتضب4/366، وانظر الأصول1/383.

(3) انظر رأيه في اللباب1/234، والمغني لابن فلاح3/278، والارتشاف3/1297.

(4) المفصّل52.

(5) سيبويه2/275.

(6) نُسبَ القول بعمل "لا" في المعارف لابن الشجري، وابن جني (أمالي ابن الشجري1/432، وشرح التسهيل للمرادي320). وذكر السيوطي أنه لابن جني وطائفة(الهمع1/475).

[48] وحلّتْ سَوَادَ القَلبِ لا أنا مُبْتَغٍ   سِوَاها ولا عَن حُبِّها مُتراخيَا[1]

والتَّقديرُ: "لا أنا مُبتَغيًا"، فَسَكَّنَ اليَاءَ في النَّصبِ، وَيَدُلُّ على ذلكَ عَطفُ "مُتَرَاخيا" عَليه، وقد جَاء في شِعرِ المُتنبّي[2]، وهوَ:   [الطويل]

[49] إذا العِرضُ لم يُرزَقْ خَلاصًا مِنِ الأَذَى   فلا الحَمدُ مَكسُوبًا ولا المَالُ باقيَا[3]

وقد استَقصَيتُ القول في هذه المَسأَلَة في "المَسائِلِ الخِلافيّةِ".

[ما العاملة عمل ليس]

ومِن ذَلك "ما" النّافِيَةُ، وهي تَعمَلُ عِندَ الحِجازيّينَ؛ لِمشابَهتها "ليسَ" في النَّفيِ ونَفيِ الحَالِ. ودُخُولُ الباءِ في الخَبَرِ، فَتَقُولُ: (ما زَيدٌ قائمًا)، ويَبطُلُ عَمَلُها بِأربَعَةِ أَشياءَ:

الأَوّلُ: انتِقاضُ النَّفيِ بِـ"إلاّ"، كَقَولِكَ: (ما زيدٌ إلا قائمٌ). ولا يَجوزُ: "قائمًا"، وحَكَى ابنُ خَرُوف[4] أنّ الإعمَالَ لُغَةٌ قَليلَةٌ[5].

والثّاني: تَقديمُ الخَبَرِ على الاسمِ، كَقَولِكَ: (ما قائمٌ زَيدٌ)، ولا يَجُوزُ: (ما قائِمًا زَيدٌ)؛ لأنَّ التَّقديمَ تَصرُّفٌ، فَليسَ لِـ"ما" فيهِ نَصيبٌ.

---

(1) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه186، وهو من شواهد أمالي ابن الشجري432/1، وشرح التسهيل لابن مالك325/1، والمساعد لابن عقيل282/1، والارتشاف1209/3، ومغني اللبيب316.

(2) هو أبو الطيب، أحمد بن الحُسين بن الحسن الكوفي المتنبي، الشاعر المشهور، قيل له ذلك لأنه ادّعى النبوة في بادية السماوة، اتصل بسيف الدولة فأجزل له العطاء. قُتل بالقرب من النعمانية سنة أربع وخمسين وثلاثمئة. (انظر ترجمته في لسان الميزان159/1، واللباب في تهذيب الأنساب162/3).

(3) البيت للمتنبي في ديوانه419/4، وقد ورد في تفسير البحر المحيط323/1، ومغني اللبيب316، وشرح التسهيل للمرادي320.

(4) هو أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن خروف الإشبيلي، إمام النحو، محقّق مدقّق، مشارك في الأصول، تخرّجَ على ابن طاهر الخِدبّ. له: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل، وغيرهما. وهو من نُظراء الجزولي. مات سنة تسع أو عشر وستمئة.(انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء26/22، والبغية203/2).

(5) انظر شرح الجمل لابن خروف588/2، ولم يذكر أنها لغة قليلة، وانظر المحصول 648.

والثالثُ: تَقديمُ المَعمُولِ، كَقولكَ: (ما طَعَامَك زيدٌ آكِلٌ)، ولا يَجوزُ: "آكلاً".

وهنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّ هَذا المَعمُولَ لو كَانَ ظَرْفًا أو جَارًّا ومَجرورًا وتَقَدّمَ جَازَ الإعمَالُ، كَقَولِكَ: (ما فِيكَ زَيدٌ رَاغبًا)، لِمَا سَلَفَ من الاتّساعِ فِيهما.

والرّابعُ: زِيادَةُ "إنْ"، كَقَولِكَ: (ما إنْ زَيدٌ قَائمٌ)؛ وذلكَ لِحصُولِ الفَصْلِ[1]، ونَقَلَ الفَارسيُّ عَنِ المُبرّد جَوازَ الإعمَالِ[2].

* * * * *

(1) في الأصل (الفعل) والصواب ما أثبتناه، وهو من ك و س.

(2) انظر البغداديات للفارسي (329) نقلاً عن كتاب "الغلط" للمبرّد.

[العَامِلُ بِحَقِّ النِّيابَةِ]

والثّالثُ من تَقسيمِ العَامِلِ، وهو ما يَعمَلُ بالخَلَفِ والنّيَابَةِ، وهوَ أربَعَةُ أقسامٍ: اسمٌ غَيرُ ظَرفٍ، واسمٌ هوَ ظَرْفٌ، وجُملَةٌ، وحَرْفٌ.

[1- الأسماء العاملة من غير الظروف]

[أَسْماء الإشارة]

فالأوّلُ: أسمَاءُ الإشارَةِ، نَحوَ قَولِكَ: (هَذا زيدٌ قائمًا)، فالعاملُ في قـائمٍ "ذا" لِنيابَتِهِ عَنَ "أُشيرُ".

[أسماء الأفعال]

ومِن ذلكَ أسماءُ الأفعالِ، وهي ما كان بِمعنَى الأمرِ والماضي؛ ولذلكَ قِيـلَ: أسماءُ الأفعالِ، لِمُوافَقَتِها لَها في المَعنَى. فالأوّلُ، نَحوُ: "صَـهْ" بِمعنَـى "اسـكُتْ"، والثّاني، نَحوُ: أُفٍّ" بِمعنَى "تَضَجَّرتُ"[1].

(1) في هذه المسألة خلاف، فالمشهور في كتب النحو أنّها بمعنى المضارع (أَتَضَجّرُ)، ويرى ابن إيـاز هنـا وفي المحصول أنّ هذه الأسماء مبنية لوقوعها موقع الفعل المبني، والمضارع ليس مَبنيًّا، قال في المحصول754/2: "بِنَاؤُهَا إِمّا لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ فِعْلِ الأَمْرِ، أَوْ المَاضِي، فَـ(أُفٍّ) إِذَنْ بِمَعْنَى: (تَضَجَّرْتُ) دُونَ (أَتَضَجَّرُ)"، وهذا أيضًا مذهب الرّضي، قال في شرحه83/2: "وكذا لا تقول: إنّ (أفّ) بمعنى أتضجّرُ، و(أوه) بمعنى أتوجع، إذ لو كانا كذلك لأغربا كمسمّاهما، بل هما بمعنى: تضجرت، وتوجعت، الإنشائيّين". وانظر الخلاف في بيـان معـنى (أفّ) في الارتشاف2297/5 فقد ذكر أنّهم يفسّرونها بـ(تضجرت)، و(أتضجر)، و(التضجّر)، و(الضجر)، وقد رأيت أنّ أوْضَح ما قيل في هذا الموضوع ما ذكره ابن هطيل اليمني في العمدة، قال عن (أفّ): "هذا مثال الّذي بمعنى الماضي؛ لأنّ (أفّ) بمعنى تضجرت، وإنْ كَانَ قد يُفسّر بالمضارع" انظر عمدة ذوي الهمم142، وقد ذهب ابـن مالك وغيره إلى أن هذه الأسماء بمعنى المضارع، وذكر من ذلك (أف)، و(أوه)، و(واهًا)، وغيرها. انظر شـرح الكافية الشافية1384/3-1385، والمقاصد الشافية498/5.

فإنْ قِيلَ: فَمَا فائدةُ التَّسميَة، أتَكثيرُ الألفَاظ أم غيرُ ذلكَ؟ أجَبتُ: بأنّ ابنَ السَّرَاجِ قَالَ: المَقصُودُ من ذَلكَ المُبَالَغَةُ[1]، فإذا قُلتَ: "أفٌّ"، فكَأنّكَ قُلتَ: كَثُرَ تَضَجُّري جدًّا. وإذا قُلتَ: "صَه" فكأنك قلت: اسكُتْ سكوتًا[2] تامًّا، ولَولا هَذه المُبالَغَةُ لم يَكُنْ في العُدُولِ عَن الأفعَالِ إليها فَائدَةٌ. نَعَمْ، قَالَ أبُو الفَتحِ في "الخَصَائص[3]: الفَائدَةُ منهَا الاتِّساعُ أيضًا.

فإنْ قِيلَ: ما الدَّليلُ على اسمِيَّتِها؟ أجَبتُ: يَدلُّ على ذَلكَ وُجُوهٌ:

- منها أنَّ فيها ما هُوَ على حَرفَينِ كـ"صَهْ"، و"مَهْ"، ولَيسَ في الأفعَالِ ما هوَ على حَرفَينِ، ولَيسَ لهُ أَصلٌ في الثَّلاثَة.
- ومِنها أنّ فِيها ما يُنَوَّنُ، كـ"صَه"، و"مَه"، و"إيهًا"، و"هَيهَات".
- ومِنهَا أنَّ فِيها ما لَيسَ وَزنُهُ وَزنَ الأفعَالِ، نَحوُ: "شَتّانَ"، و"قَرْقَارِ"[4]، و"نَزالِ".
- ومِنها أنّ الضَّمائرَ لا تَتَصلُ بأَكثَرِها.

فَإنْ قِيلَ: فإذا كَانتْ أَسمَاءً فكيفَ دَلّتْ عَلى الزّمانِ المُحَصَّلِ؟ أجبتُ: حَصَلَ ذلكَ لها بالنِّيابَة، لا باسمِيَّتِها المُطلَقَة.

فإن قِيلَ: فَما الأكثَرُ فِيها هل الأمْرُ أو الخَبرُ؟ أجَبتُ: بأنّ الأمْرَ هو الكَثيرُ؛ وذلكَ لأنّهُم يَستَغنُونَ فيه عَن الفِعلِ الصَّريحِ فَيُسقِطُونَهُ بغَيرِ عِوَضٍ، كَقَولِكَ: لِمَن أشَالَ[5] السَّوْطَ: (زَيدًا)، ولِمَن وضَعَ يَدَه على ما تُرِيدُهُ: (يَدَكَ)، تُريد: "اضْرِبْ"، و"ارْفَعْ". والخَبَرُ لَيسَ كَذلكَ.

---

(1) انظر الأصول 134/2.

(2) من هنا تبدأ صفحتين في النسخة(س) تعسُر فيهما القراءة عسرًا شديدًا.

(3) الخصائص46/3-47.

(4) حكاية صوت الريح.

(5) ك: (شال).

فإنْ قِيلَ: فَلِمَ بُنِيتْ؟ أجبْتُ: لوقُوعِها مَوقِعَ فعلِ الأمرِ أو الماضِي. ومنهم مَن يَقُولُ: "أُفٍّ" نَابَتْ عَن "أَتَضَجَّرُ"، فَيُقَدَّرُ المُستقبلُ. فَتَكُونُ عِلَّةُ بِنائِه وقُوعَهُ مَوقِعَ ما أصلُهُ البِنَاءُ، ولأنّ ذَلكَ خُرُوجٌ لِلاسمِ عَن أَصلِهِ وَوَضْعِهِ، وخُرُوجُ الشَّيءِ عِلّةٌ كَافيةٌ في البِنَاءِ.

وهذهِ الأسمَاءُ على قِسمَينِ: مُتَعَدٍّ ولازِمٌ.

فالأوَّلُ نَحْوُ: (رُوَيدَ زَيدًا)، بِمَعنَى "أَمْهِلْ"، قَالَ الشَّاعِرُ: [الطويل]

[50] رُوَيدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ   إِلَينا وَلكِنْ بُغْضُهُم مُتَمَايِنُ[1]

ويُستَعمَلُ مُعرَبًا على ثَلاثَةِ أَوجُهٍ: [و13]مَصدَرٌ، كَقَولِه تعالى:

﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق١٧]، وَحَالٌ، كَقَولِكَ، (سَارُوا رُوَيدًا)؛ أَيْ مُرْوِدِين. وَصِفَةٌ، كَقَولِكَ: (ضَعْهُ وَضْعًا رُوَيدًا).

وَهُنا تَنبيهٌ: وَهوَ أنّه تَصغِيرُ "إِرْوَادٍ"، بِحَذفِ زَائِدَيْهِ، وَهُما الهَمزَةُ وَالأَلِفُ، وَيُسمَّى تَصغِيرَ التَّرخِيمِ، وهذا يُبطِلُ زَعْمَ الفَرّاءِ أنّه مُختَصٌّ بِالعَلَمِ[2]. وكَذلكَ: "حُمَيْقٌ" تَصغِيرُ أَحْمَقَ، و"كُمَيتٌ". ولو ذَهَبَ إلى أنّ ذلكَ فيهِ[3] أكثرُ مِنهُ في غَيرِهِ لأَصابَ.

---

(1) البيت لمالك بن خالد الهذليّ في شرح أشعار الهذليين للسكري447/1، وابن السيرافي100/1، وهو للمعطّل الهذليّ في معجم ما استعجم738/3، ونُسبَ لـ(الهذلي) بلا تحديد للاسم في سيبويه243/1، والحجة للفارسي196/1، والمحكم492/10، وتهذيب اللغة248/10. وهو بلا نسبة في المقتضب208/3، وإيضاح الشعر28، والشيرازيّات548/2، ومنازل الحروف للرماني51، وشرح ابن يعيش40/4.

(2) نُسبَ هذا الرأي للفراء وثعلب، وقيل للكوفيين عامّة، والبصريّون أجازوه في غير العلَم.(انظر المسألة في شرح الشافية للرضي283/1، وتوضيح المقاصد1437/3، وشرح الأشموني427/3، والهمع392/3).

(3) يعني: العَلم.

ومنه "تَيْدَ" وهوَ بمَعنَى "أَمهِلْ". وبنَاؤُهُ لما ذُكِرَ، وَحُرِّك لالتقاء السّاكنَين: الياءِ والدالِ، وفُتِحَتْ تَخفيفًا. وحَكَى الكُوفيّونَ: (تَيْدَكَ زَيدًا)[1]، فَتَحتَملُ الكَافُ وَجهَين[2]:

– أَحَدُهُما: أَنْ تَكُونَ مَخفُوضَةً بإضَافَةِ "تَيْدَ" إليها، و"تَيْدَ" على هذا مَصدَرٌ بمَنزِلَةِ: (أَعجَبَني ضَرْبُ زَيدٍ عَمرًا).

– والآخرُ أَنْ تَكونَ حَرفًا للخِطاب[3].

والأقرَبُ فيها أنْ تكُونَ من "التُؤَدَة"، الفاءُ واوٌ أُبدلَ منها التّاءُ، ولَزِمَ على حدّ "تَيْقُور"[4]، و"تَوْرَاة". والعَينُ هَمزَةٌ لكنْ أُبدِلَتْ ياءً؛ لِضَرْبٍ مِنَ التَخفيفِ على غَيرِ قِياسٍ، كَما قَالُوا في "قَرَأتُ": "قَرَيتُ"، وفي "بَدَأتُ": "بَدَيتُ".

ومنه: (هَاتِ الشّيءَ) أيْ أَعطِنيه، وكَأنّهُ مِن لَفظ "هَيْتَ" ومَعنَاه. وقَالَ الخَليلُ[5]: هوَ مِن "آتَى"، "يُؤاتِي"، والهَاءُ بَدَلٌ من الهَمزَةِ، واستَدَلَّ على ذَلكَ بتَصَرُّفه، نَحوُ قَولِهِ: [الرّجز]

[51] للهِ ما يُعطِي ومَا يُهَاتِي[6]

(1) هذا في لسان العرب(تيد) عن ابن كيسان، وهو للبغداديين في شرح الرضي3/94.

(2) في ك: (فتحمل الكاف لوجهين).

(3) نُسب لابن بابشاذ أنّ الكاف حرف خطاب لا محلّ له من الإعراب. ونُقلَ عن الفرّاء أنه اسم (ضمير) في محلّ رفع؛ لأنه يقوم مقام الفاعل. وذهبَ الكسائيّ أنه اسم في محلّ نصب. وقيل: محلّ الكاف جرٌّ بالإضافة، وهو نفسه الخلاف في الكاف في (إليك) و(عليك)، ونصّ الرضي أن آراءهم كانت في الكاف في جميع ما اتصلت به. انظر المسألة في شرح الرضي3/90، واللباب1/460، وابن يعيش4/75، والمساعد2/675، والارتشاف5/2310، وتوضيح المقاصد3/1165، والجنى الداني93، والهمع3/109.

(4) أصله: وَيْقُور من الوقار. التاج(وقر).

(5) انظر قول الخليل في العين4/80.

(6) هذا شطر من الرجز لم نعثر على قائله، وهو بلا نسبة في العين4/80، وسرّ الصناعة2/553، والمحكم4/377 برواية: "والله....."، واللسان(هتا)، والتاج(هتي).

وقولُهُم في المَصدَرِ "المُهاتَاةُ". ويَدلُّ على قُوَّةِ هذا إلحَاقُ الضَّميرِ لَهُ، قَال تَعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[البقـــرة١١١][1]، وفي الحَديثِ: "هاتُوا رُبعَ عُشْرِ أَموَالِكُم"[2]. وليسَ بابُ هذه الأسماءِ لَحاقَ الضمائرِ لها.

والثّاني: نَحْوُ: "صَهْ" وهوَ بِمعنَى "اسكُتْ"، و"مَهْ" بمعنى "اكفُفْ"، و"إيـــهِ" بِمعنَى "زِدْ".

فإن قِيلَ: فـــ"اكفُفْ" و"زِدْ" يَتَعَدَّيانِ، كَقَولِكَ: (كَفَّ اللهُ شَرَّهُ)، و(زَادَهُ اللهُ)، وحُكْمُ الاسمِ في ذَلكَ حُكمُ الفعلِ المَنوبِ عَنهُ، فَلِمَ ذُكِرَ في قِسمِ الّلازِمِ؟ أجَبـــتُ: فُعِلَ ذَلكَ نَظَرًا إلى الاستعمَالِ، ألا تَرَى أنّهُ لا يُقَالُ: (مَهْ زَيدًا)، ولا(إيهِ الحَـــديثَ)، وإنْ كَانَ القِياسُ لا يَأبَاهُ، فَاعرِفْهُ[3].

[المصدر النائب عن فعله]

ومِن ذَلكَ المَصدَرُ النّائِبُ عَنِ الفِعلِ، كَقَولِكَ: (ضَرْبًا زَيدًا)، تُرِيدُ: "اضـــرِبْ زيدًا"، وفيهِ ضَميرٌ مُستَكِنٌّ، انتَقَلَ من الفِعلِ إليه، وهوَ النَّاصِبُ لِزَيد.

ويَعمَلُ أَيضًا إذا كَانَ مُقَدَّرًا بـــ"أنْ" والفِعلِ، كَقَولِكَ: (رَجَاؤُكَ زَيـــدًا خَـــيرٌ لَكَ)، والتَّقديرُ: "أنْ تَرجُوَ زَيدًا خَيرٌ لَكَ".

فإنْ قِيلَ: فَلِمَ قُدِّرَ بـــ"أنْ" دُونَ غَيرِها؟ أَجَبتُ: الحُرُوفُ المَصدَرِيّاتُ أَرْبَعٌ:

– أوّلُها: "ما"، ولَيسَت بِقَوِيَّةٍ في ذلكَ لِوَجهَينِ:

(1) وانظر الأنبياء24، والنمل64.

(2) انظر الحديث في البحر الرائق230/2، والتفسير الكبير للرازي42/6، 38/16، والمبسوط للسرخسي15/3.

(3) في معنى (مَه) خلافٌ، هل هي بمعنى "اكفُف" متعدية، أو بمعنى "انكَفِف"لازمة. (انظر المحصول763).

أحدُهُما: أنّها قَد تُوصَل بالجُملَةِ الاسميَّةِ، كَقَولِكَ : (سَرَّني ما أنتَ صَانِعٌ)، قَالَ الشّاعِرُ: [الكامل]

[52] أعلاقَةً أُمَّ الوَلَيدِ بَعدَما أَفْنَانُ رَأسِكَ كَالثّغامِ المُخْلسِ[1]

والآخَرُ: أنّ الأخفَشَ ذَهَبَ إلى أنّها لَيسَتْ بِمَصدَرِيَّةٍ[2].

– وثانيهما: "أنّ" المُشَدَّدَةُ، وهذه تَختَصُّ بالأسماءِ، والعَمَلُ هُنا لِمَا شُبِّهَ بالفعل، فكيف نُقَدِّرُه بِما لا يَدخُلُ على الفعلِ؟!

– وثالثُها: "كَي" وهيَ للتّعليلِ، ولا مَعنَى لَها في قَولِكَ: (ضَرْبُكَ زَيدًا شَديدٌ).

ولَمّا بَطَلَتْ هَذه الثّلاثَةُ تَعَيَّنَتْ "أَنْ"[3].

وهُنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّ ابنَ الدَّهّانِ قَالَ: المَصدَرُ إذا كَانَ للحَالِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرْبُكَ زَيدًا الآنَ حَسَنٌ) لا يَصِحُّ تَقديرُهُ بـ"أنْ"، لأنّها للاستقبَالِ، وقد فَرَضنَاه للحَالِ، بَل نُقَدِّرُهُ هُنا بـ"ما"؛ لأنّ "ما" للحالِ. قالَ ابنُ الخَبّازِ المَوْصِليُّ: وهَذا لا يُجدي عَليه نَفْعًا؛ لأنّ "ما" للحالِ إذا كَانتْ نافيَةً، فَمن أَينَ لَهُ أَنّ "ما" للحَالِ إذا كَانتْ مَصدَرِيَّةً[4]. وأَقُولُ: الغَرضُ[ظ13] أنْ يُقدَّرَ المَصدَرُ العَاملُ بحَرفٍ مَصدَريٍّ لا يُناقِضُ حَالِيَّتَهُ، كَمُناقَضَةِ[5] "أنْ". و"ما" غَيرُ مُناقِضَةٍ، لكِنّ قَولَهُ: إنّ "ما" المَصدَرِيّةَ للحَالِ عَجَبٌ.

ويَعمَلُ مُنوّنًا، كَقوله تعالى:

---

(1) البيت للمرّار الأسدي، وهو من شواهد سيبويه139/2، والمقتضب54/2، ومنازل الحروف للرمّاني38، وجمهرة اللغة598/1، والزاهر311/2، وتهذيب اللغة335/15، ومغني اللبيب409، والهمع195/2.

(2) انظر رأيه في شرح المفصّل142/8، وتوجيه اللمع515، ومغني اللبيب402، والهمع316/1.

(3) هذا هو الحرف المصدري الرابع.

(4) انظر ردّ ابن الخبّاز على ابن الدهّان بألفاظ مختلفة في المحصول744.

(5) ك: (كمناقضته).

﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [البلد ١٤– ١٥]، وهو الأقوى. ومُضَافًا إمّا إلى الفَاعِلِ، وهوَ الأكثرُ، كَقَولكَ : (أَعجبَني دَقُّ القصَّارِ الثّوبَ)، وإمّا إلى المَفعُولِ، كَقَولِكَ: (أَعجَبَني دَقُّ الثّوبِ القصّارُ)، وإمّا إلى الظَّرف، كَقَولكَ: (أَعجَبَني ضَربُ اليَومِ زَيدٌ عمرًا)، ومُعرَّفًا بالألِف واللّامِ، وهوَ الأضعَفُ، قَالَ أَبو عَلِيٍّ: ولا أعلَمُ مَصدَرًا مُعرَّفًا بالألفِ واللّامِ مُعْمَلاً في التنزيلِ[1]. وَوَجهُ ضَعفِهِ أنّهُ في عَمَلِهِ مُقَدَّرٌ بـ"أنْ" والفعلِ، وإذا دَخَلَت اللامُ تَعذّرَ تَقديرُهُ بها؛ لامتناعِ دُخُولِ اللامِ على الحَرف، قَالَهُ ابنُ الحَاجِب[2]، وفيه نَظَرٌ؛ وذَلك أنّ اللّامَ لا يُقَدَّر انفِصالُها عَن المَصدَرِ، بل يُجعَلُ مَكَانَهُ "أنْ" والفِعلُ؛ لأنّها كَالجُزءِ مِمّا تُعَرِّفُهُ. وهوَ بُنِيَ على أنّها تُنزَعُ مِنهُ، ثم يُقدَّرُ المَصدَرُ وَحدَهُ بـ"أنْ" والفِعْلِ[3]. وتَدخُلُ اللامُ على "أنْ"، وذَلكَ مَمنُوعٌ.

ومن خَصَائصه أنّهُ لا يَتقَدَّمُ شَيءٌ من مَعمُولاته عَليه، فإذا قُلتَ: (أَعجبَني ضَرْبٌ زَيدٌ عَمرًا اليَومَ عِندَ بَكرٍ)، وجَعلْتَ الظَّرفَين مُتَعَلِّقَين بالمَصدَرِ، لم يَجُزْ تَقديمُهما[4] عليه؛ لأنّهُ في حُكمِ المَوصُولِ. وإنْ جَعَلْتَهما[5] مُتَعَلِّقَين بـ"أعجَبَني" جَازَ تَقديمُهُما[6]، وإنْ جَعلتَ الأوّلَ لـ"أَعجَبَني" والثّانِي لِلمَصدَرِ امتنَعَ؛ لِحُصُولِ الفَصلِ بالأجْنَبِيِّ، بل العَكسُ جَائزٌ.

---

(1) الإيضاح العضدي186.

(2) شرح المقدمة الكافية828/3.

(3) هنا تنهي الصفحتان العسيرتان المشار إليهما آنفًا في س.

(4) في ك: (تقديمها).

(5) في ك: (جعلتها).

(6) في ك: (تقديمها).

وهُنَا تَنبيةٌ: وهوَ أنّهُ إذا كَانَ في مَعنَى اسمِ الفَاعِلِ جازَ تَقديمُ مَعمُولِه عليـــهِ، كَقولِ الشّاعِرِ: [البسيط]

[53] كُلٌّ مِنَ المَنظَرِ الأعلَى لَهُ شَبَهٌ   هَذا وهَذَانِ قَدُّ الجَسمِ والنُّقَبُ[1]

فَقَولُهُ: "لَه" مُتعَلِّقٌ بـــ"شَبَهٌ"، والتقدير: "له مُشْبِهٌ". وكَذَلكَ إنْ كَانَ في مَعنَى اسمِ المَفْعولِ وتَعَلّق به شيءٌ، فاعرِفْهُ.

* * * * *

[2- الاسم العامل من الظروف]

والاسمُ الذِي هوَ ظَرفٌ، كَقَولكَ : (زَيدٌ عندَكَ قَائمًا)[2] فـ"قائمًا" نُـصِبَ على الحَالِ من الضّميرِ الذي في الظّرْفِ، والظّرفُ هُوَ النّاصِبُ، هذا اختيارُ أَبي عَليٍّ وأَبي الفَتْحِ[3]. ويَدُلُّ على ذَلكَ أنّهُ لا يَتَقَدَّمُ الحَالُ عَلَى قَولِه: "عندَكَ" في الأشـــهَرِ. وفيه نَظَرٌ؛ لأنّ الأخفَشَ أَجَازَ التّقديمَ في ذلكَ[4]. وأيضًا فَيَجُوزُ أَنْ يكُونَ العَامِلُ هوَ المُقَدَّرَ، وامتَنَعَ التّقديمُ لِلُزُومِ حَذْفِه، وكَونِه غَيرَ مَذكُورٍ لَفظًا.

نَعَمْ، ذَهَبَ ابنُ بَرْهَانَ[5] إلَى إجَازَةِ تَقديمِ الحَالِ إذا كانَ ظَرْفًا عَلَى عَامِلــهِ إذا كَانَ كَذلكَ[6]، كَقَولِكَ: (زَيدٌ في الدّارِ خَلفَكَ) إذا جَعَلتَ "في الدَّارِ" خَبَرَ "زَيدٍ"،

---

(1) الشاهد لذي الرمّة من بائيته في ديوانه52، وانظر البيــت في جمهــرة اللغـــة374/1، وجمهــرة أشــعار العرب287.

(2) في س:(عندك زيدٌ قائمًا).

(3) انظر رأيهما في المسائل المنثورة33، واللمع28، والمغني لابن فلاح323/2.

(4) انظر رأي الأخفش في توجيه اللمع لابن الخبّـاز206، وشــرح الرضــي24/2-25، وانظــر شــرح الأشموني24/2.

(5) هو أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ بن عمر بن بَرهان العكبريّ الأسديّ، كان مضطلعًا في علوم كثيرة، من شيوخه ابن بطّة العكبريّ، وأبو القاسم الدقيقيّ، ومن تلاميذه: الخطيب التبريزيّ، والنقّار الحميريّ، لم يُعرفْ له إلا كتابان، هما: شرح اللمع، وأصول اللغة. توفي سنة ست وخمسين وأربعمئة. (انظر ترجمتــه في البلغـــة138، وشذرات الذهب297/3، ومرآة الجنان78/3).

(6) انظر شرح اللمع لابن برهان134/1.

وعَلَّقْتَهُ بمَحذُوف، وجَعَلتَ "خَلفَك" منصوبًا عَلى الحَالِ، من الضَّميرِ الذي في الخَبَرِ، وذَلكَ هو العَاملُ فيه، فَتقُولُ: (زَيدٌ خَلفَكَ في الدَارِ)، وحَسُنَ ذَلكَ مُرَاعَاةً للَفْظِ الظَرف، كَما رُوعِيَ في بَابِ "إنّ" حَيثُ قِيلَ: (إنّ في الدَّارِ زَيدًا).

وَقَالَ لِي شَيخِي سَعْدٌ المَغرِبيُّ رَحِمَهُ اللهُ: إذا تَعَلَّقَ الظَرفُ والجَارُّ والمَجرُورُ بمَحذُوفٍ عَمِلَ في الحَالِ، والظَّرْفَينِ، والجَارِّ والمَجرُورِ، والمَفعُولِ لَهُ، والتَّمييزِ علَى ضَعْفٍ.

فالحَالُ سَبَقَ.

والظَّرفُ الزَّمَانِي[1]، كَقَولِكَ: (زَيدٌ عِندَكَ اليَومَ). والمَكَانِيُّ، كقولك: (زيدٌ عندَك خَلْفَكَ).

والجارّ والمجرور، كقولك: (زيد عندَك في الدارِ).

والمفعول له، كَقَولِ أبي الطِّيِّبِ: [الكامل]

[54] في الخَدِّ أنْ عَزَمَ الخَليطُ رَحيلا مَطَرٌ تَزِيدُ به الخُدُودُ مُحُولا[2]

فـ"مَطَرٌ" مُبتَدأٌ، و"في الخَدِّ" خَبَرٌ، و"أنْ" ومَعمُولُها مَصدَرٌ، هُو مَفعُولٌ لَهُ، والمَعنَى في الخَدِّ مَطَرٌ؛ لِعَزْمِ الخَليطِ على الرَّحيلِ. وهذا تَمثيلٌ لا شَاهِدٌ.

والتَّمييز[و14] كَقَولِكَ: (عِندي عِشرُونَ دِرهَمًا). ذَهَبَ بَعضُهُم فِيمَا نَقَلَهُ ابنُ الدَّهّانِ إلى أنّ ناصِبَهُ الظَّرفُ[3]؛ وذلَكَ لأنّهُ يَعمَلُ في الحَالِ إجمَاعًا، فكَذلكَ في هَذا، لِما بَينَهُما مِن المُشَابَهَةِ، وهوَ ضَعيفٌ.

* * * * *

(1) في ك: (والزماني).
(2) البيت لأبي الطيب في ديوانه3/349، وهو في المثل السائر1/366، والإيضاح في علوم البلاغة1/388.
(3) انظر كلام ابن الدهّان في المحصول1/473.

[3- الجملة العاملة بالنّيابة]

والجُملَةُ كَقَولِكَ: (هوَ زَيدٌ مَعرُوفًا)، كَقَولِ الشّاعِرِ: [البسيط]

[55] أنا ابنُ دَارَةَ مَعرُوفًا بها نَسَبِي ... فَهَل بِدَارَةَ يا لَلنّاسِ مِن عَارِ[1]

كذا قَالَ ابنُ بَرّيٍّ المصريُّ[2] في أَمَالِيِّه وفيه تَسَمُّحٌ؛ وذَلكَ لأنّ هذا القِسمَ يُسمَّى الحَالَ المُؤَكّدَةَ، ونَاصِبُها فِعلٌ مُقدَّرٌ[3]، وهو "أَحقُّه". وَيَجِبُ حَذفُهُ؛ لأنّ في الجُملَةِ إشعَارًا به.

* * * * *

[4- الحرف العامل بالنيابة]

والحَرفُ كَقَولِكَ: (ها قَائِمًا ذا زَيدٌ). ألا تَرَى أنّ العَامِلَ في الحَالِ "هَا" لِنيابَتِه عن "أُنَبِّهُ".

وكَذلكَ حَرفُ النّداء، كَقَولِكَ: (يا عَبدَ الله) و(يا طَالِعًا جَبَلاً)؛ لأنّهُ نَابَ عن "أُنادِي"، وقِيلَ: العَامِلُ الفِعلُ المُقَدَّرُ، وقِيلَ: هُو اسمُ فِعلٍ، نَقَلَهُ العَبْدِيُّ عَن الفارِسِيِّ.

* * * * *

---

(1) البيت لسالم بن دارة اليربوعي؛ وهو من شواهد سيبويه79/2، والخصائص268/2، 60/3، والمحكم311/9، والمحرر الوجيز179/1، 398، واللباب للعكبريّ288/1، وشرح الكافية الشافية756/2، وشرح الرضي50/2، وتفسير البحر المحيط393/2، وشرح شذور الذهب316، وشرح ابن عقيل277/2، والهمع318/2.

(2) هو عبد الله ابن برّي بن عبد الجبار بن برّي، اللغويّ الإمام، شيخ النحويين في مصر، كان قيّمًا في النحو واللغة والشواهد، قرأ على الجُزوليّ، وأجاز لأهل عصره، كان يُشرف على ديوان الإنشاء بمصر، صنّف اللباب في الرّد على ابن الخشّاب، والحواشي على الصحاح، والأمالي، وشرح أبيات الإيضاح، وغيرها.توفي سنة اثنتين وخمسين وخمسمئة.(انظر ترجمته في البلغة121، ومعجم الأدباء448/3، والبغية34/2).

(3) في ك: (مضمر).

[العَوامِلُ المَعْنَوِيَّةُ]

والمَعْنَويُّ ضَربَان:

الأوّلُ: رَافِعُ المُبتَدأ والخَبَرِ، وهو الابتِداءُ، ومَعنَاهُ كَونُ الاسمِ أوّلاً مُقتَضِيًا ثانِيًا، كَذا قال الجُزُولِيُّ[1]، وقَالَ عَبدُ القَاهِرِ نَقلاً عَن شَيخِه[2]: هو مَجمُوعُ تَعرِيَةٍ وإسنَادٍ[3]. وقَالَ بَعضُ المُتَأخِّرينَ[4]: الأوَّلُ أحسَنُ؛ لأنّ وَصفَيْه[5] وُجُودِيّانِ بخلافِ الثاني؛ فإن أوّلَ وَصفَيه عَدَمِيٌّ، والآخرُ وُجُودِيٌّ.

والثّاني: رَافِعُ المُضَارِعِ، وهوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسمِ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بَرجُلٍ يَضرِبُ)، ألا تَراهُ وَقَعَ مَوْقِعَ "ضَارِبٍ" وَنَابَ عَنهُ، فَذلكَ الوُقُوعُ هو رَافِعُهُ. وسَواءٌ نَابَ عن مَجرُورٍ كَما ذُكِرَ، أو عَن مَرفُوعٍ، كَقولِكَ: (زَيدٌ يَضرِبُ)، أو عَن مَنصُوبٍ كَقَولِكَ: (رَأيتُ رَجُلاً يَضرِبُ).

فإنْ قِيلَ: يَبطُلُ بالمَاضِي، كَقولِكَ : (زَيدٌ ضَرَبَ)، فإنّهُ وَقَعَ مَوقِعَ الاسمِ ولم يُرفَعْ، أجبْتُ من وَجهَينِ:

- أحدُهُما: أنّ العَبديَّ نَصَّ على أنّ المَاضِي نَابَ عن المُضَارِعِ لاشتِراكِهِما في الفعليّةِ، والمُضَارِعُ نَابَ عن الاسمِ لِمَا بَينَهُما مِن المُضَارَعَةِ؛ وإذا كانَ كَذلكَ لم يَقَعِ المَاضِي مَوقِعَ الاسمِ.

---

(1) انظر المقدمة الجزوليّة93. والظاهر أن رأي الجزوليّ هذا ذكره ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة345.

(2) هو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث، أبو الحسين الفارسيّ، ابن أخت أبي علي الفارسيّ. توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمئة.(انظر بغية الوعاة94/1).

(3) المقتصد1/256-257.

(4) هم بعض المغاربة، كذا في المحصول1/559.

(5) في ك: (وصفه).

- والآخَرُ: أنّ الوُقُوعَ إنّما يُؤَثّرُ بَعدَ حُصولِ المُـشَابَهَةِ المُوجِبَـةِ لِمَجمُـوعِ الإعَرابِ، والمَاضِي لم يُشابِه الاسمَ، فامتَنَعَ تَأثِيرُ الوُقوعِ لانتِفَاءِ شَرطِهِ.

وقَالَ الفَرّاءُ: رَافِعُهُ خُلُوُّهُ مِن النّاصِبِ والجازِمِ[1].

فإنْ قِيلَ: هذا عَدَمٌ، أجَبتُ: بأنّ عَوامِلَ النّحوِ أمَارَاتٌ. وقد تَكُـونُ الأَمَـارَةُ عَدَمًا، كَما يَكُونُ الوُجُودُ كَذلكَ. وأيضًا فَقَد قَالَ البَصرِيّونَ بِذلكَ في المُبتَدأ.

وأَفسَدَهُ بَعضُهُم بأنّ ذلكَ يَقتَضِي تَقَدُّمَ المَنصُوبِ والمَجرُورِ على المَرفُوعِ. وهو مُقَدَّمٌ عَليهِمَا، وهوَ غَيرُ لازِمٍ؛ لأنّ الخُلوَّ لا يَقتَضِي أنّهُما كَانا مَوجُودَينِ، ثم عُـدِما. وأَيضًا فإنّه لازِمٌ لِلبَصرِيّينَ في المُبتَدأِ، واختَارَهُ ابنُ الحَاجِبِ، وقالَ: إنّـه أقـرَبُ إلى المُتعَلّمِ مِن الأوّلِ؛ إذ تَرِدُ عَليهِ اعتِرَاضَاتٌ مُشكِلَةٌ، وتَحتاجُ إلى جَوابِ عَنها، مِثـلُ قَولِهِم: (كَادَ زَيدٌ يَقومُ)، و(أَوشَكَ يَجِيءُ)، وأَشبَاهِهَا. وإذا عُرِفَ بِتجَرُّدِهِ وَضَحَ، ولم يَرِدْ عليه إشكَالٌ، انتَهى كَلامُهُ[2]. والجَوابُ: أنّ الأصلَ أنْ يَكُـونَ خَـبرُ "كَـادَ" وأخواتها اسمًا، لَكنْ هُجِرَ ذَلكَ لِمَا تَقَدّمَ. والأُصُولُ تُرَاعَى، وإنْ عَـرَضَ في بَعـضِ الأحوَالِ ما يُوجِبُ العُدُولَ عَنها، ألا تَرَى أنّ المَجرُورَ فَضلَةٌ مُستَغنًى عَنـها، وهـوَ مُحتَاجٌ إليهِ في قَولِكَ: (زَيدٌ عَمرٌو مُنطَلَقٌ في أَمرِهِ)، وكَذلِكَ المَنصُوبُ بَعدَ المرفُـوعِ. ثُم هُو مُقَدّمٌ عَليهِ وُجُوبًا في قَولِكَ: (إنّ زيدًا قَائِمٌ).

وقَالَ بَعضُهُم يَفسُدُ بِقَولِكَ: "زَيدٌ سَيقُومُ"، و"سَوفَ يَقُومُ"، و"قَـد يَقُـومُ"، وامتِناعُ وُقوعِ الاسمِ بَعدَ هذِهِ الأحرُفِ[3]. والجَوابُ أنّ هذه الحروفَ تَجرِي مِـن

(1) انظر رأي الفراء في اللباب2/25، وعلل النحو188، وشرح الرضي4/27، والهمع1/591. وهو مذهب الأكثرين من الكوفيين في الأنصاف551.

(2) شرح المقدمة الكافية3/866.

(3) هو اختيار ابن مالك.(شرح الكافية الشافية3/1519)، وانظر المحصول216.

الفعلِ مَجرَى أَحَدِ حُرُوفه[1]؛ ولِذا لم تَعمَلْ فيه[ظ14] وإن اختَصَّتْ بِـه، فَيُقَـدَّرُ الفِعلُ مَعَها واقِعًا مَوقِعَ الاسمِ؛ لأنّ الفِعلَ وَحدَهُ دُونَها واقِعٌ مَوقِعَه، وهذا بَيِّنٌ.

وزَادَ الأخفَشُ عَاملاً ثَالثًا مَعنَوِيًا وهوَ عَاملُ الصِّفَةِ[2]؛ لأنّـه قـالَ: عَامِلُها كَونُها تَابِعَةً لِمَرفُوعٍ أو مَنصُوبٍ أو مَجرُورٍ. وسِيبَويهِ يَرَى أنّ العَامِلَ فِيهـا هوَ العَامِلُ في المَوصُوفِ[3]، وهوَ الأجوَدُ.

* * * * *

---

(1) هذا جواب يُنسَب لابن عصفور. (المقرّب 337)، وانظر المحصول216.

(2) انظر رأي الأخفش في هذا العامل المعنويّ في توجيه اللمع266، وشرح الرضي279/2.

(3) انظر رأي سيبويه في الكتاب421/1-422.

المُقَدِّمَةُ الثّالِثَةُ

في المَعْمُولاتِ

[أَقْسَامُها]

وهيَ تنقَسِمُ قِسمَينِ: أَحَدُهُما الأَسمَاءُ، والآخَرُ الأفعَالُ المُضارِعَةُ.

فالأوّلُ: مَرفُوعَةٌ، ومَنصُوبَةٌ، ومَجرُورَةٌ:

[المَرْفُوعات]

فالمَرفُوعَةُ: أصليٌّ وفَرعِيٌّ.

[الفاعل]

فَالأَصليُّ الفاعِلُ عِندَ الأَكثَرِينَ[1]، وحَدُّهُ: ما أُسنِدَ الفِعلُ التَّامُّ بالأَصَالَةِ، أو شِبْهُهُ إليهِ، مُقدَّمًا عَليهِ، وفِيهِ قُيودٌ:

فـ"التَّامُّ" احتِرَازٌ مِن "كَانَ وأَخَواتِها"، فإنّها نَاقِصَةٌ، ومَرفوعُها لا يُسَمَّى فاعِلاً.

و"بالأَصَالَةِ" احتِرَازٌ مِن[2] الفِعلِ المَبنِيِّ للمَفعُولِ أو شِبهِهِ[3]، مِمّا أُسنِدَ إليهِ شِبْهُ الفِعلِ، كاسمِ الفاعِلِ والصِّفَةِ واسمِ الفِعلِ.

و"مُقَدَّمًا عليه" احْتِرازٌ من المبتدأ، وأَصلُهُ أنْ يُلاصِقَ فِعلَهُ، ولِذلكَ جَازَ: (ضَرَبَ غُلامَهُ زَيدٌ)، وامتَنَعَ: (ضَرَبَ غُلامُهُ زَيدًا). وأَجَازَهُ أَبو الفَتحِ في الخَصائِصِ[4]، واستَدَلَّ بالسَّمَاعِ والقِياسِ، فالسَّمَاعُ قَولُ الشَّاعِرِ:

[البسيط]

---

(1) في هذا خلاف، انظره في شرح ابن يعيش1/73، وشرح الرضي1/183، والتخمير1/227، والهمع1/359.

(2) سقط من ك: من قوله: "فالتام احتراز.... إلى هذا الموضع".

(3) ك: (وأو شبهه).

(4) سبق إلى تجويز هذا الأخفش وأبو عبد الله الطُّوال. وانظر هذه المسألة في الخصائص1/294، وشرح الرضي1/188، والفاخر1/216، وتوضيح المقاصد2/597.

[56] جَزَى بَنُوهُ أبا الغَيْلانِ عَن كِبَرٍ وحُسْنِ فِعلٍ كَما يُجزَى سِنِمَّارُ[1]

وكَذا قَولُ الآخَرِ: [الطويل]

[57] جَزَى رَبُّهُ عنّي عَدِيَّ ابنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَد فَعَلْ[2]

وأمّا القِيَاسُ فِلأنّه قد كَثُرَ تَقَدُّمُ المَفعُولِ أيضًا على الفَاعِلِ، بل لَزِمَ في أَمَـاكِنَ يُقاسُ عَليها، وَقد أُجرِيَ مُجرَى جُزءٍ مِنَ الفِعلِ، بِدِلالَةِ قِراءَةِ مَن قَرَأَ: "وَيَخشَى اللهَ ويَتَّقْهِ"[3]؛ لأنّه أَجرَى "تَقْهِ" على نَحْوِ "كَبْدٍ"، فَسَكَّنَهُ، فالهَاءُ وَهيَ[4] ضَمِيرُ المَفعُـولِ كَالدَّالِ مِن "كَبْدٍ". ومَعَ هذا فَالأمرُ كَما قَالَ ابنُ الخَشَّابِ[5] فِي "مُعتَمَدِهِ": وهــذا اشتِطَاطٌ مِن أَبِي الفَتْحِ في القِياسِ[6].

ويَلزَمُ تَقَدُّمُ الفاعِلِ على المَفعُولِ في مَواضِعَ:

– مِنها أنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُتَّصِلاً نَحوُ: (أَكرَمتُ زَيدًا).

---

(1) يُنسَب البيت للشاعر سُليط بن سعد، وقد ورد في الأغاني2/138، ومعجم ما استعجم2/516، وشـرح الكافية الشافية2/587، وشرح ابن عقيل2/109، والدرّ المصون2/96، والتاج (سنم).

(2) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه191، برواية:

جزى الله عبسًا في المواطن كلها ....

وهو من شواهد الخصائص1/294، والحلل91، وشرح الرضي1/188، وشرح ابن عقيـل2/108، وشـرح شذور الذهب175، وأوضح المسالك2/125، والخزانة1/273.

(3) الآية في سورة النّور52، والقراءة المذكورة قراءة حفص عن عاصم. (انظر حجة القراءات503، والسبعة لابن مجاهد458).

(4) ليس في ك: (وهي).

(5) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر، كان علاّمة عصره في عدد من العلوم، فاق أهل زمانه في علم اللسان. أخذ عن ابن الشجري والجواليقي. ومن مصنفاته: شرح اللمع (إلى باب البدل)، في ثلاثة أسـفار كبار، وكتاب المرتَجل في شرح الجمَل، والرّد على ابن بابشاذ في شرح جمل الزجّاجي، وله كتاب المعتمد. توفي سنة سبع وستين وخمسمئة.(انظر ترجمته في البلغة102، والبغية2/29).

(6) انظر قوله في المحصول لابن إياز1/310.

- ومِنها انتِفاءُ الإعرَابِ والقَرِينَةِ، نَحوُ: (أَكرَمَ مُوسَى عِيسَى)، فَلو وُجِـدتْ القَرِينَةُ المَعنَوِيَّةُ أو الَّلفظِيَّةُ جازَ التَّصرُّفُ، فَالمَعنَوِيَّةُ كَقولِكَ: (أَكَلَ البَـاقِلّى يَحيَـى)، والَّلفظِيَّةُ: (أَكرَمَ مُوسَى الكَلِيمَ عِيسى).

- ومِنهَا قَصْدُ الحَصْرِ في المَفعُولِيّةِ، كَقَولِكَ: (ما أَكرَمَ زَيدٌ إلا عَمْرًا).

وعَكسُهُ في مَواضِعَ:

- مِنها أنْ يَكونَ المَفعولُ ضَمِيرًا مُتَّصِلاً، والفَاعِـلُ لَـيسَ كَـذلِكَ، نَحْـوُ: (أكرمَنِي زَيدٌ).

وهنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّهُ لو كَانَ الفاعِلُ مُضمَرًا مُتَّصِلاً لَمَا وَجَبَ تَقَدُّمُ المَفعُولِ عَليهِ، نَحوُ: (أَكرَمْتُكَ). وهذا يَدلُّ على إجراءِ الفَاعِلِ[1] عَندَهم مُجرَى الجُزءِ مِـن الفِعلِ.

- ومِنها أنْ يَتَّصِلَ بالفاعلِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إلى المَفعُولِ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة١٢٤]، و﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[الأنعـام١٥٨].

وهذا[2] يُقَوّي قَولَ أَبِي الفَتْحِ، وذلكَ لأنّهُ - أَعنِي الفَاعِلَ- حَيثُ اتَّصَـلَ بضَـمِيرِ المَفعُولِ أُوجِبَ له التَّقدِيمُ لَفظًا هُنا؛ وكَذلكَ أُوجِبَ له في المَسأَلةِ التَّقدِيمُ تَقدِيرًا. وإذا قُدِّرَ تَقدِيمُهُ لم يَتَقَدَّمْ المُضمَرُ على المُظهَرِ لَفظًا أو تَقدِيرًا، وهوَ المَمنُوعُ مِنهُ.

- ومِنهَا حَصْرُ الفاعِلِيَّةِ، كَقَولِكَ: (ما أَكرَمَ زَيدًا إلا عَمرٌو). وفِيهِ نَظَرٌ، نَبَّـهَ عَليهِ عَبدُ القَاهِرِ[3].

فإنْ كَانَ الفَاعِلُ مُؤَنَّثا فلا يَخلُو مِن أنْ يَكونَ حَقِيقِيًّا أو غَيرَ حَقِيقِيٍّ.

---

(1) في ك: (الفعل).
(2) ليس في الأصل: (هذا).
(3) انظر المقتصد331.

فالأوَّلُ هوَ ما كَانَ بإزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الحَيَوانِ، نَحوُ: "امرَأةٍ"، و"نَاقَةٍ"، وهــذا يَلحَقُ فِعْلَهُ[1] التَّاءُ غَالبًا؛ إن كَانَ مَاضِيًا في آخِرِهِ، نَحوُ: (قَامَت هند)، وفي أولــهِ إنْ كَانَ مُستَقبلاً، نَحوُ: (تَقومُ هِندٌ).

فإنْ قِيلَ: فما الفَائِدةُ من إلحَاقِها؟ أجبتُ: الدَّلالَةُ على تَأنيثِ الفاعِلِ، ولَولاها لَوَقَعَ لَبْسٌ؛[و15] لأنَّهُم قد سَمَّوا رَجُلاً بِــ"هِنْدٍ"، قالَ الشَّاعِرُ:

[الطويل]

[58] تَجاوزْتُ هِندًا رَغْبَةً عن قِتَالِهِ إلى مَالِكٍ أعْشُو إلى ضَوْءِ مالِكِ[2]

وسَمَّوا امرَأَةً بِــ"جَعفَرٍ"، أَنشَدَ المُبَرِّدُ في "الكَامِلِ": [الرَّجز]

[59] يا جَعفَرٌ يا جَعفَرٌ يا جَعَفرُ إنْ أكُ دَحدَاحًا فأنتِ أَقصَرُ[3]

فإنْ حَصَلَ بَينَهُمَا فاصِلٌ جَازَ حَذفُها، كَقَولِكَ: (قَامَ اليَومَ هِنــدٌ)، وحَكَــى سيبويه: (حَضَرَ القَاضِيَ اليَومَ امرَأةٌ)، قالَ: وطولُ الكَلامِ صَارَ كالعِوَضِ مِنــهَا[4]؛ يَعني أنّ الطُّولَ هوَ المَسوِّغُ لِلحَذفِ، وهذا حَقٌّ. ألا تَرَى إلى حَذفِهِم الضَّميرَ المُتَّصِلَ المَنصُوبَ بالفِعلِ من الصِّلَةِ حَيثُ طَالتْ، كَقَولِهِ تَعالَى:

﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[الفرقان٤١]، وكذلك حَذفُ الجارِّ مــن "أنْ" و"أنّ"،

---

(1) في الأصل:(فعليه) وهو تحريف.

(2) الشعر لأبي عمرو عبدالله بن جذل الطّعان في الأنوار ومحاسن الأشعار62/1، واللسان(هلــك)، وأوضــح المسالك343/4، برواية:

.... إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره.

وفي العقد الفريد152/5برواية محرّفة في الصدر.

(3) سبق ذكر هذا الشاهد بالرقم (7).

(4) سيبويه38/2.

قـــال تعـــالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَـٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟﴾[البقرة٢٢٤]، والمعنى: في أنْ تَبرُّوا وتَتَّقُوا[1]، ولو صرّحَ بالمصْدَرِ لامْتَنعَ الحذْفُ.

وهُنا تَنبيهٌ: وذلكَ أنّهُ كُلّمَا كَثُرَ الفاصِلُ حَسُنَ الحَذفُ، فَقَولُكَ: (أَعطَى زَيدًا دِرهَمًا هِندٌ)، أحسَنُ مِن: (أَعطَى زَيدًا هِندٌ دِرهًما)، وهذا أحسَنُ مِن: (أَعطَى اليَومَ هِندٌ زَيدًا درهًما)؛ لِضَعفِ الفَصلِ بالظَّرفِ. ولو قُلتَ: (قامَ هِندٌ) جازَ عِندَ سِيبَوَيهِ[2]، وأنكَرَهُ المُبرّدُ[3]، وصوَّبَهُ الأخفَشُ والرُّمّانِي[4]، وقالا: التَذكِيرُ هوَ الأَصْلُ، فلا بَأسَ بالرُّجُوعِ إليهِ[5]. ونَقْلُ الأصفَهَانيِّ يُخَالِفُ هَذا[6]، وحُكْمُ المُثنَّى كَذلِكَ.

والثّاني: إلحَاقُ العَلامَةِ فيهِ أَحسَنُ، كَقَولِكَ: (حَسُنَتْ دارُكَ)؛ لأنّ تاء التّأنيثِ فيه مُقَدَّرَةٌ؛ ولِذلِكَ تُرَدّ إليهِ في التّصغِيرِ. وقَالَ تَعالَى:

---

(1) قوله: (والمعنى في أن تبرُّوا وتتقوا) ليس في الأصل.

(2) سيبويه2/38.

(3) المقتضب2/338.

(4) هو علي بن عيسى بن عبد الله، أبو الحسن الرمّاني، كان إمامًا في العربية في طبقة الفارسيّ والسيرافيّ، معتزليًّا، أخذ عن الزجاج، وابن السرّاج، وابن دريد. صنّفَ كتبًا كثيرة، منها: التفسير، والحدود، وشرح الموجز، وشرح المقتضب، ومعاني الحروف، وشرح سيبويه، وغيرها. توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمئة.(انظر ترجمته في البلغة154، ومعجم الأدباء4/191، والبغية2/180).

(5) انظر رأي الأخفش والرماني في المنهاج الجليّ للأربليّ (رسالة) 366، والبديع في علم العربية1/104، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس1/480.

(6) نقلَ الأصفهانيُّ عن سيبويه أنه لا يجيز: (قام هند)، خلافًا لبعضهم إلا في الشاذ.(انظر شرح اللمع للأصفهاني الباقوليّ1/320).

﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[الحج٧٢]. ويَجُوزُ حَذفُها، فتَقُولُ: (حسُنَ دَارُكَ)، وذلك معَ الفصلِ أحسنُ، كقولِك: (حسُنَ اليومَ دارُكَ).

فإن كانَ الفاعِلُ مُضمرًا مُؤَنَّثًا وَجبَت العَلامَةُ مُطلَقًا، كَقَولِكَ: (هِنْدٌ قَامَتْ)، و(دَارُكَ حَسُنَتْ):

فَقِيلَ: إنّ المُضمَرَ أَشدُّ اتِّصالاً مِن المُظهَرِ؛ إذ له اتِّصالانِ: اتِّصالُ فاعِلِيَّةٍ[1]، واتِّصالُ إضمَارٍ، بِخلافِ المُظهَرِ، فإنّ له اتصالاً واحِدًا، وهوَ الفَاعِلِيَّةُ فَقَط.

وقِيلَ: لأنّ هذا خَبَرٌ، والخَبَرُ يُطَابِقُ المُخبَرَ عَنهُ في التَّذكِيرِ والتَّأنيثِ، فَكَمَا لا يَجُوزُ: (هِندٌ قائِمٌ)، و(الدَّارُ حَسَنٌ)، كَذلِكَ لا يَجُوزُ: (هِندٌ قَامَ)، و(الدارُ حَسُنَ).

فإنْ قِيلَ: فَقَد قَالَ الشَّاعِرُ، أنشَدَه أبو عَلِيٍّ[2]: [الوافر]

[60] تَجُوبُ بنا الفَلاةَ إلى سَعِيدٍ إذا ما الشَّاةُ في الأَرْطَاةِ قَالا[3]

أجبتُ: بأنّه عَنَى بالشَّاةِ الثَّوْرَ الوَحشِيَّ، و"قالَ" من القَائِلَةِ.

وإنْ كانَ الفاعِلُ جَمْعَ المذكَّرِ بالواوِ والنُّونِ لم تَلحَقْ فِعلَهُ التَّاءُ، تَقُولُ: (قَامَ الزّيدُونَ)، ولا يَجُوزُ: (قامَت الزّيدُونَ)؛ لأنَّ لَفظَ المُذكَّرِ بَاق. وذَهَبَ ابنُ بَابَشَاذَ المِصرِيُّ[4] إلى جَوازِهِ[5]. وهوَ القِياسُ عِندِي؛ لأنّه جَماعَةٌ. وأمّا سَلامَةُ لَفظِ الوَاحِدِ

(1) في الأصل: (الفاعلية).
(2) ليس في ك: (أنشده أبو عليّ). وانظر إنشاده في "إيضاح الشعر" لأبي عليّ الفارسيّ395.
(3) البيت للفرزدق في ديوانه70/1، برواية:
فَرَوّحتُ القلوص إلى سعيد ....
وورد بلا نسبة في معاني الفراء209/1، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري15/2، وإيضاح الشعر395، والمخصّص77/5، واللسان(شوه)، والتاج(شوه).
(4) قوله: (المصري) ليس في ك. وهو أبو الحسن طاهر ابن أحمد بن بابشاذ الجوهريّ المصريّ، من أشهر نحاة مصر في عصره، أخذ النحو عن نحاة بغداد، منهم الواسطيّ، والحوفيّ والخطيب التبريزيّ. له مجموعة من المصنفات منها: المقدمة المحسبة، وشرحها، وشرح جمل الزجّاجيّ، وشرح أصول ابن السرّاج، والتعليقة. توفي سنة تسع وستين وأربعمئة.(انظر ترجمته في البلغة116، وشذرات الذهب333/3، وبغية الوعاة17/2).
(5) انظر رأي ابن بابشاذ في توجيه اللمع126، والمحصول315/1، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس484/1.

فِيهِ فمُعارَضَةٌ بسلامَتِها في "الهِندَاتِ". ويَجُوزُ فِيهِ التَّذكِيرُ، كَقَولِكَ: (قَامَ الهِنـــدَاتُ)؛ لأنَّهُ جَمعٌ؛ والتَّأنيثُ لأنَّهُ جَمَاعَةٌ، ولو كَانَتْ سَلامَةُ لَفْظِ الوَاحِدِ مُعتَبَــرَةً لَوَجَبَــت التاءُ، وأَيضًا فَيَجُوزُ: (قَامَتْ الطَّلَحَاتُ)، وإنْ لم يَجُزْ: (قَامَتْ طَلْحَةُ)، وهذا وَاضِحٌ. وإنْ كَانَ جَمْعَ تَكسِيرٍ جَازَتْ في فِعلِهِ التَّاءُ، وجَازَ حَذفُها مُطلَقًا.

* * * * *

[المبتدأ والخبر]

والفَرعِيُّ: المُبتَدَأُ والخَبَرُ، فالمُبتَدَأُ الحَقِيقِيُّ هو الاسمُ المُجَرَّدُ عَــنِ العَوَامِــلِ اللَّفظِيَّةِ والباء، مُسْنَدًا إليهِ، وفِيهِ قُيودٌ:

الأوَّلُ: "الاسمُ"، ولَزِمَ ذَلكَ لأنَّهُ مُخبَرٌ عَنهُ، والإخبَارُ مِن خَواصِّ الأسمـــاءِ؛ ولأنَّهُ يَكُونُ[1] مُضمَرًا، وذلكَ مُختَصٌّ[2] بها، ثُمَّ قد يَجِيءُ فِعلاً لَفظًــا؛ كَقَــولِهِم: "تَسمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيرٌ مِن أنْ تَراهُ"[3]، لكِنَّهُ مُقَدَّرٌ بالاسمِ، إمَّا بتَقــدِيرِ "أنْ"، وإمَّــا بإيقاعِهِ مَوْقِعَ المَصدَرِ، والأوَّلُ أحَبُّ إليَّ؛ لأنَّ الفَرَّاءَ حَكَى فِيهِ النَّصــبَ[4][ظ15]، ولأنَّ تَقدِيرَ "أنْ" أكثرُ من إِيقاعِ الفِعلِ مَوقعَ المَصدَرِ، وكِلاهُما مَجازٌ، فَيُحمَلُ علــى الأكثرِ مِنهُما.

والثَّاني: المُجرَّدُ عن العَوامِلِ اللَّفظِيَّــةِ، وهــي "كــانَ" وأَخَواتُهــا، و"إنَّ" وأخواتها، و"ظَنَنتُ" وأَخَواتُها.

(1) وقع هنا طمسٌ في س.
(2) ك: (يختصّ).
(3) انظر المثل في المستقصى370/1، ومجمع الأمثال129/1.
(4) نسبه في المحصول إلى الكوفيين، فهم يروونه بالنصب، (المحصول557/4، وانظر شــرح الرضــي80/4، وشرح الأشموني227/3–228).

وأمّا "الباءُ"، فَكَقَولِكَ: (بحَسْبِكِ زَيدٌ)، و(بِشَرْعِكَ زَيدٌ)، والمَعنَى: حَسبُكَ، وشَرْعُكَ، وكَذلِكَ قَولُ طَرَفَةَ[1]: [الطويل]

[61]فَطَوْرًا به خَلْفَ الرَّدِيفِ وتَارَةً على حَشَفٍ كالشَّنِّ ذَاوٍ مُجَدَّدِ[2]

والتَّقدِيرُ: "طَوْرًا هُوَ خَلفَ الرَّدِيفِ"، وقال تَعالَى:

﴿ بِأَييِكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ﴾[القلم٦]، والتقْديرُ: "أيُّكم المفْتُونُ"[3] في أحَدِ القَولَيْنِ.

والثالثُ: مُسنَدًا إليهِ، لِتَخرُجَ ألفاظُ العَدَدِ وحُرُوفُ التَّهجِّي، فإنها مُجَرَّدَةٌ وغَيرُ مُعرَبَةٍ، لِعدَمِ التركِيبِ الإسنَادِيِّ.

وهُنا تَنبيهٌ: وهوَ أنَّهُ لا حَاجَةَ إلى الاحتِرَازِ عن قَولِهم: (أقائِمٌ الزَّيدَانِ)؛ لأنَّ "أقَائِمٌ" في المَعنَى خَبَرٌ، وهوَ مُبتَدَأٌ لَفظًا، فلَيسَ بِمبتَدأٍ حَقِيقِيٍّ، والبَيَانُ إنّما كَانَ لَـه؛ ومَن تَعَرَّضَ لِبَيانِ المُبتَدأِ مُطلَقًا احترَزَ عَنهُ.

وأَصلُهُ التَّقدِيمُ، لأنّه مَحكُومٌ عَليهِ، ولَيسَ مَعمُولاً لِحُكمِهِ، ولأنّـه مَوصُوفٌ بالخَبَرِ مَعنًى؛ ولذلك جَازَ: (في دارِهِ زَيدٌ)، وامتَنَعَ: (صاحِبُها في الدّارِ)، وقِياسُ أبِـي الفَتحِ يُجيزُها[4].

وحَقُّه[5] التَعرِيفُ؛ لِيُفِيدَ الإخبارُ عَنهُ.

* * * * *

(1) هو طَرَفَة بن العبد بن سفيان بن سعد بن بكر بن وائل، أحد شعراء المعلّقات السبع، والطَّرَفة محركة الـراء واحدة الطَّرْفاء، ولُقّب به لبيت قاله، واسمه في الأصل عمـرو.(انظـر ترجمته في خِزانـة الأدب370/2، والأعلام225/2).

(2) البيت لطرفة في ديوانه55. وانظر العين96/3، والزاهر396/2، وتهذيب اللغة111/4، واللسان(حشف)، والتاج(حشف).

(3) قوله: (والتقدير أيكم المفتون) سقط من الأصل، وهو في س وك.

(4) انظر قياس أبي الفتح في إجازته: (ضرب غُلامُه زيدًا) في الخصائص294/1.

(5) في ك: (حقّها).

[مُسوِّغات الابتداء بالنكرة]

ويُبتَدأُ بِهِ نَكِرةً في اثني عَشَرَ مَوضِعًا، وضابطُ ذلكَ قَولُ ابـــنِ الســـرَّاجِ: إذا صَحَّت الفائِدَةُ فأَخبِرْ عن أيِّ مُخبَرٍ شِئتَ[1]، وقالَ ابنُ الخشَّابِ: هذا كَلامٌ مِنهُ عالٍ سَدِيدٌ[2].

والمَواضِعُ:

- كَونُها بَعدَ النَّفيِ، نَحوُ قَولِكَ: (ما رَجُلٌ في الدَّارِ).
- وبَعدَ الاستِفهامِ، كَقَولِكَ: (هل رَجُلٌ في الدَّارِ)؟
- وتَقَدُّمُ خَبرِها وهوَ ظَرفٌ أو مَجرُورٌ، عَليهَا، كَقَولِكَ: (عِندِي رَجُلٌ)، و(فيهِ مَنفَعَةٌ).
- وكَونُها جَوابًا للاستِفهَامِ، كَقَولِكَ: (رَجُلٌ جاءَني)، في جَوابِ: (مَن جاءَكَ؟).
- وتَضمُّنُها مَعنَى الدُّعاءِ، كَقَولِهِ عَزّ اسمُهُ:

﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾[الصافات١٣].

- ونعتُهَا، كَقَولِهِ سُبحَانَهُ:

﴿ وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ ﴾[البقرة٢٢١].

- وإفادَتُها العُمُومَ، كَقولِكَ: (كُلٌ خَيرٍ مِن اللهِ).
- ووَصلُها بِحَرفِ جَرٍّ، كَقَولِكَ: (خَيرٌ من زَيدٍ جاءَني).
- وتَضَمُّنُها مَعنَى التَّعَجُّبِ، كَقَولِ الشَاعِرِ:

[الكامل]

---

(1) الأصول59/1.

(2) انظر قول ابن الخشّاب في المحصول564/1.

[62] عَجَبٌ لِتِلكَ قَضِيَّةٌ وإقامَتِي   مَعَكُم على تِلكَ القَضِيَّةِ أَعجَبُ[1]

– وكَونُهَا في مَعنَى نَفيٍ يَتبَعُهُ إيجابٌ، كَقَولِهِم: (شَيءٌ جَاءَ بِكَ)، المَعنَى: ما جاءَ بِكَ إلا شَيءٌ.

– وكَونُها جَوابًا لِلنَّفيِ، كَقَولِكَ: (إبِلٌ لَنا) في جَوابِ القَائِلِ : (لا إبِلَ لَكُم).

* * * * *

[الخبر]

والخَبرُ الحَقِيقِيُّ: هوَ المُسنَدُ مَعنًى ولَفظًا.

وأَصلُهُ الإفرَادُ. ويَكونُ جُملَةً اسمِيَّةً وفِعلِيَّةً، ولا بُدَّ فِيها مِن الضَّمِيرِ لِيحصُلَ الرَّبطُ؛ اللَّهُمَّ إلا أنْ يَكون خبرًا عَن ضَمِيرِ الشَّأنِ؛ فَيُستَغنَى عَنهُ ويُحذَفُ، ذلكَ كَقَولِ الشَّاعِرِ:   [البسيط]

[63] الخُبْزُ كَالعَنْبَرِ الهِندِيِّ عِندَهُمُ   والقَمحُ سَبعُونَ إرْدَبًّا بدِينَارِ[2]

فالقمحُ مُبتَدأٌ، وسَبعُونَ مُبتَدَأٌ ثَانٍ، و"بِدِينَارِ" خَبَرٌ عن "سبعون"، والجُملَةُ خَبَرٌ عَن "القَمحِ"، والعَائِدُ مَحذُوفٌ، تَقدِيرُهُ "مِنهُ"، والجَارُّ والمَجرُورُ في مَوضِعِ رَفعِ صِفَةٍ لِـ"سَبعُونَ"، ولِذلِكَ ابتُدِئ بِهِ نَكِرَةً[3].

وهنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّ حَذفَ هَذا الضَّمِيرِ بابُهُ الصِّلَةُ، وشُبِّهَتْ بِهِ في ذَاكَ الصِّفَةُ. وشُبِّهَ بالصِّفَةِ الخَبرُ، فَلِذا قَلَّ الحَذفُ فِيه.

---

(1) نُسبَ البيت لغير شاعر، وهو من شواهد سيبويه319/1، وابن السيرافيّ231/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي210، وشرح ابن يعيش411/1، وشرح التسهيل لابن مالك191/2، والتخمير513/1، وشرح الرّضي316/1.

(2) الشاهد في الصحاح(رَدَبَ)، والفائق53/2، والتنبيه لابن بري82/1، واللسان(ردب)، والمزهر95/1، والتاج(ردب)، وروايته في جميع مصادره: "والخبزُ.....".

(3) في ك: (ابتدئ به مع تنكيره).

وإذا أُخبرَ عن المُبتَدأِ بالظَّرفِ أو المَجرُورِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ عِندَكَ)، و(زَيدٌ مِنَ الكِرَامِ)، فالأكثرُونَ ذَهبُوا إلى أنّهُ في تَقدِيرِ الجُملَةِ، نَظَرًا إلى أنّه مَعمُولٌ، والعَامِلُ الأصليُّ: الفِعلُ. وقِيلَ : إنّه في تَقدِيرِ المُفرَدِ، نَظَرًا إلى أصالَةِ الخَبَرِ، والحَقُّ الأوّلُ[1]؛[و16] لِوجُوهٍ أربَعَةٍ:

- الأوّلُ: وقُوعُهُما في الصِّلَةِ، كَقَولِكَ: (جَاءَني الذي عِندَكَ)، و(الّذي مِن الكِرامِ)، ولا خِلافَ في أنّهُمَا مُقَدَّرَانِ بالجُملَةِ هُنَا، فَكَذلِكَ في مَوضِعِ الخِلافِ.

-والثّاني: قَولُهم: (كُلُّ رَجُلٍ في الدَّارِ فَلَهُ درهَمٌ)، ولو كَانَ في تَقدِيرِ المُفرَدِ لامتَنَعَ دُخُولُ الفَاءِ، كَامتِناعِ دُخولِها في قَولِهِم: (كُلُّ رَجلٍ قائِمٍ فَلَهُ دِرهَمٌ).

-والثّالِثُ: قَولُه تَعَالَى:﴿ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[النمل ٣٠][2] والهاءُ ضَمِيرُ الشّأنِ، وهوَ لا يُفسَّرُ إلا بجُملَةٍ[3].

- والرّابعُ: عَطفُ الفِعلِ عَليهِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ في الدّارِ وخَرَجَ أبُوه)، وهذا واضِحٌ[4].

وأمّا أَصالَةُ الخَبرِ فمُعَارَضَةٌ بأَصالَةِ العَمَلِ.

وقد انتَصرَ لِهذا الرَّأيِ بَعضُ المُتأخِّرِينَ، بِقَولِهِم: (أمّا خَلْفَكَ فَزَيدٌ)، ومَعلُومٌ أنّهُ لا يُفصَلُ بَينَ "أمّا" و"الفاءِ" بِجُملَةٍ.

---

(1) الرأي الأول للفارسيّ والزمخشريّ، ويُنسَب إلى سيبويه، أمّا الرأي الثاني فهو رأي ابن السرّاج، وقيل: هو رأي الأخفش. (الإيضاح العضُديّ87-90، والمفصّل44، والأصول63/1، واللمع28) .(وانظر المسألة بتفصيلها في شرح ابن يعيش90/1، وشرح التسهيل لابن مالك318/1، وشرح الرّضي245/1).

(2) الآية الكريمة في الأصل، وجاء في س: (إنه بسم الله الرحمن الرحيم)، وفي ك: (بسم الله الرحمن الرحيم). وهي في المصحف كما أثبتناه.

(3) في ك: (بالجملة).

(4) في ك: (وهذا أوضح).

وهذا قالَ الصَّيمَرِيُّ[1] في "التَّبصِرَةِ": مَن قَرَأَ: "أمّا ثَمُودَ فَهَدَيناهُم"[2] بالنَّصب[3]، فَتَقدِيرُهُ: وأمّا ثَمُودَ فَهَدَيْنا هَدَيناهُم[4]، ولا يَجُوزُ: وأمّا هَدينا ثَمُودَ فَهدَينَاهُم، فَدَلَّ ذَلكَ على أنّ "خَلْفَكَ" مُقَدَّرٌ بالمُفرَدِ لا بالجُملَةِ. وعِندي أنّ ذلكَ لا يَلزَمُ؛ لأنَّ هذا المُقَدَّرَ وإنْ كانَ فِعلاً، لَكنْ لَمّا لم يَظهَرْ إلى اللَّفظِ، لم يُعتَدَّ بِهِ اعتدادَ ما هو فِيهِ؛ فَساغَ أنْ يَقَعَ بَعدَ "أمّا" و"الفاء".

ونَظِيرُ هَذا الذي ذَكَرْتُهُ ما حَكَاهُ الزَّعفَرَانيُّ في تَعلِيقِهِ، وهوَ أنّ أبَا الفتْحِ سَأَلَهُ عَن قَولِهِم: (خَرَجتُ فإذا زَيدٌ يَضرِبُهُ عَمرٌو)، فَقَالَ: أَتُجيزُ نَصبَ زَيدٍ؟، فَقَالَ لَه: نَعمْ، وهوَ أَيضًا مَذهَبُ أبي عَليٍّ؛ لأنّه سُئِلَ عَنهُ فَأجَازَهُ، فَقالَ أبو الفَتحِ: القِياسُ عِندِي أنّه لا يَجُوزُ؛ لأنّ "إذا" كـ"الفاء"، و"الفَاءُ" لا يَجُوزُ ذلكَ بَعدَها؛ لِئَلا يَنْتَقِضَ الغَرَضُ في مَجيئِها، إذا كَانَ إنّما جِيءَ بِها لِيَقَعَ بَعدَها المُبتَدأُ أو الخَبَرُ، فَيُجَازَى بِها كَما يُجَازَى بالفِعلِ وفاعِلِهِ. فلمّا لم يَجُزْ ذلكَ في الفَاءِ لم يَجُزْ ذلكَ أيضًا في "إذا"؛ لأنّها في موضِعِها، فقالَ الزَّعفَرَانيّ: ذلكَ الفِعلُ لَمّا لم يَظهَرْ لم يُعتَدَّ بِهِ، ولِذلكَ[5] أجَازَ أبو الحَسَنِ الأخفَشُ: (لَزَيدًا ضَربتُهُ)، فَأدخَلَ لامَ الابتِداءِ على المَفعُولِ بِهِ، والنّاصِبُ لَهُ مَعَ ذلكَ فَعلٌ ماضٍ، يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ[6]، فافهَمْهُ.

* * * * *

(1) هو عبد الله بن عليّ بن إسحاق النحويّ أبو محمد، أخذ عن السيرافيّ، والرّمانيّ، له التبصرة والتذكرة؛ وهو كتاب جليل أكثر ما يشتغلُ به أهل المغرب، وكان أبو حيّان ينكر وجوده. لم تُعرَف سنة وفاته.(انظر ترجمته في إنباه الرّواة123/2، والبلغة125، والبغية49/2).

(2) فصّلت17.

(3) تُقرأ بفتح الدال من غير تنوين، وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي (مختصر ابن خالويه133)، وقرأ الأعمش، وغيره بالنصب والتنوين.(تفسير الطبريّ104/24-105، وتفسير البحر المحيط470/7).

(4) التبصرة والتذكرة326/1-327.

(5) في ك: (وكذلك).

(6) ذكر الكفويّ هذا الرأي، والمثال بلا نسبة للأخفش (الكليات1044/1) ونُسِبَ هذا الرأي أيضًا – بالمعنى – للأخفش في شرح الكافية الشافية491/1، وشرح الرّضي359/4.

[تقديم المبتدأ وجوبًا]

واعلمْ أنّ المُبتدأَ متى تَضمَّنَ مَعنَى الاستِفهَامِ أو الشَّرْطِ، أو كانَ ضَميرَ الشَّأنِ وَجَبَ تَقديمُهُ[1]:

أمّا الأوّلانِ فَلِيُعلَمَ المَعنى مِن أوّلِ وَهْلَةٍ.

وأما الثّالثُ فَلَو تَأخّرَ فإمّا أنْ يَتوَسَّطَ بَينَ المُبتَدأِ والخَبَرِ، أو يَتَأخَّرَ عَنهُما. فَتَوَسُّطُهُ يُحدِثُ فِيهِ لَبسًا بضَمِيرِ الفَصْلِ، كَقَولكَ : (زَيدٌ هوَ المُتَكَلِّمُ). وتَأخِيرُهُ يَنقُضُ الغَرَضَ بِهِ؛ وَذَلكَ أنّ وَضعَهُ أنْ يُبهِمَ على السامِعِ أوّلاً، ثم يُفسِّرَهُ ثانيًا؛ لِمَا في ذلكَ من المُبَالَغَةِ، فإذا ذَكَرتَهُ آخرًا بَعدَ مُضِيِّ تَفسيرِهِ بَطَلَ ذلكَ الغَرَضُ أصلاً، ومِن هُنا مَنَعَ أهلُ العَرَبيَّةِ مِن الإخبارِ عَنهُ، ولَهُ خَصائِصُ كَثِيرةٌ، ذَكَرتُها في "التَّعليقِ على المُتَبَعِ".

وكَذلكَ إذا كَانَا مَعرِفَتَينِ، كَقَولكَ: (زَيدٌ القائِمُ)؛ لأنّ في تَقدِيرِ الأوّلِ خَبَرًا مُخالَفَةَ الأصلِ من غَيرِ فَائِدَةٍ، فالبَقَاءُ عَليهِ أَوْلَى. أو كانَا نَكِرَتَينِ مُتسَاوِيَتَينِ، كَقَولِكَ: (خَيرٌ مِنكَ خَيرٌ مِنّي)، أو كَانَ الخَبَرُ فِعلاً لَه، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَامَ)؛ إذ لَو تَقَدَّمَ الخَبَرُ لالْتَبَس بالفاعِلِ، بخِلافِ ما إذا كَانَ فِعلاً لِغَيرِهِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَامَ أَبُوه)، فإنّهُ يَجُوزُ: (قَامَ أَبُوهُ زَيدٌ)، ولا يَكُونُ "زَيدٌ"[2] بَدلاً مِن الأبِ؛ لِعَدَمِ مَذكُورٍ يَعُودُ إليهِ الضَّمِيرُ.

ولِقَائلٍ أنْ[3] يَدَّعِي أنّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ إلى مَعلُومٍ فَيَقَعُ اللَّبْسُ[ظ16]، فالأجوَدُ أنْ يُمثِّلَ[4] بِنَحو: (زَيدٌ أكرَمتُهُ) وشِبهِهِ.

---

(1) ك: (تقدّمه).

(2) في ك: (زيدًا) وهو تحريف.

(3) قوله: (أنْ) سقط من ك.

(4) ك: (يتمثّل).

فإن قِيلَ: فلا يَلتَبِسُ في قَولِكَ: (الزَّيدانِ قامَا)، و(الزَّيدُونَ قامُوا) لَو قَدَّمْتَ، أجَبتُ: المُرَادُ الإفرَادُ؛ على أنّهُ يَلتَبِسُ بلُغَةِ مَن قَالَ: "أكلُونِي البَرَاغِيثُ"، وهِيَ مَشهُورَةٌ. واللّبْسُ يُجتَنَبُ فِي ما هُو أَقَلُّ مِنها.

* * * * *

[تقديم الخبر وجوبًا]

وإذا تَضَمَّنَ الخَبرُ ما لَهُ صَدرُ الكَلامِ، تَصَدّرَ وُجوبًا، كَقَولِكَ: (أَينَ زَيدٌ؟)، وبَعضُهم يُقَيِّدُه بالإفرَادِ، ولا حاجَةَ إليهِ؛ لأنّ قَولَكَ: (زَيدٌ أينَ أَبوه؟)، فَـ"أينَ"[1] ليس خَبَرًا وَحدَهُ، بل جُزءٌ مِنَ الخَبَرِ وما الكَلامُ فِيهِ.

أو كانَ مُصَحِّحًا، كَقَولِك: (في الدّارِ رَجُلٌ)؛ إذ لو تَأخّرَ لَزَالَ المُصَحِّحُ للابتَداء بالنَّكِرَةِ، ولالتبسَ الخَبَرُ بالصِّفَةِ.

أو كَانَ المُبتَدأُ مُشتَمِلاً عَلى ضَمِيرٍ يَعُودُ إلى مَعمُولِ الخَبرِ، كَقَولِكَ: (في الدَّارِ صَاحِبُها)؛ إذْ لَو قُلتَ: (صَاحِبُها في الدّارِ) لَقَدَّمتَ المُضمَرَ عَلى المُظهَرِ لَفظًا ومَعنًى؛ على أنّ ذلكَ لو وَرَدَ لم يَكُنْ بَعِيدًا، وكَانَ مِن المُضمَرِ الذي يُفسِّرُهُ ما بَعدَهُ، وقِياسُ أبي الفَتحِ يُجيزُهُ[2].

أو كَانَ المُبتَدَأُ "أنّ"، كَقولِك: (عِندِي أنّكَ ذاهِبٌ)[3]، فَقِيلَ: لَزِمَ الخَبَرُ التَّقدِيمَ حَذَرًا من دُخُولِ "إنَّ" المَكسُورَةِ، واجتِماعِ حَرفَينِ مُؤَكِّدَينِ، كَذا قَالُوا، وقِيلَ لِئَلاّ يَشتَبِهَ بِمَوضِعِ المَكسُورَةِ، وقيلَ: لِئلاّ يَشتَبِهَ بـ"إنّ" التي بمعنى "لَعلّ".

* * * * *

(1) في الأصل: (فإنه) وهو تحريف.
(2) قياس أبي الفتح هو: "ضَرَبَ غلامُه زيدًا" (الخصائص 294/1)، وقد سبقَ ذكرها.
(3) في ك: (قائم).

[تَعَدُّد الخَبَر]

والخَبرُ قد يتعَدَّدَ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ كَاتِبٌ فَقِيهٌ أَدِيبٌ)؛ لأَنَّهُ حُكْمٌ، وقد يُجمَعُ[1] للشّيءِ أَحكَامٌ كَثِيرَةٌ.

وهُنا تَنبيةٌ: وهوَ أنّ النَّقِيبَ ابنَ الشَجَرِيِّ صَرَّحَ في أَمالِيِّهِ بأَنَّـهُ لا يَجتَمِـعُ خَبَرانِ، أحَدُهُما مُفردٌ والآخَرُ جُملَةٌ، وذلكَ في قَولِ الشّاعرِ: [المُتقارَب]

[64] كأنّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا خُضِبْنَ وإنْ كانَ لم يُخْضَبِ

حِجَارَةُ غَيْلٍ بِرَضْرَاضَةٍ كُسِينَ طِلاءً مِن الطُحْـلُبِ[2]

فَمنَعَ مِن أنْ يَكُونَ "خُضِبْنَ"، و"حِجَارَةُ غَيلٍ" خبرَينِ، بل قَـالَ: "خُضِـبْنَ" الخَبَرُ، و"حِجَارَةُ غِيلٍ" خَبَرٌ لِمُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ؛ أي: هيَ حِجَارَةُ غَيْلٍ، وغَيرُهُ أطْلَقَ ولم يُخَصِّص[3].

* * * * *

[دخول الفاء في الخبر]

وقد يَتَضَمّنُ المُبتَدأُ مَعنَى الشّرطِ؛ وذلكَ إذا كانَ مَوصُـولاً بفعـلٍ لَفظًـا أو تقديرًا، كَقَولِكَ: (الّذي يَأتِينِي)، و(الّذي في الدّارِ). أو كانَ نَكِرةً مَوصُوفَةً بِهِمـا، كَقَولِكَ: (كُلُّ رَجُلٍ يَأتِينِي)، أو(كلُّ رَجُلٍ في الدّارِ)، فَيَصِحُّ دُخُولُ "الفاءِ" في الخَبَرِ، إشعَارًا بأنَّ الأوّلَ سَبَبٌ للثّانِي، فَتَقُولُ: (الذي يأتِي فَلَهُ دِرهَمٌ).

---

(1) ك: (يجتمع).

(2) البيتان للنابغة الجعديّ في ديوانه35-36، وهو من شواهد أمالي ابن الشجري238/1، وشـرح ديـوان المتنبي للعكبريّ238/3، وخزانة الأدب153/3. والحوامي مفردها حامية: وهي ناحية الحافر عن يمين أو شمال، وقيل: الحامية: أعلى الحافر. والغَيْل: الماء الجاري على وجه الأرض. والرّضراضة: الأرض الصُلبَة.

(3) انظر أمالي ابن الشجري293/1.

ولا يَجُوزُ دُخُولُها مَعَ "ليتَ" و"لَعَلَّ" و"كَأَنَّ"؛ لِمَا في ذَلكَ مِنَ التّناقُضِ المَعنَويِّ؛ ألا تَرَى أنّ خَبَرَ هذه غَيرُ مَحكُومٍ عَليهِ بِصِدْقٍ ولا كَذِبٍ. وما يُذكَرُ بَعدَ الفاءِ خَبرٌ مَحْضٌ.

واختَلَفُوا في "إنّ"، فأجَازَهُ سِيبَويهِ، ومَنَعَهُ الأخفَشُ[1]، فَوَجْهُ الأوّلِ السَّماعُ والقِياسُ، فالسَّماعُ قَولُه تَعَالَى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [البروج١٠]، وأبلَغُ مِنهُ قَولُه تَعالَى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[الجمعة٨]. والقِياسُ هوَ عَدَمُ تَغْيِينِ "إنّ" لِمَعْنَى الإخبارِ، وذَكَرَ المُبَرّدُ في "المُقتَضَبِ" أنّ حُكمَ "لكنّ" في ذلكَ كَحُكمِ "إنّ"[2].

ووَجْهُ الثّاني أنّ الشّرطَ لا يَدخُلُ عَليهِ "إنّ" فَكَذلِكَ ما أَشبَهَهُ، وهو ضَعِيفٌ؛ لأنّهُ لا يُجرِي المُشَابهَ مُجرَى ما شَابَهَه مُطلَقًا.

وهذا هوَ النقلُ المُعتَمَدُ عَليهِ، وهوَ الذي رَأيتُهُ في "مُختَلِف"[3] الأصفَهَانِيِّ. وابنُ الحَاجِبِ أورَدَهُ بالعَكسِ في شَرْحِ مُقَدّمَتِهِ[4].

* * * * *

(1) ذكر هذا ابن يعيش موافقًا رأي المصنّف في نسبة الرأيين(شرح ابن يعيش101/1). وذكر بعض النحويين هذا الخلاف، ولكنهم عكسوا الموقفين، ونسبَة كلّ رأي منهما.(انظر الإيضاح في شرح المفصل171/1-172، وشرح المقدمة الكافية372/2). وانظر رأي سيبويه في الكتاب103/3.

(2) قال في المقتضب51/1: "وقولك (لكنَّ) بمنزلة إنَّ في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما لأنّها على الابتداء داخلة".

(3) هو كتاب للأصفهاني. (انظر آثار الأصفهاني في كتابه شرح اللمع68/1).

(4) شرح المقدمة الكافية372/2-374.

[حذف المبتدأ والخبر]

واعلمْ أنّ المُبتَدأَ قد يُحذَفُ تارَةً، ويُحذَفُ خَبَرُهُ أُخرَى.

وهُنا تَنبيهانِ:

– **الأوَّلُ**: إذا احتَمَلَ أنْ يَكُونَ المَحذُوفُ مُبتَدأً على تَقدِيرٍ، وخَبَرًا على تَقدِيرٍ آخَرَ، فَجَعْلُهُ خَبَرًا أَوْلَى. قالَ العَبدِيُّ في "البُرْهَانِ": لأنَّ الحَذفَ اتّسَاعٌ، والاتِّسَاعُ في الخَبَرِ كَثِيرٌ[1]، ألا تَرَاهُ مُفردًا مُشتَقًّا وجَامدًا[و17] أو جُملَةً اسمِيَّةً وفِعلِيَّةً وَظَرْفِيَّةً. وكَانَ شَيخُنَا ابنُ جعفَرٍ[2] يَقُولُ: الحَذفُ بالأواخِرِ أَشبَهُ مِنهُ بالأوائِلِ[3]. وقَالَ آخَرُونَ: حَذفُ المُبتَدَإِ أَوْلَى؛ لأنَّ الخَبَرَ مُعتَمَدُ الفائِدَةِ، يُرِيدُونَ أنَّه الجُزْءُ المُستَفَادُ[4]. وفِيهِ تَسَمُّحٌ؛ لأنّ المُستَفادَ في التَّحقِيقِ النِّسبَةُ الوَاقِعَةُ بَينَ المُسنَدِ والمُسنَدِ إليهِ.

– **والثاني**: المَواضِعُ التي يَكثُرُ فيها حَذفُ المبتَدأ خَمسَةٌ:

أوّلُهَا: أنْ يَدُلَّ على أحَدِ الحَواسِّ الخَمسِ، كَقَولِكَ عِندَ رُؤْيَةِ[5] الهِلالِ: (الهلالُ واللهِ)، أي: "هذا الهِلالُ"، وكَقَولِكَ إذا سَمِعتَ صَوتًا: (زَيْدٌ)، أيْ: "هوَ زَيدٌ"، وكَقَولِكَ إذا شَمَمتَ رَائِحَةً: (المِسكُ) : أيْ "هوَ المِسكُ"، وكَذا البَاقِي.

وثانيها: أنْ تَدُلَّ عَليهِ صِفَةٌ من صِفاتِهِ، كَقَوْلِكَ: (رَأيتُ رَجُلاً كَرِيمًا شُجاعًا)، فَيقُولُ بَعضُهُم: (زَيدٌ)؛ أي: "هوَ زَيدٌ".

---

(1) انظر قول العبديّ في المحصول576/1.

(2) هو رضي الدين بن جعفر الأربلي، شيخ ابن إياز، له شرح على المقدمة الجُزولية، وهو من علماء القرن السابع الهجريّ.(كشف الظنون1800/2)

(3) انظر المنهاج الجليّ663 (رسالة جامعية)، والمحصول576/1.

(4) نقله المصنف في المحصول عن الواسطيّ (المحصول576/1)، وما في شرح اللمع للواسطي يؤكّد ذلك(شرح اللمع للواسطيّ33).

(5) كذا في ك و س. وفي الأصل: (تَرقُّب).

وثالثها: أنْ يَجِيءَ لِلتَّبْيِينِ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلَينِ؛ صَالِحٌ وطَالِحٌ)؛ أي: أحدَهُما صَالِحٌ والآخرُ طالِحٌ. ومنهُ قَولُه سُبحانَهُ: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾[آل عمران١٣].

ورابعُها: أنْ يَكونَ جَوابَ استِفهَامٍ، كَقَولِكَ: (كيف زَيدٌ؟) فَتَقُولُ: (صَالِحٌ)؛ أيْ: هوَ صَالِحٌ.

وخامِسُهَا: أن يَدُلَّ عَليهِ مَعنَى الكَلامِ، كَقَولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[يوسف١٨]؛ أي: فَصَبْرِي صَبرٌ جَمِيلٌ.

والمَواضِعُ التي يُحذَفُ فِيها الخَبرُ اثْنَا عَشَرَ مَوضِعًا:

أوّلُها: أنْ يَكُونَ الجَوابُ سَادًّا مَسَدَّهُ، وذلكَ نَحوُ: (لَعَمْرُ اللهِ لأَقُومَنَّ)، و"أيْمُنُ اللهِ"، و"عَهدُ اللهِ"، و"أمَانَةُ اللهِ".

وثانيها: أنْ يَسُدَّ مَسَدَّهُ جَوابُ "لولا"، كَقَولِكَ: (لولا زَيدٌ لأكرَمتُكَ)، وقد أوضَحْتُهُ في شَرْحِ "الفُصُول"[1].

وثالثُها: أنْ يَسُدَّ المَصدَرُ مَسَدَّهُ، كَقَولِكَ: (ما أنت إلا سَيْرًا)؛ والمَعنَى: تَسِيرُ سَيرًا.

ورابعُها: أنْ تَسُدَّ الحَالُ مَسَدَّهُ، كَقَولِكَ: (شُرْبِي السَّوِيْقَ مَلْتُوتًا)؛ أي: إذا كَانَ، أو: إذ كَانَ. وفِيهِ خِلافٌ[2]، شَرَحتُهُ في "المَسائِلِ الخِلافِيَّةِ".

وخامِسُهَا: أنْ يَسُدَّ الشَّرطُ مَسَدَّهُ، كَقَولِكَ: (سُرُورِي بِزَيدٍ إنْ أَطَاعَنِي)؛ أي: ثَابِتٌ بِهِ إذا أَطَاعَنِي.

---

(1) المحصول1/577-578.

(2) انظر خلافهم في الخبر وتقديره على أربعة مذاهب، في شرح ابن يعيش1/96، والإيضاح في شرح المفصّل1/162-163، والمغني لابن فلاح2/256-258، وشرح الجمل لابن عصفور1/352، وشرح التسهيل لابن مالك1/280-281، وشرح الرضي1/277.

وسادِسُها: أنْ تَكُونَ الواوُ العَاطِفَةُ بِمعنَى "مَعَ"، كَقَولِهِم: (كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ)، والتّقدِيرُ: كُلُّ رَجلٍ وَضيعَتُهُ مَقْرُونَانِ.

وَسابِعُهَا: أنْ يَسُدَّ الفاعِلُ مَسَدَّ الخَبَرِ، كَقَولِكَ: (أَقائِمٌ أَخَوَاكَ)، و(ما ذاهِبٌ[1] غُلامَاكَ)، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وثامِنُها: أنْ تَسُدَّ الصِّفَةُ مَسَدَّهُ، كَقَولِهِم: (أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ[2] إلا زَيدٌ).

وهُنَا تَنبيهٌ: وَهُوَ أنّ أبا الفَتْحِ سَأَلَ أبا عَليٍّ عَن رَفْعِ "زَيدٍ"، ومِن أَيِّ شَيءٍ هوَ مُبدَلٌ؟ فَقَالَ أَبو عَليٍّ: مِمّا دَلَّ عَليهِ "أَقَلُّ"، قالَ لَه أبو الفَتحِ: وكَيفَ يَكُونُ ذَلكَ وقد قُلتَ في "الشِّيرَازِيَّةِ"[3]: إنّهُ بَدَلٌ مِن "أقلُّ" دُونَ غيرِهِ؟ فَقَالَ أَبو عَلِيٌّ: الذي يَقوَى فِي نَفسِي السَّاعَةَ هذا؛ لأنّ "أقلُّ" جارٍ مَجرَى حَرفِ النّفيِ، فَقَالَ أَبو الفَتحِ: فَذا لازِمٌ لكَ في قَولِهِم: (ما جاءَنِي إلا زَيدٌ)؛ أنْ يَكونَ "زَيدٌ" بَدَلاً مِمّا دَلَّ عَليهِ الكَلامُ، فَقَالَ أَبوعَليٌّ: لا يَلزَمُ ذَلكَ لِفَرقٍ بَينَهُما واضِحٍ؛ وذَلكَ لأنّهُ[4] لَمّا لم يَجُز البَدَلُ من لَفظِ "أَقَلّ" لِما ذَكَرنَا، أُبدِلَ مِن المَعنَى. والمُبدَلُ مِنهُ، وإنْ لم يَكُنْ في اللّفظِ، فَلَفظُ "أَقلُّ" قد صَارَ كَالعِوَضِ مِنهُ. فَحِينَئِذٍ هُوَ كالمَوجُودِ لَفظًا، ولَيسَ كَذا: (ما جاءَنِي إلا زَيدٌ)؛ إذ ليس في اللفظ ما يُبدلُ منه، ولا يَنوبُ عَنهُ، فَاعرِفْهُ.

وتاسِعُها: أن يُستَغنَى بِخَبَرِ المَعطُوفِ عَن خَبَرِ المَعطُوفِ عَليهِ، كَقَولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[التوبة٦٢]، وقَالَ الشّاعِرُ: [ظ17]

[المنسرح]

---

(1) في ك: (وأذاهب).

(2) في ك: (كذا).

(3) الشيرازيّات2/404- 405، وقريب منه ما جاء في الخصائص2/124.

(4) في ك: (لأنهما) وهو تحريف.

[65] نَحنُ بما عِندَنَا وأنتَ بما عِندَكَ رَاضٍ والرَّأيُ مُختَلِفُ[1]

وعاشِرُها: أنْ يَكونَ جَوابًا للاستِفهَامِ، كَقَولِكَ: (مَن عِندَكَ؟) فَتَقُولُ: (زَيـدٌ)؛ أيْ: زَيدٌ عِندِي.

وحَادِي عَشَرها: أنْ تَستَفهِمَ على طَرَيقِ العُمُـومِ، فتقـول: (هـل طَعَـامٌ؟)، والتَّقدِيرُ: هل عِندَكَ طَعَامٌ؟

وثانِي عَشَرها: أنْ تَأتِي بَعدَ النَّفيِ بما يَنقُضُهُ. كَقَولِ القَائِلِ: (ما عِندِي أحـدٌ)، فَتَقُولُ: (بَلَى، زَيدٌ)؛ أي: عِندَكَ زَيدٌ، وهذا ظاهرٌ[2].

* * * * *

(1) ينسب إلى قيس بن الخطيم في سيبويه75/1، وهو في ملحقات ديوانه239، ونُسبَ إلى درهم بـن زيـد الأنصاري في الإنصاف95/1، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانـه337، واستشـهد بـه المـبرّد في المقتضـب112/3، 73/4، وإعـراب القـرآن للنحـاس212/2، 351/3، والتبيـان للعكـبري648، واللباب213/1، وتفسير البحر المحيط336/2، ومغني اللبيب810.

(2) في س: ظاهره.

[المنصوبات]

والمَنصُوبَةُ كَذلكَ. فالأصليُّ خَمسَةٌ:

[المصدر]

الأوّلُ: المَصْدَرُ، ويُسَمَّى مَفعُولاً مُطلَقًا، لأنّه لا يُقَيَّدُ بِحَرفِ جَرٍّ. وتَعرِيفُه: ما دَلَّ على حَدَثٍ وَضْعًا، وعلى زَمانٍ مَجهُولٍ ضِمْنًا. قَالَ تَعالَى:

﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب ٥٦]،

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء ١٦٤]، وإنّما يُنصَبُ إذا كانَ فَضْلَةً، ألا تَرَاهُ يُرفَعُ في قَولِكَ: (سِيرَ سَيرٌ شَدِيدٌ)؛ حَيثُ قامَ مَقامَ الفَاعِلِ.

وفائِدَةُ ذِكرِهِ مَعَ الفِعلِ أَحَدُ ثَلاثَةِ أَشياءَ:

- تَوكِيدُهُ، وقد تَقَدَّمَ تَمثِيلُهُ، وهوَ تَوكِيدٌ لَفظِيٌّ؛ لأنّ لَفظَ الفِعلِ يَدُلُّ على المَصدَرِ، وكَذلكَ المَصدَرُ يدل على الفِعْلِ[1]. كَقَولِكَ: (ضَربتُ ضَرْبًا) بِمَنزِلَةِ تَكرِيرِ الفِعلِ.

- وبَيانُ نَوْعِهِ، وذلكَ حَاصِلٌ بصِفَتِهِ، كَقَولِكَ: (قُمتُ قِيامًا طَويلاً)، قَال تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة ٢٤٥]. ولا شُبهَةَ في أنّ المَصدَرَ المَوصُوفَ يُفيدُ ما لم يُفِدْهُ الفِعلُ؛ وذلكَ لأنّهُ خَرَجَ بالصِّفَةِ من الجِنسِ العَامِّ إلى النَّوعِ الخَاصِّ، ولا يُفهَمُ من الفِعلِ إلا المَصدَرُ المُطلَقُ.

- وعَدَدُ مَرَّاتِهِ، وذلكَ حَاصِلٌ بِثَلاثَةِ أشياءَ:

(1) قوله: (يدل على الفعل) سقط من الأصل.

الأَوَّلُ: إدخَالُ التّاءِ عَليهِ، كَقولِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَةً)، فـ"ضَرْبَةً" من "ضَرْبٍ"، كـ"تَمْرَةٍ" من "تَمْرٍ".

والثاني: التَّثنيةُ، كَقولِكَ: (ضَربتُ ضَربَتَيْنِ).

والثّالثُ: تَمْييزُ العَدَدِ بِهِ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[النور٤]، وقال تَعالَى: ﴿فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[النور٢]. وأضافَ بَعضُهُم إلى ذلكَ فائِدَتَينِ أُخْرَيَينِ[1]:

إحدَاهُما: بَيانُ الهَيئَةِ كـ(الرِّكْبَةِ) و(الجِلسَةِ).

والأخرى: وقُوعُه حَالاً، كَقَولِكَ: (أَتَيتُه رَكْضًا).

ولا يَجُوزُ تَثنيةُ المَصدَرِ ولا جَمعُه؛ لأنَّ الغَرضَ مِنهُمَا التَّكثِيرُ في الوَاحِدِ، وذَلكَ حَاصِلٌ بِدونِهما؛ إذ يَقَعُ بِلَفظِهِ على[2] القَليلِ والكَثيرِ، ألا تَرَى أنَّكَ إذا قُلتَ: (قُمتُ قِيامًا)، صَحَّ أنْ تُريدَ بِهِ مَرَّةً وألفَ مَرَّةٍ وأَكثَرُ. نَعَم، إن اختَلَفَت أنواعُهُ جَازَا[3] فِيهِ، تَقولُ: (قُمتُ قِيامَينِ)؛ أي: قيامًا في الدّارِ، وآخرَ في المَسجِدِ.

وعَقلٌ وعُقُولٌ، وحِلْمٌ وحُلُومٌ[4]. قال الهُذَلِيُّ: [الكامل]

[66] ولقد نُقِيمُ إذا الخُصُومُ تَنَافَدُوا أَحلامَهُمْ صَعَرَ الخَصِيمِ المُجْنِفِ[5]

(1) ك: (أخرتين).
(2) سقط من ك: (في الوَاحِدِ، وذَلكَ حَاصِلٌ بِدونِهما؛ إذ يَقَعُ بِلَفظِهِ على).
(3) في ك: (جاز).
(4) يتحدث هنا عن جمع المصادر، ويرى أنه قليل، ويوضّح المعنى والسياق ما جاء في توجيه اللمع لابن الخباز170، يقول: "وجمع المصادر قليل جدًا، قالوا: عقل، وعقول، وعلم وعلوم، وحِلم وحلوم وأحلام".
(5) الهُذلي هو أبو كبير، بحسب نسبة بعض المصادر. وأثبت الزبيدي في الكلمة الأخيرة روايتين، هما: (مُجْنِف) و(مِجْنَف)، وسَبَقَه في ذلك الصاغاني في العباب الزاخر (جنف). وهو من شواهد الصحاح (جنف)، وجمهرة اللغة489/1، وتهذيب اللغة61/4، وتوجيه اللمع170، والعباب الزاخر (جنف)، واللسان(ركح)، و(جنف) والتاج(جنف).

وهو قَلِيلٌ.

وأسماءُ الأجناسِ كَذلِكَ، قُرِئَ: "فالتَقَى الماءانِ"[1]، وقَالَ الرّاجزُ:

[الرجز]

[67] وبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أمْوَاؤُهَا[2]

ولا فَرقَ بينَ مُعَرَّفَةٍ ومُنَكَّرَةٍ في نَصبِ الفِعلِ لَهُ، تَقُولُ: (قُمتُ قِيامًا)، و(القِيَامَ الذي تَعلَمُ)، قَالَ الشّاعِرُ: [الطويل]

[68] لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتُكَ الحُبَّ كُلَّهُ وَزِدْتُكَ حُبًّا لم يَكُن قَطُّ يُعرَفُ[3]

وإذا أَضفْتَ أَفعلَ التَّفضِيلِ إلى المَصدَرِ انتَصَبَ انْتِصَابَهُ، كَقولِكَ: (سِرتُ أشدَّ السَّيرِ)؛ لأنّه بَعضٌ لِما يُضافُ إليهِ، فأشدُّ السَّيرِ سَيرٌ، وكَذلكَ إذا كَانَ مُقترِنًا بـ"مِن"، كقَولكَ: (سِرْتُ أشَدَّ مِنْ سَيرِكَ)؛ لأنَّكَ تُفاضِلُ بَينَ سَيْرَيْنِ، وفي التّنزِيلِ: ﴿وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾[الروم٩].

ومتى كَانَ الفِعلانِ بمعنًى واحِدٍ جَازَ تَعَدِّي أحَدِهما إلى مَصدَرِ الآخَرِ، كَقَولِكَ: (أَحبَبتُهُ إعجَابًا)، و(أَبْغَضْتُهُ كَرَاهِيَةً).

---

(1) جزء من آية من سورة القمر12. ونَسَب القرطبيّ هذه القراءة إلى الجحدريّ في تفسيره(132/17)، والمحرر الوجيز214/5، وذكر قراءة أخرى فيها للحسن البصريّ، وهي : "فالتقى الماوان" وذكرها الرازي بلا نسبة في التفسير الكبير(34/29).

(2) لم يُنسب هذا الرّجز إلى أحدٍ في المصادر التي ذكرته، وبعده شطرٌ آخر، هو:

ماصِحةً رَأْدَ الضُّحى أفياؤُها

وهو من شواهد الاشتقاق لابن دريد316، وجمهرة اللغة248/1، والحلبيات40، وسرّ الصناعة100/1، والمنصف151/2، والمُحكَم445/4، والمفصّل705، وشرح ابن يعيش15/10، وتوجيه اللمع170، والممتع348، واللسان(موه). في الأصل، وس: (أمواهها).

(3) البيت لابن المعتز في ديوانه476، وقد وَرَدَ بلا نسبة في الخصائص448/2، وتوجيه اللمع171، والمزهر284/1. وانظر خبره في تاريخ مدينة دمشق 263/68.

أَنشَدَ الجوهَرِيُّ[1] في الصِّحاحِ[2]: [الرّجز]

[69] يُعجِبُهُ السَّخُونُ والبَرُودُ والتمرُ حُبًّا ما لَهُ مَزِيدُ[3]

السَّخُونُ ما يَسْخُنُ[و18] من الطَّعَامِ، والبَرُودُ البارِدُ.

وهذا رَأيُ الخَليلِ؛ لأنه في مَعنَى الفِعلِ المُشتَقِّ مِنهُ. وذَهَبَ سِيبَويهِ إلى أنّ ناصِبَه فِعلٌ من لَفظٍ حُذِفَ لِلدِّلالَة عليهِ[4]. لأنكَ لَمّا قُلتَ: (أبغَضتُهُ) دَلَّ على أنّكَ تَكرَهُهُ. قالَ بَعضُهم: ويُقوّي هذا قَوْلُ المُتَنَخِّلِ الهُذَلِيِّ[5]: [البسيط]

[70] السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانُ كالِئُها مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[6]

---

(1) هو إسماعيل بن حمّاد، الإمام أبو نصر الفارابي، كان من أعاجيب الزمان، ذكاء وفطنة وعِلمًا، قرأ على أبي عليّ الفارسيّ والسيرافيّ، صنّف في العروض، وفي النحو، وله "الصّحاح" المشهور في اللغة، مات سنة ثلاث أو ثمان وتسعين وثلاثمئة.(انظر ترجمته في البلغة66، ومعجم الأدباء2/205، والبغية1/466).

(2) انظر الصحاح(سخن).

(3) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه172، وهو من شواهد الصحاح(سخن) برواية: (...السخون والعَصِيد)، وانظر البيت في اللمع50، وتوجيه اللمع172، وشرح المفصل لابن يعيش1/112، وتفسير الطبريّ15/89، واللسان(سخن)، والتاج(سخن).

(4) انظر رأي سيبويه في الكتاب1/357. وانظر تفصيل المسألة – بلا نسبة إلى الخليل– في شرح السيرافي2/105(مخطوط)، والنكت للأعلم1/389، وما بعدها، وشرح ابن يعيش1/112، ونسبوا رأي الخليل إلى المازنيّ والمبرّد والسيرافي. وذكر ابن الخباز المسألة، وقد نسب الرأيين إلى الخليل وسيبويه، كما ذُكِر، على ما ذَكر المصنف.(توجيه اللمع173).

(5) اسمه مالك بن عويمر بن عثمان، ويكْنى أبا أُثيلة؛ من شعراء هُذيل، قيل فيه هو صاحب أجود طائية قالتها العرب.(انظر ترجمته في الأغاني24/92، والأعلام5/264).

(6) البيت للمتنخل في شرح أشعار الهذليين3/1281، وانظر إيضاح الشعر للفارسي474، والخصائص2/167، وسر صناعة الإعراب2/611، والحماسة البصرية1/239، والمحكم138، وأمالي ابن الشجري2/220، وتوجيه اللمع173، ولسان العرب(خعل)، والمقاصد النحوية3/16، وخزانة الأدب5/11.
وهو منسوب لتأبط شرًّا في تهذيب اللغة1/116، وهو في ملحق ديوانه246 مما ينسب له ولغيره.
وهو بلا نسبة في العين1/120، وجمهرة اللغة1/2،613/983، والمخصص5/110، وشرح عمدة الحافظ701، وشرح الكافية الشافية1/2،116/1023، 1049، وشرح التسهيل3/120، والمحصول1/426، وابن الناظم300، وشرح الأشموني2/211، وتذكرة النحاة346، وتحرير الخصاصة2/419، والفاخر2/721، وتعليق الفرائد5/80، 8/69، والهمع2/99. وروي: (سالكها)، والثغرة بضم الثاء: كل موضع فيه خوف من العدو، وكالئها: حافظها، والهلوك: المرأة الفاجرة، والخيعل: ثوب يخاط أحد شقيه، ويترك الآخر.

فاليقظانُ: صِفَةٌ للسَّالِكِ، فَلو نُصِبَ "مَشيَ الهَلوكِ" بـه لكـانَ المَوصولُ مَوصُوفًا قَبلَ تَمَامِهِ، وهو مُمتَنِعٌ؛ قالوا لا يَجُوزُ: (مَرَرتُ بالضّاربَينِ الظَّريفَينِ زَيْدًا)، وإنما الجائز: (مررتُ بالضاربَيْنِ زيدًا الظريفَيْنِ)[1] وأقُولُ يَجُوز أنْ يَكُونَ "اليَقَظَـانُ" صِفَةً "للثُّغرَةِ"، و"كَالِئُهَا" مَرفُوعٌ بِه؛ وَوُصِفَت بذلكَ لِوُقُوعِ التَيَقُّظِ فِيها، كما قَالُوا: (نَهارٌ صَائِمٌ ولَيلٌ قائِمٌ)؛ لِوُقُوعِ ذَينكَ فِيهما، فَيكونُ حِينَئِذٍ "مشيَ الهَلُوكِ" مَنصُوبًا بالسَّالِكِ، ويَنتَفِي المَحذُورُ، وأمّا "الفُضُلُ" فهو صِفَةٌ "للهَلُوكِ" على المَوضِعِ، وقَالَ البُستِيُّ في تَعلِيقِهِ: هو مَرفُوعٌ بالمُجاوَرَةِ؛ يَعنِي أنّه مَجرُورٌ لأنَّه صِفَةٌ "الهَلُوكِ"، ولكنْ لَمّا جَاوَرَ "الخَيعَلُ"، وهو مَرفُوعٌ رُفِعَ بِمجاوَرَتِهِ[2]، وهذا غَرِيبٌ وقد مَـرَّ بي[3] فِي إعرَابِ القُرآنِ المَجِيدِ، مِثلُ ذلكَ.

وهنا تَنبيهٌ: قَالَ الرَّبَعِيُّ[4]: المَصدَرُ إذا كانَ مُطلَقًا أو مُقَدَّرًا بـ"أنْ" والفِعلِ، فإنّه لا يَتحمّلُ الضَّمِيرَ؛ وذلكَ أنّه لا يُوصَفُ به، فلو[5] أُضمِرَ فِيهِ لكانَ إضمَارًا قَبلَ الذِّكرِ. وإذا كَانَ حالاً أو صِفَةً أُضمِرَ[6] فِيهِ، كَقَولكَ: (فَعَلْته جَهْدَكَ) و(طَاقَتَكَ)، و(جاءَ زَيدٌ رَكضًا)، انتهى كلامُهُ.

(1) الكلام من: قوله: (وإنما الجائز .... إلى هذا الموضع) سقط من الأصل، وهو في ك، و س.

(2) انظر توجيه الرفع بالمجاورة في تذكرة النحاة346، والهمع592/1.

(3) قوله: (بي) ليس في الأصل.

(4) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرَّبَعيّ، أبو الحسن، أحد أئمة النحو، أخذ عن السيرافي، ولازمَ الفارسيّ مدة طويلة؛ صنّفَ شرحًا لـ"إيضاح الفارسيّ"، وشرحًا لـ"فَرْخ" الجَرْميّ، ومقدمة في النحو؛ قيل إنه شرح كتاب سيبويه وغسله. توفي سنة عشرين وأربعمئة. انظر ترجمته في نزهة الألباء296، والبلغة154، والبغية181/2.

(5) في ك: (فإذا) وهو تحريف.

(6) في ك: (فيضمر).

وأقولُ: نَقَلَ الزَّعْفَرانيُّ عَن الأخفَشِ أنّه يُضمِرُ في: (سَقْيًا لك) ضميرًا، حَيثُ قامَ مَقامَ الفِعلِ؛ ولذلكَ لا يَظهَرُ الفِعلُ مَعَه. قالَ أبو عَليٍّ: وهو قِياسُ مَذهَبِ سِيبَويهِ وإنْ لم يَنُصَّ عَليهِ؛ لأنّه أضمَرَ في الظَّرفِ، في قولِهِم: (زَيدٌ عِندَكَ)، بل الإضمارُ في المَصدَرِ أولَى؛ لأنّه مِن لَفظِ الفَعلِ.

فإنْ قِيلَ: فَما النّاصِبُ لِقَولِهِ: (لَكَ)؟. أجَبتُ: قالَ أبو عَلِيٍّ: لا يَكونُ صِفَةً لـ"سَقْيًا"، وإنْ كَانَ نَكرَةً مِثلَهُ، لِقيامِهِ مَقَامَ الفِعلِ، فهوَ تَبيِينٌ لهُ ومُتَعلِّقٌ بِهِ. وذَكَرَ الأندَلِسيُّ – صَاحِبُ أبي عَليٍّ – أنّ بَعضَهم يُعلِّقُه بمحذُوفٍ تَقدِيرُهُ: "أعنِي لَكَ". وفِيهِ بُعْدٌ؛ لأنّه لا حَاجَةَ إلى تَكلّفِ التَقدِيرِ معَ وُجودِ المَصدَرِ وتَناوُلِهِ إيّاه.

فأمّا قَولُ سِيبَويهِ في بَابٍ من أبوابِ النَّفي[1]: تقديره: إرادَتي بِهذا لَكَ[2]، فقَالَ أبُو عَلِيٍّ: هذا تَفسيرٌ لِلمَعْنَى لا لِلعَمَلِ؛ بدَليلِ أنّ المَوصُولَ لا يَجُوزُ حَذفُه وتَبقِيَةُ صِلَتِهِ عندَ البَصريِّ. واختارَ بَعضُهُم أنْ يَكونَ "لَكَ" مُتَعلِّقًا بالفِعلِ النّاصِبِ، لِقولِهِ[3]: "سَقْيًا"، ولا ضَميرَ فِيهِ على هذا. ولو قِيلَ: إنّه صِفَةٌ لِلمَصدَرِ لم يَكُن بَعِيدًا[4]، واللهُ أعلَمُ.

* * * * *

[المفعول به]

والثّاني: المَفعُولُ بِهِ[5]، وهوَ مَا وَقَعَ عَلَيهِ فِعلُ الفاعِلِ، كقَولِكَ: (ضَرَبْتُ زَيدًا)، وقد مَضَى تَمثِيلُهُ، وأنّه يَنتَهِي إلى ثَلاثَةٍ لا غَيرُ، وأنّه يَجُوزُ تَقدِيمُهُ.

* * * * *

(1) انظر سيبويه1/246.
(2) سقط من ك:(لك).
(3) ك: (كقوله) وهو تحريف.
(4) وردت المسالة بتفصيلها ونسبتها في المحصول1/540-541.
(5) في ك: (للمفعول به).

[المنادى]

ومِنهُ المَنادَى: وهوَ المَذكُورُ بَعدَ حَرفِ[1] النِّدَاءِ، لَفْظًا أو تَقدِيرًا، كَقولِهِ تَعالَى:﴿ يَٰمَرْيَمُ ﴾[آل عمران٢٧][2]،

و: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[يوسف29].

ولا يَخلُو من أنْ يكونَ مُفردًا، أو مُضَافًا، أو مُشبَّهًا بهِ.

فالُمفرَدُ: مَقصُودٌ، ومُقابِلُهُ[3].

فالأوَّلُ: مَعرِفَةٌ قبلَ النِّداءِ كَالأعلامِ، نَحوُ: (يا زَيدُ)، واختُلِفَ في عَلَمِيَّتِهِ[ظ18]، فَقِيلَ: لم تَزُلْ، لأنّنا نُنادِي مَن لا شِرْكَةَ فِيهِ، كَقولِكَ: (يا فَرَزْدَقُ)، وهوَ اختيارُ أبِي الفتْحِ[4] والبُستِيُّ. وقِيلَ: زالَتْ؛ لِئَلاَّ يَجتَمِعَ تَعرِيفَانِ في الاسمِ الوَاحِدِ، وهو اختِيارُ عَبدِ القاهِرِ[5].

والثّاني: مَعرِفَةٌ في حَالِ النِّداءِ، كَقَولِكَ: (يا رَجُلُ)، وتَعرِيفُهُ بالقَصْدِ المَشروطِ بِحَرفِ النِّداءِ، لا بِحَرفِ النِّداءِ؛ إذ نُنَادِي النَّكِرةَ، وهيَ على حَالِها.

وهذانِ مَبْنيّانِ على ما يُرْفَعَانِ بهِ، كَقَولِكَ: (يا زَيدُ)، و(يا زَيدَانِ)[6]، و(يا رَجلُ) و(يا رَجُلانِ)، وهذا مِن فَوائِدِ ابنِ الحاجِبِ[7]، وهوأحسَنُ مِن قَولِ النُّحاةِ: يُبنَى ذلكَ على الضَّمِّ، لِعُمومِهِ، واختِصاصِ قَولِهِم بالُمفرَدِ.

---

(1) في ك: (حروف).

(2) وانظر آل عمران42، 43، 45، ومريم 27.

(3) أي: غير مقصود.

(4) اللمع106، وتوجيه اللمع (ولم يذكر أبا الفتح)319.

(5) انظر اختياره في المقتصد755/2.

(6) بعدها في ك وس: (ويا زيدون).

(7) شرح المقدمة الكافية412/2-413.

فإنْ قيلَ: فما عِلّةُ البناءِ والتّحريكِ والضّمِّ؟ أجبتُ:

عِلّةُ الأوّلِ: لِوُقُوعِهِ مَوقِعَ أسماءِ الخِطابِ التي تَغلِبُ عليها مَعاني الحُروفِ، وحَكَى سِيبَويهِ: (يا أنتَ)، و(يا إياكَ)[1]. وقِيلَ: لِشبَهِهِ بالمُضمَرِ لَفظًا ومَعنًى. فاللفظُ كَونُه مُفردًا، والمَعنَى كَونُه مُخاطَبًا. وقِيل: شُبِّهَ بالأصواتِ.

وعِلّةُ الثّاني: عُرُوضُ البناءِ، وقِيلَ فيهِ: ما قَبلَ آخِرِه سَاكِنٌ. فَحُرِّكَ هَرَبًا من التِقاءِ السّاكِنَينِ، ثم حُمِلَ ما لَيسَ كَذلكَ عَليهِ. وقالَ صَدْرُ الأفاضِلِ: إنّما تُنَادي لِيُقبِلَ عَليكَ المُنادَى، فَتَأمُرُه أو تَنهاهُ، أو تُخبِرُه؛ فَحُرِّكَ لِيَدُلَّ ذلكَ على أنّ المُرادَ ما بَعدَهُ[2].

وعِلّةُ الثّالثِ: أنّ الفَتحةَ حَركَتُه إذا أُعرِبَ، فلو حُرِّكَ بها لالتَبَسَ المَقصُودُ بغَيرِهِ في ما لا يَنصَرِفُ، كَقَولِكَ: (يا أسَمُ)[3]. والكَسرَةُ تُحدِثُ فيه لَبسًا بالمُضَافِ إلى يَاءِ المُتكَلِّمِ، وقِيلَ: قُصِدَ بذلِكَ تَكمِيلُ الحَرَكاتِ الثَلاثِ لِلمُنَادَى.

والمُقابلُ[4]، كَقَولِ الأعمَى: (يا رجُلاً خُذْ بِيَدِي)، و(يا غلامًا أَجِرْني)، وإنّما لم يُبنَ لِبَقائِهِ على شِيَاعِهِ.

وفي ناصِبِهِ خِلافٌ[5]؛ فَقِيلَ: إنّه الفِعلُ المُقَدَّرُ، وهو "أدعُو"، و"أُنَادِي"؛ لأنّه الأصلُ في ذلكَ. وقِيلَ: الحَرفُ لِنيَابَتِهِ عَنهُ. وقَالَ بَعضُهُم: إذا عَمِلَ "أُنَادِي"، الذي هو عِبَارَةٌ عَن "يا"، فَعَمَلُها أَولَى.

---

(1) سيبويه1/291.

(2) التخمير1/334.

(3) في الأصل: (يا أسم).

(4) أي: المنادى النكرة غير المقصودة.

(5) انظر الآراء الواردة في عامل النصب بتفصيلها في الإنصاف1/236، وشرح ابن يعيش1/127، والتخمير1/325، والإيضاح في شرح المفصّل1/217 -218، والارتشاف4/2179 والجنى الداني355.

والمُضافُ، كَقَولكَ: (يا رَبَّ العِبَادِ)، وإعرابُهُ لِفَوَاتِ أَحَدِ وَصْفي شَبَهِ المُضمَرِ، أو لِقِيامِ المُعارِضِ، وهوَ الإضافَةُ.

فإنْ قِيلَ: كَوْنُه مَقصُودًا يَقتَضِي البِناءَ، وإضافَتُهُ تقتَضِي الإعرابَ، فما مُرَجِّحُ الإضافَةِ؟ أَجَبتُ: تَرَجَّحَت؛ لأنّها تَرُدُّ الاسمَ إلى أَصلِهِ، وهو الإعرَابُ بِخلافِ مُعارِضِها، فإنَّهُ يَرُدُّهُ إلى البِنَاءِ، وليسَ بأصلِهِ.

فإنْ قِيلَ: فَـ" لَدُنْ" و"كَمْ" مُضافَتَانِ وهما مَبْنِيّتانِ. أَجبتُ: بناؤُهُمَا لازِمٌ. و"كَمْ" وأحد لُغاتِ "لَدُنْ" وهو "لَدُ" مَوضُوعَتَانِ وَضعَ الحُروفِ، ولا يَلزَمُ مِن مُعارَضَةِ الإضافَةِ البِنَاءَ العَارِضَ[1] مُعارَضَتُها البِنَاءَ اللازمَ.

فإن قِيلَ: فَـ"أَيُّهُم" مِن قَولِه تعالى:

﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[مريم٦٩] مُضافَةٌ، وبناؤُها عَارِضٌ، ومَع ذلكَ فَلَم تُعارِض الإضافَةُ عُرُوضَ البِنَاءِ عِندَ سِيبَوَيهِ. أَجَبتُ: لأجلِ ذلكَ فَرَّ ابنُ السَّرَاجِ[2]، وذَهَبَ إلى أنّه على الحِكَايةِ، وهوَ قَولُ الخَليلِ[3].

نَعَمْ، هَهُنا سَبَبانِ لِلبِنَاءِ؛ أحدُهُما كَونُها مَوصُولَةً، والآخَرُ حَذْفُ صَدرِ صِلَتِها، والإضَافَةُ تُعارِضُ مُقتَضَى البِناءِ الوَاحِدِ، لا المُقتَضَيَينِ، وهذا البَسطُ لِي، فتَأَمَّلْهُ.

والمُشابهُ للمُضافِ: هوَ ما عَمِلَ فِي مَا بَعدَهُ رَفْعًا أو نَصبًا:

فالأوّلُ: لَفظِيٌّ، ومَحَلِّيٌّ[4]، كَقَولِكَ: (يا حَسَنًا وَجهُهُ)، و(يا مَسيرًا بِهِ).

---

(1) ك: (المعارض).

(2) الأصول2/324.

(3) انظر قول الخليل في الكتاب2/399.

(4) في ك: (محكي) وهو تحريف.

والثَّانِي: كَذلكَ؛ كَقَولِكَ: (يا ضَارِبًا زيدًا)، و(يا لَطيفًا بالعِبَادِ).

وهنا تَنبيةٌ: وهو أنّ مِن الْمشابِهِ للمُضافِ المَعطُوفَ[و19]والمعطوفَ عليـهِ؛ إذا سُمِّي بِهِمَا، فلو سَمّيتَ بـ"زَيدٍ وعَمرو" لَقُلتَ في النّداء: (يا زَيدًا وعَمرًا أَقبلْ)؛ وذلكَ لأنّه طالَ بالعَطْفِ؛ إذ لا يَجُوزُ بَقاءُ أَحَدِهِمَا؛ لأنّ كُلًّا مِنهُما بَعـضُ العَلَـمِ، وكَذلكَ لو سَمّيتَ امرأةً بـ"ضَارِبَةٍ زَيدًا" لَصَرفْتَ، وقُلتَ: (جَاءتْني ضَارِبَةٌ زيدًا)؛ لأنّ الاسمَ ليسَ "ضَارِبَةٌ" وحدَهُ.

وحَقُّ حَرفِ النّداءِ ألا يُحذَفَ؛ لأنّ الغَرضَ مِنهُ إفادَةُ مَعنَـاهُ، وقـد حُـذِفَ تَشبيهًا لهُ بالفِعلِ. والأَسمَاءُ الْمُنادَاةُ في ذلكَ على ضَربَيْنِ:

أحدُهُما: يُحذَفُ فيهِ، وهوَ العَلَمُ، والْمُضافُ، و"أيُّ"، كَقولِهِ تَعالَى:

﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[يوسف٢٩]،

و﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ [آل عمران٨]، وكَقَولِ عَدِيّ بن زَيدٍ[1]:

[الرّمَل]

[71] أَيُّها القَلبُ تَمتّعْ بِدَدَنْ إنّما هَمِّي سَمَاعٌ وأَذَنْ[2]

والآخرُ يَمتَنِعُ مِن ذلكَ، وهوَ ما جَازَ أنْ يَكُونَ وَصفًا، لـ"أيّ"، فلا تَقـولُ: (رَجُلُ أَقبِلْ)؛ لِجَوَازِ قَولِكَ: (يا أَيّها الرّجلُ) وكَذَا: (هذا أَقبِلْ)؛ لِجَوازِ: (يا أَيُّهـذَا أَقبِلْ)،

(1) هو عديّ بن زيد العِبَادِيّ التميميّ، شاعر من دُهاة الجاهلين، كانَ قرويًّا من أهل الحِيرَة، فصيحًا. وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كِسرى، تزوّج هِندًا بنت النعمان بن المنذر، ووشَى به أعداؤه لدى النُّعمان فقتله في سجنه في الحيرة.(تاج العروس "عبد"، والأعلام4/220).

(2) البيت لعدي بن زيد في غريب الحديث لابن سلام1/40، 2/139، والصّحاح(ددن)، والزاهـر1/242، 2/5، وتهذيب اللغة14/49، 15/15، ورسالة الغفران78، ومقاييس اللغة1/76، 2/266، 336، والمحـرر الوجيز3/52، واللسان(ددن)، (أذن)، والتاج(ددن). وقد جاء في ك صدر البيت فقط، ولم يرد عَجُزه. والدّدَن: اللهو، وأذَن: الاستماع.

وشَذَّ قَولُ الأعشَى[1]: [الطويل]

[72] وحتَّى يَبيتَ القَومُ في الصَّيفِ لَيلَةً يَقُولُونَ نَوِّرْ صُبحُ والليلُ عاتِمُ[2]

ولا يَجوزُ إدخالُ حَرفِ النِّداءِ على ذِي الّلامِ عندَ البَصريِّ[3]، هَرَبًا مِن تَوالِي حَرْفَي تَعْريفٍ، لَكنْ يَتَوَصَّلُونَ إلى نِدَائِهِ بــ"أيّ"، ويَبْنُونَهُ علــى الضَّــمِّ؛ لِكَونــهِ مُنادًى في اللَّفْظِ، وذلكَ مَرْعِيٌّ، ألا تَرَى إلى قَــولِهم: (أَلَسْــتَ بِقَــائِمٍ)، فَيــأْتُونَ بــ"البَاء"، وإنْ زالَ النَّفيُ؛ لِوُجُودِ لَفظِ "لَيسَ".

وأمّا "ها" فَقيلَ: هيَ عِوَضٌ مِن مُبَاشَرَةِ "يا" لِذِي الّلامِ. وقِيلَ: هِيَ لِلمُبَالَغَةِ في التَنبيهِ. وقِيلَ: هِيَ عِوَضٌ مِمّا تُضافُ إليهِ "أيّ"، وذو اللامِ صِفَتُه[4].

ويَلزَمُ رَفْعُهُ؛ لأنّه هوَ المَقصُودُ بالنِّداء، ولَيسَ كـ"الظَّرِيفِ" في قَولِكَ: (يا زَيدُ الظَّريفُ). وكذا صِفَتُهُ نَحوُ: (يا أيّها الرَّجلُ ذو المَالِ)؛ وأَجَازَ المَازِنِيُّ[5] والزَّجّاجُ[6]: (يا أيُّها الرّجلَ) بالنّصبِ، على المَوضِعِ، وقُرِئَ شَاذًّا : "يا أيُّها الكَافِرِينَ"[7].

---

(1) هو ميمون بن قيس، يكنى أبا بصير. أحد فحول شعراء الجاهلية، يلقّب بصنّاجة العرب لجودة شعره. كــان يَفِدُ على الملوك، ولا سيّما ملوك فارس، أدرك الإسلام ، وتوجّه نحو الرسول"صلّى الله عليه وسلّم"، ولكنّ كفّار قريش منعوه، وعاد ولم يُسلِم، ومات في اليمامة.(انظر ترجمته في الأغاني9/127، ومعاهد التنصــيص1/196، والخزانة1/181).

(2) البيت في ديوانه178، وانظر أمالي الشجريّ1/419، وتوجيه اللمع322، والمحصــول2/680، وشــرح شواهد شرح التحفة372. وهو بلا نسبة في المحكم10/319، وشرح الجمل لابن عصــفور2/88، ولســان العرب(نور)، والتاج(نور). ورواية الديوان: (في الصفّ) بدلاً من (في الصيف).

(3) هذا مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فيجيزونه. انظر الإنصاف1/335، والتبيين444، والمحصول2/684.

(4) انظر تفصيل الآراء في هذه المسألة في شرح المفصّــل لابــن يعــيش2/7، والمحصــول2/685، وشــرح الرضي1/375-276، والارتشاف4/2195.

(5) انظر رأي المازنيّ في معاني القرآن وإعرابه للزّجاج1/98، وعلل النحــو345، وأســرار العربيــة208، واللباب1/337.

(6) ذكره ولم يأخذ به، وعدّه قياسًا في غير (يا أيها الرّجل). وانظر معاني القرآن وإعرابه1/98.

(7) الكافرون1، وذكر الجاحظ أنه سَمع هذه القراءة من ابن ضحيان الأسديّ (البيــان والتبــين1/567). وانظر قراءتها الشاذة في روح المعاني للألوسيّ2/111، وأسندها إلى عليّ بــن أبي طالــب. وشــرح شــذور الذهب584 بتحقيق محمد عبد الغني الدقر.

واعلمْ أنّ في المُضافِ إلى الياءِ إذا كَانَ مُفرَدًا صَحِيحًا خَمسَ لُغَاتٍ:

- حَذفُ اليَاءِ وإبقَاءُ الكَسرَةِ دَالّةً عَليهَا، كَقولِكَ : (يا غُلامِ).
- وإثباتُها ساكِنَةً، كَقولِكَ: (يا غُلامِيْ).
- وإثباتُها مَفتُوحَةً، كَقولِكَ: (يا غُلامِيَ).
- وفَتحُ المِيمِ وقَلْبُ اليَاءِ ألفًا كَقولِكَ: (يا غُلامَا).
- وحَذفُ الياءِ وضَمُّ المِيمِ، كَقولِكَ: (يا غَلامُ).

وإنّما يُفعَلُ هذا في كُلِّ اسمٍ تَغلبُ عليهِ الإضافَةُ.

وفي "اللّهمَّ" خِلافٌ[1]، فَقَالَ البَصرِيّونَ: المِيمُ في آخِرِهِ عِوَضٌ مِن "يَا" في أوّلِهِ؛ ولِذلكَ لا يَجمَعُونَ بَينَهُما إلا في الضَّرُورَةِ، كَقولِ الشَّاعِرِ: [الرّجز]

[73] إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا أَقُولُ يا اللّهمَّ يا اللّهُمّا[2]

فإن قِيلَ: فَما الدّاعِي إلى العِوَضِ؟ أجبتُ: كُرهَ دخولُ[3] "يا" على اسمِ اللهِ تَعَالَى، وفِيهِ الألفُ واللّامُ، وإنْ كَانَتَا لِلعِوَضِ، فَحُذِفَ الحَرْفُ وعُوّضَ مِنهُ المِيمُ، وشُدِّدَتْ لِتَكُونَ مُقَابلَةً لــ"يا" في العِدّةِ.

فإنْ قِيلَ: فلمَ كانَ العِوَضَ المِيمُ؟ أَجبتُ: قَالَ السِّيرَافِي: قد كَثُرتْ زِيادَتُها آخِرًا، نَحوُ: "زُرْقُمْ"، و"سُتْهُم"، و"حُلْكُم"؛ لأنّها من الزُّرقَةِ والأستَهِ والحُلكَةِ، ووَزنُها "فُعْلُم"[4].

(1) في المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين؛ وانظر تفصيله في اللامات85، والإنصاف341/1، وأسرار العربية209، وشرح ابن يعيش16/2، وتوجيه اللمع329، والمحصول681/2.

(2) ينسَب إلى أبي خِراش الهذليّ في الحماسة البصرية431/2، وهو له في شرح أشعار الهذليين1346/3. وقيل: هو لأميّة بن أبي الصلت. انظر الخزانة258/2. وهو من شواهد المقتضب242/4، واللمع113، وسرّ الصناعة419/1، 430، والمخصّص122/1، والمُحكم359/4، والإنصاف341/1، وأسرار العربية212، والهمع63/2.

(3) في الأصل: (كثرة إدخال). وفي س: (كُره إدخال). وما أثبتناه من ك.

(4) انظر رأي السيرافي في المحصول681/2، والتصريح39/4.

فإنْ قِيلَ أيَجوزُ وَصفُهُ؟ أجبتُ: مَنَعَ منه سِيبَويهِ[1]؛ لأنّهُ جَرَى مَجرَى الأصواتِ التي لا تُوصفُ، وأجازَهُ المُبرّد[2]، قال تعالى:

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[الزمر٤٦] [ظ19].

* * * * *

[التّرْخِيمُ]

ومِن خَصائِصِهِ؛ التَّرخِيمُ: وهو عِبَارَةٌ عَن حَذفِ أواخِرِ الأعلامِ المُنَادَاةِ المُفرَدَةِ المَضمُومَةِ، وفيهِ قُيودٌ:

– الأوّلُ: الأواخِرُ، وكانَ فِيها؛ لأنّها مَحلُّ التَّغْيِيرِ، ولِذلكَ كَثُرَ الحَذفُ فيها، وصُنّفتْ فيهِ كُتُبٌ. وقَلَّ في العَينِ، حتّى لم يَجِئْ إلا في "مُذْ"، و"سَهٍ"، و"ثُبَةٍ"[3] عِندَ الزجاجِ[4]. وأيضًا فإنَّ صَدرَ الاسمِ إذا سَلِمَ كانَ أدلَّ على المَحذُوفِ.

– والثاني: الأعلامُ؛ لأنّها كَثُرَ استِعمَالُها، فَعُرِفَتْ، وقُصِدَ فِيها التّخفِيفُ.

– والثالثُ: المُنَادَاةُ؛ لأنّ النّداءَ مَوضِعُ تَغْيِيرٍ. وقد شَذّ في غَيرِهِ، كَقَولِ الشّاعِرِ: [الوافر]

[74] ألا أضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا   وأضحتْ مِنكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[5]

وقالَ آخَرُ: [البسيط]

---

(1) انظر سيبويه2/196، والمحصول2/683.

(2) المقتضب4/239.

(3) "مذ" قبل حذف عينها: "منذ"، و"سَهْ" قبل حذف عينها: "سَتَهٌ"، و"ثُبَةٍ" قبل حذف عينها "ثُوبَة"، وهو وَسَط الحوض. انظر الخصائص1/226، وسرّ الصناعة2/602، واللباب2/371.

(4) انظر رأيه في (ثبة) فقط في سرّ الصناعة2/602.

(5) هذا الشاهد لجرير في سيبويه2/270، والحُلَل129، وشرح ديوان المتنبي للعكبري4/12، والخزانة2/320، وليس في ديوانه، وانظر البيت في الإنصاف1/353، وأسرار العربية215، وأوضح المسالك4/70، والخزانة2/320

[75] إنّ ابنَ حارِثَ إنْ أَشتَقْ لِرُؤيَتِهِ أوِ أَمتَدِحْهُ فإنّ القومَ قد عَلِمُوا[1]

- والرابعُ: المُفرَدَةُ؛ لأنّ المُضافَ والمُضافَ إليهِ لا يُرَخَّمانِ. أمّا المُضافُ فلِئَلاّ يَكُونَ الحَذفُ في الحَشْوِ، وأمّا المُضافُ إليهِ فلِئَلاّ يَكونَ في غيرِ المُنادَى.

- والخامسُ: المَضمُومَةُ، وفي ذَلكَ احتِرَازٌ عَن النَّكِرَةِ المَنصُوبَةِ، ولم تُرَخّمْ؛ لأنّ النِّدَاءَ لم يُؤثِّر فيها البِناءَ. ومن ألفاظهم: التّغِييرُ يُؤنِسُ بالتّغيير[2]، ألا تَرَى إلى "حَنَفِيٌّ" وحَذفِهِم الياءَ من "حَنيفَةَ"؛ حَيثُ حَذَفُوا تَاءَ التّأنيثِ، وإثباتِهم إيّاها في "كَرِيْمِيٌّ" إذا نَسَبتَ إلى "كَرِيْمٍ".

وفيهِ لُغتَانِ:

الكَثِيرَةُ: أنْ تَحذِفَ الآخِرَ، وتَدَعَ ما قَبلَهُ على حالِهِ مُطلَقًا، وكَثُرتْ هَذهِ؛ لأنّها أَدَلُّ على المَحذوفِ.

والقَلِيلَةُ: أن تَضُمَّ المُرَخَّمَ كأنّهُ تَامٌّ.

فَعلَى الأولى ضَمّةُ يا "بُرْثُ" هِيَ الضَّمّةُ الأصليّةُ، وعلى الثّانيَةِ ضَمّةٌ مُجتَلَبَةٌ. وقد يَختَلِفُ التّقديرُ معَ اتّفاقِ الّلفظِ، نَحوُ: "ثُبُونَ" بِضَمِّ الثّاءِ، و"دِلاصٍ"[3]. قال عَبدُ القاهِرِ: العَجَبُ مِمّن يَرُدُّ على العُلَماءِ، وهوَ لا يَعرِفُ مَقاصِدَهُم[4].

والمَحذُوفُ هُنا قِسمَانِ:

الأوّلُ: حَذفُ حَرفٍ واحدٍ، كَقَولِكَ: (يا حَارِ).

والثّانِي: حَذفُ حَرفَيْنِ، وذلكَ على ضَربَينِ:

---

(1) الشاهد لابن حبناء التميمي، وانظر سيبويه2/272، والأصول3/458، ورسالة الغفران145، والإنصاف1/354، وأسرار العربية215، والهمع2/76.

(2) ينظر الإنصاف1/350، أسرار العربية217، 339، واللباب117، 154، 404.

(3) ثُبون جمع ثُبَة، وهي الجماعة. ودِلاص: الدّرع الدلاص البرّاقة الليّنة.(التاج(وثب)، (دلص)

(4) نقل المصنّف قول عبد القاهر الجرجاني عن ابن الخبّاز في توجيه اللمع333.

– أحدُهُما: أنْ يَكونَا زَائِدَينِ في سَبعَةِ مَواضِع:

– في المُؤنّثِ بالألفِ المَمدُودَةِ، نَحوُ: "أسماءَ"، تَقولُ : (يا أسْمَ)، قالَ الشاعرُ:

[البسيط]

[76] يا أسمَ صَبرًا على ما كانَ من حَدَثٍ   إنّ الحَوادِثَ مَلقيٌّ ومُنْتَظَرُ[1]

– وفي فَعْلانٍ؛ كـ"مَرْوَانَ" وشِبْهِهِ، تَقولُ: (يا مَرْوَ)، قالَ الشّاعرُ:

[الكامل]

[77] يا مَرْوَ إنّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ   تَرجُو الحِبَاءَ ورَبُّها لم يَيْأسِ[2]

وأنشَدَ سيبَوَيهِ[3]:

[الرّجز]

[78]   يا نُعْمُ هل تَحْلِفُ لا تَدِينُها[4]

– وفي "زيدِيٍّ" وبابه تَقُول: (يازَيدِ).

– وفي "عِلبَاءَ" وشِبْهِهِ مِمّا فيهِ زِيادتَانِ[5] للإلحَاقِ تَقُول: "يا عِلْبَ".

(1) البيت لأبي زبيد الطائي في ملحق ديوانه151، وانظر ابن السيرافيّ435/1، والمقاصد النحوية للعينيّ271/3. وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه233. وانظر سيبويه258/2، والنكت للأعلم585/1، وأمالي ابن الشجري314/2، وتوجيه اللمع333. وهو بلا نسبة في شرح اللمع لابن برهان289/1، والفوائد والقواعد474، والمحصول674/2.

(2) البيت للفرزدق في ديوانه384/1، وهو من شواهد اللمع115، والفوائد والقواعد للثمانينيّ474، وشرح اللمع لابن برهان288/1، وتوجيه اللمع333، وشرح ابن يعيش22/2، والمحصول674/2، والمساعد550/2.

(3)سيبويه257/2.

(4) البيت بلا نسبة في سيبويه257/2، ونكت الأعلم585/1، وتوجيه اللمع لابن الخبّاز334، وخزانة الأدب409/11، برواية: (هل تحلِفَنْ). وجاءت الرواية في ك: (لا تَحْلِفُ)،

(5) في ك: (زائدتان).

- وفي "هِندَاتٍ" وبابِهِ، تقولُ: (ياهِندَ).

- وفي "زَيْدانِ" وبابه، تقول: (يا زيدَ).

- وفي "زيْدُونَ" وبابِهِ تقولُ: (يا زَيدُ).

- والآخرُ: أنْ يَكُونَ ما قَبلَ آخِرِهِ حَرفًا زَائدًا ساكنًا، وقَبلَهُ حَرَكَةٌ من جِنسِهِ، وهو زَائِدٌ على الأربَعَةِ، وفِيهِ قُيودٌ:

- الأولُ: قوله: "زائِدًا" يُحتَرَزُ بِهِ من الأصليِّ، نَحوُ: "مُنقَادٍ"، تَقُولُ في تَرخِيمِهِ: (يا مُنقَا)[1]، ولا يَجُوزُ حَذفُ الألفِ لأَصالَتِها. وَنَقَلَ الزَّعفَرَانيُّ عن الأخفَشِ جَوازَ حَذفِها، وقد عَلَّلْتُهُ في"شَرحِ الفُصُولِ"[2].

- والثاني: "ساكِنًا" يُحتَرَزُ بِهِ من "قَنَوَّرٍ" لِلسَّيِّئِ الخُلُقِ، و"هَبَيَّخٍ"[3] للجاريةِ، وللوادي. فإذا رخّمتها قلت: (يا قَنَوَّ)، و(يا هَبَيَّ)، فلَم تَحذِف الزّائِدَ لتَحَرُّكِهِ، بخِلافِ السّاكِنِ؛ فإنّه ضَعِيفٌ يَتَسلَّطُ عليهِ الحَذفُ[4]. [و20]

- والثّالثُ: "قَبلَهُ حَرَكةٌ مِن جِنسِهِ"، يُحتَرَزُ بِه مِن "غُرْنَيْقٍ"[5]، و"فِردَوْسٍ"، وتَقُولُ على الكَثيرةِ: (ياغُرْنَي)، و(فِرْدَو). وعلى القَليلَةِ: (يا غُرْنَا)، و(يا فِرْدَا)، فَتَقلِبُ اليَاءَ والوَاوَ ألفًا لتَحَرُّكِهِما، وانفِتاحِ ما قَبلَهُمَا.

---

(1) ليس في لك: (يا).

(2) انظر المحصول2/675، ورأي الأخفش في الارتشاف5/2234 عن الزّعفرانيّ، والهمع2/83.

(3) من معانيها: المُخصِبة والمُخصِب في بدَنِه.

(4) ثمة طمس في مواضع متفرقة من هذه الصفحة في س.

(5) الغُرنيق، والغُرنُوق: الكُركي أو طائرٌ يُشبهه، وهو من نوع من طير الماء.

- والرّابعُ: قَوله: "وهو زائِدٌ على الأربَعَةِ" يُحتَرَزُ بِهِ مِـن[1] "عِمَـادٍ" و"سعِيدٍ" و"ثَمُودٍ"، تَقُولُ: (يا عِمَا)، و(يا سَعِي)، و(يا ثَمُو)، أو(يا ثَمِي)[2]، قال الشاعر: [الطويل]

[79] تَنكّرتِ مِنّا بَعدَ مَعرِفَةٍ لَمِي وبَعدَ التّصابي والشّبابِ المُكَرَّمِ[3]

يُريدُ: "لَميسَ"[4].

وإنّما لم يُحْذَف الزّائِدُ لِئَلاّ يَبقَى على حَرفينِ، وذلكِ إجحَافٌ، لا تَخفِيفٌ.

وهُنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّ ما فيهِ التاءُ يَمتازُ عن المُرَخّماتِ بأمرَينِ:

- أحدُهُما أنّه يُرَخَّمُ وإن لم يَكُنْ عَلَمًا، قال أبو ذُؤَيب: [الطويل]

[80] أَعاذِلَ إنّ الرُّزْءَ مِثلُ ابنِ مالِكٍ زُهَيرٍ وأَمْثالُ ابْنِ نَضْلَةَ واقِدِ[5]

- والآخرُ أنّ ذلكَ يَجوزُ فيهِ وإنْ كانَ على ثَلاثَةٍ، وعِلّةُ ذلكَ كَثـرَةُ نِدَائِهِ، وأنّه بِمَنزِلَةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ، ومِن ذلكَ قَولُهُم: (يا شَا أُدْجُنِي)[6]؛ أي: أَقِيمِي. قال الأعشَى: [المتقارب]

[81] وأَدْجُنُ بالرِّيفِ حتى يُقالَ أَلا طالَ بالرِّيفِ ما قَد دَجَنْ[7]

---

(1) في ك: (عن).

(2) سقط قوله: (يا) من ك.

(3) البيت لأوس بن حجر في ديوانه17، وانظر سيبويه254/2، وتحصيل عين الذهب335، والإيضاح في شرح المفصّل264/1، وأمالي ابن الشجريّ304/2، وتوجيه اللمع335، والمقاصد الشافية424/5. وهو بلا نسبة في المقتصد797/2، والمحصول676/2، وشرح قطر الندى217.

(4) في ك: (يا لميس).

(5) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين24/1، وهو من شواهد المُحكَم75/9، وتوجيه اللمع337، واللسان(رزأ)، والتاج(رزأ).

(6) انظر هذا القول في الأصول362/1، وتوجيه اللمع337، وشرح ابن عقيل289/3، وقد توهم بعضهم فأثبته بالراء لا بالدال، فقال: (ارجني) وهذا تحريف. انظر سيبويه241/2، والمفصل71، والهمع71/2.

(7) البيت للأعشى في ديوانه206، وهو من شواهد رسالة الغفران86، وتوجيه اللمع337.

ونَصّوا على أنّ تَرخِيمَ "شَاةٍ" على الكَثِيرَةِ، ولا يَكُونُ على القَلِيلَةِ؛ لِكَونهِ على حَرفَينِ والثّاني حَرفُ عِلّةٍ. وأَرَى أنّ تَرخِيمَهَ على القَلِيلَةِ غَيرُ مُمتَنــعٍ؛ لأنّ المَانِعَ من ذَلكَ الفِرارُ من بَقَائِهِ على حَرفٍ واحِدٍ، إذا لَحِقَهُ التّنوينُ، وفي النِّــداء لا يَلحَقُهُ ذَلكَ. ونَظِيرُ ما ذَهَبتُ إليهِ قولُهم[1]: إنّما جَازَ لِلعَجّاجِ[2] أنْ يَقُــولَ: [الرّجز]

[82] ....وَفَـــا[3]

لأنّه لَيسَ مِن لُغَتِهِ تَنوينُ القَوَافِي، فلمّا أَمِنَ لَحاقَه جَازَ ذلكَ عِندَهُ. وقِيلَ: لأنّهُ مُضافٌ تَقدِيرًا، فاعرِفْ ذَلكَ.

* * * * *

[المفعول فيه]

والثّالثُ: المَفعولُ فِيهِ، وهوَ كُلُّ اسمٍ مِن أَسْمَاءِ الزّمــانِ أو المَكــانِ، يُقَدَّرُ فيه "في"، كَقَولِكَ: (جِئتُ اليَومَ)، و(جَلَستُ خَلفَكَ). نَعَمْ، قَــد جَــاءَت كَلِمَاتٌ مَنصُوبَةٌ على الظَّرفِ، ولَيست مِنهُما، قَالُوا: (حَقًّا إنّك ذَاهِبٌ)، و(جَهْدَ رَأيي أنّك ذاهبٌ)؛ أي: في حَقِّ ذلكَ، وكَذلكَ الآخر. قَالَ الشّاعِرُ:

[الطويل]

(1) انظر القولين الآتيين في بيت العجاج في اللباب للعكبري2/330.

(2) هو الرّاجز المشهور عبد الله بن رؤبة بن لبيد التميميّ السعديّ، ويُكنى أبا الشعثاء، وهو والد رؤبة الراجز المشهور أيضًا. وُلِدَ في الجاهليّة ثم أسلم، وعاش إلى خلافة الوليد بن عبد الملك، توفي سنة تسعين.(انظر ترجمته في الإصابة5/87، والأعلام4/86-87).

(3) الشاهد من مشطور الرّجز، وهو بتمامه:

"خَالَطَ مِنْ سَلْمى خَيَاشِيمَ وَفَا". أراد: "وَفاها"، أيْ: وفَمَها؛ أو "وفَمًا".

وهو في ديوان العجّاج424، ومن شواهد المقتضب1/240، وإصلاح المنطــق84، وتهــذيب اللغــة15/33، 413، واللباب2/330، والمحكم4/434، والمخصّص1/122، والهمع1/143.

[83] أفِي الحقِّ أنّي مُغرَمٌ بِكِ هائِمٌ   وأنّكِ لا خَلٌّ هَواكِ ولا خَمْرُ[1]

[ظرف الزّمان]

وقُدّمَ ظَرفُ الزّمانِ على قَسيمِهِ لِوجَهينِ:

– الأوّلُ: أنّ كَلَّ أَسْمَاءِ الزّمانِ تَكُونُ ظُرُوفًا[2]، ولَيستْ أَسماءُ المَكانِ كَذلِكَ؛ لأنّ مُختَصَّها لا يَكُونُ كَذلكَ، كالدَّارِ والمسجِدِ.

– والثّاني: أنّ الفِعلَ يَدُلُّ على المَصدَرِ والزّمانِ بِلفظِهِ.

والمُؤَقّتُ: ما عُلِمَ مِقدَارُهُ، كـ(يومٍ)، و(لَيلَةٍ)، و(شَهرٍ)، و(سَنَةٍ).

فإنْ قِيلَ: فما الفَرقُ بَينَ السَّنَةِ والعَامِ؟ أجبتُ: العَامُ مِنْ أَولِ المُحَرَّمِ إلى آخِرِ ذِي الحِجَّةِ، والسَّنَةُ هيَ كُلُّ يَومٍ إلى مِثلِهِ مِن القَابِلِ، ذَكَرَهُ أبو مَنصُورٍ في التَّهذِيب[3].

والمُبهَمُ: ما لم يُعلَمْ مِقدَارُهُ؛ كـ"الدَّهْرِ"، و"الحِينِ"، عِندَ من لم يَحُدَّهُ، و"الزّمانِ"، و"اللّيلِ"، و"النّهارِ".

وهنا تَنبيهَانِ:

–الأوّلُ: أنّ أَسْمَاءَ الزّمانِ أَربَعَةُ أقسَامٍ:

---

(1) البيت يُنسَب لفائد بن المُنذر القُشيريّ في المقاصد النحويّة322/2، وهو لعابد بن المنذر في شرح أبيات المغني للبغداديّ356/1، وهو لمجنون ليلى في ديوانه، وهو لأبي الطمحان القينيّ في محاضرات الأدباء57/2)، وهو من شواهد توجيه اللمع186، والمستقصى326/2، وأوضح المسالك232/2، ومغني اللبيب79.

(2) قوله: (ظروفًا) من ك، وفي الأصل: (ظرفًا).

(3) ذكرَ هذه المعلومة ابن الخبّاز في توجيه اللمع، وعزاها إلى أبي منصور في تهذيب أدب الكاتب.(توجيه اللمع189).

مُتَصَرِّفٌ مُنصَرِفٌ: فالمُتَصَرِّفُ ما جَازَ نَقْلُهُ عن الظَّرفِيَّةِ. والمُنصَرِفُ ما نُوِّنَ؛ وذلكَ كـ"يومٍ"، و"لَيلَةٍ".

ومُقَابِلُهُ: وذلكَ "سَحَرَ"؛ إذا أَرَدْتَهُ مِن يَومٍ مُعَيَّنٍ، تَقُولُ: (جِئتُكَ اليَومَ سَحَرَ)، فهذا لا يَنصَرِفُ؛ لأنّكَ أخْرَجتَهُ عن مَوضعِهِ؛[ظ20]إذ أَصلُهُ أنْ تُرِيدَ بِهِ كُلَّ سَحَرٍ. ولا يَنصَرِفُ لِلتَّعريفِ والعَدْلِ عن الألفِ واللامِ، وفِيهِ عِندي نَظَرٌ؛ لأنّ العَلَمَ المُحَلَّى باللّامِ؛ إمّا أنْ يَكُونَ صِفَةً في الأصلِ[1] كـ"العَبّاسِ"، و"الحَارِثِ"، أو مَصدَرًا كـ"الفَضْلِ". و"سَحَرَ" لَيسَ واحَدًا مِنهُما. فالجَيِّدُ إذًا قَولُ ثعلَبٍ[2]: مُنِعَ من الصّرفِ للتّعريفِ والتّأنيثِ المَعنَوِيِّ، وهوَ أنّه عَنَى بِهِ قِطعَةً مِن اللّيلِ[3]، فَمَجرَاهُ إذًا مَجرَى "قَدَمٍ" إذا سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّث، وقد شَرَحْتُ هذا في "المَسائِلِ الخِلافِيَّةِ".

ومُتَصَرِّفٌ لا مُنصَرِفٌ: وهوَ "غُدوَةُ"، فلا يَنصَرِفُ للتَّعريفِ والتَّأنيثِ، ويَكُونُ مَرفُوعًا ومَجرُورًا. ومنهُ مَسأَلَةُ الكِتابِ[4]: (صِيدَ عليهِ يَومُ الجُمُعَةِ غُدْوَةُ)، فـ"غُدوَةُ" بَدَلٌ من يَومِ الجُمُعَةِ بَدلَ بَعضٍ مِن كُلٍّ، وفِيهِ نَظَرٌ؛ لأنّ بَدَلَ البَعضِ يَكُونُ مُشتَمِلاً على ضَمِيرٍ يَعُودُ إلى المُبدَلِ مِنهُ.

---

(1) في ك: (بالأصل).

(2) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، المولى البغداديّ، أبو العبّاس إمام الكوفيين في اللغة، حفظ كتب الفرّاء، وأخذ عن ابن الأعرابيّ والأخفش الأصغر ونفطويه، وأبي عمر الزاهد. كان مُعاصرًا للمبرّد، وبينهما منافرات. من كُتُبه: المصون في النحو، والمجالس، ومعاني القرآن، ومعاني الشّعر، والفصيح، وغيرها، مات سنة تسعين أو إحدى وتسعين.(ترجمته في البلغة65-66، والبغية396/1-397).

(3) انظر رأي ثعلب بلا عَزْوٍ في شرح ألفية ابن معطٍ للقواس541/1، وشرح الكافية للقواس218/1.

(4) سيبويه223/1.

ومُقَابِلُه، كَقَولِكَ: (أَتَيتُكَ عَتْمَةً)، و"مساءً"، إذا أَردتَ عَتْمَـةَ لَيْلَتِـكَ ومَساءَها.

- والثاني: لا يَجُوزُ تَعَدِّي الفِعلِ إلى زَمانَينِ لاستِحَالَةِ حُدُوثِهِ فِيهِمَـا. نَعَمْ، إنْ كانَ الثّانِي بَدَلاً مِن الأوّلِ، كَقَولِكَ: (أَتَيتُكَ اليَومَ ظُهرَهُ) جازَ أنْ يَعمَلَ فِيهِما.

* * * * *

[ظرف المكان]

وأمّا المَكَانُ فَهوَ ما استَقَرَّ فِيهِ الجِسمُ. وقد أطالَ الطّبيعِيّونَ القَـولَ فِيـهِ، وقَد أنكَرَهُ بَعضُ النّاسِ، ولَيستْ أَسمَاؤُهُ في الظّرفِيّةِ كأسمَاءِ الزَّمانِ. وفِيها تَقسِيمٌ، وهيَ أنّها على ثَلاثَةِ أَقسَامٍ:

- الأوّل: ما كانَ مَجهولَ المِقدَارِ والصُّورَةِ، كَالجِهاتِ السِّتِّ، المُفتَقِـرِ إليها كلُّ مُتَحَيِّزٍ، وهيَ "خَلْفٌ"، و"أَمامٌ"، و"فَـوقٌ"، و"تَحـتٌ"، و"يَمـينٌ"، و"شِمالٌ". فَهذِهِ تَنتَصِبُ ظُرُوفًا؛ وذلكَ لَشَبَهِهَا بأسمَاءِ الزَّمانِ من وَجهَينِ:

أحدُهُما: أنّها[1] تَنتَقِلُ، ألا تَرَى أنّ "خَلفَكَ" يَكُونُ أمَامَكَ؛ لأنّـه كـانَ خَلفَكَ حِينَ استَدبَرْتَهُ، فَصَارَ أمَامَك حِينَ استَقبَلتَهُ، كَما أنّ المُستَقبَلَ يَصِيرُ حَالاً، والحال يَصيرُ ماضِيًا.

والثّاني: أنّها عامّة، ألا تَرَى أنّكَ إذا قُلتَ: "خَلفَكَ"، تَناوَلَ ما يُقابلُ ظَهْرَ المُخاطَبِ إلى ما لا نِهايَةَ لَه، كَما أنّك إذا قُلتَ: (قامَ زَيدٌ) تَناوَلَ الزَّمانَ الماضِيَ مُنذُ خَلَقَ اللهُ الدّنيا إلى وقتِ حَدِيثِكَ، كَذا قِيلَ، وفِيهِ نَظَرٌ.

(1) في ك: (أنه).

- والثّاني: ما كانَ مَعلومَ المِقدارِ، مَجهُولَ الصُّورَةِ، نَحوُ: "الفَرسَخِ"، و"المِيلِ"، و"البَرِيدِ". فهذا يَنتصِبُ على الظَّرفِ لأنّه مُشابِهٌ للجِهاتِ السِّتِّ في التَّنَقُّلِ.

والثالِثُ: ما كانَ مَعلُومَ المِقدَارِ والصُّورَةِ، كـ"الدّارِ"، و"المَسجِدِ". وهذا لا يَكُونُ ظَرْفًا لأنّه اسمٌ لِمَكانٍ مَخصُوصٍ، فَصارَ كَـ"زَيدٍ"، و"عَمْرٍو"، فَكَمَا لا يَجُوزُ: (جَلستُ زَيدًا)، لا يَجوزُ: (جَلستُ الدَّارَ). نَعَم، يَجُوزُ ذلكَ في الضَّرُورَةِ، قالَ سَاعِدَةُ الهُذَلِيُّ[1]: [الكامل]

[84] لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتْنُهُ فيهِ كَما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ[2]

وهنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّ نَاصِبَ الظَّرفِ مُطلَقًا، لا يَخلُو مِن أنْ يَكونَ ثابِتًا أو مَحذُوفًا. فالثّابتُ الأصلُ، كَقَولِكَ: (سِرتُ خَلفَكَ)، و(تَبِعتُكَ فَرْسَخًا).
والمَحذُوفُ نَوعَانِ:

- أحدُهُما جَرَى[3] ذِكرُهُ في السُّؤَالِ، فاستُغنِيَ عَنهُ في الجَوابِ، كَقَولِكَ: (كم سِرتَ؟) فَتَقُولُ: (فَرسَخًا)؛ أي: سِرتُ فَرْسَخًا[و21]، و(متى جِئتَ؟) فَتقُولُ: (يَومَ الجُمُعَةِ)؛ أيْ: جِئتُ يَومَ الجُمُعَةِ. ويَجُوزُ إظهَارُهُ. وفي التنزِيلِ:

(1) هو ساعدة بن جؤيّة، ويقال: ساعدة بن جُوَين، أحد بني كَعْب من هُذيل، شاعر مُحسن جاهليّ، تميَّزَ شعره بالغريب، أسلمَ وليس له صُحبة.(انظر ترجمته في الإصابة3/246، والخزانة3/85).

(2) البيت لساعدة بن جؤية في سيبويه1/36، 214، وهو من شواهد جمل الخليل71، وجمهرة اللغة2/842، والخصائص3/319، وإعراب القرآن للنّحاس2/117، 315. ومشكل إعراب القرآن1/380، وأسرار العربية169، وتفسير البحر المحيط4/276، وأوضح المسالك2/179، ومغني اللبيب15، 681، 750، والهمع2/152، 3/10.

(3) في ك: (أجري).

﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة٢٥٩][1].

- والثّاني: ما لَم يَجْرِ لَهُ ذِكرٌ، وذَلكَ في خَبَرِ المُبتَدَأ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ عِندَكَ)، و(الخُرُوجُ يَومَ الجُمُعَةِ). وأخبارِ كانَ وأخَواتِها، كَقَولِكَ: (كَانَ زَيدٌ أمَامَكَ)، و(كانَ الاجتِمَاعُ يومَ السّبتِ). وأخبارِ "إنّ" وأخَواتِها، كَقَولِكَ: (إنّ زيدًا عِندَكَ)، و(إن الخُروجَ السّاعَةَ). وثاني مَفعُولَي "ظَنَنتُ" وأخَواتِها، كَقولِكَ: (ظَنَنتُ زَيدًا أمامَكَ)، و(ظَنَنتُ السَّيرَ غَدًا). وثالثُ مَفاعِيلِ "أعلَمتُ" وأخَواتِها، كَقولِكَ: (أَعلمتُ زَيدًا عَمرًا عِندَكَ)، و(أَعلَمتُ زَيدًا السَّيرَ بَعدَ غَدٍ). والحَالُ كَقَولِكَ: (ما أحسَنَ زَيدًا عِندَكَ)، و(ما أَحسَنَ السَّيرَ غدًا)، إذا جَعَلتَهُ حَالاً. والصِّفَةُ كَقَولِكَ: (أَعجبَني رَجُلٌ عِندَكَ)، و(أعجَبَني قُعُودٌ عِندَكَ). والصِّلَةُ، كَقولِكَ: (الّذي خَلْفَكَ زَيدٌ)، و(الّذي يَومَ الجُمُعَةِ اجتِماعُنا)، وهذا وَاضِحٌ.

* * * * *

[المفعول له]

والرّابِعُ: المَفعُولُ لَهُ، وهو عِلّةُ الإقدَامِ على الفِعلِ؛ لأنّكَ إذا قُلتَ: (أَتَيتُك تَعظِيمًا لَك)، فالتّعظِيمُ هوَ الذي دَعاكَ إلى الإتيانِ، ولَهُ شُروطٌ:

- منها: أن يَكونَ مَصدَرًا كمِثالِنا؛ لأنّ مُجَرّدَ الجَوهَرِ لا يُعلَّلُ بهِ، ولِذلِكَ قالَ الفُقَهاءُ: الأحكَامُ لا تَتعلّقُ بالذّواتِ، وإنّما تَتَعلّقُ بالصِّفَاتِ، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[النساء٢٣]، والمَقصُودُ النّكاحُ.

(1) في ك: (قال تعالى: بل لَبثت).

- ومِنهَا: أنْ يكونَ فِعلاً لِفاعِلِ الفِعلِ المُعلّلِ، فالإتيَانُ مُعلّلٌ[1] بالتّعظِيمِ، والتعظيمُ فِعلٌ لِكَ، كَما أنّ الإتيَانَ كَذلكَ.

- ومِنها: أنْ يَكُونَ مُقَارِنًا لهُ في الوُجُودِ، فالإتيانُ قارَنَ التعظيمَ؛ وذلكَ لأنّهُ عِلّةٌ، فلا يَتأخّرُ المُعَلَّلُ عَنها.

- ومِنها: أنْ يَكُونَ النّاصِبُ لَهُ مِن غَيرِ لَفظِهِ؛ لأمرَينِ؛ أحدُهُمَا: لو كانَ مِن لَفظِهِ لكانَ مُطلَقًا. والآخَرُ: كُنتَ مُعلّلاً لِلشّيءِ بنَفسِهِ.

وهوَ جَوابُ "لِمَ".

ويَكُونُ مُعَرَّفًا ومُنَكّرًا كَسائِرِ المَفاعِيلِ، قَالَ حَاتِمٌ[2]: [الطويل]

[85] وأَغفِرُ عَورَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ   وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللّئيمِ تَكَرُّمَا[3]

وادِّعَاءُ[4] الجرْمِيِّ أنّهُ لازِمٌ لِلتّنكِيرِ[5] باطِلٌ بما ذَكَرْنا.

ويَجُوزُ تَقدِيمُهُ[6] على الفاعِلِ، وعلى الفِعلِ، كَقَولِكَ: (زَارَكَ رَجَاءَ الخَيرِ زَيدٌ)، و(رَجاءَ الخَيرِ زَارَكَ زَيدٌ).

<u>وهُنا تَنبيهٌ</u>: وهوَ أنّ بَعضَهُم ذهبَ إلى أنّه يَنتَصِبُ انتِصابَ المَصادِرِ التي لا تُلاقِيهِ في اشتِقاقِهِ، كَقَولِهِم: (حُبِسْتُ مَنْعًا)، و(قعدتُ جُلوسًا)، وحُجّتُهُ أنّكَ

---

(1) في ك: (يتعلّل).

(2) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائيّ، الجواد المشهور، أحد شعراء الجاهلية، ويُكنى أبا عدِيّ، وأبا سفّانة. تزوج ماوية بنت حجر الغسّانية، ومات في عوارض، وهو جبل أسود في طيّئ.(انظر ترجمته في الخزانة121/3، والأعلام151/2).

(3) البيت في ديوانه224، وهو من شواهد سيبويه368/1، 126/3، ومعاني القرآن للفراء5/2، ومعاني القرآن الأخفش167، والمقتضَب348/2، والأصول207/1، ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج97/1، والجمل319، والشيرازيّات246، وغيرها.

(4) في ك: (وإذا).

(5) انظر رأيه في أسرار العربية174، وشرح ابن يعيش54/2، واللباب277/1، والمحصول516/1.

(6) في ك: (تقدُّمهُ).

إذا قُلتَ: "أتيتُكَ" فُهِمَ مِنهُ التّعظِيمُ. والأوّلُ هوَ[1] الصّوابُ؛ لِجَوازِ ظُهورِ اللامِ مَعَهُ، كَقَولِكَ: (أتَيتُكَ لِلتّعظِيمِ)، ولو كَانَ مَصدَرًا لامتَنَعَ ذَلكَ فِيهِ.

* * * * *

[المفعول معه]

والخامِسُ: المَفعُولُ مَعَهُ، وهو المَذكُورُ بَعدَ الواوِ غالِبًا لِمصَاحَبَةِ مَعمُولِ فِعلٍ لَفظًا أو مَعنًى. وفِيهِ قُيودٌ:

قَولُهُ: "بَعدَ الواوِ" احتِرَازٌ مِن أخَوَاتِها.

وقَولُه: "غَالبًا" لأنّها قد تُحذَفُ، كَقَولِ الشّاعِرِ: [البسيط]

[86] فالشّمسُ طَالِعَةٌ ليستْ بِكَاسِفَةٍ   تَبكِي عَليكَ نُجُومَ اللّيلِ والقَمَرَا[2]

وقالَ ابنُ أسَدٍ[3] [ظ21]في "الإفصاحِ": التَقدِيرُ: "تَبكِي عَليكَ ونُجومَ اللّيلِ"، فَحذَفَ الوَاوَ. ومُسَوِّغُ ذلكَ عِندِي أنّها في الأصْلِ العَاطِفَةُ، والعاطِفةُ قد حُذِفَتْ، قال تَعالَى:

﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[الكهف٢٢]، فلا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ

---

(1) ليس في ك: (هو).

(2) البيت لجرير في ديوانه304، برواية: "كاسفة ليست بطالعة". وهو من شواهد معاني القرآن للأخفش302، والكامل2/833، وجمهرة اللغة1/597، 2/847، والزاهر1/184، والإفصاح للفارقيّ192، والصحاح(بكي)، (كسف)، والمحكم7/522، 8/5، والمحصول1/526.

(3) ابن أسد: هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقيّ، أبو نصر الميّافارقاني، كان نحويًّا شاعرًا، تولّى ديوان"آمِد" أيّام الوزير نظام المُلك، فأساء التدبير، فصودر ماله، فتحوّلَ إلى ميّافارقين، فخلت من أمير، فقام أبو نصر بها، ونزل القصر وتولّى الإمارة، ثم خافَ وهربَ، ثم أُلقيَ عليه القبض، وشُنِقَ سنة سبع وثمانين وأربعمئة، له مصنّفات، منها شرح اللمع، والإفصاح.(انظر ترجمته في البلغة81، وسير أعلام النبلاء19/80-81، وبغية الوُعاة1/500).

"رَابِعُهُم" صِفَةً لـ"ثلاثةٍ"، وكَلبُهُم مُرتَفعٌ بِهِ[1]؛ لأنّه بِمعنَى الماضِي، فلا يَعمَلُ. ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ "رَابِعُهم كَلبُهُم" مُبتَدأً وخَبرًا في مَوضعِ حالٍ لِعَدمِ العامِلِ.

فإنْ قِيلَ: التّقدِيرُ: "هَؤلاءِ ثَلاثَةٌ"، وكُلُّ واحدٍ مِن حَرْفِ التّنبيهِ واسمِ الإشارَةِ يَعمَلُ في الحَالِ، أجَبتُ: بأنّ الإشَارَةَ تَختَصُّ بالحاضِرِ[2]، وكَونُ رَابِعِهِم لما مَضَى يُنَافِي ذلكَ، فَتعيَّنَ أنْ يكونَ التّقديرُ: "ورَابِعُهم[3] كَلبُهم"، ثم حَذَفَ الوَاوَ، ويَدُلُّ على ذَلكَ ظُهُورُها في قَولِهِ تَعالَى:

﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف٢٢]، وقال الشاعِرُ:

[البسيط]

[87] إنّ امرأً رَهْطُهُ بالشّامِ مَنزِلُهُ بِرَملِ يَبْرِينَ جَارٌ شَدَّ ما اغتَرَبا[4]

أيْ: ومَنزِلُهُ بِرَمْلِ يَبرِينَ.

وقَولُهُ: "لِمُصاحَبةِ[5] مَعمُولِ فِعلٍ" احتِرَازٌ مِمّا ليسَ كَذلكَ، نَحوُ: (زَيدٌ وعَمرٌو أخَواكَ).

وهُنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّ المَعمُولَ أَعَمُّ مِن الفَاعِلِ؛ إذ قد يَكونُ ذَلكَ[6] المصاحِبُ فَاعلاً، وهوَ الأكثَرُ، أو مَفعُولاً، نَحوُ: (حَسبُكَ وزَيدًا دِرهَمٌ)، والمَعنَى يَكفِيكَ مَعَ زَيدٍ دِرهَمٌ.

(1) سقط من ك قوله: (به).

(2) سقط من ك ابتداء من قوله: (يَعمَلُ في الحَالِ....تَختَصُّ بالحاضِرِ).

(3) في ك: (وأربعهم).

(4) البيت للحُطيئة في ديوانه11، وهو في أمالي ابن الشجريّ118/1، 145/2، ومعجم ما استعجم1487/4، والمحصول880/2، ومغني اللبيب831، وشرح أبيات المغني154/2، 326/7.

(5) في ك: (المصاحبة).

(6) في ك:(كذلك).

وقَولُه: "لَفظًا أو معنًى" تَفْصيلٌ لِلفِعــلِ. فــالّلفظِيُّ: (جِئتُــكَ وزَيــدًا)، والَمعنَوِيُّ: (ما لَكَ وزَيدًا)؛ أي: ما تَصنَعُ وَزيدًا.

واختُلِفَ في نَاصِبهِ[1]:

فالُمختَارُ رَأيُ سِيبَوَيهِ، وهوَ أنّه الفِعلُ بِتَوسُّطِ الوَاوِ، فَهــيَ إذًا كَحــرفِ الاستِثنَاء في ذَلكَ.

وقَالَ الأخفَشُ: الأصلُ جِئتُ مَعَ زَيدٍ ، فَحُذِفَت "مَعَ" وأُقِيمَــت الــواوُ مُقامَها، فانتَقَل إعرابُ "مَعَ" إلى ما بَعدَ الواوِ. وأَفسَدُوهُ بِــأنّ "مَــعَ" ظَــرفٌ، و"زَيدٌ" لَيسَ كَذلكَ، ولا يَلزَمُ ذَلكَ؛ لأنّ الوَاقِعَ مَوقِعَ شَيءٍ يُعرَبُ بإعرَابِهِ، ولا يَستَوفِي سَائِرَ أَحكَامِهِ.

وقالَ الزّجاجُ: نَاصِبُهُ فِعلٌ مَحذُوفٌ لا يَظهَرُ، تَقدِيرُهُ: جِئتُكَ وصــاحَبْتُ زيدًا، فَعَلَى هذا يَسقُطُ مِن عِدَّةِ الَمفعُولاتِ.

وقال الكُوفِيّونَ: هو مَنصوبٌ على الخِلافِ؛ لأنّ قَولكَ: (اســتَوَى الَمــاءُ والخَشَبَةَ) يَمتَنِعُ فيهِ العَطفُ؛ لأنّ "الخَشَبَةَ" لم تَكُنْ مُعْوَجَّةً فَتستَوِيَ. وقد تَكلّمتُ على قَولِهِم في "التّعلِيقِ على الُمتّبعِ".

وهَهنا تَقسيمٌ، وهوَ:

إنْ كانَ الفعلُ ظَاهِرًا وجَازَ العَطفُ، كَقَولِكَ: (قَامَ زَيدٌ وَعَمــرٌو) جَــازَ العَطفُ والنّصْبُ على المفعُولِ مَعَه.

---

(1) انظر خلافهم في ناصب المفعول معه في شرح المقدمــة المحســبة310، والإنصــاف248، وشــرح ابــن يعيش49/2، وتوجيه اللمع200، وشرح التسهيل لابن مالك248/2، والمحصول518/1 – 521، وشــرح الرضيّ517/1، والارتشاف1483/3.

وإن امتَنَعَ العَطفُ تَعيَّنَ الآخَرُ، كَقَولِكَ: (قُمتُ وَزَيدًا)؛ لامتِناعِ عَطفِ الاسمِ على جُزءٍ مِن الفِعلِ.

وإنْ كانَ مُقدَّرًا وجَازَ العَطفُ، تَعيَّنَ، كَقَولكَ: (ما لِزيدٍ وعَمرٍو)، وإلا تَعيّنَ النّصبُ، كَقَولِكَ: (مَالَكَ وَزيدًا).

وهذا المَفعُولُ قَليلٌ في الكَلامِ، والاستِقرَاءُ يُعطِيكَ ذَلكَ. واختارَ بَعضُهُم قَصْرَهُ على النَّقلِ، وهذا بَيِّنٌ.

* * * * *

والفَرعِيُّ سِتَّةٌ:

[الحال]

الأوّلُ: الحالُ، وهيَ[1] ما يُبَيّنُ هَيئَةَ الفاعِلِ أو المَفعُولِ لَفظًا أو مَعنًى.

وشُروطُها خَمسَةٌ:

الأوّلُ: أنْ تكونَ نَكِرَةً أو في حُكمِها، كَقولِهِم: (أَرسَلَها العِرَاكَ)[2]، و(مَرَرتُ بِهِ وَحدَهُ)، وفِيهِ تأويلانِ:

- أحدُهُما: أنّه إنْ كانَ في اللّفظِ مَعرفَةً فَهو في مَعنَى النّكِرَةِ، [و22] والتَقدِيرُ: "أرسَلَها مُعتَرِكَةً"، و"مَرَرتُ بِه مُنفَرِدًا".

---

(1) في ك: (فهي).

(2) قوله: (أرسلها العراك) جزء من بيت شعر للبيد، وتمامه:

فأرسلها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشفِق على نَغَصِ الدّخالِ

وهو في ديوانه108، ومن شواهد سيبويه372/1، والإنصاف822/2، واللباب285/1.

- والآخرُ: أنّ "العِرَاكَ"، و"وَحدَهُ" مَصدَرانِ مَنصُوبانِ بفعلٍ مَحــذُوفٍ، ذَلكَ الفِعلُ هو الحَالُ، فالتّقدِيرُ: "أرسَلَها تَعترِكُ العِراكَ"، و: "مَرَرتُ بِه يَنفَــرِدُ وحدَهُ"، وهوَ اختِيارُ الفَارِسِيِّ[1].

والثّاني[2]: أنّ تَكونَ مُشتَقّةً أو فِي حُكمِهِ، كَقولِــكَ: (مَــرَرتُ بِزيــدٍ أَسَدًا)؛ أي: جَرِيئًا شَديدًا، ومِنهُ ما أنشَدَهُ ابنُ الخَشّابِ في "المُعتَمَدِ":

[المُتقارَب]

[88] فما بَالُنَا أَمسِ أُسْدَ العَرِينِ وما بَالُنا اليومَ شاءَ النَّجَفْ[3]

أي: فَمَا بَالُنا أَمسِ شُجعانًا، وما بَالُنا اليَومَ جُبَناءَ؟ ومنهُ قولُهُ تعالى:

﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[النساء٨٨]؛ أيْ: مُنقَسِمِينَ. وخَــالفَ ابــنُ الحَاجِبِ في ذلكَ[4].

والثَالثُ: أنْ تَكُونَ بَعدَ[5] مَعرِفَةٍ، أو في حُكمِها، كَقَولِــكَ: (مَــرَرتُ بِمِثْلِكَ قائمًا)، و(هذَا أفضلُ مِنكَ واقفًا)، فــ"مِثْلُكَ" بلَفظِ المَعرِفَةِ، و"أفضــلُ" تَخصَّصَ بــ"مِنْكَ"، ولهذا جَازَ أنْ يَقعَ الفَصلُ مَعَهُما، كَقولكَ: (كانَ زَيدٌ هــو مِثْلَكَ)، و(كانَ زَيدٌ هوَ أَفضلَ مِنكَ). ومِنهُ قَولُه سَبحَانُهُ:

---

(1) انظر اختياره في الإيضاح العضــديّ221، والمســائل المنثــورة18، ويُعــزى إليــه وإلى الكــوفيين في المحصول450/1.

(2) قوله: (الثاني) ليس في ك.

(3) البيت منسوبٌ لأحد أصحاب عليّ بــن أبي طالــب رضــي الله عنــه في شــرح الرّضــيّ22/2، 33، والخزانة191/3، وهو بلا نسبة في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد187/3، وشرح ألفية ابن معطٍ للقــوّاس الموصليّ570/1، وتاج علوم الأدب744/2.(وروايته في بعضها: فما بالنا الأمسِ....).

(4) خالف ابن الحاجب في شرط الاشتقاق في الحال.(الكافية104، وشرح المقدمة الكافية509/2).

(5) ليس في ك: (بعد).

﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [الكهف٣٩]، وقِيلَ: الضّمِيرُ تأكِيدٌ، وضَميرُ الفَصلِ مَخصُوصٌ بالوُقُوعِ بَينَ مَعرِفَتَين.

ومن ذلكَ النّكِرَةُ إذا تَخَصَّصَت بالنَّعتِ كَقَولِكَ: (هذا رَجُلٌ عاقِلٌ متكلِّمًا)، وقال تعالى: "ولّما جاءَهُم رَسُولٌ مِن عِندِ اللهِ مُصَدِّقًا" [البقرة101][1].

والرّابعُ: أن تَكونَ بَعدَ كَلامٍ تَامٍّ، أو في حُكمِهِ، كَقَولِكَ: (ضَربي زَيدًا قائِمًا)، والمَعنَى: إذا كَان قائِمًا.

والخامِسُ: أنْ تَكونَ مَنصُوبَةً في الّلفظِ أو في المَوضِعِ، كَقَولِكَ: (جاءَ زَيدٌ يَضحَكُ)؛ أي: ضَاحِكًا، و(هذا زَيدٌ في الدّارِ)؛ أي: مُستَقِرًّا فيها.

ولَهَا[2] أحكامٌ خَمسَةٌ:

- أنْ لا تَكُونَ خِلْقَةً لازِمَةً، فلا تَقُولُ: (مَرَرتُ بِزيدٍ أعرجَ)؛ فإنْ أردتَ أنّه مُتَعَارِجٌ[3] في الوَقتِ جَازَ.
- وأنْ لا تَكونَ لَونًا، فلا تَقُولُ: (مَرَرتُ بالبُسْرِ أَحمَرَ)، إلا إذا أَرَدتَ احْمِرَارَهُ في ذلكَ الوَقتِ.
- وأنْ يَكونَ لها عَامِلٌ لِكَونها مُعرَبَةً.
- وأنْ يَكُونَ لَها صَاحِبٌ؛ لِكَونِها صِفَةً في المعنى.
- وأنْ يَكُونَ فِيها رَابِطٌ؛ لِكَونِها مُشتَقّةً.

ولَها أَقسَامٌ خَمسَةٌ:

---

(1) هي قراءة عبد الله بن مسعود، وهي بنصب "مُصَدِّقًا" على الحال، وصاحبها نكرة "رسول".(تفسير البحر المحيط2/535).

(2) في الأصل: (له)، والسياق يرجّح (لها).

(3) في ك: (متعارض) وهو تحريف.

- الأوّلُ: أنْ تَكونَ مُتَنقِّلَةً، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ رَاكبًا)؛ لأنــه يَنتَقِــلُ عنها، وهوَ الأكثرُ، ولذلكَ سُمِّيَت حَالاً.

- والثانِي: أنْ تَكونَ مُؤكّدةً، وهي التي لو[1] لم تذكرْ لاستُفِيدَ مَعنَاهــا مِن الجُملَةِ قبلَها، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾[البقرة٩١]، وقــولُهُم: (زَيدٌ أَبوكَ عَطُوفًا). واشتِراطُ الزّمَخشَرِيّ[2] وابنِ الحَاجِبِ[3] أنْ تَكونَ مُؤكّدَةً لِجُملَةٍ اسميَّةٍ يَبطُلُ بقولِه تعالى:﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾[التوبــة٢٥]، وقولِــه تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا﴾[النمل١٩].

- والثالثُ: أنْ تَكُونَ مُوطِّئةً، كَقَولِكَ: (مَررتُ بزَيدٍ رَجُلاً صَــالِحًا)، فـ"رَجُلاً" نَصْبٌ على[4] الحَالِ، و"صَالحًا" نَعتُهُ، وهوَ الحالُ في الحَقِيقَةِ. والأصلُ أنْ تَقولَ: (مَررتُ بزيدٍ صَالِحًا)، لكنْ ذَكرتَ "رَجُلاً" تَوطِئَةً للحَالِ؛ إذ الحــالُ صِفَةٌ مَعنَويّةٌ شَبيهَةٌ بالصِّفَةِ اللّفظِيَّةِ، ولّما كانَ حُكْمُ الصّفَةِ اللّفظِيّةِ أنْ يَكُونَ لهــا مَوصُوفٌ في اللّفظِ تَجرِي عَليهِ، فَعَلُوا ذلكَ في الحَالِ قَلِيلاً، إعلامًا بِكَونِها صِفَةً.

- والرّابعُ: أنْ تَكونَ مُقدَّرَةً، وذلكَ إذا كَانَت مُستَقبَلَةً، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[الفــتح٢٧]، وقَــولِهِم: (مَررتُ[ظ22]بِرُجلٍ مَعَهُ صَقرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا).

---

(1) قوله: (لو) سقط من الأصل، وهي في ك.

(2) انظر: المفصّل92.

(3) الكافية106.

(4) سقط قوله: (على) من ك.

– والخَامسُ: أن تَكُونَ مَحكِيَّةً، وهيَ الحَالُ المَاضِيَةُ كَقَولِكَ: (مَررتُ بِزَيدٍ أمسِ قَائِمًا).

والعَامِلُ فيها خَمسَةُ أَشيَاءَ:

الأوّلُ: أنْ يَكونَ فِعلاً، كَقولِكَ: (جَاء زَيدٌ رَاكِبًا)، ويَجُوزُ فِيهِ عِندَ البَصريّينَ[1]: (جَاء رَاكِبًا زيدٌ)، و(راكِبًا جَاءَ زَيدٌ)، وهيَ وإنْ تَحَمّلَتِ الضّمِيرَ الرّاجِعَ إلى "زَيدٍ"، لكنْ هِيَ مُؤَخّرَةٌ في التّقدِيرِ، ومِنهُ قَولُ الشّاعِرِ:

[الرّمل]

[89]مُزْبِدًا يَخطُرُ ما لم يَرَنِي فإذا أَسْمَعْتُهُ صَوتِي انقَمَعْ[2]

ومن كَلامِهِم: "شتّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ"[3].

والثاني: اسمُ الفاعِلِ، ويَجرِي في ذَلكَ مَجرَى الفِعلِ، كَقَولِكَ: (أَضاحِكَيْنِ قَائِمٌ أخَواكَ)، واسمُ المَفعُولِ، نَحوُ قَولِكَ: (وما بَاكِيَتَينِ مَضرُوبَةٌ جارِيتَاكَ)[4]، والصِّفَةُ كَقَولِكَ: (أَقائِمَينِ حَسَنٌ أَخَواكَ).

نَعمْ، إنْ كانَ اسمُ الفاعِلِ أو المَفعولِ في صِلَةِ الألفِ واللامِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ القَادِمُ مَسرورًا)، و(عَمرٌو المُعطَى دِرهَمًا سائِلاً) امتَنَعَ التَقدِيمُ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ تَقدِيمِ بَعضِ الصِّلَةِ على المَوصُولِ.

---

(1) هي مسألة خلافية بين البصريين والفرّاء من الكوفيين.(انظر أسرار العربية177–178، والإنصاف251).

(2) البيت لسويد بن أبي كاهل في توجيه اللمع204، وهو من شواهد المقتضب170/4، والأصول217/1، وشرح الكافية الشافية748/2، برواية :

.... وإذا يَخلُو له لَحْمِي رَتَعْ

(3) انظر جمهرة الأمثال541/1، والمستقصى127/2، وتهذيب اللغة57/5، والإنصاف251/1، وأوضح المسالك327/2، وتفسير البحر المحيط248/8. أصله أن يُورِدَ القومُ إبِلَهم الشريعةَ مُجتمعين، ثم صدروا فافترقوا، فيحلب كُلٌّ في بيتِهِ؛ يُضرَبُ في افْتِراقِ الناسِ.

(4) في ك: (ما مسرعتين ذاهبة جاريتاك).

والثالثُ: الاسمُ الذي في[1] مَعنَى الفِعلِ كَقَولكَ: (ذا زَيدٌ قائِمًا)[2]، فالنّاصبُ للحَالِ "ذا"؛ لأنّهُ في مَعنَى "أُشِيرُ"، وكَذا[3]: (زَيدٌ مِثلُ عَمرٍو مُتَكلّمًا)، فالنّاصِبُ لها "مِثلُ"؛ لأنّه[4] في مَعنَى يُشبهُ، ولا يَجُوزُ التّقديمُ.

والرّابعُ: الحَرفُ الذي فِيهِ مَعنَى الفِعلِ، كَقولِ الشّاعِرِ:

[البسيط]

[90] كأنّهُ خَارِجًا مِن جَنْبِ صَفحَتِهِ   سَفُّودُ شَرْبٍ نَسَوْهُ عِندَ مُفتَأَدِ[5]

فناصبُ "خارِجًا" "كَأنّ"، ومِثلُها في ذَلكَ: "لَعلّ"، و"لَيتَ"، دُونَ الأخوَياتِ[6]، قالَهُ أبو الفَتحِ في "التعاقُبِ". والفَرقُ قُوّةُ تلكَ في التّغييرِ اللّفظيِّ والمَعنَويِّ، بخلافِ هذهِ.

وكَذلكَ "ها" كَقَولِكَ: (ها قائِمًا ذا زَيدٌ)؛ لأنّها بِمعنَى "أُنبّه"، وكَذلكَ "يا" عِندَ بَعضِهِم، كَقَولِكَ: (يا زَيدُ ضاحِكًا)، ومنهُ بَيتُ الكِتابِ[7]:

[الطويل]

[91] أيا شَاعِرًا لا شَاعِرَ اليَومَ مِثلَهُ   جَرِيرٌ ولكنْ في كُلَيبٍ تَواضُعُ[8]

---

(1) في ك وس: (فيه).
(2) في ك: (ذاهبًا).
(3) في ك: (كذلك).
(4) في ك: (لأنها).
(5) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه19، وهو من شواهد جمل الخليل103، وإعراب القرآن للنحّاس295/3، والخصائص275/2، ومقاييس اللغة82/3، 469/4، وشرح الرضي10/2، 13، وخزانة الأدب176/3.
(6) في ك: (الأخوات).
(7)سيبويه237/2
(8) البيت للصّلْتان العبديّ في الحماسة البصريّة303/2، والخزانة153/2. وهو من شواهد سيبويه237/2، والمقتضب215/4، وشرح الرّضي355/1، والمستقصى341/2 (برواية مختلفة في الصدر)، ومجمع الأمثال282/2، واللسان(كرب)، والتاج(كرب).

والخامسُ: ما في الجُملَةِ من مَعنَى الفِعلِ، كَقَولِهِم: (هُوَ زَيدٌ مَعرُوفًا)، وكَقَولِ الشّاعِرِ: [البسيط]

[92] أنا ابنُ دَارَةَ مَعرُوفًا بِها نَسَبِي   وَهَلْ بِدَارَةَ يا لَلناسِ مِن عَارِ[1]

إذ مَعنَى ذَلكَ: "تُبيِّنُهُ" و"تُثبِتُهُ".

واعلَمْ أنّهُ يَقعُ في مَوضِعِ الحَالِ خَمسَةُ أَشيَاءَ:

- الأوّلُ: المَصدرُ، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ رَكْضًا)، والتَقدِيرُ: "رَاكِضًا"، وفيهِ حِينَئِذٍ ضَمِيرٌ لِنيَابَتِهِ عن اسمِ الفَاعِلِ.

فإنْ قِيلَ: فَما الفَائِدَةُ في هذهِ النِّيابَةِ؟ أجبتُ: فائِدتُها المُبَالَغَةُ؛ وذلكَ لأنّهُ جُعِلَ عِبارَةً عن الحَدَثِ، لا مُتّصِفًا به.

وقال المُبَرّدُ: هو مَصدَرٌ مَنصوبٌ بفعلٍ مُقَدّرٍ؛ أي: "جَاءَ يَركُضُ رَكضًا"[2]. والأوّلُ أَوْلَى لِسَلامَتِهِ مِن الحَذفِ، وإفادَتِهِ المُبَالَغَةَ. وقالَ السِّيرَافِيُّ: هوَ مَفعُولٌ مُطلَقٌ، ونَاصِبُهُ "جاءَ"، وهو عِندَهُ من بابِ (قَعَدَ القُرْفُصَاءَ)[3].

- والثّاني: الجَامِدُ، كَقَولِكَ: (جاءَ زَيدٌ أَسَدًا)[4]، وقد مَضَى.

- والثّالثُ: الظّرفُ، كَقَولِكَ: (جاءَ زَيدٌ عِندَكَ)[5].

- والرّابعُ: الجَارُّ والمَجرُورُ، كَقَولِكَ: (جاءَ زَيدٌ بِسلاحِهِ).

---

(1) انظر تخريج هذا الشاهد في الشاهد رقم (55).

(2) المقتضب 269/3، وانظر شرح السيرافي 112/2 (مخطوط).

(3) انظر في هذا شرح السيرافي 112/2 (مخطوط). والقرفصاء أن يجلسَ الرجلُ مُلْصِقاً فَخِذَيْهِ بِبَطْنِهِ، ويجمَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ.

(4) ليس في الأصل: (جاء).

(5) في الأصل: (هَذا زَيدٌ عِندَكَ).

- والخامسُ: الجُملَةُ: وهيَ إمّا اسمِيّةٌ، وإمّا فِعلِيَّةٌ.

فالاسْمِيّةُ[1] إمّا بالضّميرِ وَحدَهُ، كَقولِكَ: (جاءَ زَيدٌ وَجهُـهُ حَسَـنٌ)، و(هيَ به حَسَنَةٌ). وأبَى الزّمَخشَرِيُّ إلا الواوَ مَعَها[2]؛ لِتَدُلَّ علـى التّوقِيـتِ. واستَضعَفُوهُ لِمُخالَفَتِهِ الإجماعَ والسّماعَ.

وإمّا بالوَاوِ وَحدَها، كَقَولِكَ: (جاءَ زَيدٌ والشّمسُ طَالِعَةٌ).

فإنْ قِيلَ[3]: فَلِمَ جَازَت الواوُ في الجُملَةِ الحَالِيّةِ دُونَ الوَصفِيّةِ والخَبَرِيَّـةِ؟ أَجبتُ: جَازَت الوَاوُ في الحَالِيّةِ[4]؛ لِدَلالَتِها على التّوقِيتِ، وهوَ مُحتَاجٌ إليهِ هُنا، بخِلافِ الوَصفِ والخَبَرِ، وقالَ بَعضُهُم: الحَالُ فَضلةٌ بخِلافِهِما.

فإنْ قيلَ: فالحالُ [و23] وَصفُ الهَيئةِ، و"طُلُوعُ الشّمسِ" لا يَكُونُ هَيئَـةً لِزَيدٍ، أَجبَتُ: بأنّ التّقدِيرَ: جاءَ زَيدٌ مُوَافِقًا طُلوعَ الشّمسِ، فالمُوافَقَةُ هَيئَةُ مَجيئِهِ.

وإمّا بِهِما، كَقَولِكَ: (جَاءَ زيدٌ وأبوهُ مَعَهُ).

والفِعلِيّةُ: إمّا أنْ يكونَ فِعلُها[5] مُستَقبَلاً، وهوَ مُمتَنِعٌ، لا يَجُوزُ: (جـاءَ زَيدٌ سَوفَ يَقُومُ)؛ لِمُنَافَاةِ مَعنَاهُ لِلحال[6].

فَإنْ قِيلَ: فَلِمَ جَازَ: (مَرَرتُ بِرُجلٍ مَعَهُ صَقرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا)؟ أَجبتُ: قَالَ أبو عَلِيٍّ: الاسمُ هوَ الأصلُ في بَابِ الحَالِ، فَتصَرّفُوا فِيهِ بِخِلافِ الفِعلِ[7]. وأيضًا فَهذا[8] على خِلافِ القِياسِ، فلا يُحمَلُ غَيرُهُ عَليهِ.

---

(1) في ك: (والاسمية).
(2) المفصّل92.
(3) في ك: (قُلتُ).
(4) في ك: (جاءت في الحالية).
(5) من ك و س. وفي الأصل: (تكونَ فعلاً).
(6) في ك: (الحال).
(7) الإغفال2/54-55.
(8) سقط: (فهذا) من ك.

وعِندِي أنّ اسمَ الفاعِلِ مَوضُوعٌ لِمعنًى من غَيرِ زَمانٍ في أَصلِ وَضعِهِ. وأمّا إذا دَلّ على الزّمانِ فَبقَرِينَةٍ، نَحوُ: "غَدٍ" وشِبْهِهِ؛ لأنّكَ إذا قُلتَ: (زَيدٌ ضارِبٌ) فلا دَلالَةَ لَه على زَمنٍ ألبتَّةَ. ولو كَانَ دَالاًّ عَليهِ لن يَنفَكَّ عَنهُ ألبَتَّةَ. والفعلُ وُضِعَ لِلزّمانِ، وقد عَرَفتَ أنّ الأمُورَ العارِضَةَ لا يُعتَدُّ بِها في العَرَبيّةِ؛ بِدَلِيلِ صِحّةِ:"رُويا"، و"ضَوْ"، و"شَيْ".

وإمّا أن يكونَ حالاً، وهو جَائِزٌ، كَقَولِكَ: (جاءَ زيدٌ يَضحكُ).

وإمّا أنْ يَكونَ ماضِيًا، ويُشتَرطُ مَعَه "قد"؛ لِتُقَرّبَه من الحالِ. وقد تَكُونُ ظاهِرَةً[1]، كَقَولِكَ: (جاءَ زَيدٌ قد أَكرَمَ أخاهُ)، ومقُدَّرَةً، كَقولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ أَكرَمَ أخاهُ)، قالَ تعالَى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء٩٠]، ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾[الشعراء١١١]، قالَ الشاعِرُ: [الطويل]

[93] وَإنّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ نفضَةٌ كما انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلّلَهُ الْقَطْرُ[2]

نَعمَ، إنْ كانَ الماضِي مَنفِيًّا لم تَدخُلْ عليهِ "قد"، كَقَولِك: (جاءَ زَيدٌ ما قَامَ غُلامُهُ)؛ وذلكَ لأنّ فيها ضَرْبًا من التّحقيقِ، وهوَ مُنافٍ لّلنفي.

وهنا تَفصِيلٌ، وهوَ أنّ المُضارِعَ المُثبَتَ لا يَجُوزُ دُخُولُ الواوِ فيهِ، فلا تَقُولُ: (جاءَ زَيدٌ ويَضربُ غُلامَهُ)؛ لِشِدّةِ شَبَهِهِ باسمِ الفاعِلِ، والمَنفِيُّ في جَوازِها مَعَهُ خِلافٌ[3]، وما عَدَا ذلكَ فتَجبُ الواوُ، مَعَ الخُلُوّ من الضّميرِ، وتَجُوزُ مَعَ وُجُودِهِ.

* * * * *

---

(1) في ك: (ظاهرًا).

(2) البيت لأبي صَخْر الهذليّ في شرح أشعار الهذليين957/2، وانظره في الإنصاف253/1، والخزانة236/3، وتاج العروس(بلل). وهو في ديوان مجنون ليلى94، ونسبه صاحب الأغاني إلى نُصيب107/24. وهو من شواهد العين298/7، وتفسير البحر المحيط364/1، 657، وأوضح المسالك227/2، وشرح شذور الذهب298، والهمع132/2.

(3) انظر تفصيل الخلاف في شرح الرضي44/2، وارتشاف الضّرَب1607/3-1608، وتوضيح المقاصد721/2، والهمع325/2.

[التمييز]

والثاني: التّمييزُ، وهو ما يَرفَعُ الإبْهَامَ عَن مُفرَدٍ أو جُملَةٍ، بالنّصِّ على أَحَدِ مُحتمَلاتِهِ. وقالَ أبو عليٍّ في الإيضاحِ: جُملَةُ التّمييزِ أنْ يَحتَمِلَ الشّيءُ وجوهًا، فَتُبَيّنُهُ بأحَدِها[1].

والمميِّز لا يَكُونُ إلا اسْمًا لِوَجهَين:

- أَحَدُهما أنّه شابَهَ المَفعُولَ، وذَلكَ تَلزَمُهُ الاسْمِيّةُ، وهذا ضَعِيفٌ عِندِي؛ لأنّ الشّيءَ إذا شابَهَ الشّيءَ لا يَجرِي مَجرَاهُ، ولأنّ خَبرَ "كانَ" مُشابِهٌ لَه أَيضًا، ولا تَلزَمُ فيهِ الاسمِيّةُ.

- والأجوَدُ أنْ يُقالَ: لَزِمَ ذَلكَ لأنّهُ إمّا أنْ يَكونَ فاعِلاً، نَحوُ: (طابَ زَيدٌ نَفْسًا)، أو مَفعُولاً، كَقولِهِ تَعالَى:﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[القمر١٢]، أو مُعَرّضًا لِدُخُولِ "مِنْ" عَليهِ كَقَولِكَ: (عِندِي عِشرُونَ ثَوبًا)، وهذا بِأسرِهِ مُختَصٌّ بالأسْمَاءِ.

وهو إمّا أن يَكونَ بَعدَ عَدَدٍ، أو لا يَكونُ:

- فالأوّل: يَلزَمُ فيه ثلاثةُ أشيَاءَ: التّنكِيرُ، والإفرَادُ، وتَقدِيرُ "مِن"، كَقَولِكَ: (لي ثَلاثُونَ غلامًا) و(أَربَعُونَ جارِيَةً).

---

(1) الإيضاح العضدي223.

فلُزُومُ الإفرَادِ من حَيثُ إنّ العَدَدَ بَيَّنَ الكَمِيَّةَ.

ولُزُومُ التَنكِيرِ؛ لأنّهُ مُفرَدٌ في اللّفظِ، وهوَ جَمْعٌ في المَعنَى، ولأنّ الغَرَضَ منه بَيانُ الجِنسِ. والنّكِرَةُ أخَفُّ وهيَ الأصلُ.

ولُزُومُ تَقدِيرِ "مِن"؛ لأنّ الغَرَضَ مِن المُمَيِّزِ البَيانُ، والتّبيِينُ أَحدُ مَعاني "مِن".

– والثاني: لا يَلزَمُ فيه الإفرادُ، كَقولِهِ تَعالَى:

﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾[الكهف١٠٣].

واعلمْ أنّ المُمَيِّزَ إمّا أنْ يَكونَ[ظ23] بَعدَ تَمَامِ الاسمِ، أو بَعدَ تَمَامِ الكَلامِ. ومُرَادُهُم بِتَمَامِ الاسمِ أنْ تَمتَنِعَ إضافَتُهُ، وذلكَ أنْ يَكونَ بَعدَ نُونِ التّثنيةِ أو[1] الجَمعِ وشِبْهِهِ، أو التنوينِ، أو الإضافةِ، كَقَولِكَ (عِندِي مَنَوانِ عَسَلاً)، و(الزّيدُونَ حَسَنُونَ وُجُوهًا)، و(لِي عِشرُونَ دِرهَمًا)، و(لِي جَرِيبٌ نَخْلاً)، و(عِندِي مِلءُ الإناءِ عَسَلاً).

وههنَا تَنبيهانِ:

أَحَدُهُما أنّ ما كانَ بَعدَ التّنوينِ، أو نُونِ التّثنيةِ، أو نُونِ الجَمعِ، جازَ نَصبُهُ وَجرُّه بالإضافَةِ، كَقَولِكَ: (عندي مَنَوا سَمْنٍ)[2]، و(الزّيدُونَ حَسَنُو[3] وُجُوهٍ)، و(لِي جَرِيبُ نخلٍ)، والبَاقِي يَلزَمُ نَصبُهُ.

[والآخر][4]أمّا شِبْهُ الجَمْعِ فاختَلَفُوا في عِلّةِ ذلكَ:

(1) في ك: (والجمع)

(2) سقط قوله: (عندي) من الأصل

(3) في ك: (حسنون)، وهو تحريف.

(4) زيادة ليست في النسخ المخطوطة.

فَقَالَ السِّيرَافِيُّ[1]: "عِشرُونَ" مُشَبَّهٌ بـ"ضَارِبُونَ"، و"عِشرِينَ" مُشَبَّهٌ بـ"ضارِبِينَ". والفَرْعُ يَنحَطُّ عَن الأَصْلِ، فَجازَ في الأصلِ الوَجهَانِ، واقْتُصِرَ في الفَرْعِ على أحدِهِما.

فإنْ قِيلَ: قد ظَهَرَ أَثَرُ الفَرعِيَّةِ بأنْ خُصَّ عَمَلُه[2] بالنَّكِرَةِ دُونَ المَعرِفَةِ، أَجبتُ: بأنّ اختِصَاصَ مَعمُولِه[3] بذلك؛ لكونه ضميرًا[4]، ومِن خَصائِصِ المُمَيِّزِ التنكِيرُ.

فإن قِيلَ: "حَسنُونَ" مُشبَّهٌ بـ"ضارِبُونَ"، ويَجُوزُ فيهِ النّصبُ والإضافَةُ. أَجَبتُ: بأنّ الصِّفَةَ أَقوَى[5] شَبَهًا باسمِ الفاعِلِ منَ العَدَدِ، لِما ذَكَرْنا من تَثنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ. وقالَ ابنُ الحاجِب[6]: لا تَجُوزُ الإضافَةُ مَعَ بَقاءِ النّونِ؛ لأنّكَ أثبَتَّ فِيها ما هُوَ مُشابِهٌ لِنُونِ الجَمْعِ، ولا تَجُوزُ الإضافَةُ مَعَ حَذفِها؛ لأنّكَ حِينَئذٍ حَذَفتَ ما لَيسَ بِنُونِ جَمْعٍ.

وقِيلَ: "عِشرُونَ" صِفَةٌ في الأصلِ، والمَعنَى في (عِشرُونَ دِرهَمًا): دَرَاهِمُ عِشرُونَ، فَلو أُضِيفَت لَكَانَ مِن إضافَةِ الصِّفَةِ إلى مَوْصُوفِها، وهو مُمتَنِعٌ. وأمّا الإضافَةُ فَلاستِحَالَةِ إضافَةِ "مِلْءِ" إلى "العَسَلِ"، مع كَونه مُضَافًا إلى الإنَاءِ.

وقِيلَ: هُو يَقتَضِي مَعدُودًا كما أنّ "ضَارِبُونَ" يَقتَضِي مَضرُوبًا.

وقِيلَ: النّاصِبُ لَه الظّرفُ، وقِيلَ: النّاصِبُ لَهُ مُقدَّرٌ ذَكَرَهُ الوَاسِطِيُّ[7]، وهو ضَعِيفٌ جِدًّا.

---

(1) انظر: شرح السيرافي للكتاب2/22، 34(بتصرّف).
(2) سقط قوله: (عمله) من الأصل.
(3) في الأصل: (معمول).
(4) في س: (لكونه تمييزًا).
(5) سقط من ك ابتداء من قوله: "بأنّ اختِصَاصَ مَعمُولِه.... أَجَبتُ: بأنّ الصِّفَةَ أَقوَى".
(6) انظر قوله في: الإيضاح في شرح المفصّل1/19 (بتصرف)، وانظر المحصول1/471.
(7) شرح اللمع للواسطيّ الضرير76. والواسطيّ هو القاسم بن محمد بن مباشر، أبو نصر النحويّ، تنقّلَ في البلاد، وقرأ عليه ابن بابشاذ. له من المصنفات: شرح اللمع، وشرح الحماسة، وغيرهما. ومات بمصر، ولم يُحدّد لوفاته تاريخ.(انظر ترجمته في معجم الأدباء5/2، والبغية2/262).

و"مَنَوانِ" مُشَبَّهٌ بـــ"ضَارِبَانِ"، و"جَرِيبٌ نَخْلاً" مُشَبَّهٌ بِقَولِكَ: (أَعجَبَني ضَرْبٌ زيدًا). و"مِلءُ الإناءِ عَسَلاً" مُشبَّهٌ بقَولِكَ: (أَعجَبَني ضَرْبُ زيدٍ عَمرًا)، وهذا ظاهِرٌ.

ومُرادُهُم مِن تَمامِ الكَلامِ أنْ يَكُونَ المُمَيِّــزُ فــاعِلاً في المَعْنَـــى، أو مَفعُـــولاً، كَقَولِكَ: (طابَ زَيدٌ نفسًا)، وقَولُه عَزّ اسْمُه: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[القمر١٢]. والأصْلُ: طابَت نَفْسُ زَيدٍ، وفَجَّرنا عُيونَ الأرضِ؛ ولِذلكَ ذَهَبَ سِيبَوَيهِ[1] إلى أنّه لا يَجُوزُ: (نَفسًا طابَ زيدٌ)؛ إذ الفاعِلُ لا يَتَقَدّمُ على فِعلِهِ، ولأنّهُ مُفَسِّرٌ فلا يَتَقَدَّمُ على المُفسَّرِ، ولأنّهُ قد تُجُوّز فِيهِ بالنّقلِ، فلا يُتَجَوَّزُ فِيهِ بالتَّقدِيمِ؛ كَرَاهَــةً لِلجَمْـــعِ بَـــينَ مَجازَينِ، ولأنّ الغالبَ في هذا البَابِ الأعدادُ وشِبْهُها. وذَلكَ لا يَتَقدَّمُ فيهِ التمْيِيـــزُ، فحُمِلَ هَذا عَليهِ. ومِن أُصُولِهِم المَشهُورَةِ اختيارُ إجرَاءِ البابِ على نَمَطٍ واحِدٍ. نَعمْ، ذَهبَ الكُوفِيّونَ والمَازِنيُّ والمُبَرّدُ إلى جَوازِ ذَلكَ[2]؛ لأنّ العَامِلَ مُتَصَــرّفٌ، فَيجُـــوزُ تَقدِيمُ مَعمُولِهِ قِياسًا على الحَالِ.

وأمّا: (رُبَّهُ رَجُلاً) فَقَالَ الزَّجّاجُ: مَعنَاهُ: أَقلِلْ بهِ في الرِّجالِ، و"رجلاً" نُصِـــبَ على التّمييْزِ، وناصِبُهُ الضّميرُ[3]؛ لإبْهامِهِ، وفي المَسأَلَةِ خِلافٌ شَـــرَحتُهُ في "المَســـائِلِ الخِلافِيّةِ".

* * * * *

---

(1) سيبويه2/205.

(2) ووافقهم الكسائيّ والجَرْميّ، وتابعهم ابن مالك وأبو حيّان. (انظر الإنصاف828، وشرح الجمـــل لابـــن عُصفور2/283، وابن يعيش2/74، والتخمير1/451، والإيضاح في شرح المفصل1/321، وشرح التسهيل لابن مالك2/389، والارتشاف4/1634).

(3) انظر هذا الرأي بلا نسبة إليه في شرح الرضي2/61.

[الاستثناء]

والثّالث: الاستِثنَاءُ[و24]وهوَ استِفعَالٌ من "ثَنَيتُ" بِمَعنَى: عَطَفتُ؛ لأنّكَ إذا ذَكَرتَ المُستَثْنى فَقد عَطَفتَهُ عَلى الحُكمِ الذي لِغَيرِهِ.

وَحَدُّهُ: إخراجُ الشَّيءِ مِمّا دَخَلَ فِيهِ غَيرُهُ بِـ"إلاّ" وأَخَوَاتِها.

ولَهُ أَدَواتٌ مِن الحَرُوفِ، والأسماءِ، والأفعَالِ. وأَصلُها "إلا" لِوَجهَينِ:

-الأوّلُ: أنّها حَرفٌ بالإجمَاعِ، وإنّما تُفِيدُ المَعَانِيَ الإنشائيَّةَ الحُروفُ، وغَيرُها يُفِيدُ ذَلكَ بالنِّيابَةِ.

- والثّاني: أنّها تَقَعُ حَيثُ لا يَقَعُ غَيرُها، فَتَقَعُ في المُتَّصلِ والمُنفَصِلِ والمُفَرَّغِ، وغَيرُها لَيسَ كَذلكَ.

فإذا استَثنَيتَ بِـ"إلا"، فلا يَخلُو مِن أنْ يَكُونَ ما قَبلَها مُحتَاجًا إلى ما بَعدَها، أو غَيرَ مُحتاجٍ.

* * * * *

[الاستثناء المفرّغ]

فالأوّلُ: هُوَ المُفرَّغُ، ومَعنَاهُ أنّ العَامِلَ قَبلَ "إلا" عَمِلَ فِي مَا بَعدَها، كَما يَعمَلُ مَعَ عَدَمِها، وَكَذلِكَ توسُّطُهَا بَينَ شيئَينِ وأَحَدُهُما مُتعَلّقٌ بالآخَرِ. قَالَ تَعالَى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾[القمر٥٠] فَوَقَعَت بَينَ المُبتَدَأِ وخَبَرِهِ، وقالَ تَعالَى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[الجاثية٢٥] فَوَقَعت بَينَ اسمِ كَانَ وخَبَرِها، وقَالَ سُبحانَهُ: ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[الأنعام٤٨] فَوقَعَت بَينَ الحَالِ وصَاحِبِها، وقالَ ذُو الرُّمّةِ[1]: [البسيط]

[94] كأنّها جَمَلٌ وَهْمٌ وما بَقِيَت إلا النّحِيزَةُ والألوَاحُ والعَصَبُ[2]

فَوَقَعَتْ بَينَ الفِعلِ والفاعِلِ، فإذا قُلتَ: (ما قَامَ إلا زَيدٌ) فـ"زَيدٌ" فاعِلُ "قَامَ"، و(ما رَأيتُ إلا زَيدًا) فـ"زيدًا" مَفعُولُ "رَأَيتُ". و(ما مَرَرتُ إلا بزَيدٍ) فـ"بزَيدٍ" مُتعلّقٌ[3] بـ"مَرَرتُ". ولا يَجُوزُ: (ما قَامَ إلا زَيدًا) بالنّصْبِ؛ لأنّ الفِعلَ لم يَأخُذْ فاعِلَهُ، وقد شَذّ مَجيئُهُ، كَقَولِ الشّاعِرِ: [البسيط]

[95] يُطالِبُني عَمّي ثَمانِينَ نَاقَةً وما لِيَ يا عَفْرَاءُ إلا ثَمانيَا[4]

وأجازَهُ الفَرّاءُ[5]، وقد ذَكَرْتُهُ في "المَسائِلِ الخِلافِيّة".

---

(1) هو غَيلان بن عُقبة، يكنى أبا الحارث، وذو الرّمة لقبه، وهو صاحب ميّة، وله مدائح ببلال بن أبي بُردة، وقال أبو عمرو: فُتحَ الشعر بامرئ القيس وخُتم بذي الرُّمّة. وتوفي في أصبهان عن أربعين سنة، وذلك سنة مئة وسبع عشرة. (انظر ترجمته في الأغاني5/17، وتاريخ الإسلام357/7).

(2) البيت في ديوان ذي الرّمّة29، وهو من شواهد العين100/4، وجمهرة اللغة994/2، وتهذيب اللغة245/6، وتوجيه اللمع221، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس598/1، والمحرّر الوجيز103/5، وتفسير البحر المحيط65/8، واللسان(وهم)، والتاج(وهم).

(3) في ك: (مفعول).

(4) البيت لعروة بن حزام في ديوانه53، وهو من شواهد توجيه اللمع222، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس599/1، وشرح الرضي105/2.

(5) انظر شرح الرّضي105/2، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس598/1.

والثّاني: لا يَخلُو مِن أنْ يَكُونَ بَعدَ كَلامٍ مُوجَبٍ أو غَيرِ مُوجَب. فالمُوجَبُ الخَبَرُ الثّابتُ، كَقَولِكَ: (قامَ القَومُ)، و(انطلَقَ النّاسُ)، فإذا استَثنَيتَ مِن هذا اسمًا، لم يَكُن إلا مَنصُوبًا مُطلَقًا، كَقَولِكَ: (قامَ القَومُ إلا جَعْفرًا)، و(أَقبَلَ إخوَتُكَ إلا إبِلَهُم).

* * * * *

[العامل في المستثنى]

وفي ناصبِهِ خِلافٌ[1]، وأجوَدُ ذَلكَ أنّه الفِعلُ أو مَعنَاهُ بِتَوسُّطِ الحَرفِ؛ ولِذلِكَ لو أَسقَطتَهُ لَمَا تَعَلَّقَ ذَانكَ بهِ.

فإنْ قِيلَ: لو كَانَ مُعَدِّيًا لَعَمِلَ الجَرَّ، ولَجَازَ تَقدِيْمُهُ[2] على الفِعلِ، ولَمَا جَازَ دُخُولُهُ عَليهِ؛ ولأنّ حَرفَ الجَرِّ يُعَدِّي مَعنَى الفِعلِ إلى الاسمِ، نَحوُ قَولِكَ: (مَرَرتُ بزَيدٍ)، فالبَاءُ أَضافَت المُرُورَ إلى "زَيدٍ"، و(إلاّ) بعَكسِ ذَلكَ، ألا تَرَى أنّكَ إذا قُلتَ: (قَامَ القَومُ إلا زَيدًا) فإنّ القِيامَ غَيرُ مُضافٍ إليهِ؟

أَجَبتُ عَن الأوّلِ: بأنّه مُشتَرَكٌ؛ يَدخُلُ على الاسمِ تَارَةً، وعلى الفعلِ أُخرَى.

وعن الثّاني: أنّه عِندَ الكُوفِيّينَ جَائِزٌ، كَقَولكَ: (إلا زَيدًا قامَ القَومُ). وأمّا البَصريُّونَ فامتَنَعُوا مِنهُ؛ لِوُجُوهٍ[3]:

– الأوّلُ: أنّ العامِلَ ضَعِيفٌ، والتّقدِيمُ مِن خَصائِصِ العامِلِ القَويِّ، كَذا قَالُوا. وفِيهِ نَظَرٌ؛ لأنّ الفِعلَ هوَ الأصلُ في العَمَلِ، وهوَ الأمكَنُ فِيهِ، فَكَيفَ يُقالُ هوَ

---

(1) انظر هذا الخلاف في الإنصاف260/1، وشرح ابن يعيش76/2، وشرح التسهيل لابن مالك271/2، وشرح الرّضيّ80/2–82، والمساعد555/1.

(2) ك: (تقدّمه).

(3) الجمهور على منع تقديم المستثنى، وقد جوّز الكوفيّون والزجاج ذلك. انظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك285/2، وشرح الرّضي84/2، والارتشاف1517/3، والهمع260/2.

ضَعِيفٌ؟ ولَعلَّ هذا القائِلَ عَنَى العامِلَ المَعنَوِيَّ، كَقَولِكَ: (القَومُ إخوتُكَ إلا زَيــدًا)، ثم طُرِدَ البابُ، وهو عِندِي ضَعِيفٌ لأمرَيْنِ:

أحدُهُمَا[ظ24] أنّ الكَثِيرَ هوَ الفِعلُ، والقَلِيلَ هوَ الآخرُ، والاستِقرَاءُ يُقَــرِّرُ ذَلكَ، وقِياسُهُم حَملُ القَلِيلِ[1] على الكَثِيرِ دُونَ العَكسِ.

والآخَرُ أنّه يُؤَدِّي إلى حَملِ الأصلِ على الفَرْعِ، ولو قِيلَ بالتَفصــيلِ فَيُقَــدَّمُ المُستَثنَى على الفِعلِ دُونَ ما كانَ في مَعناهُ لَكَانَ جَيِّدًا.

– **والثانِي**: أنّ المُستَثنَى مُشبَّهٌ بالمَفعُول مَعَهُ؛ لأنّ كُلاً مِنهُما نَصبَهُ الفِعلُ، أو مَعنَاه بِتوَسُّطِ حَرفٍ، والمَفعُولُ مَعَهُ لا يُقدَّمُ؛ لأنّ أَصلَ وَاوِهِ العَطفُ.

– **والثالثُ**: أنّه يَقَعُ بَدَلاً، والبَدَلُ لا يَتقدَّمُ على المُبدَلِ مِنهُ، وهذا عِنــدِي ضَعِيفٌ[2] لِوَجهَين:

أَحَدُهُما: أنّ البَدَلَ مُمتَنِعٌ في الإيجاب، فَكانَ يَقتَضِي هذا أنْ يَجُوزَ التَّقــدِيمُ في المُوجَبِ لامتِنَاعِ البَدَلِيَّةِ، ويَمتَنِعَ في غَيرِه[3] لِجَوازِها.

والآخرُ: أنّهم أجَازُوا تَقدِيمَ المُستَثنَى على المُستَثنَى مِنهُ، كَقَولِكَ: (ما قــامَ إلا زَيدًا أحدٌ)، ولو اعتَبرتَ حَالَةَ البَدَلِيَّةِ لامتَنَعَ ذَلكَ.

وعن الثّالثِ[4] أنّ وَضعَها أنْ تُخرِجَ الثّانيَ مِمّا دَخَلَ فيــهِ الأوّلُ. فــإنْ وَلِيَتْ إيجابًا نَفَت الحُكمَ عن ما بَعدَها، كَقَولِكَ: (قَامَ القَومُ إلا زَيــدًا)[5]، وإنْ وَلِيَتْ غَيرَهُ أَثبَتَتْهُ لَهُ، كقَولِكَ: (ما قَامَ أَحَدٌ إلا زَيدٌ)، و(لا يَقُمْ أَحَدٌ إلا زَيدٌ).

وهُنا تَنبِيهٌ: وهوَ أنّهُ يَجُوزُ الرَّفعُ في الإيجابِ علــى النَّعــتِ، كَقَــولِ الشاعِرِ: [الوافر]

(1) قوله: (حمل القليل) مكرّر في ك.
(2) في ك و س: (مُزَيَّف).
(3) في ك: (غيرها).
(4) هذا جواب للسؤال السابق، وهو قوله: "فإنْ قِيلَ: لو كَانَ مُعَدّيًا لَعَمِلَ الجرَّ، ولَجَازَ تَقدِيْمُهُ على الفِعــلِ، ولَمَا جَازَ دُخُولُهُ عَلَيهِ" .وهذا الحواب عن (جواز دخوله عليه).
(5) في ك: (ما قام) وهو خطأ.

[96] فكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمرُ أَبيكَ إلا الفَرْقَدانِ[1]

* * * * *

وغَيرُ الموجَب يَنقَسِمُ إلى استِفهامٍ ونَفْيٍ ونَهيٍ. ولا يَخلُو الُمستثنَى مِن أنْ يَكونَ من جِنسِ الُمستَثنَى مِنهُ أو لا.

[الاستثناء المتّصل]

فالأوّلُ هوَ المتصلُ، ويَجوزُ فيهِ البَدَلُ كَقَولِكَ: (ما قَامَ أحَدٌ إلا زَيدٌ) وهوَ بَدلُ بَعضٍ مِن كُلٍّ، قالَ ابنُ بَرْهانَ[2]: ولا يُفتَقَرُ فيهِ إلى العائِدِ كَباقِي الأبدَال البَعضِيَّةِ، وقالَ الكِسائِي والفَرّاءُ: كَيفَ يَكونُ بَدَلاً والفِعلُ مَنفِيٌّ عن الأوّلِ ومُثبَتٌ لِلثاني؟[3] وأُجيبُ[4] بأنّهُ يَجُوزُ اختِلافُ التّابعِ والمَتبُوعِ في ذَلكَ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ برَجُلٍ لا كَريمٍ ولا شُجاعٍ). ويَجُوزُ النّصبُ، كَقَولِكَ: (ما قَامَ أحَدٌ إلا زيدًا)، والأوّلُ راجحٌ؛ لأنّ المَعنَى فِيهِما واحِدٌ. وفي الأبدَالِ تَحصُلُ الُمشاكَلَةُ بَينَ إعرابَي الُمستَثنَى والُمستثنَى مِنهُ؛ ولأنّ سِتَّةً مِن القُرّاءِ قَرَأوا:

﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[النساء٦٦] بالرَّفْعِ، ولم يَقرَأ بالنّصبِ إلا ابنُ عامِرٍ[5] وَحدَهُ[6].

* * * * *

(1) يُنسَب إلى عمرو بن معدي كَرِب (سيبويه334/2، وتبعه كثيرون)، وهو في ديوانه181. ونسبه في الجمل المنسوب للخليل177 إلى الأعشى. وليس في ديوانه، وهو في الحماسة البصرية418/2لحضرميّ بن عامر، وقد يُنسَب لغيرهم. وهو من شواهد المقتضب904/4، والزاهر392/2، وتهذيب اللغة305/15، والمفصّل99، وشرح الرّضي129/2، 131، وتفسير البحر المحيط455/1، ومغني اللبيب101، 739، والهمع270/2.

(2) في س: (ابن الدهّان). ولم نعثر على هذا القول صريحًا. وانظره في شرح القوّاس لألفية ابن معطٍ597/1.

(3) انظر القول في توجيه اللمع لابن الخبّاز217، وذكر الأشموني هذا التساؤل ناسبًا إياه إلى ثعلب504/1.

(4) في ك: (وأجبنا).

(5) هو عبدالله بن عامر، أبو عمران اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، وإليه انتهت مشيخة الإقراء فيها، أحد القراء السبعة المشهورين، أخذ القراءة عن أبي الدرداء، تولى قضاء دمشق، وإمامة الجامع، وائتمّ به الخليفة عمر بن عبد العزيز، وروى القراءة عنه جماعة، توفي ابن عامر سنة ثماني عشرة ومئة. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار82/1-86، وتاريخ الإسلام399/7-400، وسير أعلام النبلاء292/5.

(6) انظر القراءة في الحجة للفارسي168/3، وحجة القراءات206-207.

[الاستثناء المنقطع]

والثّاني: هوَ المُنفَصِلُ، وفيهِ لُغتَانِ:

- حِجازِيَّةٌ، وهيَ لُزُومُ النَّصبِ، كَقَولِكَ: (ما بالدّارِ أحدٌ إلا وَتِدًا)[1]، قالَ النّابغَةُ: [البسيط]

[97] وَقَفتُ فيها أُصَيلالاً أُسائِلُهَا عَيَّت جَوابًا وما بالرَّبعِ مِن أَحَدِ
إلا الأَوَارِيَّ لأْيًا ما أُبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظلُومَةِ الجَلَدِ[2]

"أُصَيْلالاً"[3] جَمْعُ "أَصِيلٍ"، والأصِيلُ بَعدَ العَشِيِّ، وأَصْلُ "عَيَّتْ": "عَيِيَتْ"، فأُدغِمَت الياءُ في الياءِ، ويَجُوزُ الإظهارُ، و"جوابًا" نُصِبَ على التّمييزِ، أو على حَذفِ حَرفِ الجَرِّ؛ أي عَن جَواب، و"الرَّبْعُ" مَنزِلُ القَومِ في الرَّبِيعِ، ثُم اتُّسِعَ فيهِ. والأَوَارِيُّ[4]: المَحابِسُ، واحدُها آرِيٌّ، و"اللأْيُ" البُطْءُ، ويقال: اِلْتَأَى أمرُه، أيْ: أَبْطَأَ، و"ما" زائدةٌ، و"النُّؤْيُ": حُفَيرَةٌ تُحْفَرُ حَولَ البيتِ تَمنَعُ المَطَرَ مِنهُ، و"المَظلُومَةُ": الأرضُ المَحفُورَةُ، والجَلَدُ الصُّلبَةُ. والشاهِدُ: نَصْبُ الأَوَارِيِّ؛ لأنّها لَيسَت مِن جنسِ "أَحَد".

فإنْ قِيلَ: فَما الفائِدَة في ذلكَ؟[و25] أَجبتُ: هيَ إثباتُ مَعنًى تَذهَبُ نَفسُ السامِعِ إلى تَجويزِهِ، ألا تَرَى أنّهُ إذا قالَ: (ما مَرَرتُ بِأَحَدٍ) جازَ أنْ يَكُونَ قد مَرَّ بِحِمَارٍ؛ إذ لا يَلزَمُ مِن نَفيِ المُرورِ عَن الأَحَدِينَ نَفيُهُ عن الأحْمِرةِ. وقَالَ عَبدُ القَاهِرِ:

(1) في الأصل: (زيدًا)، وهو تحريف.

(2) ديوان النابغة الذبياني14، وهو من شواهد سيبويه321/2برواية: (أواري) ومعاني الفرّاء288/1، والمقتضب414/4، والأصول275/3، واللمع67، وتوجيه اللمع218، وشرح المفصّل لابن يعيش8/2، والحلل160، وتهذيب اللغة306/15، والإنصاف269/1.

(3) ك: (أُصيلال).

(4) في الأصل: (الأواريّ).

شُبِّهَتْ "إلاّ" بـ"لا" لِكَوْنِ الاستِثناءِ والنَّفيِ مُتَقارِبَيْنِ[1]. ويَجُوزُ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ لا حِمارٍ)، فَكَذَلِكَ جَازَ: (ما مَرَرتُ بأحَدٍ إلا حِمارًا).

- وتَميمِيَّةٌ[2]، وهيَ جَوازُ الإبدالِ، قالَ الرّاجِزُ: [الرّجز]

[98] وبَلْدَةٍ لِيسَ بها أَنيسٌ   إلاّ اليَعافِيرُ وإلاّ العِيسُ[3]

فإنْ قِيلَ: فما مُسَوِّغُ ذلكَ؟ أجَبتُ: مِن وَجهَينِ:

- أحدُهُما: قَالَهُ المازِنيُّ[4] وهو التّغليبُ؛ ومَعنَى ذَلكَ أنّه إذا قالَ: (ما مَرَرتُ بأحَدٍ) قَصَدَ نَفيَ المُرُورِ عن النوعَينِ؛ فغَلَّبَ العُقَلاءَ، فَعبَّرَ بلَفظِهِم عَنهُما.

- والآخَرُ: أنْ الحِمارَ بالنّسبَةِ إلى هذا القَائِلِ كالآدَمِيِّ إلى غَيرِهِ، يُبَيِّنُهُ قَولُهُم: (عِتَابُكَ السَّيفُ)[5]، وقَولُ أبي ذُؤَيب: [الطويل]

[99] فإن تُمسِ في قَبرٍ بِرَهْوَةَ ثاوِيًا   أَنيسُك أَصدَاءُ القُبورِ تَصِيحُ[6]

جعلَ الأَصدَاءَ أنِيسَهُ؛ لأَنَّهُنّ أَنيسُ المَوْتى، كما أنّ الأَحياءَ أَنِيسٌ للأَحيَاءِ[7].

* * * * *

---

(1) انظر هذا القول في المقتصد2/720، وتوجيه اللمع218، والمحصول1/481-482.

(2) اللغة الثانية، بعد الحجازية.

(3) الراجز مجهول، وهو من شواهد سيبويه2/322، ومعاني الفرّاء1/479، والمقتضب4/414، ومشكل إعراب القرآن1/354، 376، والزّاهر2/392، وعلل النحو196، والإنصاف1/271، وشرح الرّضي4/296، وغيرها.

(4) انظره في توجيه اللمع219.

(5) انظر المقتضب4/413، ودلائل الإعجاز280.

(6) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين1/150، وهو من شواهد سيبويه2/320، والمحكم420 وتوجيه اللمع219، وشرح الرضي2/85، وشرح ألفية ابن معطٍ للقوا س1/604، واللسان(رهو)، والخزانة3/296.

(7) في ك: (أنيس الأحياء).

[الاستثناء المقدّم]

وَيَجُوزُ أنْ تُقَدَّمَ المُستَثْنَى على المُستَثنَى مِنهُ: إمّا تَشبيهًا لَهُ بالمَفعُولِ المُقَدَّمِ على الفَاعِلِ، وإمّا طَلَبًا لإقامة الأوزَانِ والأسجَاعِ والقَوافِي، كَقَولِكَ: (ما قَامَ إلا زَيـــدًا أَحَدٌ)، قالَ الكُمَيتُ[1]: [الطويل]

[100] فَمَا لِيَ إلا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ   ومالِيَ إلا مَذهَبَ الحَقِّ مَذهَبُ[2]

وقالَ آخَرُ: [الطويل]

[101] بِقَبرِ امرِئٍ تَقرِي المِئِينَ عِظَامُهُ   ولَم يُرَ إلا غَالِبًا مَيِّتٌ يَقرِي[3]

ويَلزَمُ نَصبُهُ، قالَ أَبو عَلِيٍّ: لأنّ البَدَلَ الذي كَانَ يَجُوزُ، قَد بَطَلَ بِتَقَدُّمِهِ على المُبدلِ مِنهُ[4].

وهُنا تَنبيهٌ: وهوَ قَولُكَ: (ما قامَ إلا زَيدًا أحدٌ إلا أخوك)، فَتَنصِبُ "زيـــدًا" لِتَقَدُّمِهِ، وتُجيزُ في "أَخُوكَ" الرَّفعَ والنَّصبَ؛ لِوُقُوعِهِ بَعدَ المُستَثنَى مِنهُ، فإنْ قَدَّمتَـــهُ – أَعنِي "أَخُوكَ" – نَصَبتَهُ، فَقُلتَ: (ما قَامَ إلا زَيدًا إلا أخاكَ أَحَدٌ)، وإنْ عَطَفتَ عَلَـــى هَذا؛ فإنْ كانَ ذلكَ قَبلَ المُستَثنَى مِنهُ وَجَبَ نَصبُهُ، كَقَولِكَ: (ما قَامَ إلا زَيدًا وَبِشْرًا أَحَدٌ)، وإنْ كَانَ بَعدَهُ جَازَ الوَجهانِ، كَقَولِكَ: (ما قَامَ إلا زَيدًا أَحَدٌ وَبِشْرًا) و(بِشْرٌ)،

---

(1) هو الكميت بن زيد بن خُنَيس الأسديّ الشاعر، من أهل الكوفة، روى عن الفرزدق، ولد سنة ستين؛ شاعرٌ مُقَدَّمٌ، يقال: إنّ شعره زاد على خمسة آلاف بيت، اشــتُهِرَ بتشــيّعه لآل البيــت، ولــه قصــائده المشــهورة بالهاشميّات.(انظر ترجمته في الأغاني17/3، والوافي بالوفيات276/24).

(2) البيت في شرح هاشميّات الكُميت50، برواية: (مشعب)، وهو من شواهد المقتضـــب398/4، ومجـــالس ثعلب62، وجمل الزجاجيّ234، واللمع68، والإنصاف275/1، وشرح ابن يعيش78/2، وشرح الجمل لابن عصفور265/2، وتوجيه اللمع220، والمحصول489/1، وغيرهما.

(3) ينسب البيت إلى هذم في الكامل612/2، وهو في توجيه اللمع220. وجاءت روايته في ك: (ولم يكُ).

(4) الإيضاح العضُديّ227.

فَنصبُهُ[1] لأنّ المَعطُوفَ عَليهِ كَذلِكَ، وَرَفعُهُ لأنّهُ في مَوْضِعٍ لو كانَ فِيهِ ما عُطِفَ عَليهِ[2] لرُفِعَ، وفِيهِ نَظَرٌ.

* * * * *

[الاستثناء بغير]

وإذا استَثنَيتَ[3] بـ"غَيرِ" جَرَرْتَ المَستثنى بِها عَلى كُل حالٍ، وكانَ إعرَابُها إعرابَ الاسمِ الوَاقِعِ بَعدَ "إلا".

فَيَجبُ نَصبُها في قَولِكَ: (قامَ القَومُ غَيرَ زَيدٍ)، و(ما قَامَ غَيرَ زَيدٍ أَحدٌ)، و(ما قامَ أَحَدٌ غَيرَ فَرَسٍ) عِندَ الحِجازيِّينَ.

ويَجوزُ إبدالُها ونَصبُها في قَولِكَ: (ما قَام أَحدٌ غيرُ زيدٍ)؛ و(ما قامَ أحَدٌ غَيرَ فَرَسٍ) عِندِ التَميمِيّينَ.

فإنْ قِيلَ: كَيفَ نَصبَها الفِعلُ بغيرِ مُعَدٍّ؟ أَجَبتُ: بِأَنّها مُشَبَّهَةٌ بالظُرُوفِ لإبهامِها، فَلِذلكَ نَصبَها مِن غَيرِ مُعَدٍّ كَما يَنصِبُها وهيَ تُفارِقُ الاستِثنَاءَ، كَقَولِكَ: (جاءَني غَيرُ زَيدٍ).

* * * * *

(1) في ك: (فتنصبه).

(2) ليس في ك: (عليه).

(3) بعدها في ك: (عليه).

[الاستثناء بسوَى]

وفي "سِوَى" أَربَعُ لُغَاتٍ: "فِعَل" كـ"مِعًى"، و"فِعَالٌ" كـ"جِدَارٌ"، و"فَعَالٌ" كـ"بَقَاءٌ"، و"فُعَل" كـ "هُدَى".

وهيَ مَنصُوبَةٌ على الظَّرفِ؛ ولِذلكَ يُوصَلُ بِها المَوصُولُ، كَقَولِكَ: (الَّذي سِوَى زَيْدٍ عِندَكَ). وناصِبُها ما قَبلَها. [ظ25]

ولا[1] تَنتَقِلُ عَنِ الظَّرفِيَّةِ إلا فِي الشِّعْرِ، كَقَولِهِ: [الطويل]

[102] تَجَانَفُ عَن جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وما قَصَدَتْ من أَهلِهَا لِسَوَائِكَا[2]

وقال الكُوفِيُّونَ: يَجُوزُ ذَلكَ فِي السَّعَةِ[3].

* * * * *

[الاستثناء بالأفعال]

وأمّا "لَيسَ"، و"لا يَكُونُ"، و"عَدَا" فالمُستَثنَى بَعدَها مَنصُوبٌ، لَكن هُوَ بَعدَ "لَيسَ" و"لا يَكُونُ" خَبَرٌ، والاسمُ مُضمَرٌ، كَقَولِكَ: (قَامَ القَومُ لَيسَ زَيدًا)، و(جَاءُوا لا يَكُونُ مُحَمّدًا)؛ أي: لَيسَ بَعضُهُم زَيدًا، ولا يَكُونُ بَعضُهُم مُحَمَّدًا. وهذا الضَّمِيرُ لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ، ولا يُؤَنَّثُ؛ لأنّه كِنايَةٌ عَن "بَعضٍ"، وهوَ مُفرَدٌ مُذَكّرٌ.

والمَنصُوبُ بَعدَ "عَدَا" مَفعُولٌ بِهِ، وقَد حَكَى الأخفَشُ الجَرَّ بِها[4].

* * * * *

---

(1) كذا من ك، وس: وفي الأصل: (ما).

(2) البيت لأعشى قيس في ديوانه131، وهو من شواهد سيبويه32/1، 408، والمقتضب349/4، والحجّة للفارسي250/6، وشرح الأبيات المشكلة492، والإنصاف295/1، وشرح ابن يعيش84/2، وتوجيه اللمع224، والمحصول441/1، وشرح الرضي333/2، والارتشاف2451/5، وغيرها. والشاهد فيه انتقال سواء عن الظرفية في الشعر.

(3) ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز انتقالها عن الظرفية في السعة، وقَصَرَ البَصريون ذلك على الشّعر، وتلزم النصبَ فقط. (انظر المسألة في الإنصاف1/ 294، وشرح ابن يعيش83/2، وشرح الجمل لابن عصفور 259/2، وتوجيه اللمع224، وشرح الرّضي132/2-133، والارتشاف1546/3-1547).

(4) انظر رأيه في شرح الكتاب للسيرافي130/3(مخطوط)، والمحصول501.

[الاستثناء بـ"حاشا"]

وأمّا "حَاشَى" فَقَالَ الكُوفِيُّونَ[1]: هِيَ فِعلٌ فَقَط؛ لِتَصرُّفِها نَحوُ: "حَاشَى"،"يُحاشِي"، فَهذا كـ "رَامَى"، "يُرَامِي"، قالَ النَّابغَةُ: [البسيط]

[103] ولا أَرَى فاعِلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحاشِي مِنَ الأَقْوامِ مِن أَحَدِ[2]

ولِحَذفِ أَلِفِها في قَولِهِ تَعالَى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف٥١]، والحرفُ لا يُحذَفُ مِنهُ إلا مُضَعَّفًا. ولِوُقُوعِ اللّامِ بَعدَها، فَيَلزَمُ حِينَئِذٍ نَصْبُ ما بَعدَها.

وحَكَى الزّجّاجُ في المَعانِي[3]: "اللّهمَّ اغفِرْ لِي ولِمَن سَمِعَ، حاشَا الشَّيطانَ وأبا الإصبعِ".

وقال البَصرِيّونَ[4]: هيَ حَرفٌ فَقَطْ؛ لِمجِيءِ الجَرِّ بِها، ولِقَولِهِم: "حَاشَاي"[5] دُونَ "حاشَانِي"، أَنشَدَ الجَوْهَرِيُّ: [الكامل]

[104] في فِتيَةٍ جَعَلُوا الصّلِيبَ إلاهَهَم حَاشَايَ إنّي مُسلِمٌ مَعذُورُ[6]

---

(1) انظر رأيهم في الإنصاف278/1، والارتشاف1533/3، والمحصول501/1.

(2) البيت للنابغة في ديوانه20، وهو من شواهد العين362/3، والأصول289/1، والزاهر513/1، 287/2، وإعراب النحاس327/2، وعلل النحو397، وأسرار العربية189، والإنصاف1/ 278، وشرح الرّضي124/2، وغيرها.

(3) لم نعثر على هذا القول في المعاني. وهو موجود في توجيه اللمع225، الذي ذَكرَ أنه في المعاني أيضًا. وانظره في الأصول288/1 عن أبي زيد، والمفصّل387 عن أبي عمرو الشيباني برواية: "الإصبغ"الغين، وشرح الرّضي123/2.

(4) هذا قول سيبويه، وتابعه أكثر البصريين.(سيبويه349/2، وتوجيه اللمع226، والمحصول497/1، والارتشاف1532/3).

(5) في ك: (حاشا).

(6) البيت للأقيشر الأسديّ في ديوانه73، وهو من شواهد الصّحاح(عذر)، والبيان في غريب القرآن للأنباريّ39/2، والتخمير467/1، وتوجيه اللمع226، وشرح التسهيل307/2، وشرح الكافية للقوّاس635/2، والارتشاف1533/3، وأوضح المسالك119/1، والجنى الداني566.

ويُقَوِّي ذَلكَ عَدَمُ إمالَتِهَا، نَقَلَهُ ابنُ دُرُستُوَيهِ[1]، فَيلزَمُ عِندَهُم الجَرُّ بِهَا.

وقالَ المُبَرِّدُ: هيَ مُشتَرَكَةٌ، فَيَجُوزُ النّصبُ بِها والجَرُّ[2].

فإنْ[3] قُلتَ: (قامَ القَومُ حاشَى زَيدٍ)، فَمَوضِعُ الجارِّ والمَجرُورِ نَصْبٌ، والكَلامُ جُملَةٌ واحِدَةٌ. وإذا قُلتَ: (قامَ القَومُ حاشَا زَيدًا) فَفَاعلُ "حاشَى" مُضمَرٌ، و"زَيــدًا" مَفعُولٌ بِهِ، والكَلامُ جُملَتَانِ، وهَذا هوَ الصّوابُ.

* * * * *

[الاستثناء بـــ"خلا"]

وأمّا "خَلا" فالمَشهُورُ عِندَ سِيبَوَيهِ النّصبُ بِها، وحَكَــى فِيهَــا الجَــرَّ عــن بَعضِهِم[4]. فإذا دَخَلَت "ما" على "خَلا"، و"عَدَا" تَمَحَّضَت فِعْلِيَّتُهُمــا؛ لأنّ "مــا" مَصدَرِيَّةٌ فَلا بُدَّ لَها مِن فِعلٍ يَكُونُ صِلَتَها.

قالَ الرَّبَعِيُّ[5]: يَجُوزُ الجَرُّ على تَقدِيرِ زِيادَةِ "ما". وأَقُولُ: لَيسَ هذا بِضَعِيفٍ؛ لأنّ الأخفَشَ حَكَاهُ، وحَسْبُكَ به ثِقَةً.

وقَوْلُ الرُّمَانيّ " الحَرفُ لا يُزَادُ أَوّلاً " مَردُودٌ بِأنّ المُستثنَى مِن تَتمّةِ الكَــلامِ الأوّلِ، ومُتَعَلّقٌ بِهِ، فما زِيدَتْ حِينَئِذٍ إلا حَشوًا.

* * * * *

(1) انظر رأيه في كتابه "الكتّاب" 48، والمحصول 497/1.

(2) المقتضب 391/4.

(3) في ك وس: (فإذا).

(4) سيبويه 309/2، 349-350.

(5) سبق إليه الأخفش والفارسيّ والكسائيّ والجَرمــيّ، وانظــر: شــرح الرّضــي 90/2، وشــرح الكافيــة الشافية 722/2، والمحصول 485/1.

[الاستثناء المكرّر]

وهُنَا مَسأَلَتَانِ:

- الأُولَى: أنَّ الاستِثناءَ المُكَرَّرَ يُمكِنُ مَجيئُهُ على أربَعَةِ أقسَامٍ:

أحدُهَا: أنْ تُكَرِّرَ المُستَثنَى ولا تَأتِي بالمُستَثنَى[1] مِنهُ، ولا بحَرفِ العَطفِ، كَقَولِكَ: (ما جَاءَني إلا زَيدٌ إلا عَمرًا)، فيَلزَمُ رَفعُ أَحَدِهما ونَصبُ الآخَرِ؛ لامتِنَاعِ رَفعِهما؛ إذ الفاعِلُ واحِدٌ لَيسَ إلاّ. وامتِنَاعُ نَصبِهما لِبَقاءِ الفِعلِ بلا فاعِلٍ.

نَعَم، أَجَازَ الصِّقِلّيُّ[2] في الحَواشِي رَفعَهُما[3] على تَقدِيرِ حَذفِ العاطِفِ[4]؛ فإذا قُلتُ : (ما جَاءَني إلا زَيدٌ إلا عَمرٌو) فأَصلُهُ "وإلا عَمْرٌو"، أو على تَقدِيرِ نِيابَةِ "إلا" عن "الواوِ"، وهذا رَأيُ الكُوفِيّينَ[5]. أو على بَدَلِ الغَلَطِ، أو على أنّكَ وَضَعتَ الخَاصَّ مَوْضِعَ العَامِّ[6]؛ لأنّكَ تُرِيدُ: (ما جَاءَني أَحَدٌ إلا عَمْرٌو)، وعَكسُهُ قَولُ الشّاعِرِ: [الطويل]

[105] فَلَمّا بَلَغْنَا الأُمّهاتِ وَجَدتُمُ بَنِي عَمِّكُمْ كانُوا كِرَامَ المَضَاجِعِ[7]

أَرَادَ: وجَدتُمُونا.

---

(1) في ك: (المستثنى).

(2) هو عثمان بن عليّ بن عمر السرقوسيّ الصقلّيّ، أبو عمرو النحويّ، إمام في اللغة، كان متصدِّرًا للإقراء بجامع عمرو في مصر. من مصنّفاته حواشي الإيضاح، وهو شرح لإيضاح الفارسيّ، وله آثار أخرى في القراءات والنحو، والعروض. توفي في حدود سنة سبعين وخمسمئة.(انظر ترجمته في البلغة142، ومعجم الأدباء488/3).

(3) انظر رأي الصقلي في المحصول486/1، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس600/1.

(4) في ك: (العطف).

(5) انظر رأيهم في شرح ألفية ابن معطٍ للقواس600/1، وذُكر هذا الرأي في المحصول489/1، عن الصقلّي.

(6) ذكر المصنّف في المحصول هذا الوجه، ونسبَه إلى أبي عليّ في التذكرة.(المحصول 489/1).

(7) ينسب البيت ليزيد بن الحكم الكلابي في الحماسة البصرية18/1، وديوان الحماسة بشرح التبريزيّ78/1، والتذكرة الحمدونية في موضعين، بنسبتين مختلفتين، فنسب في الموضع الأول ليزيد بن الحكم، ونسب في الموضع الثاني للمسور بن زيادة العذري انظر(125/2، 192/3)، ، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس600/1.

وثانيهَا: أنْ تَذكُرَ الرَّابطَ دُونَ المُستَثنَى مِنهُ، فَيَجبُ رَفْعُهُمَا، كَقَولِكَ: (ما جاءَني إلا زَيدٌ وإلا عَمرٌو) وعلى قِياسِ قَوْلِ الفرّاءِ يَجُوزُ نَصبُهُما[1].

وثالثُها: أنْ تَذكُرَ المُستَثنَى مِنهُ دُونَ الرّابطِ، كَقَولِكَ: (ما جاءَني أَحَدٌ إلا زيدًا إلا عَمْرًا). وحَكَى أبو عليٍّ أنّ ابنَ السّرَّاجِ استَشكَلَهُ[2]؛ لأنّهُ لا يَجتَمِعُ مُعدِّيانِ مَعَ الاختِلافِ[3]، فَكَيفَ مَعَ الاتّفاقِ؟ فينبَغِي أنْ يُحمَلَ ذلكَ على حَذفِ حَرفِ العَطفِ [و26]. نَعَم، قد أُجيزَ رَفعُ أَحَدِهِما على البَدَلِ.

ورَابعُها: أنْ تَذكُرَهُما[4]، كَقَولِكَ: (ما جَاءَني أَحَدٌ إلا زَيدًا وإلا عَمرًا)، فيَجُوزُ نَصبُهُما ورَفعُهُما. فافهَمْهُ.

* * * * *

[لا سيّما]

– والثّانيةُ: قَولُهم: (قامَ القَومُ لا سِيَّما زَيدٌ)، فَأَصلُ "سِيّ": "سِوْيٌ" كـ"عِدْلٍ"، فَقُلِبَت الوَاوُ يَاءً لأمرَينِ:

أَحَدُهُما: سُكُونُها مُفرَدَةً، وانكِسارُ ما قَبلَها.

(1) انظر شرح ألفية ابن معطٍ للقواس 601/1.

(2) لم يذكر ابن السرّاج نصب الاسمين بعد "إلاّ" معًا، وأجاز الفارسيّ ذلك.(انظر الأصول 283/1، والمسائل المنثورة 67-68).

(3) في ك: (خلاف).

(4) يعني أن تذكر الرّابط والمستثنى منه.

والآخرُ: اجتِماعُهُمَا، وسُكُونُ سابِقِهما، ثُمَّ أُدغِمَت الياءُ في اليَاء، وهوَ اسمُ "لا".

و"ما" – إنْ جَرَرتَ المُستَثنى بإضافَةِ "سِيٍّ" إليهِ – زَائِدَةٌ، والتَّقدِيرُ: "لا مِثلَ زَيدٍ"، والخَبَرُ مَحذُوفٌ، أي: لَنَا. وإنْ رَفَعتَهُ على أنّهُ خَبَرُ مُبتَدَإٍ مَحذُوفٍ فَهِيَ بِمَعنَى: (الذي)، والتَّقدِيرُ: "لا مِثْلَ الذي هوَ زَيدٌ"، والمُختَارُ الجَرُّ تَجَنُّبًا لِلحَذفِ.

فإنْ قِيلَ: كِلا الوَجهَينِ لا يَعْرَى مِن تَجَوُّزٍ؛ إمّا بزِيادَةِ "ما" وإمّا بحَذفِ المُبتَدَإِ، فَما المُرَجِّحُ؟ أُجِبتُ: زِيادَةُ "ما" كَثِيرَةٌ، وتَطّرِدُ زِيادَتُها في مَواضِعَ: كَوُقُوعِها[1] بَعدَ "إذا"، و"أينَ" و"مَتَى". وبَعدَ حَرفِ الشّرطِ إذا كَانَ فِعلُهُ مُؤَكّدًا، ولَيسَ حَذفُ المُبتَدَإِ مِن الصِّلَةِ كَذلِكَ، وقَد صَرَّحَ أبو الفَتْحِ بأنّ الزِّيادَةَ في كَلامِهِم أكثَرُ مِن الحَذفِ[2]؛ ولِذلِكَ كَانَ القَوْلُ بزِيادَة الهاءِ في "أُمَّهَةٍ" أَوْلَى مِن القَولِ بأصالَتِها، وقَد بَيَّنتُهُ في "شَرحِ تَصرِيفِ ابنِ مَالِكٍ"[3].

فإنْ قُلتَ أَيَجُوزُ نَصبُ المُستَثنَى؟ أجبتُ: أَجازَ ذلكَ بَعضُهُم على جَعْلِ "لا سِيَّمَا" نائِبَةً عنِ "إلا"[4].

وهُنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّ هذا[5] يُلْمِحُ ما ذَكَرَهُ أبو الفَتحِ في "الخَصائِصِ"، في غَلَبَةِ الفُرُوعِ لِلأصُولِ[6]، وذلكَ مِن قِبَلِ أنّ الحَرفَ نائِبٌ عن الجُملِ الفِعلِيّةِ اختِصارًا وإيجازًا، ثم عادُوا فأنابُوا عَنهُ الجُملَةَ. والأكثرُ إنابَةُ الفِعلِيّةِ دُونَ الاسْمِيّةِ، لِمُقارَبةِ

(1) في ك: (لوقوعها).

(2) انظر سر صناعة الإعراب2/566

(3) شرح التعريف بضروريّ التصريف لابن إياز96.

(4) انظر المسألة في المحصول1/495. وتفصيلها في شرح الكافية الشافية2/795، وشرح التسهيل لابن مالك2/318، وشرح الرضيّ2/135، والارتشاف3/1551.

(5) قوله: (هذا) سقط من ك.

(6) الخصائص (باب غلبة الفروع للأصول1/300).

الحَرْفِ للفِعلِ ونِيابَتِه عَنه، بِخلافِ الاسمِ. وابنُ الدَّهّانِ مَنَعَ نَصبَهُ[1]، وزَعَمَ أنّ مَن أجازَ ذلكَ غَرَّهُ قَولُه: [الطويل]

[106] .... ولا سِيَّما يَومًا............[2]

ولَيسَ مِثلَهُ لانتِصابِهِ على الظَّرفِ، وفي هذا نَظَرٌ.

* * * * *

[خبر "كان" وأخواها]

والرّابِعُ: أَخبَارُ "كانَ" وأخواتِها، وقد مَضَى الكَلامُ فِيها، وَخَبرُ "ما" الحِجازِيَّةِ، و"لا" العَامِلَةُ عَمَلَها.

* * * * *

[اسم "إن" وأخواها، و"لا" النافية]

والخامِسُ: أَسمَاءُ "إنّ" وأَخوَاتِها، و"لا" المُشبَّهَةُ بِها.

* * * * *

---

(1) انظر المحصول1/495-496.

(2) جزء من عجز بيت لامرئ القيس، وتمامه:

ألا رُبَّ يومٍ لك منهنّ صالحٍ ولا سيما يومًا بدارةِ جُلجُلِ

وهو في ديوانه166، وموطن الشاهد "يوم"، إذ يُروى بالرّفع والنصب والجرّ؛ وأراد المصنّف رواية النصب. وهو من شواهد البغداديّات317، والمفصّل98، والفصول الخمسون لابن معطٍ191، وشرح ابن يعيش2/86، وشرح الكافية الشافية2/725، وشرح الرّضي2/135، وغيرها.

[المشبَّهُ بالمفعول]

والسادِسُ: قَولُهم: (مَرَرتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهَ)، أو "وجهَـهَ". ونَصْـبُهُ عِندِ البَصرِيّينَ بالشَّبَهِ لِلمَفعُول، ولم يُلحِقُوهُ بما شُبِّهَ بِهِ، وما ذَاكَ إلا لِقِلّتِهِ[1].

ونَقَلَ العَبدِيُّ عن أبِي عليّ[2] جَوازَ كَونِهِ تَمْييزًا، والألِفُ واللامُ زِيادَةٌ. والكُوفِيُّونَ جَعلُوهُ تَمييزًا[3]؛ لِجَوازِ تَعرِيفِهِ عِندَهُم.

* * * * *

---

(1) قال بهذا الرأي الكسائي (الارتشاف2/193، 384). وينسب إلى البصريين.(المحصول1/ 508، والارتشاف2/193، 384، وتفسير البحر المحيط1/565).

(2) المحصول1/509.

(3) هو رأيهم ورأي الفرّاء على رأسهم، ووافقهم ابن الطراوة.(معاني الفرّاء1/79، وتفسير البحر المحيط1/565، وتوضيح المقاصد2/175).

[المجرورات]

[المجرور بالحرف]

والمَجرُورَةُ كَذلِكَ، فالأصلِيُّ: هوَ المَجرُورُ بحروفِ الجَرِّ، وهيَ ما وُضِعَ لإيصالِ الفِعلِ اللازمِ مُطلَقًا، والمُتَعَدِّي مُقَدَّمًا عَليهِ مَعمُولُه أو مَعنَاهُ.

فاللازِمُ كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بزَيدٍ)، و(بزَيدٍ مَرَرتُ). والمُتَعَدِّي إذا تَقَدَّمَ المَعمُولُ عَليهِ ضَعُفَ تَعلُّقُهُ به، بدلِيلِ جَوازِ: (زَيدٌ ضَربتُ)، وامتِناعِ: (ضَرَبتُ زَيدٌ)، فَقُوِّيَ بالحَرفِ، كَقولِكَ: (لِزَيدٍ ضَرَبتُ)، ولا يَجُوزُ: (ضَرَبتُ لِزَيدٍ) إلا على تَقدِيرِ زِيادَتِهِ، كَقَولِهِ: [الكامل]

[107] ومَلَكْتَ ما بَينَ العِراقِ ويَثرِبٍ   مُلْكًا أَجارَ لِمُسلِمٍ ومُعَاهِدِ[1]

أي أجارَ مُسلِمًا.

ومِنهُ قَولُه تَعالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة١٩٥]،أي: أيدِيَكُم. وقَالَ الكَرْمانيُّ[2]: المَفعُولُ مَحذُوفٌ؛ أي: لا تُلقُوا أنفُسَكُم بأيدِيكُم، ومعناهُ كَقَولِكَ: (هذا في الدّارِ أبوكَ)، فالعامِلُ في الجارِّ والمَجرُورِ ما في "ها"[3] من التَّنبِيهِ، أو "ذا" مِن الإشارَةِ.

* * * * *

(1) البيت لابن ميّادة في الأغاني2/320–322، وشرح ديوان المتنبي للعكبريّ3/343، وانظر البيت في البرهان للزركشي3/85، وشرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس1/393، وأوضح المسالك3/29، ومغني اللبيب285، والهمع2/455.

(2) هو محمود بن حمزة الكرماني النحوي، تاج القرّاء، عاش في حدود الخمسمئة، وتوفي بعدها، صنّف لباب التفسير، وكتبًا في النحو. (انظر ترجمته في معجم الأدباء5/488، والبغية277).

(3) من ك، وس، وفي الأصل: (هذا).

[حروف الجر]

وهيَ ثمانيَةَ عَشَرَ حَرفًا؛ فَعشرَةٌ منها تَلزَمُ الحَرفِيَّةَ، وخَمسَةٌ تَكُونُ أسماءً تارَةً، وحُرُوفًا أُخرى[ظ26]، وثَلاثَةٌ تَكُونُ أفعالاً وحُرُوفًا.

* * * * *

فالأوّلُ[1]: "مِن" ولَها أقسَامٌ:

- ابتِداءُ الغايَةِ في المَكانِ، كَقَولِكَ: (سِرتُ مِن البَصرَةِ)، وقِيلَ: مُطلَقًا في المَكانِ والزّمانِ.

- والتَّبيِّنُ، كَقولِهِ تَعالَى:

﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾[الحج٣٠]، وعلامتُها أنْ يَصِحَّ وَضعُ "الّذي" مَوضِعَها، كَقَولِكَ: فاجتَنبُوا[2] الرِّجْسَ الذي هوَ وَثَنٌ.

- والتّبعِيضُ، كَقولِكَ: (أَخذتُ مِن الدَّراهِمِ)، ولها علامَتانِ: أنْ يَصِحَّ وَضعُ "بَعضٍ" مَوضِعَها، كَقَولِكَ: (أخذتُ بَعضَ الدّراهِمِ). وأنْ يَعُمَّ ما قَبلَها ما بَعدَها عِندَ حَذفِكَ إيّاها.

- والتعلِيلُ، وتُقَدَّرُ باللّامِ، كَقَولِهِ تَعالَى:

﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ﴾[الأنعام١٥١]؛ أي: لإملاقٍ.

- والبَدلِيَّةُ، كَقولِهِ تَعالَى:

---

(1) يقصد حروف الجرّ التي تلزم الحرفيّة.

(2) في ك: (اجتنبوا).

﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ﴾[الزخرف٦٠]؛ أي: بَدَلَكُم. وقالَ بَعضُهُم: تَكُونُ بِمعنَى البَاءِ، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[الرعد١١]؛ أي: بِأَمرِ اللهِ.

- والزِّيادَةُ في غَيرِ المُوجَبِ دَاخِلَةٌ على النَّكِرَةِ، كَقَولِكَ: (ما جاءَني مِن أَحَدٍ)، و(هل جاءَكَ مِن أَحَدٍ؟) قالَ ابنُ الحاجبِ: وتَعْرِفُها[1] بأنَّكَ لو حَذَفْتَها لَبَقِيَ أَصلُ المَعنَى على حالِهِ، كَقَولِكَ: (ما جاءَني أَحَدٌ)[2]. وأَقُولُ: هذا فِيهِ نَظَرٌ؛ وذلكَ لأنَّ النُّحاةَ قَسمُوا الزَّائِدَةَ[3] إلى قِسمَينِ:

أحدُهُما: ما ذَكَرَهُ، وهوَ أنْ يَكونَ دُخُولُها كَخُروجِها، كَقولِ الشّاعِرِ:

[البسيط]

[108] ....وما بالرَّبْعِ مِن أَحَدِ[4]

فَلَو أُسقِطَتْ "مِن" لَبقِيَ العُمُومُ على حالِهِ؛ لأنَّ "أَحَدًا" هذهِ لا تُستَعمَلُ إلا لِلعُمُومِ في النَّفيِ؛ ولِذلكَ[5] صَرَّحَ أبو الفَتحِ بأنّها لا تُثنّى ولا تُجمَعُ، وبأنّ همزَتَها لَيسَت مُبدَلَةً مِن واوٍ، كما كانت في "أَحَدَ عَشَرَ" كَذلِكَ؛ لِتبايُنِ المَعنَيَينِ[6].

والآخَرُ: أنْ يَزُولَ العُمومُ بِحَذفِها[7]، كَقَولِكَ: (ما جاءَنِي مِن رَجُلٍ)، إذا نَفَيتَ الجِنسَ، فلو أَسقَطْتَها لَكانَ نَفْيًا لِلواحِدِ، يَدُلُّ عَليهِ قَولُهُم: (ما جاءَنِي رَجُلٌ بل

---

(1) في الأصل: (وتعريفها).
(2) شرح المقدمة الكافية 941/3.
(3) كذا من ك و س. وفي الأصل: (الزّيادة).
(4) مر البيت سابقًا، انظر الشاهد رقم (97).
(5) في ك: (ذلك).
(6) انظر توجيه ابن جني لهذا المعنى في الخصائص 262/3.
(7) في ك: (لحذفها).

رَجُلانِ)، ولا يَجُوزُ: (ما جاءَني مِن رَجلٍ بل رَجُلانِ). والفُقَهاءُ يَقُولُونَ: النَّكِرَةُ في سِياقِ النَّفي تَعُمُّ، فَجَرَى على مِنهاجِهم في ذلكَ وأَلغَى الشَّرطَينِ الأخفَشُ والكُوفِيّونَ[1]، تَمَسُّكًا بِقَولِهِ تَعالَى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[الأحقاف٣١]؛ أي ذُنوبَكُم، وبِقَولِهِم: "قد كانَ مِن مَطَرٍ فَخَلِّ عَنّي"[2] على أحَدِهِما؛ أي: كَانَ مَطَرٌ، وهو ضَعِيفٌ؛ لِجَوازِ أنْ تَكونَ مُبَعِّضَةً في الآيَةِ الشَّرِيفَةِ؛ أي: بَعضَ ذُنُوبِكُم. ولا يُعارِضُهُ قَولُه تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[الزمر٥٣]؛ لأنّه يَغفِرُ بَعضَها لِقَومٍ، وجَمِيعَها[3] لآخَرينَ. أو لأنّ آيَةَ العُمُومِ خِطابٌ لأمَّةِ مُحَمّدٍ عَليهِ أَفضَلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ، والأُخرَى لأمَّةِ نُوحٍ عَليهِ السَّلامُ، وقد خُصَّت الأُولَى بِخَصائِصَ لَيسَت لِغَيرِها مِنَ الأُمَمِ فَهذِهِ جُملَتُها، ولجوازِ[4] أنْ يَكُونَ المَعنَى: قد كَانَ شَيءٌ مِن مَطَرٍ، فَهي للتَّبيِيْنَ إذًا.

فإنْ قِيلَ: حَذفُ المَوصُوفِ مُجازٌ، وكَذلِكَ زِيادَتُها، فَلِمَ يُرَجَّحُ القَولُ[5] بالحَذفِ؟ أَجبتُ بأنّ حَذفَ المَوصُوفِ قد وَرَدَ، قالَ تَعالَى:

﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾[سبأ١١]؛ أيْ: دُرُوعًا سابِغاتٍ،

و: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾[الإنسان١٤]؛ أي: وَجَنّةٌ دانِيَةٌ،

و: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[النساء٤٦]؛ أي: قَومٌ يُحَرِّفُونَ. قالَ الشّاعِرُ: [الرّجز]

(1) انظر رأي الأخفش والكوفيين والمسألة بكاملها في البغداديّات242، 405، والمحتسب164/1، وابن يعيش13/8، وشرح التسهيل138/3، والارتشاف1723/4.

(2) انظر القول في الخصائص106/3، والمحكم5/6، وتفسير البحر المحيط326/2.

(3) من ك، وس. وفي الأصل: (جميعًا).

(4) من ك، وس. وفي الأصل: (ويجوز).

(5) في ك: (ترجّح القول).

[109] لو قُلتَ ما في قَوْمِها لم تِيثَمِ   يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ[1]

أيْ: أَحَدٌ يَفضُلُها، وهذا كَثِيرٌ. نَعَمْ، في المَوصُوفَاتِ ما هَجَرَت اللّغَةُ استِعمالَها بالكُلّيَّةِ.

* * * * *

و"إلى": لِلانتِهاءِ وهيَ مُعارِضَةٌ لــ"مِن"، واختُلِفَ فِي ما بَعدَها، وهل يَدخُل فِي ما قَبلَها أو لا يَدخُل؟[2] فَقِيلَ: لا يَدخُلُ إلا مَجازًا. وقِيلَ: بالعَكس، وقِيلَ: هِـــيَ مُشتَرَكَةٌ فِيهِما، وقِيلَ: إنْ كانَ مِن جنسِهِ دَخَلَ وإلا فلا[و27].

وقِيلَ: تَكُونُ بِمَعنَى مَعَ، كَقَولِهِ تعالَى:

﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[البقرة188]؛ أي مَعَ أَموالِكُم،

و:﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[آل عمران٥٢][3]؛ أي: مَعَ اللهِ.

وبمَعنَى "فِي"، كَقَولِ النّابِغَةِ:   [الطويل]

[110] فَلا تَترُكَنّي بالوَعِيدِ كَأَنّنِي   إلى النّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجرَبُ[4]

---

(1) نسبه البغداديَ إلى حكيم بن معيَة الرَبعيَ (الخزانة5/61، 63)، وهو من شواهد سيبويه2/345، ومعاني القرآن للنحّاس2/101، وإعراب القرآن للنحاس4/349، والإتباع للقالي1/74، والخصائص2/370، والمفصّل154، والمحكم1/58، وشرح ديوان المتنبي للعكبري3/351، وشرح الرضيّ2/325، وسمط اللآلي1/205، 2/830، وتوضيح المقاصد2/965، وأوضح المسالك3/320، والهمع3/157.

(2) اختلفوا في دخول الحدّ في المحدود، ولهم في ذلك جملة من الآراء، انظر المسألة في المتبع في شرح اللّمع1/373، وشرح الرّضي4/271، وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس1/387، والجنى الداني385 والارتشاف4/1730 ومغني اللبيب104.

(3) وانظر الصف14.

(4) للنابغة في ديوانه73. وهو من شواهد الزاهر32، وحروف المعاني79، وجمهرة اللغة2/798، والمحكم10/444، والمخصّص4/238، وشرح الرّضي4/272، رصف المباني169، والجنى الداني387، ومغني اللبيب105، والهمع2/414.

أيْ: فِي النّاسِ[1].

وألِفُها مع المُظهَرِ سالِمَةٌ، ومَعَ المُضمَرِ مُنقَلِبَةٌ ياءً، كَقَولِكَ: "إليكَ".

* * * * *

و"حتَّى": في المَعنَى كَـ"إلى"، لَكِنّها تُفارِقُها في دُخُولِ ما بَعدَها فِي مَا قَبلَها ظاهِرًا، كقولِكَ: (أَكَلتُ السَّمَكَةَ حتّى رَأسِها)، فالرّأسُ مَأكُولٌ.

ولا تَدخُلُ على المُضمَرِ لِفَرعِيّتِها عَلَى "إلى" . وقِيلَ: لَو دَخَلَتْ عَليهِ فإمّا أَنْ تَبقَى أَلِفُها غَيرَ مُنقَلِبَةٍ، وهوَ مُخالَفَةٌ لِبَابِ الألِفاتِ التي لا أَصلَ لَها في "واوٍ" ولا "ياءٍ"؛ وإمّا أَنْ تُقلَبَ؛ وهوَ مُخالَفَةٌ لِلقَاعِدَةِ المُستَمِرَّةِ في أنّ المُضمَرَ لا يُغَيِّرُ الكَلِمَةَ، وفيهِ نَظَرٌ. وأجازَهُ المُبَرّدُ[2] تَمَسُّكًا بِقَولِ الشّاعِرِ: [الوافر]

[111] فَلا واللهِ لا يُلْفِي أُنَاسٌ فتًى حَتّاكَ يا ابْنَ أَبِي زِيادِ[3]

* * * * *

و"فِي": لِلوِعَاءِ مُطْلَقًا، كَقَولِكَ: (جَلَسَ في المَسجِدِ)، و"فِي اليَومِ"، ودُخُولُها على[4] المَعَانِي يَجُوزُ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ﴾ [الشورى٨][5].

---

(1) انظر تفصيل هذا الخلاف في شرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس387/1، ومغني اللبيب104.

(2) أجازه المبرّد، ونُسب المذهب إلى الكوفيين أيضًا، انظر شرح ابن يعيش16/8، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس383/1، والارتشاف1755/4.

(3) هو مجهول القائل. وهو من شواهد شرح الرّضي277/4، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس381/1، والمقرّب265، والجنى الداني544، وشرح ابن عقيل11/3، والهمع424/2، والخزانة475/9. وجاء في الأصل: (يزيد) وهي رواية المقرّب265. وفي البيت روايات في المصادر التي ذكرناها، وهي: لايَلقَى ، لا يُلفَى، لا يُلْفِي أناسٌ، لا يلقاه ناسٌ

(4) كذا في ك، وس، وفي الأصل: (في).

(5) وانظر الإنسان31.

- وتكونُ بمعنى "على"، كقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه٧١]؛ أيْ: على جذوعها، وقَالَ الشّاعِرُ: [الطويل]

[112] هُمُ صَلَبُوا العَبدِيَّ فِي جِذْعِ نَخلَةٍ فَلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلا بأَجدَعَا[1]

وقالَ الزَّمَخشَرِيُّ: هِي على بابِها؛ لِتَمَكُّنِ المَصلُوبِ في الجِذْعِ تَمكُّنَ المَظرُوفِ في الظّرفِ[2].

- وتَكُونُ بِمَعنَى "إلى"، كَقولِهِ تعالى:

﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم٩]؛ أيْ: إلى أفوَاهِهِم. وإذا دَخَلت علَى ياءِ المُتكَلّمِ كانَتْ ياؤُه مَفتُوحَةً، وهيَ إحدَى لُغتَيْها، ولا تَجُوزُ الأُخرَى فِرارًا من السّاكِنَين. وحَكَى الزّجّاجُ فيها الكَسرَ[3]، وأَنشَدَ: [الرّجز]

[113] قالَ لَها هل لَكِ يا تَا فِـــيِّ قَالَت لَهُ ما أَنتَ بالمَرضِيِّ[4]

* * * * *

و"رُبّ": مَعنَاها التَقلِيلُ، وقَالَ عَبدُ القَاهِرِ[5] يَجِيءُ لِلتّكثِيرِ، كَقَولِ الشّاعِرِ:

---

(1) البيت منسوب لقُراد بن حنش الصّارديّ(الحماسة البصرية80/1)، ولسويد بن أبي كاهل (أمالي ابن الشجريّ606/2، والمقاصد الشافية525/7، وللشيباني (مجاز القرآن234/2)، ولامرأة من العرب (الخصائص313/2، وشرح ابن يعيش21/8). وهو أيضًا من شواهد المقتضب319/2، وحروف المعاني12، والأزهية268، والمحصول697/2، وشرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس418/1، وتفسير البحر المحيط243/6.

(2) الكشّاف78/3، والمفصّل381.

(3) انظر رأي الزجّاج في معاني القرآن وإعرابه159/3، وفيه: "وأجاز الفرّاء على وجه ضعيف الكسر"، وتوجيه اللمع لابن الخبّاز231.

(4) هذا الرّجز للأغلب العجليّ؛ وهو من شواهد معاني الفرّاء76/2، والحجة لابن خالويه203، ومشكل إعراب القرآن404، ومعاني القرآن وإعرابه159/3، ورسالة الغفران213، والكشّاف278/3، وشرح الرضي2/ 829، وتفسير البحر المحيط409/5، وشرح الكافية الشافية1007/2، والدرّ المصون90/7.

(5) المقتصد829/2.

[الطويل]

[114] فإنْ تُمسِ مَهجُورَ الفِنَاء فَرُبَّما أَقامَ بِها بعد الوُفُودِ وُفُودُ[1]

وقالَ آخرُ: [المديد]

[115] رُبّمَا أُوفَيتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبي شَمَالاتُ[2]

وأَشهُرُ لُغاتِها ثَلاثٌ: "رُبَّ" بَضَمِّ الرّاءِ وَفتحِ الباء وَتشدِيدِها. و"رُبَ" بِضَمِّ الرّاءِ وفَتحِ الباءِ وتَخفِيفِها. و"رُبَّتَ"، قالَ الشاعِرُ: [السريع]

[116] مَاوِيَّ يا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعواءَ كَاللّذْعَةِ بالمِيْسَمِ[3]

ولَها خَمسُ خَصائِصَ:

– الأولَى: أنّ مَجرُورَها يَلزَمُهُ التنكِيرُ؛ لأنّ مَعنَاها التّقلِيلُ، والمَعرِفَةُ قَلِيلَةٌ لِتعيُّنِها فاستَغنَتْ عَنهَا، وقِيل: الغَرَضُ يَحصُلُ بِها، فَلَو عُرِّفَتْ لَكَانَ التّعرِيفُ مُجَرّدًا عَنِ الفائِدَةِ، وذلكَ مُمتَنِعٌ.

–والثانيَةُ: أنّ العَامِلَ فِيها وفِي مَجرُورِها يَكُونُ بَعدَها؛ لأنّ التّقلِيلَ يُقارِبُ النّفيَ الذي لَهُ صَدرُ الكَلامِ، فأُجرِيَ مُجرَاهُ. وقِيلَ: إنّها بِمعنَى إنشاءِ التّقلِيلِ، وما أفادَ المَعانِيَ الإنشائِيّةَ وجَبَت لهُ الصَّدْرِيَّةُ.

---

(1) البيت لأبي العطاء السِّنديّ في الزاهر1/163، وشرح اللمع لا بن برهان1/170، وتوجيه اللمع231، وشرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس1/401، 406. وهو بلا نسبة في المقتصد2/ 829، والكشّاف3/265، والتخمير4/23، وشرح الرّضيّ4/288. وقد جاء في ك: (أقام به).

(2) يُنسب إلى جذيمة الأبرش (سيبويه3/518). وهو من شواهد المقتضب3/15، والأصول3/453، واللامات111، والمُحكَم5/244، 8/71، والمفصّل458، واللسان(شيخ)، (شمل)، ومغني اللبيب180، 183، 408، والهمع2/474، 615، وشرح الرّضي4/486، وشرح الكافية الشافية3/1406، والإيضاح العضدي266.

(3) البيت غير منسوب، وهو من شواهد تهذيب اللغة6/157، 15/134، والأزهية262، والمخصّص5/80، والإنصاف105، وشرح ابن يعيش8/31، وشرح الرضيّ4/241، 288، 294، 424، وشرح الكافية الشافية2/817، واللسان(ربب)، (شعا)، والهمع2/475.

- والثّالِثةُ: أنّ هذا العَامِلَ يَكُونُ ماضِيًا؛ وذلكَ لأنّ قولك[1]: (رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ رَأيتُ) جوابٌ لِمَن قَالَ: (هل رَأيتَ رَجُلاً كَرِيمًا؟) وقِيلَ: لأنّ المَعنَى على تَقلِيلٍ[2] مُحقّقٍ لا غَيرُ.

- والرابِعَةُ: أنّه يُحذَفُ غالِبًا، كَقَولِكَ: (رُبَّ رَجُلٍ أكرَمنِي)، والمَعنَى أدرَكتُ، ومُسَوِّغُهُ استِعمَالُها جَوابًا، فاستُغنِيَ بِذِكرِهِ في السُّؤالِ عَن ذِكرِهِ في الجَواب.

- والخامِسَةُ: أنّ مَجرُورَها يُوصَفُ على الأصحِّ[3]؛ لأنّها لِتقلِيلِ نَوعٍ مِن جنسٍ، فإذا ذَكَرتَهُ مَوصُوفًا وَفّرتَ مُقتَضاهَا، ولأنّ ذلكَ جُعِلَ عِوَضًا مِن حَذفِ عامِلِها. وأجازَ الصِّقِلّيُّ أنْ يَقُومَ المَعمُولُ مَقامَ الوَصفِ، وذلِكَ كَقَولِهِ:

[الخفيف]

[117] رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلكَ اليَو مَ/ وأَسْرَى مِن مَعشَرٍ أَقتَالِ[4][ظ27]

---

(1) سقط: (قولك) من الأصل.

(2) في الأصل: (تعليل)، وهو تحريف.

(3) انظر الخلاف في الارتشاف1741/4، وشرح التسهيل لابن مالك183/3، والمساعد لابن عقيل286/2.

(4) البيت للأعشى في ديوانه169، والعين127/5، والإيضاح العضدي266، والمسائل الشيرازيّات608/2، والزاهر في معاني كلمات الناس2/ 209، والمفصل282، وشرح اللّمع لابن برهان168/1، والمصباح لابن يسعون513/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي215، وإيضاح شواهد الإيضاح284/1، والإيضاح في شرح المفصّل145/2، وابن يعيش28/8، والتخمير21/4، وشرح اللّمع للأصفهاني512/2، وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس404/1، والفاخر619/2، والإقليد1695/4، ومغني اللبيب764، وتعليق الفرائد119/1، والفصول المفيدة في الواو المزيدة256، وخزانة الأدب561/9

ونُسب في المقاصد النّحويّة433/2 إلى أعشى همدان.

وهو بلا نسبة في المتّبع في شرح اللّمع379/1، وشرح الرّضي291/4، وابن النّاظم258، والمساعد18/1، والارتشاف2034/4، وتاج علوم الأدب508/1، وشرح أبيات المفصّل والمتوسّط559، وهمع الهوامع44/1.

وروي في بعض المصادر برواية: (أقيال) بالياء، و(رفد): العطاء واللّبن، والإناء هرقته: أرقته، وأسرى: جمع أسير، وأقتال: جمع قِتل، وهو العدوُّ.

وأَراهُ حَسَنًا، ألا تَراهُم أَجَازُوا الابتِدَاءَ بِقولِهِم: (أَفضَلُ مِنكَ أفضَلُ مِنّي) إجرَاءً لِلمَعمُولِ مُجْرَى الوَصفِ.

وهنا تَنبيهٌ: وَهوَ أنّ "ما" تَدخُلُ علَى "رُبَّ"، وهيَ:

إمّا نَكِرَةٌ مَوصُوفَةٌ، كَقَولِهِ في أَحَدِ الوَجهَين: [الخفيف]

[118] رُبَّمَا تَكرَهُ النُّفُوسُ مِن الأمْـ ـرِ لَه فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[1]

أَيْ: رُبَّ شَيءٍ تَكرَهُهُ النُّفوسُ.

وإمّا زائِدَةٌ، كَقَولِ الشّاعِرِ: [الخفيف]

[119] رُبَّما ضَرْبَةٍ بِسيْفٍ صَقِيلٍ بَينَ بُصْرَى وَطَعنَةٍ نَجلاءِ[2]

وإمّا كَافّةٌ، كَقَولِكَ: (رُبَّما قامَ زَيدٌ)، ولا يَجُوزُ: (رُبّما يَقُومُ زَيدٌ) لِمَا ذُكِرَ.

وقَولُهُ عَزَّ اسمُهُ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[الحجر٢] على تَقدِيرِ "كَانَ"، أو على

(1) اختلف في نسبته إلى كلٍّ من أميّة بن أبي الصّلت، وحنيف بن عمير اليشكريّ، ونهار ابن أخت مسيلمة الكذّاب. (انظر في نسبته سيبويه2/109، والحماسة البصرية2/78، والمقاصد النحوية1/296). وهو من شواهد المقتضب1/42، والأصول2/169، وجمهرة اللغة1/463، والأغفال1/349، والحجة5/36، والزاهر2/240، برواية: (ربما تجزع....)، والفوائد والقواعد للثمانيني46، والتنبيه لابن بري1/215، والمرتجل307، وشرح الرّضي3/51، وغيرها.

(2) البيت لعديّ بن الرّعلاء في الاشتقاق486، والأزهية82، 94، وأمالي ابن الشجري2/566، وغيرها. وهو من شواهد جمهرة اللغة1/492، وشرح الجمل لابن خروف1/322، 486، وشرح الجمل لابن عصفور1/206، وشرح الرضي4/294، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس1/408، والارتشاف4/1748.

نِيابَةِ المُستقبَلِ عن المَاضِي، والمَعنَى: "رُبّمَا وَدَّ"، أو لأنّ خَبَرَهُ تَعالَى لا بُدَّ مِن وُقُوعِهِ، فَكَأنّهُ قد وَقَعَ.

فإنْ قِيلَ: أيَجُوزُ وُقُوعُ الجُملَتَينِ بَعدَ "رُبَّمَا"، أم تَختَصُّ[1] بإحْداهُما؟ أجَبتُ: نَقَلَ الشَّلَوبِينيُّ في شَرحِ الجُزُولِيَّةِ أنّ سِيبَوَيهِ لا يُجيزُ أنْ تَقعَ بَعدَ "رُبَّمَا" إلا الجُملَةُ الفِعلِيَّةُ، وحَمَلَ وُقُوعَ الاسمِيَّةِ بَعدَها على الشُّذوذِ[2]، كَقَولِ الشّاعِرِ:

[الخفيف]

[120] رُبّما الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ وعَناجِيجُ بَينَهُنَّ المِهارُ[3]

وأمّا السّيِّدُ ابنُ الشَّجَرِيِّ، وابنُ الحاجِبِ[4]، فأجازَا ذلكَ، ولم يُنَبِّها على شَيءٍ.

وتَنُوبُ عَنها الواوُ، كَقَولِهِ: [البسيط]

[121] وفارِسٍ في غِمارِ المَوتِ مُنغَمِسٍ إذا تَألّى على مَكرُوهَةٍ صَدَقَا[5]

ومَذهَبُ سِيبَوَيهِ أنّ الجارَّ هِيَ[6]، والواوُ عاطِفَةٌ[7]. وأُورِدَ على ذلكَ أنّ العَاطِفَةَ لا تَقَعُ مُصدَّرَةً، وأنّ حَرفَ الجَرِّ لا يَعمَلُ مَحذُوفًا. والجَوابُ: أنّ الواوَ

---

(1) في الأصل: (تُخصّص).

(2) انظر شرح المقدمة الجزولية2/825، وانظر سيبويه1/459.

(3) البيت لأبي دؤاد الإياديّ في مصادر كثيرة. وهو منسوب في الأزهية94، 266، وأمالي ابن الشجري2/565، والمفصّل383، وشرح ابن يعيش8/29، والتخمير4/23، 24، وشرح التسهيل لابن مالك3/172، 174. وبلا نسبة في جمهرة اللغة2/804، وشرح الجمل لابن عصفور1/505، وشرح الرضي4/295، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس1/406، والمقاصد الشافية3/699، وغيرها.

(4) انظر أمالي ابن الشجري2/566–567، والإيضاح في شرح المفصّل2/146.

(5) البيت لبلعاء بن قيس الكنانيّ في شرح ديوان الحماسة للتبريزيّ1/13، وديوان المعاني للعسكري1/114. وهو من شواهد المُحكم4/137، 5/520، وأساس البلاغة456، واللمحة في شرح الملحة1/275، ولسان العرب(غمر) و(كره)، والتاج(غمر) و(كره).

(6) في ك: (هي الجرّ هي).

(7) انظر مذهب سيبويه في الكتاب1/106.

عاطِفَةٌ ما بَعدَها على جُملَةٍ مُقَدَّرَةٍ، وحَرفُ الجَرِّ لا يَعملُ محذوفًا[1] إذا لم يَكُن لَهُ نائِبٌ، وأمّا إذا وُجِدَ ذلكَ فلا يَمتَنِعُ. ومَذهَبُ المُبَرّدِ أنّ الجارَّ الواوُ قِياسًا على واوِ القَسَمِ[2]. وقد يَنُوبُ عَنها "الفاءُ"، "وبَلْ" كَقَولِهِ: [الوافر]

[122] فَحُورٍ قد لَهَوتُ بِهِنَّ عِيْنٍ   نَواعِمَ في البُرودِ وفي الرِّياطِ[3]

وكَقوله: [الرّجز]

[123] بل بَلدٍ مِلءِ الفِجاجِ قَتَمُهْ   لا يُشْتَرَى كَتّانُهُ وجَهْرَمُهْ[4]

* * * * *

و"الباء":

- لِلإلصَاقِ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِزَيدٍ)؛ أَيْ: التَصَقَ مُرُورِي بالمَكَانِ الَّذي فِيهِ زَيدٌ.

- وللاستِعانَةِ، كَقَولِكَ: (قَطَعتُ بالمُديَةِ).

- ولِلمُصاحَبَةِ، وهيَ باءُ الحالِ، كَقولِكَ: (خَرَجَ زَيدٌ بِدِرْعِهِ).

---

(1) قوله: (محذوفًا) ساقط من الأصل.

(2) انظر رأي المبرّد في شرح ألفية ابن معطٍ للقواس410/1، والارتشاف 1746/4، وانظر المسألة الخلافية وتفصيلها في اللباب للعكبريّ365/1-366، والإنصاف376/1، وشرح الرّضي298/4، والمصدرين السابقين.

(3) يُنسَب إلى المتنخّل الهذليّ، في شرح أشعار الهذليّين1267/3، برواية: (.... بهنّ وحدي)، وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي385، والمقاصد النحويّة496/2. ويُنسَب إلى تأبّط شرًّا في أمالي ابن الشجريّ217/1، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في إيضاح الشّعر للفارسيّ61، وشرح المقدمة المحسبة247، والإنصاف380/1، واللباب366/1، والمحصول712/2، والارتشاف2419/5. وله رواية أخرى في جملة من المصادر، وهي:
....   في المروط وفي الرّياط

(4) الرجز لرؤبة في ديوانه150. وهو من شواهد التكملة373، والمقتصد836/2، وأمالي ابن الشجري218/1، وشرح ابن يعيش105/8، وشرح الجمل لابن خروف479/1، واللباب366/1، وشرح التسهيل لابن مالك189/3، 135/2، والمحصول713/2، وشرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس411/1، ومغني اللبيب152، والهمع469/2.

- ولِلظَرفِيَّةِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ بمَكَّةَ).

- وللمُقابَلَةِ، كَقولِكَ: (بعتُ هَذا بِهذا).

- ولِلتَّعدِيَةِ، كَقَولِكَ: (ذَهَبتُ بزَيدٍ).

- وللسَّبَبِ، كَقَولِكَ: (بتَوفِيقِ اللهِ حَجَجتُ).

- وبمَعنَى "عن"، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان٥٩]؛ أيْ: عَنهُ.

- وبمَعنى "من"، كقولـه تعـالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين٢٨]؛ أيْ: مِنها.

- وبمَعنَى: "على"، كَقَولِهِ: [الطويل]

[124] أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعلُبَانُ بِرَأسِهِ   لَقد ذَلَّ مَن بَالَتْ عَليهِ الثّعالِبُ[1]

- وتُزادُ قِياسًا في النَّفيِ والاستِفهَامِ، كَقَولِكَ: (ما زَيدٌ بقائِمٍ)، و(هَل زَيدٌ بقائِمٍ)؛ وفي غَيرِهِما سَماعًا، كَقَولِكَ[2]: (بِحَسبِكَ زَيدٌ)، والتَقدِيرُ "حَسبُكَ زَيدٌ"، وكَقَولِ الشّاعِرِ: [الرّجز]

[125] نَحنُ بَني ضَبَّةَ أَصحَابُ الفَلَـجْ   نَضرِبُ بالسّيفِ ونَرجُو بالفَرَجْ[3]

أَيْ: نَرجُو الفَرَجَ.

(1) يُنسَب لغير شاعر، وهو في ديوان العبّاس بن مرداس151، وينسب لراشد بن عبد ربّه، ولغاوي بن ظالم، ولأبي ذرّ الغفاريّ. وانظر البيت في الحيوان6/304، وأدب الكاتب82، 228، والزاهر2/368، وجمهرة الأمثال1/466، والتنبيه لابن بري1/46، واللسان(ثعلب)، ومغني اللبيب142، والهمع2/420.

(2) في ك: (كقولهم).

(3) الرجز مجهول القائل. وهو من شواهد المخصّص4/243، والإنصاف1/248، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس1/397، ومغني اللبيب147، وشرح الرّضي4/282، والخِزانة9/521.

والعَلَمِ في ذَلكَ "كَفَى باللهِ"؛ أي: كَفَى اللهُ. ولابْنِ السَّـرّاجِ قَـولٌ هُنـا شَرَحتُه في "شَرحِ الفُصُولِ"[1].

– ويُقسَمُ بِها، وهي الأصْلُ، والوَاوُ بَدَلٌ مِنها، والتّاءُ بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ.

* * * * *

و"اللام":

– للاختِصاصِ، كَقَولِكَ: (هذا صَدِيقٌ لَهُ).

– ولِلتَّمليكَ، كَقَولِكَ: (هَذا كِتابٌ[2] لأخِيكَ).

– ولِلتّعليلِ، كَقَولِكَ: (أكرَمتُكَ لإحسَانكَ إلى زَيدٍ).

– وبِمَعنَـى "علـى"، كَقَولِـهِ تَعـالَى: ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات١٠٣]؛ أي: على الجَبِينِ.

– وبِمَعنَى "بَعْدَ"، كَقَولِهِ عَليهِ السَّلامُ[و28]: "صُومُوا لِرُؤيَتِهِ، وأَفطِرُوا لِرُؤيَتِهِ"[3]؛ أيْ بَعْدَ ذلكَ. والظَّاهِرُ أنّها لِلتَّعلِيلِ.

– وبِمَعنَى: "عَن" مَعَ القَولِ، كَقَولِهِ تَعالَى:

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف١١]، أيْ: عن الّذين آمنوا[4]، ولَيسَ المَعنَى خِطابَهم بِذلكَ؛ إذ[5] كَانَ يَجبُ أنْ يَكونَ سَبقتُمُونا.

(1) انظر المحصول في شرح الفصول للمصنّف2/696، ولم يذكر ابن السرّاج.

(2) في ك: (هذا وكتاب)، وهو تحريف.

(3) الحديث عن أبي هريرة –رضي الله عنه– في سنن البيهقي الكبرى4/205 (رقم 7721، 7722) وسنن الترمذيّ3/68، (برقم 684)، وسنن النّسائي4/133(رقم 2117، 2118).

(4) قوله: (أي عن الذين آمنوا) سقط من الأصل.

(5) في ك: (إذا).

- وتُزادُ، كَقَولِهِ: [الكامل]

[126] ومَلَكتَ ما بَينَ العِراقِ ويَثرِبٍ مُلْكًا أَجارَ لِمُسلِمٍ ومُعَاهِدِ[1]

- وتَنوبُ عَن حَرفِ القَسَمِ فِي التَعجّبِ، كَقَولِكَ: (للهِ لا يُؤَخَّرُ الأجَلُ).

* * * * *

والثّاني(2): "عَنْ"، وهيَ:

- لِلمُجَاوَزَةِ، كَقَولِكَ: (صَرَفَ اللهُ عَنكَ الأذَى)؛ أي جَعَلَهُ مُجاوِزَكَ.

وتَكُونُ اسْمًا، كَقَولِهِم: (جَلَستُ مِن عَن يَمِينِهِ)؛ أي: مِن جَانِبِ يَمِينِهِ، قَالَ الشّاعِرُ: [الكامل]

[127] ولقَدَ أَراني لِلرِماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وأَمامِي[3]

فإنْ قِيلَ: فَهَلاّ أُعرِبَتْ؟ أَجَبتُ: بناؤُهَا لأنّها مُشابِهَةٌ لِلحَرفِيَّةِ لَفظًا، وإضافَتُها لا تُوجِبُ ذلكَ لَها، ألا تَرَى أنّ "لَدُنْ"، و"كَم" يُضَافَانِ وهُمَا مَبنِيّانِ.

- وتَجِيءُ بِمعنَى: "بَعْدَ"، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[المؤمنون٤٠]، أيْ: بَعدَ قَلِيلٍ، وقال الشّاعِرُ: [الرّمل]

[128] قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعامَةِ مِنِّي لَقِحَت حَربُ وَائِلٍ عَن حِيَالِ[4]

---

(1) مر البيت سابقًا، انظر الشاهد رقم 107.

(2) أي: مّا يكون اسماً وحرفاً، وهو القسم الثاني من حروف الجرّ.

(3) البيت لقطري بن الفجاءة. وهو منسوب في أمالي ابن الشجريّ537/2، وشرح اللمع لابن برهان166/1، وتوجيه اللمع235، وتعليق الفرائد4/ 188، 110/5، والمقاصد النحويّة468/2. وهو بلا نسبة في شرح ابن يعيش40/8، وأسرار العربية230، واللباب358/1، وشرح التسهيل لابن مالك93/2، وشرح الرّضي323/4، وشرح الكافية للقوّاس631/2.

(4) ينسب للحارث بن عبّاد (الأصمعيّات71) وغيرها. من شواهد أدب الكاتب405، وحروف المعاني80، وجمهرة اللغة315، والزاهر218/2، والمحكم200/2، ومجمع الأمثال376/1، وأساس البلاغة149، والحلل 128، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس414/1.

أي: بَعدَ حِيَالٍ، والنَّعَامَةُ اسمُ فَرَسِهِ.

- وبِمَعنَى: "على"، كَقَولِ الشّاعِرِ: [البسيط]

[129] لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفضَلتَ فِي حَسَبٍ عَنّي ولا أَنتَ دَيَّانِي فَتَخزُونِي[1]

أَيْ: عَلَيَّ، ومَعنَى تَخزُونِي: تَقْهَرُنِي.

* * * * *

و"على"، وهِيَ:

- للاستِعلاءِ، كَقَولِكَ: (رَكِبتُ على الفَرَسِ) لاستِعلائِكَ إيّاها.

- وتَكُونُ بِمَعنَى: "فَوقَ"، كَقَولِ الشّاعِرِ: [الطويل]

[130] غَدَت مِنْ عَلَيهِ بَعدَما تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وعَن قَيْضٍ بِبَيدَاءَ مَجْهَلِ[2]

ويَدُلُّكَ على تَمَكُّنِ الحَرفِيَّةِ فِيها قَلبُ أَلِفِها هُنا ياءً على بَابِها.

* * * * *

والكاف:

- لِلتَّشبِيهِ، وهيَ تَكُونُ حَرفِيَّةً، كَقَولِكَ: (جاءَنِي الذي كَزَيدٍ).

(1) البيت لذي الأصبع العدواني، وهو من شواهد أدب الكاتب404، وإصلاح المنطق373، وحروف المعاني79، والجمهرة596/1، وتهذيب اللغة137/3، وأساس البلاغة162، وشرح ابن يعيش53/8، وشرح الكافية الشافية809/2، وشرح الرّضي231/3، 320/4، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس415/1، وتفسير البحر المحيط136/1، واللسان(دين)، ومغني اللبيب196، والهمع443/2، والخزانة136/10.

(2) ينسب لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب392، والأزهية194، وشرح ابن يعيش38/8، ويُنسَب إلى كعب ابن زهير في النّكَت للأعلم1133/2، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه231/4، والأصول216/2، والإيضاح للفارسيّ272، والشيرازيّات108/1، وشرح اللمع لابن الدهّان167/1، والمفصّل384، وأسرار العربية231، والمتبع في شرح اللمع للعكبري375/1، والتخمير27/4، والمحصول724/2، وشرح ألفية ابن مُعطٍ للقواس416/1، والارتشاف1722/4.

- وتَكُونُ زَائِدَةً، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى١١]؛ أيْ: لَيسَ مِثلَهُ شَيءٌ.

- واسمًا، كَقَولِ الشاعِرِ: [الرّجز]

[131] يَضحَكْنَ عَن كَالبَرَدِ الْمُنْهَمِّ[1]

أيْ: عَن مِثلِ البَرَدِ، و"الْمُنهَمُّ": الذَائِبُ.

* * * * *

و"مُذ"، و"مُنْذُ":

- لِلابتِدَاءِ فِي الزّمانِ الْمَاضِي، كَقَولِكَ: (ما رَأيتُهُ مُذْ سَنَةِ كَذا)؛ أي: ابتِدَاءُ انتِفاءِ الرُّؤْيَةِ مِن تِلكَ السَّنَةِ.

- ولِلظَّرفِيّةِ فِي الحَاضِرِ، كَقَولِكَ: (ما رَأَيتُهُ مُذْ يومِنَا)؛ أيْ: انتِفاءُ الرُّؤيَةِ فِي يَومِنَا.

ويَكُونانِ اسمَينِ: إذا رُفِعَ ما بَعدَهُما؛ ولَهُما[2] مَعنَيانِ:

- أحدُهُما: بَيانُ أوّلِ الْمُدَّةِ، فَيلزَمُهُما الْمُفرَدُ المَعرِفَةُ، كَقَولِكَ: (ما رَأيتُهُ مُذْ يَومُ الجُمُعَةِ)، والمَعنَى أَوّلُ الْمُدَّةِ التِي انتَفَت فِيها الرُّؤيَةُ يَومُ الجُمُعَةِ؛ وإنّما لَزِمَهُما ذَلكَ؛ لِتَعيُّنِ[3] الأوّلِيّةِ المَقصُودَةِ؛ إذْ لَو قُلتَ: (ما رَأيتُهُ مُذْ عِشرُونَ)، أو (يَومٌ) لَم يُفِدْ ذَلكَ.

- وثانِيهما: بَيانُ جَميعِ الْمُدَّةِ، فَيلزَمُهُمَا المَقصودُ بالعَدَدِ، كَقَولِكَ:

(1) يُنسب للعجّاج في شرح شواهد المغني للسيوطي2/503، والتصريح3/71، وهو بلا نسبة في العين8/461، وإصلاح المنطق255، والمفصّل385، وأسرار العربية233، وشرح ابن يعيش8/42، 44، واللباب للعكبريّ1/362، والتخمير3/222، والإيضاح في شرح المفصّل2/150، والتوطئة243، والمحصول2/727، برواية: (.... المنهل)، وشرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس1/389.

(2) في ك: (ولها).

(3) في ك: (لتعيين).

(ما رَأيتُهُ مُذ عِشرُونَ يَومًا)، وهُما مُبتَدآنِ، ومَا بَعدَهُما الخَبرُ؛ لأنّ المَعنَى: أوّلُ المُدةِ يَومُ الجُمعَةِ، وَجَمِيعُ المُدَّةِ عِشرُونَ يَومًا. وهذا اختِيارُ أَبي علِيّ[1].

وقالَ أبو الفَتحِ والزّجّاجيُّ: هُما خَبرانِ وما بَعدَهُما هوَ المُبتَدأُ[2]. قالَ ابنُ الحاجب: هوَ وَهْمٌ؛ لأنَّ المَعنَى واللّفظَ يَأبَاهُ. أمّا المَعنَى فلأنّكَ مُخبرٌ عَن جَمِيعِ المُدَّةِ بأنَّها يَومَانِ، وذلكَ خبرٌ مُحقّقٌ[3]. وأمّا اللّفظُ فلأنّ "يَومَانِ" نَكِرَةٌ، لا مُصحِّحَ لَها، فلا يَستَقِيمُ أنْ يكونَ مُبتَدأً. وكَونُ خَبَرِهِ اسمَ زَمانٍ مُقدَّمًا على رَأيِهِ، لا يُسيغُ ذَلكَ، وإنّما يُسيغُهُ أنْ لو كانَ ظَرفًا، ألا تَرَى أنّكَ لو قُلتَ: (جَمِيعُ المُدَّةِ يَومانِ) لم يَستَقِم أنْ يَكُونَ "يَومَانِ" مُبتَدأً، وما تَقَدَّمَ[4] خَبَرُهُ. [ظ28]. وإنْ كانَ اسمَ زمانٍ لِما لم يَكُن ظَرفًا. انتَهى كَلامُهُ في شَرحِ مُقَدِّمَتِهِ[5].

وفِيهِ نَظَرٌ؛ وذَلكَ لأنَهُما قَدّرَاهُ بما "يَومَانِ" فِيهِ مُبتَدأٌ، ومَا قَبلَهُ خَبرُهُ، وهوَ "بَيني وبَينَ رُؤيَتِهِ يَومانِ"، وأنتَ لَو صَرَّحتَ بهذا لم يَكُن الأمْرُ إلا كَما قَالا. ومُسوِّغُ الابتِداءِ أنّهُما في تَأويلِ الظَّرفِ عِندَهُما، وتَقَدَّمَا على النَّكِرَةِ.

وقالَ بَعضُهُم: إنّهُما ضَعِيفتَانِ في الاسمِيّةِ، فَجَعْلُ الاسمِ الصَّرِيحِ – وهوَ ما بَعدَهُما – مُبتَدأً أَولَى، وهذا مُعارَضٌ بأنّ بَعضَهُم ذَهَبَ إلى اسميتِهِما مُطلَقًا في حالِ الرّفعِ والجَرِّ، وجَعَلَ الجَرَّ بالإضافَةِ.

* * * * *

والثالثُ(6): حَاشَى، وعَدَا، وخَلا، وقَد ذُكِرَ فِيها ما هُوَ كافٍ.

* * * * *

(1) الإيضاح العضُديّ274-275.

(2) انظر اللمع لابن جنّي75-76، وتوجيه اللمع لابن الخبّاز240، ورأي الزجّاجيّ في الجمل139، وشرح الجمل لابن عصفور2/60.

(3) قوله: (خبر) سقط من الأصل.

(4) في ك وس: (تقدمه).

(5) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب3/779-780.

(6) يعني القسم الثالث من أقسام حروف الجرّ، وهو الذي يُستَخدمُ حرفًا وفعلاً.

[المجرور بالإضافة]

والفَرعِيُّ:

المُضافُ إليهِ: وهوَ ما نُسِبَ إليهِ الأوَّلُ مَحذُوفًا تَنوِينُه أو نائِبُه[1] لِذلِكَ.

فَقَولُنا: "ما نُسِبَ إليهِ الأوَّلُ": يَشمَلُ المُضافَ إليهِ، نَحوُ: (غُلامِ زَيدٍ)، وغَيرَه، نَحوُ: (قَائمٌ زَيدٌ).

وقَولُنا: "مَحذُوفًا تَنوِينُهُ" يُخرِجُ ذلكَ.

وقَولُنا: "أو نَائِبُه"؛ لِيدخُلَ فِيهِ نَحوُ[2]: (غُلاما زَيدٍ).

وقَولُنا: "لذلكَ" لِئَلا يَدخُلَ فِيهِ قَولُكَ: (القائِمُ زَيدٌ)، و"القَائِمُ" وإنْ كانَ مَنسُوبًا إلى "زَيدٍ"، وهوَ أوَّلٌ لِثَانٍ، وتَنوِينُه مَحذُوفٌ، لَكن لم يُحذَفْ لِذلكَ، بل لِدُخُولِ اللامِ.

والإضافَةُ على نَوعَينِ: مَحضَةٌ وغَيرُ مَحضَةٍ.

* * * * *

(1) سقط من الأصل: (أو نائبه)، وفي النسختين س، و ك. ويعني بنائبه نون المثنى وجمع المذكر السالم.
(2) في ك: (نحو قولك).

[الإضافة المحضة]

فالأُولَى: ما أفادَت تَعرِيفًا أو تَخصِيصًا.

فالتَّعريفُ كَقَولِكَ: "غُلامِي"، و"غُلامُ هَذا"، و"غُلامُ زَيدٍ"، و"غُلامُ الرَّجُلِ"، ولا يُضافُ المُضمَرُ، ولا المُشارُ بِهِ، ولا العَلَمُ إلا إن نُكِّرَ، ولا ذو اللّامِ.

والتَّخصِيصُ كَقَولِكَ: "غُلامُ رَجُلٍ"، وهوَ[1] أَخَصُّ مِن قَولِكَ: "غُلامٌ" مطلقًا.

وتُقَدَّرُ إمّا بِـ"اللّامِ"، أو بِـ"مِن"، أو بِـ"فِي"، فنشَأَ مِن ذَلِكَ سِتُّ شُعَبٍ:

- إضافَةٌ إلى المَعرِفَةِ أو النَّكِرَةِ[2] بمَعنَى اللّامِ، كَقَولِكَ: "غُلامُ زَيدٍ"، و"غُلامُ رَجُلٍ"[3].
- وإضافَةٌ بِمعنَى "مِن" إليهِما، كَقَولِكَ: "بابُ السَّاجِ"، و"بابُ سَاجٍ".
- وإضافَةٌ بِمعنَى "في" إليهِما، كَقولِكِ: (أَعجبَنِي زِيارةُ يَومِ الجُمُعَةِ)، و(أَعجَبَنِي زِيارَةُ يَومٍ).

فإنْ قِيلَ: فَمَا الفَرقُ بَينَهُما؟ أجَبتُ: اللّامِيَّةُ لا يُعَبَّرُ عَن الأوّلِ بالثّاني، فلا يُقالُ عَن "غُلامِ زَيدٍ": إنَّهُ زَيدٌ. والّتي بِـ"مِن" يَصِحُّ ذَلِكَ فِيها، كَقَولِكَ في: "بَابِ سَاجٍ"، إنه سَاجٌ.

وقِيلَ: إنْ جازَ جَعْلُ الثّانِي وَصفًا لِلأوّلِ، أو خَبَرًا لَهُ، أو حالاً مِنهُ، فالإضَافَةُ بِمعنَى "مِن"، وإلاّ فَهيَ بِمعنَى اللّامِ. ألا تَراكَ إذا قُلتَ: "بَابُ سَاجٍ"

(1) سقط من ك: (هو).
(2) في ك: (والنكرة).
(3) في الأصل و س: (الرجل).

جَازَ أنِ تَقُولَ: (هذا بابٌ ساجٌ)، و(البابُ ساجٌ)، و(هذا البابُ سَاجًا)، وذَلــكَ مُمتَنِعٌ في "غُلامِ زَيدٍ".

وقِيلَ: التي بمِعنَى "مِن" شَرْطُها أنْ يَكونَ المُضافُ نَوعَ المُضــافِ إليـــهِ، كَقَولِكَ: "خاتَمُ فِضَّةٍ". والتي بمعنَى "في" شَرطُهَا أنْ يَكونَ الاســمُ مُضــافًا إلى ظَرفِهِ، كَقَولِكَ: "ضَرْبُ اليَومِ"[1]، وما عَدَاهُما فَهيَ بِمعنَى اللامِ.

* * * * *

[الإضافة غير المحضة]

والثّانيَةُ ما أَفادَت تَخفِيفًا: وهي[2] عِندَ الأكثَرينَ أَربَعَةُ أَقسَامٍ:

الأوَّلُ: إضافَةُ[3] الصِّفَةِ إلى فاعلِها، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُــلٍ حَسَــنِ الوَجهِ)، أو ما هوَ كالفَاعِلِ، كَقَول مُحَمّدِ بن بَشيرٍ[4]: [الكامل]

[132] سَهْلُ الفِناءِ إذا حَلَلتَ بِبَابِهِ طَلْقُ اليَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الخُدَّامِ[5]

والمَعنَى: مَؤدَّبٌ خُدّامُهُ.

- والثّاني: إضافَتُها إلى مَفعُولِها، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ ضارِبِ زَيــدٍ غدًا)، أو"الآنَ"، وقِيل: مُطلَقًا.

---

(1) كذا في ك و س، وفي الأصل: (ضربت اليوم).

(2) سقط قوله: (هي) من ك. وفي الأصل و س: (وهي).

(3) في ك : (هي إضافة).

(4) هو محمد بن بشير بن عبد الله الخارجيّ، من بني خارجة بن عدوان، شاعر حجازيّ فصيح، من شعراء عصر بني أميّة، وكان يقيم في بوادي المدينة.(انظر ترجمته في الأغاني112/16).

(5) ينسب إلى محمد بن بشير في أكثر المصادر التي ذكرته، وروي لأبي البلهاء في الحماســة البصــرية244/1، ووفيات الأعيان340/6. وهو من شواهد الحماسة المغربية830/2، وشرح ديوان الحماسة للتبريــزيّ335/1، والخزانة406/9.

– والثّالِثُ: إضافَةُ "أَفعَلَ" إلى ما هُو جُزءٌ مِنهُ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَفضَلِ النّاسِ)؛ ولِذلكَ وُصِفَ بِهِ النَّكِرَةُ، وهوَ اختِيارُ عَبدِ القَاهِرِ[1].

وقالَ بَعضُهُم: هِيَ مَحضَةٌ لإفادَتِها البَعْضِيَّةَ؛ لأنّكَ إذا قُلتَ: (زَيدٌ أَفضَلُ مِن القَومِ) لم يَجبْ أنْ يَكُونَ مِنهُم، وإذا قُلتَ: "أَفضَلُ القَومِ" وَجَبَ كَوْنُهُ منهم؛[و29] ولِذلكَ جَازَ: (المَلائِكَةُ أَفضَلُ مِن البَشَرِ)، ولم يَجُزْ "أَفضَلُ البَشرِ".

– والرّابِعُ: إضَافَةُ الاسمِ إلى صِفَةِ مَوصُوفٍ مَحذُوفٍ، كَقَولِهِم: "بَقْلَةُ الحَمقَاءِ"، والتَّقدِيرُ: بَقلَةُ الحَبَّةِ الحَمقَاءِ، وكَذا "صَلاةُ الأُولَى"، والتّقدِيرُ: صَلاةُ السّاعَةِ الأولَى مِن زَوالِ الشّمسِ، وهَذا رَأْيُ البَصرِيّينَ. وأمّا الكُوفِيّونَ فَيحمِلُونَه على إضافَةِ المَوصُوفِ إلى صِفَتِهِ[2].

* * * * *

وهنا ثَلاثُ مَسائِلَ:

[المضاف إلى ياء المتكلّم]

– الأُولَى: أنّ المُضافَ باقٍ على إعرَابِهِ إذا أُضِيفَ إلى مُظهَرٍ مُتَمَكّنٍ أو مُضمَرٍ عَدا الياءِ، كَقَولِكَ: (هذا غُلامِي)، وفِيهِ خِلافٌ[3].

قَالَ عَبدُ القَاهِرِ والأَكثَرُونَ: إنّهُ مَبنِيٌّ بناءً عارِضًا عِندَ إضَافَتِهِ إلى اليَاءِ، وكانَ قَبلَ ذلكَ مُعرَبًا[4]. وأَحَدُ ما يَكتَسِي المُضافُ من المُضافِ إليهِ البِناءُ.

(1) المقتصد2/884.

(2) انظر تفصيل الخلاف في معاني القرآن للفراء2/55-56، والإنصاف436، وشرح الرّضي2/243، وشرح الكافية للقوّاس1/276، والارتشاف4/1806، وائتلاف النصرة54.

(3) في هذا الخلاف عدة آراء، انظر تفصيله في التبيين150، والمتبع1/135، واللباب1/67، وشرح ابن يعيش3/32، والفاخر1/152، والارتشاف4/1847، وشرح ابن الناظم294، والمساعد2/373.

(4) الجمل لعبد القاهر57، وهو رأي ابن الخشّاب والخوارزميّ والمطرّزيّ، ونُسبَ أيضًا إلى الجمهور.(انظر المرتجل107، وترشيح العلل69، والمصادر المذكورة في الحاشية السابقة).

فإنْ قِيلَ: فَهلاّ بُنِيَ في حَالِ إضَافَتِهِ إلى ضَمِيرَي[1] المُخاطَبِ والغَائِبِ، كَقَولِكَ: "غُلامُكَ" و"غُلامُهُ"؟ أَجبتُ: هذا السَّبَبُ لَيسَ بمُوجبٍ لِلبناء، عَدَا باقِي الأسبَاب فإنّها مُوجبَةٌ. نَعَمْ، عبدُ القَاهِرِ أَطلَقَ عَدَمَ الوُجُوب على الجَميعِ.

فإنْ قِيلَ: فَما المُخَصِّصُ؟ أَجَبتُ: بأنَّ الياءَ فِيها لُغتَانِ: السُّكُونُ والفَتحُ، فلو كَانَ المُضافُ إليهَا مُعرَبًا لانقَلَبَت في الرَّفعِ واوًا لِسُكُونِها، غَيرَ مُدغَمَةٍ، وانضِمَامِ[2] ما قَبلَها، وكَانَ اللّفظُ "غُلامُو" فَيتَغَيَّرُ لَفظُهَا، ولانْقَلَبَتْ[3] في النَّصبِ ألفًا لِتَحَرُّكِها وانفِتاحِ ما قَبلَها، ولا يَرِدُ بابُ "يا غُلامًا"؛ لأنّهُ مَخصُوصٌ بالنِّدَاءِ، وهوَ بابُ تغْيِيرٍ[4]، ولذا اختَصَّ بِهِ التَّرخِيمُ.

وقالَ ابنُ الحاجِب: هوَ مُعرَبٌ تَقدِيرًا، ولكِنَّهُم لَمّا أَوجَبُوا أنْ تَكُونَ حَرَكَةُ ما قَبلَ ياءِ المُتَكَلِّمِ كَسرَةً لِتُناسِبَها تَعذَّرَ إعرَابُه بالحرَكَاتِ؛ لِما في حَالِ الرَّفعِ والنّصبِ مِن مُضادّتِهما للكَسْرةِ، وأمّا في الجرِّ فَلِمُضَادَّتِهِ مِثلَهُ؛ إذِ الكَسْرَتانِ لا تَجتَمِعانِ على حَرفٍ واحِدٍ. وقد زَعَمَ بَعضُهُم أنّ بابَ "غُلامِي" مَبنِيٌّ، وهوَ وَهْمٌ؛ لأنّ الإضافَةَ إلى المُضمَرِ لا تُوجبُ بناءً، بَدلِيلِ: "غُلامِكَ" و"غُلامِهِ"، فلا وَجهَ لِجَعلِهِ مُبنيًّا مَعَ صِحّةِ كَونِهِ مُعْرَبًا. انتَهَى كَلامُهُ في شَرحِ مُقَدِّمَتِهِ[5].

قَولُهُ: "لِتُناسِبَ الياءَ" إشارَةٌ إلى ما ذَكَرتُهُ من إرَادَةِ المُحافَظَةِ على الياءِ؛ إذِ الحَرَكَةُ التي قَبلَها إذا كانَت مِن جِنسِها ثَبَتَتْ، وإنْ لم تَكُنْ كَذلِكَ غَصَبَتْها القَرَارَ.

---

(1) في ك: (ضمير).

(2) في ك: (ولانضمام).

(3) في ك: (ولا تنقلب).

(4) في الأصل: (تغيّر).

(5) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب1/254-256.

لكِنَّ قَولَهُ: "وقد زَعَمَ بَعضُهُم أنّه مَبْنِيٌّ" عَجَبٌ؛ لأنّ الغَالِبَ عِندَ النُّحـاةِ ذلكَ، وهوَ المَشهُورُ في الكُتُبِ، والذي اختَارَهُ هوَ الذي يَعِزُّ نَقلُه بالمَرَّةِ.

وقَولُهُ: "وهوَ وَهْمٌ؛ لأنَّ الإضافَةَ إلى المُضمَرِ لا تُوجِبُ بناءً" لَيس كَذلِكَ؛ لأنّهُم ما ادّعَوا الإطلاقَ في ذلِكَ، بل خَصُّوهُ[1] بهذَا الضَّربِ، وقـد ذَكَـرتُ المُخَصِّصَ.

وقالَ بَعضُ المُتَأخِّرينَ[2]: والصَّوابُ عِندِي أنّه مُعرَبٌ؛ وذلِكَ لأنَّهُ مُحَرَّكٌ، وحَقُّ المَبنِيِّ على الحَرَكَةِ إذا كَانَ اسمًا أنْ تُعقَلَ عِلَّةُ بنائِهِ، ثم حَرَكَتُهُ من حَيثُ هيَ حَرَكَةٌ، ثم حَرَكَتُهُ المَخصُوصَةُ، وهذا لا يُمكِنُ فِيهِ.

أقولُ: عِلّةُ البناءِ الإضافَةُ إلى المَبنِيِّ المَخصُوصِ، وعَلّةُ الحَرَكَـةِ عُـروضُ البناءِ، وأنّ الاسمَ لَهُ أَصلٌ في التَّمَكّنِ، وعِلّةُ الخُصُوصِيَّةِ المُحَافَظَةُ على الضَّـمِيرِ. فاعَرِفْهُ.

* * * * *

[ما يكتسيه المضاف من المضاف إليه]

– الثّانيةُ: اعلَمْ أنّ المُضافَ يَكتَسِي مِنَ المُضافِ إليهِ أَحكَامًا:

– مِنهَا: التَّخصِيصُ، كَقَولِكَ: "غُلامُ رَجُلٍ"؛ إذ هوَ أَخصُّ مِـن قَولِـكَ "غُلامٌ" مُطلَقًا.

(1) في ك: (خَصَّصُوه).

(2) انظر رأيهم في التبيين150، والمتبع135/1، والارتشاف1847/4.

- ومِنهَا: التَّعرِيفُ كَقَولِكَ: "غُلامُ زَيدٍ"؛[ظ29] ولِذلكَ تَصِفُهُ بالمَعرِفَةِ، كَقَولِكَ: (جاءَني غُلامُ زيدٍ الظَّرِيفُ)، وتَصِفُ المَعرِفَةَ بِهِ كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِعَمرٍو غُلامِ زيدٍ).

- ومِنها: العُمُومُ، كَقَولِكَ: (كلُّ رَجُلٍ يأتِيني فلَهُ دِرهَمٌ)؛ فإذا قُلتَ: (غُلامُ كُلِّ رَجُلٍ يأتِيني فَلَهُ دِرهَمٌ) اكتَسَى العُمُومَ مِن "كُلٍّ".

- ومِنها: التّأنِيثُ، كَقِراءَةِ بَعضِهِم: "تَلتَقِطُهُ بَعضُ السَّيّارَةِ"[1]، و﴿لَوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ [البقرة٦٩]، بتأنيث "تَلتَقِطهُ"، و"تَسُرُّ". ومِنهُ قَولُ الشّاعِرِ: [البسيط]

[133] .... كَما شَرِقَت صَدرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[2]

وعَليهِ وُجِّهَ بَيتُ الحَماسَةِ: [البسيط]

[134] لو كَنتُ مِن مَازِنٍ لم تَستَبِحْ إِبِلِي بَنُو الّلقِيطَةِ مِن ذُهْلِ بنِ شَيبَانا[3]

وهُنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّهُم نَصُّوا على أنّ هذا شَرطُهُ أنْ يَكُونَ المُضافُ جُزءًا مِن المُضافِ إليهِ، فلا يُقَالُ: (جاءَتني غُلامُ هِندٍ).

(1) سورة يوسف10. وهي قراءة الحسن (إعراب القرآن للنحّاس60/2، وتفسير الطبريّ157/12).

(2) عجز بيت للأعشى في ديوانه183، وصدره:

وتُشرَقُ بالقولِ الذي قد أذَعتَه ....

وهو من شواهد سيبويه52/1، والمقتضَب197/4، والأصول478/3، وإعراب القرآن للنحّاس60/2، 316، 285/3، والجمل لابن شقير294، والجمهرة723/2، والتهذيب250/8، 79/9، والخصائص417/2، ومغني اللبيب167، والهمع511/2.

(3) يُنسَب الشاهد إلى قُرَيط بن أُنيف العنبريّ. وهو من شواهد شرح ديوان الحماسة للتبريزيّ4/1، العقد الفريد314/2، والمحكم278/6، والمثل السائر94/1، 100/2، و شرح الرّضي343/3، واللسان (لقط)، ومغني اللبيب30، 338، والخزانة413/7، والتاج (لقط)، (شقق)، (ذهل).

– ومِنها المَصدَرِيَّةُ، كَقَولِكَ: (صُمتُ أَحسَنَ الصِّيامِ)، و(ضَربتُه كُلَّ الضَّربِ، وبَعضَهُ).

– ومِنها: الظَّرفِيَّةُ، كَقولِكَ: (كُلَّ يَومٍ أَرَاكَ تُكرِمُني فِيهِ)، وقَالَ الشّاعِرُ: [الوافر]

[135] كِلا يَومَيْ طُوالةَ وَصْلُ أَروَى ظَنُونٌ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنونِ[1]

– ومِنها: الاستِفهامُ، كَقَولِكَ: (غُلامُ مَن عِندَكَ؟).

– ومنها: الشَّرطُ، كَقَولِكَ: (غُلامُ مَن تَضرِبْ أَضرِبْ) ويَدُلُّكَ على ذلكَ أَنَّكَ لو جئتَ بحرفِ الشَّرطِ لَوقَعَ هذا الاسمُ بَعدَ فِعلِهِ، كَقَولِكَ: (إنْ تَضربْ غُلامَ زَيدٍ أَضرِبْ).

– ومِنها البناءُ، كَقَولِ الفَرَزدَقِ[2]: [البسيط]

[136] فأصبَحُوا قد أَعادَ اللهُ نعمَتَهُم إذ هم قُرَيشٌ وإذ ما مِثلَهُم أَحَدُ[3]

قالَ ابنُ عُصفُورٍ[4] في "مُقَرَّبِهِ": "مِثلَ" مَبنِيٌّ على الفَتحِ لإضافَتِهِ إلى ضَميرِ الغَائِبينَ[5].

---

(1) البيت للشمّاخ في ديوانه319، وهو من شواهد الزاهر280/2، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباريّ76/1، والمُحكَم237/9، والفائق347/1، والإنصاف67/1، واللباب1/ 144، والتاج(طول).

(2) الفرزدق هو همّام بن غالب بن صعصعة ابن ناجية المجاشعيّ، سُمّي بالفرزدق لشبهه بالفرزدقة، وهي قطعة العجين. قيل: كان هجّاء هتّاكًا للحُرُمات، مات هو وجرير في سنة واحدة، وهي سنة عشر ومئة. (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء298/2، والمجروحين204/2، والبداية والنهاية265/9).

(3) البيت في ديوانه257/1، وهو من شواهد سيبويه60/1، والمقتضب191/4، ومجالس العلماء للزجّاجي89، والمسائل المنثورة194، والمقتصد433/1، والحلل159، وأسرار العربية141، وشرح الجمل لابن عصفور593/1، وشرح الرضي188/2، وشرح التسهيل لابن مالك373/1، وتوجيه اللمع146.

(4) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، تتلمذ على ابن الدباج ثم على الشلوبين، وصنّف الممتع في التصريف، والمقرب، وشرح الجزولية، ومختصر المحتسب، وثلاثة شروح على الجمل، وشرح الأشعار الستة، وغير ذلك، مات سنة ثلاث – وقيل تسع – وستين وستمئة انظر ترجمته في البلغة 160، وإشارة التّعيين236، وبغية الوعاة210/2.

(5) المقرب158.

- ومِنها: التَّنكِيرُ، كَقَولِكَ: "زَيدُ امرأةٍ" فهوَ قَبلَ الإضافَةِ مَعرِفَةٌ، ولَمّـا أَضَفتَهُ مَيَّزتَهُ عن "زَيدُ رَجُلٍ"، وفي هذا نَظَرٌ.

- وقالَ المَرَاغِيُّ: ومِنها الاشتِقاقُ كَقَولكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ)، وهذا وَهْمٌ؛ لأنَّ الاشتِقاقَ إنّما أَتَى مِن حَيثُ وُصِفَ بِهِ، والمُرادُ: الكامِلُ في[1] الرَّجُولِيَّةِ.

وبِما ذَكَرتُهُ تَعلمُ أنّ حَصْرَ ابنِ الخَبّازِ للأحكَامِ في سَبعَةٍ[2] لَيسَ بِجَيِّدٍ.

* * * * *

[العامل في المضاف إليه]

- الثالثةُ: اختَلَفُوا في جَرِّ المُضافِ إليهِ[3]:

فَقَال عَبدُ القاهِرِ[4]: إنّه بالمُضافِ؛ لأنّه فُهِمَ مِنهُ مَعنَى الحَرفِ الذي جِيءَ بالإضافَةِ مَبنيَّةً[5] على مَعناهُ، فَلَمّا قامَ مَقامَهُ جَرَّ[6] المُضافَ إليهِ.

وقالَ غَيرُهُ: جَرُّهُ بالحَرفِ المُقَدَّرِ بَينَهما؛ إذ أَصلُ عَمَلِ الجَرِّ للحُرُوفِ[7]. وأُفسِدَ ذلكَ بِأنّهُ يَجِبُ حِينَئِذٍ تَنوِينُ المُضافِ، كَما لو ظَهَرَ الحَرفُ، وبِأنّ عَمَلَ حَرفِ الجَرِّ مَحذوفًا ضَعِيفٌ على خِلافِ الأصلِ، وبِأنّهُ يَقتَضِي ألا يتعرَّفَ المُضافُ، ولا يَكتَسِي شَيئًا من الأحكامِ المَذكُورَةِ، والأمرُ بِخِلافِهِ.

---

(1) في ك: (مِن).

(2) توجيه اللمع235. إذ ذكر أنّ أحكام الإضافة سبعة، وذكرَ المصنِّف أنّها أحد عشر.

(3) انظر خلافهم في شرح ابن يعيش117/2، وشرح الرّضي73/1، والارتشاف1799/4، والتصريح99/3، والهمع501/2.

(4) المقتصد870/2-871.

(5) في ك: (ومَبنيَّة).

(6) في الأصل: (جرَّه)، وهو تحريف.

(7) في ك: (بالحُرُوفِ).

وقالَ أبو الفَتحِ في "الُلمَع": الجَرُّ بالإضافَةِ[1]. وهوَ تَجَوّزٌ، ويَكثُرُ ذلكَ في عِبارَةِ المُطارِحِينَ.

* * * * *

(1) اللمع لابن جني12.

[المجزومات]

[الشّرط]

والمَجزُومُ كَذلكَ(1):

* فالأصليُّ: فِعلُ الشَّرطِ، وَوَجهُ ذلكَ أنّ حَرفَهُ وما تَضمَّنَ مَعناهُ حَيثُ طالَ مُقتَضاهُ اقتضَى القِياسُ أنْ يُخففَ، والجَزمُ حَذفٌ للحَرَكَةِ أو لِلحَرفِ(2) المُعتَلّ، والمُشابهِ لَهُ.

وأمّا الجازِمُ لِلجَوابِ فَفِيهِ خَمسةُ أقوَالٍ(3):

الأوَّلُ: جَازِمُهُ حَرفُ الشَّرطِ أَيضًا؛ لأنّه اقتَضَاهُ كما اقتَضَى فِعلَ الشَّرطِ، فَعَمِلَ فيهما، وهو اختِيارُ الجُزُولِيّ(4).

والثاني: أنّ حَرفَ الشَّرطِ يَجزِمُهُ(5)، ثم إنّهُما مَعًا يَجزِمانِ الجَوابَ؛ لأنّ هذا الحَرفَ ضَعِيفٌ، فلا يَعمَلُ في مَعمُولَينِ.

والثالثُ: أنّه يَجزِمُ فِعلَ الشَّرطِ، وفِعلُ الشّرطِ يَجزِمُ الجَوابَ.

والرابعُ: أنّه يَجزِمُ فِعلَ الشَّرطِ، والجَوابُ مجزُومٌ بالمُجاوَرَةِ، وهوَ قَولُ الكُوفِيّينَ(6).

---

(1) أي: أصلي وفرعي.

(2) ك: والحرف.

(3) انظر الأقوال في الإنصاف2/602، والمتّبع2/531-532، وتوجيه اللمع375، و شرح اللمع للباقوليّ الإصفهانيّ2/664، وشرح التسهيل لابن مالك4/79-81، وشرح الرّضي4/92، والارتشاف4/1877.

(4) المقدّمة الجزوليّة40، 43.

(5) يعني: يجزم فعل الشّرط.

(6) انظر توجيه اللمع375، والإنصاف2/602، والمتّبع2/531-532، وشرح اللمع للباقوليّ الإصفهانيّ2/664، وشرح التسهيل لابن مالك4/79-81، وشرح الرّضي4/92، والارتشاف4/1877.

والخامسُ: أنّهما مَبنيّانِ على السُّكُونِ؛ لأنَّ هــذا المَوضِــعَ يَخــتَصُّ بالأفعَالِ، وهوَ قَولُ المَازِنيِّ[1].

وهُنا ثلاث تَنبيهاتٍ:

- الأوَّلُ[و30]: إذا كانَ الشَّرطُ والجَوابُ فِعلَينِ فَلَهُما أربَعُ صُورٍ:

الأولَى: أنْ يَكُونَا مُضارِعَين[2]، فلا بُدَّ من الجَــزمِ؛ لأنَّهُمــا مُعرَبــانِ، والعامِلُ مَعَهُما، وأجازَ بَعضُ المُتأخِّرينَ رَفعَ الجَوابِ، وهوَ ضَعِيفٌ.

الثّانيَةُ: أنْ يَكُونا ماضِيَينِ، فَيُحكَمُ على مَوضِعِهما بالجَزمِ؛ لأنَّهُما مَبْنِيّانِ على الفَتْحِ، كَقَولِكَ: (إنْ قامَ زَيدٌ قَعدَ عَمرٌو).

الثّالثَةُ[3]: أنْ يَكُونَ الشَّرطُ ماضِيًا والجَوابُ مُضــارِعًا، كَقَولِــكَ: (إنْ أكرَمَنِي زَيدٌ أُكرِمْهُ)، فَفِي الثّاني الجَزمُ، والرفْعُ على التَّقدِيمِ، أو علــى حَــذفِ الفاءِ، أو على أنّ الأوّلَ لا إعرابَ لَهُ لفظًا[4].

الرَّابعَةُ: عَكسُ هذهِ، وهيَ رَدِيئَةٌ لم تَأتِ في الكِتابِ العَزيزِ، بل في الشِّعرِ كَقَولِهِ: [الطويل]

[137] فإنْ تَقطَعُوا مِنّا مَناطَ قِلادَةٍ قَطَعْنَا بِهِ مِنكُمْ مَناطَ قَلائِدِ[5]

وقالَ آخَرُ: [الخفيف]

(1) انظر رأيه في توجيه اللمع375.
(2) بعده في الأصل و س: (كمثاله).
(3) ك: (والثالث).
(4) قوله: (لفظًا) ليس في الأصل.
(5) الشاهد لخلف بن خليفة.(العقد الفريد4/428، وتاريخ مدينة دمشق 63/349). وهو أيضًا من شــواهد توجيه اللمع 377، وشرح ألفية بن معطٍ للقواس1/331.

[138] مَنْ يَكِدْنِي بِسيِّئٍ كُنتُ مِنهُ كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ[1]

– والثّاني[2]: في الجَوابِ، وهوَ ثَلاثةُ أَقسامٍ:

الأوّلُ: الفِعلُ، كَما ذُكِرَ.

والثّاني: الفاءُ وما بَعدَها، وَحُكمُها أنْ تَدخُلَ على كُلِّ شَيءٍ لا يَصِحُّ أنْ يَلِيَ حَرفَ الشَّرطِ، كالمُبتَدأِ والخَبَرِ، والأمرِ والنَّهيِ والاستِفهامِ والماضِي الصَّرِيحِ، كَقَولِكَ: (إنْ تَزُرْنِي فأنَا مُكرِمٌ لَكَ).

واعلَمْ أنّ مَوضِعَها مَعَ ما بَعدَها الجَزمُ، بِدلَيلِ قَولِهِ تَعالَى:

﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[الأعراف١٨٦]، ألا تَرَى أنّ ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ مَعطُوفٌ على قَولِهِ: ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ وإعرَابُ المَعطُوفِ فَرعٌ على إعرابِ المَعطُوفِ عَليهِ.

والثّالثُ: "إذا"، كَقَولِهِ تَعالَى:

﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[الروم٣٦]، ومَوضِعُ "إذا" مَعَ ما بَعدَها الجَزمُ أيضًا.

(1) الشاهد لأبي زبيد الطائي في ديوانه52، وانظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين519/2، والمقاصد النحويّة390/3، والخِزانة79/9. وهو بلا نسبة في المقتضب59/2، والشيرازّات492/2، والمقرّب352، وشرح الجمل لابن عصفور614/1، وشرح الكافية الشافية لابن مالك1585/3، وشرح الرّضي106/4، وشرح ابن الناظم496، وتفسير البحر المحيط370/4، 482.

(2) يقصد الثاني من التنبيهات الثلاثة.

- والثالثُ[1]: في إعرابِ الأسْماءِ الجازمَةِ:

اعلمْ أنّ ما كانَ مِنها ظَرفًا فَهوَ مَنصوبٌ بفعلِ الشّرْطِ، كَقَولِكَ: (مَتَى تَزُرْنِي أُكرمْكَ). ولا تُجَرُّ "متى" إلا بـ"إلى" خاصّةً. و"أيّانَ" و"إذْما" لازمِتانِ لِلظَّرفِيَّةِ. و"أينَمَا" و"حَيثُمَا" يُجرّانِ بـ"مِن" و"إلى"، ومَتَى جُرَّت فَتتَعَلّقُ بِهِ أيضًا[2].

وما كَانَ مِنها غَيرَ ظَرفٍ؛ فإنْ كانَ مَرفُوعًا فَهوَ مُبتَدأٌ لا غَيرُ، وعادَ إليهِ العائِدُ من[3] فِعلِ الشَّرطِ، كَقَولِكَ: (مَنْ يَزُرني أُكْرِمْهُ). وإنْ كانَ مَنصُوبًا انتَصَبَ بِفِعلِ الشَّرطِ، مَفعُولاً بِهِ، كَقَولِكَ: (مَن تُكْرِمْ أُكْرِمْ)[4]، أو خَبرًا لـ"كانَ" وأَخَواتِها، كَقَولِكَ: (مَن[5] يَكُنْ أَخُوكَ فَهوَ أَخِي).

* * * * *

[مَجْزُومُ "لَمْ" وأخواتها]

* والفَرعِيُّ: مَجزُومُ "لم" وأَخَواتِها؛ وذلكَ لأنّها مُشبَّهَةٌ بـ"إنْ"، ألا تَرَى أنّهَا تَنقُلُ المُستَقبَلَ إلى المَاضِي، و"إنْ" تَنقُلُ المَاضِيَ إلى المُستَقبَلِ، وكذلك "لمّا".

فإنْ قلتَ: فما الفَرقُ بَينَهما؟ أجبتُ: مِن ثلاثةِ أوجُهٍ:

- أَحَدُها[6]: أنّ "لم" جَوابُ "فَعَلَ"، يَقُولُ: (ضَرِبَ زَيدٌ)، فَتَقُولُ[7]: (لم يُضرَبْ). و"لَمّا" جَوابُ "قد فَعَلَ"، يَقُولُ: (قد ضُرِبَ)، فتقول: (لَمّا يُضْرَبْ).

(1) يعني الثالث من التنبيهات الثلاثة.
(2) يعني أنّ أسماء الشّرط "متى"، و"أينما"، و"حيثما" متى جُرّتْ فإنها تتعلّق بفعل الشّرْط.
(3) سقط من الأصل: (مِن).
(4) كذا من ك. وفي الأصل و س: (من يُكرِمني أُكرِمْ).
(5) قوله: (من) مكرور في ك.
(6) في ك: (أحدهما) وهو تحريف.
(7) في س: (فتقول له).

- وثانيها: أنّ زَمانَ "لَمّا" مُتّصلٌ إلى حِينِ إخبارِكَ، وزَمَانُ "لم" مُنقَطِعٌ؛ ولِذلِكَ[1] تَقُولُ: (نَدِمَ إبلِيسُ ولَمّا يَنفعْهُ نَدَمُهُ)، وتَقُولُ: (نَدِمَ آدَمُ - عليه السّلام- ولم يَنفعْهُ نَدَمُهُ)، ولو جِئتَ بـ"لَمّا" هُنا أَحَلْتَ.

- وثالثُها: جَوازُ الوَقفِ على "لَمّا" دُونَ "لم"، كَقَولِكَ: (جِئتُكَ ولَمّا)، تُرِيدُ: ولَمّا[2] أُكرِمْكَ، ولا يَجُوزُ مِثلُ ذلكَ في "لم" إلا شَاذًّا، كَقَولِ الشّاعِرِ:

[الرّجَز]

[139] يا رُبَّ شَيخٍ مِن لُكَيْزٍ ذِي غَنَمْ   أَجْلَحَ لَم يَشمَطْ، وقَد كَادَ وَلَمْ[3]

وَجَزَمَت لامُ الأمرِ؛ لأنّ مَعنَاها مَعنَى الصِّيغةِ المَوقُوفَةِ، فَقَولُكَ: (اضرِبْ) كَقَولك: (لِيَضرِبْ زَيدٌ).

وحُمِلَت عَلَيها "لا" النّاهِيَةُ؛ لأنَّ النّهيَ أَمرٌ في الحَقِيقَةِ؛ ولِذلِكَ يَقُولُ بَعضُهُم: النّهيُ عن الشّيءِ أَمرٌ بِضِدِّهِ، وعِندِي أَنَّ هذا ضَعِيفٌ لأمرَيْنِ:

- الأوّلُ[ظ30] أنّه يُؤَدِّي إلى حَملِ الإعرَابِ على البِناءِ، ألا تَرَى أنّ القائِلَ بذلِكَ زَعَمَ أنّ لامَ الأمرِ مَحمُولَةٌ على الصِّيغَةِ المَوقُوفَةِ، وذلِكَ مَردُودٌ، ومِثلُهُ قَولُ ابنِ الخَيّاطِ[4]: رُفِعَ الفاعِلُ المُظهَرُ؛ لأنّ لَهُ الضّمَّ في قَولِكَ: "ضَرَبْتُ"[5].

---

(1) في ك: (وكذلِكَ).

(2) في ك: (ولا)، وهو تحريف.

(3) الرّجز في الخِزانة10/9، ولم ينسبه، وذكر شطرًا زائدًا بين الشّطرين المذكورينِ هنا، وهو:

في كفِّهِ زَيْغٌ وفي الفَمِّ فَقَمْ

وهو من شواهد شرح ابن يعيش111/8، وشرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس316/1.

(4) هو محمد بن أحمد بن منصور، أبو بكر بن الخيّاط، كان مذهبه يقوم على الخلط بين آراء البصريّين والكوفيين، ناظر الزجّاج، وأخذ عنه الزجّاجيّ والفارسيّ. وصنّف معاني القرآن، والنحو الكبير، والمقنع في النحو، والموجز في النحو، توفي سنة عشرين وثلاثمئة.(انظر ترجمته في معجم الأدباء96/5، والوافي بالوفيات63/2-64، والبغية48/1).

(5) انظر قول ابن الخيّاط هذا في المحصول631/2.

- والثاني: أنّ هذا الحَملَ ضَعيفٌ، صَـرَّحَ بـه أَبـو الفَـتْحِ في "سِـرِّ الصِّناعَةِ"[1]، فالأجوَدُ ما قالَه الجُزُولِيّ من أنَّ الحَرفَ إذا اختَصَّ بِشـيء عَمِـلَ الإعرابَ الذي يَختَصُّ به، كَحُرُوفِ الجَرِّ في الأسماء، وهذهِ فِي الأفْعَالِ[2]. نَعَم، قد يَعرِضُ لِبَعضِها شَبَهُ الفِعلِ فَيخرُجُ عن ذلكِ، كَـ"إنّ" وأَخَواتِها، وهذا جَلِيٌّ.

* * * * *

[جَوابُ الطّلب]

وكَذلكَ الفِعلُ المَذكُورُ بَعدَ فِعلِ الأمرِ، أو الاسـتِفهامِ، أو التّمنِّـي، أو الدّعاءِ، أو العَرْضِ، أو التّحضِيضِ عُمُومًا، والنّهيِ خُصُوصًا، خِلافًا لِلكِسائِيِّ[3]، كَقَولِكَ: (أَكرِمْنِي أُكْرِمْكَ)، و(اللهم ارزُقْنِي مالاً أَتصدَّقْ بِهِ)، و(لولا تُسَـافرُ تَغْنَمْ)[4]، وكذا البَاقِي.

وإنّما جَازَ ذلكَ لأنّهُ جَوابُ شَرطٍ مَحذُوفٍ، والتّقدِيرُ: أَكرِمْنِي فإنّكَ إنْ تُكرِمْنِي أُكرِمْكَ؛ وجازَ الحَذفُ لِدَلالَةِ الأوّلِ على المُقدَّرِ؛ إذ هوَ ضَمَانٌ لَهُ.

والرّفعُ جَائِزٌ مِن وِجُوهٍ ثَلاثَةٍ:

- الأوّلُ: أنْ يَكُونَ حَالاً، كَقَولِكَ: (اقْصِدِ الأمِيرَ يُنعِمُ على النّاسِ)؛ أي: اقْصِدْهُ في هذِهِ الحَالِ، وهيَ الإنعَامُ.

---

(1) انظر سرّ الصناعة1/330.

(2) المقدمة الجُزولية109.

(3) انظر شرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس1/335، وأوضح المسالك4/189، وشرح ابن عقيل4/19، وشـرح شذور الذهب449، ومغني اللبيب789.

(4) سقط قوله: (تغنم) من الأصل، والجملة في ك: (لم لا تسافر تغنم) وهو تحريف.

- والثاني: أنْ يَكُونَ وصفًا لِنَكِرَةٍ كَقَولِكَ: (اشكُرْ رَجلاً يُساعِدُكَ)، ومنه قولُهُ عَزَّ اسْمُه: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[مريم٥-٦]؛ أيْ: وَلِيًّا وارِثًا.

- والثّالثُ: أنْ يَكُونَ مُنقَطِعًا، كَقَولِكَ: (أَعطِ زَيدًا يَشكُرُكَ)، كأنّكَ بَعدَ ذِكرِ فِعلِ الأمرِ استَأنَفتَ الإخبارَ بأنّه يَشكُرُه.

* * * * *

المُقَدِّمَةُ الرَّابِعَةُ

[الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب]

اعلمْ أنّ الجُملَةَ إنّما يُحكَمُ عَلَيها بالإعرَابِ تَقدِيرًا في مَواضِعَ:

[جملة الخبر]

مِنها إذا كانَت خَبَرًا لِلمُبتَدَأ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ أَبُوهُ مُنطَلِــقٌ) فــــ(أَبُــوهُ مُنطَلِقٌ) في مَوضِعِ رَفْعٍ؛ لِكَونِهِ خَبَرًا عن "زَيدٍ"، وكَذلِكَ: (زَيدٌ انطَلَقَ أَبُوهُ).

* * * * *

[جملة خبر كان]

ومِنها أنْ تكُونَ خَبَرًا لــ"كَانَ" وأَخوَاتِها، كَقَولِكَ: (كَــانَ زَيــدٌ أَبُــوهُ مُنطَلِقٌ)، و(كَانَ زَيدٌ قد انطَلَقَ أَبُوهُ)، أو"انطَلَقَ" بِغَيرِ "قد" تَمَسُّكًا بِظاهِرِ قَولِــهِ تَعالَى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[يوسف٢٦]، وبِقَولِ الشاعِرِ:

[البسيط]

[140]أَمسَت خَلاءً وأَمسَى أَهلُها احتَمَلُوا   أَخنَى عَلَيها الذي أَخنى على لُبَدِ[1]

وَمَوْضِعُها هُنا النَّصبُ.

* * * * *

[جُملة خبر إنّ وأخواها]

ومِنها أنْ تكونَ خَبَرَ "إنّ" وأخوَاتِها، كَقَولِكَ: (إنّ زيدًا أَبُــوهُ مُنطلِــقٌ)، و(إنّ زيداً انطَلَقَ أَبُوهُ)، ومَوضِعُهَا الرَّفعُ.

* * * * *

(1) الشاعر هو النابغة الذبياني في ديوانه16، وفي البيت رواية أخرى، هي : (أضحت)، و(أضــحى)، وروايــة الديوان توافق ما في الكِتاب. والبيت في جمهرة اللغة1507/2، والصّحاح(لبد)، (خوى)، والمخصَّص334/2، ومجمع الأمثال132/1، وشرح الكافية الشافية395/1، وشرح الرّضي143/2، ولسان العرب(لبد)، (خنــا)، (خوى)، وشرح قطر النّدى134، والخزانة4/4، والتاج(خنا).

[جُملة مفعول ظنّ]

ومِنها أنْ تكُونَ مَفعُولاً ثانيًا لِـ"ظَنَنتُ" وأَخَواتِها، كَقَولِكَ: (ظَنَنتُ زَيدًا أَبُوهُ مُنطَلِقٌ)، و(ظَنَنتُ زَيدًا انطَلَقَ أَبُوهُ)، ومَوضِعُها النّصبُ.

* * * * *

[جملةُ مفعول أعلم]

ومِنها أنْ تكونَ مَفعُولاً ثالِثًا لـ"أَعلَمتُ" وأَخَواتِها، كَقَولِكَ: (أَعلَمتُ زَيدًا عَمرًا أَبُوهُ مُنطَلِقٌ)، و(أَعلَمتُ زَيدًا عَمرًا قَامَ أَبُوهُ)، ومَوضِعُها نَصْبٌ.

* * * * *

[جملةُ الصفة]

ومِنهَا أنْ تكُونَ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ مُنطَلِقٌ)، و(بِرَجُلٍ انطَلَقَ أَبُوهُ)، ومَوضِعُها على حَسَبِ إعرابِ مَوصُوفِها في الأنواعِ الثّلاثَةِ.

وهُنا تَنبيهاتٌ:

- الأَوّلُ: أنّه يُشتَرَطُ فيها أنْ تَكونَ خَبَرِيّةً مُحتَمِلَةً لِلصِّدقِ والكَذِبِ، كالمِثال المَذكُورِ، واحتُرِزَ[1] بِذلِكَ عن الأمرِ والنّهيِ والاستِفهامِ، نَحوُ: (قُمْ)، و(لا تَقُمْ)، و(هل تَقومُ؟) وامتَنَعَ ذلكَ فِيها؛ لأنّ الغَرَضَ من الصِّفَةِ الإيضاحُ والبَيانُ بِذكرِ حالٍ ثابِتَةٍ لِلمَوصُوفِ، يَعرِفُها المُخاطِبُ لَه، لَيسَت لِمُشارَكَةٍ في اسْمِهِ، وكلُّ واحدٍ من هذِهِ لَيسَ بحالٍ ثابِتَةٍ؛ إذ اثنَانِ مِنها طَلَبٌ، والآخَرُ استِعلامٌ، وذلكَ مِمّا لا اختِصاصَ لَهُ بِواحِدٍ دُونَ آخَرَ. [و31]

(1) في ك: (احتمل)، وهو تحريف.

فأمّا قَولُ الشّاعِرِ، أنشَدَهُ الأصمَعِيُّ[1]: [الرّجز]

[141] حتّى إذا جَنّ الظّلامُ واختَلَطْ جاءُوا بمَذْقٍ هَلْ رَأيتَ الذّئبَ قَطّ[2]

ويُروَى بـ"ضَيْحٍ"، و"الضَّيْحُ" بالفَتحِ: الّلبَنُ الرَّقِيقُ المَمزُوجُ، يُقَالُ: (ضَيَّحْتُ الّلبَنَ)؛ أي: مَزَجتُهُ، و"المَذْقُ" و"المَذِيقُ" مِثلُهُ.

وإنّما وُصِفَ به، وَهوَ استِفهَامٌ على الحِكَايَةِ وإضمَارِ القَولِ، كأنّهُ قالَ: جَاءُوا بِمَذقٍ مَقُولٍ فِيهِ ذلكَ، شُبِّهَ لَونُهُ بِلَونِ الذّئبِ لِوُرْقَتِهِ، و"الوُرْقَةُ": لَونٌ كَلَونِ الرَّمادِ.

ومِثلُهُ قَولُ أبي الدَّرداءِ[3]، رَضِيَ اللهُ عَنهُ: "وجدتُ الناسَ أُخبُرْ تَقْلَهْ"[4] بِفَتحِ الّلامِ وكَسرِها على الّلغَتَينِ، وهُما: "قَلَى، يَقلِي"، كـ"رَمَى، يَرمِي"، و"قَلِيَ، يَقلَى" كـ"رَضِيَ، يَرْضَى"؛ وذلكَ لأنّ "وَجَدتُ" مِن أَخَواتِ "عَلِمتُ"، وهيَ تَدخُلُ على المُبتَدأ والخَبَرِ، والخَبَرُ لا يَكُونُ أمرًا، والتَّقدِيرُ: وَجَدْتُ النّاسَ مَقُولاً فِيهِم ذَلكَ.

---

(1) هو عبد الملك بن قُريب، يكنى أبا بكر بن عبد الله بن أصمع، كان ذا علم بالرواية والشعر واللّغة، أخذ عن عبد الله بن عوف، وحماد بن سلمة، والخليل. توفي سنة ست عشرة ومائتين.(انظر ترجمته في نزهة الألباء90، وطبقات النحويين واللغويين167، وبغية الوُعاة112/2).

(2) نسب الرجز للعجاج في شرح شواهد المُغني للسيوطي89/1، 393، والتصريح للأزهريّ479/3، والخِزانة95/2، 98، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الأزهية260، والمقتصد912/2، والمفصّل150، وشرح ابن يعيش 53/3، وشرح الجمل لابن عصفور193/1، والتخمير92/2، وشرح التسهيل لابن مالك311/3، وشرح الرّضي330/1، والارتشاف1915/4، وغيرها.

(3) قيل: اسمه عامر بن ثعلبة، وقيل: هو عبيد بن قيس أبو الدرداء الأنصاري المازني مشهور بكنيته، وقيل: هو عويمر، صحابي أسلم يوم بدر، وشهد أحدًا، قيل: مات سنة اثنتين وثلاثين. انظر ترجمته في الإصابة577/3، 357/4، 747/4.

(4) انظر القول في غريب الحديث لابن قتيبة596/2، وغيره، وانظره في جمهرة الأمثال105/1، وجاء في التاج (خبر) أنّه حديثٌ للرسول صلّى الله عليه وسلّم، رواه أبو الدّرداء، وأخرجه الطبرانيّ، وهو في المفصّل151، ومغني اللبيب762، والهمع320/2، 147/3. والهاء في (تقله) هاء السكت. انظر تاج العروس(قلي).

– والثّاني: أنّه إذا اجتمَعَ للنَّكِرَةِ وَصْفَانِ: مُفرَدٌ وَجُملَةٌ، فالأَوْلَى تَقديمُ المُفرَدِ كَقَولِك: (مَرَرتُ برجلٍ كَريمٍ أَبُوهُ تَميمِيٌّ)؛ لأصالَةِ المُفرَدِ وفَرعِيَّةِ المُركَّب، ولِظُهورِ الإعرابِ فِيهِ، وتَقدِيرِه في الآخِرِ. ويَجُوزُ العَكسُ خِلافًا لِلكُوفِيّ[1]، قالَ تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[الأنعام٩٢]، وهوَ في الشّعرِ كَثيرٌ.

وأمّا الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ فَمَرتَبَتُهُما بَينَهما، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ كَريمٍ مِن بَني تَميمٍ وَجْهُهُ حَسَنٌ)، ومنهُ قَولُه تعالى:

﴿وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾[غافر٢٨]، قالَ الصِّقِلّيُّ: وهذا مِن أَشرَفِ الكَلامِ وأَعلاهُ.

ويَقتَضِي النَّظرُ أنْ يَكونَ تَقدِيمُ الاسْمِيَّةِ على الفِعلِيَّةِ أولَى، وكَذلِكَ تَقدِيمُ ما فِعلُهَا مُضارِعٌ أولَى مِن تَقدِيمِ ما فِعلُهَا ماضٍ.

– والثّالثُ: أنّه يَجوزُ عَطفُ المُفرَدِ على الجُملَةِ الوَصفِيَّةِ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ يَكتُبُ وشاعِرٍ)، والمَعنَى: كاتبٌ وشاعِرٌ، قالَ بَعضُهُم:

[الرّجز]

[142] أُمُّ صَبِيٍّ قد حَبَا وَدَارِجِ[2]

أيْ: حَابٍ ودَارِجٍ.

وأَرَى أنَّ العَطفَ على المُضارِعِ أَحسنُ من العَطفِ على المَاضِي لِشَبَهِهِ بالاسْمِ وإعرَابِهِ، بل العَطفُ على فِعلٍ فاعِلُه مُستَكِنٌّ أحسَنُ مِن العَطفِ على فِعلٍ

(1) انظر المسألة في توجيه اللمع لابن الخبّاز261، وشرح الرّضي2/327، والارتشاف4/1929.

(2) قيل: هو لجندب بن عمرو يُعرّض بزوجةِ الشمّاخ. (الخزانة4/221، 222). وهو من شواهد الحُجّة لابن خالويه146، وتهذيب اللغة10/339، وسرّ الصناعة2/641، والمُحكم7/318، وشرح الكافية الشافية 3/1238، 1272، واللسان(درج)، والمقاصد النحوية3/193. وقد روي برواية: (أو دارج).

بَرزَ ضَميرُ فاعِلِهِ؛ إذ الأوّلُ مُفرَدٌ في الّلفظِ، ومُرَكّبٌ في المَعنَى، والثّاني مُرَكّبٌ لَفظًا ومَعنًى، وكَذا إنْ كانَ ضميرًا[1] مُتَّصِلاً فَهوَ أحسَنُ مِنهُ إذا كانَ مُنفَصِلاً. وإذا كان ضميرًا فهو أَحسنُ مِنهُ إذا كانَ ظاهِرًا.

وقَولُ بَعضِهِم: لا يُعطَفُ على الفِعلِ إذا اتَّصَلَ بِهِ ما يُحَقِّقُ الفِعلِيَّةَ[2]، فلا يَجُوزُ: (زَيدٌ سَيَتَحَدَّثُ وضاحِكٌ)، وهذا الحُكمُ[3] يَبطُلُ عِندِي بِما أَورَدتُهُ؛ لأنَّ "قد" في تَحقِيقِ الفِعلِيَّةِ كالسِّينِ، وهذا بَيِّنٌ.

- والرّابعُ: أنّ الزَّمَخشَرِيَّ أجازَ في كِتابِهِ المَوسُومِ بـ"الفَائِقِ" دُخُولَ الوَاوِ على الجُملَةِ الوَصفِيَّةِ[4]، وكذا مَكِّيٌّ[5] في إعرَابِهِ[6]، تَشبِيهًا لَها بالجُملَةِ الحَالِيّةِ، وفِيهِ نَظَرٌ.

- والخَامسُ: أنّ أبا الفَتحِ أجازَ في بَيتِ الحَمَاسَةِ، وَهوَ:

[الوافر]

[143] سَلِيلَةُ سَابِقَيْنِ تَناجَلاها ... إذا نُسِبَا يَضُمُّهُما الكُرَاعُ[7]

(1) قوله: (ضميرا) زيادة من س.

(2) في ك وس: (تحَقّقُ فيه الفِعلِيَّة).

(3) سقط من ك وس: (وهذا الحُكمُ).

(4) انظر رأي الزمخشريّ في الفائق1/61، والكشّاف2/534.

(5) اسمه حَمّوش بن محمد بن مختار القيسيّ، المقرئ، سمِعَ بمكة، ورحل إلى المشرق مراتٍ. له تصانيف، منها: المُشكِل في إعراب القرآن، والتبصرة، والهداية. توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمئة. (انظر ترجمته في البلغة225، والبغية2/298).

(6) انظر مُشكِل إعراب القرآن1/410.

(7) يُنسب البيت للقُحَيْفِ العِجْلِيّ (الحماسة البصريّة1/78)، ونسب في شرح ديوان الحماسة للتبريزيّ(1/67) لرجل من تميم، وهو في الخزانة5/293.

أنْ يَكُونَ ظَرفُ الزَّمانِ وهوَ "إذا" صِفَةً لِلجُثّةِ، وهوَ "سَلِيلَةٌ"، وهذا تَسَمُّحٌ؛ لأنَّ "إذا" مَنصُوبَةٌ بِجوَابِها، وهوَ يَضُمُّهُما، وهذا الفِعلُ وما تَعَلَّقَ بِهِ صِفَةٌ لِـ"سَلِيلَةٌ".

* * * * *

[الجملة الحاليّة]

ومِنْها أنْ تَكُونَ حالاً، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِزَيدٍ وأبوهُ مُتَحَدِّثٌ)، و(مَرَرتُ بِهِ يَتَحدَّثُ أَبُوهُ) وقد ذُكِرَ[1].

* * * * *

[الجملة المضاف إليها]

ومِنها أنْ تُضافَ إليها الظّروفُ الزَّمانِيَّةُ، كَقَولِكَ: (جِئتُكَ يَومَ قامَ زَيدٌ)، و(آتِيكَ حِينَ يَقدَمُ سَعِيدٌ)، فَموضِعُها جَرٌّ بالإضافَةِ.

وقالَ النُّحاةُ: القِياسُ ألاّ يُضافَ إلى الفِعلِ؛[ظ31] لأنّ الغَرَضَ مِن الإضافَةِ إمّا التَّعرِيفُ أو التَّخصِيصُ، والفِعلُ لا يُعَرَّفُ ولا يُخَصَّصُ، وأيضًا فإنّ ذلكَ يُفْضِي إلى تَعلِيقِ المُضافِ، وهوَ خِلافُ الأصْلِ، وأيضًا فإنّهُ خَلَفُ حَرْفِ الجَرِّ، ونَائِبٌ عَنهُ، وحَرفُ الجرِّ لا يُباشِرُ الفِعلَ، فكَذلِكَ خَلَفُهُ، وكُلُّهُ ضَعِيفٌ عِندِي.

أمّا الأوَّلُ: فلأنّ الجُملَةَ الوَاقِعَةَ صِلَةً، بِها يَتَعَرَّفُ[2] المَوصُولُ، وقد تَكُونُ فِعلِيَّةً. وَقَولُ بَعضِهِم: "تَعَرُّفُهُ[3] بالعَائِدِ" فاسِدٌ، بل هوَ الرَّابِطُ. نَعَم، لو قِيلَ: الصِّلَةُ

---

(1) بعده في ك، س: (ذلك).

(2) في ك : (يُعَرَّفُ).

(3) كذا في ك و س، وفي الأصل: (تعريفه).

تُعرّفُ لِكَونها مَعلومَةً عِندَ المُخاطَبِ، فكَذلِكَ تَقُولُ في الجُملَةِ التي يُضــافُ إليهــا الظّرفُ[1].

وأمّا الثّاني والثالثُ: فَلأنَّ المُضافَ إنْ سَلِمَ أنّهُ جَارٌّ فَلَيسَ ذلكَ لَه بالأصــالَةِ، بل بالنِّيابَةِ عن الحَرْفِ الجَارِّ، فلا تلزَمُ مساواتُهُ لَهُ في جَمِيعِ أَحكَامِهِ، لَكِنْ جَازَ ذَلكَ في ظُرُوفِ الزّمانِ لِلمُناسَبَةِ[2] التي بَينَها وبَينَ الأفعَالِ، ألا تَرَى أنّ الزّمــانَ حَرَكَــةُ الفَلَكِ، والفِعل حَرَكَةُ الفاعِلِ، وأيضًا فالفِعلُ يَدُلُّ على الحَدَثِ والزّمانِ فالزّمانُ أحَدُ مَدلُولَيْهِ، فَسَاغَت إضافَتُهُ إليهِ، وَجَرتْ مَجرَى إضافَةِ البَعضِ إلى الكُلِّ.

وهنا تَنبيهاتٌ:

- الأوّلُ: وهوَ أنّ الزّمَخشَرِيَّ قالَ في "مُفَصّلِهِ": وتُضافُ أسمَاءُ الزّمانِ إلى الفِعلِ، قالَ اللهُ تَعالَى:﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[المائــدة١١٩]، انتَهــى كلامُهُ[3]. فَيمكِنُ أنْ يَكُونَ اختِيارُهُ أنّه يُضافُ[4] إلى الفِعلِ نَفســهِ، لا إلى الجُملَــةِ، وهوَ مَذهَبُ قَومٍ[5]. وَيُمكِنُ أنْ يَكُونَ أَرادَ الإضافَةَ إلى الجُملَةِ المُرَكّبَةِ مِــن الفِعــلِ والفاعِلِ، وهذا اختِيارُ ابنِ دُرُسْتَوَيهِ، لَكِنْ لم يُذكَر الفاعِلُ لِلعِلمِ[6] بِهِ، وَيُؤَكّدُهُ قَولُهُ بَعدَ ذلِكَ: ويُضافُ إلى الجُملَةِ الابتِدائِيَّةِ كقَولِكَ: (أتَيتُكَ زَمنَ الحَجّاجُ أَمِيرٌ)[7].

---

(1) في ك: (تضافُ إليها الظّروفُ).
(2) في ك: (المناسبة).
(3) المفصّل128.
(4) في ك: (مضاف).
(5) انظر ذلك مفصّلاً في شرح المفصّل لابن يعيش16/3.
(6) انظر الرأي في شرح المفصل لابن يعيش16/3.
(7) المفصل129.

وقِيلَ: الإضافَةُ إنّما وقَعَتْ إلى الفِعلِ لَفظًا، وهيَ واقِعَةٌ إلى المَصــدَرِ تَقــدِيرًا، وَغَيرُ بِدْعٍ وُقُوعُهُ مَوقِعَهُ؛ لأنّ ذلكَ قَد جاءَ عَنهُم، كَقولِهِم: "تَسمَعُ بالمُعَيدِيِّ خَيرٌ مِن أنْ تَراهُ"[1]، وكَقَولِهِ تَعالَى: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾[يــس ١٠]، وكَقَولِ الشاعِرِ: [الوافر]

[144] وقَالُوا ما تَشاءُ فَقُلتُ أَلهُو ... إلى الإصبَاحِ آثِرَ ذِي أَثِيرِ[2]

وكَقَولِ الآخَرِ، أنشَدَهُ العَبدِيُّ: [الطويل]

[145] فَدَمعَتُهَا سَحٌّ وسَكْبٌ وَدِيمَةٌ ... ورَشٌّ وَتوكَافٌ وتَنهَمِلانِ[3]

– والثّاني: في شُرُوطِ إضافَتِهِ إليهِ ثَلاثَةٌ:

– مِنهَا: أنْ يَكُونَ الظَّرفُ مُبهَمًا؛ ولِذلِكَ امتَنَعَ إضافَةُ "أمسِ"، و"غَدٍ" إليهِ.

– ومِنهَا: ألا يَكُونَ الفِعلُ أمرًا ولا نَهيًا، فلا يَجُوزُ: (هــذا يَــومَ اضــرِبْ زَيدًا)، و(هذا يَومَ لا تَضرِبْ عَمرًا)، قالَ أبُو الفَتحِ في تَعاقُبِهِ: لأنّــهُ مَقصُــودٌ مــن الإضافَةِ هُنَا التَّخصِيصُ، وهَذانِ الفِعلانِ مُبهَمانِ مُنافِيانِ لِذلِكَ، فإنْ جاءَ شَيءٌ مِنــهُ حُمِلَ على تَقدِيرِ القَولِ.

(1) مجمع الأمثال129/1. والمُعَيدِيّ هو ضمرة بن ضمرة، وكان فارسًا وشاعرًا وخطيبًا، وقد قال هذا القــول الذي ذهب مثلاً النعمانُ بن المنذر لَمّا رأى دمامة ضمرة وقصره وقلّته.

(2)البيت لعروة بن الورد في ديوانه130، وانظر الأغاني76/3، واللسان(أثر)، والتاج(أثر). وهو بــلا نســبة الزاهر286/1، وتهذيب اللغة88/15، والخصائص434/2، وجمهرة الأمثال163/1، ومقاييس اللغــة54/1، والكشّاف480/3، والهمع31/1.

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه235، وفي مخطوطات الكتاب (فَــدَمْعَتُها). وفي ديوانــه وبقيّــة المصــادر (فَدَمْعُهُما). وهو من شواهد الحماسة البصريّة120/2، وتفســير القــرطبيّ289/12، والصــناعتين402/1، والخزانة577/8.

– ومِنهَا: ألا يَكونَ الفِعلُ عامِلاً في ضَمِيرٍ يَرجِعُ إلى الظَّرفِ، فلا يَجُوزُ: (هذا يَومَ ضُرِبَ فِيهِ زَيدٌ) بالإضافَةِ، بل يَجبُ تَنوِينُهُ، وَجَعْلُ الجُملَةِ صِفَةً لَهُ. ومِنه[1] الدُّعاءُ المُستَعمَلُ في الوُضُوءِ، وَهوَ: "اللّهُمَّ بَيِّضْ وَجهِي يَومًا تَبْيَضُّ فِيهِ الوُجُوهُ"، وإنْ حَذَفتَ "فيه" أضفتَ، فقلتَ: "يومَ تبيضُّ الوجوهُ".

– والثالِثُ: إنْ قِيلَ: هلاَّ قَدَّرتَ "أنْ" في قَولِكَ: (هذا يَومَ يَقُومُ زَيدٌ)، فيكونُ الظرفُ مضافًا إلى المَصدَرِ. أَجَبتُ: يَبطُلُ ذَلِكَ بـ"إذا" و"إذ"؛ فإنَّهُما لا يُضافَانِ إلى المُفرَدِ، وبأنّ ذلكَ يَمتَنعُ[2] تَقدِيرُهُ عند إضافَتِهِ إلى الجُملَةِ الاسمِيَّةِ، كَقَولِكَ: (أَتَيتُكَ يَومَ[و32]زَيدٌ حَاكِمٌ). وأيضًا فقد وَرَدَ النَّصبُ بِها مَحذُوفَةً، كَقَولِكَ[3]: "تَسمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيرٌ مِن أنْ تَراهُ". وهوَ عِندَ الكُوفِيِّ قِياسٌ[4]، ولم يُسمَع النَّصبُ في الفِعلِ بَعدَ الظَّرفِ أَصلاً.

– الرّابعُ: أنّهُ قد أُضيفَ إلى الفِعلِ والفاعِلِ غَيرُ الزَّمانِ، مِمّا هُوَ جارٍ مَجرَاهُ، ومُشبِهٌ لَهُ، قَالُوا: (أتيتَنِي بآيةِ قَامَ زَيدٌ)، فأضافُوا "آيَةَ" إليهِمَا، لأنّها بمَنزِلَةِ الوَقتِ؛ وذَلكَ أنّ "الآيَةَ" العَلامَةُ، والأوقَاتُ عَلامَاتٌ لِمَعرِفَةِ الحَوادِثِ وتَرتِيبِها[5] في المُتقَدِّمِ مِنها والمُتأَخِّرِ[6]، وبِها يَتَبَيّنُ مِقدَارُ ما بَينَهُما، ألا تَرَى أنّها عَلاماتٌ لِحُلُولِ الدُّيُونِ وغَيرِها، فَصَحَّ إضافَةُ "الآيَةِ" إلى الفِعلِ والفاعِلِ، كَما يُضافُ الوَقتُ، قَالَ الشّاعِرُ:

[الوافر]

(1) في الأصل: (ومنها).
(2) في ك: (ممتنع).
(3) ك: (كقولهم).
(4) انظر رأي الكوفيين في المحصول557، وشرح الرّضي80/4، والأشموني227/3-228، والهمع 344/1.
(5) قوله: (ترتيبها) مطموس جزء منها في ك.
(6) في ك: (في التقدُّم منها والتأخُّر).

[146] بآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيلَ زُوْرًا   كَأنَّ على سَنَابكِها مُدَامَا[1]

والمَعنَى: أَبلِغْهُم كَذا بعلامَةِ إقدَامِهِم الخَيلَ شُعْثًا، مُتَغَيِّرَةً مِن الجُهدِ، وشَبَّهَ ما يَنْصَبُّ مِنَ العَرَقِ بالمُدامِ[2] لِحُمرَتِهِ، والسَّنابكُ جَمْعُ سُنْبُكٍ، وَهوَ مُقَدَّمُ الحَوافِرِ؛ يُرِيدُ: أنّه لَمّا صَارَ ذَلكَ عَادَةً لَهُم كَانَ عَلامَةً عَلَيهِم. وكَذلِكَ قَولُ يَزيدِ بنِ عَمرِو ابن الصَّعِقِ[3]:   [الوافر]

[147] ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَنّي تَمِيمًا   بآيَةِ ما يُحِبُّونَ الطَّعَامَا[4]

والمَعنَى: إذا[5] رَأيتَ تَمِيمًا فَبَلِّغْهُم رِسالَتِي، فَكَأنّ قَائِلاً قَالَ: وما عَلامَةُ تَمِيمٍ؟ فأجابَهُ: بآيَةِ ما يُحِبّونَ الطّعامَ.

ومِن ذلكَ: (اذهَبْ بِذِي تسلَمُ)[6]، ومَعنَاهُ: بذِي سَلامَتِكَ، وهوَ[7] من إضافَةِ المُسمّى إلى الاسمِ، فكَأنّهُ قالَ: اذهَبْ بِسَلامَتِكَ. وقَالَ بَعضُهُم: "ذِي" بِمَعنَى "الذي"، كَأنّهُ قَالَ: اذهبْ بالذي تَسلَمُ، والهاءُ مَحذُوفَةٌ، وهوَ وَصفُ مَصدَرٍ؛ أي اذهبْ بالسَّلامَةِ الذي تَسلَمُهُ، وذَكَّرَ لأنّه أرَادَ السَّلامَ وإنْ لم يُستَعمَلْ، فاعرِفْهُ.

---

(1) البيت للأعشى في سيبويه3/118، والتاج(سلم)، وخزانة الأدب6/463، وليس في ديوانه، وهو في جمهرة اللغة1/250، والصّحاح(سلم)، والمفصّل129(برواية شُعثًا)، وشرح الرضي3/173، ومغني اللبيب549(برواية شُعْثًا) أيضًا.

(2) في ك: (المُدامة).

(3) هو يزيد بن عمرو بن خُويلد (الصَّعِق)، بنِ نُفَيْلٍ الكلابيّ، من الشعراء الفرسان. (جمهرة أنساب العرب2/286، والأعلام8/185).

(4) البيت من شواهد الكامل1/139، وجمهرة اللغة1/250، والزاهر1/77، وجمهرة الأمثال1/122، والمفصّل130، وشرح الرّضي3/173، ومغني اللبيب549، والخزانة6/474.

(5) قوله: (إذا) مكرّر في ك.

(6) سيبويه3/158، والأصول2/15.

(7) قوله: (وهو) سقط من س.

- والخامِسُ: أنّه لَيسَ في ظُرُوفِ المَكانِ ما أُضِيفَ إلى الجُمَلِ سِوَى "حَيثُ"، و"لَدُن":

أمّا "حَيثُ" فلمّا كانَت مُبهَمَةً تَقَعُ على الجِهاتِ السِّتِ ضاهَت "إذْ" المُبهَمَةَ في الأزمِنَةِ فأُضيفَت إلى الجُملَةِ كإضافَتِها، وأَيضًا فَلَمّا خالَفَتْ بَابَها أُلزِمَتْ ذَلكَ؛ لِيكَونَ فِيها عِوَضًا مِمّا مُنِعَ مِن أَخَواتِها.

وأمّا إضافَتُهُ إلى المُفرَدِ فَهيَ عِندَ البَصرِيِّ شاذَّةٌ، وعِندَ الكُوفِيِّ مُطَّرِدَةٌ[1]، وهذا مُستَقصًى في "المَسائِلِ الخِلافِيَّةِ".

وإذا قُصِدَ أنْ يُجَازَى بِـ"حَيثُ" كُفَّتْ بِـ"ما"، وذلكَ لأنّها مُضافَةٌ إلى الجُملَةِ بَعدَها، والإضافَةُ مُخَصِّصَةٌ، والشَّرطُ يَقتَضِي الإبهامَ فَيَتَنافَيانِ[2].

فإنْ قِيلَ: فَهَلاّ صارَتْ باقتِرانِ "ما" وَضمِّها إليها حَرفًا، كَما صَارَت "إذ" في قَولِكَ: (إذمَا تَزُرْنِي أَزُرْكَ). أَجَبتُ: بأنّ "حَيثُ" أَقوَى؛ لأنّها تَكُونُ مَكانًا وزَمانًا[3]، كَقَولِ الشّاعِرِ: [المديد]

[148] لِلفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيثُ تَهدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ[4]

"وإذ" تَلزَمُ الزّمَانَ، وأيضًا فَكَثرَةُ لُغَاتِ "حَيثُ" وإضافَتُها إلى الجُملَةِ والمُفرَدِ يَدُلُّ على ذلِكَ أيضًا.

(1) انظر المسألة في شرح اللمع للواسطيّ الضرير274، والمحصول264/1، وابن الناظم279، والفاخر743/2، وتوضيح المقاصد للمُراديّ804/2.

(2) في ك: وس: (فتنافيا).

(3) في ك: زمانًا وكانًا.

(4) البيت لطرفه في ديوانه175، وهو من شواهد الصّحاح(هدي)، ومجالس ثعلب197/1، وشرح ابن يعيش92/4، واللباب للعكبريّ77/2، وشرح التسهيل لابن مالك233/2، وشرح الرّضيّ183/3، والهمع211/2.

وأمّا "لَدُنْ" فَكَقَولِ الشّاعِرِ: [الطويل]

[149] صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتّى شَابَ سُودُ الذّوائِبِ[1]

وكَذلِكَ قَولُ الآخَرِ، أنشَدَهُ أبو عَلِيٍّ في "الشّيرازِيَّاتِ"[2]: [الطويل]

[150] وأنّ لُكَيْزًا لم يَكُنْ رَبَّ عُكَّةٍ لَدُنْ صَرّحَتْ ضَرّاتُها فَتَفَرّقُوا[3]

وقِيلَ: يَجُوزُ أنْ يَكونَ التّقدِيرُ: "لَدُنْ أنْ شَبَّ"، فَهوَ مُضافٌ على هذا إلى المَصدَرِ.

* * * * *

[جملة مقول القوْل]

ومِنها الجُملَةُ المَحكِيَّةُ بَعدَ القَوْلِ، ومَوضِعُها النَّصبُ بِهِ، كَقَولِكَ: (قُلتُ: جَعفَرٌ مُنطَلِقٌ)، و(قُلْتُ: انطَلَقَ جَعفَرٌ). قَالَ ابنُ الخَشّابِ: ولم تَحتَجْ هذِهِ الجُملَةُ إلى عائِدٍ؛ لأنّها مَفعُولَةٌ، ولَيسَ يَلزَمُ في المَفعُولِ العائِدُ إلا أنْ يَكُونَ خَبرًا في الأصْلِ. [ظ32]

* * * * *

[الجملة الواقعة جواب شرط بعد الفاء]

ومنها الجُملَةُ المُصدَّرَةُ بالفاءِ الوَاقِعَةِ جَوابًا للشَّرْطِ، إذا كَانَت اسْمِيَّةً أو فِعلِيَّةً، أمرِيَّةً، أو نَهيِيَّةً، أو مُقتَرِنَةً بـ"قد"، كَقَولِك: (إنْ تأتِني فَزَيدٌ مُكرَمٌ)، و(إنْ تَأتِني فأَكرِمْ زَيدًا)، و(إنْ تَأتِني فلا تُكرِمْ زَيدًا)، و(إنْ أكرَمتَني فَقَد أكرَمتَ زَيدًا).

---

(1) البيت للقطامي في ديوانه90، وانظر الشاهد في شرح الرّضي203/3، 220، وشرح ديوان المتنبي للعكبريّ240/2، وتفسير البحر المحيط388/2، وتوضيح المقاصد814/2، والخزانة79/7.

(2) الشيرازيّات67/1.

(3) يُنسَب للممزّق (للمفضليّات301)، ولبعض عبد القيس في الحجّة للفارسيّ128/5، والتخمير281/2، وروايته فيه: (رُبّ غدوةٍ لَدُنْ ضَرَّجَتْ) وهو في الحجة للفارسيّ156/4، برواية: "رُبَّ عِلّةٍ" والبيت بلا نسبة في الشيرازيّات67/1، والبديع في علم العربية لابن الأثير الجزريّ166/1، والمحصول262/1، برواية: (لَدُنْ ضَرَّجَتْ حجّاجهم فتفرّقوا)، وكذا في الشيرازيّات، والارتشاف1835/4.

ومَوضِعُ "الفاءِ" وما بَعدَها جَزمٌ، بِدلِيلِ عَطفِ المَجزُومِ عَليهِ، قالَ تعالَى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾[الأعراف١٨٦]، ولَيسَ في هذهِ الجُملَةِ عائِدٌ إلى ما قَبلَها؛ لأنّ "الفاءَ" حَيثُ كانَت في الأصْلِ لِلعَطفِ والتَّعقِيبِ؛ ولِذلِكَ استُعمِلَتْ هُنا، فقَامَ ذَلكَ مَقامَ العَائِدِ وأَغنَى عَنهُ.

* * * * *

[الجملة الواقعة بعد حتى]

ومِنها الجُملَةُ الوَاقِعَةُ بَعدَ "حتّى" التي هيَ عِندَ الأكثَرِينَ حَرفُ ابتِداءٍ، ومِثالُهَا قَولُ الشّاعِرِ: [الطويل]

[151] فيا عَجَبا حَتّى كُلَيبٌ تَسبُّنِي كأنّ أَبَاها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ[1]

وقالَ آخَرُ: [الطويل]

[152] فما زالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها بدِجْلَةَ حَتّى ماءُ دِجلَةَ أَشكَلُ[2]

فإنّ[3] الزّجّاجَ وابنَ دُرُستُويهِ[4] ذَهَبَا إلى أنّ "حتّى" جارّةٌ، ومَوضِعُ الجُملَةِ جَرٌّ بِها، وأنكَرَ أبو عَلِيٍّ ذلكَ؛ لأنّه يُفضِي إلى تَعلِيقِ حُرُوفِ الجَرِّ، وهيَ لا تُعلَّقُ[5].

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه419/1، وهو من شواهد سيبويه18/3، والمقتضب41/2، والأصول425/1، وجمل ابن شقير206، وإعراب القرآن للنحّاس305/1، وعلل النحو319، وشرح ابن يعيش18/8، والتخمير14/4، والمحصول720/2، وشرح الرّضي278/4، وغيرها.

(2) البيت لجرير في ديوانه457. وهو من شواهد العين295/5، والمرتجل344، وتوجيه اللمع245، والتخمير14/4، وشرح ابن يعيش18/8، والمحصول719/2، وشرح الرّضي278/4، وغيرها.

(3) في ك: (قال ابن).

(4) انظر رأيهما في معاني القرآن وإعرابه286/1، والمرتجل لابن الخشاب345-346، وتوجيه اللمع244.

(5) انظر مذهب الفارسي في الإغفال73/2.

ويُرِيدُ بالتَّعلِيقِ هُنا التعلِيقَ المَذكُورَ في بَابِ "ظَنَنتُ" وأَخَواتِها، لا التَّعليقَ في قَولِكَ: (مَرَرتُ[1] بزَيدٍ)، فالمَمنُوعُ عَنهَا قَولُكَ: (عَلَّقتُها عَن كَذا)، والمُجَوَّزُ فِيهما: (عَلَّقْتُها بكذا). وفاوَضتُ في هذا بَعضَ مَن تَصدَّرَ، وذَكَرتُ لَهُ رَدَّ الفارِسِيِّ، فَقالَ مُتَعَجِّبًا: مَن يُنكِرُ أَنَّها تُعَلِّقُ؟ واشتَبَهَ عَليهِ المَعنَى لِكَونِ التَّعلُّقِ مُشتَرَكًا، وهذا القَدْرُ كَافٍ إنَّ شاءَ اللهُ تَعالَى.

* * * * *

(1) قوله: (مرورت) مكرّر في ك.

المُقَدِّمَةُ الخامِسَةُ

[الحروف والأدوات]

اعلَمْ أنَّهُ قد بَقِيَت حُرُوفٌ لم تُذكَرْ، لا غَنَاءَ عن تَفسِيرِها على سَبِيلِ الاختِصارِ.

[الهمزة]

فَمِنها الهَمزَةُ، وهيَ مُهمَلَةٌ لاشتِرَاكِها، وتَكُونُ لِلاستِفهَامِ على وُجُوهٍ:

- أَحَدُها: الجَهلُ، كَقَولِكَ: أَزَيدٌ عِندَكَ؟

- وثانِيها: الإنكارُ، كَقَولِهِ تَعالَى:

﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة١١٦]، وهـذا إنكَارٌ على عِيسَى عَليهِ السَّلامُ في اللَّفظِ، وعلى قَومِهِ في المَعنَى.

- وثَالِثُها: التَّعَجُّبُ، كَقَولِكَ: (أَيَكُونُ هذا مِن فُلانٍ؟).

- ورابِعُها: التَّقرِيرُ، وذَلكَ عِندَ دُخُولِهَا على "لم"، أو "ما"[1]، أو "ليس"، كَقَولِكَ: (أَلَمْ أُحسِنْ إليكَ؟)، قالَ جَرِيرٌ[2]: [الوافر]

[153] أَلستُمْ خَيرَ مَن رَكِبَ المَطَايَا وَأَندَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ[3]

وهُنَا تَنبِيهٌ؛ وَهوَ أَنَّها تَأتِي لِلتَّسوِيَةِ في أَربَعَةِ مَواضِعَ، وهيَ: (ما أُبَالِي أَقُمتَ أم قَعَدتَ)، و(لَيتَ شِعرِي أَخَرَجَ أم دَخَلَ)، و(لا أَدرِي أَرَضِيَ أم غَضِبَ)، و(سَواءٌ عَليَّ أَشَكَرَ أم ذَمَّ).

* * * * *

---

(1) قوله: (أو ما) في س، والأصل وك ليس واضحًا.

(2) هو جرير بن عطية الخطفي التميمي، الشاعر الأمويّ المشهور، من أصحاب النقائض، ويُعدّ أشعر من الفرزدق عند الكثيرين، توفي سنة عشر ومئة.(انظر ترجمته في الوافي بالوفيات62/1، وسير أعلام النبلاء4/590).

(3) هو لجرير في ديوانه98، وانظره في المقتضب3/292، وحروف المعاني19، ومنازل الحروف للرّمّاني24، والخصائص2/463، 3/271، ودلائل الإعجاز150، وتفسيرالبحر المحيط1/171، 290، ومغني اللبيب25، وغيرها.

[الواو]

ومِنها "الواوُ"، وهيَ مُهمَلَةٌ غالِبًا لاشتِراكِها، وأَلِفُها مُنقَلِبَةٌ عِندَ الأخفَشِ عَن "واوٍ"؛ لِكَونِها عَينًا، والغالِبُ عَليهَا الواوُ؛ ولِذلكَ قِيلَ في تَصغِيرِ "صاب": "صُوَيْبٌ"، ولِعَدَمِ الإمَالَةِ. وعِندَ الفَارِسِيِّ عن "ياءٍ" هَرَبًا مِن جَعْلِ حُرُوفِها واواتٍ، ولا نَظِيرَ لَهُ، وما ذَكَرَهُ لا نَظِيرَ لَهُ أَيضًا؛ لِعَدَمِ "حَيوت" عِنْدَ الأكثَرِينَ، خِلافًا للمَازِنِيّ[1]. ولَها مَعَانٍ:

- العَطفُ، كَقَولِكَ: (قَامَ زَيدٌ وَعَمرٌو)، وهيَ لِلجَمْعِ المُطلَقِ، بِدَلِيلِ قَولِهِ تَعالَى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾[القمر16][2]، والنُّذُرُ قَبلَ العَذَابِ؛ لِقَولِهِ[3] تَعالَى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[الإسراء١٥]، وقالَ حَسَّانُ[4]:

[الطويل]

[154] بَهَالِيلُ مِنهُمْ جَعفَرٌ وابْنُ أُمِّهِ   عَلِيٌّ وَمِنهُمْ أَحمَدُ المُتَخَيَّرُ[5]

(1) انظر رأي الأخفش والمازني والفارسي، وتفصيل المسألة في المنصف2/213-214، وسرّ الصناعة590.
(2) وانظر القمر18، 21، 30.
(3) في ك: (كقوله).
(4) هو الشاعر الإسلامي حسّان بن ثابت الأنصاريّ، شاعر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، من بني النجّار من الخزرج، توفي سنة أربعين، وقيل غيرها. وقد عُمِّرَ حتى تجاوز المئة. (انظر ترجمته في الإصابة2/63-64)
(5) البيت في ديوانه237، وهو من شواهد الكامل2/15، 3/ 137، وإعراب القرآن للنحّاس5/317، وأساس البلاغة56، والفصول المفيدة في الواو المزيدة75، والخزانة6/283.

وذَهَبَ قُطرُبٌ[1] والرَّبَعِيُّ إلى جَوازِ كَونِها مُرَتَّبَــةً[2]، اســتِدلالاً بِقَولِــهِ تَعالَى:[و33] ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ ﴾ [آل عمران 18]، وبقولِهِ تعالى:

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي كَفَّ أَيۡدِيَهُمۡ عَنكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ عَنۡهُم بِبَطۡنِ مَكَّةَ ﴾ [الفتح ٢٤].

- والحالُ، كقولِهِ تعالى:

﴿ يَغۡشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمۡ وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ﴾[آل عمران 154]، وسِيبَويهِ يُمَثِّلُها بـــ"إذ"[3].

- وقد تَقدَّمَ ذِكرُها قَسَمًا.

- ونائِبَةً عن "رُبَّ".

- وبِمعنَى "مَعَ".

- وأجازَ الكُوفِيُّ[4] والمُبَرِّدُ[5] زِيادَتَها، كَقَولِه تَعالَى:

﴿ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[الزمر٧٣]، والتَقدِيرُ: "فُتِحَت"؛ لأنّه جَوابُ "إذا"، وَكَذا قَولُ الشّاعِرِ:

[الطويل]

---

(1) هو محمد بن المستنير أبو عليّ النحويّ المعروف، لازم سيبويه، وكان يُدلِجُ عليه، فإذا خرجَ رآه على بابــه، حتى قال له: ما أنت إلا قُطرُبُ ليلٍ، فلقّب به.وأخذ عن عيسى بن عمر. كان مُعتَزليًا. وله مــن التصــانيف: المثلّث، والعلل، والنوادر، والصّفات، وغيرها. توفي سنة ســت ومــائتين.(انظــر ترجمتــه في البلغــة214، والبغية243/1).

(2) انظر هذا الرأي ونسبته في الارتشاف1982/4، والمغني464.

(3) سيبويه90/1.

(4) الإنصاف456/2-457، وتفسير البحر المحيط287/5، والخصائص462/2.

(5) انظر المقتضب80/2.

[155] فَلمّا أَجَزْنا ساحَةَ الحَيِّ وانتَحَى   بنا بَطنُ وادٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ[1]

والتّقدِيرُ: فَلمّا أَجَزْنا انتَحَى؛ لأنّه جَوابُ "لَمّا". وأَبَى ذلِكَ الخَلِيلُ ومُتَابِعُوهُ، وَزَعَمُوا أنّ الجَوابَ مَحذُوفٌ[2]، والتّقدِيرُ: حتّى إذا جاءُوها وفُتِحَت أَبوابُها وَجَدُوا ما وَعَدَهُم ربُّهم حَقًّا. ولَمّا أَجَزْنا سَاحَةَ الحَيِّ نَعِمْنَا.

فإنْ قِيلَ: كِلاهُما لا يَنفَكُّ عَن مَجَازٍ؛ إمّا الزِّيادَةُ وإمّا الحَذفُ، فما الرّاجِحُ مِنهُما؟ أَجبتُ: قَولُ الخَليلِ أَرجَحُ؛ وذلكَ لأنّ الحُروفَ زِيادتُها مُناقِضَةٌ لِوضعِها، ألا تَرَاها[3] مَنُوبَةً عن الأفعَالِ للاختِصارِ؛ ولِذلِكَ ضَعُفَ قَولُ المُبَرّدِ في إعمَالِهِ "إلا" عَمَلَ أَستَثني[4]. والحَذفُ هنا أَبلَغُ مِن الذّكرِ، ألا تَرَى أنّكَ إذا قُلتَ لِعبْدِكَ مُرَغّبًا: (لَئِنْ نَصَحتَني) وَسَكَتَّ، ذَهَبَ فِكرُهُ إلى جَمِيعِ أَنوَاعِ الإحسَانِ، وكَذَا إذا قُلتَ مُخَوِّفًا: (لَئِن خَالَفْتَني) وَسَكَتَّ، ذَهَبَ فِكرُهُ إلى جَمِيعِ أَنوَاعِ المَكرُوهِ، وهذَا ظاهِرٌ.

* * * * *

[الفاء]

ومِنهَا "الفاءُ"، وهيَ مُهمَلَةٌ كَذلِكَ، وتَكُونُ:

– عاطِفَةً مُرَتِّبَةً بِغَيرِ مُهلَةٍ، كَقولِكَ: (قامَ زَيدٌ فَعمرٌو)[5].

– وَجَوابًا للشَّرطِ، كَقَولِهِ تعالَى:

---

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه170، وهو من شواهد أدب الكاتب273، وجمل الخليل305، وإعراب القرآن للنحّاس80/3، ومقاييس اللغة494/1، والإنصاف460/2، وغيرها.

(2) سيبويه 103/3.

(3) في ك: (ألا ترى).

(4) المقتضب390/4.

(5) في ك: (قام زيد وقعد وعمرو) وهو تحريف.

﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [فاطر٢].

- وزَائِدَةً، كَقَولِهِ تَعالَى:

﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة٨]؛ وذلكَ لأنّها تَدخُلُ في خَبَرِ المَوصُولِ أو النَّكِرَةِ المَوصُوفَةِ. والمُبتَدأُ في الأصلِ هُنا لَيسَ مِنهُما، ولَيسَ في الكَلامِ مَعنَى شَرطٍ؛ لأنّ المَوتَ مُلاقِيهم على كُلِّ حالٍ.

وقِيلَ: لَمّا كانَ الوَصفُ هوَ المَوصُوفُ[1] مَعنًى، وقد وُصِفَ بالمَوصُولِ جاءَت الفاءُ في الخَبَرِ، ومِن ذَلكَ قَولُ النَّمِرِ بنِ تَوْلَب[2]: [الكامل]

[156] لا تَجزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهلَكْتُهُ فإذا هَلَكْتُ فَعِندَ ذلكَ فاجزَعِي[3]

والتَقدِيرُ: فاجزَعِي عِندَ ذلكَ.

- وقد ذَكرتُ[4] نِيابَتَها عن "رُبَّ".

* * * * *

[اللام]

ومِنها اللامُ، ولَها ثَلاثَةُ أقسامٍ:

(1) في الأصل: (المَوصُولُ). وفي ك: (الوصف في الموصوف)، وهما تحريف ، والصواب ما جاء في س، وهو ما أثبتناه.

(2) هو النَّمِر بن تولب بن زهر العُكليّ، أسلم ووفد على الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وكان جَوادًا، وعُمِّر طويلاً، حتى قيل إنه عاش مئتي سنة، حتى خَرِف.(انظر ترجمته في الإصابة6/470).

(3) البيت من شواهد سيبويه1/134، والمقتضب2/76، وإعراب القرآن للنحّاس2/203، والمحكم2/149، 8/527، واللباب للعكبريّ1/422، وشرح الكافية الشافية2/627.

(4) في ك: (ذكرنا).

- الأوّلُ: أنْ تكونَ ساكِنَةً للتّعريفِ، كَقَولِكَ: "الرّجُلُ"، والهَمزَةُ قبلَها في الابتِداء تُوصِلُ إلى النُّطقِ بها، وهذا رَأيُ سِيبَويهِ[1] والأكثرينَ؛ لِوُجُوهٍ:

- أَحَدُها: أنّ حَرفَ الجَرِّ يَنفذُ عَمَلُهُ إلى ما بَعدَها، كَقَولِكَ: "بالرَّجُلِ"، ولو كانَ المَعرِّفُ مُركَّبًا من حَرفَينِ لامتَنَعَ ذلكَ.

- وثانِيها: أنّه في مُقابَلَةِ التّنوينِ الدّالّ على التّنكيرِ، وهو أُحَادِيّ، فَكَذا قِياسُ اللّامِ.

- وثالِثُهَا: أنّ المُعَرِّفَ امتَزَجَ بما عَرَّفَهُ أَشَدَّ امتِزاجٍ، بِدَليلِ أنّ قَولَكَ: "الرَّجُلُ" و"رَجُلٌ" في قافِيَتَينِ لا يُعَدُّ إيطَاءً[2]، وبِدليلِ عَدْلِهِم "سَحَرَ" عن "السَّحَرِ"، ولو كَانَ على حَرفَينِ لم يَكُن كَذلِكَ، لِقِيامِهِ بنَفْسِهِ.

وهُنا أَربَعُ سُؤَالاتٍ[3]: لِم جُعلَ أُحادِيًّا؟ ولَمَ كانَ اللّامُ دُونَ غَيرِها؟ ولِمَ كانَ ساكِنًا؟ ولَم كَانَ في أوّلِ الكَلِمَةِ؟

والجَوابُ عن الأوَّلِ ما ذَكَرتُهُ مِن قَصدِهِم امتِزاجَهُ بِما عَرَّفَهُ؛ إذ الأُحادِيّ يَضعُفُ عن قِيامِه بنَفسِهِ، ويَلطفُ[4] [ظ33] عن انفِصالِهِ[5].

وعن الثّاني أنّ اللاّمَ تُجاوِرُ أكثرَ حُروفِ الفم[6]، وأَصلُ الإدغَامِ إنّما هُوَ لَها ولِمَا قَارَبَها، فاختِيرَت دُونَ غَيرِها لِيَكثُرَ إدغَامُها فِي ما تَدخُلُ عَلَيهِ،

---

(1) سيبويه4/226، والمحصول2/850-851.

(2) الإيطاء: اتفاق القافيتين، وهو تكرير الكلمة وإعادتها في قافيتين متتاليتين. انظر جمهرة اللغة2/1088، والتاج(وطأ).

(3) في ك: (سُؤلات).

(4) في الأصل: (وبلفظ).

(5) في الخصائص2/330: "لأن الفاء حرف واحد، فيلطف عن انفصاله وقيامه برأسه".

(6) في الأصل: (القسم)، وهو تحريف.

فَيشتَدُّ اتّصالُهَا بِهِ؛ إذ اتصالُ الُمدغَمِ بِما أُدغِمَ فِيهِ أَشَدُّ من اتِّصالِ غَيرِهِ بِما دَخَلَ عَليهِ.

وعَن الثّالثِ: أنَّ سُكونَهُ أَتَمُّ في امتزاجِهِ، ولِيصحَّ إدغامُهُ من[1] غَـيرِ تَغيُّرٍ بإسكَانٍ.

وعن الرّابِعِ: أنّ أوّلَ الكَلِمَةِ أَقوَى مِن آخرِها، ألا تَرى أنّ الأوَاخِـرَ يُغَيِّرُها الوَقفُ، ويَـ ضُ فِيها مِنَ التَرخِيمِ والحُذُوفِ ما لا يَعرِضُ في الأوَائِلِ، فَلمّا كَانَ لِمعنًى وعُنِيَ بِهِ جُعِلَ[2] أَوَّلاً.

ورَأيُ[3] الخَليلِ أنّ الُمعَرِّفَ "أل"، وهوَ على حَرفَينِ: الهَمزَةِ واللاّمِ، لَكـنّ الهَمزَةَ وُصلِت لِكَثرَةِ الاستِعمالِ، واستَدَلَّ بأنّها تَثبُت مَعَ هَمزَةِ الاستِفهامِ، كَمَا تَثبُت هَمزَةُ القَطعِ وبِأنَّهُم قَطَعُوها في قَولِهِم: "يا أَللهُ"، وبِأنّها في الأسماءِ نَظِـيرَةُ "قد" في الأفعالِ.

وتَكُونُ:

- عَهدِيَّةً، كَقَولِكَ: (جَاءَني الرّجُلُ)، لِمَعهُودٍ بَينَكَ وَبَينَ مُخاطَبِكَ، قالَ تَعالَى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[المزمل١٥-١٦].
- وَجنسيَّةً، كَقولِكَ: (أَهلَكَ الناسَ الدّينارُ والدِّرهَمُ)، وقـالَ تَعـالَى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ﴾[البقرة٢٢٠].

---

(1) في س: (من غير تغيّر)، والأصل: (في غير تغيّر).
(2) في الأصل: (جَعَلَه).
(3) في ك: (وأرى).

- وبِمَعنَى "الّذي"، كَقَولِكَ: (الضارِبُ غُلامَكَ زَيدٌ)، وتَختَصُّ باسمِ الفاعِلِ وشِبهِهِ. ولا تَدخُلُ على الفِعلِ إلا شاذًّا، واختُلِفَ في حَرفِيَّتِها واسمِيَّتِها[1].

- وعِوَضًا:

إمّا مِن الهَمزَةِ في اسمِ اللهِ سُبحانَهُ، والأصلُ: "إلاهٌ"، واشتِقاقُهُ مِن "ألَهَ" بِمَعنَى: عَبَدَ، فَحُذِفَت الهَمزَةُ تَخفِيفًا، وعُوِّضَ عَنها اللاّمُ.

وإمّا مِن ياءِ النّسَبِ، كَقَولِكَ: "اليَهُودُ"، و"المَجُوسُ"، والأصلُ: "يَهُودِيّونَ"، و"مَجُوسِيُّونَ"، ثم حُذِفَت الياءُ، وعُوِّضَت عَنها اللاّمُ، ولا تَكونُ لِلتّعريفِ؛ لأنّهُما مَعرِفَتانِ بِدُونِها[2]، بِدَليلِ قَولِ الشّاعِرِ: [الوافر]

[157] أَحارِ تَرَى بَرِيقًا هَبَّ وَهْنًا كَنارِ مَجُوسَ تَستَعِرُ استِعَارا[3]

وقال[4] الآخَرُ: [الكامل]

[158] فَرَّتْ يَهودُ وأَسْلَمَتْ جِيرانَها صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهودُ صَمامِ[5]

- وزَائِدَةً، وهيَ على ضَربَينِ:

أحدُهُما: أنْ تَكُونَ لازِمَةً كـ"الذي" و"التي"، والأصلُ فِيهِما "لَذِي" و"لَتِي"، وإنّما حُكِمَ بِزيادَتِها ؛ لأنّ تَعَرُّفَ المَوصُولِ بالصِّلَةِ لا بِها، يَدلّكَ على

(1) انظر الخلاف في شرح التسهيل لابن مالك1/196-203، وتعليق الفرائد للدّماميني2/213-215، ونتائج التحصيل2/740-742.

(2) في الأصل: (بدُونهما).

(3) الصدر لامرئ القيس، والعجز للتوأم اليشكري، انظر ديوان امرئ القيس123. وهو من شواهد سيبويه3/254، وجمل الخليل203، والتكملة71، وتهذيب اللغة10/318، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي2/654. واللسان(مجس).

(4) في ك: (قول).

(5) البيت للأسود بن يعفر النهشليّ في ديوانه61، وهو من شواهد جمل الخليل202، والتكملة371، وجمهرة اللغة1/144، الصحاح(هود)، والمخصّص5/69، والتنبيه لابن بري2/64.

ذَلكِ أنّ "مَن"، و"ما"، و"أيًا" إذا كانت مَوصُولاتٍ مَعارِفُ، وليست اللاّمُ داخِلَةً عَليها، وقد قُرئ شاذًّا: "صِراطَ لَذينَ أنعَمتَ عَليهِم"[1].

والثّاني: أنْ تَكُونَ غيرَ لازِمَةٍ، نَحوُ: "خَمسَةَ عَشَرَ الدِّرهَمِ"، وكَذا قَولُ الآخَرِ: [الطويل]

[159] أمَا ودِمَاءٍ ما تَزالُ كأنّها على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسرِ عَنْدَما[2]

وإنّما هو "نَسْرٌ"، قالَ تَعالَى: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[نوح٢٣].

- والثّاني: أنْ تَكُونَ مَفتُوحَةً، وهيَ كَذلِكَ أيضًا، وتُؤَكِّدُ المُبتَدأَ، كَقَولكَ: (لَزَيدٌ أكرَمُ مِن عَمْرٍو)، كَذا قِيلَ، وفِيهِ نَظَرٌ.

فإنْ دَخَلَت "إنّ" زُحلِقَت إلى الخَبَرِ؛ كَرَاهَةَ اجتِماعِ حَرفَي تَوكيدٍ، وكانَت أولَى بذَلكَ من "إنّ"[3]؛ لأنّها غَيرُ عامِلَةٍ، ودُخُولُها على الخَبَرِ بِغَيرِ "إنّ" شاذٌّ، كَقَولِ الشّاعِرِ: [الرّجز]

[160] أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرضَى مِنَ اللّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[4]

وقد يُجمَعُ بَينَهُما عِندَ تَغيُّرِ لَفظِ "إنّ" بقلبِ هَمزَتِها "هاءً"، كَقَولِ الشّاعِرِ: [الطويل]

---

(1) الفاتحة8، وانظر هذه القراءة الشاذّة في مختصر ابن خالويه1، وإعراب القراءات الشواذ للعكبريّ99/1، وتفسير البحر المحيط144/1. وجاء في ك: (سراط)

(2) يُنسَب الشاهد إلى عمرو بن عبد الجنّ (الخزانة199/7)، وبرواية للصدر مختلفة. وهو من شواهد سرّ الصناعة360/1، والمُحكَم476/8، 457/10، والإنصاف318، وشرح الرّضي242/3، واللسان(نسر)، (عزّ).

(3) قوله: (من إنّ) سقط من ك.

(4) نسبه الصاغانيّ إلى عنترة بن عروس (الخزانة349/1)، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه170. وهو من شواهد الأصول214/1، وإعراب النحّاس46/3، وجمل الخليل279، وجمهرة اللغة1121/2، وسرّ الصناعة378/1، والصحاح(شهرب)، والمحكم473/4، وشرح الرّضي359/4، وشرح الكافية الشافية439/1، وغيرها.

[161] ألا يا سَنَا بَرقٍ على قُلَلِ الحِمَى   لَهِنَّكَ مِن بَرْقٍ عَليَّ كَرِيمُ(1)

وقَولُ الآخَرِ:   [الطويل]

[162] لَهِنَّكِ مِن عَبسيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ   على هَنَواتٍ كاذبٍ مَن يَقُولُها(2)

ومِثلُ إجازَتِهم "يا أبتَا" دُونَ "أَبَتِي"، قَالَ الشّاعِرُ:   [الرّجز]

[163] يا أَبَتَا وَيَا أَبَهْ   حَسَّنْتَ إلاّ الرَّقَبَه(3)

[و34]وقد يَقولُونَ : (لَهِنَّكَ لَقَائِمٌ)، قَالَ حَبِيبٌ(4):   [الكامل]

[164] أَرَبِيْعَنا في خَمسَ عَشْرَةَ حِجَّةً   حَقًّا لَهِنَّكَ لَلرَّبِيعُ المُزهِرُ(5)

وقَد زِيدَت في خَبَرِ "أمسَى"، أَنشَدَ ثعلَبٌ:   [البسيط]

[165]مَرُّوا عَجَالَى، وقَالُوا:كَيفَ صَاحِبُكُم؟

قَالَ الذي سَأَلُوا أمسَى لَمَجهُودَا(6)

---

(1) البيت لمحمد بن مسلمة في لسان العرب(لهن)، وتاج العروس (لهن)، ونُسِبَ لغيره في شرح أبيات مغني اللبيب347/2، 350. وهو من شواهد حروف المعاني42، والخصائص315/1، 315/1، وسرّ الصناعة371/1، وشرح ابن يعيش63/8، وشرح الجمل لابن عصفور438/1، والتخمير283/1، والمحصول830/2، 976، 1033، وشرح الرّضي362/4، وغيرها.

(2) لم نعثر على نسبة للبيت، وأسندوا روايته إلى الكسائيّ. وهو من شواهد غريب الحديث لابن سلام74/4، 225، والصِّحاح(لهن)، والمحكم629/8، وتهذيب اللغة223/6، 269/10، والإنصاف129/1، ولسان العرب(لهن)، (وسم)، والمزهر10/1.

(3) يُنسَب إلى صبيّة تخاطب أباها. وهو من شواهد جمهرة اللغة176/1، ومقاييس اللغة27/2، والمُحكم227/7، واللسان(جبب)، والتاج(جبب). وفي الأصل، وك: (يا أبتاه)..

(4) هو الشاعر العباسي المعروف أبو تمّام الطائيّ، كان أبوه نصرانيًا، وكان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من شعر العرب، غير القصائد والمقاطيع، له الحماسة الكبرى، والحماسة الصُّغرى. توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين في الموصل.(انظر ترجمته في البلغة79، وتاريخ بغداد248/8).

(5) انظر شرح ديوان أبي تمام للأعلم51/2، والبيت في معاهد التنصيص79/2. ورواية البيت في الديوان : "في تسع عشرة حجة"، و: .....الأزهرُ".

(6) البيت لم يُنسَب لأحد، وهو في مجالس ثعلب155، وسرّ الصناعة379/1، والخصائص316/1، وشرح ابن يعيش64/8، وشرح الكافية الشافية493/1، وشرح الرّضي360/4، والهمع508/1.

وفي المَفعُولِ الثّانِي مِن "أَرَى"، حَكَى قُطرُبٌ: (أَراكَ لَشَاتِمِي)، و(إنّي رَأيتُه لَسَمْحًا)[1].

وفي الخَبَرِ حَكَى يُونُسُ: "زَيدٌ واللهِ لَوَاثِقٌ بِكَ"[2]، وَقَالَ كُثَيِّرٌ[3]:

[الطويل]

[166] وما زِلتُ مِنْ لَيلَى لَدُن أَنْ عَرَفتُها لَكَالهائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَكانِ[4]

وزِيدَت أَيضًا في خَبَرِ "لَكِنّ"، كَقَولِهِ: [الطويل]

[167] .... ولَكِنَّنِي مِن حُبِّها لَعَمِيدُ[5]

وهوَ عِندَ الكوفِيينَ قِياسٌ[6].

وشَذّت مَعَ "أنّ" المَفتُوحَةِ، وَأَنشَدَ أَبُو الفَتحِ في سِرِّ الصِّنَاعَةِ[7]:

---

(1) انظر حكايتي قطرب في سرّ الصناعة379/1، والأولى في مغني اللبيب809، والهمع509/1.

(2) انظر حكاية يونُس في سرّ الصناعة379/1.

(3) هو كُثيِّر بن عبد الرحمن الخزاعيّ ، المشهور بكثيّر عزّة، شاعر متيّم من أهل المدينة أكثر إقامته في مصر، ولد في آخر خلافة يزيد، توفي سنة خمس، أو سبع ومئة، (انظر ترجمته في المنتظم103/7، وتزيين الأسواق119/1، والحلل في شرح أبيات الجُمل301/1، وشرح أبيات المغني82/1).

(4) البيت لكثيّر في ديوانه443، برواية: (....بكل مذاد)، وفيه روايات عديدة مختلفة، فروي: (بكلّ مراد)، و(بكل بلاد)، و(بكل سبيل)، و(بكل مكان)، و(بكل مذاد). انظر الشاهد في سرّ الصناعة379/1، وأمالي ابن الشجري339/1، وشرح ديوان المتنبي للعكبري240/2، وشرح الكافية الشافية493/1، وشرح الرّضي360/4، ومغني اللبيب308، والهمع508/1، والخزانة352/10.

(5) هذا عجز بيت من الطويل، لم يُنسَب لأحد، ولم يُعرف قائله، وقيل مصنوع. وصدره:

يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي ....

ولهذا الشطر رواية أخرى، هي : "ولكنني من حبّها لكميد". وهو من شواهد اللامات158، وإعراب القرآن للنحّاس256/2، وتهذيب اللغة139/10، وسرّ الصناعة380/1، والمفصّل392، والإنصاف129/1، واللباب العكبريّ217/1، وشرح الكافية الشافية492/1، وشرح الرّضي363/4، ومغني اللبيب307، 385، والهمع506/1، وغيرها.

(6) انظر رأيهم في الإنصاف208/1، واللباب217/1، ومغني اللبيب307.

(7) سرّ الصناعة379/1.

[الرّجز]

[168] ألم تَكُن حَلَفتَ بالله العَلِيّْ أنّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيرِ المَطِيّْ[1]

وتَقَعُ جَوابًا لِلقَسَمِ مُصاحِبَةً لإحدَى النُّونَينِ، كَقَولِكَ: (واللهِ لأُكْرِمَنَّ زَيدًا).

وقد تَنفَرِدُ إحَداهُمَا، وتأتِي مُوطِّئَةً لِلقَسَمِ وإنذارًا[2] بهِ، كَقَولِكَ: (لَئِن أكرَمتَنِي لأشْكُرَنَّكَ).

وتَكُونُ جَوابَ "لَوْ"، و"لوْلا"، كَقَولكَ: (لو جِئتَنِي لأكرَمتُكَ)[3]، و(لولا زَيدٌ لأكرَمتُكَ).

– والثالثُ: الجارّةُ، وقد ذُكِرَت.

* * * * *

[ما]

ومنها "ما" وهيَ على ضَربَينِ؛ اسْمِيَّةٌ وحَرفِيَّةٌ:

– فالاسمِيَّةُ خَمسَةُ أقسَامٍ:

الأوّلُ: أنْ تَكُونَ استِفهامًا عَمّا لا يَعقِلُ، وعَن صِفاتِ مَن يَعقِلُ، فإذا قال: (ما عِندَكَ؟) قُلتَ: (فَرَسٌ) أو شِبهُهُ، وإذا قالَ: : (ما زَيدٌ؟) قُلتَ: (عَالِمٌ).

والثاني: أنْ تَكُونَ شرطًا[4]، كقوله تعالى:

---

(1) لم نعثر على نسبة لهذا البيت، ولكن المصادر ذكرت أنه من إنشاد قُطرب والأخفش. وهو في سرّ الصناعة379/1، والخصائص315/1، والمحكم482/6، 248/9، 582/10، والتفسير الكبير الرّازيّ67/22، واللسان(قضي)، (مأي) ، (مطا)، والهمع506/1، والتاج(مأي)، (مطا).

(2) كذا في س. وفي الأصل :(وإنذا به)، وفي ك: (وإنذارها).

(3) بعدها في ك: (ولولا، كقولك: لو جئتني لأكرمتك).

(4) قوله: (شرطًا) سقط من الأصل.

﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾[فاطر٢].

والثّالثُ: أنْ تَكونَ تَعَجُّبًا، كَقَولِك: (ما أحسَنَ زَيدًا!).

وهُنا تَنبيةٌ: وهوَ أنّها في هَذهِ المَواضِعِ الثّلاثَةِ بِغَيرِ صِلَةٍ ولا صِفَةٍ؛ لأنّهُما تُوضِّحانِ[1]، وهذه المواضع تَقتضِي الإبْهامَ.

والرّابعُ: أنْ تَكُونَ بِمعنَى "الذي" فَتَحتاجُ إلى صِلَةٍ وعائِدٍ، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[الحجر٩٤]؛ أيْ: بما تُؤمَرُ بالصَّدعِ بِهِ، فَحُذِفَت البـاءُ، فاجتَمَعَت الألفُ واللامُ والإضافَةُ، فَحُذِفَتا فَبَقِيَ "بِصَدعِهِ"، ثُمّ حُذِفَ المُضافُ، فَبَقِيَ "بهِ"، ثُم حُذفَ الجارُّ، فبقي "تُؤمَرُه"، ثم حُذِفَت الهاءُ العائِدَةُ، وهوَ كَثِيرٌ[2]، حتّى قالَ الأصفَهانِي في "شَرحِ اللُّمَعِ"[3]: لم يَأتِ في القُرآنِ إثبَاتُ العَائِدِ إلا في ثلاثِ آياتٍ، وهي: ﴿ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾[البقرة٢٧٥]، و﴿ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾[الأنعام٧١]، و﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَـٰهُ ﴾[الأعراف١٧٥].

والخامِسُ[4]: النَّكِرَةُ المَوصُوفَةُ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِما مُعجِـبٍ لَـكَ)؛ أيْ: بِشَيءٍ مُعجِبٍ لَكَ، ومِنهُ قَولُ الشّاعِرِ: [الخفيف]

[169] رُبَّما تَكرَهُ النُّفوسُ مِن الأَمْـــــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[5]

أَيْ: رُبَّ شَيءٍ مَكرُوهٍ، وقِيلَ: هيَ كَافّةٌ.

---

(1) كذا في س، وفي ك والأصل: (يُوضّحان).

(2) في ك: (الكثير).

(3) انظر قول الأصفهاني الباقوليّ في شرح اللمع2/761-763.

(4) قوله: (الخامس) ليس في الأصل.

(5) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم118.

- والحَرفِيَّةُ، خَمسَةٌ أيضًا:

- نافِيَةٌ لِلحَالِ، وقِيلَ: مُطلَقًا، كَقَولِكَ: (ما يَقُومُ زَيدٌ). ولِلماضِي، كَقَولِكَ: (ما قَامَ زَيدٌ)، وقد تَقَدَّمَ الكَلامُ على إعمَالِها عِندَ الحَجازِيِّينَ.

- ومَصدَرِيَّةٌ، كَقولِكِ: (يُعجِبُنِي ما صَنَعتَ)؛ أيْ صَنِيعُكَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة10]؛ أي: بتَكذِيبِهم.

وعِندَ سِيبَوَيهِ حَرفٌ لِعَدَمِ العَائِدِ لَفظًا وتَقدِيرًا، وعِنـدَ الأخفَشِ اسمٌ لِدُخُولِ حَرفِ الجَرِّ عَلَيها[1]، وَهوَ باطِلٌ بِدُخُولِهِ على "أنّ"، و"أنْ"، ولا خِلافَ في حَرفِيَّتِهما.

- وزَائِدَةٌ، وهيَ على ضَربَين:

أَحَدُهما: أنْ تَكُونَ كَافَّةً، كَقَولِكَ: (إنّما زَيدٌ قَامَ)، قَالَ الشّاعِرُ: [ظ34] [الطويل]

[170] تَحَلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نَفسِكَ وانظُرَنْ أبا جُعَلٍ لَعَلّما أنتَ حالِمُ[2]

قال الُمجاشِعِيُّ[3]: ومِن العَرَبِ مِن يَزِيدُ "ما" ولا يَعتَدُّ بِها، فَيَقُولُ: (إنّما زَيدًا قائِمٌ)، وهوَ في "لَيتَما" أَكثرُ[4]، قَالَ النَّابغَةُ:

[البسيط]

(1) انظر رأييهما في التبيان27/1، ومغني اللبيب402.

(2) البيت منسوب لابن كراع (سيبويه138/2)، وهو من شواهد الأصول233/1، والمفصّل389.

(3) هو عليّ بن فضّال المجاشعيّ القيروانيّ، أبو الحسن، كان إمامًا في النحو واللغة والتصريف والتفسير. من شيوخه مكّي بن أبي طالب، ومن تلاميذه ابن الشجريّ. من مصنّفاته: شرح عيون الإعراب، والنّكت في القرآن، "وبرهان العميديّ في التفسير" في عشرين مجلّدًا، وكتب أخرى. مات سنة تسع وسبعين وأربعمئة. (انظر ترجمته في البلغة155، ومعجم الأدباء200/4-201، والبغية183/2).

(4) انظر الرأي في شرح عيون الإعراب102-103.

[171] قالَت: ألا لَيتَما هَذا الحَمَامَ لَنا إلى حَمَامَتِنا أو نصفَهُ فَقَدِ[1]

فَمَن نَصَبَ الحَمَامَ جَعَلَ "ما" زَائِدَةً، و"هذا" اسمَ لَيتَ، و"الحَمامَ" صِفَةً لـ"هذا"، و"لَنَا" الخَبَرَ. ومَن رَفَعَهُ جَعَلها كَافَّةً، و"هذا" مَبتَدَأً، و"لَنا" خَبَرُهُ؛ ويَجُوزُ أنْ تَكُونَ مَوصُولَةً، و"هذا" خَبَرُ مُبتَدَأ مَحذُوفٍ، والمَوصُولَةُ اسمُ "لَيتَ"، ولَنا "الخَبَرُ.

والآخرُ: أنْ تَكُونَ لَغوًا، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران١٥٩]، و﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[النساء١٥٥]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾[البقرة٢٦]كَذلكَ، ويَجُوزُ[2] أنْ تَكُونَ "ما" نَكِرَةً، و"بَعُوضَةٌ" بَدَلٌ مِنها، تَسُدُّ مَسَدَّ الوَصفِ، وَجَوازُ رَفعِها مِن وَجهَينِ: أَحَدُهُما: أنْ تَكُونَ خَبَرَ مُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ؛ أي: هِيَ بَعُوضَةٌ.

والآخرُ أنْ تَكُونَ "ما" بِمَعنَى الذي، و"بَعُوضَةٌ" خَبَرٌ لِمَحذُوفٍ[3] أيضًا، والتَقدِيرُ: الذي هُوَ بَعُوضَةٌ.

– ومُسَلِّطَةً، كَقَولِكَ: (رُبَّما قَامَ زَيدٌ)، وذلكَ أنَّ "رُبَّ" تَدخلُ على النَكِرَاتِ[4]، وباقتِرانِ "ما" بِها تَسلَّطَت على الأفعَالِ. كَذا قَالَهُ المُجاشِعِيُّ. وهذِهِ هِيَ الكَافَّةُ.

(1) الشاهد للنابغة في ديوانه24، وهو من شواهد سيبويه2/137، والأصول1/233، وجمل الخليل120، 189، واللمع233، والخصائص2/460، والمفصّل390، والإنصاف479، وشرح الكافية الشافية1/480، وشرح الرّضي4/438، وتفسير البحر المحيط3/99، ومغني اللبيب89، 376، 406، وغيرها. وجاء في ك: (إلى حماماتنا).

(2) في ك: (يجوز).

(3) في ك: (خَبَر مبتدأ مَحذُوف).

(4) في س وك: (الأسماء النكرات).

– ومُغَيِّرَةً، كَقَولكَ: "لَوْمَا"؛ لأنَّ "لو" تَدُلُّ على امتِناعِ الشّيءِ لامتِناعِ غَيرِهِ، وباقتِرانِ "ما" صارَت للتَحضِيضِ، قالَ تَعالَى:

﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[الحجر٧].

وهنا تَنبيهٌ: وهوَ أنّكَ لو سَمَّيتَ رَجُلاً بـ "ما" لَوَجبَ أنْ تُدخِلَها في حَيِّزِ الأسمَاءِ، وهيَ ثُنائِيَّةٌ، وأَقلُّ الأسماءِ المُعرَبَةِ الثُّلاثِيُّ، فَتعيَّنَ زيادَةُ حَرْفٍ لِذلكَ؛ والمَزيدُ مِن جنسِ الثّاني أَبدًا، كَذا قَالُوا؛ وَلَيسَ ذا مَوضِعَ تَقريرِهِ، فَتجتَمِعُ أَلِفَانِ تَقدِيرًا، واللّفظُ بِهِما مُحَالٌ، فَتُحرِّك الثّانيةَ، فَتنقلِبُ هَمزَةً، فَيُقالُ: "هَذا مَاءٌ".

نَعَم، يَجِبُ الحُكمُ على أَلِفِهِ بأنّها مُنقَلِبَةٌ عَن واوٍ، لِكَونها[1] عَينًا، والغَالِبُ عَليها ذلكَ، وعلى لامِهِ بأنّها ياءٌ أَصلاً؛ لِتكُونَ مِن باب"طَوَيتُ"، وهَذا ضَعيفٌ؛ لأنّهُ يُؤَدّي إلى إعلالِ العَينِ واللّامِ، ولم يَأتِ إلا في "شَاء"، و"مَاء"، وأصلُهُما: "شَوَةٌ"، وَ"مَوَةٌ"، وقد أَوضَحتُ هذا في "شَرحِ تَصريفِ ابنِ مالِكٍ"[2].

وقالَ عَبدُ القاهِرِ: لا أُقدِّرُ الانقِلابَ في أَلِفِهِ مُرَاعَاةً لِحالِ الحَرفِيَّةِ[3]، فَتَقُولُ في جَمعِهِ: "أَمواءٌ"[4]، وفي تَصغِيرِهِ "مُوَيْءٌ"، وإنْ خَفَّفت الهمزةَ قُلتَ: "مُوَيٌّ"[5] بِتَشديدِ الياءِ، وهذا بَيِّنٌ.

* * * * *

(1) في ك: (ولكونها).
(2) شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز140.
(3) شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز140.
(4) في ك: (أمواه).
(5) كذا من ك. وفي الأصل و س: (مُوَيّ)، وقوله: "وإن خففت...... إلى مُوَيّ" ساقط من الأصل وس.

[ها]

ومِنها "ها" ولَها[1] قِسمَانِ:

أحدُهُما: أنْ تكُونَ حَرفَ تَنبيهٍ، كَقَولِكَ: (ها نَحنُ)، و(ها[2] زَيدٌ)، وتَنصِبُ الحالَ؛ لِما فِيها مِن مَعْنَى الفِعلِ.

والآخَرُ: أنْ تكُونَ اسمَ فِعلٍ، بِمعنَى "خُذْ"، وفِيها لُغَاتٌ:

- أَوّلُها أنْ يَتّحِدَ لَفظُها مُطلَقًا.
- وثَانِيها: أنْ تَقُولَ: "هَاكَ"، و"هَاكُما"، و"هَاكُم".
- وثالثها: أنْ تقُولَ[3]: "هاءَ" بِهمزةٍ مفْتُوحَةٍ، وتُصَرِّفُها تصَرُّفَ الكافِ، وفي التنزيل: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ﴾ [الحاقة ١٩].
- ورابعُها: أن تَجمَعَ بينَ الهَمزَةِ والكافِ، تَقولُ: "هاءَكَ"، فتقرّ الهمزَةَ على الفتحِ، وتُصرِّفُ الكافَ.
- وخامسها: أن تقول: "هاءِ" بِزِنَة "رامٍ"[4]، وتُصَرِّفُهُ تَصرِيفَهُ.
- وسادسها: أنْ تقول: "هأْ"، بِهمزةٍ ساكنةٍ، وتُصرِّفُهُ تصريفَ "خَفْ".
- وسابعها: أنْ تقولَ: "هَأْ" بِهمزةٍ ساكنةٍ وتُصَرِّفهُ تصريفَ "دَعْ".
- وثامنُها: أنْ تَجِيءَ بالهَمزَةِ السّاكِنَةِ في ذلكَ كلِّهِ[5].

* * * * *

(1) من الأصل، وس. وفي ك: (والها).

(2) ك: (هذا).

(3) من هنا سقوط من الأصل.... وثامنُها أنْ تَجِيءَ بالهَمزَةِ السّاكِنَةِ في ذلكَ كلِّهِ"، وهو في ك وس.

(4) في ك وس: (هاك)، وهو تحريف، صوابه ما أثبتناه، وهو في المحصول759/2، وشرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس1019/2.

(5) المراد من هذا أن تقول: (هأْ) بهمزة ساكنة في الجميع، والمعنى: هو في تصريفها للواحد والاثنين والجموع، وقد ذكر هذا في المحصول759/2، وهنا ينتهي النص الساقط من الأصل.

[هل]

ومِنها "هَل"، وهيَ مِنَ الهَوامِلِ؛ لاشتِرَاكِها، ولَها مَوْضِعانِ:

أحدُهُما: الاستِفهامُ[1]، كَقَولِكَ: (هل قامَ زيدٌ؟)، وجَوابُها: "نَعَم"، أو "لا".

والآخَرُ: كَونُها بِمعنَى "قد"، كَقَولِهِ تعالى:

﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ﴾ [ص٢١]،

و﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾[الإنسان١][2].

* * * * *

[بل]

ومِنها "بَل"، وهيَ حَرفُ عَطفٍ مِن الهَوامِلِ، ومَعنَاها الإضـــرابُ عَـــن الأوَّلِ والإيجابُ للثّاني، وتُستَعمَلُ بَعدَ الإيجابِ[و35] والنّفيِ جَميعًا، كَقَولِكَ: (قَامَ زَيـــدٌ بَل عَمرٌو)، و(ما قَامَ زَيدٌ بل عَمرٌو).

ونَقلَ المُجَاشِعِيُّ عن الكُوفِيِّينَ تَخصِيصَها بالنّفيِ أو ما جَرَى مَجرَاهُ[3]، وهيَ في القُرآنِ المَجيدِ لِتَركِ شَيءٍ والأخذِ في غَيرِهِ.

وتَكثُرُ[4] بَعدَ الإنكارِ، كَقَولِهِ تَعالَى:

﴿وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾[النمل٦٥-٦٦].

* * * * *

---

(1) في ك: (للاستفهام).

(2) قوله تعالى: (وهل) سقطت من ك.

(3) شرح عيون الإعراب للمجاشعيّ276.

(4) في ك: (ويكثر).

[ثُمّ]

ومِنها "ثُمّ"، وهيَ حَرْفُ عَطفٍ مِن الهَوامِلِ، وتَدلُّ عَلى التَّراخِي[1]، بِخِلافِ الفاءِ. قالَ الرُّماني: لَمّا كَثُرَت حُرُوفُها خُصَّت بالتراخِي، ونَظيرُ ذلكَ السِّينُ وسَوفَ، فإنّ قُوّة اللّفظِ مُشعِرَةٌ بِقُوَّةِ المَعنَى، ألا تَراهُم يَقُولُونَ: (خَشُنَ المَكانُ)، فإذا بَالَغُوا في وَصْفِهِ بذلك، قالُوا: (اِخْشَوْشَنَ).

فإنْ قِيلَ: فَكيفَ قالَ تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الأعراف 11][2]، والأمْرُ بالسُّجُودِ كانَ مُتقَدِّمًا على خَلقِكُم؟ أَجبتُ: بِوَجهَينِ:

الأوَّلُ: أنّ هذا مَحمُولٌ على حَذفِ المُضافِ، والتقدِيرُ: ولَقَد خَلقْنا آباءَكم، وكَذَا قَولُهُ عَزَّ اسْمُه: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة ٧٢]؛ أيْ: "وإذ[3] قَتَلَ آباؤكُم...."؛ لأنّ الذينَ شاهَدُوا النَبيَّ – عَليهِ السَّلامُ – لم تَكُنْ هَذِهِ القِصَّةُ لَهُم، وإنّما كانَت لِمَن شَاهَدُوا[4] مُوسَى عَليهِ السَّلامُ.

والثّاني: أنّ "ثُمَّ" هُنا واقِعَةٌ مَوقِعَ الواوِ، فَهيَ غَيرُ مُرتَّبَةٍ، ونَصَّ الزَّمَخشَرِيُّ على أنّها لِلتَّرتِيبِ في المُفرَداتِ دُونَ الجُمَلِ[5].

وبَعضُهُم يَقُولُ: "فُمَّ" بالفاءِ، قَالَ المُجَاشِعِيُّ: فَالفاءُ بَدَلٌ مِنَ "الثّاءِ"، كَقَولِهِم: "حَدَثٌ" وَ"حَدَفٌ". ولو قِيلَ: إنّهُما لُغتَانِ لَكَانَ عِندِي أَوجَهَ[6]؛ لأنّ الإبدَالَ

---

(1) معاني الحروف للرمّاني119، وانظر شرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس779/1.

(2) في الأصل جاءت الآية الكريمة: "ولقد خلقناكم.... ثم قيل للملائكة....".

(3) في ك: (وإذا).

(4) في ك: (شاهد).

(5) لم نعثر على هذا القول للزمخشريّ. وذكر ابن القوّاس أنه لابن الدهّان.(شرح ألفية ابن معطٍ779/1).

(6) انظر المحصول884/2، ولم يُسند هذا القول هناك لأحد، وانظر الارتشاف1989/4.

تَصرُّفٌ، وما أَبعَدَ الحَرفَ عَنهُ! بخِلافِ "حَدَثٌ"، فإنّهُ اسمٌ مُتَمَكِّنٌ، قالَ أبو الفَـتحِ: وإنّما حُكِمَ بذلِكَ فِيهِ لِقَولِهِم: "أَحداثٌ"، ولَم يُسْمَعْ "أَحدَافٌ".

ورُبّما قِيل: ثُمَّت[1].

* * * * *

[ألا]

ومِنهَا: "أَلا"، وَلَها مَواضِعُ:

أَحَدُهَا: التنبيهُ والافتِتَاحُ، كَقَولِهِ تَعالَى:

﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[هود١٨].

وثانيها: العَرْضُ، كَقَولِكَ: (ألا تَقْصِدُنا فَنُكرِمَك).

وثالثُها: التَّحضِيضُ، كَقَولِكَ: (ألا تُكرِمُ عَمْرًا).

ورابِعُها: التمَنّي، كَقَولِكَ: (ألا مَاءً بارِدًا) وإن شئت: (ألا ماءٌ بارِدٌ).

* * * * *

[كلاّ]

ومِنها "كَلاّ"، ولَها مَعنَيانِ:

الأَوّلُ: أنّ يَكُونَ رَدْعًا وزَجْرًا، كَمَا قَالَ عَزَّ اسْمُهُ:

﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّآ﴾[الشعراء٦١- ٦٢]، أي: ارْتَدِعُوا عَن هذا القَوْلِ.

---

(1) الارتشاف4/1989.

والثاني: أنْ يَكُونَ بمعنَى "حَقًّا"، كَقَولِهِ تَعالَى:

﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾[العلق٦]؛ أيْ: حَقًّا ذَلكَ مِنهُ. لَكنّ "إنّ" تُكسَرُ بَعدَ "كَلاّ"؛ لأنّها حَرفٌ يُستَأنَفُ بَعدَها الكَلامُ، وتُفتَحُ بَعدَ "حَقًّا"؛ لأنّهُ مَصدَرٌ فَيعمَلُ فِيها.

* * * * *

[لولا]

ومِنهَا "لَولا"، وهيَ مِن الهَوامِلِ عِندَ المُحقّقِينَ، وقَالُوا: إنّها مُركّبَةٌ مِن "لَو" و"لا"؛ وما دَعَاهُم إلى ذَلكَ إلا مُجَرّدُ لَفظِهِمَا فِيها، وإلاّ فالأصلُ الإفرَادُ، والحُكْمُ بِهِ أولَى، ولَها مَوضِعَانِ:

الأوّلُ: أنْ تكونَ تَحضِيضًا، وتختَصُّ بالفِعلِ، كَقَولِكَ: (لَولا تُكرِمُ زَيدًا)، وقد يُحذَفُ بَعدَهَا، قَالَ الشّاعِرُ: [الطويل]

[172] ....لَولا الكَمِيَّ المُقَنّعَا[1]

أي: لَولا تَعدُّونَ الكَمِيَّ المُقَنّعَا.

والثاني: أنْ تَكُونَ مُفِيدَةً امتِناعَ الشَّيءِ لِوُجُودِ غَيرِهِ، كَقَولِكَ: (لَولا زَيدٌ لأكرَمتُكَ)، وتَختَصُّ بالاسمِ، وقد تَقَدَّمَ القَولُ في ذلكَ.

---

(1) هذا جزء من عجُز بيت تمامه:

تعدون عَقْرَ النِّيب أفضلَ مجدِكم بني ضَوْطَرَى، لولا الكميَّ المقنّعا

وهو لجرير في ديوانه338، وهو ينسب للفرزدق في التاج(ضطر)، وليس في ديوانه، ويُنسَب للاشهب بن رُميلة في المخصص130/4، وتفسير القرطبي91/2، والخزانة58/3. وهو من شواهد جُمل الخليل128، وحروف المعاني للزجّاجي4، وإعراب النحّاس171/4، وتهذيب اللغة337/11، والخصائص45/2، والمفصّل432، وأسرار العربية188، وشرح الكافية الشافية1654/3، وشرح الرّضي470/1، ومغني اللبيب361، وغيرها.

وحَكَى أبو جَعفَرٍ ابنُ النّحّاسِ[1]: أنّها تَكونُ نَفْيًا[2]، كَقَولِهِ تعالى:

﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾[يونس٩٨]؛ أيْ: ما كَانَت [ظ35] قرية[3] آمَنَت، وهيَ عِندَ البَاقِينَ تَحضِيضٌ"[4].

* * * * *

[لَوْما]

ومِنها: "لَومَا"، وهيَ مِنَ الهَوامِلِ، مُرَكَّبَةٌ مِن "لَـو" و"مَـا"، كَـذا قَـالُوا، والأجوَدُ ما قَدَّمْتُه[5]، وَمعنَاها التّحضِيضُ، كَقَولِهِ تعالَى:

﴿لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾[الحجر٧]؛ أيْ: هَلاَّ.

* * * * *

[أمّا]

ومِنهَا "أمّا"، وهيَ مِن الهَوامِلِ، ومَعنَاها تَفصِيلُ ما أُجمِلَ من الكَلامِ، وفِيها مَعنَى الشّرطِ؛ لِنيابَتِها عن حَرفِهِ، والمَشرُوطِ بِهِ؛ ألا تَرَى أنّهم يُقَدّرونَ : (أَمّا زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ) بِـ"مَهمَا يَكُن[6] مِن شَيءٍ فَزَيدٌ مُنطَلِقٌ"، ولِذلِكَ اقتَضَت جَوابًا كَمَا تَقتَضِيهِ "مَهمَا"، غَيرَ أنّ الفاءَ لا يَجُوزُ أنْ تَلِيَها؛ لامتِناعِ أنْ يَلِيَ حَرفَ الشّـرطِ جُملـةُ الجَـواب.

---

(1) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي، أبو جعفر النحّاس النحوي المصريّ، أخذ عن الأخفش الأصغر والمبرّد والزجاج ونفطويه. صنّفَ كتبًا كثيرة؛ منها: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والكافي في العربية، وغيرها. توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمئة.(انظر ترجمته في البلغة62، ووفيات الأعيان99/1، وبغية الوعاة362/1).

(2) إعراب القرآن للنحّاس268/2

(3) ليس في الأصل: (قرية).

(4) ذكر النحّاس أن الباقين هم الأخفش والكسائي؛ كما ذكر أنها بمعنى "لم يؤمنوا.... المعنى: فلم تكن قرية آمنت". (إعراب القرآن للنحّاس268/2).

(5) يقصد الأصل: الإفراد وعدم التركيب، وهو ما ذكره في "لولا" السابقة.

(6) في ك: (يكون).

وأيضًا فإنّ حُكمَ الفاء أنْ تَكُونَ مُتبعَةً، وحَرفُ الإتباعِ لا يَكـونُ مَبـدُوءًا بـهِ[1]، فِلذَلِكَ قُدِّمَ جُزءٌ مِمّا[2] بَعدَ الفاءِ عَليهَا إصلاحًا للَّفظِ، وتَعويضًا من فِعلِ الشّرطِ.

والذي يَفصِلُ بَينَ "أمّا" والفاءِ ثلاثَةُ أَشياءَ:

- الأوّل: اسمٌ غَيرُ ظَرفٍ[3] وهوَ على ضَربَينِ:

أحدُهُما: أن يَكونَ غيرَ فَضْلَةٍ، كَقَولِكَ: (أَمّا زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ).

والآخَرُ: أنْ يَكُون فَضْلَةً، كَقَولِكَ: (أَمّا زَيدًا[4] فأنا ضارِبٌ).

- والثّاني: ظَرفٌ، وهوَ على ضَربَينِ:

أحدُهُما: أنْ يكونَ خَبَرًا كَقَولِكَ: (أَمّا في الدّارِ فَزَيدٌ).

والآخَرُ أنْ يكُونَ فَضلَةً، كَقَولِكَ: (أمّا يَومَ الجُمُعَةِ فَزَيدٌ خَارِجٌ).

- والثّالثُ: حَرفُ الشّرطِ مَعَ فِعلِهِ[5]، كَقَولِهِ تَعالَى:

﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ﴾ [الواقعة ٩٠-٩١]؛ وجازَ ذلِكَ لأنّ حَرفَ الشّرطِ مَعَ فِعلِهِ جارٍ مَجرَى[6] بَعضِ الجُملَةِ؛ إذ لا يَـتِمُّ إلا بالجَوابِ.

والظّرفُ الوَاقِعُ بَعدَ "أمّا" فَضلَةٌ، لَكَ أنْ تُعمِلَ فِيهِ ما في "أمّـا" مِـن مَعنَـى الفِعلِ، ولِكَ أنْ تُعملَ فِيهِ ما بَعدَ الفاءِ، كَقَولِكَ: (أمّا يَومَ الجُمُعَةِ فَزَيدٌ خارِجٌ).

---

(1) ليس في ك: (به).
(2) في ك: (ما).
(3) في الأصل: (غير ظرف). وما أثبتناه من ك، وس.
(4) في ك: (زيدٌ).
(5) سقط من ك: (فعله).
(6) في ك: (مجراه).

فإذا أَتيتَ بــ"إنّ" فقلتَ: (أمّا يومَ الجُمُعَةِ فإنّ زَيدًا مُنطَلِقٌ)، فَمِنهُم مَن مَنَــعَ أنْ يَعمَلَ فِيهِ ما بَعدَ الفاءِ؛ لامتِناعِ ما بَعدَ "إنَّ" مِن العَمَلِ فِي ما قَبلَها، ومِنهُم مَــن أجازَهُ، وقالَ: هذا مُمتَنِعٌ مَعَ عَدَمِ "أمّا"، وأمّا مَعَ وُجُودِها فَجائِزٌ حَسَنٌ[1]. ألا تَرى أنّ الفاءَ في جَوابِ الشَّرطِ المَحضِ[2] لا يَجُوزُ تَقدِيمُ ما بَعدَها عليها[3]؟ كَقَولِكَ: (إنْ أكرَمتَنِي، زيدًا فأنا مُكرِمٌ)؛ أيْ: إنْ أكرَمتَنِي فأنا مُكرِمٌ زَيدًا، وهذا جَائِزٌ مَعَ "أمّــا" إجماعًا؛ لِكَونِ الكَلامِ مَعَها مَبنِيًّا على التَقدِيمِ والتأخِيرِ، فَكَما جَازَ ذلكَ مَعَ الفاءِ جَازَ مَعَ "إنّ". وأَيضًا فإنّ المَفهُومَ مِن قَولِ القَائِلِ: (أمّا يَومَ الخَميسِ فإنّ زيدًا صائم)[4] أنّ صَومَهُ يَقَعُ في ذَلكَ اليَومِ، ولَو عَلّقتَ الظّرفَ بما في "أَمّا" مِن مَعنَى الفِعلِ لم يَكُن في اللّفظِ ما يُشعِرُ بِذلكَ، كَمَا إذا قُلتَ: (مَهمَا يَكُن مِن شَيءٍ يَومَ الجُمُعَةِ فــإنّ زَيــدًا صائِمٌ). وهذا تَقدِيرُ ابنِ بَرّيٍّ في أَمالِيّهِ، واختِيارُ ابنِ الحاجِبِ[5].

وأَقولُ: لا يَلزَمُ مِن جَوازِ ذلكَ مَعَ الفاءِ جَوازُهُ مَعَ "إنّ" لِوجهَينِ:

الأوّلُ: قُوّةُ "إنّ" وَضَعفُ الفاءِ، ألا تراها عَامِلَةً في شَيئَينِ وهيَ أم أَخَواتِها؟ والفاءُ لَيسَتْ كَذلِكَ، وأَنّ وَضعَها على التصدُّرِ وَعَدَمِ التَّبعِيَّةِ والفاءِ بِضدِّ ذلكَ.

والثّانِي: أنّهُ قد يَجِبُ الحُكمُ بِحصُولِ أمرَينِ، وإنْ كانَ غَيرَ واجِــبٍ مَــعَ أحدِهِما، كــ"بابِ ما لا يَنصَرِفُ"، فامتَنَعَ ذلكَ مَعَ الفاءِ و"إنّ"، وإنْ جازَ مَعَ الفاءِ وَحدَها.

---

(1) انظر تفصيل ذلك في الارتشاف1895/4، والمساعد236/3، والجنى الداني526-527.

(2) في ك: (المحظ).

(3) ليس في الأصل: (عليها).

(4) في الأصل: (فزيدٌ صائم).

(5) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب1006/3-1007، والإيضاح في شرح المفصّل255/2.

وقولُهُم: (أمّا يومَ الخَميسِ فإنّ زَيدًا صائِمٌ) فَيقتَضِي القِياسُ أنْ يَتعَلّقَ الظَّرفُ فِيهِ بشَيءٍ دَلّ عَلَيهِ "صَائِمٌ"، لا بما في "أمّا" مِن مَعنَى الفِعلِ فيَدُلُّ ذَلكَ على وُقُوعِ الصَّومِ فِيهِ، لَكنّهُم[و36] ما ذَكَرُوا هذا ولَيسَ ببَعِيدٍ، فتَأمّلْهُ.

وهُنا تَنبيةٌ: وَهوَ أنّ الزّعفَرانِيّ نَقَلَ في تَعلِيقِهِ عَن المَازِنِيّ أنّ وَزنَها "فَعْلَى" كـ"سَلْمَى"، ولم يَجعَل الهَمزَةَ زَائِدَةً وَوَزنَها "أَفعَلَ"، فِرارًا مِن جَعْل فائِها وعَينها مِن حَرفٍ واحِدٍ، وهوَ المِيمُ؛ وذلكَ لا يُصارُ إليهِ مَعَ إمكَانِ غَيرِهِ، وأَرَى أنّهُ يَجُوزُ أنْ تَكُونَ الهَمزَةُ زَائِدَةً؛ لأنّه مَوضِعُ زِيادَتِها. وَكَونُ الفاءِ والعَينِ مِن حَرفٍ واحِدٍ هُنا سَهْلٌ؛ لِوجُودِ الإدغامِ، وإنّما يُكرَهُ ذلكَ عِندَ تَعذُّرِهِ، واستِثقَالِ اجتماعِهِما، ألا تَرَى أنّ الفارسِيّ جَعلَ "أوّلَ": "أَفْعَل"، واعتَذَرَ عَن كَونِ فائِها وعَينها واوَينِ بذلِك[1].

ويُقوّي ما ذَهَبتُ إليهِ جَعلُهُم "أَبنْبَمًا" "أَفَنْعَلاً" دُونَ "فَعَنْعَلٍ" كـ"عَقَنْقَلٍ"، مَعَ سَلامَتِهِ من اتّفاقِ الفاءِ والعَينِ، وكَثرَتِهِ اعتبَارًا بمَوضِعِ زِيادَةِ الهَمزَةِ. نَعَم، الحَاجِزُ الزّائِدُ هُنا بَينَ الفَاءِ والعَينِ يَقُومُ مَقامَ الإدغامِ هُناكَ، وقد ذَكَرتُ هذا في شَرحِ تَصرِيفِ ابنِ مالِكٍ[2].

وتَظهَرُ فائِدَةُ الخلافِ في التّصغِيرِ والجَمْعِ، فإنّه على الأوّلِ "أُمَيْمَا" كـ"سُلَيمَى"، و"أُمَيْمَاتٍ" كـ"سُلَيمَاتٍ". وعلى الثّاني "أُمَيْمٍ" و"أَمّيْنَ"[3]، و"أُعَيْمٍ" كـ"أعْمَيْنَ"، وفي "عِزْوِيتٍ" مِنه على القولَينِ " إمِّيْت"[4]، و"مِمِّيْت"، وفِيهِ إشكَالٌ.

ولَها مَوْضِعٌ آخَرُ، وهيَ فِيهِ مُرَكّبَةٌ، نَحوُ قَولِهِم: (أمّا أنتَ مُنطَلِقًا انطَلَقتُ مَعَكَ) والأصلُ: "أنّ ما" فَأُدغِمَت النُّونُ في المِيمِ، و"ما" عِوَضٌ مِن الفِعلِ المَحذُوفِ،

---

(1) المسائل الحلبيّات للفارسيّ135-136.

(2) شرح التعريف بضروريّ التصريف107-108.

(3) في ك: (أميين).

(4) كذا من ك، وس، وفي الأصل: (إمويت).

والتقديرُ: أنْ كُنتَ مُنطَلِقًا انطَلَقتُ مَعَكَ، فَحُذِفَت "كَانَ" وعُوِّضَ عَنــها "مــا"[1]، وَصارَ الضَّميرُ المُتَّصِلُ مُنفَصِلاً لِعَدَمِ ما يَتَّصِلُ به، و"مُنطَلِقًا" نُصِبَ؛ لأنّه خَبَــرٌ عــن النّائِبِ أو المَنُوبِ عَنهُ. ومَوضِعُ "أنَّ" نَصبٌ بِــ"انطَلَقتُ"، وحَرفُ الجَرِّ يُحذَفُ مَعَها مُطَّرِدًا، والتّقدِيرُ: انطَلَقْتُ لأجلِ ذلكَ، قَالَ الشّاعِرُ:

[البسيط]

[173] أَبَا خُرَاشَةَ أمّا أَنتَ ذا نَفَرٍ   فإنّ قَومِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[2]

* * * * *

(1) في ك: (وعوّض ما).

(2) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه128، وانظر العين285/1، وسيبويه293/1، وجمهرة اللغة353/1، ومنازل الحروف39، والخصائص381/2، والمفصل103، والإنصاف71/1، وشرح الكافية الشافية418/1، وشرح الرضي149/2، 394/4، ومغني اللبيب54، 84، والهمع443/1.

النَّتِيْجَةُ

اعْلَمْ أَنّي أَذْكُرُ فِيْها أَبْيَاتًا للعَرَبِ، ولِمَنْ جَرَى في عُلُوِّ الطَّبَقَةِ مَجْرَاهُم، تَشْتَمِلُ عَلَى بَحْثٍ وإعْرَابٍ، إذا ضَبَطَها السّامِعُ كَانَ ذلك مِثالاً لَهُ، يَقِيْسُ غَيْرَهُ عَلَيْهِ، وَيَرُدُّهُ عِنْدَ الحَاجَةِ إِلَيْهِ.

فَمِنْها: [البَسِيْط]

[1/174] لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيْسَتِهِ
بالرَّقْمَتَيْنِ له أَجْرٍ وأَعْرَاسُ[1]

هذا البَيْتُ مِنْ قَصِيْدَةٍ للفَضْلِ بنِ العبّاسِ اللّهبيّ[2] يَرْثِي قَوْمًا، مِنْهُم أَبُوه عَبَّاسٌ، وقِيْلَ: إنَّهُ لِغَيْرِهِ[3].

وفي (لَيْثٌ) قَوْلانِ:

- أَحَدُهُما: أَنَّهُ مِن اللَّوْثَةِ، بِمَعْنَى القُوَّةِ، قَالَتْ لَيْلى الأَخْيَلِيَّةُ[4] تَصِفُ نَاقَةً:

[الوافر]

[175] غَضُوبٌ للمَهَامِهِ ذاتُ لَوْثٍ أَمُونُ الخَلْقِ سِيْرَتُها غِلابُ[5]

---

(1) البيت من شواهد الإيضاح العضدي65، والصحاح(عرس)، والحماسة البصرية2/331، والمقتصد1/164، والمحكم1/478، والمخصص1/358، والمصباح لابن يسعون1/139، والتنبيه لابن بري2/289، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري69، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي1/51، وتوجيه اللمع لابن الخباز79، والعباب الزاخر(عرس)، ولسان العرب(عرس)، والتاج(دلّ).

(2) في ك: (الليثي).

وهو الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، كان أحد شعراء بني هاشم وفصحائهم، هاشمي الأبوين، له أخبار مع الفرزدق وغيره. (انظر أخباره في الأغاني16/185).

(3) نسب البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ولمالك بن خويلد الخناعي (انظر المصباح لابن يسعون1/139، والتنبيه لابن بري2/289، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي51، وتوجيه اللمع79)، وهو لمالك بن جابر الهلالي في الحماسة البصرية2/331، ولم نعثر على نسبته للهبي في المصادر التي عدنا إليها.

(4) هي ليلى بنت عبدالله بن الرحّال بن كعب، من بني عامر بن صعصعة، شاعرة أديبة، لها أخبار مع الحجّاج وعبد الملك بن مروان، واشتهرت بأخبارها مع توبة بن الحميّر، وهي في طبقة بعد الخنساء. (الأعلام5/249).

(5) ليس في ديوان ليلى الأخيلية، وانظر البيت منسوبًا إليها في المصباح لابن يسعون144 برواية: (عصوف).

فَأَصْلُهُ: (لَيْوِثٌ) فَقُلِبَت الوَاوُ يَاءً لاجْتِمَاعِهِما، سَاكِنًا سَابِقُهُما، ثُـمَّ حُـذِفَت الثَّانِيَةُ تَخْفِيْفًا، كَـ(مَيْتٍ) بالسُّكُونِ، قَالَ تَعَالَى:

﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾[الحجرات12]، وقَالَ الشَّاعِرُ:

[الرجز]

[176] ومَنْهَلٍ فِيْهِ الغُرَابُ مَيْتُ سَقَيْتُ مِنْهُ النَّاسَ واسْتَقَيْتُ[1]

– والآخَرُ: أَنَّهُ مِن اللِّيَاثَةِ، بمَعْنى الشَّجَاعَةِ، وَقَالَ رُؤْبَةُ: [الرجز]

[177] وقَدْ بُلُوا مِنْكَ بلَيْثٍ أَلْيَثِ[2]

فَوَزْنُ الأَوَّلِ (فَيْلٌ)[ظ36]، والثَّاني (فَعْلٌ)، وهو الصَّوَابُ عِنْدِي؛ لِسَلامَتِهِ مِن الحَذْفِ، ولأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيْهِ التَّثْقِيْلُ.

ورَفْعُهُ عَلَى البَدَلِ مِنْ (مُجْتَرِئ) في البَيْتِ الَّذي قَبْلَهُ، وهو: [البسيط]

[178] يَا مَيُّ لا يُعْجِزُ الأَيَّامَ مُجْتَرِئٌ في حَوْمَةِ المَوْتِ رَزَّامٌ وفَرَّاسُ[3]

---

(1) البيتان لأبي محمد الجرمي الفقعسي في سمط اللآلي869/2.
وهما بلا نسبة في الحجة للفارسي27/3، 212/6، وأمالي القالي248/2، وغريب الحديث للخطابي544/1، وأمالي ابن الشجري232/1، وشرح اللمع للواسطي الضرير117، وإسفار الفصيح342/1، وشرح الفصيح للزمخشري34/1، ولسان العرب271/9، والتذكرة الحمدونية353/5. وجاء بين البيتين بيت ثالث في بعض المصادر، فقد جاءت روايتها:
ومنهلٍ فيه الغراب مَيْتُ
كأنّه مِن الأُجون الزيتُ
سقيتُ منه القومَ واستقيتُ
والأجون: تغير لون الماء، والشاهد في البيت تسكين الياء في (ميت).
(2) البيت من الرجز، وهو في ديوان رؤبة28، وانظره في المصباح لابن يسعون145/1.
(3) رواية سيبويه67/2 :
يا ميّ لا يُعْجِزُ الأَيَّامَ ذُو حِيَدٍ ....
ورواية القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح62/1 (مُبْتَرِكٌ)، ورواية المصباح لابن يسعون140/1، واللسان (عرس) توافق رواية ابن إياز.

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدأ مَحْذُوفٍ.

و(هِزَبْرٌ) نَعْتٌ لَهُ، وهو الغَلِيْظُ، أو الضَّخْمُ، و(هَزَنْبَرٌ) للسَّيِّئ الخُلُقِ، وهـو "فَعَنْلَلٌ"، لِـ(هِزَبْرٌ)، ولِوُقُوعِ نُونِهِ ثَالِثَةً سَاكِنَةً.

و(مُدِلٌّ) نَعْتٌ آخَرُ، وهو المُنْبسطُ.

و(عِنْدَ) ظَرْفُ مَكَانٍ، وقَدْ لَزِمَ النَّصبَ، ولَمْ يُجَرَّ إلاّ بـ(مِنْ) خاصَّةً، وفِيْـهِ ثَلاثُ لُغَاتٍ: كَسْرُ العَيْنِ، وضَمُّها، وفَتْحُها[1]، وهو مَتَعَلِّقٌ بـ(مُدِلٌّ)، أَيْ: مُـدِلٌّ[2] في هذا المَوْضِعِ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِـ(مُدِلٌّ)، ويَتَعَلَّق بِمَحْذُوفٍ، أَيْ: مُدِلٌّ كَائِنٌ عِنْدَ خِيْسَتِهِ، وفِيْهِ ضَمِيْرٌ رَاجِعٌ إلى المَوْصُوفِ.

و(خِيْسَتِهِ) مَجْرُورةٌ بِإِضَافَةِ (عِنْدَ) إِلَيْهِ، وهي ما التفَّ من الشَّجَرِ أو النَّخلِ، وقِيْلَ: المُجْتَمِعُ مِنْ ذلك، قَالَ بَعْضُ المَغَارِبَةِ: وأَصْلُ الخِيْسِ عنْدِي الكَثْرَةُ[3]، ومِنْـهُ الخِيْسُ في العَدَدِ، يُقَالُ في الدُّعاءِ عَلى الشَّيءِ: قَلَّ خِيْسُهُ[4].

وقَالَ ابنُ الأَنْبَاريِّ المتقدِّمُ[5]: هي مَوْضِعُ لُزُومِ الأَسَدِ[6].

---

(1) انظر القاموس المحيط(عند)، والتاج(عند).

(2) في الأصل: (يدل).

(3) انظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي57/1.

(4) هو مثلٌ، انظره في مجمع الأمثال102/2، وانظر العين288/4، وتهذيب اللغة201/7، والمحكم246/5.

(5) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباريّ النحويّ على مذهب الكوفيين، الإمام المشهور كان أحفظ زمانه، وقيل: كان أبو بكر ابن الانباري يحفظ ثلاثمئة ألف بيت شواهد في القرآن، وكان من الصالحين، وله التصانيف المفيدة في النحو واللغة: منها كتاب الزاهر في اللغة، وكتاب هاءات القرآن، وكتاب الأمالي، وكتاب غريب الحديث، خمس وأربعون ألف ورقة ، وكتاب خلق الإنسان، وكتاب خلق الفرس وغير ذلك، مات سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة. انظر ترجمته في البلغة212-213، وسير أعلام النبلاء274/15. يعني بالمتقدم أبا بكر صاحب الأضداد، وليس النحويّ المتأخر، صاحب الإنصاف.

(6) انظر الزاهر39/2.

و(بِالرَّقْمَتَيْنِ) جَارٌّ ومَجْرُورٌ، والباءُ بِمَعْنَى (في)، ولا تَكُونُ ظَرْفًا لـ(مُدِلٌّ)، مَع كَونِ (عِنْدَ) ظَرْفًا لَهُ، لاستِحَالَةِ كَوْنِ ظَرْفَيْنِ لشيءٍ وَاحِدٍ.

فَإنْ قِيْلَ: فاجْعَلْهُ بَدَلاً، كَقَوْلِكَ: (قَعَدْتُ في مَكَانِ زَيْدٍ في دَارِهِ). أَجَبْتُ: يَمْتَنِعُ؛ لأَنَّ الرَّقْمَتَيْنِ أَعَمُّ مِن الخِيْسَةِ، ولا يُبْدَلُ الأَعَمُّ مِن الأَخَصِّ، وفِيْهِ نَظَرٌ؛ بَل يَكُونُ مَنْصُوبَ المَوْضِعِ عَلَى الحَالِ مِن الهَاءِ في (خِيْسَتِهِ)، أيْ: كَائِنًا بالرَّقْمَتَيْنِ، وقَدْ جَاءَ الحَالُ مِن المُضَافِ إِلَيْهِ في قَوْلِ تأَبَّطَ شَرًّا[1]: [الطَّويل]

[179] سَلَبْتَ سِلاحِي بَائِسًا وتَرَكْتَنِي فَيا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيا شَرَّ سالِبِ[2]

فـ(بائِسًا) حَالٌ مِن اليَاءِ، وقِيْلَ: لا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ضَمِيْرِ المُخَاطَبِ، ومِنْهُ قَوْلُ الآخَرِ: [الكامل]

[180] عَوْذٌ وَبُهْثَةُ حَاشِدُون عَلَيْهِمُ حَلَقُ الحَدِيدِ مُضاعَفًا يَتلَهَّبُ[3]

فـ(مُضَاعفًا) حَالٌ مِن الحَدِيْدِ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِن الحلَقِ، أَوْ مِن الضَّمِيْرِ في (يَتَلَهَّبُ). والرَّقْمَتَانِ: رَوْضَتَانِ، إحْدَاهما قَرِيْبٌ مِن البَصْرَةِ، والأُخْرَى بِنَجْدٍ، قالَهُ ابن دُرَيْدٍ[4]. وقِيْلَ: بَلْ كُلُّ رَوْضَةٍ مُزْهِرَةٍ رَقْمَةٌ.

وقَالَ الفَرَّاءُ: رَقْمَةُ الوَادِي حَيْثُ يَجْتَمِعُ

---

(1) هو ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي من مضر، شاعرٌ عَدّاء من فُتّاك العرب في الجاهلية، من أهل تهامة، شعره فحل، قُتِل في بلاد هذيل، وأُلقِيَ في غار يُقالُ له: (رَخمان). انظر ترجمته في الأعلام97/2.

(2) جاء الشاهد بالروايات: (يابسًا، بائسًا، يائسًا)، وبرواية: (شتمتني) بدلاً من (تركتني)، انظر ديوان تأبط شرا62، وهو في الأغاني162/10، 162/21، وشرح ديوان المتنبي للعكبري238/3.

(3) البيت لزيد الفوارس بن حصين الضبي في الخزانة167/3، وهو من شواهد الشيرازيات284/1، وشرح ديوان المتنبي للعكبري238/3، وشرح الرّضي9/2، 10، والهمع305/2 (الشطر الثاني فقط)، والخزانة165/3. وجاء في (الحلق) لغات عدّة، جمعها البغدادي في الخزانة. انظر الخزانة165/3.

(4) هو محمّد بن الحسن بن دريد، ينتهي نسبه إل يعرب بن قحطان، مولده بالبصرة سنة مائتين وثلاث وعشرين، وارتحل إلى عُمان، وبقي فيها إلى أن مات، رَوَى عن السجستاني والرياشي، وأخذ عنه أبو سعيد السيرافي والمرزباني وأبو الفرج الأصفهاني، من مؤلفاته: الجمهرة، والاشتقاق، والملاحن، والمقصورة، وغيرها، توفي سنة ثلاثمئة وإحدى وعشرين للهجرة. (انظر ترجمته في البلغة193، والبغية76/1).

وانظر قوله في الجمهرة791/2، وورد في الاشتقاق72/1 أنّ الرقمة الأخرى بقباء، قريبة من مكة.

المَاءُ[1].

و(أَجْرٍ) جَمْعُ (جِرْوٍ) بِكَسْرِ الجِيْمِ، وهي اللُّغَةُ الفَصِيْحَةُ، نصَّ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ فِي بَابِ جَمْعِ الأَسْمَاءِ الثُّلاثِيَّةِ، حَيْثُ قَالَ: ورُبَّمَا كُسِّرَ عَلَى (أَفْعُلٍ)، وذلك (ذِئْبٌ) و(أَذْؤُب)، و(جِرْوٌ)، و(أَجْرٍ)، و(رِجْلٌ) و(أَرْجُلٍ)[2]، وكَذَا قَالَ الجَرْمِيُّ، وثَعْلَبٌ[3]. وقَالَ أَبُو الفتْحِ: ويُجْمعُ (فِعْلٌ) عَلَى (أَفْعُلٍ)، وهو لِـ(فَعْلٍ) فِي الأَكْثَرِ، مِنْ حَيْثُ كَانَا ثُلاثِيَّيْنِ سَاكِنَي العَيْنَيْنِ، وقد اعْتَقَبَا عَلَى المَعْنَى الوَاحِدِ، فِي نَحْوِ: (حَجٌّ)، و(حِجٌّ)، و(بَزْرٍ)، و(بِزْرٍ)، ونَحْوُ ذلكَ[4].

وأَصْلُهُ: (أَجْرُوٌ)، فأُبْدِلَتْ مِنْ ضَمَّةِ الرَّاءِ كَسْرَةٌ، ثُمَّ أُبْدِلَت الوَاوُ يَاءً لِوُقُوعِها طَرَفًا، وانْكِسَارِ مَا قَبْلَها، فَصَارَ إِلى (أَجْرِيٌ)، ثُمَّ أُسْكِنَت اليَاءُ اسْتِثْقالاً للضَّمَّةِ عَلَيْها، وحُذِفَتْ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

فَإِنْ قِيْلَ: فَلِمَ كُرِهَ[5] ذلكَ فِي الأَسْمَاءِ دُونَ الأَفْعَالِ، نَحْوُ: (يَغْزُو)، و(يَدْعُو)؟ أَجَبْتُ: كُرِهَ ذلِكَ فِيْها لِمَا يَطْرَأُ عَلَيْها مِن الجَرِّ فِي (أَجْرُوٍ)، ومِن الكَسْرَةِ عَلَيْها بَعْدَ ضَمَّةٍ قَبْلَ يَائَيْنِ، فِي: (أَجْرُوِيٌّ) مَنْسُوبًا، ومِن الكَسْرَةِ عَلَيْها [و37] بَعْدَ ضَمَّةٍ قَبْلَ

---

(1) انظر قول الفراء في تهذيب اللغة223/3، والمحكم407/6، والمصباح لابن يسعون147/1، واللسان(رقم)، والتاج(رقم).
(2) التكملة419.
(3) انظر قول الجرمي وثعلب في المصباح لابن يسعون143/1.
(4) انظر سر الصناعة619/2.
(5) في ك: يكره.

يَاء المُتَكَلِّمِ في (أَجْزِوِي)، الأَفْعَالُ سَالِمَةٌ مِن ذلك، مَع أَنَّ وَاوَها مُعَرَّضَةٌ للحَذْفِ في الجَزْمِ، وليست في الأَسْمَاءِ كَذلِكَ، وهذا مَبْسُوطٌ في شَرْحِ تَصْرِيْفِ ابن مَالِكٍ[1].

والأَحْسَنُ في رَفْعِهِ في البَيْتِ أَنْ يَكُونَ بقَوْلِه: (لَهُ)، بلا خِلافٍ بَيْنَ سِيْبوَيه[2] والأَخْفَشِ[3]؛ لأنَّ (لَهُ) نَعْتٌ لِمَا قَبْلَه، أَوْ حَالٌ، والظَّرْفُ أو الجَارُّ والمَجْرُورُ إذا كَانَ أَحَدُهُما كَذا ارْتَفعَ بِهِ الاسْمُ وُجُوبًا عِنْدَ أَبي عَلِيٍّ الفارسِيّ[4]، وأَجَازَ السِّيْرَافِيّ في ذلك المُبْتَدَئيّةَ والفَاعِلِيَّةَ[5]؛ لاحْتِمَالِ كَلامِ سِيْبَوَيْهِ عِنْدَه[6] ذلك. ولَكَ أَنْ تَرْفَعَهُ أَيْضًا بالرَّقْمَتَيْنِ؛ لأَنَّ الجَارَّ والمَجْرُورَ في مَوْضِعِ حَالٍ أو صِفَةٍ. ومَنْ رَفَعَ (أَجْرٍ) بالابْتِدَاء، فــ(لَه) الخَبَرُ، و(بالرَّقْمَتَيْنِ) صِفَةٌ لــ(أَجْرٍ) في الأَصْلِ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نُصِبَ عَلَى الحَالِ. ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بقَوْلِهِ: (لَه)، وتَقَدَّمَ عَلَيْه مَع أَنَّه عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ؛ لِكَوْنِ مَعْمُولِهِ كَذلِكَ. ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (بِالرَّقْمَتَيْنِ) خَبَرَه، و(لَه) صِفَةٌ تَقَدَّمَتْ فَصَارَتْ حَالاً، أو مُتَعَلِّقٌ به.

و(أَعْرَاسُ) عَطْفٌ عَلى (أَجْرٍ)، وهو جَمْعٌ، وَاحِدُهُ عِرْسٌ، وهي الزَّوْجَةُ، وعنى بذلِك اللَّبُؤاتِ. فاعْرِفْه.

* * * * *

(1) شرح التعريف بضروري التصريف158–159.

(2) سيبويه128/2.

(3) انظر المصباح لابن يسعون152/1.

(4) الشيرازيات282/1–283، والإيضاح العضدي(حاشية)91، والمصباح لابن يسعون152/1، وأمالي ابن الشجري255/1.

(5) انظر المسألة في المصباح لابن يسعون152/1، وتوجيه اللمع117، وشرح الرضي261/1، والارتشاف1122/3، وانظر ردَّ السهيلي رأي السيرافي في نتائج الفكر423.

(6) في الأصل: (عند).

ومِنْها: [الوافر]

[2/181] كِلاَ يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى
ظَنُونٌ، آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ[1]

هذا البَيْتُ للشَّمّاخِ[2]، واسْمُهُ الهَيْثَمُ.

و(كِلا)[3] اسْمٌ مُفْرَدُ اللَّفْظِ، مَصُوغٌ للتَّثْنِيَةِ، كَمَا صِيغَتْ (كُلٌّ) للجَمْعِ، إلاّ أَنَّ الثّاني كَثِيْرٌ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لأَنَّ الجَمْعَ أَشْبَهُ بالوَاحِدِ[4]، ومِنْ ثَمّ ذَهَبَ البَغْدَادِيّونَ - فِيْمَا أَرَى- إِلى أَنْ قَالُوا: إِنَّ (كِلا) لَفْظُ تَثْنِيَةٍ[5]، وإِنْ لَمْ يَكُنْ ذلكَ صَوَابًا؛ لِثلاثَةِ أَوْجُهٍ:

- أَحَدُها: إِضَافَتُها إِلى ضَمِيْرِ الاثْنَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (كِلاهُما)، ولَوْ كَانَ مُثنىً لَفْظًا وَمَعْنىً لامْتَنَعَ ذلِكَ؛ لِمَا فِيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلى نَفْسِهِ، ويَجْرِي في الامْتِنَاعِ مَجْرى (اثْنَاهُما)، و(وَاحِدُهُ).

- وثَانِيْها: أَنَّهُ أُبْدِلَ التّاءُ مِن الحَرْفِ الّذي انْقَلَبَتْ عَنْهُ الأَلِفُ، نَحْوُ: (كِلْتا)، ولَمْ يُنْقَلْ إِبْدَالُها مِنْ حَرْفِ التَّثْنِيَةِ.

- وثَالِثُها: الإِخْبَارُ عَنْها بِالْمُفْرَدِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الوافر]

---

(1) تقدّم هذا الشاهد، وانظر تخريجه برقم135.

(2) هو الشّمّاخ بن ضرار بن حرملة الغطفاني، يكنى أبا سعيد، وأبا كثير، أدرك الجاهلية والإسلام، قيل: توفي في غزوة موقان، في عهد عثمان رضي الله عنه، وكان قد شهد القادسيّة. (انظر ترجمته في الإصابة3/353، والأغاني9/148، والأعلام3/175).

(3) في ك: (كلا) بلا واو.

(4) التكملة244، وانظر المصباح لابن يسعون1/192، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري81، وما بعدها.

(5) انظر معاني الفراء2/142، والمصباح لابن يسعون1/192، والإنصاف2/439، وشرح ابن يعيش1/54، وتوجيه اللمع271، والمحصول1/134، وغيرها.

[182] كِلا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وإنْ لَمْ نَأْتِها إلاّ لِمَاما[1]

ولا يَجُوزُ: (الزَّيْدَانِ قَائِمٌ).

وأَلِفُهُ عِنْدَ الفَارِسِيِّ وغُلامِهِ العَبْدِيِّ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ[2]، لِوَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهما: الإمَالَةُ، وذلِكَ دَلِيْلُ اليَاء.

- والثّانِي: أَنَّ الأَلِفَ المَجْهُولَةَ إذا كَانَتْ لامًا حُمِلَتْ عَلَى الياءِ؛ لَغَلَبَتِها في هذا المَوْضِعِ.

وعِنْدَ أبي الفَتْحِ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الوَاوِ؛ لإِبْدَالِ التاءِ[3]، وقَدْ كَثُرَ ذلِكَ من الوَاوِ، كـ(تُجَاهٍ)، و(تَوْرَاةٍ)، و(تَوْلَجٍ) عِنْدَ البَصْرِيِّ[4].

وهو مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ؛ لإِضَافَتِهِ إلَيْهِ، وهو (يَوْمَي طُوَالَةَ)، كَما أَنَّ (كُلاًّ) كَذلِكَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[الرحمن29].

و(طُوَالَةَ) لا يَنْصَرِفُ للعَلَمِيَّةِ والتَّأْنِيْثِ، قَالَ الآمِدِيُّ: وهي مَاءٌ، وقِيْلَ: بِئْرٌ قَلِيْلَةُ المَاءِ، إذا اسْتَجَمّت[5] يَوْمَيْنِ، وقُدِّرَ أَنَّها قَدْ كَثُرَتْ جَمَّتُها لَمْ تَرْوِ الشَّارِبَةَ[6].

---

(1) البيت لجرير في ديوانه539، برواية: (يوم صدق)، وهو من شواهد الصحاح (كلا)، والمصباح لابن يسعون193/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي95/1، والإنصاف444/2، وتفسير القرطبي402/10، ولسان العرب(كلا)، والتاج(كلا).

(2) انظر نسبة هذا الرّأي للفارسي والعبدي في المصباح لابن يسعون198/1، والمحصول141/1، وتوضيح المقاصد328/1، والهمع151/1، والتصريح232/1، ونُسِب هذا الرأي إلى السيرافي في المغني لابن فلاح270/1، وشرح الرّضي92/1.

(3) انظر سر الصناعة151/1، والمحصول141/1.

(4) ذهب الكوفيون إلى أنّ التاء في هذه الأمثلة زائدة، لا منقلبة عن واو. انظر المسألة في سر الصناعة146/1، والمحصول287/1، وشرح الشافية للرضي82/3، والارتشاف321/1.

(5) استجمت: كثر ماؤها. القاموس(جمم).

(6) انظر قول الآمدي في المصباح لابن يسعون202/1.

و(وَصْلُ) مُبْتَدَأ، وهو مَضَافٌ إلى (أَرْوى)، وَوَزْنُه (فَعْلى) كـ(سَلْمَى)، وأَلِفُهُ للتَّأْنِيْثِ، وقِيْلَ: (أَفْعَلُ)، فَتصْغِيْرُهُ عَلَى الأَوَّلِ: (أُرَيَّا)، وأَصْلُهُ: (أُرَيْوَى) كـ(سُلَيْمى)، فَقُلِبَت الوَاوُ يَاءً؛ لاجْتِماعِهِما، سَاكِنًا سَابِقُهُما، وأُدْغِمَت اليَاءُ في اليَاء.

وعَلَى الثّاني: (أُرَيْوِ) كـ(أُسَيْوِدٍ)، أَوْ (أُرَيٌّ) غَيْرُ مُنَوَّنٍ عَلَى قَوْلِ يُونُسَ وسِيْبَوَيْهِ[1]، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وهو كَلامُ العَرَبِ[2][ظ37]، ومُنَوَّنًا في قَوْلِ عِيْسَى[3]. وعَلامَةُ الجَرِّ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ في الأَلِفِ.

و(ظُنُونٌ) خَبَرٌ عَنَ المُبْتَدأ، وهو الوَشَلُ، أو البِئْرُ القَلِيْلَةُ المَاء، قَالَ الشّاعِرُ:

[الوافر]

[183] لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وطِلابَ حُبّي ... لَكالمُتَبرِّضِ الثَّمَدَ الظُّنُونا

يُطِيْفُ بِهِ ويُعْجِبُهُ ثَرَاهُ ... وضِيْقُ مَجَمّهِ قَطَعَ العُيُونا[4]

و(كِلا يَوْمَي) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، واسْتَدَلَّ بِهِ الفَارِسِيُّ في الإِيْضَاحِ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيْمِ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَأ[5]؛ وذلك لأَنَّ المَعْمُولَ إِنَّما يَقَعُ في مَوْضِعٍ يَجُوزُ لِعَامِلِهِ أَنْ يَقَعَ فِيْهِ.

---

(1) انظر هذا القول في المخصص4/5، والمصباح لابن يسعون202/1، وفي سيويه469/3: (أحوى) : (أُحَيٌّ) وهذا مماثل لـ(أروى)، ويقول: "وأما يونس فقوله: (هذا أحيٌّ) كما ترى، وهو القياس والصواب"سيويه472/3.

(2)الإغفال56/1، وانظر قوله في المصباح لابن يسعون203/1.

(3) انظر قوله في سيويه472/3، والمصباح لابن يسعون203/1.

(4)البيتان بلا نسبة في أمالي القالي63/3، والمصباح لابن يسعون200/1، وجاء البيت الأول فقط برواية:

لعمرك إنّني وطلاب سلمى ... .

في تهذيب اللغة65/14، ومقاييس اللغة220/1، وأساس البلاغة36، ولسان العرب(ثمد). وقوله: (المتبرّض: المترشّف من الشراب يأخذ قليلاً قليلاً، والثمد: مكان اجتماع الماء، وضيق مجمّه: ضيق موضعه، أو حوضه.

(5) الإيضاح العضدي95.

فَإِنْ قِيلَ: أَيَجُوزُ أَنْ يَتعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: (وَصْلُ أَرْوَى)؟ أَجَبْتُ: يَمْتَنِعُ ذلِك؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ، والمصدر لا يتقدّمُ عَلَيْهِ جُزْءٌ مِنْ مَعْمُولِهِ؛ إِذْ حُكْمُهُ حُكْمُ المَوْصُولِ وصِلَتِهِ.

قَالَ بَعْضُ المَغَارِبَةِ: ويُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ (كِلا) في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِدَاءِ.

و(وَصْلُ أَرْوى) كَذلك، و(ظَنُونٌ) خَبَرُهُ، والجُمْلَةُ مِن المُبْتَدأ والخَبَرِ خَبَرٌ عَنِ الأَوَّلِ، والعَائِدُ مَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيْرُ: كِلا يَوْمَي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ فِيْهِ، لَفْظًا، و"فِيْهِما"[1] مَعنىً.

وأَظْهَرُ في الحُجَّةِ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَفِي ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾[التوبة17]، إِذْ لَيْسَ هُنَا مَا يَتعَلَّقُ بِهِ الجَارُّ والمَجْرُورُ إِلاّ (خَالِدُونَ).

و(آنَ) فِعْلٌ مَاضٍ بِمَعْنى: حَانَ، وكَذلِكَ (أَنَى)، (يَأْنِي)، (أَنْيًا)، و(إِنًى) عَلَى القَلْبِ، وقَالَ أَبُو عَلِيٍّ وأَبُو الفَتْحِ[2]: (آنَ) هو المَقْلُوبُ من (أنى) لأنّ لِقَوْلِكَ: (أَنًى) مَصْدَرًا، وهو مَا ذُكِرَ. و(آنَ) لا مَصْدَرَ لَهُ، والأصلُ هو المُتصرِّفُ. وقَالَ أَبُو الفَتْحِ أَيْضًا: وقد حَكى أَبُو زَيْدٍ أَنَّ الأَيْنَ مَصْدَرُ (آنَ)، فهما إِذًا أَصْلانِ لِتَساوِيْهما[3]، والأَصْمَعِيُّ جَعَلَ الأَيْنَ التَّعَبَ[4]. وأَلِف (آنَ) عَنْ يَاءٍ، وقِيْلَ: عَنْ وَاوٍ، أَخْذًا مِن الأَوَانِ.

و(مُطَّرَحٌ) فَاعِلُه، وهو مَصْدَرٌ بِمَعْنى الاطِّرَاحِ، و(الظَّنونِ) مَجْرُورٌ بالإِضَافَةِ.

* * * * *

---

(1) في ك: (أو فيهما).

(2) انظر الإغفال312/1، والخصائص70/2، والمصباح لابن يسعون203/1.

(3) انظر الخصائص70/2، والمصباح لابن يسعون203/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي95/1.

(4) انظر الخصائص70/2، والمصباح لابن يسعون203/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي95/1.

ومِنْها: [الطويل]

[3/184] وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فَتاتَهمْ

وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا[1]

هذا البَيْتُ مِن أَبْيَاتِ الكِتَابِ[2]، ولَمْ يُنْسَبْ هُنَاكَ إلى أَحَدٍ.

الوَاوُ وَاوُ (رُبَّ). و(قَائِلَةٍ) مَجْرُورٌ بِهِ، أَو بِـ(رُبَّ) المُقَدَّرَةِ، عَلَى الخِلافِ المَشْهُورِ[3].

و(خَوْلانُ) لا يَنْصَرِفُ للعَلَمِيَّةِ والألِفِ والنّونِ الزَّائِدَتَيْنِ، وهو عَلَمٌ عَلَى قَبِيْلَةٍ عَظِيْمَةٍ، أَكْثَرُها باليَمَنِ. ورَفْعُهُ بِأَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدأ مَحْذُوفٍ، والتَّقْدِيْرُ: هؤلاءِ خَوْلانُ.

والفَاءُ في قَوْلِهِ: (فانْكِحْ) عَاطِفَةٌ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، ودَالَّةٌ عَلَى الاتِّصَالِ، قَالَ أَبو عَلِيٍّ: وهذا كَقَوْلِهِم: (هذا الهِلالُ)، أَيْ: انْظُرْ إِلَيْهِ، وفِيْهِ[4] مَعْنى الأَمْرِ، وإِنْ كَانَ مُبْتَدأً وخَبَرًا[5].

---

(1) قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه1/139، 143، ومعاني الأخفش76، 80، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج2/450، والإيضاح العضدي96، والإغفال2/531، وإيضاح الشعر311، والمقتصد1/311، والمصباح لابن يسعون1/205، وإيضاح شواهد الإيضاح95، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري86، وشرح اللمع للباقولي1/379، وشرح ابن يعيش1/100، 8/95، وشرح التسهيل لابن مالك1/331، والبحر المحيط3/490، 7/388، ومغني اللبيب219، 628، والهمع1/406، وغيرها.

(2) سيبويه1/139، 143.

(3) انظر الارتشاف4/1746.

(4) في الأصل وس: (ففيه).

(5) انظر إيضاح الشعر للفارسي311.

فإنْ قُلْتَ: أَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (خَوْلانُ) مُبْتَدأً، وقَوْلُهُ: (فانْكِحْ) خَبَرٌ لَهُ؟ أَجَبْتُ: بأَنَّ ذلِكَ يَمْتَنِعُ؛ لأَنَّ الفَاءَ لا تَدْخُلُ بَيْنَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ في هذا النَّحْوِ، وأَجَازَ ذلِكَ الأَعْلَمُ المَغْرِبِيُّ[1]؛ لأَنَّ الكَلامَ في مَعْنَى الأَمْرِ، فلا يَمْتَنِعُ دُخُولُ الفَاءِ في الرَّفْعِ[2]، كَمَا لا يَمْتَنِعُ في قَوْلِكَ: (زَيْدًا فاضْرِبْهِ)، قَالَ ابْنُ يَسْعُونَ[3]: وهذا فَاسِدٌ؛ لأَنَّهُ في الأَمْرِ يَنْتَصِبُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، والكلامُ جُمْلَتَانِ؛ والكَلامُ مَعَ الرَّفْعِ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، فَدُخُولُ الفَاءِ بَيْنَ المُبْتَدأ والخَبَرِ قَبْلَ تَمَامِ الفَائِدَةِ الّتي وُضِعا لَها غَيْرُ جَائِزٍ[4].

والأَخْفَشُ جَعَلَ الفَاءَ زَائِدَةً[5]، والجُمْلَةَ خَبَرًا، وأَنْكَرَ ابْنُ بَابَشَاذَ ذلِكَ[6]، وقَوْلُهُ عِنْدَنا فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ الظَاهِرَ أَنَّهُ أَرَادَ البَصْرِيِّيْنَ، وقَدْ أَجَازَه جَمَاعَةٌ مِنْهم، أَشْهَرُهُم أَبُو عَلِيٍّ[7]، وأَبُو الفَتْحِ[8]. وقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَن جَعَلَ الفَاءَ زَائِدَةً أَجَازَ في

(1) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري النحوي، من شيوخه ابن الإفليلي، ومن أشهر تلاميذه ابن أبي العافية، وابن الطراوة، وابن الباذش، من مصنفاته: النكت، وتحصيل عين الذهب، والمخترع، وغيرها، توفي سنةست وسبعين وأربعمئة. (ترجمته في البلغة246، ومعجم الأدباء649/5، والبغية256/2).

(2) انظر النكت للأعلم265/1-266، والمصباح لابن يسعون206/1.

(3) هو يوسف بن يبقى بن يوسف....ابن يسعون النحوي، كان أديبًا نحويًا فقيهًا متقدمًا، أقرأ بالمريّة، وولي أحكامها، وروى عن أبي علي الغساني وغيره، ألّف المصباح في شرح ما اغتمّ من شواهد الإيضاح، وغيره، توفي بحدود سنة أربعين، أو اثنتين وأربعين وخمسمئة. (ترجمته في البلغة246، والبغية363/2) .

(4) انظر كلام ابن يسعون في المصباح206/1.

(5) انظر معاني القرآن للأخفش76، 80.

(6) شرح المقدمة المحسبة259 وقد نسب زيادتها إلى الأخفش فقط، ولم يعقب أو يعلق على ذلك. وانظر إنكار ابن بابشاذ في المصباح لابن يسعون207/1.

(7) انظر الإيضاح العضدي96، وإيضاح الشعر311.

(8) الخصائص132/1.

(خَوْلانَ) النَّصْبَ والرَّفْعَ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدًا اضْرِبْهُ)، و(زَيْدٌ اضْرِبْهُ)[1]، وأَنْشَدَ عَـــنْ أَحْمَدَ بن يَحْيى[2]: [الرّجز]

[185] يا رَبَّ مُوسى أظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ [و38]
فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لا يَرْحَمُهْ[3]

المَعْنى: أَظْلَمُنا فاصْبُبْ عَلَيْهِ[4]، كَقَوْلِهم: أَخْزَى اللهُ الكَاذِبَ مِنِّي ومِنْــهُ، أيْ: مِنّــا. قَالَ[5]: وهذا يَدُلُّ عَلَ جَوَازِ ارْتِفَاعِ زَيْدٍ بالابْتِدَاءِ في نَحْوِ: (زَيْدٌ فاضْرِبْه) إذا كَانَت الفَاءُ زَائِدَةً عَلَى مَا يَرَاهُ أَبُو الحَسَنِ.

فإنْ قُلْتَ: أُضْمِرَ المُبْتَدأ كَما أُضْمِرَ في قَوْلِهِ: (خَوْلانُ فانْكِحْ فَتَاتَهمْ)، فإنَّ ذلك لا يَسْهُلُ؛ لأَنَّهُ للمُتَكَلِّمِ، فَكَما لا يَتَّجِهُ: (هذا أنا) عَلَى إِرَادَةِ إِشَارَةِ المُتَكَلِّمِ إِلى نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنَزلَ مَنْزِلَةَ الغَائِبِ، كذلِكَ لا يَحْسُنُ إِضْمَارُ (ذلك) هنا.

فَإِنْ قُلْتَ: إنَّ (أَظْلَمُنَا) عَلَى لَفْظِ[6] الغَيْبَةِ لَمْ يَمْتَنِعْ، أَلا تَرَاهُم قَالُوا: (يَا تَمِيْمُ كُلُّهُم)، فأَعَادُوا إِلَيْهِ ضَمِيْرَ الغَيْبَةِ لَمَّا كَانَ اللَّفْظُ مَوْضُوعًا لِذلِكَ، وإِنْ حَدَثَ بِالنِّدَاءِ فِيْهِ الخِطَابُ[7].

---

(1) إيضاح الشعر311.

(2) إيضاح الشعر للفارسي326.

(3) صاحب الرّجز مجهول، وهو من شواهد إيضاح الشعر للفارسي326، والمصباح لابــن يســعون208/1، وفصل المقال211/1، وشرح الرّضي253/2، والبحر المحيط480/1، والدرّ المصون11/2، والهمــع406/1، والخزانة339/4.

(4) جاء في اللسان (ظلم): "قال المُؤَرِّجُ: سمعت أعرابيّاً يقول لصاحبه: أَظْلَمي وأَظْلَمُكَ فَعَلَ اللهُ به، أي: الأَظْلَمُ مِنّا".

(5) ليس في ك: (قال).

(6) ليس في ك: (لفظ).

(7) الكلام من قوله: "أنشد أحمد بن يحيى....إلى هذا الموضع" منقول من كتاب إيضاح الشعر للفارسي326-327.

و(فَتَاتَهُم) مَفْعُولُ (انْكِحْ)، والألِفُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ؛ ولِذلِكَ قِيلَ: (فِتْيَةٌ)، و(فِتْيَانٌ)، و(فَتَيَانِ)، وأُمِيلَتْ.

و(أُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ) مُبْتَدأ، وهو مَصْدَرٌ، كالكَرَمِ، والمُضَافُ[1] مُقَدَّرٌ، أيْ: وذاتُ أُكْرُومَةِ الحَيَّيْنِ.

و(خِلْوٌ) الخَبَرُ، والمَعْنَى أَنَّها خَالِيَةٌ عَن[2] الزَّوْجِ، ويُقَالُ ذلِكَ للرَّجُلِ أَيْضًا، وهو مِثْلُ (الخِطْبِ)[3] في صَلاحِيَّتِهِ لَهُما، ورُبَّما قِيلَ للمَرْأَةِ: (خِلْوَةٌ) بالتّاء.

والكَافُ في (كَمَا) في مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى النَّعْتِ لِـ(خِلْو)، سَواءٌ كَانَتْ اسْمِيَّةً أَوْ حَرْفِيَّةً، أَيْ: خِلْوٌ مَثْلُ ما هي، والمَعْنَى أَنَّها خَالِيَةٌ مِنْ زَوْجٍ بِكْرٍ عَلَى مَا عُهِدَتْ.

فأَمَّا (مَا) مِن قَوْلِهِ: (كَما) فالوَجْهُ فِيْها أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً للتَّوْكِيْدِ، والمناب عَن المَحْذُوفِ؛ لأنَّه كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: كَعَهْدِها؛ لأَنَّ المَعْنَى عَلَى هذا، أَيْ: كما عُهِدَتْ من البَكَارَةِ، فحُذِفَ المُضَافُ وأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَه، فَصَارَ: (كَها) فعُوِّضَ الضَّمِيْرُ المُسْتَقِلُّ بِنَفْسهِ لانْفِصَالِهِ، وهي قَوْلُهُ: (هي)، والكَافُ لا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيْرِ، فأُدْخِلَتْ (مَا)، فَقِيْلَ: كَما هي، ومِثْلُه: (كُنْ كَمَا أَنْتَ)، أَيْ: كَعَهْدِكَ وحَالِكَ، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) بِمَعْنَى (الّتي)، فَتَرْتَفِعُ (هي) بالابْتِدَاءِ، والخَبَرُ مَحْذُوفٌ للعِلْمِ بِهِ، والمَعْنَى: كالّتِي هي مَعْلُومَةٌ. وهذا ظَاهِرٌ.

* * * * *

---

(1) في الأصل، س: (والمضاف إليه).

(2) ك: (من).

(3) الخطب هو الرجل الخاطب، وهو أيضًا المرأة المخطوبة. انظر التاج(خطب)

ومِنْها: [الوافر]

[4/186] عَسَى الكَرْبُ الّذِي أَمْسَيْتُ فِيْهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ[1]

البَيْتُ لِهُدْبَةَ بنِ خَشْرَمِ بنِ كُرْزٍ العُذْرِيِّ[2].

(عَسَى) فِعْلٌ لا يَتَصَرَّفُ؛ للزُومِ (أَنْ) للفِعْلِ الّذي هو خَبَرُها، و(أَنْ) للتَّرَاخِي، وكَانَ المَاضِي أَوْلى من الحَاضِرِ والآتي لِخِفَّتِهِ. وأَلِفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ؛ بِدَلِيْلِ: (عَسَيْتُ).

و(الكَرْبُ) اسْمُهُ، وهو أَشَدُّ مِن الغَمِّ؛ لأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمّا أَخَذَ بِالنَّفْسِ، واشْتَدَّ عَلَيْها، قَالَه ابْنُ دُرَيْدٍ[3].

و(الّذِي) اسْمٌ مَوْصُولٌ. و(أَمْسَيْتُ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِن الدُّخُولِ في وَقْتِ الإِمْسَاءِ، فهي تَامَّةٌ. والجَارُّ والمَجْرُورُ، وهو (فِيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، والجَمِيْعُ صِلَةُ المَوْصُولِ[4]، والمَوْصُولُ وصِلَتُه في مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ لـ(الكَرْبِ)[5]. ويَجُوزَ أَنْ

(1) البيت لهدبة بن خشرم في سيبويه3/159، والحماسة البصري1/44، والحلل140، وانظر البيت في المقتضب3/70، والإيضاح العضدي120، والمفصل358، والمصباح لابن يسعون1/239، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري97، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي113، وشرح الكافية الشافية1/455، وشرح الرضي4/219، ومغني اللبيب203، 754.

(2) هو هدبة بن خشرم، شاعر فصيح من بادية الحجاز، كان شاعرًا راوية يروي للحطيئة، إخوانه ثلاثة شعراء، وأمه شاعرة أيضًا. (أخباره في الأغاني10/257، والخزانة9/335-336).

(3) الجمهرة1/327، قال فيه: "كأن الكرب أشد من الغم". وانظر المصباح لابن يسعون1/240.

(4) ك: (صلة للموصول).

(5) في الأصل: (كرب).

يَكُونَ بِمَعْنى (صِرْتُ)، فـ(فِيْهِ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الخَبَرِ المَحْذُوفِ، والتَّقْدِيْرُ: أَمْسَيْتُ كَائِنًا فِيْهِ، أو ثَابِتًا فِيهِ، ونَحْوُ ذلك.

و(يَكُونُ) تَامَّةٌ بِمَعْنى: يَقَعُ ويَحْدُثُ. وهي خَبَرُ (عَسَى)، وحُذِفَ مِنْهُ[1] (أَنْ)، وذلك لازِمٌ في خَبَرِ[2] (عَسَى)، إِمَّا حَمْلاً[ظ38] عَلَى (كَادَ)، أَو للدَّلالَةِ عَلَى القُرْبِ.

و(فَرَجٌ) فَاعِلُها، و(قَرِيْبٌ) وَصْفٌ لَهُ.

فأمَّا (وَرَاءَه) فهو مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَضْعِهِ، والمَعْنى: عَسَى الكَرْبُ أَنْ يَكُونَ في طَيِّهِ، وفي المُغَيَّب عَنِّي فَرَجٌ[3]؛ لأَنَّ وَرَاءَ الشَّيءِ وخَلْفَهُ مُتَوارٍ مُغَيَّبٌ، أَلا تَرَى إلى قَوْلِ امْرِئ القَيْسِ[4]: [الوافر]

[187] كَأَنَّ هَزِيْزَهُ بِوَرَاءِ غَيْبٍ ....[5]

ومِنْ هُنا زَعَمَ[6] بَعْضُ الأُدَبَاءِ أَنَّ هَمْزَةَ (وَرَاءَ) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ؛ لأَنَّها مِن الوَرْي، وهو التَّوَارِي، إِلاّ أَنَّ مَجِيء (وُرَيِّئَةٍ) بالهَمْزِ[7] في التَّصْغِيْرِ يُقَوِّي كَوْنَها أَصْلِيَّةً[8].

---

(1) ك: (منها).

(2) ك: (خبرها).

(3) ك: (عني منه فرج).

(4) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو آكِل المرّار، ويكنى أبا الحارث وأبا زيد وأبا وهب، ويلقب بذي القروح، والملك الضليل، أحد أصحاب المعلقات السبع. (ترجمته في الأغاني9/93، والخزانة1/321)

(5) هذا صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه123، وعجز البيت للتوأم اليشكري، وهو في ديوان امرئ القيس:

.... عِشَارٌ وُلَّهٌ لاقَتْ عِشَارا

وانظر البيت في المصباح لابن يسعون1/241، والتذكرة الحمدونية9/295، واللسان(مجس)، ورواية هذا الصدر في الأصل: (لوراء)، وفي ك: (كوراء)، وفي المصادر الأخرى (بوراء).

(6) في ك: (زعم أنّ) زيادة.

(7) ك: (بالهمزة).

(8) انظر هذا القول في المصباح لابن يسعون1/241.

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنى (أَمَامُ)، كَما قِيْلَ في قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ[1]:

﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾[الكهف79]: إِنَّ مَعْنَاهُ: كَانَ أَمَامَهُم.

وفي تَعَلُّقِهِ وَجْهَانِ:

- أَحَدُهُما: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: (يَكُونُ)، وإِذَا جَازَ تَعَلُّقُ الجَارِّ والمَجْرُورِ بـ(كَانَ) النَّاقِصَةِ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾[يونس2]، فهذا أَوْلَى. فإنْ قِيْلَ: فَهَلْ يَتَعَلَّقُ ذلِكَ بقَوْلِهِ تَعالى: (أَوحَيْنا)؟ أَجَبْتُ: (أَوْحَيْنا) في صِلَةِ (أَنْ)، ولا يَجُوزُ تَقَدُّمُ مَا تَعَلَّقَ بالصِّلَةِ عَلَى المَوْصُول.

- والآخَرُ: أَنْ يَكُونَ في الأَصْلِ صِفَةً لـ(فَرَج)، فلمّا تَقَدَّمَ نُصِبَ عَلَى الحَالِ، فهو مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، وفِيْهِ ضَمِيْرٌ مُسْتَكِنٌّ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِن الضَّمِيْرِ في (قَرِيْبُ)، والوَصْفُ هو العَامِلُ فِيْه. ذَكَرَه بَعْضُ المَغَارِبَةِ[2]، وفِيْهِ نَظَرٌ.

* * * * *

(1) ك: (قول الله تعالى).

(2) انظر المصباح لابن يسعون 243/1.

ومِنْها: [البسيط]

[5/188] فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاحَ لَهُمْ
وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانا[1]

هذا البَيْتُ لِكُثَيِّر بنِ عَبْدِالله النَّهْشَلِيّ[2]، وقِيْلَ: لِحَسَّانِ بنِ ثَابتٍ.

فَـ(نعْمَ) فِعْلٌ لاتِّصَالِ التّاء، كَقَوْلِكَ: (نعْمَتْ)؛ ولاتِّصَالِ الضَّمَائِرِ، نَحْـوُ: (نِعِمّا) و(نعِمُوا)، حَكَاه الكِسَائِيُّ[3]؛ ولِكَوْنهِ مَعْطُوفًا عَلَى الفِعْلِ في قَوْلِـهِ تَعَـالى: ﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴾[الصافات75]، لكنّه لا يَتَصَرَّفُ.

وفَاعِلُهُ لا يَكُونُ إلاّ مُعَرَّفًا باللاّمِ، أَوْ مُضَافًا إلى مَا هو كَذلِكَ. وهذا البَيْتُ قَدْ جَاءَ فَاعِلُهُ، وهو (صَاحِبُ قَوْمٍ)، ولَيْسَ مِنْ ذَيْنِكَ، وحَسَّنَ ذلكَ قَلِيْلاً ثُبوتُ اللاّمِ في المَعْطُوفِ، وهو شَرِيْكُ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

وقَالَ بَعْضُهُم: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: فَنِعْمَ الصَّاحِبُ صَاحِبَ قَـوْمٍ، فَحَـذَفَ المَرْفُوعَ بِها، وفَسَّرَه بالمَنْصُوبِ، وهو (صَاحِبُ قَوم)، كما تَقُولُ: (نِعْمَ رَجُلاً زَيْـدٌ)، واسْتُضْعِفَ؛ لأَنَّ المُضْمَرَ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، أَوْ مُضَافًا، والأوّلُ مُمْتَنِعٌ؛ إذ المُضَافُ[4] لا يَدُلُّ عَلَى المُفْرَدِ، والثّاني كَذلِكَ؛ إذْ يُفْضِي إلى إضْمَارِ شَيْئَيْنِ.

---

(1) نسبه الفارسي إلى حسان في البصريات599، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي120/1، وليس في ديوانه، وهو من شواهد الإيضاح العضدي126، والبصريات640، والمقتصد365/1، والمصباح لابن يسعون246/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري100، وشرح ابن يعيش131/7، والمقرب101، وشرح الرضـي253/4، وتوضيح المقاصد906/2، والهمع33/3.

(2) هو كثيِّر بن عبدالله بن مالك، يعرف بابن الغريزة التميمي، أحد بني نهشـل، أدرك الجاهليـة والإسـلام، وشارك في فتح بلاد فارس، بقي حيًّا إلى زمن الحجاج.(ترجمته في الأغاني279/11، وخزانة الأدب420/9).

(3) انظر حكاية الكسائي في البصريات422/1، 423، والإنصاف104/1.

(4) في ك: (المظاف).

قَالَ ابْنُ يَسْعُونَ[1]: وهذا فَاسِدٌ، والرِّوَايَةُ مَقْبُولَةٌ إذا[2] جَاءت مِنْ قِبَلِ ثِقَــةٍ، وأَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ هو الرّاوي، ومَكَانَتُه لا تُجْهَلُ. ولَمْ يُصَرِّح الفَارِسِيُّ باسْمِهِ في "التذكِرَةِ"، حَيْثُ قَالَ: "قَالَ[3] بَعضُ البَصْرِيِّينَ: اعْلَمْ أَنّ العَرَبَ تَجْعَلُ مَا أُضِيْفَ إلى مَا لَيْسَ فِيْهِ أَلِفٌ ولامٌ بِمَنْزِلَةِ مَا فِيْهِ أَلِفٌ ولامٌ، فَتَرْفَعُهُ كَمَا تَرْفَعُ ذلكَ، فَتَقُولُ: (نِعْمَ أَخُو قَومٍ زَيْدٌ)، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَليّ: فَلَعَلَّهُ يُنْشَدُ: (صَاحِبَ قَومٍ)[4] بالنَّصْب"[5]. قُلْتُ: لا يَكُونُ ذلك؛ لأنَّكَ لا تَعْطِفُ مَعْرِفَةً مَرْفُوعَةً، وهي قَوْلُهُ: (وصَاحِبُ الرَّكْبِ) عَلَى نَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ، وهي قَوْلُهُ: (صَاحِبُ قَومٍ)[6].

فإنْ قِيْلَ: لِمَ لا يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيْرِ المُسْتَكِنِّ في قَوْلِهِ: (فَنِعْمَ). قِيْــلَ: المُضْمَرُ في (نِعْمَ) مُفَسَّرٌ لا سَبِيْلَ إلى إظْهَارِهِ، ولا تأكِيْدِهِ؛ لأنَّه غَيْرُ مُسْــتَغْنٍ[و39] بنَفسهِ لافْتِقَارِهِ إلى التَّفْسِيْرِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ، والعَطْفُ والتّأكيدُ إنَّمَا يَجُوزانِ فِيْمَا تَــمَّ، وإذا قَبُحَ العَطْفُ عَلَى الضَّمِيْرِ المَرْفُوعِ بَعْدَ الذِّكْرِ، دُونَ تَأْكِيْدِه حَتّى لا يُحْمَلَ عَلَيْهِ شَيءٌ في القُرْآنِ المَجِيْدِ عِنْدَ البَصْرِيِّ[7]، فالوَاجِبُ أَلاّ يَجُوزَ هُنا أَلْبَتَّةَ، وقَدْ نَصَّ ابْنُ السَّرّاجِ في "الأُصُولِ"[8]، والعَبْدِيُّ في "شَرْحِ الإِيْضَاحِ" عَلَى امْتِنَاعِ ذلك[9].

---

(1) انظر المصباح لابن يسعون1/249.

(2) ك: (إذ).

(3) في الأصل: (حيث قال بعض البصريين).

(4) ليس في ك: (زيد، ثم قال....قوم).

(5) انظر قول الفارسي في البصريات1/640-641، والمصباح لابن يسعون1/249، وإيضاح شواهد الإيضاح لقيسي1/121.

(6) هذا الكلام تابع لقول ابن يسعون، انظر المصباح1/250.

(7) انظر المسألة في الارتشاف4/2013، والمساعد2/469، والإنصاف474، وشرح ابن يعيش3/76، وشرح التسهيل لابن مالك3/373، وشرح الرضي2/334.

(8) الأصول1/120، وانظر المصباح لابن يسعون1/250، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي1/122.

(9) هذا الكلام أيضًا تابع لقول ابن يسعون، انظر المصباح1/250.

و(لا) نَافِيَةٌ جِنْسِيَّةٌ، و(سِلاحَ) اسْمُها، وإعْرَابُهُ وبناؤُه عَلَى الخِلافِ[1]، و(لَهُم) الخَبَرُ، والجُمْلَةُ مَجْرُورَةُ المَوْضِعِ؛ لأَنَّها صِفَةٌ لِـ(قَوْمٍ)، والعَائِدُ إلى المَوْصُوفِ المَجْرُورُ في (لَهُم)[2].

و(صَاحِبُ الرَّكْبِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (صَاحِبُ قَوْمٍ)[3].

و(عُثْمَانُ) هو المَخْصُوصُ بالمَدْحِ، وفي رَفْعِه وَجْهَانِ:

- أَحَدُهُما: أَنَّهُ مُبْتَدأ، والجُمْلَةُ الَّتي قَبْلَه خَبَرُه.

- والثَّاني: هو[4] خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوفٍ، أيْ: هو عُثْمَانُ.

والأَوَّلُ المَنْصُورُ؛ لأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ المَخْصُوصُ كَمَا في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[ص39] [5]، والتَّقْدِيرُ: نعْمَ العَبْدُ أَيُّوبُ، فَلَوْ كَانَ خَبَرَ مُبْتَدَأ لأَفْضَى إلى حَذْفِ الجُمْلَةِ كُلِّها، وحَذْفُ بَعْضِها أَسْهَلُ.

وقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ المَغْربيُّ: نَوَاسِخُ المُبْتَدأ والخَبَرِ تَدْخُلُ عَلَى هـذا كَقَوْلِكَ: (كَانَ زَيْدٌ نعْمَ الرَّجُلُ)، و(إنَّ زَيْدًا نِعْمَ الرَّجُلُ)، و(ظَنَنْتُ زَيْدًا نِعْمَ الرَّجُلُ)[6]، فَدَلَّ ذلِكَ عَلَى كَوْنِهِ مُبْتَدأ وخَبَرًا في الأَصْلِ.

---

(1) ذهب أكثر البصريين إلى أنه مبني، بينما ذهب الكوفيون وبعض البصريين(الجرمي والزجاج والسيرافي والرماني) إلى أنّه معرب منصوب. (انظر الإنصاف366/1، وشرح الجمل لابن عصفور271/1، واللباب227/1-229، وشرح التسهيل لابن مالك58/2، وشرح الرضي155/2، والارتشاف1296/3).

(2) ك: (قولهم).

(3) في الأصل: (صاحب).

(4) في س و ك: أنه.

(5) وانظر ص44.

(6) شرح الجمل لابن خروف595/2.

وَوَزْنُهُ (فُعْلانَ)، وأَلِفُهُ ونُونُه زَائِدَتانِ؛ لاشْتِقَاقِهِ مِن العَثْمِ، وهو الكَسْرُ، وهو مِن الأَعْلامِ المَنْقُولَةِ؛ لأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِوَلَدِ الحَيَّةِ.

و(ابنُ) صِفَةٌ لَهُ. و(عَفَّان) مِن العِفَّةِ، فلا يَنْصَرِفُ؛ للعَلَمِيَّةِ والأَلِفِ والنُّونِ الزَّائِدَتَيْنِ، وأَلِفُهُ للإطْلاقِ.

* * * * *

ومِنْها: [الوافر]

[6/189] تَزَوّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنَا

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادا[1]

البَيْتُ لِجَرِيْرِ بنِ عَطِيَّةَ بنِ الخَطَفيِّ.

(تَزَوَّدْ) فِعْلُ أَمْرٍ[2] مَبْنِيٌّ عِنْدَ البَصْرِيِّ عَلَى السُّكُونِ، ومُعْرَبٌ عِنْدَ الكُوفِيِّ[3]، وفَاعِلُهُ ضَمِيْرُ المُخَاطَبِ.

و(مِثْلَ) مَنصُوبٌ بِهِ، وهو مُضَافٌ إلى (زَادِ).

و(زَادٌ) مُضَافٌ إلى (أَبِيْكَ).

و(فِيْنا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (تَزَوَّدْ). والفَاءُ للعَطْفِ.

و(نِعْمَ) فِعْلٌ مَاضٍ، و(الزَّادُ) فَاعِلُهُ.

و(زَادُ أَبِيْكَ) مُضَافٌ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، وهو المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ، وارْتِفَاعُهُ عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، و(زَادًا) نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيْزِ.

واسْتَشْهَدَ بِهِ أَبُو عَلِيّ الفَارِسِيُّ عَلَى جَوَازِ اجْتِمَاعِ التَّمْيِيْزِ والمُمَيَّزِ[4]، كَقَوْلِكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ)، وهو مَذْهَبُ شَيْخِهِ ابْنِ السَّرَّاجِ[5]، وذَكَرَ بَعْضُهُم أَنَّ هذا

---

(1) البيت لجرير في ديوانه135، وهو من شواهد المقتضب150/2، والإيضاح العضدي129، والخصائص83/1، 396، والمقتصد373/1، والمحكم98/9، والمفصل362، والمصباح لابن يسعون272/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري109، وإيضاح شواهد الإيضاح132/1، وشرح ابن يعيش132/7، وشرح الكافية الشافية1107/2، وشرح الرضي249/4، ومغني اللبيب604، والخزانة396/9.

(2) ليس في ك: (أمر).

(3) انظر المسألة في الأصول174/2، والإنصاف524/2، وشرح الجمل لابن عصفور190/2، والتبيين176.

(4) الإيضاح العضدي128-129.

(5) الأصول117/1 .

مِنْ ضَرُورَةِ الشِّعْرِ[1]، وأَنَّهُ لا يَحْسُنُ في الكَلامِ، ومَنَعَ السِّيْرَافِيُّ مِن الجَمْعِ بَيْنَهُما[2]، ومِثْلُ ذلكَ قَوْلُ أَبي بكر بن الأَسْوَدِ[3]: [الوافر]

[190] تَخَيَّرَهُ ولم يَعْدِلْ سِواهُ فَنِعْمَ المَرْءُ من رَجُلٍ تَهامِ[4]

فَقَوْلُه: (مِنْ رَجُلٍ) كَقَوْلِهِ[5]: (رَجُلاً)، و(مِنْ) تَدْخُلُ عَلَى التَّمْيِيْزِ.

كَما احْتَجَّ أَبُو عَلِيٍّ لِمِثْلِهِ بِقَوْلِ الآخَرِ: [السريع]

[191] يَا سَيِّدًا ما أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ ....[6]

ونُقِلَ عَنِ الجَرْمِيِّ[7] جَوازُ: (حَبَّذا رَجُلاً زَيْدٌ)، و(حَبَّذا زَيْدٌ رَجُلاً)[8]، وقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الوَجْهُ أَنْ لا يُفْصَلَ بَيْنَ المُفَسِّرِ والمُفَسَّرِ إلاّ أَنَّه قَدْ جَاءَ:

.... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادا[9]

---

(1) انظر المصباح لابن يسعون1/272-273، وإيضاح شواهد الإيضاح لقيسي1/133.

(2) شرح الكتاب للسيرافي(م) 3/28-30، وانظر المصباح لابن يسعون1/273.

(3) أبو بكر بن الأسود هو ابن شعوب، وهي أمه من خزاعة، واسمه شداد بن الأسود بن عبد شمس من كنانة، شاعر مخضرم. (الإصابة7/44).

(4) البيت من شواهد المصباح لابن يسعون1/273، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري110، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي1/135، وشرح ابن يعيش7/133، ولسان العرب(تهم)، وأوضح المسالك2/369، والتاج(تهم).

(5) ك: (كقولك).

(6) تتمّة الشاهد:

.... موطّأ الأكناف رحب الذّراعِ

يُرْوى للسفّاح بن بكير اليربوعي، وقيل: لرجل من بني قريع، وهو من شواهد معاني الفراء3/375، والمفضليات322، والأصول1/376، والإيضاح العضدي234، والمخصص1/236، والمصباح لابن يسعون1/274، 469، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي1/256، وشرح قطر الندى320، وشرح شذور الذهب336، والهمع2/41، 339، 3/48، والخزانة6/91. وهو في نسخة ك: (يا سيد) وهو تحريف.

(7) من ك: الجرمي، وفي حاشية س: بجانب الجرمي خ، وفي الأصل: (الخوارزمي). وانظر رأي الجرمي في البصريات2/845، والمصباح لابن يسعون1/274.

(8) في س: حبذا رجلاً زيد رجلاً.

(9) البصريات2/845-846 (بإيجاز).

قال[1]: أَمّا الحَالُ فإنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ، وإِنْ شِئْتَ أَخَّرْتَ[2].

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ[ظ39] (زَادًا) مَفْعُولاً لِقَوْلِهِ: (تَزَوَّدْ).

و(مِثْلَ) كَانَ نَعْتًا لـ(زَادٍ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ انْتَصَبَ عَلَى الحَالِ، وهذا وَجْهٌ حَسَنٌ.

ويَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ (زَادًا) عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَحْذُوفُ الزَّوَائِدِ، أَيْ: تَزَوَّدْ تَزَوُّدًا مِثْلَ تَزَوُّدِ أَبِيْكَ فِيْنا، قَالَ بَعْضُهُم: وهذا حَسَنٌ جدًّا؛ لأَنَّ الفَرّاءَ قَدْ قَالَ: الزَّادُ مَصْدَرٌ[3]، فَحَمْلُهُ عَلَى هذا غَيْرُ مُنْكَرٍ؛ إِذْ أَصْلُهُ المَصْدَرُ.

ويَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى التَّمْيِيْزِ مِنْ "مِثْلَ" في قَوْلِهِ:

... مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنَا ....

أَيْ: تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ زَادًا، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِم: (مَا رأَيْتُ مِثْلَهُ رَجُلاً)، أَيْ: مِن الرِّجَالِ.

* * * * *

(1) سقط من الأصل : (قال)، وهي في س وك.

(2) البصريات2/848.

(3) انظر رأي الفراء في المصباح لابن يسعون1/275، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري111.

ومِنْها: [الطويل]

[7/192] لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ

وَمُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[1]

هذا البَيْتُ للحَارْثِ بن نَهِيْكٍ النَّهْشَلِيِّ[2]، وقِيْلَ: لِمُهَلْهِلٍ[3]، وقِيْلَ: لِمُزَرِّدٍ[4].

اللاّمُ لامُ الأَمْرِ، و(يُبْكَ) مَبْنِيٌّ للمَفْعُولِ، وهو مَجْزُومٌ بِهَا، وعَلامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ اليَاءِ. و(يَزِيْدُ) قَائِمٌ مَقَامَ الفَاعِلِ، ولا يَنْصَرِفُ للعَلَمِيّةِ والوَزْنِ المُخْتَصِّ.

و(ضَارِعٌ)، وهو الذَّلِيْلُ الخَاشِعُ، مُرْتَفِعٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، فَسَّرَهُ الفِعْلُ المَذْكُورُ، والمَعْنَى: يَبْكِيْه ضَارِعٌ.

ونُقِلَ أنّ النّاشِئَ[5] رَدَّ هذه الرِّوَايَةَ تَحَامُلاً عَلَى الأَشْيَاخِ الثِّقَاتِ، وجَهْلاً بِمَا في هذه اللّغَةِ مِن الاتّسَاعِ الّذي يَعْرِفُهُ ذو البَاعِ الوَسَاعِ، أَمَا عَلِمَ-سَامَحَهُ اللهُ تَعَالَى-

(1) البيت من شواهد سيبويه288/1، 366، 398، ومجاز القرآن349/1، والمقتضب282/3، والأصول474/3، وإعراب القرآن للنحاس76/2، 98، والإيضاح العضدي115، والخصائص353/2، 424، والمصباح لابن يسعون229/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري94، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي109/1، ومشكل إعراب القرآن للقيسي257، وشرح الكافية الشافية395/2، وشرح الرضي197/1، 198، 418/3.

(2) لم نجد له ترجمة، ولم نعثر على شعر ينسب إليه غير هذا البيت. وانظر نسبة البيت له في سيبويه288/1، والفاخر209/1، والخزانة305/1.

(3) هو المهلهل عدي بن ربيعة، أبو ليلى، سمّي مهلهلاً لأنّه هلهل الشعر، وهو خال امرئ القيس الشاعر، وأخو كليب، شاعر فارس في الجاهلية. (ترجمته في الخزانة144/2-147، والأعلام220/4). وانظر نسبة البيت إليه في المصباح لابن يسعون229/1، والخزانة305/1.

(4) هو مزرّد بن ضرار بن حرملة الذبياني الغطفاني، فارس شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، ويقال: اسمه"يزيد" وغلب عليه لقبه، وهو أخو الشمّاخ الأكبر، كان هجّاءً في الجاهلية. (ترجمته في الإصابة85/6، والأعلام211/7-212). وانظر نسبة البيت إليه في المصباح لابن يسعون229/1، والخزانة305/1.

(5) لُقّبَ غيرُ واحدٍ من العلماء بالنّاشئ، ولعلّه من أخذ عن سيبويه والأخفش، ووضع كتبًا في النحو لم تصل إلينا، وذكره أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين85، وياقوت في معجم الأدباء385/3، والسيوطي في

أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِثْلُ ذلك في كِتَاب الله عَزّ اسْمُهُ[1]، وهو في قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأ: "يُسَبَّحُ لَهُ فِيْها بالغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ"[2]، أَيْ: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ صِفَتُهُم مَا ذَكَرَ، وكَذا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: "وكَذلكَ زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِن المُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلادِهِم شُرَكَاؤُهُم"[3]، أَيْ: زَيَّنَ القَتْلَ شُرَكَاؤُهُم.

قَالَ أبو الفَتْحِ: وهذا البَيْتُ شَاهِدٌ عَلَى أنَّ اخْتِزَالَ الفَاعِلِ مِن اللَّفْظِ قَدْ لا يَكُونُ عن جَهْلٍ بِهِ، بَلْ لإِيْثَارٍ لَهُ[4].

وَقَالَ ابْنُ يَسْعُونَ[5]: وفي الإِبْهَامِ عَلَى المُخَاطَبِ بحَذْفِ الفَاعِلِ في مِثْلِ هذا النَّحْوِ مَدْحٌ عَظِيْمٌ، أَلا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: "يُسَبَّحُ لَهُ" عَلَى بِنَاءِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَذْهَبُ في المَدْحِ والتَّعْظِيْمِ؛ لِمَا يَقْتَضِيْهِ اللَّفْظُ مِن العُمُومِ؛ إِذْ يَقْتَضِي أَنَّهُ يُسَبِّحُهُ الإِنْسُ والجِنُّ، والمَلائِكَةُ[6] وسَائِرُ الخَلْقِ، كَما قَالَ تَعَالَى:

﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾[الإسراء44] عَلَى أَحَدِ الأَقْوَالِ، ثُمَّ خَصَّ بقَوْلِهِ: "رِجَالٌ" صِفَتُهُم كَذا، مَدْحًا لَهُمْ وتَشْرِيْفًا، وعِنَايَةً بِهِم، وكَذلِكَ البَيْتُ، لَمّا قَالَ:

البغية590/1، وقد يكون غيره. والعبارة في المصباح لابن يسعون230/1: "وقد رد الناس" وفي نسخة من المصباح: "الناشئ". وقد نسب رد هذه الرواية للأصمعي، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء101/1: "وكان الأصمعي ينكر هذا، ويقول: ما اضطره إلى ذلك؟ وإنّما الرواية: لِيَبْكِ يَزِيْدَ ضارعٌ لخصومةٍ"، ونسب إنكار الرواية أيضًا للعسكري في الخزانة، فلعلّ المقصود بالناشئ أحدهم. والله أعلم.

(1) ك: (الكتاب العزيز).

(2) النور36–37، وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر والبحتري عن حفص، ومحبوب عن أبي عمرو، والمنهال عن يعقوب وغيره. (حجة القراءات501، والبحر المحيط421/6).

(3) الأنعام137، وهي قراءة الحسن والسلمي وأبي عبدالملك قاضي الجند (تفسير البحر المحيط461/2).

(4) انظر قول ابن جني في المصباح لابن يسعون231/1.

(5) انظر قول ابن يسعون231/1–232.

(6) في ك: (وسائر الملائكة).

(لِيُبْكَ يَزِيْدُ) عَمَّ المَأمُورِيْنَ بالتَّفَجُّعِ عَلَى هذا المَيِّتِ، والبُكَاءِ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ كَثْـرَةِ الغَنَاءِ والاضطلاعِ بالأعْباء، ثُمّ خَصَّ هذين النوعَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ البَاكِيْنَ عَلَيْهِ؛ لِشِـدَّةِ احْتِيَاجِهما[1] إِلَيْهِ.

و(مُخْتَبِطٌ) عَطْفٌ عَلَى (ضَارِعٍ)، وهو الّذي يَسْأَلُكَ[2] عَنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ كَانَتْ بَيْنَكُما، ولا يَدٍ سَلَفَتْ مِنْهُ إِلَيْكَ، وقَالَ صَاحِبُ العَيْنِ[3]: الاخْتِبَاطُ طَلَبُ المَعْـرُوفِ والكَسْبِ، وقَد اخْتَبَطْتُ فُلانًا، واخْتَبَطْتُ مَعْرُوفَه، وأَنْشَدَ قَوْلَ عَلْقَمَةَ[4]:

[الطويل]

[193] وفِي كُلّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بنِعْمَةٍ ....[5]

وقَوْلُهُ: (مِمّا) في مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى النَّعْتِ لِـ(مُخْتَبِطٍ)، أَوْ لَهُ ولِـ(ضَـارِعٍ)، والتَّقْدِيْرُ: كَائِنٌ، أَو كَائِنَانِ مِنْ جِنْسٍ تُطِيْحُه المُطِيْحَـاتُ، أَيْ: تُهْلِكُـهُ المُهْلِكَـاتُ، فَتَكُونُ[6] (مَا) للجنسِ، ويُؤَيِّدُ هذا التَّأْوِيْلَ رِوَايَةُ مَنْ رَوَى: (مِمَّن)[و40]. وقَـدْ تَكُونُ (مَا) مَصْدَرِيَّةً، أَيْ: مِن إِطَاحَةِ المُطِيْحَاتِ إِيَّاه، فَيَكُونُ مَوْضِعُ (مِمّا) عَلَى هـذا نَصْبًا عَلَى المَفْعُولِ لَهُ؛ إِذ المَعْنى: مِنْ أَجْلِ الإِطَاحَةِ.

---

(1) في ك: (احتياجها).
(2) في ك: (يسأل).
(3) العين224/4.
(4) هو علقمة الفحل، علقمة بن عَبَدة بن ناشرة، من بني تميم، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان معاصـرًا لامرئ القيس.(ترجمته في الأعلام247/4).
(5) البيت لعلقمة بن عبدة الفحل في ديوانه48، وعجز البيت هو:
.... فحَقٌّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ
وهـو مـن شـواهد العـين224/4، والمفضـليات396، والجمهـرة306/1، وتهـذيب اللغـة113/7، والمنصف332/2، والمصباح لابن يسعون233/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي110/1، وشـرح ابـن يعيش48/5.
(6) ك: (فكون).

وَرَوى أَبُو عَلِيٌّ في التَّذْكِرَةِ: قَدْ طَوَّحَتْهُ[1]، وهذا يُؤَكِّدُ كَوْنَ هذه الجُمْلَةِ نَعْتًا لِـ(مُخْتَبِطٍ) فَقَطْ؛ لِرُجُوعِ الضَّمِيْرِ إِلَيْهِ مُفْرَدًا.

وقِيَاسُ (الطَّوَائِحُ) المَطَاوِحُ، لكنّه جَاءَ بِهِ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ مِنْ فِعْلِهِ، ورَدَّهُ إِلى الأَصْلِ، كأَنَّهُ مِن (طَاحَ)، فهو (طَائِحٌ)، ثُمَّ كُسِّرَ عَلَى (طَوَائِحَ)، كَذا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ"[2].

وقَالَ أَبُو عَمرو الشَّيْبَانِيُّ[3]: هو على النَّسَب، كَقَوْلِهِم: (رَجُلٌ تَامِرٌ ولابِنٌ)[4]، أَيْ: ذُو تَمْرٍ ولَبَنٍ، أَيْ: مما تُطِيحُه ذَوَاتُ الطَّوَائِحِ، أَيْ: الأُمُورُ الّتي تَقْتَرِنُ بها المَهَالكُ. ومِثْلُ ذلكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾[الحجر22]، قَالَ ابنُ دُرَيْدٍ: أَلْقَحَت الرِّيْحُ السَّحَابَ إذا جَمَعَتْه وأَلْقَتْهُ[5]، والقِيَاسُ (مَلاقِحُ) و(مُلْقِحَاتٌ)، ومِثْلُهُ: (أَعَقَّت الفَرَسُ) فهي (عَقُوقٌ)، ولم يَقُولوا: (مُعِقٌّ)[6]، وقَالَ الزَّجَّاجُ: الرِّيَاحُ تُلْقِحُ السَّحَابَ والشَّجَرَ، وقِيْلَ لَها: (لَوَاقِحُ) وإنْ أَلْقَحَتْ غَيْرَها؛ لأَنَّ مَعْنَاها النَّسَبُ، وجَازَ أَنْ يُقَالَ للرِّيْحِ: (لَقِحَتْ) إذا أَتَتْ بِالخَيْرِ، كَما قِيْلَ لَها: (عَقِيْمٌ) إذا أَتَتْ بِالعَذَابِ[7].

---

(1) انظر قول أبي علي في المصباح لابن يسعون1/234، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري96، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي1/113.

(2) انظر قول أبي علي في المصباح لابن يسعون1/235.

(3) هو إسحاق بن مِرار، أبو عمرو، صاحب كتاب الجيم، لغوي كوفي، راوية أهل بغداد، واسع العلم باللغة والشعر وكلام العرب، لازمه الإمام أحمد بن حنبل وروى عنه، وله: النوادر، والخيل، وغيرها، وقيل: إنه توفي سنة خمس، أو ستٍّ، أو ثلاث عشرة ومائتين، وقد زاد عمره على المئة. انظر ترجمته في البلغة68، وبغية الوعاة1/439-440.

(4) انظر قول الشيباني في المصباح لابن يسعون1/235، والخزانة1/300.

(5) الجمهرة1/559.

(6) في الأصل: (معقة).

(7) معاني القرآن وإعرابه3/177 بتصرف.

وأَلِفُ (طَاحَ) عَن الوَاوِ، عِنْدَ مَنْ قَالَ: (طَاحَ طَوْحًا)، إذا هَلَكَ، وعَن اليَـــاءِ عِنْدَ مَنْ قَالَ: (طَيْحًا)، وعَلَيْهما: (مَا أَطْوَحَهُ)، و(أَطْيَحَهُ)، وقَالَ سِيْبَوَيْهِ: أَمّا (طَاحَ)، (يَطِيْحُ) فَزَعَمَ الخَلِيْلُ أَنّها (فَعِلَ)، (يَفْعِلُ)، كَـ(حَسِبَ)، (يَحْسِبُ)، وهي مِن الوَاوِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذلكَ: (طَوَّحْتُ)، ومَنْ قَالَ: (طَيَّحْتُ) فَقَدْ جَاءَ بها عَلَى (بَاعَ)، (يَبِيْـــعُ) مُسْتَقِيْمَةً[1]. وقَالَ أَبُو الفَتْحِ: مَنْ قَالَ: (طَاحَ)، (يَطِيْحُ) باليَاءِ فَقِيَاسُـــهُ (المَطَـــايِحُ)، بِتَصْحِيْحِ اليَاءِ[2]، فاعْرِفْ ذلك.

* * * * *

(1) الكتاب4/344.

(2) انظر قول ابن جني في المصباح لابن يسعون1/238، وهو في الخزانة1/301 نقلاً عن إعراب الحماسة لابن جني.

ومِنْهَا: [الطويل]

[8/194] قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيـــمَهُ
وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيـــمُها[1]

البَيْتُ لِكُثَيِّرِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمن بن الأَسْوَدِ بن عَامِرِ الخُزاعِيِّ[2].

(قَضَى) فِعْلٌ مَاضٍ، وأَلِفُهُ عَن اليَاءِ، لِقَوْلِكَ: (قَضَيْتُ)، و(كُلٌّ) فَاعِلُهُ.

و(ذِي) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ (كُلٌّ) إِلَيْهِ، وأَصْلُهُ (ذَوَيْ). فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ كَانَتِ العَيْنُ مُتَحَرِّكَةً مَع أَنَّ الأَصْلَ السُّكُونُ؟ ولِمَ كَانَت اللاَّمُ يَاءً؟ أَجَبْتُ عَن الأَوَّلِ: بِأَنَّ جَمْعَهُ عَلَى (أَذْوَاء)، دَلِيْلُ ذلكَ نَحْوُ: (جَمَلٍ)، و(أَجْمَالٍ)، و(قَتَب)، و(أَقْتَاب). وعَن[3] الثَّانِي: بِأَنَّ ما عَيْنُهُ وَاوٌ، ولامُهُ ياءٌ، نَحْوُ: (طَوَيْتُ) أَكْثَرُ مِمَّا عَيْنُهُ ولامُهُ يَاءانِ، نَحْوُ: (حَيِيتُ)، وقِيَاسُهُم الحَمْلُ عَلَى الكَثِيرِ. ونَقَلَ ابنُ الدَّهَّانِ عَنْ بَعْضِهِم أَنَّ لامَهَا وَاوٌ، فهي من بَابِ (قُوَّةٍ). ولا تُضَافُ إلاّ إلى الظَّاهِرِ، وأَجَازَ المُبَرِّدُ إِضَافَتَها إِلَى المُضْمَرِ[4]، تَمَسُّكًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الرمل]

[195] أَهْـنَـأُ المَعْـرُوفِ مَا لَمْ تُـبْـتَـذَلْ فِـيْـهِ الـوُجُـوهْ

(1) البيت لكثيّر عزة في ديوانه143، وهو من شواهد الإيضاح العضدي109، والمسائل البصريات524/1، والصحاح(غرم)، والمقتصد340/1، والمصباح لابن يسعون216/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري90، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي100/1، والإنصاف90/1، وشرح التسهيل لابن مالك166/2، وشرح الكافية الشافية642/2، والمحصول803/2، والارتشاف2140/4.

(2) هو المعروف بكثيّر عزّة، شاعرٌ متيّمٌ مشهور من أهل المدينة، ولد في آخر خلافة يزيد، توفي والده وهو صغير السنّ، وتوفي سنة خمس، او سبع ومئة للهجرة. (ترجمته في المنتظم103/7، وشرح أبيات مغني اللبيب82/1).

(3) ك: (وعلى).

(4) لم نعثر على هذا الرأي للمبرد في المقتضب، وقد جاء في كتب النحاة أن المبرد أجاز إضافة (ذو) إلى المضمر، واحتج بعدة أبيات. انظر المحصول162/1، وشرح ألفية ابن معط للقواس254/1، والنجم الثاقب551.

إِنَّـمَـا يَـعْـرِفُ ذَا الـفَـضْـلِ مِـنَ الـنَّـاسِ ذَوُوه[1]

وبِقَوْلِ الآخَرِ: [الطويل]

[196] وإنّا لَنَرْجُو عَاجِلاً مِنْكَ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قِدْمًا في ذَوِيكَ الأَوَائِلِ[2]

و(الفَاءُ) حَرْفُ عَطْفٍ.

و(وَفَّى) فِعْلٌ مَاضٍ، وعَيْنُهُ مُشَدَّدَةٌ للمُبَالَغَةِ، و(غَرِيْمَهُ) مَنْصُوبٌ بِهِ، ومَفْعُولُ "قَضَى" مَحْذُوفٌ اسْتِغْنَاءً عَنْهِ بمَعْمُولِ الثّاني. [ظ40]

فإنْ قُلْتَ: فَلِمَ لا يَكُونُ "غَرِيْمَهُ" مَفْعُولاً لِـ"قَضَى"، ومَفْعُولُ "وَفَّى" مَحْذُوفٌ؟ أَجَبْتُ: كَانَ يَلْزَمُ أَنْ يَقُولَ: (فَوفّاهُ غَرِيْمُه)، أَيْ: قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ غَرِيْمَهُ فَوَفّاه، فهذا شَاهِدٌ عَلَى إعْمَالِ الثّاني دُونَ الأَوَّلِ.

---

(1) البيتان من الرمل وهما ضمن مجموعة من الأبيات في المزهر في علوم اللغة والأدب123/1، وهي منسوبة لأعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة، وجاء البيت الثاني فيه برواية:

إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه

وجاء البيت الأول فقط بلا نسبة في فَصل المقال368/1 برواية: (أحسن المعروف)، وجاء البيت الثاني في مصادر عدّة برواية ابن إياز، وهو بلا نسبة في ابن يعيش53/1، والبديع في علم العربيّة26/1، وشرح اللمع للأصفهاني242/1، والتّخمير70/2، وشرح الكافية الشّافية928/2، وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي254/1، وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي288/1، والمساعد346/2، والارتشاف1815/4، والفوائد الضّيائيّة28/2، وشفاء العليل710/2، والنّجم الثاقب552/1، والإقليد719/2، وهمع الهوامع515/2، والدّرر27/5، وتاج العروس(ذو)430/40. والشّاهد فيه إضافة (ذو) إلى المضمر.

(2) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه179 برواية:

ولكنْ رَجَوْنا مِنْكَ مِثلَ الّذي به صُرِفْنَا قَدِيْمًا مِنْ ذَوِيكَ الأَفَاضِلِ

وانظر الأغاني298/9 وشرح الكافية الشافية928/2وشفاء العليل711/2 ولسان العرب (ذا) 458/15 والدّرر28/5. وهو بلا نسبة في المحصول163/1، وتفسير البحر المحيط447/1، 506/1، والنّجم الثاقب552/1، وهمع الهوامع515/2، وجاء في المصادر السابقة جميعها برواية: (الأفاضل) وجاء في تاج العروس (ذو)429/40 برواية: (صرفنا قديمًا من ذويك الأوائل)، وهي رواية ابن إياز، والشّاهد في البيت إضافة (ذو) إلى الضّمير.

و(عَزَّةُ) مُبْتَدَأ، و(غَرِيْمُها) مُبْتَدَأ ثَانٍ، و(مَمْطُولٌ) و(مُعَنًّى) خَبَرَانِ للغَرِيْمِ، والجُمْلَةُ خَبَرٌ عَنْ "عَزَّةُ"، والعَائِدُ الهَاءُ في "غَرِيْمُها". ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مُعَنًّى) صِفَةً لِـ"مَمْطُول"، أَوْ حَالاً مِن الضَّمِيْرِ الّذي فِيْهِ.

ويَجُوزُ أَنْ تَرْتَفِعَ (عَزَّةُ) بالابْتِدَاء، و(مَمْطُولٌ) خَبَرٌ عَنْها، و(غَرِيْمُها) مُرْتَفِعٌ بِأَنَّهُ اسْمُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. وصَحَّ أَنْ يَجْرِيَ اسْمُ المَفْعُولِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُو لَهُ للضَّمِيْرِ العَائِدِ مِمّا أُضِيْفَ إِلَيْهِ مَرْفُوعُهُ، وهو الهَاءُ في "غَرِيْمُها". ولا يَجُوزُ أنْ يَرْتَفِعَ "غَرِيْمُها" بـ"مُعَنًّى" كَمَا جَازَ أَنْ يَرْتَفِعَ بِـ"مَمْطُولٍ"؛ إِذْ لا يَكُونُ في "مَمْطُولٍ" مَا يَعُودُ عَلَى "عَزَّةُ".

وقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُهُم هذا المَذْهَبَ الفَاسِدَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ جَهْلاً مِنْهُ بمَوْضِعِهِ الأَرْفَعِ، وعَلْمِهِ الشَّائِعِ الأَوْسَعِ، وقَدْ نَصَّ في "التَّذْكِرَةِ" عَلَى امْتِنَاعِ ذلِكَ[1]، فقَالَ: لا يَرْتَفِعُ "غَرِيْمُها" بِـ"مُعَنًّى"؛ لأَنَّ "مَمْطُولاً" يَبْقَى مُنْفَرِدًا[2] غَيْرَ عَامِلٍ في شَيءٍ، وبَقَاؤُهُ مُنْفَرِدًا غَيْرَ مُحْتَمِلٍ للضَّمِيْرِ[3] لا يَصِحُّ، فَإذا لَمْ يَصِحَّ رَفْعَتُهُ[4]، وأَعْمَلْتَ الأَوَّلَ؛ لِيَصِيْرَ في "مُعَنًّى" ذِكْرٌ مِن الغَرِيْمِ.

فإنْ قِيْلَ: أَعْمَلَ "مُعَنًّى" وأَظْهَرَ الضَّمِيْرَ في "مَمْطُولٍ" لِجَرْيِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُو لَه، كَقَولِكَ: مَمْطُولٌ هو مُعَنًّى غَرِيْمُها. قِيْلَ: لا يَجُوزُ هذا؛ لأَنَّ الغَرِيْمَ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ هُنا ذِكْرٌ يَتَضَمَّنُهُ اسْمُ المَفْعُولِ، فَيُبْرِزُه[5]، وكَذلِكَ لا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ في "مَمْطُولٍ" إِضْمَارًا قَبْلَ الذِّكْرِ، كَمَا تُضْمِرُ في قَوْلِكَ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا) إذا

---

(1) انظر كلام أبي علي في المصباح لابن يسعون 1/218-219.

(2) ك: (مفردًا).

(3) ك: (الضمير).

(4) ك: (رفعه).

(5) الأصل: (فيبرزوه).

أَعْمَلْتَ الآخرَ؛ لأَنَّ الضَّمِيْرَ مَع اسْمِ الفَاعِلِ واسْمِ المَفْعُولِ لا يَكُونُ في أَحْكَامِ الجُمَلِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تَصِلُ بِهِ المَوْصُولَ كَمَا تَصِلُ بالفِعْلِ وضَمِيْرِهِ.

قَالَ: ومَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّهُ لا ذِكْرَ للأَوَّلِ في قَوْلِكَ: (ضَرَبَني وضَرَبْتُ زَيْدًا)[1] أَجَازَ عَلَى مَذْهَبِهِ هُنا أَنْ يَرْتَفِعَ الغَرِيْمُ بِـ"مُعَنًّى"، ويَبْقَى "مَمْطُولٌ" غَيْرَ مُسْنَدٍ إلى شَيءٍ، وهو مَذْهَبٌ فَاسِدٌ؛ لأَنَّ بَقَاءَ الفِعْلِ مِن غَيْرِ فَاعِلٍ لا يَجُوزُ؛ لأنَّ المَوَاضِعَ الَّتي يُحْذَفُ فيها المُبْتَدأ يُضْمَرُ فِيْها الفَاعِلُ ولا يُحْذَفُ، والإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ قَدْ جَاءَ في مَوَاضِعَ مِنْ كَلامِهِم، فإذا كَانَ ذلك الوَجْهُ مَرْفُوضًا والآخَرُ مُسْتَعْمَلاً حَمَلْتَهُ عَلَى المُسْتَعْمَلِ، هذا طَرِيقُ القِيَاسِ، عَلَى أَنَّ السَّمَاعَ قَدْ وَرَدَ بذلكَ، قَالُوا: (ضَرَبَانِي وضَرَبْتُ أَخَوَيْكَ).

فَإنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَرْتَفِعُ "غَرِيْمُها" بِـ"مَمْطُول" مَع كَوْنِ "مُعَنًّى" نَعْتًا لَهُ؟ أَجَبْتُ: لا يَكُونُ نَعْتًا، بَلْ حَالاً مِن الغَرِيْمِ مُقَدَّمَةً، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيْدًا.

قَالَ ابْنُ يَسْعُونَ: وفِيْهِ نَظَرٌ؛ لِخُرُوجِهِ عَن قِسْمَي التَّوْكِيْدِ اللَّفْظِيِّ والمَعْنَوِيِّ[2].

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: ولا نَحْتَاجُ هُنا إلى إظْهارِ الضَّمِيْرِ الَّذي في "مُعَنًّى"؛ لأَنَّهُ قَدْ جَرَى عَلَى الغَرِيْمِ، وهو هو[3].

قَالَ ابْنُ يَسْعُونَ[4]: ويَبْعُدُ عِنْدِي أَنْ يُجْعَلَ "مُعَنًّى" خَبَرًا لِـ"عَزَّةَ" بَعْدَ خَبَرٍ؛ لأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الخَبَرَيْنِ وَاحِدًا في تَنَاوُلِ العَامِلِ لَهُما، والضَّمِيْرِ العَائِدِ مِن مَجْمُوعَيْهِما، فَيَلْزَمُ [و41] عَلَى هذا أَنْ يُبْرَزَ المُرْتَفِعُ بِـ"مُعَنًّى" لِجَرْيِهِ عَلَى مَنْ لَيْسَ

(1) هو مذهب الكوفيين مع تفصيل لموقف كل من الكسائي والفراء. (معاني الفراء2/276-277، والبصريات1/527، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي1/104، والإنصاف57 وما بعدها، وشرح الكافية الشافية2/642.

(2) المصباح لابن يسعون1/220 .

(3) المسائل البصريات1/526.

(4) المصباح لابن يسعون1/220-221.

لَهُ، أَوْ يُضْمَرَ قَبْلَ الذّكْرِ، وقَدْ تَقَدَّمَ فَسَادُ ذلِكَ في كَلامِ أَبِي عَلِيٍّ في التّذْكِرَةِ، إلاّ أَنَّه قَالَ في البَصْرِيَّاتِ: ومَنْ أَجَازَ أَلاّ يُظْهِرَ هذا الضَّمِيْرَ مَع جَرَيَانِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هو له، واسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ الأَعْشَى[1]: [الطويل]

[197] لَمحْقُوقةٌ أَنْ تَسْتَجِيبي لِصَوْتِه وأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ[2]

فَيَنْبَغِي أَنْ يُجيْزَ ارْتِفَاعَ "غَرِيْمُها" بـ"مُعَنًّى"، ويُضْمِرَ في الأَوَّلِ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ.

وقَدْ أَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ مَع ذلكَ عَمَلَ اسْمِ الفَاعِلِ المَوْصُوفِ[3] في قَوْلِ بِشْرِ بْـنِ أَبِي خَازِمٍ[4] عَلَى أَحَدِ مَذْهَبَيْهِ فِيْهِ: [الطويل]

[198] إذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيْطِ المُبَاينِ[5]

وفي قَوْلِ ذِي الرّمّةِ: [الطويل]

[199] وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ سَيُودِي بهِ تَرْحَالُهُ ومَذَاهِبُهْ[6]

فَإنْ جعَلْتَ (تَخْشَى) في مَوْضِعِ حَالٍ مِن الضَّمِيْرِ في الصِّفَةِ نَصَبْتَ الجُمْلَةَ بِهذا القَوْلِ الظّاهِرِ.

---

(1) المسائل البصريات 526/1 بتصرف.

(2) البيت للأعشى في ديوانه 120، وهو من شواهد العين 6/3، والبصريات 526/1، وتهذيب اللغة 241/3، ومقاييس اللغة 18/2، والمحكم 473/2، والمصباح لابن يسعون 221/1، والإنصاف 58/1، وشرح الرّضي 43/2، وقد جاء في نسخة س، قبل هذا:

وإنّ امْرَأً أَسْرَى إليكِ ودُونَه من الأرضِ مَوْماةٌ وبيداءُ سَمْلَقُ

(3) إيضاح الشعر للفارسي 344، والمصباح لابن يسعون 221/1.

(4) من بني أسد، شاعر جاهلي، قال فيه أبو عمرو: إنه فحلٌ هو والنابغة. (ترجمته في الخزانة 402/4، والأعلام 54/2).

(5) البيت من شواهد إيضاح الشعر للفارسي 344، والمحكم 320/6، والمخصص 84/5، والمصباح لابن يسعون 222/1، واللسان (فقد)، وشرح الكافية الشافية 1042/2 برواية: (المزايل)، والمقاصد النحوية 39/3 برواية: (المزايل)، والتاج (فقد). وليس في ديوان بشر بن أبي خازم.

(6) البيت في ديوانه 300، وهو من شواهد المصباح لابن يسعون 222/1، ومغني اللبيب 565 برواية: (وجعالله)، وشرح أبيات مغني اللبيب 314/6.

وبَيْتُ كُثَيِّرٍ هذا من قَصِيْدَةٍ مُخْتَارَةٍ حَسَنَةٍ يَرْثِي بِها عَبْدَ العَزِيْزِ بـــنَ مَـــرْوانَ، وبَعْدَهُ: [الطويل]

[200] إذا سُمْتُ نَفْسِي هَجْرَها واجْتِنَابَها رَأَتْ غَمَرَاتِ المَوْتِ في مَا أَسُومُهَا

فَهَلْ تَجْزِيَنّي عَزَّةُ القَرْضَ بالهوى ثَوَابـــاً لِنَفْسٍ قَدْ أُصِيْبَ صَمِيْمُها

وقَدْ عَلِمَتْ بالغَيْبِ أنْ لَنْ أَوَدَّها إذَا هيَ لَم يَكْرُمْ عَليَّ كَرِيْمُـــها[1]

وفي "زُهْرِ الآدَاب"[2] أَنَّ عَزَّةَ[3] دَخَلَتْ عَلَى عَبْدِ المَلِكَ بن مَرْوَانَ، فَقَالَ لَهَا: أَنْتِ عَزَّةُ كُثَيِّرٍ؟ فَقالَتْ: أَنَا أُمُّ بَكْرٍ الضَّمْرِيَّةُ، فَقَالَ يَا عَزُّ، هَلْ تَرْوِينَ مِن شِعْرِ كُثَيِّـــرٍ شَيئًا؟ قَالَتْ: مَا أَعْرِفُهُ، ولكن سَمِعْتُ الرُّوَاةَ يُنْشِدُونَ لَهُ:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ.......... ....

قَالَ: أَفَتَرْوِيْنَ قَوْلَهُ: [الطويل]

[201] وقَدْ زَعَمَتْ أَنّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ومَنْ ذا الّذِي يَا عَزَّ لا يَتَغَيَّرُ[4]

قَالَتْ: مَا سَمِعْتُ هذا، ولكنّي سَمِعْتُهُم يُنْشِدُونَ: [الطويل]

[202] كَأنّي أُنَادِي صَخْرَةً حَيْنَ أَعْرَضَتْ مِن الصُّمِّ لَوْ تَمْشِي بِهَا العُصْمُ زَلَّتِ

غَضُوبًا فَمَا تَلْقَاكَ إلاّ بَخِيْلَةً فَمَنْ مَلَّ مِنْها ذلك الوَصْلَ مَلَّتِ[5]

* * * * *

(1) انظر الأبيات في ديوانه143-144.

(2) انظر الحكاية في زهر الآداب232/1.

(3) ك: (أن عزة) مكرر .

(4) ديوانه461.

(5) ديوانه97-98.

ومِنْها: [الطويل]

[9/203] فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنى مَعِيْشَةٍ
كَفَاني ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِن المَالِ[1]

هذا البَيْتُ لامْرئ القَيْسِ بنِ حُجرِ الكِنْدِيِّ.

(الفَاءُ) للعَطْفِ. و(لَوْ) حَرْفٌ يَمْتَنِعُ بِهِ الشّيءُ لامْتِنَاعِ غَيْرِهِ، وفِيْهِ مَعْنى الشَّرْطِ، نَعَمْ، لا يُجْزَمُ بهِ إلاّ لِضَرُورَةٍ، وأَنْشَد السَّيِّدُ ابنُ الشَّجَرِيِّ[2] في أَمَالِيِّهِ لامْرَأَةٍ: [الرمل]

[204] فَارِسٌ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ
لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذو مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ
غَيْرَ أنّ البَأسَ منهُ شِيمَةٌ وصُرُوفُ الدّهرِ تَجري بالأَجَلْ[3]

ومَوْضِعُ "أَنَّ" بَعْدَ "لَوْ" رَفْعٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ؛ لأَنَّها بِالفِعْلِ أَوْلَى؛ لِتَضَمُّنِها مَعْنى الشَّرْطِ، والتَّقْدِيْرُ: لَوْ صَحَّ أَنَّ ذلكَ.

و(مَا) مَنصُوبَةُ المَوْضِعِ بِـ"أَنَّ"، والأَحْسَنُ فِيْها أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً مُقَدَّرَةً بالسَّعْيِ، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً بمَعْنى (الّذي)، فَتَحْتَاجُ حِيْنئذٍ إلى عَائِدٍ عَلَيْها، بلا خِلافٍ، [ظ41] إذ في المَصْدَرِيَّةِ خِلافٌ، والتَّقْدِيْرُ: فَلَو أَنَّ الّذي أَسْعَى لَهُ،

---

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه188، وهو من شواهد سيبويه79/1، والمقتضب76/4، وإعراب القرآن للنحاس459/1، والإيضاح العضدي110، والخصائص387/2، والمقتصد343/1، والمفصل40، والمصباح لابن يسعون224/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري91، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي105/1، والإنصاف84/1، وشرح ابن يعيش78/1، وشرح الرضي211/1، 275، وغيرها.

(2) قوله: (ابن الشجري) من ك، وفي الأصل: (السيد).

(3) أمالي ابن الشجري288/1، وانظر الأبيات الثلاثة في الحماسة البصرية243/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي463/1، وخزانةالأدب320/11.

فَحُذِفَ ذلِكَ عَلَى رَأْيِ سِيْبَوَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَدْرِيْجٍ[1]، وعَلَى رَأْيِ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ حُذِفَ الجَارُّ، ثُمَّ وَصِلَ الفِعْلُ إلى المَفْعُولِ بِهِ، فَصَارَ التَّقْدِيْرُ: أَسْعَاهُ، ثُمَّ حُذِفَ تَخْفِيْفًا، وللعِلْمِ بِهِ[2].

و(لأَدْنَى) جارٌّ وَمَجْرُورٌ في مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّه[3] خَبَرُ "أَنَّ".

و(مَعِيْشَةٍ) مَجْرُورَةٌ بِإِضَافَةِ "أَدْنَى" إِلَيْها[4].

و(مَعِيْشَةٌ) عِنْدَ الخَلِيْلِ وسِيْبَوَيْهِ[5] يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَفْعِلَةً) بِكَسْرِ العَيْنِ، وهي اليَاءُ، فَنُقِلَتْ إلى الفَاءِ حَمْلاً عَلَى مَا اشْتُقَّ مِنْها، وهو (يَعِيْشُ)؛ لاتِّفَاقِهِما في المُتَحَرِّكَاتِ والسَّوَاكِنِ، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَفْعُلَةً) بضَمِّ العَيْنِ، ثُمَّ نُقِلَت الضَّمَّةُ لِمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ قُلِبَت الضَّمَّةُ كَسْرَةً؛ لِتَسْلَمَ اليَاءُ مِن انْقِلابِها إلى الوَاوِ، حَيْثُ سَكَنَتْ مُفْرَدَةً، وانْضَمَّ مَا قَبْلَها. ولا تَكُونُ عِنْدَ الأَخْفَشِ إلاَّ بالكَسْرِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ بالضَّمِّ لَقِيْلَ: (مَعُوشَةٌ) كـ"مَضُوفَةٍ"[6]، وقَدْ بَيَّنْتُ هذا في "شَرْحِ تَصْرِيْفِ ابْنِ مَالِكٍ"[7].

---

(1) سيبويه1/86-88، وانظر الإغفال1/202، والخصائص2/473، والمصباح لابن يسعون1/227، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري93، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي1/108.

(2) انظر رأي الأخفش في الإغفال1/202-203، والخصائص2/473، والمصباح لابن يسعون1/227، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري93، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي1/108.

(3) ليس في الأصل: (أنه).

(4) سقط من ك: (ومعيشة مَجْرُورَةٌ بِإِضَافَةِ أَدْنَى إِلَيْها).

(5) انظر سيبويه4/349، والمصباح لابن يسعون1/227-228، وشرح التعريف بضروري التصريف224-226.

(6) انظر رأي الأخفش في المصباح لابن يسعون1/228، وشرح التعريف بضروري التصريف225-227.

(7) انظر شرح التعريف بضروري التصريف225-227.

و(كَفَانِي): فِعْلٌ مَاضٍ، والنُّونُ وِقَايَةٌ لهُ مِن الكَسْرَةِ اللاّزِمَةْ قَبْلَ يَاءِ المُتَكَلِّمِ. فَإنْ قُلْتَ: فَلِمَ دَخَلَتْ مَع المُعْتَلِّ، ولَوْلاهَا لَمْ يُكْسَرْ آخِرُه؟ أَجَبْتُ: لِتَطَّرِدَ الزِّيَادَةُ في الأَفْعَالِ، وتَجْرِيَ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ.

و(لَمْ) حَرْفُ جَزْمٍ، مَعْنَاهُ[1] النَّفْيُ، واخْتُلِفَ فِيْهِ: فَقِيْلَ: يَنْقُلُ مَعْنى المُسْتَقْبَلِ إلى المَاضِي، كَقَوْلِكَ: (لَمْ يَقُمْ أَمْسِ). وقِيْلَ: يَنْقُلُ المَاضِيَ إلى لَفْظِ المُسْتَقْبَلِ، وهو اخْتِيَارُ الجُزُولِيِّ[2].

و(أَطْلُبْ) مَجْزُومٌ بِهِ، وفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ فِيْهِ، وهو المُتَكَلِّمُ[3].

و(قَلِيْلٌ) مُرْتَفِعٌ؛ لأَنَّهُ فَاعِلُ "كَفَانِي". و(مِن المَالِ) مَرْفُوعُ المَوْضِعِ؛ لأَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ.

واعْلَمْ أَنَّ الفَارِسِيَّ اسْتَشْهَدَ بهذا البَيْتِ عَلَى إعْمَالِ الفِعْلِ الأَوَّلِ عند التنازع[4]، أَلا تَرَى الشَّاعِرَ كَيْفَ رَفَعَهُ بـ"قَلِيْلٌ"، ولَمْ يَنْصِبْهُ بقَوْلِهِ: "أَطْلُبْ"[5].

وقَالَ الجَرْمِيُّ: أَرَادَ: كَفَانِي قَلِيْلٌ مِن المَالِ ولَمْ أَطْلُب المُلْكَ[6]، ولَوْ أَعْمَلَ "لَمْ أَطْلُبْ" في "قَلِيْلٌ" لاسْتَحَالَ المَعْنى[7].

وبَيَانُه أَنَّ قَوْلَه:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ ....

(1) في س، وك: (ومعناه).

(2) المقدمة الجزولية40، وانظر توضيحًا في المحصول631/2.

(3) ك: (للمتكلم).

(4) "عند التنازع" زيادة من س و ك.

(5) انظر الإيضاح العضدي110.

(6) في ك: (المال).

(7) انظر رأي الجرمي في المصباح لابن يسعون225/1.

فِيْهِ نَفْيٌ للسَّعْي لأَدْنى مَعِيْشَةٍ، فَلَوْ وُجِّهَ "لَمْ اَطْلُبْ" إلى "قَلِيْلٌ" لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِيْهِ إثْبَاتٌ لِطَلَبِ القَلِيْلِ؛ لأَنَّه في سِيَاقِ جَوَابِ "لَوْ"؛ فَيَكُونُ نَافِيًا للسَّعْيِ لأَدْنى مَعِيْشَةٍ، مُثْبتًا لِطَلَبِ القَلِيْلِ مِن المَالِ، وهو عَيْنُ مَا ثَبَتَ نَفْيُهُ، وقَدْ أَبَانَ الشَّاعِرُ غَرَضَهُ، حَيْثُ قَالَ بَعْدَهُ: [الطويل]

[205] ولكنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمْثَالِي[1]

وهذا بَيِّنٌ.

* * * * *

(1) ديوانه188.

ومِنْها: [الطويل]

[10/206] أمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ

لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ[1]

هذا البَيْتُ أَوَّلُ قَصِيْدَةٍ للحُطَيْئَةِ جَرْوَلِ بن أَوْسِ بنِ مَالِكٍ العَبْسيِّ[2]، ويُكْنى أَبَا مُلَيْكَةَ، ولُقِّبَ بالحُطَيْئَةِ؛ لِقُرْبِهِ مِن الأرْضِ، وقِيْلَ: لأَنَّهُ ضَرَطَ، فَقِيْلَ لَهُ: مَا هذا؟ فَقَالَ: حُطَيئةٌ، فسُمِّيَ بذلِكَ.

الهَمْزَةُ للاسْتِفْهَامِ. و(مِنْ) حَرْفُ جَرٍّ، ومَعْنَاهَا التَّعْلِيْلُ.

والرَّسْمُ مَصْدَرُ (رَسَمَت النَّاقَةُ رَسِيْمًا) إذا أَثَّرَتْ في الأَرْضِ لِشِدَّةِ وَطْئِها، ومِنْهُ سُمِّيَ العُودُ الّذي فِيْهِ خُطُوطٌ يُخْتَمُ بِهِ الطَّعَامُ رَسْمًا؛ لِقُوَّةِ أَثَرِهِ في المَخْتُومِ بِهِ. وهو مُضَافٌ إلى المَفْعُولِ الّذي هو (دَارٍ).

و(مَرْبَعٌ) فَاعِلُهُ، والتَّقْدِيْرُ: أَمِنْ أَنْ رَسَمَ دَارًا[و42] مَرْبَعٌ ومَصِيفٌ، أَي: غَيَّرَ أَثَرُها لِشِدَّةِ الاخْتِلافِ عَلَيْها، والمَرْبَعُ عَلَى هذا زَمَنُ الرَّبِيْعِ، وكذلك "المَصِيْفُ" هُنَا كَمَا قَالَ الذّبْيَانِيُّ: [الطويل]

[207] فَمُجْتَمَعُ الأَشْرَاجِ غَيَّرَ رَسْمَها   مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنا ومَرَابِعُ[3]

---

(1) ديوان الحطيئة253، وهو في الأغاني224/17، والإيضاح العضدي184، والمقتصد559/1، وأمالي ابن الشجري111/2، والمصباح لابن يسعون324/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري130، وإيضاح شواهد الإيضاح171/1، وشرح المفصل لابن يعيش62/6، وشرح الكافية الشافية871/2، وشرح الرضي409/3، واللسان(رسم)، والتاج(رسم).

(2) شاعر مخضرم هجاء، أسلم وارتد، ثم أُسِر وعاد إلى الإسلام، توفي قريبًا من سنة خمس وأربعين للهجرة. (ترجمته في الإصابة176/2، والأغاني149/2، والأعلام118/2).

(3) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه30، وهو في الأغاني43/11، والمصباح لابن يسعون325/1، ومعاهد التنصيص330/1 .

و(لِعَيْنَيْكَ) جارٌّ ومَجْرُورٌ.

و(مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ) جارٌّ وَمَجْرُورٌ، ومُضَافٌ إِلَيْهِ. وأَصْلُ "مَاء" : (مَـوَةٌ)، فَقُلِبَت الوَاوُ أَلِفًا؛ لِتحَرُّكِها، وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وقُلِبَت الهَاءُ هَمْزَةً، وهـذه الكَلِمَـةُ شَاذَّةٌ؛ لاعْتِلالِ عَيْنِها ولامِها، ومِثْلُها (شَاءٌ). وقَالَ بَعْضُ الأُدَبَاء: إِنَّمَا قُلبـت الهَـاءُ فِرَارًا مِن اجْتِمَاعِ الهَاءَيْنِ في (مَاؤُهُ)، واسْتُضْعِفَ لِقَوْلِهِم: (أَمْوَاهُهُ)، و(مِيَاهُهُ).

و(الشّؤونِ) مَجَارِي الدّمُوعِ إِلى العَيْنِ، فِي مَا حَكَاه الأَصْمَعِيُّ[1]، وَاحِـدُها "شَأْنٌ".

و(الوَكِيْفُ) سَيَلانُ الدَّمْعِ، ويُقَالُ فِيْهِ[2]: (وَكْفٌ) أَيْضًا، ورَفْعُهُ بالابْتِـدَاءِ، وخَبَرُهُ "لِعَيْنَيْكِ".

و(مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الحَالِ؛ لأَنَّهُ كَانَ صِـفَةً لـ(وَكِيفُ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى ذلك. وَيَجُـوزُ أَنْ يَكُـونَ مُتَعَلِّقًـا بقَوْلِـه: "لِعَيْنَيْكَ"، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا آخَرَ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ" الخَبَـرَ، و"لِعَيْنَيْكَ" إِمَّا حَالٌ حَيْثُ تَقَدَّمَتْ، أو مُتَعَلِّقٌ بالخَبَرِ.

وقَوْلُهُ: "أمِنْ رَسْمِ دَارٍ" مُتَعَلِّقٌ بقَوْلِهِ: "لِعَيْنَيْكَ" تَعَلُّقَ المَفْعُولِ لَهُ.

وقَالَ بَعْضُ المُتَأخِّرِيْنَ: الرَّسْمُ بِمَعْنَى المَرْسُومِ، فهو اسْمٌ لا مَصْدَرٌ، كَأَنَّهُ قَـالَ: أَمِنْ أَجْلِ مَرْسُومِ دَارٍ يَلُوحُ لِعَيْنَيْكَ مِن مَاءِ الشّؤُونِ وَكِيْفُ، فلا يَعْمَلُ عَلَى هذا

---

(1) عبد الملك بن قريب الأصمعي، ويُكنى أبا بَكرٍ، كانَ صاحبَ عِلْمٍ ومَعْرِفَةٍ في النّحوِ واللّغةِ والغريب، أخـذ عن عبدالله بن عوف وحمّاد بن سلمة والخليل بن أحمد، توفي سنَةَ ستٍّ عشرةَ ومائتين .(انظر ترجمتـه في نزهـة الألبّاء90، وطبقات النّحويين واللغويين 167، وبغية الوعاة2/112).

وانظر قوله في تهذيب اللغة11/285، والمصباح لابن يسعون1/327.

(2) ليس في ك: (فيه).

شَيْئًا. قَالَ: ويَرْتَفِعُ "مَرْبَعٌ"، و"مَصِيْفٌ" عَلَى إِضْمَارِ المُبْتَدأ، أَي: اللاَّئِحُ المَرْسُومُ البَادِي مَرْبَعٌ ومَصِيْفٌ، فالمَرْبَعُ عَلَى هذا التَّأويْلُ المَوْضِعُ الَّذي يَحِلُّ في الرَّبِيْعِ، والمَصِيْفُ: المَوْضِعُ الَّذي يَحِلُّ في الصَّيْفِ، كذا فَسَّرَهُما يَعْقُوبُ[1] وغَيْرُه.

وقَالَ ابْنُ يَسْعُونَ المَغْرِبِيُّ: ومِمّا يُؤَيِّدُ هذا[2] قَوْلُ الحُطَيْئَةِ في مَوْضِعٍ آخَرَ: [الطويل]

[208] أَرَسْمَ دِيَارٍ مِنْ هُنَيْدَةَ تَعْرِفُ   بأَسْقُفَ مِن عِرْفَانِهَا العَيْنُ تَذْرِفُ[3]

أَلا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا تَعْرِفُ العَيْنُ الَّذي هو المرسُومُ لا الحَدَثُ[4].

واعْلَمْ أَنّ كِلا القَوْلَيْنِ حَسَنٌ، إلا أَنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ، وهو قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ[5] أَقْيَسُ؛ لِمَا فِيْهِ مِنْ حَمْلِ الكَلامِ عَلَى أَصْلِهِ، وظَاهِرِهِ[6]؛ لأَنّ الرَّسْمَ أَصْلُهُ المَصْدَرُ في الحَقِيْقَةِ، وإِنْ كَانَ قَدْ كَثُرَ[7] وُقُوعُهُ مَوْقِعَ المَرْسُومِ، كالخَلْقِ ونَحْوِه مِمّا نُقِلَ عَنْ مَوْضِعِهِ[8]، وكَذلِكَ إِعْرَابُهُ لا يَحْتَاجُ إِلى تَقْدِيْرِ إِضْمَارٍ، فاعْرِفْهُ.

* * * * *

(1) هو ابن السكّيت، وانظر كلامه بتصرف في تهذيب اللغة176/12، والمصباح لابن يسعون325/1. وهو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، علم بنحو الكوفة، وعلوم القرآن واللغة والشعر، ثقة، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء والشيباني. له تصانيف كثيرة منها إصلاح المنطق، والقلب والإبدال، وغيرهما، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين.(ترجمته في البلغة243، والبغية349/2).

(2) قوله: (هذا) ليس في الأصل.

(3) ديوان الحطيئة382، وهو في المصباح لابن يسعون326/1، ومعجم ما استعجم149/1، والتاج(سقف).

(4) انظر المصباح لابن يسعون326/1.

(5) انظر الإيضاح العضدي184.

(6) ك: (ظاهره).

(7) ك: (وإن كثر).

(8) هذه من س و ك، والذي في الأصل "موضوعه"، وما أثبتناه أصوب.

ومِنْها: [الرجز]

[11/209] قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا

مَخَافَةَ الإِفْلاسِ واللَّيَّانَا[1]

هذانِ الشَّطْرَانِ لِزِيَادٍ العَنْبَرِيِّ[2]، قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ[3]. ونَسَبَهُ الجَرْمِيُّ إلى رُؤْبَةَ[4].

(قَدْ) حَرْفٌ يُقَرِّبُ المَاضِي، ويُقَلِّلُ المُسْتَقْبَلَ غَالِبًا. و(كُنْتُ) أَصْلُهُ قَبْلَ لَحَاقِ ضَمِيْرِ المُتَكَلِّمِ (كَوَنَ) بوَزْنِ (ضَرَبَ).

فَإِنْ قُلْتَ: هلاّ كَانَ (فَعُلَ) بوَزْنِ (ظَرُفَ)، أَوْ (فَعِلَ) بوَزْنِ (عَلِمَ)؟ أَجَبْتُ عَنِ الأَوّلِ: بِأَنَّ اسْمَ فَاعِلِهِ (كَائِنٌ) بوَزْنِ (فَاعِلٍ)، والمَضْمُومُ العَيْنَ يَجِيءُ ذلك مِنْهُ عَلَى (فَعِيلٍ)، نَحْوُ: (كَرِيْمٍ)، و(شَرِيْفٍ). و(طَهُرَت المَرْأَةُ) فـ(هي طَاهِرٌ)، و(حَمُضَ اللَّبَنُ) فَـ(هو حَامِضٌ) نَادِرٌ. وعَنِ الثّاني: بأنَّ مُسْتَقْبَلَهُ (يَفْعُلُ)، نَحْوُ: (يَدْخُلُ)، والمَكْسُورُ العَيْنِ فِي المَاضِي يُفْتَحُ فِي مُسْتَقْبَلِهِ، [ظ42]، و(فَضِلَ) (يَفْضُلُ) نَادِرٌ.

فَلَمّا اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيْرُ نُقِلَ إلى (فَعُلَ) بالضَّمِّ؛ للدّلالَةِ عَلَى أَنّ العَيْنَ وَاوٌ، ثُمّ اسْتُثْقِلَت الضَّمَّةُ عَلَى الوَاوِ، فَنُقِلَتْ إلى الفَاءِ، فالْتَقَى[1] سَاكِنَانِ: الوَاوُ والنُّونُ،

---

(1) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه187، وهو لرؤبة في سيبويه191/1، وانظر البيت في معاني القرآن للنحّاس214/2، والإيضاح العضدي185، والمقتصد561/1، والمفصل282، والمصباح لابن يسعون329/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري131، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي173، وشرح ابن يعيش65/6، وشرح الكافية الشافية1022/2، ومغني اللبيب619، وشرح ابن عقيل105/3، والمقاصد النحوية18/3، والهمع242/3.

(2) شاعر مقلٌّ راجز. (انظر المقاصد النحوية18/3).

(3) انظر نسبة أبي علي في المصباح لابن يسعون329/1، والمقاصد النحوية18/3.

(4) انظر المصباح لابن يسعون329/1، وشرح أبيات مغني اللبيب48/7.

ورؤبة هو أبو الجحاف رؤبة بن العجاج، من شعراء بني أمية وبني العباس، شعره كله من الرجز، والده العجاج راجز أيضًا، أخذ عنه أهل اللغة، توفي سنة خمس وأربعين ومئة. وقال الخليل عند وفاته: دفنّا الشعر واللغة والفصاحة اليوم. (ترجمته في تاريخ الإسلام133/9، والمنتظم188/8، وشرح أبيات مغني اللبيب62/1).

فَحُذِفَت الوَاوُ؛ لأنَّها حَرْفٌ مُعْتَلٌّ والنُّونُ حَرْفٌ صَحِيْحٌ، وأَيْضًا فالضَّمَّةُ دَلِيْلٌ عَلَيْها بَعْدَ الحَذْفِ، بخِلافِ النُّونِ، فإنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَذْفِها دَلِيْلٌ، وأَيْضًا فَإنَّ الوَاوَ اعْتَلَّت اعْتِلالَيْنِ، أَحَدُهُما بتَغَيُّرِ حَرَكَتِها مِن الفَتْحِ إلى الضَّمِّ، والآخَرُ بإسْكَانها، ومِنْ أَلْفَاظِهِم التَّغْيِيْرُ[2] يُؤْنسُ بالتغْيِيْر[3]، ولَيْسَت النُّونُ كَذلك، وقَد استَوْفَيْتُ نَظَائِرَ هذا في "شَرْحِ الفُصُولِ"[4].

والتَّاءُ اسْمُها، وهي[5] ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ، بِمَعْنى أَنَّهُ لا يَنْفَصِلُ[6] عَنِ الفِعْلِ، وخُصَّ بالضَمِّ؛ لأَنَّ المُتَكَلِّمَ هو الأَصْلُ في الإِخْبَارِ، فاسْتَحَقَّ أَقْوَى الحَرَكَاتِ، وخُصَّ ضِمِيْرُ المُخَاطَبِ بالفَتْحِ؛ لأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى المَفْعُولِ، وخُصَّ ضَمِيْرُ المُخَاطَبَةِ بالكَسْرِ؛ لأَنَّهُ بَعْضُ اليَاءِ الَّتي يُؤَنَّثُ بِهَا في (تَفْعَلِيْنَ)، و(هذي).

وهُنَا تَنْبِيْهانِ:

– الأَوَّلُ: أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِهذا الضَّمِيْرَ لَزِدْتَ عَلَيْهِ وَاوَيْنِ، الأولى مُدْغَمَةٌ في الثَّانِيَةِ، فقُلْتَ: (هذا تَوٌّ)؛ وذلك لأنّ أَقَلَّ الأُصُولِ الثَّلاثَةُ، وكَانَ المَزِيْدُ ذلك دونَ غَيْرِهِ، مُجَانَسَةً للحَرَكَةِ، ولا ريب في أَنَّ المُجَانسَ للضَّمَّةِ الوَاوُ. ولَوْ سَمَّيْتَ بِهَا مَفْتُوحَةً لَقُلْتَ: (هذا تَاءٌ)، ولَوْ سَمَّيْتَ بِهَا مَكْسُورَةً لَقُلْتَ: (هذا تِيٌّ)، وكَانَت العَيْنُ

---

(1) الأصل: (والتقى).

(2) ك: (التغير).

(3) انظر هذا القول في الإنصاف350/1، وأسرار العربية338، واللباب402/2، والمحصول في شرح الفصول671/2، 979، 982.

(4) المحصول979/2، 982.

(5) ك: (وهو).

(6) ك: (يفصل).

ساكنةً؛ لأنّ أَصْلَها ذلكَ، ولا يُعْدَلُ عَنْهُ إلاّ لِدَلِيْلٍ[1]؛ ومِنْ ثَمَّ قِيْلَ: إنَّ أَصْلَ (شَــاةٍ) (شَوْهَةٌ) بِسُكُونِ الوَاوِ.

– والثّاني: أنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِــ(كُنْتُ) لَحكَيْتَها؛ لأنَّها جُمْلَةٌ، وذلك[2] شأْنُ الجُمَلِ في هذه الحَالَةِ، ولَوْ نَسَبْتَ إِلَيْهَا لَقُلْتَ: (كَــوْنِيٌّ)، وأمّا قَــوْلُ الشَّاعِــرِ:

[الطويل]

[210] فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأَصْبَحْتُ عاجِناً وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ[3]

فهو شَاذٌّ.

و(دَايَنْتُ) فِعْلٌ وفَاعِلٌ في مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لأنَّهُ خَبَرُ (كَانَ)، و(قَــدْ) مُقَــدَّرَةٌ، أَيْ: قَدْ دَايَنْتُ، لأنَّ المَاضِي لا يَكُونُ خَبَرَ (كَانَ) إلاّ مُقْتَرِنًا بِــ(قَــدْ) ظَــاهِرَةً، أو مُقَدَّرَةً، ومِنْ ذلك قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[يوسف٢٦]، وقَالَ الشّاعِرُ:

[البسيط]

[211] أَمْسَتْ خَلاءً وأَمْسَى أَهْلُها احْتَمَلُوا أَخْنَى عليها الذي أَخْنَى على لُبَدِ[4]

وبَعْضُهُم لا يَشْتَرِطُ ذلك.

و(بِهَا) مُتعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: "دَايَنْتُ". و(حَسَّانًا) مَنْصُوبٌ بِهِ، وفي وَزْنِهِ قَوْلانِ:

---

(1) ك: (الدليل).

(2) ك: (وذلك لأنها).

(3) البيت للأعشى في الهمع395/3، وليس في ديوانه، وانظر البيت في الصحاح(عجن)، و(كون)، وتهذيب اللغة82/10، وسر صناعة الإعراب224/1، وأساس البلاغة552، وأسرار العربية90، واللسان(عجن)، (كون)، والهمع395/3. وقد روي البيت روايات مختلفة، منها:

وقدكُنْتُ كنتيًّا فأصبحتُ عاجنًا ....

ومنها:

فأصبحتُ كنتيًّا وهيّجتُ عاجنًا ....

(4) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم(140).

- أَحَدُهُما: أَنَّهُ فَعَّالٌ مِن الحُسْنِ، فالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ، وهي لامٌ، والأَلِفُ فِيْهِ مُبْدَلَةٌ مِن التَّنوِيْنِ للوَقْفِ.

- والآخَرُ: أَنَّهُ (فَعْلانُ) مِن الحَسِّ، والأَلِفُ والنُّونُ زَائِدَتانِ، فــلا يَنْصَــرِفُ حينئذٍ للعَلَمِيَّةِ المُقتَرِنَةِ بِهِما، وأَلِفُه عَلَى هذا للإِطْلاق.

و(مَخَافَةَ) مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وأَصْلُها (مَخْوَفَةٌ)، وهــي مَصْــدَرُ (خِفْــتُ)، (خَوْفًا)، و(مَخَافَةَ) هو مُضَافٌ إِلى المَفْعُول، والتَّقْدِيْرُ: أَنْ خِفْتُ الإِفْلاسَ، فــالإِفْلاسُ مَجْرُورُ اللَّفْظِ مَنْصُوبُ المَوْضِعِ، وفَاعِلُ المَصْدَرِ مَحْذُوفٌ أَوْ مُضْمَرٌ، و(اللَّيَّانُ) عَطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ الإِفْلاسِ، ويُرْوَى بِفَتْحِ اللامِ وكَسْرِهَا، والفَتْحُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً، والكَسْرُ أَشَدُّ[1] قِيَاسًا؛ إِذْ لَيْسَ في المَصَادِرِ (فَعْلانُ) بفَتْحِ الفَاءِ وسُكُونِ العَيْنِ[و43] إلاّ هذا في أَحَدِ وَجْهَيْهِ[2]، و(الشَّنْآنُ) فيمَنْ أَسْكَنَ عَيْنَهُ، وهُمَا نَادِرَانِ[3]، قَالَ أَبُــو عَلِــيٍّ: اللَّيَّانُ الّذي يَلْوِي بالحَقِّ[4]، يُرِيْدُ أَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الفَاعِلِ، وأَنَّ ذلك أَحَقُّ بِهِ مِن المَصْدَرِ، وكَذلكَ قَالَ بَعْضُهُم: الشَّنْآنُ بالسُّكُونِ صِفَةُ الفَاعِلِ، وبِالتَّحْرِيْكِ مَصْدَرٌ كَالغَلَيَــانِ.

ويَجُوزُ في نَصْبِ (اللَّيَّانِ) وَجْهَانِ آخَرَانِ:

- الأَوَّلُ: أَنْ يُرِيْدَ: ومَخَافَةَ اللَّيَّانِ، فَحَذَفَ المُضَافَ وأَقَامَ المُضَــافَ إِلَيْــهِ في الإِعْرَابِ مُقَامَهُ.

- والثَانِي: أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً مَعَه، أَيْ: مَخَافَةَ الإِفلاسِ[5] مَع اللَّيَّانِ[6].

* * * * *

---

(1) ك: (وأشد). وفي المصباح لابن يسعون330/1، وشرح الإيضاح لابن بري132 أن الكسر أقيس.

(2) ذكر أبو بكر بن السراج أن هذا الرأي لأبي العباس المبرد، إذ نقل عنه أنه قال: "فَعْلان لا يكون مصــدرًا، ولكن استثقلوا الكسرة مع الياء" الأصول87/3، وانظر اللسان(لوي).

(3) ذكر ابن يسعون وابن بري أنّه ليس في المصادر "فَعْلان" بالفتح إلا (لَيّان) و(شَنْآن) وهما نــادران. انظــر المصباح لابن يسعون330/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري132.

(4) المصباح لابن يسعون331/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري132.

(5) في الأصل: (الإلباس)، وهو تحريف.

(6) ك: (اللليانة).

ومنْهَا: [الكامل]

[12/212] حتى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهَاجَها
طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلومُ[1]

البَيْتُ لِلَبيْدِ بنِ رَبِيْعَةَ بن مَالكٍ بنِ جَعْفَرٍ، وكُنْيَتُهُ أَبُو عَقِيْلٍ[2].

(حتّى) عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ.

و(تَهَجَّرَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وهو مِنْ قَوْلِهِم: (هَجَّرَ) إذا ارْتَحَلَ في وَقْتِ الهَاجِرَةِ، ويُقَالُ لَها: الهَجِيْرُ، والهَجْرُ، وذلكَ نِصْفُ النَّهَارِ، وفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ عَائِدٌ إلى المِسْحَلِ، وهو الحِمَارُ الوَحْشِيُّ.

و(هَاجَها) فِعْلٌ مَاضٍ، وعَيْنُهُ يَاءٌ؛ لِقَوْلِهِمْ في مُضَارِعِهِ: (يَهِيْجُ)، وفي مَصْدَرِهِ (الهَيْجُ)، وعَنِ الأَصْمَعِيِّ: هِجْتُه، وأَهَجْتُه، بِمَعْنًى وَاحِدٍ[3]. وفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ يَعُودُ إلى المِسْحَلِ، والضَّمِيْرُ البَارِزُ مَفْعُولُهُ، وهو عَائِدٌ إلى الأُتُنِ، بِمَعْنى أَنَّ العَيْرَ هَاجَ الأُتُنَ في وَقْتِ الرَّوَاحِ لِطَلَبِ المَاءِ، ومَنْ رَوَى "هَاجَهُ" فالهَاءُ عَائِدَةٌ[4] إلى العَيْرِ.

---

(1) الشاهد للبيد في ديوانه155، وهو من شواهد العين178/1، ومعاني الفراء66/2، والحماسة البصرية331/2، والإيضاح العضدي186، والبصريات747، وجمهرة اللغة364/1، وتهذيب اللغة180/1، والمصباح لابن يسعون332/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري133، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي174/1، وشرح ابن يعيش66/6، والإنصاف232/1، 331، وشرح الكافية الشافية116/1، 1084/2، وشرح الرضي379/1، 412/3، والبحر المحيط390/5، وقد ورد في بعض المصادر: (وهاجه).

(2) الشاعر المشهور، من أصحاب المعلقات، وهو من كلاب، أدرك الإسلام وأسلم، وترك الشعر، عمّر طويلاً، فبلغ مئة وخمسًا وأربعين سنة، منها خمس وخمسون سنة في الإسلام. (انظر ترجمته في الإصابة675/5، وأسد الغابة538/4).

(3) انظر قول الأصمعي في المصباح لابن يسعون336/1-337.

(4) قوله: "ومن روى....عائدة" سقط من الأصل.

و(طَلَبُ): يُرْوَى بِالنَّصْبِ والرَّفْعِ، فالنَّصْبُ عَلَى المَصْدَرِ، أَيْ: يَطْلُبُ المَاءَ طَلَبًا مِثْلَ طَلَبِ المُعَقِّبِ، فهو من المَصَادِرِ المُنْتَصِبَةِ عَلَى المَعْنَى؛ لِمَا في مُقَدَّمِ[1] الكَلامِ مِن الدَّلِيْلِ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ يَسْعُونَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى المَفْعُولِ لَهُ[2]، أَيْ: وهَاجَها العَيْرُ لأَجْلِ طَلَبِ المَاءِ. والرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ فاعِلُ (هَاجَها)[3] عَلَى الاتِّسَاعِ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِن الضَّمِيْرِ المُسْتَكِنِّ في (هَاجَها) بَدَلَ الاشْتِمَالِ، أَيْ: هَاجَها طَلَبُهُ للمَاءِ[4].

و(المُعَقِّبِ): مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ المَصْدَرِ إِلَيْهِ، وهو مَرْفُوعٌ في المَعْنَى؛ لأَنَّهُ فَاعِلُ المَصْدَرِ.

و(المَظْلُومُ) صِفَتُهُ عَلَى المَوْضِعِ.

و(حَقَّهُ) مَنْصُوبٌ بِـ"طَلَبُ"، والمُعَقِّبُ: الّذي يَطْلُبُ حَقَّهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى[5]، أَيْ: يَتَتَبَّعُ ذلِكَ ولا يَسْأَمُه. وقِيْلَ: المُعَقِّبُ المَاطِلُ، يَقَالُ: (عَقَّبَنِي حَقِّي)، أَيْ: مَطَلَنِي. فالمَظْلُومُ عَلَى هذا فَاعِلٌ، والمُعَقِّبُ مَفْعُولٌ بِهِ.

وقَالَ بَعْضُهُم: المُعَقِّبُ الّذي أُغِيرَ عَلَيْهِ، فَأُخِذَ مَالُه، ثُمَّ أَغَارَ عَلَى المُغِيْرِ عَلَيْه، فَأَخَذَ كَثِيْرًا مِنْ مَالِهِ، فالمَظْلُومُ عَلَى هذا أَيْضًا فَاعِلٌ، والمُعَقِّبُ مَفْعُولٌ، كَقَوْلِكَ: (طَلَبَ زَيْدٌ حَقَّه عَمْرٌو). وقَالَ أَبُو حَاتِمٍ[6]: المَظْلُومُ جَارٍ عَلَى الضَّمِيْرِ الّذي في

---

(1) ك: (متقدم).

(2) المصباح لابن يسعون1/337.

(3) ك: (هاج).

(4) ك: (طلب الماء).

(5) في ك: (مرة واحدة أخرى).

(6) هو سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني، كان إمامًا في علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ على سيبويه والأخفش مرتين، وروى عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، أخذ عنه ابن دريد وغيره، له من المصنّفات لحن العامة، وإعراب القرآن، وفعلت وأفعلت، توفي سنة خمسين أو خمس وخمسين ومائتين. (ترجمته في البلغة109، ومعجم الأدباء3/403، والبغية1/606).

المُعقّب، كَأَنَّه يَذْهَبُ إلى أَنَّهُ بَدَلٌ مِن الضَّمِيْرِ الفَاعِلِ المُسْتَكِنِّ في المُعقّب[1]. وقَالَ أَبُو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرَةِ": وقِيْلَ: إنَّ المَظْلُومَ فَاعِلٌ لِفِعْلِهِ الّذي هو (حَقَّهُ)، والهَاءُ مَفْعُولَةٌ للفِعْلِ[2]، والمَعْنى: غَلَبَ المَظْلُومُ المَاطِلَ في المَحَاقَّةِ.

فَإنْ قِيْلَ: أَيجُوزُ تَقْدِيْمُ المَظْلُومِ عَلى "حَقَّهُ" عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ؟ أَجَبْتُ: بأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ نَصَّ عَلَى امْتِنَاعِهِ كامْتِنَاعِ تَقْدِيْمِ (كُلّه)[3] في قَولِ ابْنِ مُقْبلٍ[4]: [الطويل]

[213] ولَوْ أنّ حُبّي أُمَّ ذِي الوَدْعِ كُلُّهُ لأَهْلِكَ مَالٌ، لَمْ تَسَعْهُ المَسَارِحُ[5]

وذلك لأَنَّ المَصْدَرَ لا يُوصَفُ إلاّ بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ [ظ43] ويأخُذَ جَمِيْعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِن المَعْمُولاتِ. أَلا تَرَى إلى قَوْلِ أَبِي الفَتْحِ: لا يَجُوزُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ الشَّدِيْدِ زَيْدًا)؛ لأَنَّكَ وَصَفْتَ الضَّرْبَ، ولَمْ يَأْخُذْ مَعْمُولَهُ الّذي هو "زَيْدٌ"، بَل الوَجْهُ أَنْ تَقُولَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الشَّدِيْدِ)[6]؛ وكذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، وهو هُذَلِيٌّ: [الطويل]

---

(1) انظر رأي أبي حاتم في المصباح لابن يسعون333/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري (بلا نسبة)135، والخزانة214/2.

(2) انظر قول أبي علي في المصباح لابن يسعون333/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي177/1.

(3) الشيرازيات239/1، وانظر المصباح لابن يسعون334/1.

(4) هو تميم بن مقبل بن عوف، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وأسلم، كان يبكي أهل الجاهلية، له خبر مع عمر ابن الخطاب حين استعداه على النجاشي الشاعر؛ لأنهما كانا يتهاجيان، وعمّر مئة وعشرين سنة. (الإصابة377/1).

(5) البيت لابن مقبل، وهو في ديوانه33، وينسب هذا البيت إلى كثيّر عزة أيضًا، وهو في ديوانه184، ورواية ديوان كثيّر تتفق ورواية ابن إياز في هذا الكتاب، أما رواية ديوان ابن مقبل فمختلفة قليلاً، وهي:
ولو كان.............. ....لأهلك مالاً........
وهو في البصريات749برواية: (لأهلكَ مالاً)، و الشيرازيات239/1، برواية ديوان ابن مقبل، وفي المصباح لابن يسعون334/1، والانتخاب30 برواية ابن إياز، وفي الهمع506/2 الشطر الأول فقط برواية : (فلو كان.....)

(6) الخصائص258/3 بتصرف يسير.

[214] أَرِقْتُ بِحُزْنٍ ضافَنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ   عَلَى خالِدٍ والعَيْنُ دائِمَةُ السَّجْمِ[1]

فإنّ قولَهُ: (عَلَى خالِدٍ) لا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بحُزْنٍ، وإنْ كانَ المَعْنى عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ يُقالُ: (حَزِنْتُ عَلَيْهِ)؛ لأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ بقَوْلِهِ: (ضافَنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ)، فالوَجْهُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً ثانِيَةً لِـ(حُزْنٍ)، ويَتَعَلَّقُ بمَحْذُوفٍ، والتَّقْدِيرُ: لِحُزْنٍ ضائِفٍ بَعْدَ هَجْعَةٍ كائِنٍ عَلَى خالِدٍ، أو يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بقَوْلِهِ: (أَرِقْتُ)، أَو بقَوْلِهِ: (ضافَنِي).

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ(هَجْعَةٍ)؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ؟ أَجَبْتُ: يَفْسُدُ المَعْنى، لأنه[2] يؤُولُ إلى قَوْلِكَ: (بَعْدَ أَنْ هَجَعَتْ عَلَى خالِدٍ)، والمُرادُ: أَرِقَهُ[3] عَلَى فَقْدِ خالِدٍ، وسَهَرُهُ لِمُصابِهِ.

قالَ ابنُ يَسْعُونَ المَغْرِبيُّ: وعَلَى الوَجْهِ الثاني يَكُونُ "حَقَّه" أَيْضًا مِنْ صِلَةِ المُعقِّب، كأَنَّه قالَ: طَلَبَ المَظْلُومُ الماطِلَ حَقَّهُ، فَتَكُونُ الهاءُ راجِعَةً إلى المَظْلُومِ، أَيْ: طَلَبَ المَدِيْنُ الماطِلَ حَقَّهُ[4]، أَيْ: حَقَّ المَدِيْنِ. أَلا تَرَى أَنَّ الحَقَّ لَهُ لا للمُسْتَدِيْنِ، فتكون الهاءُ راجِعَةً إلى المَظْلُومِ، أَي: طَلَبَ المَدِيْنُ الماطِلَ حَقَّهُ.

فإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الهاءُ كِنايَةً عَنِ الفاعِلِ، وهو لَمْ يُذْكَرْ بَعْدُ؟ أَجَبْتُ: هو مِثْلُ: (ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ)، أَلا تَرَى أَنَّ الهاءَ مُتَّصِلَةٌ بالمَفْعُولِ، وقَدْ يَجُوزُ

(1) البيت لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين1223/3، وسمط الآلي304/1، والخزانة (ضمن أبيات)76/5، وهو للهذلي في المحكم409/9، واللسان(دمي)، ورواية البيت في المصادر السابقة:

....فالعين دائمة السجْم

ورواية المحكم واللسان: "أرقت لهمّ"، وفي سمط اللآلي: "أرقت لحزن"، وفي الخزانة: "تذكرت شجوًا"، وقد ورد البيت في الأصل وس: (بحزن).

(2) في الأصل: (لا) وهو تحريف.

(3) ك: (أرقته) وهو تحريف.

(4) انظر قول ابن يسعون في كتابه المصباح334/1.

عَلى هذا أَنْ تَجْعَلَ الهَاءَ للمُسْتَدِيْنِ، تُرِيْدُ: الحقَّ الّذي يَجِبُ عَلَيْهِ الخُــرُوجُ مِنْــهُ، فَأَضَفْتَهُ إِلَيْهِ عَلَى هذا كقَوْلِ لَبِيْدٍ: [الكامل]

[215] فاقْطَعْ لُبَانَةَ مَنْ تَعرَّضَ وَصْلُه ولَخَيْرُ وَاصِلِ خُلَّةٍ صَرَّامُهَا[1]

يُرِيْدُ: لُبَانَتَكَ مِنْه، وكَذا قَوْلُ اللهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى:

﴿وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام١٣٧] فَأَضَافَ الدِّيْنَ إِلَيْهِم، لَمّا كَانَ وَاجِبًا الأَخْذُ بِهِ، وإِنْ لَمْ يَكُونوا مَدِيْنِيْنَ بِهِ، وكَذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام١٠٨][2]، أَيْ: عَمَلُهُم الّذي أُمِرُوا بِــهِ، ونُدِبُوا إِلَيْه، وهذا وَاضِحٌ.

* * * * *

(1) ديوان لبيد167، برواية: (ولشرُّ واصل....) وهــو في الصــحاح(عــرض)، وجمهــرة الأمثــال49/1، والمحكم396/1، 320/8 بالروايتين، وفصل المقال163/1، واللسان(عرض) و(صرم) بالروايتين.

(2) في الأصل وك: (وكذلك زيّنا....) بزيادة واو. وهو تحريف.

ومنْها: [الطويل]

[13/216] فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقيْقُ وأَهْلُه

وهَيْهاتَ خِلٌّ بالعَقِيْقِ نُواصِلُهْ[1]

البَيْتُ لِجَرِيرٍ.

و(هَيْهاتَ) اسْمُ فِعْلٍ في الخَبَرِ، فَمَنْ فَتَحَ تَاءَهُ[2] فَهوَ عِنْدَه مُفْرَدٌ، ويَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:

- أَحَدُهُما: أَنْ يَكُونَ من مُضَاعَفِ الهَاءِ واليَاءِ، وأَصْلُهُ: (هَيْهِيَةٌ)، فَقُلِبَت اليَاءُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَها، فكأَنَّهُ مَعْكُوسُ (يَهْياه) لِصَوْتِ الرّاعِي، ومِثْلُهُ في تَكْرِيْرِ اليَاءِ: (الحَاحَاةُ)[3]، و(الصَّيْصيَةُ)، فالوَزْنُ (فَعْلَلَةٌ).

- والآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ (الفَيْفَاة)[4]، وأَلِفُها زَائِدَةٌ؛ لِسُقُوطِها في قَوْلِهِم: (الفَيْفُ)، فالوَزْنُ (فَعْلاةٌ). والأَوَّلُ أَصْوَبُ[5]؛ لأَنَّ بَابَ المُضَاعَفِ في الكَلامِ نَحْوُ:

---

(1) البيت لجرير في ديوانه479 برواية (أيهات)، وانظر تفسير الطبري20/18، والخصائص42/3، ومقاييس اللغة6/4، والمصباح لابن يسعون358/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري143، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي192/1، وابن يعيش35/4، ولسان العرب553/13(هيه)، والتصريح158/4، وتاج العروس 557/36 (هيه)، والدرر324/5.

وهو لقيس مجنون بني عامر في المصباح لابن يسعون358/1.

وهو غير منسوب في المسائل الشّيرازيّات289/1، والعضديات167، والإيضاح العضدي191، والحلبيّات241، والكشاف189/3، والتخمير250/2، وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس366/1، والمستوفي155/1، والفاخر730/2، والمساعد640/2، والارتشاف2302/5، وأوضح المسالك193/2،87/4، وشرح شذور الذهب516، وشرح قطر الندى256.

(2) ك: (التاء).

(3) في الأصل وك: (الجاجاة).

(4) ك: (الفيفات).

(5) ك: (أهون).

(قَلْقَال) أَكْثَرُ مِمّا فَاؤُهُ ولامُهُ مِنْ مَكَان وَاحِد، نَحْوُ: (قَلق). ومَنْ كَسَرَ تَاءَهُ فهو عِنْدَهُ جَمْعُ المَفْتُوحِ، وكَانَ[1] القِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: (هَيْهَيَات) بقَلْب[2] الأَلف يَاءً؛ لأَجْلِ أَلف الجَمْعِ، لكنّ الكَلِمَةَ غَيْرُ مُتَمَكِّنَة، فَحُذفَتْ أَلِفُها فَرْقًا بَيْنَهُا وبَيْنَ ما هو كَذلكَ، نَحْوُ[3]: (قَوْقَيَات)، و(شَوْشَيَات). فَتَقُولُ[4] في الوَقْفِ عَلَى الأَوَّل: (هَيْهاه) بالهَاء، وعَلَى الثّاني: (هَيْهات) بالتّاء.

قَالَ أَبُو عَلِيّ: ومَنْ أَفْرَدَهُ فهو الأَوْجَهُ[و44]؛ لأَنَّهُ اسْمٌ سُمِّيَ بِهِ الفِعْلُ في الخَبَرِ، وجَمِيْعُ الأَسْمَاءِ الّتي سُمِّيَ بِهَا الفِعْلُ مُطْلَقًا عَلَى لَفْظ الإِفْرَاد[5].

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا عُذْرُ مَنْ جَمَعَ؟ أَجَبْتُ: بِأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِأَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ والفَاعِلات، فَأَجَازَ ذلكَ فِيْه.

وقَالَ أَحْمَدُ بنُ يَحيى[6]: منْ قَالَ: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ) جَعَلَهُ مِثْلَ: (هُو جَارِي بَيْتَ بَيْتَ). قَالَ أَبُو عَلِيّ[7]: الأَظْهَرُ في ذلكَ أَنْ يَكُونَ تَكْرِيْرًا، كَمَا قِيْلَ: (إِليّ إِليّ)؛ لأَنّ الأَسْمَاءَ الّتي سُمِّيَتْ بِهَا الأَفْعَالُ لَمْ يَجِئ فِيْها اسْمَانِ أَحَدُهُما مَضْمُومٌ إلى الآخَرِ.

---

(1) الأصل: (فكان).

(2) ك: (هيهات فقلبت).

(3) (نحو) مكررة في ك.

(4) ك: (تقول).

(5) العضديات167-168 بتصرف، وانظر المصباح لابن يسعون358/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري144.

(6) انظر قوله في المصباح لابن يسعون361/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري144-145، وتمهيد القواعد لابن ناظر الجيش373/8.

(7) انظر الإغفال481/2، والمصباح لابن يسعون361/1.

فَإنْ قُلْتَ: فَقَد جَاءَ: (حَيَّهَلَ). أَجَبْتُ: هُمَــا صَــوْتَان، ولَيْــسَا باسْــمَيْن، و(هَيْهَاتَ) أَشْبَهُ بالأَسْمَاء المُتَمَكِّنَة منْ (حَيَّهَلَ)، وإنْ لَمْ يَتصَرَّفْ[1] تَصرُّفَها؛ لأَنّها قَدْ جُمِعَتْ، وثُنِّيَتْ، وقَدْ أُبْدلَ منْ بَعْضِ حُرُوفها. فَإنْ أُجيْزَ ذلكَ فيْها فالضَّميْرُ يَنْبَغــي أَنْ يَكُونَ في مَجْمُوعِ الاسْمَيْنِ، ولا يَكُون في كُلِّ وَاحِدٍ منْهُما ضَميْرٌ، كَمَا يَكــونُ ذلك إذا ذَهَبْتَ إلى التِّكْرَار.

وحَكَى أَحْمَدُ بنُ يَحْيى: (أَيْهَان)، مثْلُ (رَجُلان)، و(أَيْها) بحَذْفِ النُّــونِ[2]. قَالَ أَبو عَليٍّ[3]: إنَّمَا ثُنِّيَ إرَادَةً لتَأْكيْد البُعْد، وجَازَ ذلكَ مَع تَضَمُّنه للضَّميْر لجَوَازِ: (مَرَرَتُ برَجُلَيْنِ ضَاربَيْن)، ومثْلُ ذلكَ: (دُهْدُرَّيْن) بمَعْنى بَطَلَ، كَقَوْلكَ: (دُهْــدُرَّيْن سَاعدٌ القَيْنُ)[4]. قَالَ أَبو عَليٍّ[5]: ولو قيلَ : (أَيْهَيْنَ)[6] باليَاء، كـ(الضَّاربَيْن) لَكَانَ قيَاسًا، كَمَا قَالُوا: (هَيْهَات) بالكَسْر، ويُمْكنُ أَنْ يَكُونوا عَدَلُوا عَنْ ذلــكَ كَرَاهَــةَ لتَكْريْرِ اليَاء، كَمَا قَالُوا: (حَاحَيْتُ)، فَأَبْدَلُوها أَلفًا كَرَاهَةً لذلك.

وحَكَى أَحْمَدُ بنُ يَحْيى أَيْضًا أَنَّ بَعْضَهُم يَقُولُ: (هَيْهَاتُ) بالــضَّمِّ[7]، وهــو ضَعيْفٌ؛ لأنّ[8] مثْلَهُ، نَحْوُ: (شَتّانَ)، و(سَرْعَانَ) لَمْ يَجِئ فيْه ذلكَ[9].

---

(1) ك: (يصرف).

(2) الخصائص 42/3، نقلاً عن أبي علي عن ثعلب، وانظر المصباح لابن يسعون362/1.

(3) انظر قوله في المصباح لابن يسعون362/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري146، وإيــضاح شــواهد الإيضاح للقيسي195-196.

(4) مثل، انظره في الخصائص40/3 بالروايتين: (ساعد، وسعد)، وجمهرة الأمثال448/1(سعد القين). وقال في التاج (هدر): "قال ابن بَرِّيّ: والصَّحيح في هذا المَثَل ما رَوَاهُ الأَصْمَعيّ، وهو (دُهْدُرَّيْنِ سَعْدٌ القَيْنُ)، من غير وَاو عطف، وكَوْن دُهْدُرَّيْنِ مُتَّصِلاً غيرَ مُنْفَصِل، أي: بَطَلَ سَعْدٌ الحَدَّادُ بأَن لا يُستَعمَل، وذلك لتَشاغُلِهم بــالقَحْطِ والشِّدَّة. ويقال: سَاعدُ القَيْنُ، وَرَوَاه أَبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المُثَنَّى (دُهْدُرَّيْنِ سَعْدَ القَين)، بنَصْب سَعْد".

(5) انظر المصباح لابن يسعون362/1.

(6) ك: (أيههين).

(7) انظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري146.

(8) في الأصل: (لا).

(9) انظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري146، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي197/1، وفي ك: (لم يجئ فيه ذلك).

قَالَ أَبُو الفَتْحِ: وفي (هَيْهَاتَ) عَشْرُ لُغَات: (هَيْهَاتَ)، (هَيْهَات)، (هَيْهَــاتُ)، (أَيْهَاتَ)، (أَيْهاتِ)، (أَيْهاتُ)، [أَيْهَاتًا][1]، (هَيْهانِ)، (أَيْهَانِ)، (أَيْها)[2].

و(العَقِيْقُ) مُرْتَفِعٌ بالثَّانِيَةِ عِنْدَ البَصْرِيِّ، وفي الأُولى ضَمِيْرُهُ، وهــو مرْتَفِــعٌ بالأُولى عنْدَ الكُوفِيِّ، وفي الثَّانيَة ضَميْرُهُ، ومَنْ جَعَلَهُما[3] كَالمُرَكَّبِ فالعَقيْقُ مُرْتَفِعٌ بمَا يَتَحَصَّلُ[4] منْ مَجْمُوعِهما عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عليٍّ الفَارسِيِّ في: (هذا حُلْوٌ حَامِضٌ)[5]، وفيْهِ إِشْكَالٌ.

و(أَهْلُهُ) عَطْفٌ عَلَى العَقِيْقِ.

و(خِلٌّ) مُرْتَفِعٌ بِـ"هَيْهاتَ" الّتِي تُلاصِقُهُ.

و(بالعَقِيْقِ) يَحْتَمِلُ وُجُوهًا:

- أَحَدُها: أَنْ يَكُونَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّهُ صِفَةٌ لـ"خِلٌّ"، ويَتَعَلَّقُ بِمَحْــذُوفٍ، أَيْ: بَعُدَ خِلٌّ مُسْتَقِرٌّ بالعَقِيْقِ، والباءُ بِمَعْنى (في).

- وثَانِيْها: أَنْ يَكُونَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِــن ضَــمِيْرِ المَفْعُــولِ في "نُواصِلُه"، ويَتَعلَّقُ[6] بِمَحْذُوفٍ أَيْضًا.

و(نُواصِلُه) في مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّهُ صِفَةٌ لِـ"خِلٌّ"، أَيْ: بَعُدَ خِــلٌّ مُواصَــلٌ مُسْتَقِرًّا بالعَقِيْقِ.

---

(1) ما بين المعقوفين زيادة من الخصائص42/3، وهي تتمّة اللغات.

(2) الخصائص42/3، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي192/1.

(3) ك: (جعلها).

(4) ك: (يحصل).

(5) انظر المصباح لابن يسعون365/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري145.

(6) في ك: (ومتعلّق).

- وثَالثُها: أَنْ يَكُونَ مَنصُوبًا بقَوْله: "هَيْهاتَ"، فلا ضَميْرَ فيْه إذَنْ. ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "تُواصِلُهُ" في مَوْضعِ نَصْب عَلَى الحَالِ منْ "خـلٌ"، لأَنَّـهُ وُصِـفَ بقَوْلـه: "بِالعَقيْقِ"، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً من الضَّميْرِ في الجَارِّ والمَجْرُور.

ويُرْوَى: (العَقيْقُ ومَنْ به)، ويُرْوى: (وهَيْهاتَ وَصْلٌ)، قَـالَ شَـيْخُنا رَحِمَهُ اللهُ: كَذا ثَبتَ بخَطِّ الآمديِّ، وأَجَازَ فيْه وَجْهَيْن:

- أَحَدُهُما: أَنَّهُ جَعَلَ الخِلَّ وَصْلاً، مُبَالَغَةً منْهُ[1] في ذلك.

- والآخَرُ: أَنَّهُ عَلَى حَذْف المُضَاف، أَيْ: بَعُدَ ذو وَصْلٍ. وهذا وَاضِحٌ.

* * * * *

(1) ليس في ك: (منه).

ومِنْها: [الوافر]

[14/217] وكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيْقٍ
يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هوَ المُصَابَا[1]

[ظ44]البَيْتُ لِجَرِيْرٍ.

و(كَائِنٌ) أَصْلُهُ: (كَأَيٍّ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى:

﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ ﴾[آل عمران١٤٦]، وهذه الكَافُ حَرْفُ جَرٍّ، دَخَلَتْ عَلَى (أَيٍّ)، ورُكِّبَتْ مَعَها[2]، فَصَارَتا كَالكَلِمَة، ومِثْلُ ذلكَ (كَذا)، إِذْ كَافُ الجَرِّ دَخَلَتْ عَلَى الإشَارَة، وجُعِلَتْ مَعه بِمَنْزِلَة اسْمٍ وَاحِد، ثُمَّ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُم لِهذه الكَلِمَة تَلَعَّبُوا بها، فَقَدَّمُوا اليَاءيْنِ عَلَى الهَمْزَة، فَصَارَتْ: إلى: "كَيِّـأ"[3]، وكُسِرَت الهَمْزَةُ، لِوُقُوعِها مَوْقِعَ اللاّمِ، ثُمَّ حُذفَت اليَاءُ المُتَحَرِّكَةُ، كَمَا حُذفَتْ مِنْ "طَيِّئٍ" إذا نُسِبَ[4] إِلَيْه، فَبَقِي: "كَيْءِ"، وهي لُغَةٌ فيْها، ثُمَّ مِنْهُم مَنْ يَقْلِبُ اليَاءَ السَّاكِنَةَ أَلِفًا، فَيَقُولُ: (كَاءٍ). ومَنْ قَالَ: "كَيْأً" فَإِنّه قَدَّمَ اليَاءَ السَّاكِنَةَ فَقَط، ثُمّ انْقَلَبَت اليَاءُ الأَخِيْرَةُ أَلِفًا، لِتَحَرُّكِها وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَها.

---

(1) البيت لجرير في ديوانه17، وهو من شواهد الحماسة البصرية191/1، وحروف المعاني للزجاجي61، والإيضاح العضدي243، وإيضاح الشعر244، والبغداديات42، والمقتصد750/2، والمصباح لابن يسعون480/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري200، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي262/1، والمحرر الوجيز518/1، وشرح ابن يعيش110/3، 135/4، وشرح الرضي456/2، ومغني اللبيب643، والهمع276/1، 605/2. وجاء في ك: (فكائن).

(2) سقطت من ك: (معها).

(3) كذا في س، وفي الأصل وك: (كَيّاء)، وهو تحريف.

(4) ك: (نسبت).

و"كَائنْ" في البَيْتِ بمَعْنى (كَمْ)، وأَكْثرُ مَا تُسْتَعْملُ مُقْتَرِنَةً بِـ(مِنْ)، وَكَذلكَ: (كَأَيٍّ). قَالَ ابْنُ بَرِّي: وعِلَّتُهُ الإِشْعَارُ بدُخُولها في بَاب "كَمْ"[1]؛ لأَنَّهـا في الأَصْـلِ لَيْسَتْ كَذلكَ، ولِيَكُونَ مَا بَعْدَهَا مَخْفُوضًا، كَمَا يَكُونُ الاسْمُ كَـذلكَ في "كَـمْ" الخَبَرِيَّة، أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (كَأَيٍّ رَجُلاً جاءَكَ)، لَمْ يُوافِقْ في اللَّفْظِ: (كَمْ رَجُلٍ جَاءَكَ)، ومَوْضِعُها رَفْعٌ بِالابْتِداءِ، والخَبَرُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيْرُه: وكَمْ[2] لي.

و(بِالأَبَاطِحِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، والبَاءُ بِمَعْنى "في"، وهو مُتَعَلِّقٌ بِالخَبَرِ المَحْذُوفِ.

و(مِنْ صَدِيْقٍ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى التَّمْيِيْزِ، و(مِنْ) زَائِدَةٌ.

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: "بِالأَبَاطِحِ" في مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرًا لِـ"كَـائِنْ"، و"مِنْ صَدِيْقٍ" تَمْيِيْزٌ عَلَى حَالِه.

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "بِالأَبَاطِحِ" مُتَعَلِّقًا بِـ"صَدِيْقٍ".

و(يَرَانِي) خَبَرٌ لِـ"كَائِنْ"، والتَّقْدِيْرُ: وكَائِنْ مِنْ صَدِيْقٍ بالأَبَاطِحِ يَرَانِي.

وفي هذا البَيْتِ اخْتِلافٌ في الرِّوَايَة، فالمَشْهُورُ:

.... يَرَانِي لَوْ أَصَبْتُ هو المُصَابا

فَقَوْلُهُ: "يَرَى" فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ، وأَصْلُهُ: "يَرْأى" بِوَزْنِ "يَرْعى"، فَخُفِّفَت الهَمْـزَةُ بِنَقْلِ حَرَكَتِها إلى السَّاكِنِ قَبْلَها، وحَذْفِها بَعْدَ ذلك، وهذا التَّخْفِيْفُ لازِمٌ فِيْهـا[3]، والتَّحْقِيْقُ مَهْجُورٌ إِلاَّ شَاذًّا، كَقَوْلِهِ:

---

(1) يقول ابن برّي: "أما قوله: كائن، فهو بمعنى كم الخبرية، وأكثر ما تستعمل بـ(من)" . انظر شرح شـواهد الإيضاح لابن برّي200.

(2) ك: (وتقديره كم).

(3) ليس في ك: (فيها).

[الوافر]

[218] أُرِي عَيْنَيَّ ما لم تَرْأياهُ كلانا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ[1]

فَإِنْ قُلْتَ: ولِمَ الْتزِمَ[2] ذلكَ فِيْها؟ أَجَبْتُ: كَأَنَّ الوَاضِعَ كَرِهَ "أَرْأى"، واجْتِمَاعَ هَمْزَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُما حَاجِزٌ إلا حَرْفٌ سَاكِنٌ، ومِنْ أَلْفَاظِهِمْ: السَّاكِنُ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِيْنٍ، ثُمّ حُمِلَت الأَمْثِلَةُ الأُخَرُ عَلَيْه، كَمَا وَقَعَ ذلِكَ في "يَعِدُ" وأَخَوَاتِهِ، و"أَكْرَمَ" وأَخَوَاتِه.

ولَهُ قِسْمَان:

- أَحَدُهُما: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنى العِلْمِ، فِيَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ، ثَانِيْهما هو الأَوَّلُ.
- والآخَرُ: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنى الإِبْصَارِ، فَيَتَعَدَّى إلى وَاحِد، كَقَوْلِكَ: (رأَيْتُ نَصْرًا).

ويَأْتِي أَيْضًا بِمَعْنى اعْتَقَدَ، كَقَوْلِكَ: (فُلانٌ يَرَى رأْيَ الْمُعْتَزِلَة)، أي: يَعْتَقِدُ مَذْهَبَهُم، فَـ(يَرى) هنا من هذا الضَّرْبِ، واليَاءُ مَفْعُولٌ أَوَّلُ، و(الْمُصَابُ) المَفْعُولُ الثّاني.

و(هو) تَوْكِيْدٌ للضَّمِيْرِ الْمُستَكِنِّ في "يَرَانِي". فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَصْلاً؟ أَجَبْتُ: يَمْتَنِعُ ذلكَ، لأَنَّ أَحَدَ شُرُوطِه أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِمَا قَبْلَهُ، وقَد فَاتَ ذلكَ، أَلا تَرَى أَنَّ قَبْلَهُ ضَمِيْرَ الْمُتَكَلِّمِ، وهو اليَاءُ، و"هو" ضَمِيْرُ غَائِبٍ، ولَوْ قَالَ: (يَرَانِي أَنَا الْمُصَابَ) كَانَ مَا رُمْتَهُ جَائِزًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[الكهف ٣٩].

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ تَجِدُ لذلك وَجْهًا؟ أَجَبْتُ: نَعَمْ، وذلِك أَنْ تُقَدِّرَ مُضَافًا مَحْذُوفًا، أَيْ: يَرَى مُصَابِي هو الْمُصَابَا. والمَعْنى عَلَى الأَوَّلِ: يَرَانِي الرَّجُلُ الْمُصَابَ؛

---

(1) الشاهد لسراقة البارقي في سر الصناعة 77/1، 826/2، وغيره، وهو من شواهد الزاهر 203/1، وجمهرة اللغة 235/1، وتهذيب اللغة 229/15، والحجة لابن خالويه 139، والخصائص 153/3، والمحكم 340/10، واللباب 366/2، وشرح الشافية للرضي 41/3، ومغني اللبيب 366، وغيرها.

(2) ك: (ولم كثر التزم).

لعظَمِ مُصيبَتي عِنْدَهُ[1]، ولَيْسَ كَالعَدُوِّ الّذي لا يُؤْلِمُهُ[2] ذلكَ. وعَلَى الثّاني: يَرَى[3] مُصَابي[و45] هو الُمصَابَ، ومَا سِوَى ذلك بَيِّنٌ.

وجَوَابُ (لَوْ) مَحْذُوفٌ، تَقْدِيْرُهُ: لَوْ أُصِبْتُ لاشْتَدَّ حُزْنُه.

ورَوَاهُ السِّيْرَافِيُّ:

.... يَرَاهُ لَوْ أُصِبْتُ هُو الُمصَابا[4]

ورَواه بَعْضُهُم:

.... يَرَانِي لَو أُصِيْبَ..........[5]

والَمعْنى: أَنّي لِشدَّةِ ارْتِمَاضِي بِمُصِيْبَتِه وعِظَمِ مَحَبَّتي فِيْه؛ يَرَانِي الُمصَابَ إِذا أُصِيْبَ، كَمَا يَرَانِي المَسْرُورَ إِذا سُرَّ، ومِثْلُ هذا تَوْقِيْعُ جَعْفَرِ بنِ يَحْيى بنِ خَالِد[6] لِصَدِيْقٍ: مَا جَاوَزَتْني نِعْمَةٌ خُصِصْتَ بِها، ولا قَصُرَتْ دُوني مَا كَانَ مَحَلُّها مِنْكَ، والسَّلامُ.

* * * * *

(1) في ك: (عليه).

(2) ك: (يؤله).

(3) ك: (أن يرى).

(4) انظر رواية السيرافي في شرح شواهد الإيضاح لابن بري201. وورد في ك: (تراه) بالتاء الفوقية.

(5) انظر هذه الرواية في المصباح لابن يسعون485/1، وورد في ك: (أُصبت).

(6) انظر توقيع جعفر البرمكي في أمالي القالي226/1، والتذكرة الحمدونية184/4، وجعفر بن يحيى بن خالد ابن برمك وزير هارون الرشيد المشهور المعروف. (ترجمته في الوافي بالوفيات38/4).

ومنْهَا: [الطويل]

[15/219] دعَانَا فَأَعْمَلْنَا المَطِيَّ وغَيْرَنَا

عَبَادِيْدَ غَيْثٌ في بِلادِكَ وَاسِعُ[1]

هذا البَيْتُ أَنْشَدَهُ ابْنُ بَرِّي في أَمَالِيْه، ولَمْ يَنْسبْهُ إلى شَاعِرٍ.

وفِيْهِ تَقْدِيْمٌ وتَأخِيْرٌ، والتَّقدِيْرُ: دعَانَا وغَيْرَنا غَيْثٌ في بِلادِكَ وَاسِعُ، فَأَعْمَلْنَا المَطِيَّ عَبَادِيْدَ[2].

(دَعَا) فِعْلٌ مَاضٍ، وهو مِن الوَاوِ؛ بِدَلِيْلِ "يَدْعُو"، وضَمِيْرُ المُتَكَلِّمِ مَفْعُولُهُ.

و(غَيْرَ)[3] عَطْفٌ عَلَى المُضْمَرِ[4] المَنْصُوب، وذلكَ جَائِزٌ فيْه دُونَ ضَمِيْرَي المَرْفُوعِ والمَجْرُورِ، فإنّه لا يَجُوزُ إلا بَعْدَ التَّأكِيْد أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وإعَادَةِ الجَارِّ عِنْدَ البَصْرِيِّ، وهو[5] نَكِرَةٌ، وإنْ أُضِيْفَ إلى مَعْرِفَةٍ؛ ولِذلكَ تُوصَفُ بِهِ النَّكِرَةُ، كَقَوْلكَ[6]: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ). واختُلفَ في العلَّة: فَقيْلَ: لفَرْط إبْهَامه. وقِيْلَ: لأَنَّهُ في مَعْنى "مُغَايِرٍ". نَعَمْ، مَتَى أُضِيْفَ إلى مَا لَيْسَ لَهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ تَعَرَّفَ، كَقَوْلِكَ: (عَلَيْكَ بِالحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ)[7].

والفَاءُ عَاطِفَةٌ الجُمْلَةَ الّتي هي "أَعْمَلْنا" عَلَى "دَعَانا".

---

(1) لم نعثر على هذا الشاهد، أو قائله.

(2) عباديد: متفرّقين.

(3) في س و ك: (غيرنا).

(4) ك: (الضمير).

(5) يعني (غير) الوارد في البيت.

(6) في ك: (تقول).

(7) انظر المحصول776/2.

و(المَطِيَّ) مَفعُولُ "أَعْمَلْنَا"، وهو جَمْعُ مَطِيَّةٍ، وأَصْـلُها: (مَطِيْـوَةٌ)، فَلَمَّـا اجْتَمَعَت اليَاءُ والواوُ سَابِقًا سَاكِنُهُما قُلِبَت الوَاوُ يَاءً، وأُدْغِمَـت اليَـاءُ في اليَـاءِ، واشْتِقَاقُها[1] من "مَطَا"، "يَمْطُو"، وقِيلَ: مِن "المَطاءِ"، وهو الظَّهْرُ؛ لأَنَّهُ يُرْكَبُ عَلَيْهِ، ويُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى "مَطَايَا".

و(عَبَادِيْدُ) جَمْعٌ[2]، ولا وَاحِدَ لَه مِنْ لَفْظِهِ، ومِثْلُهُ: (شَعَالِيْلُ)، و(دَهَارِيْرُ).

و(غَيْثٌ) فَاعِلُ "دَعَانَا".

و(فِي بِلادِكَ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رِفْعٍ، صِفَةً لـ"غَيْـثٌ". و(وَاسِعٌ) صِفَةٌ أُخْرَى. ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بـ"وَاسِعٍ" فَيَكُونُ مَنْـصُوبًا، ومُجَـرَّدًا عَـن الضَّمِيْرِ. ويَجُوزُ أنْ يَكُونَ[3] حَالاً مِن الضَّمِيْرِ فِيهِ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْـذُوفٍ، ويَتَحَمَّـلُ الضَّمِيْرَ.

* * * * *

---

(1) ك: (واشتقاقهما).

(2) ك: (جمع أيضًا).

(3) قوله: (ويجوز أن يكون) مكرر في الأصل.

ومنْها: [الطويل]

[16/220] مُعَاوِيَ لَمْ تَرْعَ الأمَانَةَ فارْعَهَا

وكُنْ حَافِظًا للهِ والدّينِ شَاكِرُ[1]

أَنْشَدَهُ ابْنُ بَرّي في أَمَاليه، ولَمْ يَذْكُرْ قَائلَهُ.

(مُعَاوِيَ)[2] تَرْخِيْمُ مُعَاوِيَةَ عَلَى لُغَة مَنْ قَالَ: (يَا حَارِ) بالكَسْرِ، ولَوْ رُخِّمَ عَلَى اللُّغَة الأُخْرَى لَقِيْلَ: (مُعَاوِيْ)[3] بِسُكُونِ اليَاءِ، والأَصْلُ ضَمُّها، لكنْ سُكِّنَتْ اسْتِثْقالاً للضَّمَّة.

وقَدْ وَرَدَ تَرْخِيْمُ هذا الاسْمِ مَرَّتَيْنِ، أَنْشَدَ[4] القَصْرِيُّ[5] في "تَعْلِيْقه الصَّغِيْر": [مشطور الرجز]

[221] أَنّكَ يَا مُعَاوِ يَا ابْنَ الأفْضَلِ[6]

فــ(مُعَاوِ) تَرْخِيْمُ (مُعَاوِيَ)، و(مُعَاوِيَ) تَرْخِيْمُ (مُعَاوِيَةَ)، ولَوْ رَخَّمْتَ عَلَى الأُخْرَى[7] لَقِيْلَ: (يَا مُعَا)، وأَوْضَحُ مِنْهُ في الدَّلالَة قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الرّجز]

[222] أَيَا بَجِي أَيَا بَجِي إِنَّ أخِي غَيْرُ دَعِي[8]

---

(1) قائله مجهول، وهو من شواهد الخصائص1/330، 2/394، واللسان(شكر).

(2) في ك: (ومعاوي) بالواو .

(3) ك: (يا معاوي).

(4) الأصل: (أنشده).

(5) هو أبو الطيّب محمد بن طويس القصري، تلميذ أبي علي الفارسي، وسمّي بالقصري نسبة إلى قصر ابن هبيرة في نواحي الكوفة، وهو الّذي أملى عليه الفارسي "المسائل القصريات" وروى عنه تعليقه على كتاب سيبويه، مات شابًا. (ترجمته في معجم الأدباء5/347، والبغية1/122).

(6) نسبه سيبويه إلى العجاج، وليس في ديوانه، وهو من شواهد سيبويه2/250، والخصائص3/316، والنكت للأعلم1/580، والهمع2/85، والخزانة – عرضًا – 2/334.

(7) في ك: (ولو رخّمة على الآخر). وهو تحريف.

(8) يُنسَبُ الشاهد لسعد بن المتنحر، وهو من شواهد ابن السيرافي1/564، وفرحة الأديب122، وشرح اللمع للباقولي1/358.

والأَصْلُ فِيْه[1] (بَجيْلَةُ)، فَحَذَفَ التَّاء، ثمّ حَذَفَ اللاّمَ.

وإِنَّمَا كَانَ أَوْضَحَ لاحْتِمَالِ أَنَّهُ يُرِيْدُ: (يَا مُعَاوِي ابنَ[2] الأَفْضَلِ) إمّا نَعْتٌ لَهُ، وإمّا عَلَى نداء مُسْتَأنَف.

وتَقُولُ[3] في تَصْغِيْرِه: "مُعَيَّة"، والأَصْلُ: "مُعَيْوِيَةُ"، فَقُلبَت الوَاوُ يَاءً لمَا ذَكَرْنَا، فاجْتَمَعَتْ ثَلاثُ يَاءات: الأُولى للتّصْغيْرِ، والثّانيَةُ مُبْدَلَةٌ من الوَاو، والثّالثَــةُ الــلاّم، فَحُذفَت الأَخيْرَةُ؛ لأنّها طَرَفٌ، والطَّرَفُ أَحَقُّ بِالتَّغْيِيْرِ[4]، فَوَزْنُهُ: "مُفَيْعَةٌ".

و(تَرْعَ) مَجْزُومٌ بِــ"لَمْ"، وعَلامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ أَلفه. وفَاعِلُهُ: (شَاكِرُ)، وهو اسْمُ قَبِيْلَةٍ.

و(الأَمَانَةَ)[ظ45] مَفْعُولُهُ.

و(فارْعَها)[5] فِعْلُ أَمْرٍ، والهَاءُ ضَمِيْرُ الأَمَانَةِ، وهي مَفْعُولُهُ، والفَاعِلُ ضَــمِيْرُ المُخَاطَبِ، والتَّقْديْرُ: فارْعَها أَنْتَ.

و(كُنْ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِه: "فارْعَها"، واسْمُهُ مُضْمَرٌ فِيه، أَيْ: كُنْ أَنْتَ، و(حَافظًا)[6] خَبَرُه، و(لله)[7] متَعَلّقٌ بِهِ. و(الدّيْنِ) عَطْفٌ عَلَيْه.

* * * * *

---

(1) سقطت من ك: (فيه).
(2) ك : (وابن)، وهو تحريف.
(3) كذا في ك، وس، وفي الأصل: (وبقوله).
(4) ك: (بالغير) وهو تحريف.
(5) الأصل: (فارعها) بلا واو.
(6) في الأصل، وس: (وشاكرا) وهو تحرف.
(7) سقط من ك: (حافظًا)، و (لله).

ومنْها: [الوافر]

[17/223] حُدَيَّا الناسِ كُلِّهِمُ جَميعًا

مُقارَعَةً بَنِيْهِمْ عن بَنِينَا[1]

البَيْتُ لِعَمْرِو بنِ كُلْثُومٍ[2].

و(حُدَيَّا) مِنْ أَسْمَاءِ المَصَادِرِ الّتي جَاءَتْ مُصَغَّرَةً، نَحْوُ: "الهُدَيَّا" بِمَعْنى الحُدَيّا، و"الحُجَيّا" للمُحَاجَاة، و"العُجَيْلى" للإِسْرَاعِ، و"الهُوَيْنى" للرِّفْقِ مِن الهُون، والدّلِيْلُ عَلَى أَنّ "الحُدَيّا" مَصْدَرٌ إِفْرَادُهُ في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ، كَقَوْلِكَ: (هو حُدَيّا زَيْدٍ)، و(هُما حُدَيّاهُ)، و(هم حُدَيَّاهُ)، و(أَنا حُدَيَّاكَ)، و(نَحْنُ حُدَيّاكَ)؛ وهي مِن التّحَدّي والمُبَارَاة في فِعْلٍ، والمُنَازَعَةِ في الغَلَبَةِ. تَقُولُ: (أَنَا حُدَيّاكَ) في المُبَارَزَةِ في الحَرْبِ، و(أَنا حُدَيّا زَيْدٍ) في المُفَاخَرَةِ.

وهي مِن المَصَادِرِ الوَاقِعَةِ مَوْقِعَ اسْمِ الفَاعِلِ، نَحْوُ: (رَجُلٍ عَدْلٍ)، و(مَاءٍ غَوْرٍ) بمَعْنى: عَادِلٍ، وغَائِرٍ، وكَذلكَ (حُدَيّا) بِمَعْنى: مُتَحَدٍّ، ومَوْضِعُه رَفْعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيْرُه: نَحْنُ حُدَيَّا النّاسِ.

و(النّاسُ) أَصْلُهُ (أُنَاسٌ)؛ لأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِن الأُنْسِ، والأَلِفُ زَائِدَةٌ، ثُمَّ حُذِفَت الهَمْزَةُ، وهي الفَاءُ تَخْفِيْفًا، فَقِيْلَ: (نَاسٌ)، والوَزْنُ (عَالٌ)، وقَدْ جَاءَ عَلى الأَصْلِ، قَالَ الشّاعِرُ: [مجزوء الكامل]

---

(1) الشاهد في العين279/3، ومجالس ثعلب460، وتهذيب اللغة 121/5، برواية مختلفة في العجز، والمسائل الشيرازيات543/2، ومقاييس اللغة35/2، والمحكم427/3، والمخصص408/3، وشرح ديوان المتنبي للعكبري280/4، واللسان(حدا)، والتاج(حدا).

(2) عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، من بني تغلب، كنيته أبو الأسود، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أصحاب المعلقات، ولد في شمالي جزيرة العرب، وتجوّل فيها وفي الشام والعراق، قتل الملك عمرو بن هند، توفي حوالي سنة أربعين قبل الهجرة. (انظر ترجمته في الأغاني54/11، والأعلام84/5).

[224] إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْــنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِيْنَا[1]

وقَالَ الكُوفِيُّ: هو مِن النّوسِ، ووَزْنُهُ (فَعَلٌ)، وأَصْلُهُ (نَوَسٌ)، كَمَــا أَنَّ أَصْــلَ (بَاب): (بَوَبٌ)، واستَدَلَّ بِتَصْغِيْرِهِ عَلَى (نُوَيْسٍ)، ولَوْ كَانَ عَلَى الأَوّلِ لَقِيلَ: (أُنَيْسٌ) كَــ(غُرَيْب)[2].

وقَالَ النَّقِيْبُ في أَمَالِيه: ولا يَلْزَمُ ذلكَ؛ لأَنَّ المَحْذُوفَ إنَّما يُرَدُّ إذا لَمْ يَتِمَّ بِنَاءُ التَّصْغِيْرُ بِدُونه[3]، فَأَمَّا إذا تَمَّ بِدُونه لَمْ يَتَحَتَّمْ ذلكَ. وهو مَخْفُوضٌ[4] بِإضَافَةِ (حُدَيَّا) إلَيْهِ، وَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ؛ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ.

و(كُلِّهِم) بالجَرِّ تأْكِيْدٌ عَلَى اللّفْظِ، ولَوْ نُصِبَ حَمْلاً عَلَى المَعْنى لَكَانَ جَائِزًا، كَقَوْلِكَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ الظَّرِيْفَ عَمْرٌو) بِخَفْضِ (الظّرِيْفِ) ونَصْبِه عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

و(جَمِيْعًا) نَصْبٌ عَلَى الحَالِ مِن "النَاسِ"، ونَاصِبُهُ "حُدَيّا".

---

(1) البيت لذي جدن الحميري في خزانة الأدب2/245، وشرح شواهد الشافية للبغدادي4/296-297. وهو بلا نسبة في الصحاح(أنس)، (نوس)، ومجالس العلماء57، والخصائص3/151، وشرح التصريف للثمانيني400، والمحكم8/552، والمخصص5/218، والمقتصد2/758، والكشاف1/49، والنكت للأعلم1/548، وأمالي ابن الشجري1/118، 2/193، واللباب2/363، وشرح الملوكي363، وابن يعيش2/9، 5/121، وشرح الجمل لابن عصفور2/90، وشرح الرضي1/382، وإيضاح شواهد الإيضاح2/694، والفاخر2/843، والدر المصون1/119، ولسان العرب(أنس)، (نوس)، وتاج العروس(أنس)، (نوس)، والشاهد في البيت الجمع بين الألف واللام والهمزة في (الأناس) وهو الأصل.

(2) الكوفي يقصد به الكسائي، انظر المحصول2/854، والمسألة خلافية في أصل(ناس)، فسيبويه وأصحابه يقولون: أصلها (أناس)، وحذفت الهمزة تخفيفًا، والكوفيون يرون أنها من النوس، ونقل عن الكسائي أنهما لغتان، ليست إحداهما أصلاً للأخرى. انظر المسألة في سيبويه3/457، والمقتضب1/33، وأمالي ابن الشجري2/193، وشرح الملوكي لابن يعيش362-364، واللباب2/363، والمحصول2/854.

(3) أمالي ابن الشجري2/193 بتصرف.

(4) ك: (محفوظ).

و(مُقَارَعَةً) مَصْدَرُ (قَارَعَ)[1]، وهو نَصْبٌ عَى الحَالِ مِن الضَمِيْرِ الّـذي في "حُدَيّا"؛ و"حُدَيَّا" هُو العاملُ فِيْها أَيْضًا، تَقْدِيْرُه: نَحْنُ نَتَحَدَّى النّاسَ مُقَارِعِيْنَ بَنِـيْهِم عن بَنِيْنا؛ ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِن "النّاسِ"؛ لأَنَّهُ قَدْ عَادَ الضَمِيْرُ عَلَيْهِم مِنْ قَوْلِـه: "بَنِيْهِم".

فَإِنْ قُلْتَ: فالحَالُ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ هي[2] لَهُ، فَأَيْنَ الضَّمِيْرُ الّـذي يَجِـبُ ظُهُورُهُ عِنْدَ ذلكَ؟ أَجَبْتُ: ذلكَ يَلْزَمُ عِنْدَ البَصْرِيِّ في أَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ والمَفْعُـولِيْنَ، ولا يَلْزَمُ في المَصَادِرِ[3].

و(بَنِيْهِم) جَمْعُ (ابْنٍ)، وهو بِالوَاوِ في الرَّفْعِ، وبِاليَاءِ في النَّصْبِ والجَرِّ.

وهُنَا تَنْبِيْهٌ؛ وهو أَنَّ هذا لَيْسَ بِجَمْعِ سَالِمٍ مُطْلَقًا، بَلْ تدْخُلُـهُ شَـائِبَةٌ مِـن التَّغْيِيْرِ، فلذلكَ أُنِّثَ الفِعْلُ المُسْنَدُ[4]، كَقَوْلِكَ: (جَاءتْ بَنُو زَيْدٍ) مَع امْتِنَاعِ: (جَاءَت الزَّيْدُونَ)، قَالَ الشَّاعِرُ: [البسيط]

[225] قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ للجَهْلِ ضَرَّارًا لأَقْوَامِ[5]

---

(1) ك: (مصدر بمعنى قارع).

(2) ك: (هو).

(3) انظر رأيهم والخلاف مع الكوفيين في شرح التسهيل للمرادي689، وتمهيد القواعد2835/6.

(4) في س و ك: (أسند الفعل المسند إليه) وهو تحريف.

(5) هو للنّابغة في ديوانه82، وانظر البيت في كتاب سيبويه278/2، والأصول في النحو371/1، والحماسة البصرية25/1، وتهذيب اللغة233/7، وابن السيرافي218/2، وسر صناعة الإعراب332/1، وشرح اللّمع لابن برهان700/2، وأمالي ابن الشّجري303/2، 307، وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف768/2، والإنصاف في مسائل الخلاف330/1، ولسان العرب(خلا)239/14، وتفسير البحر المحيط325/1، وتذكرة النّحاة665 وخزانة الأدب114/2.

وهو بلا نسبة في اللامات109، والخصائص106/3، والنكت للأعلم598/1، والتوطئة162، وشرح المقدّمة الجزوليّة583/2، وشرح الجمل لابن عصفور394/2، وابن يعيش104/5، والبديع في علم العربيّة106/1، وشرح التّسهيل113/2، والمستوفي لابن فرخان318/1، وشرح الرّضي347/1، 180/2، وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي435/2، وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي1035/2، والصّفوة الصّفيّة489/1، والبيان في شرح اللّمع182، والارتشاف2186/4، وتعليق الفرائد234/4 وهمع الهوامع38/2.

ونُونُهُ مَحْذُوفَةٌ للإضَافَةِ، وهو مَنْصُوبٌ بـ"مُقَارَعَةً"، والمُقَارَعَةُ مُتَعَدِّيَةٌ إلى المَفْعُولِ بِهِ[1] بِدَلِيْلِ قَوْلِ النّابِغَةِ: [الطويل]

[226] .... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ[2]

تَقْدِيْرُهُ: مِنْ قِرَاعِها الكَتَائِبَ.

و(عَنْ بَنِيْنا) مُتَعَلِّقٌ بـ"مُقَارَعَةً" في مَوْضِعِ[و46] نَصْبٍ بِهَا، قَالَ ثَعْلَبٌ: المُرَادُ بالمُقَارَعَةِ هُنَا المُفَاخَرَةُ، يُرِيْدُ: أَنَّ المُفَاخَرَةَ ضَرْبٌ من المُقَارَعَةِ[3]؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ من المُفَاخِرِيْنَ يُقَارِعُ صَاحِبَهُ لِيَغْلِبَهُ بالمُفَاخَرَةِ، فَيَصِيْرُ التَّقْدِيْرُ: مُفَاخِرِيْنَ أَبْنَاءَهُم عَن أَبْنَائنا.

واعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "حُدَيّا" حَالاً بَعْدَ حَالٍ مِن البَيْتِ الّذي قَبْلَه، وهو: [الوافر]

[227] .... مُحَافَظَةً وكُنّا السّابِقِيْنا[4]

تَقْدِيْرُهُ: مُحَافِظِيْنَ مُتَحَدِّيْنَ.

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا لِقَوْلِهِ: "كُنّا"، أَيْ: وكُنّا السّابِقِيْنا[5] ومُتَحَدّي النَّاسِ. و"كَانَ" هُنا يُرَادُ بِها الاسْتِمْرَارُ في الزَّمَانِ، كَقَوْلِ الآخَرِ: [الطويل]

---

(1) قوله: (به) ليس في الأصل.

(2) البيت للنابغة في ديوانه44، وصدره:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ....

وهو من شواهد العين316/8، وسيبويه326/2، والزاهر280/1، وإصلاح المنطق24، وتهذيب اللغة241/15، وشرح الرضي88/2، وتفسير البحر المحيط527/3، 338/4، ومغني اللبيب155، والخزانة307/3، وغيرها

(3) انظر مجالس ثعلب460.

(4) البيت بتمامه:

نَصبنا مثلَ رهوةِ ذاتِ حَدٍّ محافظة وكنا السابقينا

وهو في جمهرة أشعار العرب120.

(5) في الأصل: (المسابقينا).

[228] وكُنْتُ امْرأً لا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً أُسَبُّ بِهَا إلا كَشَفْتُ غِطَاءَها[1]

وكَقَوْلِ الآخرِ[2]: [الوافر]

[229] وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَها أَوْ تَسْتَقِيْما[3]

ومِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَعلا: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[النساء165][4]. والألفُ في "بَنِيْنا" لَيْسَتْ للإطْلاقِ، بل هي أَلفُ الضَّميْرِ المُتَّصلِ بالنُّونِ في مثْلِ: أَبيْنا، وأَخيْنَا، وكَانَ الأَصْلُ: عَنْ بَنِيْنَا، فَحُذِفَتْ نُونُ الجَمْعِ لِمَا ذَكَرْتُ، ويَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ أَنَّهُ مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِم: "بَنِيْهِم"، ولَمّا كَانَ هذا مُضَافًا كذلكَ يَكُونُ "بَنِيْنا" لتَحْصُلَ المُقَابَلَةُ. نَعَم، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: عَنْ بَنَيْنَ لَنا، فَحَذَفَ قَوْلَهُ: "لَنا" وهو يُرِيْدُها، قَالَ بَعْضُهُم: وهذا فِيْهِ قُبْحٌ لا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَع إِمْكَانِ غَيْرِه.

* * * * *

(1) الشاهد لقيس بن الخطيم في ديوانه49، وهو من شواهد التذكرة الحمدونية405/2، والحماسة البصرية611/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي54/1، ولسان العرب(كون)، والخزانة – عرضًا –33/7.

(2) قوله: (وكقول الآخر) ليس في الأصل.

(3) الشاهد لزياد الأعجم في سيبويه48/3، والمقتضب29/2، واللسان(غمز)، والتاج(غزّ)، وانظر البيت في الصحاح(غمز)، والإيضاح العضدي325، وتفسير القرطبي113/4، ومغني اللبيب93، وشرح شذور الذهب386، وشرح ابن عقيل10/4.

(4) جاء في جميع النسخ: (عزيزًا عليما)، وهو تحريف، وانظر الآية أيضًا في النساء165، والفتح7، 19.

ومنْها: [الطويل]

[18/230] وما مثْلُهُ في النَّاسِ إلا قَبيلُهُ

مُساوٍ، ولا دانٍ لِذاكَ قَريبُ[1]

البَيْتُ لِعَلْقَمَةَ بنِ عَبَدَةَ.

(مَا)[2] نَافِيَةٌ.

و(مِثْلُه) لا يَتَعَرَّفُ بالإِضَافَةِ إلى المَعْرِفَةِ؛ ولِذلك يَقَعُ صِفَةً للنَّكِرَةِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ)، وتَدْخُلُ عَلَيْه (رُبَّ)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الكامل]

[231]يا رُبَّ مِثْلِك في النّساء غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بطَلاقِ[3]

نَعَمْ، "مَثِيْلٌ"[4] يَتَعَرَّفُ بالإِضَافَةِ، نَصَّ عَلَيْه المُبَرِّدُ[5]، والفَرْقُ بَيْنَهُما أَنّ "مَثْيلاً" مَوْضُوعٌ للمُبَالَغَةِ بالوَصْفِ بالمِثْلِيَّةِ بخلاف "مِثْلٍ"، فَإِنَّها لَيْسَتْ كَذلكَ. وهو مُبْتَدَأٌ.

و(في النّاسِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ؛ لِمَا فِيْه مِنْ مَعْنَى المُمَاثَلَةِ.

و(إلاّ) حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ.

و(مُسَاوٍ): صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: "مِثْلُه"؛ ولِذلِك جَازَ الابْتِدَاءُ بِهِ.

---

(1) ديوان علقمة48، وجاء في نسخة ك: (وما مثل).

(2) ك: (وما).

(3) الشاهد لأبي محجن الثقفي في سيبويه427/1، 286/2، وابن السيرافي540/1، والنكت للأعلم434/1، وشرح ابن يعيش126/2، وتوجيه اللمع263، والمحصول776/2، والمقاصد الشافية375/3، 20/4، 22. وهو منسوب لغيلان بن سلمة في الأغاني3225/13.

وبلا نسبة في المقتضب289/4، وإعراب القرآن للنحاس279/2، وسر الصناعة457/2، والمقتصد588/1.

(4) في ك: (مثل).

(5) المقتضب288/4، وتوجيه اللمع264.

و(قَبِيْلُهُ) يَجُوزُ فِيْهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ؛ وذلكَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَة، وهي: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إلا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ)، و(مَا لي أَحَدٌ إلاّ زَيْدٌ صَدِيْقٌ)، فَمَنْ رَفَعَ اعْتَمَدَ عَلَى المَنْعُوت، فَجَعَلَ المُسْتَثْنى بَدَلاً مِنْهُ، ولَمْ يُبَالِ بالنَّعْت؛ لأَنَّهُ فَضْلَةٌ، ومَن اعْتَمَدَ عَلَى النَّعْت لأَنَّه مِنْ تَمَامِ المَنْعُوت نَصَبَ؛ لأَنَّه يَصِيْرُ بِمَنْزِلَة الاسْتِثْنَاءِ المُقَدَّمِ؛ لأَنَّهُ إذَا تَقَدَّمَ عَلَى النَّعْت فَكَأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى المَنْعُوت، فَيَجِبُ نَصْبُهُ.

قَالَ سِيْبَوَيْهِ تَصْحِيْحًا للنَّصْب بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الرَّفْعَ: "وقَالَ بَعْضُهُم: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا زَيْدًا خَيْرٍ مِنْكَ)، كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمُوه وفي أَنْفُسِهِمْ شَيءٌ مِنْ صِفَته إلاّ نَصْبًا، كَمَا كَرِهوا أَنْ يُقَدِّموهُ قَبْلَ الاسْمِ إلا نَصْبًا". انتَهى كَلامُ سِيْبَوَيه[1]، وقَدْ بَيَّنَ وَجْهَ النَّصْبِ[ظ46] إلاّ أَنَّه قَدَّمَ الرَّفْعَ عَلَى النَّصْبِ في الاخْتِيَار، وقَالَ المَازِنِيُّ: النَّصْبُ عِنْدي هو الوَجْهُ؛ لأَنَّ المُبْدَلَ منه لَغْوٌ، ولا يُوصَفُ؛ وقَدْ أُبْدلَ مِنْهُ، فَإذا نُصبَ الاسْمُ بَعْدَ (إلاّ) زَالَ عَنْهُ الإبْدَالُ، وقَدْ ذَكَرْتُ في "شَرْحِ الفُصُول"[2] مَا عِنْدي في هذا.

والواوُ حَرْفُ عَطْف.

و(لا) حَرْفُ نَفْيٍ، و(دَانٍ) اسْمُ فَاعِلٍ مِن (دَنا)، (يَدْنُو)، وأَصْلُه: (دَانِوٌ)، فَقُلِبَت الوَاوُ يَاءً؛ لمَا ذُكِرَ أَوّلا، واسْتُثْقِلَت الضَّمَّةُ عَلَى اليَاء، فَأُسْكِنَتْ، فالْتَقَى سَاكِنَان: الياءُ والتَّنْوِيْنُ، فَحُذفَت الياءُ لذلكَ، وهو مَرْفُوعٌ بِالعَطْف عَلَى "مُسَاوٍ".

و(لِذاك)[3]: اللامُ فِيْه بِمَعْنى "إلى" كَقَوْلِه تَعَالَى:

﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة٥] أَيْ: إِلَيْها. والجَارُّ والمَجْرُورُ مُتَعَلّقٌ بـ"دَانٍ".

و(قَرِيْبٌ) صِفَةٌ لِـ"دَانٍ".

* * * * *

---

(1) سيبويه1/490-491.

(2) المحصول1/490-491.

(3) الأصل: (ولذلك) وهو تحريف.

ومنْهَا: [الرّمل]

[19/232] وأَنا الأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُني

أَخْضَرُ الجِلْدَةِ في بَيْتِ العَرَبْ[1]

البَيْتُ للفضْلِ بن عَبّاسِ بن عُتْبَةَ[2] اللّهبيّ.

(أَنَا) ضَميْرٌ مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ، والاسْمُ مِنْهُ الهَمْزَةُ والنُّونُ، والأَلِفُ زَائِدَةٌ للوَقْفِ، وهذا رَأْيُ البَصْرِيِّ، ويَدُلُّ عَلَيْه وَجْهَان:

- الأَوَّلُ: حَذْفُ الألفِ وَصْلاً، ولَوْ كَانَتْ أَصْلاً لَثَبَتَتْ فيْه.

- والثّاني: حَذْفُها في (أَنْتَ).

وذَهَبَ الفَرّاءُ إلى أَنَّ الأَلِفَ أَصْلٌ لِثَلاثَةِ أَوْجُه:

- الأَوَّلُ: ثُبُوتُها وَصْلاً في قِرَاءَةِ نَافِعٍ[3]: ﴿أَنَا أُحْيِۦ﴾[البقرة٢٥٨][4]، وكَذا قَوْلُ الشّاعِرِ:

[الوافر]

(1) هو من شواهد الكامل202/1، والزاهر191/1، 512، وجمهرة اللغة587/1، وتهذيب اللغة50/7، والصحاح(خضر)، ومقاييس اللغة195/2، والتنبيه لابن بري117/2، والمصباح لابن يسعون270/1، وسمط اللآلي701/2، واللسان(خضر)، والتاج(خضر).

(2) في الأصل: (عبيد) وهو تحريف.

(3) هو نافع بن عبد الرّحمن بن أبي نعيم، أحد القرّاء السبعة، أصله من أصبهان، أخذ القراءة عن جماعة من التابعين، وروى عنه الإمام مالك، وقالون، والأصمعي، وأبو عمرو بن العلاء، قيل: أقرأ النّاس سبعين سنة ونيِّفًا، وانتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة، وتوفي سنة سبع عشرة وقيل سنة عشرين ومئة رضي الله عنه. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار107/1، والثقات532/7، ووفيات الأعيان368/5.

(4) انظر قراءة نافع في الحجة للفارسي359/2، وحجة القراءات142، وتفسير البحر المحيط299/2.

[233] أنا سَيْفُ العَشيْرَةِ فاعْرِفُوني   حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا[1]

- والثّاني: قَوْلُهُم: (آنَ)، وتَقْدِيْمُ الألفِ عَلَى النّونِ.

- والثّالثُ: أَنَّ الضَّمِيْرَ جَارٍ مَجْرَى الحَرْفِ، وحُرُوفُ الحُرُوفِ أُصُولٌ، وقَد اسْتَقْصَيْتُ هذا في "المَسَائِلِ الخِلافِيَّةِ"[2]. ومَوْضِعُهُ رَفْعٌ بالابْتِدَاءِ.

و(الأَخْضَرُ) خَبَرُهُ.

و(مَنْ) مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الّذي، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُها جَرًّا، ونَصْبًا، ورَفْعًا[3]. فأَمَّا الجَرُّ فَعَلَى إِرَادَةِ اللاّمِ، وحَذْفُها للضَّرُورَةِ، عَلَى حَدّ قَوْلِ الآخَرِ: [الطويل]

[234] رأَيْنَ خَلِيْسًا بَعْدَ أَحْوَى تَلَعَّبَتْ   بِفَوْدَيْهِ سَبْعُونَ السِّنِيْنَ الكوَامِلِ[4]

أَرَادَ: سَبْعُونَ من السِّنِيْنَ، فَحَذَفَ (مِنْ) الجَارَّةَ؛ لإِقَامَةِ الوَزْنِ. وهذا بَابُهُ الشِّعْرُ المَنْظُومُ دُونَ الكَلامِ المَنْثُورِ، فَيكُونُ التَّقْدِيْرُ في البيتِ: وأَنَا الأَخْضَرُ لِمَنْ يَعْرِفُني.

(1) الشاهد لحميد بن حريث بن بحدل الكلابي، عمّه ميسون بنت بحدل الكلابية، وهو شاعر إسلامي عاش في العصر الأموي.(الخزانة5/240).

والبيت من شواهد أساس البلاغة204، وتفسير القرطبي3/287، وشرح ابن يعيش3/93، وشرح الرضي2/417، وشرح الشافية للرضي2/295، واللسان(أنا)، والخزانة5/238، والتاج(أنا).

(2) لم يصل إلينا كتابه في المسائل الخلافية. وانظر رأي البصريين والفراء في هذه المسألة ببعض وجوهها وأدلتها في شرح اللمع لابن برهان1/298، وشرح ابن يعيش3/94، والمحصول2/808، وشرح الرضي2/416-417، وتاج علوم الأدب271.

(3) ك: (جرًا ورفعًا ونصبًا).

(4) البيت لأبي حيّة النميري، وهو من شواهد إيضاح الشعر للفارسي62، وأمالي ابن الشجري2/132، وضرائر الشعر لابن عصفور144. (والخَليس: الشعر الأشمط، وأحوى: أسود، والفَوْدان: شعر جانبي الرأس مما يلي الأذنين).

ومنْ كَلامِ العَرَب إذَا أَرَادَ مُفْتَخِرٌ مِــنْهُم أَنْ يَفْتَخِــرَ بِــشُهْرَتِه في نَــسَبِه أو شَجَاعَتِه، أَوْ نَحْوِ ذلك أَنْ يَقُولَ: (أَنا زَيْدٌ لِمَنْ يَعْرِفُنِي)، و(أَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا)، فَشَاهِدُ الأَوَّلِ قَوْلُ مِسْكِيْنِ الدّارِمِيّ[1]: [الرمل]

[235] أَنا مِسْكِينٌ لِمَنْ يَعْرِفُنِي لَوْنِيَ السُّمْرَةُ أَلوانُ العَرَبْ[2]

وشَاهِدُ الثّانِي قَوْلُ ابنِ دَارَةَ[3]: [البسيط]

[236] أنا ابن دارةَ معروفًا بِها نَسَبِي وهلْ بدارةَ يا لَلنّاسِ منْ عارِ[4]

فهذا أيْضًا[5] يَشْهَدُ بِأَنَّ اللاّمَ في قَوْلِه: (لِمَنْ يَعْرِفُنِي)[6] في مَوْضِعِ الحَال، إذْ[7] كَانَ المَعْنى: أَنا مِسْكِيْنٌ مَعْرُوفًا، والتَّقْدِيْرُ: أَنَا مِسْكِيْنٌ بَيِّنًا لِمَنْ يَعْرِفُنِي، أَوْ مُشْهَرًا[8] لِمَنْ يَعْرِفُنِي. وقَال بَعْضُ البَصْرِيّيْنَ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللاّمُ مُتَعَلّقَةً بِمَــا في "زَيْـدٍ"، و"مِسْكِيْنٍ"[9] مِنْ مَعْنى البَيَانِ والاشْتِهَارِ، كَمَا قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الرجز]

---

(1) هو ربيعة بن عامر بن أنيف الدارمي، شاعر شجاع من تميم، لقّب "المسكين" لقوله:

أنا مسكين لمن أنكرني..... ....

له أخبار مع مغاوية وزياد بن أبيه. (انظر ترجمته في الأغاني220/20، ومعجم الأدباء328/3، والخزانة68/3، والأعلام16/3).

(2) البيت في ديوانه19، وهو من شواهد الأغاني226/20، والإمتاع والمؤانسة459/1، واللــسان(خــضر)، والتاج(خضر).

(3) هو سالم بن دارة، ودارة أمه، واسمها سيفاء، أصابها زيد الخيل من غطفان من بني أسد، ووهبها لزهير بن أبي سلمى، وقيل: دارة لقب جده. (ترجمته في الخزانة249/3-250).

(4) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم55.

(5) ليس في ك، وس: (أيضًا).

(6) في الأصل: (يعفرني).

(7) ك: (إذا).

(8) في الأصل: (مشهرًا).

(9) (مسكين) زيادة من ك، وليس في الأصل، وس.

[237] أنا أَبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ   لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بِضُؤْلانْ[1]

فَقَالَ: العَامِلُ فِي الظَّرْفِ ما في "أَبي المِنْهالِ" مِنْ مَعْنى الشُّهْرَةِ[2]؛ ولِذلكَ ذَهَبَ في قَوْلِ الأَعْشَى: [السريع]

[238] شَتَّانَ مَا يَومِي عَلَى كُورِها   ويَومَ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ[3]

فَقَالَ: العَامِلُ فِي قَوْلِه: (عَلَى كُورِها) مَا فِي اليَوْمِ مِنْ مَعْنَى الحَدَثِ[4]؛ لأَنَّهُ[و47] لا يُرِيْدُ أَنَّ يَوْمَهُ عَلَى كُورِها، وإِنَّما يُرِيْدُ حَدَثَهُ مِنْ رُكُوبِهِ وسَيْرِهِ عَلَيْها. وعَلَى هذا النَّحْوِ أَجَازَ النَّحْوِيُّونَ: (زَيْدٌ عَمْرٌو يَوْمَ اللِّقَاءِ رَاكِبًا فِي المَيْدَانِ)، فَأَعْمَلُوا فِي الحَالِ والظَّرْفِ مَا فِي عَمْرٍو مِنْ مَعْنَى الشِّدَّةِ، أَوْ مَا فِي الكَلامِ مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِ الآخَرِ: [السريع]

[239] وإِنَّمَا أَوْلادُنا بَيْنَنا   أَكْبَادُنَا تَمْشِي عَلَى الأَرْضِ[5]

---

(1) نسب البيت لبعض بني أسد، وهو من شواهد الشيرازيات226/1، والخصائص270/3، وتهذيب اللغة47/12، والمحكم223/8، واللسان(ضأل)، والبحر المحيط77/4، 329/8، ومغني اللبيب568، والهمع114/3.

(2) انظر قول أبي علي في الشيرازيات226/1-227، والخصائص270/3-271.

(3) البيت للأعشى ميمون في ديوانه96، وانظر إصلاح المنطق282، وتهذيب اللغة184/11، وابن يعيش37/4، والمحكم والمحيط الأعظم609/7، ولسان العرب49/2، وتاج العروس575/4، وخزانة الأدب259/6،282

وهو بلا نسبة في عيار الشعر160، والمقتصد575/1، والمفصل203، والتخمير252/2، واللباب457/1، والإقليد938/2 وشرح شذور الذهب518، وشرح أبيات المفصّل والمتوسّط371. (وشَتّانَ: تَبَايَنَ، وكورُها: رَحْلُها، وحيّان: اسم رجل) وجاء في نسخة ك: (ويوم شتان) في العجز.

(4) في ك: (الحديث).

(5) الشاهد لِحَطّانَ بنِ المُعَلّى في شرح ديوان الحماسة للتبريزي101/1-102، وهو في أمالي القالي192/1، والعقد الفريد257/2، وتفسير البحر المحيط441/2.

فالعَامِلُ في قَوْله: "بَيْنَنا" مَا في الكَلامِ مِنْ معنى[1] التَّشْبيه؛ إذ المَعْنى: تُشْبِهُ أَوْلادُنا بَيْنَنَا أَكْبَادَنا، فَقَدْ ثَبتَ بِمَا قَدَّمْناه[2] أَنَّ قَوْلَهُ: "مَنْ يَعْرِفُني" في البَيْتِ المُتقدِّمِ[3]، إذا قَدَّرْتَ اللاَّمَ كَأَنَّها مَوْجُودَةٌ فيْه[4] في مَوْضِعِ الحَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا الأَخْضَرُ بَيِّنًا لِمَنْ يَعْرِفُني، وتَجْعَلُها[5] مُتَعَلِّقَةً بِمَا في الأَخْضَرِ مِنْ مَعْنى البَيَانِ والظُّهُورِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا البَيِّنُ لِمَنْ يَعْرِفُني.

وأَمَّا النَّصْبُ فَبِإضْمَارِ فِعْلٍ دَلَّ عَلَيه مَعْنى الكَلامِ المُتَقَدِّمِ؛ لأَنَّهُ لَمّا قَالَ: "وأَنَا الأَخْضَرُ" دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُعَرِّفُ نَفْسَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أُعَرِّفُ نَفْسِي مَنْ يَعْرِفُني، أَيْ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَني، كَمَا يَقُولُ القَائِلُ: (قَدْ أَجَزْتُ كِتَابي هذا لِمَنْ يَرْوِيْهِ عَنّي مِنْ غَيْرِ تَصْحِيْفٍ ولا تَبْدِيْلٍ)، أَيْ: لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْوِيَهُ، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وتعالى[6]:

﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾[النحل٩٨]، أَيْ: إذا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ فاسْتَعِذْ بِالله، ومِثْلُ ذلِكَ قَوْلُ الأَخْطَلِ[7]:

[البسيط]

[240] وقَدْ أَرَاهَا وشَعْبُ الحَيِّ مُجْتَمِعٌ ... وأَنْتَ صَبٌّ بِمَنْ عُلِّقْتَ مُعْتَمَدُ

أَيّامَ جُمْلٍ خَليلاً لو يَخافُ لها ... صُرْمًا لَخُولِطَ منه العَقْلُ والجَسَدُ[8]

(1) سقط من الأصل : (معنى).

(2) ك: (قدمنا).

(3) ك: (المقدم).

(4) ك: (فيها)

(5) ك: (أو تجعلها).

(6) قوله: (وتعالى) من ك فقط.

(7) هو غِيَاثُ بنُ غَوْث بن الصَّلْت بنِ الطَّارِقَة، لُقِّبَ الأخطلَ لِسَفَهِه، فغلب عليه، كان نصرانيًا من أهل الجزيرة، وهو من طبقة جرير والفرزدق وبينهم مهاجاة ونقائض، مات سنة تسعين للهجرة. (ترجمته في الأغاني290/8، والأعلام123/5).

(8) البيتان للأخطل في ديوانه524، ولم نعثر على البيت الأول في المصادر، وجاء البيت الثاني شاهدًا في سيبويه238/2، وسر الصناعة508/2.

فالنّاصبُ لقَوْله: "خَليْلاً" فعْلٌ مُقَدَّرٌ، أَيْ: تُوَاصلُ خَليْلاً، أَوْ تُدْني. ونَاصبُ الظَّرْفِ "أَرَاها"، وكَذا قَوْلُ الآخَرِ: [الخفيف]

[241] لَنْ تَرَاها ولَوْ تَأَمَّلْتَ إلا ولَهَا في مَفَارِقِ الرَّأسِ طِيْبا[1]

فَـ"طِيبا" مَنْصُوبٌ بفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، أَيْ: إلا وَتَرَى لَها طِيْبًا.

وأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلى أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأَةً، و"أَخْضَرُ الجِلْدَة" خَبَرُهُ، كَأَنَّه قَالَ: وأَنَا الأَخْضَرُ، مَنْ[2] يَعْرِفُني أَخْضَرُ الجِلْدَةِ مِثْلي في صِحَّةِ نَسَبِهِ وكَرَمِ عُنْصُرِه.

وقَوْلُهُ: (مِنْ بَيْتِ العَرَب) في مَوْضِعِ الصِّفَة لـ"أَخْضَرُ الجِلْدَة"؛ إذ التَّقْديْرُ: رَجُلٌ أَخْضَرُ الجِلْدَةِ مِنْ صَميْمِ العَرَبِ، وكَذلكَ يَكُونُ أَيْضًا في الوَجْهَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ.

ويَجُوزُ فِيْهِ وَجْهٌ آخَرُ، وهو أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا الأَخْضَرُ مِنْ بَيْتِ العَرَبِ.

ويَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ في مَوْضِعِ الحَالِ مِنَ الأَخْضَرِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وأَنَا الأَخْضَرُ صَحِيْحًا نَسَبُهُ، أَيْ: خَالصًا، ونَحْو ذلكَ.

والمَعْنى أَنَّهُ يُرِيْدُ بالخُضْرَة سُمْرَةَ اللَّوْن وسَوَادَهُ؛ إذْ ذلكَ دَليْلٌ عَلَى تَمَحُّضِ[3] عَرَبِيَّتِهِ، أَلا تَرَى أَنَّ العَرَبَ تَصِفُ أَنْفُسَها بَالسَّوَادِ، وتَصِفُ العَجَمَ بِالحُمْرَة، وعَلَى

---

(1) الشاهد لابن قيس الرقيات في زيادات ديوانه176، وهو كذا في سيبويه285/1، ونسب لابن الأسلت في المقاصد الشافية165/3.

وهو بلا نسبة في المقتضب284/3، والخصائص429/2، والمفصل58، وشرح ابن يعيش125/1، والتخمير321/1، والإيضاح في شرح المفصل214/1، وشرح التسهيل لابن مالك156/2، وتمهيد القواعد1752/4، ومغني اللبيب791، وغيرها.

(2) في الأصل: (ممن).

(3) ك: (محض).

ذلكَ قَوْلُهُ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بُعِثْتُ إلى الأَحْمَرِ والأَسْوَدِ"[1]. ومِثْلُهُ قَوْلُ مَعْبَدِ ابنِ أَخْضَرَ، وكَانَ يَنْتَسِبُ إلى أَخْضَرَ[2]، ولَمْ يَكُن أَبَاهُ، بَلْ كَانَ زَوْجَ أُمِّه، وإنَّمَا هو مَعْبَدُ بنُ عَلْقَمَةَ المَازِنِيّ[3]: [الطويل]

[242] سَأَحْمي حِمَاءَ الأَخْضَرِيِّيْن إنّه أَبَى الناسُ إلاَّ أَنْ يَقولوا ابنُ أَخْضَرَا
وهَلْ لِيَ في الحُمْرِ الأَعاجِمِ نِسْبَةٌ فآنفَ ممّا يَزْعمُونَ وأُنْكِرَا[4]

ومِن ذلكَ قَوْلُ حَسَّانَ يَهْجُو ابنَ عِيَاضٍ التَيْمِي[5]: [البسيط]

[243] لوْ كنتَ من هاشمٍ أوْ مِنْ بَني أسَدٍ أوْ عبدِ شمْسٍ أَوَ اصْحابِ اللِّوَا الصِّيْدِ
أوْ مِنْ بَني زُهْرَةَ الأخيارِ قَدْ عَلِمُوا أوْ مِنْ بَني جُمَحَ البِيْضِ المَنَاجِيْدِ
[ظ47] أوْ في السَّرارةِ مِن تَيْمٍ، رَضِيتُ بِهِمْ أوْ مِنْ بَني خَلَفِ الخُضْرِ الجَلاعِيدِ[6]

قَالَ[7] بَعْضُ الأُدَبَاءِ: المُرَادُ بالخُضْرَةِ في بَيْتِ حَسَّانَ الكَرَمُ عَلَى جِهَةِ تَشْبِيْهِهِم بِالبَحْرِ؛ لأَنَّه أَخْضَرُ؛ ومِنْ أَسْمَائِه (خَضَارَةُ) غَيْرُ مَصْرُوفٍ، وهذا لا يَصِحُّ في بَيْتِ

---

(1) الحديث في سنن الدارمي2/295 (الحديث رقم2467)، وصحيح ابن حبان14/375 (الحديث رقم6462).
(2) ك: (الأخضر).
(3) هو صحابي مخضرم من الشجعان، شهد فتح مكة، وله مواقف وأشعار في حرب الخوارج. (شرح ديوان الحماسة للتبريزي1/251، والأعلام7/264).
(4) البيت الأوّل في الكامل3/188، والبيتان في التنبيه لابن بري2/117، ولسان العرب(خضر)، والتاج(خضر)، وقوله: (الأخضريين) يعني به: الشاعر وأخاه، إذ هما ينتسبان إلى أخضر.
(5) هو مسافع بن عياض بن صخر التيمي القرشي، وهو ابن خال أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كان شاعرًا صحابيًّا. (ترجمته في أسد الغابة5/160).
(6) الأبيات في ديوان حسان189-190، وجاءت بعضها ملفقة في بعض المصادر، وانظر الأبيات في الكامل1/199، وغريب الحديث للخطابي1/131، وأسد الغابة5/161، واستشهد ابن جني بقوله: (الخضر الجلاعيد) في الخصائص3/124، والرواية في النسخ الثلاثة: (فأصحاب)، وجاء في الأصل أيضًا: (بني حجم).
(7) ك: (وقال).

اللّهبيّ، لقَوْله: "أَخْضَرُ الجِلْدَة"، والجِلْدَةُ لَيْسَتْ ممّا تُوصَفُ بالكَرَمِ، وقَدْ نَحا الشّاعِرُ المُجِيْدُ أبُو نُواسٍ[1] هذا النَّحْوَ في هِجَائِه الرّقَاشيَّ، فَقَالَ:

[مجزوء الرمل]

[244] قُلْتُ يَوْماً للرُّقَاشِي وقَدْ سَبَّ المَوَالي

ما الذي نَحّاكَ عن أصْـ ـلِكَ مِنْ عَمٍّ وخالِ

قالَ إنّي كُنْتُ مَوْلَىً زَمَناً ثُمّ بَدَا لي

أنا بالبَصْرَةِ موْلَىً عرَبيٌّ بالجِبَالِ

أنا حَقّاً أَدَّعيهِمْ لِسَوادِي وهُزالي[2]

فَأَمّا قَوْلُ جَرِيْرٍ: [الطويل]

[245] كَسَا اللّؤمُ تَيْمًا خُضْرَةً في جُلُودِها فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيْلِها الخُضْرِ[3]

فَإِنَّهُ لَمْ يُرِدْ بالخُضْرَةِ هُنا خُضْرَةَ كَرَمٍ، ولا تَصْحِيْحَ نَسَبٍ، وإِنَّما أَرَادَ أنها خُضْرَةُ لُؤْمٍ ودَنَسٍ، أَيْ: قَدْ حَالَفَهُم اللّؤمُ حَتّى صَارَ كَاللّبَاسِ عَلَيْهِم.

---

(1) أبو نواس هو أبو علي الحسن بن هانئ الحَكَمي، نسبة إلى الحكم بن سعد العشيرة، شاعر العراق في زمنه، أكثر شعره في الخمريات ثم الزهد، مات سنة خمس وثمانين، أو ست وثمانين أو تسعين ومئة. انظر ترجمته في الخزانة338/1، والأعلام225/2.

(2) ديوانه726. وانظر الأبيات في التنبيه لابن بري117/2، وجاء في الديوان في البيت الثالث: (قال لي قد كنت مولىً).

(3) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه212، وانظر سيبويه333/1، واللامات125، وابن السيرافي151/1، وابن يعيش121/1، ولسان العرب (ويل)، وتاج العروس(ويل). وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش126/1، والمقتضب220/3، والزّاهر512/1، وغريب الحديث للخطابي373/2، والتبصرة والتذكرة262/1، والنكت للأعلم377/1، وتفسير القرطبي254/5، والارتشاف1362/3، وتفسير البحر المحيط437/1، ، ورواية الديوان:

..................في وجوهها فيا خزي تيم من سرابيلها...

وروي في بعض المصادر: (فويل).

وأَمَّا قَوْلُهُ (الجلْدَةَ) فإنَّها والجلْدُ سَوَاءٌ، ولَيْسَ[1] يُرَادُ بالجلْدَة هُنا القطْعَةُ مــن الجلْد، يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الجلْدَةَ تأتي بمَعْنى الجلْد قَوْلُ الفَرَزْدَق لَمَّا سُئلَ عَنْ نُصَيْب[2]: هو أَشْعَرُ أَهْلِ جلْدَته، وقَالَ أَبُو عَمْرو بن العَلاء[3] لأبي خَيْرَةَ[4]، وقَدْ سَــأَلَهُ عَــنْ (عَلْقى) فَنوَّنَهُ: "هيْهاتَ، لانَتْ جلْدَتُكَ يَا أَبَا خَيْرَةَ"[5]، فَتَأَمَّلْ ذلك.

* * * * *

(1) ك: (ليس).

(2) هو نُصَيب بنُ رَباح، أبو محجن، مولى عبد العزيز بن مروان، شاعر فحل، مقدم في النسيب والمدائح، كانت أمه نوبية، فجاء أسود، فباعه عمه. انظر تاريخ مدينة دمشق52/62، وفوات الوفيات197/4، والأعلام31/8.

(3) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمــام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهــد، وروى عن أنس بن مالك، ولد بمكة سنة ثمان وستين ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة، وقيل: كانت وفاته في طريق الشّام سنة أربع وخمسين ومئة. انظر ترجمته في طبقات النّحويين واللّغويّين35، ومراتب النّحــويّين33، وبغيــة الوعاة231/2، ومعرفة القراء الكبار100/1.

(4) هو نهشل بن زيد، أبو خَيْرة الأعرابي، بدوي من بني عدي، له تصنيف، وهو كتاب الحشرات. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات105/27، وبغية الوعاة317/2.

(5) الرواية في المحكم62/6، واللسان(لغو): "قال ثعلب: قال أبو عمرو لأبي خيرة: يا أبا خيرة: سمعت لغاتهم، فقال أبو خيرة: وسمعت لغاتهم، فقال أبو عمرو: يا أبا خيرة، أريد أكثفَ منك جلدًا، جلدك قد رقّ" وفي الوافي بالوفيات105/27: "....فكيف تقول: استأصل عرقاتِهم، فقال: عرقاتَهم، فنصب التاء، فقال أبــوعمرو: لان جِلدُك يا أبا خيرة" وانظر هذه الرواية في الخصائص384/1، 14/2، 304/3، والتاج(عرق).

ومنْهَا: [الرجز]

[20/246] أَكْذَبُ منْ فاختَة تَقُولُ وَسْطَ الكَرَبْ

والطَّلْعُ لَمْ يَبْدُ لَهَا هَذا أَوانُ الرُّطَبْ[1]

أَنْشَدَهُ ابْنُ بَرّي المِصْرِيُّ، ولَمْ يُسَمِّ القائِلَ.

(أَكْذَبُ) خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوف، أَيْ: هو أَكْذَبُ.

و(مِنْ فَاخِتَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِــ"أَكْذَبُ". وفَاعِلُ "تَقُولُ" مُضْمَرٌ يَعُودُ إِلى "فَاخِتَةَ".

و(وَسْطَ) نَصْبٌ عَلَى الظَّرْفِ، ولَيْسَ باسْمٍ؛ أَلا تَرَاهُ عَلَى وَزْنِ نَظِيْرِهِ فِي المَعْنى، وهو (بَيْنَ)، تَقُولُ: (جَلَسْتُ وَسْطَ القَوْمِ)، أَيْ: بَيْنَهُم، وفِي الحَدِيْثِ: "أَتَى رَسُولُ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ وَسْطَ النّاسِ"[2]، أَيْ: بَيْنَهُم.

وأَمَّا (وَسَطُ) بِفَتْحِ السّيْنِ فهو اسْمٌ، وبَعْضٌ لِمَا يُضَافُ إِلَيْهِ، أَلا تَرَى أَنَّ (وَسَطَ الدَّارِ) منْها، و(وَسْطَ القَوْمِ) لَيْسَ مِنْهُم. ومِنْ ذلك قَوْلُهُم: (وَسَطُ رَأْسِهِ صُلْبٌ)؛ لأَنَّ وَسَطَ الرَّأْسِ بعْضُهُ، وتَقُولُ: (وسْطَ رَأْسِه دُهْنٌ) فَتَنْصِبُهُ عَلَى الظَّرْفِ، فالفَرْقُ بَيْنَهُما إِذًا مِنْ جِهَةِ المَعْنى واللّفْظ، أَمّا الأَوّلُ فَلأَنَّ السَّاكِنَةَ السِّينِ تَلْزَمُ الظَّرْفِيَّةَ، ولا تَنْتَقِلُ عَنْها إِلى رَفْعٍ وجَرٍّ، والمُتَحَرِّكَةُ اسْمٌ مَحْضٌ يَتَصَرَّفُ في أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ، وأَيْضًا فلا يَكُونُ من الشَّيءِ الّذي بَعْدَها، بِخلاف السَّاكِنَة.

فإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ يَنْتَصِبُ "الوَسَطُ" عَلَى الظَّرْفِ كَما يَنْتَصِبُ "الوَسْطُ"،

---

(1) هذان من الرجز، لم يُذكَر قائلهما، وهما في جمهرة الأمثال2/173، وثمار القلوب490، وأساس البلاغة466، والمستقصى1/293، ومجمع الأمثال2/167، واللسان(وسط)، والتاج(فخت)، (وسط).

(2) الحديث في سنن النسائي الكبرى3/349 (حديث رقم5595)، وسنن البيهقي الكبرى(حديث رقم15087).

كَقَوْلِهِم: (جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ)، وكَقَوْلِهِم: (هو يَرْتَعِي وَسَطًا)[1]. ومنْهُ مَا جَـاءَ في الحَدِيْث: "أَنَّه كَانَ يَقِفُ في صَلاة الجَنَازَة عَلَى المَرْأَة[و48]وسَـطَها"[2]. أَجَبْـتُ: نَصْبُ الوَسَطِ عَلَى الظَّرْف إِنَّمَا جَاءَ عَلَى الاتِّسَاعِ، والخُرُوجِ عَن الأَصْلِ، عَلَى حَدِّ مَجيءِ "الطَّريقِ" كَذلكَ في قَوْله: [الكامل]

[247] لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ   فيه كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ[3]

بخلاف (وَسْط) بمَعْنى (بَيْنَ) فإنَّ ذلكَ لازِمٌ لَها.

والجُمْلَةُ مِنْ "تَقُولُ" ومَعْمُولِها في مَوْضِعِ جَرٍّ، صِفَةٌ لِـ"فَاخِتَةٍ".

و(الطَّلْعُ) مُبْتَدَأ.

و(لَمْ يَبْدُ لَها) خَبَرُهُ، ومَوْضِعُ الجُمْلَةِ نَصْبٌ عَلَى الحَالِ.

و(ها) حَرْفُ تَنْبِيهِ، و(ذا) اسمُ إِشَارَةٍ مَرْفُوعٌ[4] بِالابْتِدَاءِ، و"أَوَانُ الرُّطَـب" خَبَرُهُ، والجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بالقَوْلِ، وهي المَحْكيَّةُ به.

* * * * *

(1) ذكر في اللسان(وسط) أنه مثل، وانظر التاج(وسط)، ولم نجده في كتب الأمثال.

(2) ورد الحديث الشريف بالمعنى في صحيح البخاري125/1 (حديث رقم325)، وسنن النسائي195/1(حديث رقم393).

(3) مرّ البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم(84).

(4) ك: (ومرفوع).

ومنْها: [الرّمل]

[21/248] كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بنا

أَنَا أَنْتَ الضَّارِبي أَنْتَ أَنَا[1]

أَنْشَدَهُ البَارِقِيُّ[2] في "شَرْحِ اللُّمَعِ".

(كَيْفَ) اسْمٌ؛ وذلكَ لأَنَّهُ لا يَكُونُ فِعْلاً لِوُقُوعِ الفِعْلِ بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ حَاجِزٍ بَيْنَهُما لَفْظًا ولا تَقْديرًا، كَمَا في البَيْت، وأَيْضًا فَسُكُونُ العَيْنِ في الفِعْلِ الثُّلاثِي لَيْسَ بِأَصْلٍ، وأَمّا "لَيْسَ" فَتَقَدَّمَ القَوْلُ فِيْها. ولا يَكُونُ حَرْفًا؛ لانْعقَادِ الكَلامِ مِنْهُ ومِنْ اسْمٍ، ولا يَنْعَقِدُ مِن الاسْمِ والحَرْفِ إلا في النِّدَاءِ، ولَيْسَ "كَيْفَ" كَذلكَ، وإذا انْتَفى القِسْمَانِ تَعَيَّنَ الثَّالِثُ. وقِيْلَ: دُخُولُ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْها في قَوْلِهِم: (عَلَى كَيْفَ تَبِيْعُ الأَحْمَرَيْنِ؟)[3]، وفي قَوْلِهِم: (انْظُرْ إلى كَيْفَ تَصْنَعُ؟) دَلِيْلٌ عَلَى ذلكَ. وقِيْلَ: إبْدَالُ الاسْمِ مِنْها كَقَوْلِكَ: (كَيْفَ[4] زَيْدٌ؟ أَغَنِيٌّ أَمْ فَقِيْرٌ؟) دَلِيْلٌ عَلَى ذلِكَ؛ إذ البَدَلُ مُجَانِسٌ لِمَا أُبْدِلَ مِنْهُ.

وهُنَا تَنْبِيْهٌ: وهو أَنَّ أَبَا الفَتْحِ ذَهَبَ في اللُّمَعِ إلى أَنَّها ظَرْفٌ[5]؛ ولِذلكَ أَجَازَ: (كَيْفَ زَيْدٌ جَالِسًا؟) كَمَا تَقُولُ: (أَيْنَ زَيْدٌ جَالِسًا؟)، وذَهَبَ الجُرْجَانِيُّ إلى أَنَّها

(1) في سفر السعادة2/728-729 أن هذا الشاهد من وضع بعض النحويين للتعليم، وانظر الخزانة6/70، وهو من شواهد سفر السعادة2/728، وشرح الرضي3/39، وشرح ألفية ابن معط للقواس2/837، وتذكرة النحاة595.

(2) لم نعثر على هذا العَلَم ضمن النحويين وشرّاح اللمع، ولعلّه الفارقي فله شرحٌ على اللمع، وجاء في تذكرة النحاة595 أنه "البارقي" أيضًا.

(3) انظر هذا القول في أسرار العربية37، واللباب2/86.

(4) ليس في ك: (كيف).

(5) اللمع227.

اسْمٌ صَرِيْحٌ، واسْتَدَلَّ بِالتَّفْصِيْلِ، وهو قَوْلُكَ: (أَعَالِمٌ أَمْ جَاهِلٌ؟) و(أَصَحِيْحٌ أَمْ سَقِيْمٌ؟)[1]. وبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ لِئَلاَّ يَلْتَقِيَ سَاكِنَان، وكَانَتْ فَتْحَةً لأَجْلِ التَّخْفِيف.

فَإِنْ قِيْلَ: فَهَلاَّ حُرِّكَت اليَاءُ، أَجَبْتُ: بِأَنَّ الأَصْفَهانِي قَالَ: مَنَعَ مِنْ ذلكَ الهَرَبُ مِنْ انْقِلابِ اليَاءِ عِنْدَ تَحَرُّكِها وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَها[2].

وفِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ اليَاءَ والوَاوَ إِذا سُكِّنَ مَا بَعْدَهُما لا تُقْلَبَان[3]، وإِنْ تَحَرَّكَا وانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُما، أَلا تَرَى إِلى (نَزَوَانٍ)، و(غَلَيانٍ)، و(رَمَيَا)، و(غَزَوَا). والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: لَوْ حُرِّكَت اليَاءُ لَمَا أَغْنَى ذلكَ عَنْ تَحْرِيْكِ الفَاءِ[4] عِنْدَ لِقَاءِ سَاكِنٍ لَهَا مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى، كَقَوْلِكَ: (كَيْفَ الرَّجُلُ؟) وتَحْرِيْكُ الفَاءِ يُغْنِي عَنْ تَحْرِيْكِ اليَاءِ، فَكَانَ أَوْلَى.

ومَوْضِعُهُ نَصْبٌ عَلَى الحَالِ، ونَاصِبُهُ "أَشْكُو".

و(مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً. و(حَلَّ بنا) صِلَتُها، ومَحَلُّها نَصْبٌ؛ لأَنَّها مَفْعُولٌ لِقَوْلِه: "أَشْكُو". ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً، والجُمْلَةُ بَعْدَها صِفَتُها، وفَاعِلُ "حَلَّ" مُضْمَرٌ يَعُودُ إِلى "مَا".

وإِعْرَابُ بَاقِيْه يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُما: أَنْ تَكُونَ الأَلِفُ واللاَّمُ لِـ"أَنا"، والفعْلُ لِـ"أَنْتَ"، فَيَكُونُ إِعْرَابُهُ "أَنا" مُبْتَدأ، و"أَنْتَ" مُبْتَدَأ ثَانٍ، و"الضَّارِبِي" مُبْتَدأ ثَالِثٌ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ "أَنْتَ"؛ إِذ الأَلِفُ واللامُ لِـ"أَنا"، والعَائِدُ عَلَى الأَلِفِ واللاَّمِ اليَاءُ في "الضَّارِبِي"؛

---

(1) المقتصد 134/1.

(2) انظر شرح اللمع للباقولي 204/1، والمحصول 269/1.

(3) في ك: (تنقلبان).

(4) من هنا بدأ سقط من النسخة ك، إلى قوله: "وتَحْرِيْكُ الفَاءِ"، في السطر الذي يليه.

لأنّها (أنا) في المَعْنى[ظ48] و"أَنْت" فَاعِلٌ لِــ"الضّارِبي"[1]، أَبْرَزْتَهُ لَمّا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُو لَهُ؛ إذ الأَلِفُ واللامُ لــ"أَنا"، والفِعْلُ لــ"أَنْتَ"، و"أَنا" خَبَرُ "الضّارِبِي"، و"الضّارِبِي" وخَبَرُه خَبَرُ "أَنْتَ"، و"أَنْتَ" وَخَبَرُهُ خَبَرُ "أَنا".

– والثّاني: أَنْ يَكُونَ الأَلِفُ واللامُ والفِعْلُ لِــ"أَنْتَ"، فَيَكُونُ إِعْرَابُهُ: "أَنــا" مُبْتَدَأ، و"أَنْتَ" مبتدأٌ ثَانٍ، و"الضّارِبِي" خَبَرُ "أَنْتَ"، ولا يَبْرُزُ الضَّمِيْرُ فِيْه؛ لأَنَّهُ جَرَى عَلَى مَنْ هو لَهُ، ويَكُونُ الكَلامُ قَدْ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِه: "الضّارِبِي"، ثُمَّ قَالَ: "أَنْتَ أَنا" عَلَى طَرِيْقِ المُطَابَقَة للأَوَّلِ؛ لِيَكُونَ آخِرُ الكَلامِ جَارِيًا عَلَى أَوَّلِه. أَلا تَــرَاهُ قَــالَ فِي أَوَّلِ الكَلامِ: "أَنَا أَنْتَ"، فَلِهذا قَالَ فِي آخِرِه: "وأَنْتَ أَنَا"، أيْ: كيفَ أشكُو مــا حَــلَّ بِي منكَ، وأنا أنت، وأنت أنا[2]؟ فَإِذا شَكَوْتُكَ فَإِنَّمَا أَشْكُو نَفْسِي.

ولَوْ جُعِلَت الأَلِفُ واللامُ والفِعْلُ لــ"أَنا" لَقُلْتَ: أَنا أَنْتَ الــضّارِبُكَ أَنــا[3]، فَيَكُونُ إِعْرَابُهُ "أَنا" مُبْتَدأ، و"أَنْتَ" مُبْتَدأ ثَانٍ، و(**الضّارِبُكَ**) مُبْتَدَأ ثالثٌ؛ لأَنَّه غَيْــرُ "أَنْتَ"، وفِيْهِ ضَمِيْرٌ يَعُودُ عَلَى الأَلفِ واللامِ الّتِي هي "أَنا" في المَعْــنى، ولَــمْ يَبْــرُز الضَّمِيْرُ الّذي في "الضّارِبُك"؛ لأَنّ الألِفَ واللاّمَ والفِعْلَ لِــ"أَنــا". و"أَنــا" خــبر "الضاربك"، و"الضاربُك" وخبره خبر "**أنت**"، و"**أنت**" وخبره خبر "**أنا**".

ولَوْ جَعَلْتَ الأَلِفَ واللامَ لِـ"أَنْتَ"، والفِعْلَ لِـ"أَنا" لَقُلْــتَ[4]: "أَنَــا أَنْــتَ الضّارِبُكَ أَنا"، فَيَكُونُ إِعْرَابُهُ "أَنا" مُبْتَدَأ، و"أَنْتَ" مُبْتَدأ ثَانٍ، و"الــضّارِبُكَ" خَبَــرُ "أَنْتَ"، و"أَنا" فَاعِلٌ لَهُ، أَبْرَزْتَهُ لَمّا جَرى عَلَى غَيْرِ مَنْ هو لَه؛ لأَنَّ الفِعْلَ لــ"أَنــا"،

(1) الأصل: (لضاربي)، وفي س: (بالضاربي)، وما أثبتناه من ك.
(2) سقط من الأصل من قوله :"أي كيف أشكو...." إلى هذا الموضع.
(3) سقط من س: (أنا).
(4) ك: (قلت).

وقدْ جَعلْتَهُ صلَةَ الألفِ واللاّمِ الّتِي هي "أَنْتَ"، فَلَمّا جَرَى صِلَةً لِغَيْرِ مَنْ هو لَهُ بَــرَزَ الضَّميْرُ منْه[1]. فَقَدْ صَارَت هذه المَسْأَلَةُ تَنْقَسِمُ إلى أَرْبَعِ مَسَائِلَ:

- الأُولى: أَنْ يَكُونَ الأَلفُ واللاّمُ لِــ"أنا"، والفِعْلُ لِــ"أَنْتَ"، فَيَكُونُ تَمْثيلُها: "أنا أَنْتَ الضّارِبي أَنْتَ أنا"، "أَنا"[2] مُبْتَدَأ، و"أَنْتَ" مُبْتَدَأ ثانٍ، و"الضَّارِبي" مُبْتَــدَأ ثَالِثٌ، و"أَنْت" فَاعِلُهُ، و"أَنا" خَبَرٌ عَن "الضَّارِبي".

- الثّانِيَةُ[3]: أَنْ تَكُونَ الأَلِفُ واللامُ والفِعْلُ لِــ"أَنْتَ"، فَيَكُونُ تَمْثِيلُها: "أَنَــا أَنْتَ الضّارِبي"، "أَنا" مُبْتَدأ، و"أَنْتَ" مُبْتَدَأ ثَان، و"الضّارِبي" خَبَرُ "أَنْتَ".

- الثّالِثَةُ: أَنْ تَكُونَ الأَلِفُ واللامُ والفِعْلُ لِــ"أَنا"، فَيَكُونُ تَمْثيلُها: "أَنا أَنْــتَ الضّارِبُك أَنا"، "أَنا"[4] مُبْتَدَأ، و"أَنْتَ" مُبْتَدأ ثَانٍ، و"الضّارِبُكَ" مُبْتَدأ ثَالِثٌ، و"أَنَــا" خَبَرُ "الضّارِبُكَ".

- الرّابِعَةُ: أَنْ تَكُونَ الأَلِفُ واللامُ لِــ"أَنْتَ"، والفِعْلُ لِــ"أَنا"، فَيَكُونُ تَمْثِيْلُهَا عَلَى الصُّورَةِ الّتِي قَبْلَها، إلاّ أَنَّ إِعْرَابَهَا غَيْرُ إعْرَابِها، "أَنا" مُبْتَدَأ، و"أَنْتَ" مُبْتَدأ ثَانٍ، و"الضّارِبُكَ" خَبَرُ "أَنْتَ"، و"أَنا" فَاعِلٌ بِــ"الضّارِبُك"، فافْهَمْهُ، فإِنَّهُ مِنْ مَبَاحِثِ ابْنِ بَرِّي[5].

* * * * *

---

(1) سقط من س: (منه).

(2) ليس في ك: (أنا).

(3) ك: (والثانية).

(4) ليس في ك: (أنا).

(5) انظر توجيه ابن بري في تذكرة النحاة595-596.

ومنْها: [المتقارب]

[22/249] وأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دارِ المُلوك
يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرَا[1]

الواوُ وَاوُ (رُبَّ)، أَيْ: وربَّ دِيْنَارٍ.

و(أَصْفَرَ) صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، ولا يَنْصَرِفُ للوَصْفِ وَوَزْنِ الفِعْلِ.

و(مِنْ ضَرْبِ دَارِ المُلُوكِ) مُتَعَلّقٌ بِمَحْذُوفٍ؛ لأَنَّهُ صِفَةٌ لِذلكَ المَحْذُوفِ.

وفي (يَلُوحُ) رِوَايَتَانِ:

- إِحْدَاهُما: رِوَايَةُ الفَرّاءِ[2]، وهي (تَلُوحُ) بالتّاءِ الدّالّةِ عَلَى المُخَاطَبِ، وفَاعِلُهُ ضَمِيْرٌ[3]، ومَعْنَاهُ تُبْصِرُ.

و(عَلَى وَجْهِهِ) مُتَعَلّقٌ بِهِ.

و(جَعْفَرا) مَفْعُولُهُ. ومَوْضِعُ هذه الجُمْلَةِ جَرٌّ عَلَى الصِّفَةِ للمَحْذُوفِ[4]، والعَائِدُ مِنْها عَلَيْهِ الهاء في "وَجْهِهِ"، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الحَالِ مِن الضَّمِيْرِ المُسْتَكِنِّ في الجَارِّ والمَجْرُورِ، والجَارُّ والمَجْرُورُ[5] هو العَامِلُ فِيْها،[و49] ويَجُوزُ أَنْ

(1) جاء في سير أعلام النبلاء63/9: "قيل: لأبي العتاهية"، وليس في ديوانه، وهو من شواهد رسالة الغفران264، والمنتظم143/9، ومحاضرات الأدباء584/1، واللباب140/2، وشرح التسهيل لابن مالك99/2، وشرح ألفية ابن معط للقواس1095/2، والأشباه والنظائر218/7، والتاج(لوح).

(2) انظر الرواية في الأشباه والنظائر218/7.

(3) في ك، وس: (ضميره).

(4) في ك: (المحذوف).

(5) ليس في ك: (والجار والمجرور).

يَكُونَ مَوْضِعُ الجُمْلَةِ جَرًّا[1] عَلَى الصِّفَةِ، والجَارُّ والمَجْرُورُ مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ، وهو مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ من الضَّمِيْرِ المُضَافِ إِلَيْه "وَجْهٌ"، وهو قَلِيْلٌ.

– والثَّانِيَةُ: الرِّوَايَةُ المَشْهُورَةُ، وهي بالياءِ الدَّالَّةِ عَلَى الغَائِبِ، وفِيْها الإِشْكَالُ، أَعْنِي: في نَصْبِ "جَعْفَرٍ"، فَقِيْلَ: هو مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيْرُه: اقْصِدُوا جَعْفَرًا، وقِيْلَ: هو مِنْ بَابِ المَفْعُولِ المَحْمُولِ عَلَى المَعْنى، وذلك أَنَّ "جَعْفَرًا" قَدْ دَخَلَ في الرُّؤْيَةِ، أَلا تَرَى أَنَّ الشَّيءَ إذا لاح لَكَ فَقَدْ رَأَيْتَهُ، ومِثْلُهُ قَوْلُ ابنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ: [الخفيف]

[250] لَنْ تَرَاها ولَو تأَمَّلْتَ إلاّ ... ولَها في مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيْبَا[2]

فَنَصَبَ (طِيْبًا) لِدُخُولِه في الرُّؤْيَةِ، وكَذا قَوْلُ عَمْرِو بنِ قُمَيْئَةَ[3]: [السريع]

[251] تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِها أَهْلُها ... أَخْوَالَها فيها وأَعْمامَها[4]

فَنَصَبَ (أَخْوَالَها) ومَا عُطِفَ عَلَيْه؛ لِدُخُولِه في التَّذَكُّرِ. وكَذا قَوْلُ عَبْدِ العَزِيْزِ ابن زُرارةَ[5] الكلابي: [الوافر]

[252] وَجَدْنا الصَّالحينَ لهم جَزاءٌ ... وجَنّاتٍ وعَيناً سَلْسَبِيلاَ[6]

فَنَصَبَ "جَنَّاتٍ" ومَا عُطِفَ عَلَيْه؛ لِدُخُولِه في الوُجْدَانِ.

---

(1) في الأصل: (خبرًا) وهو تحريف.

(2) مر الشاهد سابقًا برقم(241).

(3) هو شاعر من ربيعة بن نزار، من قدماء الشعراء في الجاهلية، وهو أقدم من امرئ القيس، وصحب امرأ القيس في خروجه إلى ملك الروم، وتوفي معه غريبًا، فسمّي عَمْرًا الضائع. (الأغاني18/143).

(4) البيت لعمرو بن قميئة في سيبويه1/285، وجمل الخليل130، والخصائص2/427، والانتخاب68، والخزانة4/373.

(5) في ك: (ابن دارة). ومن أخباره انه قدم على معاوية، فوقف على بابه، ولما علم معاوية مكانه أمر بإدخاله، وكان رجلاً شريفًا في قومه، ذا مالٍ كثير، شارك في الجهاد في بلاد الروم، ونال الشهادة. (ترجمته في تاريخ مدينة دمشق36/284 وما بعدها).

(6) البيت من شواهد سيبويه1/288، والمقتضب3/284، والأصول3/474، والانتخاب64، وتفسير القرطبي6/110.

وقِيْلَ: هو مَنْصُوبٌ بالَمصْدَرِ الّذي هو "ضَرْبٌ"؛ تَقْدِيْرُهُ: مِــنْ ضَــرْبِ دَارِ[1] المُلوكِ جَعْفَرًا عَلَى وَجْهِ الدِّيْنَارِ. وأَضَافَ الضَّرْبَ إلى الدَّارِ، وإنَّمَا هو لأَهْلِها عَلَــى جِهَةِ الاتِّسَاعِ، كَمَا تَقُولُ: هو الدّيْنَارُ مِنْ ضَرْبِ بَغْدَاد، وهذا الثَّــوْبُ مِــنْ نَــسْجِ اليَمَنِ.

واعْلَمْ أَنَّ الكُلّ ضَعِيفٌ:

- أمّا الأَوَّلُ والثّانِي فَلأَنّهُما يُؤدِّيَانِ إلى بَقَاءِ الفِعْلِ، وهو "يَلُوحُ" بِغَيْرِ فَاعِلٍ، والفَاعِلُ مِنْ لَوَازِمِ الفِعْلِ.

- وأَمَّا الثالثُ فَلمَا فِيْه من الفَصْلِ بَيْنَ "ضَرْب" و"جَعْفَر"، بِقَوْله: "يَلُوحُ عَلَى وَجْهِه"، وهو أَجْنَبِيٌّ. فَتَبَيَّنَ بِذلِكَ أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيْحَةَ في هذا البَيْتِ رِوَايَةُ الفَــرّاءِ. واللّٰهُ أَعْلَمُ.

* * * * *

(1) في ك: (ابن).

ومنْها: [الرّجز]

[23/253] النَاسُ أَسْوَاءٌ وشَتَّى في الشِّيَمْ
وكُلُّهُمْ يَجْمَعُهُ بَيْتُ الأَدَمْ[1]

البَيْتُ للَبِيْدٍ[2].

(النَّاسُ) مُبْتَدأ، وقَدْ تَقَدَّمَ القَوْلُ في وَزْنِه.

و(أَسْوَاءٌ) خَبَره، وهو جَمْعُ (سَوَاءٍ). فإِنْ قِيْلَ: فَكَيْفَ جُمِعَ (سَـوَاءٌ) عَلَـى ذلكَ، مَع أَنَّ وَزْنَهُ (فَعَالٌ) كَـ(قَذَالٍ)، وبَابُهُ (فَعَلٌ) كَـ(جَمَلٍ)؟ أَجَبْتُ: وَجْهُـهُ أَنَّ حَرْفَ العلَّة قَدْ تُجْرِيْه العَرَبُ مُجْرَى المَفْقُود، أَلا تَرَاهُم قَالُوا: (جَوَادٌ)، و(أَجْـوَادٌ)، و(يَتِيمٌ)، و(أَيْتَامٌ)، كَـ(قَلَمٍ)، و(أَقْلامٍ)، و(فَخذٍ)، و(أَفْخَـاذ). ومِـنْ هُنَـا قَـالَ التَّصْرِيفيّونَ: إنّ الهَمْزَةَ في (كِسَاءٍ)، و(رِدَاءٍ) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلفٍ مُنْقَلِبَةٍ عَن الوَاوِ واليَاءِ.

ولـ(سَوَاء) جَمْعَان آخَرَان:

- الأَوَّلُ: (سَوَاسِيَةٌ)، وهو مِن الجُمُوعِ الوَارِدَةِ عَلَى غَيْرِ وَاحِده المُـسْتَعْمَلِ، نَحْوُ: (بَاطِلٍ)، و(أَبَاطِيْلَ)، و(حَدِيْث)، و(أَحَادِيْثَ)، و(ذَكَرٍ)، و(مَذَاكِيْرَ)، وقِيَـاسُ وَاحِدها: (أَبْطَالٌ)، و(أَحْدَاثٌ)، و(مذْكَارٌ)، وكَذلكَ: (سَوَاسِيَةٌ) قِيَـاسُ وَاحِـدها: (سَوْسَاةٌ)، فَوَزْنُ (سَوْسَاةٍ) : (فَعْلَلَةٌ)[ظ49] وأَصْلُها: (سَوْسَوَةٌ)، وهي مِنْ مُضَاعَفِ

(1) البيتان بلا نسبة في العين326/7، وجمهرة اللغة برواية: (الناس أخياف)618/1، ومجمـع الأمثـال97/1 برواية: (القوم إخوان)، والتنبيه لابن بري68/1، واللسان(سوي)، والتاج(خيف).

(2) ليس في ديوانه.

السِّيْنِ والوَاوِ، لكنْ[1] قُلبَت الوَاوُ أَلفًا، وكَذا أَصْلُ: (سَوَاسِيَة) : (سَوَاسِوَةٌ)، فَقُلبَت الوَاوُ يَاءً[2] لتَطَرُّفها تَقْدِيْرًا، وانْكسَارِ مَا قَبْلَها، ووَزْنُها: (فَعَالِلَةٌ).

فَإِنْ قِيْلَ: فَهلاّ كَانَ وَزْنُ (سَوَاسِيَة) (فَعَالِيَةً)، نَحْوُ: (كَرَاهِيَة)، و(رَفَاهِيَة)، وَوَزْنُ (سَوْسَاة) : (فَعْلاةٌ). أَجَبْتُ: ذلكَ مُمْتَنِعٌ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إلى أَنْ يَكُونَ فاءُ الكَلِمَة ولامُهَا منْ حَرْف وَاحد[3]، وهو السِّيْنُ، وهو المُرَادُ مِنْ قَوْلِهِم: بَابُ (سَلِسٍ)، و(قَلِقٍ) قَلِيْلٌ، لا يُحْمَلُ عَلَيْه مَا أَمْكَنَ غَيْرُهُ.

فَإِنْ قِيْلَ: فَهلاّ كَانَتا (فَوَاعِلَةً)، و(فَوْعَلَةً). أَجَبْتُ: ذلكَ مُمْتَنِعٌ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى أَنْ يَكُونَ فَاءُ الكَلِمَة وعَيْنُها مِنْ حَرْف وَاحد، وهو السِّيْنُ أَيْضًا، وهو المُرَادُ مِنْ قَوْلِهِم: بَابُ (دَدَن)، و(كَوْكَب) قَلِيْلٌ نَادِرٌ، وهو أَقَلُّ من الأَوَّلِ.

فَإِنْ قِيْلَ: فَهلاّ كَانَتا (فَعَافِلَةً)، و(فَعْفَلَةً)؟ أَجَبْتُ: ذلكَ مُمْتَنِعٌ؛ لأَنَّ الفَاءَ لَمْ تُكَرَّرْ وَحْدَها، وإِنَّما كُرِّرَتْ مَعَ العَيْنِ في ثَلاثَة أَلْفَاظ: (مَرْمَرِيْسٌ) بمَعْنى الشِّدَّة، و(مَرْمَرِيْتٌ) للمَكَانِ القَفْرِ، و(بَرْبَرِيْسٌ) في اسْمِ مَوْضِعٍ. أَنْشَدَ الزَّعْفَرَانِيُّ في كِتَاب "الأَسْمَاء الأَعْجَمِيَّة": [الكامل]

[254] طَالَ النَّهارُ ببَرْبَرِيسَ وقد نَرى ... أَيَّامَنا بقُشَاوَتَيْنِ قصارا[4]

قَالَ ابْنُ بَرِّي: ويَدُلُّكَ عَلَى صِحَّة ذلك أَنَّهُم قَالُوا (سَوَاسِوَةٌ) لُغَةٌ في (سَوَاسِيَة). قَالَ ذُو الرِّمَّة: [الطويل]

[255] لَهُمْ مَجْلِسٌ صُهْبُ السِّبَالِ أَذِلَّةٌ ... سَوَاسِيَةٌ أَحْرارُها وعَبِيدُها[5]

---

(1) في ك: (ولكن).

(2) ليس في الأصل: (ياء).

(3) ليس في ك: (واحد).

(4) البيت لجرير في ديوانه227، وقد وردت رواية البيت في النسخ الثلاث: (بأشاوتين) بالهمزة، وما أثبتناه من الديوان، ومن مصادر البيت. والبيت من شواهد معجم ما استعجم1075/3، ومعجم البلدان370/1، والتاج(برس) برواية: (طال الثواء....).

(5) البيت في ديوان ذي الرّمة426، وهو من شواهد غريب الحديث للخطابي137/1، والمحكم271/7، 638/8، وأساس البلاغة97، والمستقصى395/2، واللسان(جلس)، (سوي)، والتاج(جلس)، (سوي).

وقَالَ آخَرُ: [الكامل]

[256] سُودٌ سَوَاسِيَةٌ كَأَنَّ أُنُوفَهُمْ بَعَرٌ يُنَظِّمُهُ الصَّبِيُّ بِمُلْعَب

لا يَخْطِبُونَ إلى الكِرَامِ بَنَاتِهِم وتَشِيْبُ أَيِّمُهُمُ ولَمّا تُخْطَبِ[1]

وقَالَ آخَرُ: [الوافر]

[257] شَبَابُهُمُ وشِيْبُهُمُ سَوَاءُ سَواسِيَةٌ كَأَسْنانِ الحِمارِ[2]

والثّاني مِنْ جَمْعَيْه[3]: (سَوَاسٍ)، قَالَ كُثَيِّرٌ: [الطويل]

[258]سَوَاسٍ كأَسْنَانِ الحمارِ فَما تَرَى لِذي شَيْبَةٍ مِنْهُمْ على ناشِئٍ فَضْلا[4]

و(شَتّى) خَبَرٌ ثَانٍ؛ لأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الخَبَرِ الأَوَّلِ، وَوَزْنُهُ (فَعْلَى) كَـ(سَلْمَى)، ولا يَنْصَرِفُ للتَّأْنِيْثِ ولُزُومِه.

و(في الشِّيَمِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ؛ لأَنَّ المَعْنى: النّاسُ مُتَسَاوُونَ في الإِنْسَانِيَّةِ، ومُتَفَرِّقُونَ في الشِّيَمِ. و(الشِّيَمُ) جَمْعُ (شِيْمَةٍ) كَـ(قِيْمَةٍ)، و(قِيَمٍ).

---

(1) لم ينسبا إلى شاعر معين، وهما في درّة الغواص92، واللسان(سوي) البيت الأول فقط. وجاءت روايته في ك: (تنظمه الظباء).

(2) لم نعثر على قائله، وانظر الشاهد في غريب الحديث للخطابي561/1، وجمهرة اللغة237/1، 1310/3، وتهذيب اللغة85/13، وجمهرة الأمثال61/1، وفصل المقال196/1 (العجز فقط)، وقال: لا أدري ما صدره، ومجمع الأمثال329/1، والمخصص438/4، واللسان(سوي)، والمزهر143/2.

(3) في ك: (والثاني في جمعه).

(4) لم نعثر على البيت في ديوان كثير، وهو لابن أحمر في ثمار القلوب370، وانظر الشاهد في الحيوان107/6، واللسان(سوي).

و(**كُلُّهُم**) مُبْتَدَأ، ولَفْظُهُ مُفْرَدٌ، وَمَعْنَاهُ الجَمْعُ، فالضَّمِيْرُ تَارَةً يَعُودُ عَلَى لَفْظِه مُفْرَدًا، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ الرِّجَالِ ضَرَبْتُهُ)، وتَارَةً يَعُودُ عَلَى مَعْنَاهُ مَجْمُوعًا، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ الرِّجَالِ ضَرَبْتُهُم)، ونَظِيْرُهُ (كِلا) فَإِنَّهُ عِنْدَ البَصْرِيِّ مُفْرَدُ اللَّفْظِ، مُثَنَّى المَعْنى، فَيَعُودُ الضَّمِيْرُ إِلَيْهِ عَلَى ذَيْنِكَ الوَجْهَيْنِ، قَالَ تَعَالى:

﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[الكهف٣٣]، وقَالَ الآخَرُ:

[البسيط]

[259] كِلاهُما حِيـنَ جَدَّ الجَرْيُ بينَهُما   قدْ أَقْلَعا وكِلا أَنْفَيْهِما رَابِي[1]

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ: والأَكْثَرُ فِي (كُلّ) العَوْدُ عَلَى المَعْنى، وفِي (كِلا) عَلَى اللَّفْظِ[2].

و(**بَيْتُ الأَدَمِ**) القَبْرُ، وهو فَاعِلُ "يَجْمَعُهُم"، والجُمْلَةُ خَبَرٌ عَنْ (كُلّ)، وقَدْ عَادَ الضَّمِيْرُ إِلَيْهِ عَلَى المَعْنى.

وهُنا تَنْبِيْهٌ: وهو أَنَّ "سَوَاءً" قَد اخْتُلِفَ فِي تَثْنِيَتِه، فَمَنَعَها أَبو عَلِيٍّ[3]، واحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾[الطور١٦][4]، والتَّقْدِيْرُ: الصَّبْرُ وعَدَمُ الصَّبْرِ سَوَاءٌ عَلَيْكُم، فَـ(سَوَاءٌ) خَبَرٌ عَنْهُما، وهو مُفْرَدٌ. وكَذا قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الطويل]

---

(1) البيت للفرزدق في الخصائص3/314، والخزانة3/93، وليس في ديوانه، وهو من شواهد الخصائص2/421، والمقتصد1/105، وأسرار اللغة255، والإنصاف2/447، واللباب1/400، وشرح ديوان المتنبي للعكبري1/202، وتوضيح المقاصد1/325، واللسان(سكف)، والهمع1/153.

(2) المقتصد1/105.

(3) انظر ذلك بتصرف في إيضاح الشعر للفارسي356–357، والحجة للفارسي1/268.

(4) كذا في المصحف، وفي الأصل: (اصبروا)، وليس في ك: (عليكم).

[260] سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النّاسَ عَنّا وعَنْهُمُ ... ولَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[1]

وأَجَازَها الأَخْفَشُ[2]، واحْتَجَّ بِقَوْلِ قَيْسِ بنِ مُعَاذٍ[3]: [الطويل]

[261] فَيَا رَبُّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الحُبَّ بَيْنَنا ... سَواءَيْنِ، فاجْعَلْني عَلَى حُبِّها جَلْدا[4]

وأَنْشَدَ الجَوْهَرِيُّ[و50]: [الطويل]

[262] تَعالَيْ نُسَمِّطْ حُبَّ دَعْدٍ ونَغْتَدي ... سَواءَيْنِ والمَرْعَى بأُمِّ دَرِينِ[5]

(أُمّ دَرِيْن) أَرْضٌ جَدْبَةٌ، ونُسَمِّطْ: نَلْزَمُ: أَيْ: تَعالَيْ نُسَمِّطْ حُبَّنا، وإِنْ كُنّا في أَرْضٍ جَدْبَةٍ.

* * * * *

(1) البيت للسموأل في ديوانه77، والبيان والتبيين1/479، وهو لعمرو بن شأس في أمالي القالي1/273، وقد ورد في البيان والتبيين1/479، وهو في شرح ديوان الحماسة للتبريزي1/31، والبحر المحيط2/4، وتوضيح المقاصد1/494، وشرح قطر الندى129، وشرح ابن عقيل1/273، والهمع1/428.

(2) ذكر ابن منظور رأي الأخفش، وقال: " ليس بشيء" وأورد شاهده المذكور لقيس بن معاذ في اللسان(سوي).

(3) أحد بني جعدة بن ربيعة بن عامر، ويقال: هو من بني عقيل، وهو من أشعر الناس، وكانوا ينسبون كل شعر لليلى إليه، وقيل: اختُلِفَ في وجوده، وفي اسمه، فقيل: مهدي، وقيس بن معاذ، وقيس بن الملوّح. انظر ترجمته في الخزانة4/214.

(4) البيت لمجنون ليلى (قيس بن معاذ)86، وانظر مغني اللبيب186، واللسان(سوي)، وشرح المغني للدماميني717 برواية: (إن لم تجعل)، وقد جاء البيت في س و ك: (أيا).

(5) لم نعثر على نسبة لهذا البيت، وقد ورد في الصحاح(درن)، ومقاييس اللغة2/271، واللسان(سمط)، (درن)، (سوي)، والتاج(سمط).

ومنْها: [البسيط]

[24/263] لا حَبَّذا أَنْتِ يا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ

ولا شَعُوبُ هَوًى منِّي ولا نُقُمُ[1]

البَيْتُ مِن الحَمَاسَةِ، وهو لِزِيَادِ بنِ مُنْقِذٍ[2].

يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (لا) فِيْه بِمَعْنَى "لَمْ"، كَقَوْلِه: [الرّجز]

[264] إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا[3]

وقَالَ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة ٣١]، نَعَمْ ذلِكَ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ غَلَّبَ عَلَيْها الفِعْلِيَّةَ. و(حَبَّ) فِعْلٌ مَاضٍ، وأَصْلُهُ: (حَبُبَ)، كَـ(ظَـرُفَ)، بِـدَلِيْلِ

(1) البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث في الحماسة البصرية163/1، ومعجم ما استعجم161/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي151/2، وخزانة الأدب246/5.

وهو لزياد بن منقذ التميمي في معجم البلدان203/1 ، 350/3، 427/3، 312/4، 300/5 وتاج العروس(نقم)8/34 والدّرر اللّوامع117/2.

وهو بلا نسبة في ابن يعيش139/7، وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس973/2، وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس595/2، والصّفوة الصّفيّة120/2، وشرح الجمل لابن عصفور612/1، والارتشاف2060/4، والنّجم الثّاقب1061/2، ومصباح الرّاغب623/2، وهمع الهوامع43/3.

وهناك بيت آخر يختلف مع هذا الشّاهد، وهو:

يا حبّذا أنتِ يا صنعاء من بلدٍ وحبّذا وادياك الضّهر والضِّلَعُ

وقد استشهد به صاحب مصباح الرّاغب623/2 والنّجم الثّاقب1061/2.

(2) هو زياد بن منقذ بن عمرو الحنظلي، من بني العدوية، من تميم، يلقّب بالمرّار، من شعراء الدولة الأموية، معاصرٌ للفرزدق وجرير، وكانت إقامته في بطن الرمة في نجد، زار صنعاء، وله قصيدة في ذمّها، هاجاه جرير.(الأعلام55/3).

(3) ينسب البيت لأميّة بن أبي الصلت في العين350/8، ولأبي خراش الهذلي في الحماسة البصرية431/2، وقد ورد البيت في العين321/8، 350، وحروف المعاني80، وجمهرة اللغة92/1، وتهذيب اللغة250/15، 302، والإنصاف76/1، واللسان(جمم)، (لمم)، والبحر المحيط381/8، ومغني اللبيب311.

(حَبِيْب)، وهذا البِنَاءُ إنَّما يَأتِي غَالبًا منْ (فَعُلَ). وقَدْ جَاءَ (حُبَّ) بضَمِّ الحَاءِ، ولَوْلا ذلكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ، و"ذا" فَاعِلُهُ، ثُمَّ وَقَعَ التَّغْلِيْبُ، فـ"أَنْتَ" فَاعِلٌ لـ"حَبَّذا"[1].

وقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُم إلى أَنَّ "ذا" زَائِدَةٌ، فـ"أَنْت" فَاعِلٌ لـ(حَبَّذا)[2].

و(يَا صَنْعَاءُ) جُمْلَةٌ نِدائِيَّةٌ، و(مِنْ) زَائِدَةٌ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِشَيءٍ.

و(بَلَدٍ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى التَّمْيِيْزِ.

و(لا شَعُوبُ هوًى ولا نُقُمُ) مَعْطُوفٌ عَلَى (أَنْت).

وقَالَ ابْنُ بَرِّي: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لا) دُعَاءً، كَأَنَّهُ قَالَ: لا حَبَّبَ اللهُ إِلَيَّ صَنْعَاءَ، ولا غَيْرَها مِن البِلاد اليَمَنِيَّة، وإنَّما دَعا عَلَيْها لأنَّها لَيْسَتْ وَطَنَهُ.

وأَمَّا مَنْ غَلَّبَ[3] عَلَيْها الاسْمِيَّةَ فَمَوْضِعُها رَفْعٌ بالابْتِداءِ[4]، وخَبَرُها "أَنْت"، كَأَنَّهُ قَالَ: لا المَحْبُوبُ أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ، ولا شَعُوبُ هوًى، ولا نُقُمُ. والتِّكْرَارُ عَلَى هذا لازِمٌ خِلافًا للمُبَرِّد[5].

وهُنَا مَسْأَلَةٌ تَتَعَلَّقُ بهذا، وهي إنْ سَأَلَ سَائِلٌ: لِمَ جَازَ أَنْ يُنْفَى قَوْلُكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) بِـ(مَا)[6]، فَيُقَالُ: (مَا نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، ولَمْ يَجُزْ ذلكَ في (حَبَّذا زَيْدٌ)؟

---

(1) في تغليب الفعلية رأيان: رأي الجمهور، وهو أنّ (حبذا) مركبة من فعلٍ، وفاعله (ذا). (انظر رأي الجمهور في شرح التسهيل لابن مالك3/23، والمساعد2/141، و الارتشاف4/2059)، ورأيٌ يرى أنّ (حبذا) بكماله فعلٌ، والمخصوص هو الفاعل، وهو رأي الأخفش، وتابعه ابن درستويه وخطاب الماردي. (انظر رأي الأخفش في الأصول1/120، والتسهيل129، والارتشاف4/2059-2060).

(2) هو رأي الربعي ودريود. انظر شرح الرضي4/256، والارتشاف4/2060.

(3) في ك: (يغلب).

(4) الفريق الّذي غلب جانب الاسمية، هم: المبرد وابن السراج والسيرافي والأكثرون، ونسب إلى الخليل وسيبويه. انظر رأيهم في الارتشاف4/2059، والمساعد2/141، والأشموني2/293.

(5) انظر رأي المبرد في المقتضب4/359-360، والمحصول1/606، والمغني لابن فلاح3/266.

(6) ليس في ك: (بما).

والجَوَابُ أَنَّ (مَا) وإِنْ كَانَ للنَّفْيِ فهو مِنْ حُرُوفِ الابْتداءِ عِنْدَهُم، وتَـدْخُلُ عَلَـى الجُمْلَتَيْنِ الفِعْلِيَّةِ والابْتِدَائِيَّة[1]، وذلك شَأْنُ حُرُوفِ الابْتدَاء.

والأَقْوَى عِنْدَهُم في (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مُبْتَدأً، و(نِعْمَ الرّجُـلُ) خَبَرَهُ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إلى حَذْفٍ، بخلافِ الوَجْه الآخَرِ.

وقَدْ صَرَّحَ ابْنُ خَرُوفٍ المَغْرِبِيُّ في شَرْحِ الجُمَلِ عَلَى وُجُوبِ القَوْلِ بأَنَّهُ مُبْتَـدأٌ وخَبَرُهُ[2].

وقَالَ العَبْديُّ: يُوَضِّحُ ذلكَ قَوْلُهُ تَعَالى:

﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص ٣٠][3]، والتَّقْديْرُ: نِعْمَ العَبْدُ أَيُّوبٌ، لكنْ حُـذِفَ لتَقَدُّمِ ذِكْرِه، فـ(أَيُّوبٌ) مُبْتَدَأ، و(نِعْمَ العَبْدُ) خَبَرُه، ولَوْ حَمَلْتَهُ عَلَى الوَجْهِ الآخَـرِ لَحَذَفْتَ الجُمْلَةَ بأَسْرِها، وهو مُمْتَنِعٌ.

وإذا ثَبَتَ أَنَّ (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) مُقَدَّرٌ بذلكَ تَعَيَّنَ نَفْيُهُ بِـ(مَا)، وامْتَنَـعَ نَفْيُـهُ بِـ(لا)؛ لِعَدَمِ التّكْرَارِ؛ إِذْ لا يَجُوزُ: (لا زَيْدٌ قَائِمٌ).

فَإِنْ كَرَّرْتَ ذلك جَازَ دُخُولُ (لا) عَلَيْه، كقَولِكَ: (لا زَيْدٌ عِنْدي ولا عَمْرٌو)؛ لأَنَّها جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو)؟ ولا يَجُوزُ: (لا زَيْدٌ عِنْـدِي)، عَلَـى جَعْلِه جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ؟)؛ لأَنَّ جَوَابَ هذا على (مَا)[4].

سُمِعَ في كَلامِهِم "لا" خَاصَّةً، فَلَوْ قُلْتَ: (أَزَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ أَمْ عَمْرٌو)؟ لَجَازَ[5] أَنْ يُقَالَ في جَوَابِكَ: (لا زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ ولا عَمْرٌو).

---

(1) يعني: الاسمية.

(2) في ك: (وخبر). وانظر شرح الجمل لابن خروف 595/2.

(3) وانظر أيضًا ص44.

(4) ليس في الأصل: (ما). ويعني أن نستخدم في جواب: (أزيد عندك)؟ : (ما زيد عندي)، واستغنوا بها عن استعمال (لا)؛ لأنه لا يجوز الإفراد في هذا الموضع. (انظر علل الوراق 487 بتصرف).

(5) في الأصل وس: (ولجاز).

وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ (نِعْمَ)، فَتَقُولُ: (لا نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ولا عَمْرٌو).

وأَمّا (حَبّذا) فامْتَنَعَ نَفْيُها بِـ(مَا)؛ لِكَوْنِها دَاخِلَةً عَلَى الجُمْلَتَيْنِ، وجَازَ: (مَا قَامَ زَيْدٌ) لِصَلاحِيةِ رَدِّ هذه الجُمْلَةِ اسْمِيَّةً، بِخِلافِ (حَبّذا)، فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ: (زَيْدٌ حَبّذا)[1]، كَمَا يَجُوزُ: (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ).

* * * * *

(1) في ك: (حبذا زيد) وهو تحريف.

ومنْها: [الطويل]

[25/265] فَأَصْبَحَ فِي لَحْدٍ مِنَ الأَرْضِ مَيِّتاً
وَكَانَ به حَيًّا تَضيقُ الصَّحَاصِحُ[1]

[ظ50]البَيْتُ مِن الحَمَاسَةِ، وهو لأَشْجَعِ السُّلَمِيِّ[2].

و(أَصْبَحَ)[3] يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَامَّةً، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً، واسْمُها مُـــضْمَرٌ فِيْها يَعُودُ إلى المَمْدُوحِ.

و(فِي لَحْدٍ) يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وهو خَبَرُها.

و(مِن الأَرْضِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ أَيْضًا، وهو صِفَةٌ لِـــ(لَحْدٍ)، ومَوْضِعُهُ جَرٌّ.

و(مَيِّتًا) نَصْبٌ عَلَى الحَالِ، وهي مُؤَكِّدَةٌ، لأنّه لا يَكُونُ في لَحْدٍ إلاّ كَذلِك.

و(كَانَ) نَاقِصَةٌ، واسْمُها مُضْمَرٌ أَيْضًا، يَعُودُ إلى المَمْدُوحِ.

و(الصَّحَاصِحُ) فَاعِلُ "تَضِيْقُ".

(1) للبيت رواية أخرى، وهي:
فأصبح من لحد........... وكانت به حيًّا تضيق الصحاصح
والبيت في أماليّ القالي120/2، وشرح ديوان المتنبي للعكبري335/2، والتذكرة الحمدونية216/4، والحماسة المغربية847/2، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي355/1. وقد جاءت رواية البيت في نسخة ك:
فأصبح........ثاويًا ....

(2) هو ابن عمرو السلمي، يكنى أبا الوليد، أمّه من اليمن، وُلد في اليمامة، ونشأ في البصرة، وعُدّ من الفحول، وعاش في صدر الدولة العباسية، وتوفي نحو سنة خمس وتسعين ومئة. (انظر ترجمته في الخزانة290/1، والأعلام331/1).

(3) في ك: (أصبح) بلا واو.

و(به) مُتَعلّقٌ بِقَوْلِه: "تَضِيْقُ"، والجُمْلَةُ خَبَرُ "كَانَ"، و(حَيًّا) نَصْبٌ عَلَى الحَالِ مِن الضّمِيْرِ فِي "بِهِ".

ومنْ رَوى (كَانَتْ) بالتّاءِ، فـ(الصَّحَاصِحُ) اسْمُها، وفَاعِلُ (تَضِيْقُ) مُضْمَرٌ يَعُودُ إِلَيْها؛ لأَنَّها مُقَدّمَةٌ عَلَيْه فِي التّقْدِيرِ، والتّقْدير: وكَانَت الصَّحَاصِحُ ضَيِّقَةً به.

فإنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ تَقْدِيْمُ "تَضِيْقُ" وهو فِعْلٌ؟ أَجَبْتُ: جَازَ ذلكَ لِقُوَّة شَبَهِه باسْمِ الفَاعِلِ؛ فَقولُكَ: (كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ) كَقَوْلِكَ: (كَانَ قَائمًا زَيْدٌ)، ولو قُلْتَ: (كَانَ قَامَ زَيْدٌ) لَمْ يَحْسُنْ أَنْ تَحْمِلَ[1] زَيْدًا عَلَى "كَانَ"؛ لِبُعْدِ المَاضِي عَن اسْمِ الفَاعِلِ، بَلْ تَحْمِلُ زَيْدًا عَلَى أَنّه فَاعِلٌ، وتَسْتَوْدِعُ "كَانَ" ضَمِيْرَ الحَدِيْث والشَّأْن.

فَأَمّا قَوْلُ زُهَيْرٍ: [الطويل]

[266] وكان طَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّة ....[2]

فاسْمُ (كَانَ) عائدٌ عَلى مَذْكُورٍ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيْها ضَمِيْرُ الشّأنِ، والأَوّل أَقْوى؛ لِوَجْهَيْن:

- الأَوّلُ: لَفْظِيٌّ، وهو أَنّ الإِضْمَارَ بَعْدَ الذّكْرِ أَكْثَرُ.

- والثّانِي مَعْنَوِيٌّ، وهو أَنّهُ كلّما عَادَ ذِكْرٌ مِن الأَوّل[3] المُتَقَدِّمِ، تَمَكّنَ الإِخْبَارُ عَنْهُ؛ ولِذلِكَ قَالَت العَرَبُ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)، فَتَنَاوَلَت الأَمْرَ هذا التّناوُلَ البَعِيْدَ إِيْثَارًا

---

(1) في الأصل: (تحتمل).

(2) عجزه:

.... فلا هو أبْداها ولم يتَقَدَّمِ

وهو في ديوانه29، وانظر الزاهر172/1، وتهذيب اللغة55/4، 34/14، والصحاح(كنن)، وإعراب القرآن للنحاس325/2، والمحكم32/3، وشرح الرضي134/2، واللسان(كنن)، (طوى)، والخزانة15/3، والتاج(كنن).

(3) في ك: (ذكر الأول).

لجَرِي ذِكْرِ زَيْدٍ دُفْعَتَيْنِ، ولَو قَالَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) لأَفَادَ ذلك المعْنى، إلاّ أنَّهُ إذا ذُكِرَ مُظْهرًا ثُمَّ أُضْمِرَ جَرَى ذِكْرُهُ مَرَّتَيْنِ، فَكَانَ أَدلَّ عَلَى العِنَايَةِ.

ونَقَلَ أَبُو الفَتْحِ أَنَّ أَبَا الحَسَنِ أَجَازَ في قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[التوبة١١٧] أَنْ يُضْمَرَ فيها ضَمِيْرُ الشَّأْن، والجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ (يَزِيْغُ قُلُوبُ) هي الخَبَرُ[1].

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَجُوزُ ذلك في "عَسى" كَجَوَازِهِ في "كَادَ"؟ أَجَبْتُ: لا يَجُوزُ، والفَرْقُ بَيْنَهُما أَنَّ خَبَر "عَسَى" مَصْدَرٌ في التَّقْدِيْرِ، فهو مُفْرَدٌ، ومُفَسِّرُ ضَمِيْرِ الشَّأْنِ لا يَكُونُ إلا جُمْلَةً، وهذا واضِحٌ.

* * * * *

(1) معاني القرآن للأخفش338/2، وانظر الحجة للفارسي235/4-237.

وَمِنْها: [الطويل]

[26/267] لَنِعْمَ الْفَتَى أَضْحَى بَأَكْنَافِ حَائِلٍ غَدَاةَ الوَغَى أُكْلَ الرُّدَيْنِيَّةِ السُّمْرِ[1]

هذا البَيْتُ مِن الحَمَاسَةِ.

واللاّمُ[2] جَوَابُ القَسَمِ.

و(نِعْمَ) فِعْلٌ مَاضٍ.

و(الْفَتَى) فَاعِلُهُ، والمَخْصُوصُ بالمَدْحِ مَحْذُوفٌ.

و(أَضْحَى) صِفَتُهُ، أَيْ: لَنِعْمَ الفَتى فَتىً هو كَذلكَ.

وإذا جَازَ حَذْفُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسُدَّ شَيْءٌ مَسَدَّهُ كَانَ مَع ذلكَ أَوْلى.

و(أَضْحى) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَامّةً، وفَاعِلُها مُضْمَرٌ.

و(بأَكْنافِ حَائِلٍ) حَال من الضّمِيرِ الّذي فِيْه، أو مُتَعَلّقٌ بِهِ تَعَلُّقَ المفْعُولِيَّةِ.

و(غَدَاةَ الوَغَى) يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلّقَ بـ"أَضْحى"، ويَجُوزُ أَنْ يَتَعَلّقَ بـ"أَكْنَافِ حَائِلٍ" إِذا كَانَ حالاً.

و(أُكْلَ الرُّدَيْنيَّة) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا آخَرَ لِقَوْلِه: "أَضْحى"[3]، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ ضَمِيْرِ "أَضْحى"، أَوْ مِن الضّمِيْرِ المُسْتَقرِّ في قَوْلِه: "بأَكْنَافِ حَائِلِ"، وهو في مَعْنى اسْمِ المَفْعُولِ؛ أَيْ: مأكُولَ الرُّدَيْنِيَّةِ، وحِينَئِذٍ لا يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ "غَدَاةَ" بِـه؛

(1) البيت بلا نسبة في أمالي القالي105/2، وسمط اللآلي733/2، 33/3، والتبيان للعكبري91/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي367/1، والدر المصون508/1.

(2) في ك: (اللام).

(3) سقط من ك: (ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا آخَرَ لِقَوْلِه: (أَضحى).

لأَنَّهُ وإِنْ كَانَ مَصْدَرًا فِي اللّفْظِ لكنّ كَوْنَهُ في مَعْنى اسْـــمِ المَفْعُـــولِ جَـــوَّزَ تَقْـــدِيْمَ المُتَعَلِّقِ[و51] بِهِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِن الضَّمِيْرِ الّذي في قَوْلِه: "بأَكْنَاف حَائِلٍ"؟ أَجَبْتُ: لا يَجُوزُ؛ لأَنَّ ذلكَ الضَّمِيْرَ ضَمِيْرُ جُثّة، وظُرُوفُ الزَّمَان لا تَكُونُ أَخْبَارًا عَن الجُثَث، وكَذلكَ أَيْضًا لا تَكُونُ صِفَات لَهَا، ولا صِلات، ولا أَحْوالاً منْها، ولذلك[1] لا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ خَبَرَ "أَضْحى"، ولا حالاً مِنْ فَاعِلِها إِنْ جَعَلْتَها تَامَّةً.

* * * * *

(1) في الأصل وس: (وكذلك).

ومنْها: [مجزوء المديد]

[27/268] لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً أيُّ شَيءٍ قَتَلَكْ[1]

هذا البَيْتُ مِن الحَمَاسَة، وهو لأُمِّ السُّلَيْك بنِ السَّلَكَة[2].

(لَيْتَ) مِنْ أَخَوَاتِ "إنَّ"، ولَوْ سَمَّيْتَ بِهِ لأَعْرَبْتَهُ ونَوَّنْتَهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الخفيف]

[269] .... إنَّ لَيْتًا وإنَّ لَوًّا عَنَاءُ[3]

و(شِعْرِي) هو مَصْدَرُ "شَعَرْتُ"، وأَصْلُهُ: (شِعْرَةٌ)، كـ(الدِّرْبَة)، و(الفِطْنَة)، غَيْرَ أَنّ الهَاءَ حُذِفَتْ مَعَ الإضَافةِ، كَقَوْلِهِم: (هَو أَبُو عُذْرِها)، والأَصْلُ (العُذْرَةُ)، قَالَ الشَّاعِرُ: [السريع]

[270] دِماؤُهم ليسَ لها طَالِبٌ مَطْلُولَةٌ مِثْلُ دَمِ العُذْرَهْ[4]

---

(1) ورد البيت في جمهرة اللغة147/1، 629، والعقد الفريد152/3، 244، 392، والمخصص50/4، وفصل المقال145/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي379/1، والخزانة491/10.

(2) السَّلَكَةُ أُمُّ السُّلَيْك، شاعرة جاهلية، من شعراء الحماسة، كان ولدها السليك فاتكاً من شياطين الجاهلية، وهو من الشعراء الصعاليك، قتل فرثته بأبيات من الشعر. انظر أخبار السليك في الأغاني398/20.

(3) هو لأبي زبيد الطائي في ديوانه24، وانظر العين50/1، وصدره:

ليت شعري وأي شيء ليت ....

وهو في سيبويه261/3، والمقتضب235/1، 32/4، والأصول328/3، والاشتقاق61، وجمهرة اللغة410/1، وتهذيب اللغة36/1، 238/5، 474/15، وسر صناعة الإعراب786/2، ومقاييس اللغة199/5، والمخصص259/4، 165/5، واللسان(هلل)، (أوا).

(4) الشعر لدعبل الخزاعي في ديوانه77، وانظره في الأغاني198/20، والصحاح(طلل)، والخزانة491/10، والتاج(طلل).

وقَالَ تَعَالَى[1]: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[الأنبياء٧٣][2]، وفي هذا خلافٌ، فَعنْدَ الكُوفيِّيْنَ لا يَجُوزُ حَذْفُها إلاّ مَع الإضَافَة[3] كَما أَوْرَدْنا، كَأَنَّ المُضَافَ إلَيْه عِـوَضٌ منْها، وعِنْدَ البَصْريِّيْنَ يَجُوزُ ذلك بغَيْرِها[4]، وقَدْ شَرَحْتُهُ في "المَسَائلِ الخلافيَّة".

وخَبَرُ "لَيْتَ" في هذا ونَحْوِه مَحْذُوفٌ لا يَجُوزُ إظْهارُهُ؛ لأَنَّ طُـولَ الكَـلامِ بمَعْمُول "شعْرِي" نَابَ عَنْهُ وصَارَ بَدَلاً منْهُ، وذلكَ أنّ قَوْلَهُ: "أَيُّ شَيءٍ قَتَلَكَ" جُمْلَةٌ اسْتِفْهَاميَّةٌ، مَنْصُوبَةُ المَوْضعِ بِــ"شعْرِي"، فهو كَقَوْلكَ: لَيْتَني أَشْعُرُ أَيُّ شَيءٍ قَتَلَـكَ، كَقَوْلكَ: قَدْ عَلمْتُ أَيُّ شَيءٍ قَتَلَكَ، وتَقْدِيْرُ الخَبَرِ: لَيْتَ شِعْرِي أَيُّ شَـيءٍ قَتَلَـكَ واقِعٌ، أو كَائنٌ، ونَحْوُ ذلك.

و(ضَلَّةً) نَصْبٌ عَلَى المَصْدَرِ، ونَاصِبُهُ مَحْذُوفٌ، دَلَّ عَلَيْه: "لَيْتَ شِعْرِي"، أَلا تَرَى أَنَّه إذا تَمَنَّى عِلْمَ الشَّيءِ فَقَد اعْتَرَفَ بِضَلالِه، فهو مِنْ بَابِ قَوْلِه عَزَّ اسْمُهُ: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[النمل٨٨]، والتَّقْدِيْرُ: صَنَعَ اللهُ ذلك صُنْعًا، وكذلكَ التَّقْدِيْرُ في البيَت: ضَلَلْتُ[5] عَنْ مَعْرِفَة قَاتلكَ ضَلَّةً.

وهُنَا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّ هذه الشَّاعِرَةَ الْتَزَمَت اللاّمَ قَبْلَ الكَاف، ولَيْسَ ذلِـكَ بِوَاجِب، وإِنَّمَا هو مِمّا تَرْتَكِبُهُ الشُّعَرَاءُ إِيْذانًا بِالتَّمكُّنِ في النَّظْمِ، وإِعْلامًا بِمَا رُزِقَـهُ مِن الفَهْمِ.

---

(1) ك: (وقال الله تعالى).

(2) وانظر أيضًا النور37.

(3) هذا رأي للفراء. انظر معاني القرآن للفراء254/2، وغلّطه النحّاس. (انظر إعراب القرآن للنحاس262/3).

(4) قال سيبويه في ذلك: "هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوَضًا لما ذَهَب، وإن شئت لم تعوّض" سيبويه352/1، وانظر المسألة في المخصص315/4.

(5) في ك: (ضلت) وهو تحريف.

ونَقَلَ أَبُو الفَتْحِ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ رُبَّمَا[1] أَجَازَ كَوْنَ كَافِ الإِضْمَارِ وَصْلاً عَلَى التَّشْبِيْهِ لَهَا بِالهاءِ، لأَنَّهما حَرْفَانِ مَهْموسَانِ وضَمِيْرَانِ، أَلا تَرَى إلى قَوْلِ مَنْ قَالَ: (مِنْكِمْ)، و(بِكِمْ)[2]، وإلى قَوْلِ الْحُطَيئة: [الطويل]

[271] وإنْ قال مَوْلاهمْ عَلَى كُلِّ حادثٍ من الدّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلامِكِمْ، رَدُّوا[3]

وإذا جَازَ هذا جَازَ أَنْ يُوصَلَ بِها، قَالَ أَبُو الفَتْحِ: وفي هذا عِنْدي تَعَجْرُفٌ من الرّأيِ، وإِقْدَامٌ عَلَى هذا[4] الاعْتِقَاد. وأَقُولُ: لَيْسَ الأَمْرُ كَذلكَ؛ لأَنّ إجْرَاءَ الأَصْلِيِّ مُجْرَى الزّائِدِ قَلِيْلٌ، وعَكْسُهُ كَثِيْرٌ، وفي التَّصْرِيفِ مِنْهُ أَمْثِلَةٌ صَالِحَةٌ.

* * * * *

(1) في ك، وس: (كان ربّما).

(2) انظر رأي أبي علي في الحجة 70/1، وانظر قريبًا من هذا التوجيه في سيبويه 197/4، والمقتضب 61/1، وذكرا أنها لغة ناس من بكر بن وائل، وهي لغة رديئة.

(3) ديوان الحطيئة 140، برواية: (جل حادث)، وهو في سيبويه 197/4، ومعاني القرآن للأخفش 28/1، وكذا في المقتضب 270/1، والكامل 138/2، وغريب الحديث للحربي 116/1.

(4) سقطت من ك: (هذا).

ومنْها: [الطويل]

[27/272] وَقَبْلَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ

إذا رَاحَ أصْحَابِي ولَسْتُ بِرَائِحِ[1]

هذا البَيْتُ مِن الحَمَاسَةِ، وهو لأَبِي الطّمْحَانِ القَيْنِي[2].

(قَبْلَ غَدٍ) مَنْصُوبٌ عَلَى الظّرْفِ؛ لأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْه، وأَصْلُ "غَدٍ" : "غَـــدْوٌ"، قَالَ الشَّاعِرُ: [مشطور الرّجز]

[273] لا تَقْلُوَاها وادْلُوَاها دَلْوا إنّ مَعَ اليَومِ أخَاهُ غَدْوا[3]

ونَاصِبُهُ مُقَدَّرٌ، دَلَّ عَلَيْه مَا بَعْدَهُ.

ونَادَى بـــ(لَهْفَ نَفْسِه) عَلَى طَرِيْقِ المُبَالَغَة فِي ما يُصِيْبُهُ ويَجِدُهُ[ظ51].

و(مِنْ غَدٍ) يَتَعَلَّقُ بـــ"لَهْفَ نَفْسِي".

و(إِذا) مَوْضِعُها الجَرُّ[4]؛ لأَنَّها بَدَلٌ مِنْ "غَدٍ"، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَا لَهْفَ نَفْسِي مِـــنْ إِذا رَاحَ أَصْحَابِي.

---

(1) ورد الشاهد في الأغاني15/13، وديوان الحماسة281/1، والعقد الفريد210/3، ونسبه إلى هدبــة بــن خشرم، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي83/2، وتفسير البحر المحيط179/8 منــسوبًا إلى الطرمــاح، ومغــني اللبيب128. وجاء البيت في كثير من المصادر برواية: (يا لهف نفسي على غد)، وجاء أيضًا: (في غد).

(2) هو حنظلة بن الشرقي، أبو الطمحان القيني الشاعر، كان نديمًا للزبير بن عبد المطلب، أدرك الإسلام، ذكره المرزباني، وقال: إنه أحد المعمّرين، عاش نحو مائتي سنة. (الإصابة183/2).

(3) البيت من شواهد المقتضب238/2، والزاهر338/1، وجمهرة للغة671/2، 682، والــصحاح(دلــو)، وجمهرة الأمثال284/2، وغريب الحديث للخطابي244/2، والمحكم427/9، وشرح الشافية للرضي215/3، 297، واللسان(دلو).

(4) في ك، س: (جر).

وهُنَا تَنْبِيْهَان:

- الأَوَّلُ: أَنَّ الحُكْمَ عَلَى مَوْضِعِ (إِذا) بالجَرِّ لا يُسْتَنْكَرُ؛ لأَنَّ أَبَا الحَسَنِ قَدْ ذَهَبَ في نَحْوِ قَوْلِنا: (حَتّى إذا كَانَ كَذا جَرَى كَذا)[1] إِلى أَنّ "إِذا" مَجْرُورَةُ المَوْضِعِ بِـ(حَتّى)[2].

وذهَبَ المُبَرِّدُ إلى جَوَازِ رَفْعِها بالابْتِدَاءِ والخَبَرِ[3]، كَقَوْلِكَ: (إذا يَقُومُ زَيْدٌ إذا يَقْعُدُ جَعْفَرٌ)، فالأُولى مُبْتَدَأَةٌ، والثّانِيَةُ خَبَرٌ، والتَقْدِيْرُ: وَقْتُ قِيَامِ زَيْدٍ وقْتُ قُعُودِ جَعْفَرٍ.

- والثّاني: أَنَّ هذا البَيْتَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ لَيْسَ في تَقْدِيْرِ الطَّرْحِ؛ لأَنَّ مُبَاشَرَةَ (إِذا) للجَارِّ نَادِرَةٌ، نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنْ[4] مَوْضِعِ قَوْلِهِ: (مِنْ غَدٍ)، فَتَكُونَ مَنْصُوبَةً؛ لأَنَّ مَعْنى أَتَلَهَّفُ مِنْ غَدٍ: أَشْكُو غَدًا.

وحَيْثُ وَقَعَ الكَلامُ في (إِذا)، فلا بُدَّ مِنْ بَسْطِهِ؛ فَإِنَّها كَثِيْرَةُ الدَّوْرِ في النَّظْمِ والنَّثْرِ، وسَنُبَيِّنُ[5] حَالَها في خَمْسَةِ فُصُولٍ وتَتِمَّةٍ.

* * * * *

---

(1) ليس في الأصل: (جرى كذا) وفي ك: (وجرى كذا).

(2) يرى الأخفش هنا أنه يجوز أن تتجرّد (إذا) عن الشرطية، وتنجرّ بِـ(حتى). انظر رأي الأخفش في شرح مغني اللبيب للدماميني665. وشرح الرضي193/3 بلا نسبة.

(3) أما المبرد فرأيه أنها إذا جاءت بعد (حتى) بقيت على ما هي عليه من الشرطية وطلب الجملتين، و(حتى) تكون معها حرف ابتداء. انظر رأي المبرد في شرح الرضي193/3، وشرح مغني اللبيب665 بلا نسبة.

(4) في ك: (في).

(5) في ك: (ونتبين).

[إذا]

الفَصْلُ الأَوَّلُ

[أَقْسَامُها]

اعْلَمْ أَنَّ (إِذا) تَنْقَسِمُ[1] قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُما: أَنْ تَكُونَ زَمَانِيَّةً، والآخَرُ: أَنْ تَكُونَ مَكَانِيَّةً.

[إذا الزّمانيّة]

فالزَّمَانِيَّةُ لَها وَجْهَان:

- الأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ والجَزاءِ، كَقَوْلِكَ: (إِذا جاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)، فهذا كَقَوْلِكَ: (إِنْ جاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)[2].

- والثَّاني: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الوَقْتِ، عَارِيَةً مِنْ ذلِكَ المَعْنى، ولَهَا ثَلاثَةُ مَوَاضِعَ:

أَوَّلُها: التَّوْقِيتُ، كَقَوْلِكَ: (آتِيْكَ إِذا احْمَرَّ البُسْرُ)، فهذا الوَقْتُ مَعْرُوفٌ زَمَانُه، وقَدْ عُلِمَ أَنَّ الفِعْلَ كَائِنٌ لا مَحَالَةَ، ولَيْسَ كَذلِكَ حَقِيْقَةُ الشَّرْطِ؛ لأَنَّ حَقِيْقَتَهُ أَنْ يَخْرُجَ مَخْرَجَ الظَّنِّ والتَّوَقُّعِ مَع كَوْنِ زَمَانِه مَجْهُولاً؛ ولِذلكَ امْتَنَعَ: آتِيْكَ إِنْ احْمَرَّ البُسْرُ؛ لأَنَّ احْمِرَارَهُ كَائِنٌ لا مَحَالَةَ، و"إِنْ" تَقْتَضِي كَوْنَهُ جَائِزًا؛ ولِذلكَ جَازَ: (إِذا طَلَعَت الشَّمْسُ أَكْرَمْتُ زَيْدًا)، و(إِذا قَامَت القِيَامَةُ عَذَّبَ اللهُ الكُفَّارَ)، وامْتَنَعَ ذلِكَ بِـ"إِنْ"، لأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَوُجُودَ القِيَامَةِ وَاقِعَانِ بِغَيْرِ ارْتِيَابٍ، فَكَذا[3] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق ١]،

(1) في ك: (تنقسم إلى).
(2) ليس في ك: (فهذا كقولك....أكرمته).
(3) ك: (وكذا).

و﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ﴾[الانفطار ١-٢]، جَمِيْعُ هذا يَمْتَنِعُ اسْتِعْمَالُ "إِنْ" فِيْهِ؛ لِوُجُوبِ حُصُولِها.

وهنَا تَنْبِيْهٌ:

وهو أَنَّ بَيْنَ (إذا) في[1] قَولِه تَعَالَى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾، وبَيْنَها في قَــوْلِهِم: (إِذا احْمَرَّ البُسْرُ) فَرْقًا، مِنْ قِبَلِ أَنَّ الانْشِقَاقَ مَع العِلْمِ بِوُجُودِه، فَزَمَانُهُ مَجْهُــولٌ، لَيْسَ لَهُ وَقْتٌ مَعْلُومٌ؛ ولِذلكَ جَازَ اسْتِعْمالُ "إِنْ" في قَوْلِه تَعَالَى:

﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ﴾ [آل عمران ١٤٤]،وكَذا قَوْلُ طَرَفَةَ:

[الطويل]

[274] فإِنْ مُتُّ فانْعِيني بِمَا أنَا أهْلُهُ ... وشُقِّي عَلَيّ الجَيْبَ يَا ابْنَةَ مَعْبَدِ[2]

ومِثْلُهُ قَوْلُ الآخَرِ: [مجزوء الكامل]

[275] كَمْ شَامِتٍ بِي، إِنْ هَلَكْـــتُ وَقَائِلٍ: للهِ دَرُّهْ[3]

وثَانِيْها: الحَالُ كقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾[النجم ١]، ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[الليل ١- ٢]،﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴾[الضحى ٢]، والتَّقْدِيْرُ: والنَّجْمِ هَاوِيًا، واللَّيْلِ غَاشِيًا، والنَّهَارِ مُتَجَلِّيًا، واللَّيلِ سَــاجِيًا، فَـــ(إِذا) ظَرْفُ زَمَان، والعَامِلُ فِيْه: اسْتَقَرَّ، أَوْ مَحْذُوفٌ في مَوْضِعِ نَصْب عَلَى الحَالِ، والعَامِلُ فِيْها فِعْلُ القَسَمِ المَحْذُوفِ، وكَانَ أَبو الفَتْحِ يَسْأَلُ نَفْسَهُ، ويَقُولُ: كَيْفَ جَازَ لِظَرْفِ

---

(1) في ك: (أن إذا بين في).

(2) ديوان طرفة72، وانظر البيت في الخصائص372/2، وسر صناعة الإعــراب635/2، والمحكــم593/6، وتفسير القرطبي231/10، واللسان(قوم).

(3) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه92، وانظر البيت في أمالي القالي10/2، وجمهرة أشعار العرب52، والبصائر والذخائر165/8، والمنتظم220/8، والتذكرة الحمدونية42/6.

الزَّمَان هُنا أَنْ يَكُونَ حَالاً مِن الجُثَّة[و52]وقَدْ عُلِمَ امْتِنَاعُ كَوْنِه صِلَةً لَهُ، وصِفَةً، وخَبَرًا؟. ويُجِيْبُ بِأَنَّها جرَتْ مَجْرَى الحَدَث الّذي يُوْجَدُ ويُعْدَمُ، وهي أَيْضًا بَعِيْدَةٌ لا تَنَالُها أَيْدِيْنا، ولا نُحِيْطُ عِلْمًا بِها في حَالِ مَغِيْبِها حَالَ[1] إِحَاطَتِنا بِمَا يَقْرُبُ مِنَّا، فَجَرَتْ لِذلكَ مَجْرَى المَعْدُوم[2].

وكَانَ أَيْضًا يَسْأَلُ سُؤالاً ثَانِيًا، وهو: أَنَّهُم[3] لَمْ يُجِيْزُوا: (اليَوْمَ الشَّمْسُ) قِيَاسًا عَلَى إِجَازَة قَوْلِهِم: (اللَّيْلَةَ الهِلالُ)، والفَرْقُ بَيْنَهُما أَنَّ الهِلالَ مَشْكُوكٌ فِيْه، فَأَشْبَهَ الحَدَثَ، بِخلافِ الشَّمْسِ فَإِنَّهُ لا شَكَّ في طُلُوعِها. وإِذا[4] اتَّضَحَ ذلكَ فَكَيْفَ جَازَ لِظَرْفِ[5] الزَّمَان أَنْ يَكُونَ حَالاً مِن النَّجْم؟

ويُجِيْبُ بِأَنَّ مِثْلَ هذا يَجُوزُ في الحَالِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ فَضْلَةً، ومِنْها بُدٌّ، ولا يَجُوزُ ذلكَ في الخَبَر؛ لأَنَّهُ مُعْتَمَدُ الفَائِدَة، ولا بُدَّ مِنْهُ[6]، واسْتَحْسَنَهُ ابْنُ بَرِّيّ.

وكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ: جَازَ ذلك في (إذا) تَشْبِيْهًا لَهَا[7] بـ(إِنْ) الشَّرْطِيَّة، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِن الجُثَّة لِذلكَ، كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ (إذا) خَبَرًا لِلجُثَّة[8] في مِثْلِ: (زَيْدٌ إذا يَأْتِيْنِي أَضْرِبُ)، كَمَا يَجُوزُ إِذا قُلْتَ: (زَيْدٌ إِنْ يَأْتِني أَضْرِبْ).

وقَالَ ابْنُ بَرِّيّ: ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذلكَ؛ لأَنَّ الحَالَ فِيْها شَبَهٌ مِن الظَّرْف مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَفْعُولاً فِيْها؛ لأَنَّ حَرْفَ الوِعَاءِ الّذي هو (في) مُقَدَّرٌ فِيْها مِن جِهَة المَعْنى، أَلا تَرَاكَ تَقُولُ: (جَاءَ زَيْدٌ في وَقْتِ إِسْرَاعِه)، و(أَقْبَلَ سَعِيْدٌ في وَقْتِ ضَحِكِه)؛

(1) ليس في ك: (حال).

(2) انظر سؤال ابن جني وجوابه عليه في البرهان للزركشي193/4.

(3) في ك: (أنه).

(4) في ك: (وإذ).

(5) في ك: (الظرف).

(6)انظر سؤال ابن جني وجوابه عليه في البرهان للزركشي193/4.

(7) ليس في الأصل: (لها).

(8) إيضاح الشعر للفارسي443، وفيه أن سيبويه أجازه. انظر سيبويه135/1.

ولهذا عَملَتْ فِيْها مَعَاني الأَفْعَالِ، كَمَا عَملَتْ في الظُّرُوف، وسَدَّتْ مَسَدَّ ظُـرُوفِ الزَّمَانِ في الإِخْبَارِ بِها عَن المَصَادرِ، في نَحْوِ: (ضَرْبي زَيْدًا قَائمًا)، و(شُرْبي السَّوِيْقَ مَلْتُوتًا)، والأَصْلُ: ضَرْبي زَيْدًا إذا كَانَ قَائمًا، فَحُذِفَ الظَّرْفُ الّذي هو (إذا) ومَـا أُضِيْفَ إِلَيْه، وصَارَت الحَالُ تَسُدُّ مَسَدَّ (إذا) الّتي هي خَبَرٌ عَنْ (ضَرْبي)، فَلَمَّا كَـانَ بَيْنَ الحَالِ وظُرُوف الزَّمَانِ هذه المُشَابَهَةُ جَازَ لأَحَدهِما أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الآخَرِ، فَيَقَـعُ مَكَانَ: (جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا) (جَاءَ زَيْدٌ وَقْتَ إِسْرَاعِه)، وبالعَكْسِ، فَكَما جَازَ: (والنَّجْمِ هَاوِيًا)، جَازَ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[النجم١]. ويَدُلُّكَ عَلَى صِحَّة ذلِـكَ عَطْفُهُـم الحَالَ عَلَى (إذا)، قَالَ طُفَيْلٌ[1]: [الطويل]

[276] عَرُوبٌ كَأَنَّ الشَّمْسَ تَحْتَ قِنَاعِها إذا ابْتَسَمَت أو سَافِرًا لم تَبَسَّمِ[2]

والتَّقْديْرُ: مُبْتَسِمَةً، أَوْ سَافِرَةً.

و<u>ثَالثُها:</u> أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى المُضِيِّ، بِمَنْزِلَة (إِذْ)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾ [النمل١٨]،

وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام٢٥]، ومِثْلُهُ قَوْلُ زُهَيرِ بْنِ أبي سُلْمى[3]: [الطويل]

---

(1) شاعر جاهلي، وهو طفيل بن عوف بن خلف الغنوي، ولُقّب "المحبِّر" لتحسينه شعره، وكان مـن أوصـف العرب للخيل. انظر ترجمته في الخزانة9/48-49.

(2) ديوان طفيل الغنوي103، وانظر البيت في جمهرة اللغة2/717، وإسفار الفصيح للهروي1/433.

(3) هو زهير بن أبي سلمى، واسم "أبي سلمى" ربيعة بن رياح المزني، و"سُلمى" بضم السين، لـيس في العـرب "سُلمى" بالضم غيره، وهو أحد شعراء المعلقات، وأحد الفحول الثلاثية المتقدمين باتفاق، وكان راوية أوس بـن حجر. انظر ترجمته في الخزانة2/293، وشرح أبيات مغني اللبيب1/199.

[277] رَعَوا ظِمْأَهُمْ حَتّى إذا تَمَّ أَوْرَدُوا   غِمارًا تَفَرّى بالسّلاحِ وبالدّمِ[1]

ويَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (إذا) هُنا للاسْتِقْبالِ كَوْنُها لا تُضافُ إلى المُبْتَدَأ والخَبَرِ، وإِنَّما تُضافُ إلى الفِعْلِ والفَاعِلِ، وأَنَّها تَقْتَضِي جَوَابًا بِخِلافِ (إذْ).

[إذا المَكَانيّة]

والمَكَانِيَّةُ: هي الّتي للمُفَاجَأَة، والأَكْثَرُونَ ذَهَبُوا إِلى ذلكَ، كَقَوْلِكَ: (خَرَجْتُ فَإِذا زَيْدٌ)، والمَعْنى: ففي الحَضْرَةِ زَيْدٌ، فهذا ظَرْفُ مَكَانٍ، كَمَا تَقُولُ: (أَمَامِي زَيْدٌ)، ويَدُلُّ عَلَى ذلكَ سِتَّةُ أَوْجُه:

الأَوَّلُ[ظ52]: وُقُوعُها خَبَرًا عَن الجُثّة، كَما قَدَّمْنا.

والثّاني: أَنَّها لَوْ كَانَتْ زَمَانًا لاخْتَصَّتْ بالفِعْلِ، وهي مُخْتَصَّةٌ بالاسْمِ.

والثّالثُ: أَنَّ تِلْكَ لا يُفَارِقُها غالبًا مَعْنى الشَّرْطِ والجَزَاء، ولَيْسَ في هذه ذلك.

والرَّابِعُ: أَنَّ تِلْكَ مَعْناها الاسْتِقْبَالُ، وهذه مَعْناها الحُضُورُ، فَثَبَتَ تَبَايُنُهُما.

والخَامسُ: أَنَّ تِلْكَ تَلْزَمُها الإِضَافَةُ إلى الجُمْلَة، وهذه غَيْرُ مُضَافَة.

والسّادسُ: أَنَّ تِلْكَ تَقْتَضي جَوَابًا، وهذه لا تَقْتَضِيه.

وذَهَبَ الزَّجّاجُ إلى أَنَّها ظَرْفُ زَمَان[2]؛ كَرَاهَةً لانْتِقَالِها عَنْ بَابِها، ودَفْعًا للاشْتِرَاك، فالتَّقْدِيرُ: خَرَجْتُ ففي ذلك الزَّمَان وُجُودُ زَيْد، ويَدُلُّ عَلَى ذلكَ أَنَّ (إذا) وَقْتٌ للشَّيء، وَوَقْتُ الشَّيءِ يُصَاحِبُهُ، والمُفَاجَأَةُ فِيْها مَعْنى المُصَاحَبَة؛ لأَنَّها تَصْحَبُ الثّاني وتُتْبِعُهُ إِيَّاهُ.

---

(1) ديوان زهير31، وفي صدر البيت روايات، منها:

رَعَوْا ما رَعَوْا من ظِمْئِهِم ثم أوردوا   ....

ومنها: (دعوا ظمأهم.....) وانظر البيت في العين281/8، وجمهرة أشعار العرب93، واللسان(فري)، والخزانة19/3.

(2) انظر مذهب الزجاج في المحصول641/2، وشرح الرضي273/1.

وأمَّا كَوْنُها غَيْرَ مُخْتَصَّة بالفعْلِ فَلنَقْلِها عَنْ مَعْنى الشَّرْطِ والجَزَاء، والْتَزَمَت[1] المُبْتَدَأ والخَبَرَ؛ لِمُشَابَهَتِها الفاءَ في الإتْبَاعِ، ومُسَبَّبِيَّة الثَّاني عَن الأَوَّلِ.

وذَهَبَ بَعْضُهُم[2] إلى أَنَّها حَرْفٌ، وهو قَوِيٌّ؛ لأَنَّها لَوْ كَانَتْ ظَرْفًا لافْتَقَـرَتْ إلى عَامِلٍ، وقَد تَعَذَّرَ ذلكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

[278] وكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَما قِيلَ سَيِّدًا إذا أَنّه عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ[3]

أَلا تَرَى أَنَّه لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ "أَنّ" فِي مَا قَبْلَها، وكَذلكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[الأنبياء٩٧]؛ لأَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ في "إذا" "شَاخِصَةٌ"، لأَنَّ "شَاخِصَةٌ" في ضِمْنِ خَبَرٍ مَكْنِيٍّ الأَمْرِ. وقَدْ عُلِـمَ أَنَّ مَـا أُضْمِرَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ لا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ مَا هو تَفْسِيرٌ لَهُ؛ لأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَهُ لَمَـا احْتَاجَ إلى ذلكَ؛ إِذْ قَدْ عُرِفَ ضَميْرُ أَيِّ شَيْءٍ هو. وكَانَ يَجُوزُ العَطْفُ عَلَيْه، والبَدَلُ مِنْهُ، وتأكِيْدُه، وهو غَيْرُ جَائِزٍ بِإِجْمَاعِ النُّحَاة، ويُؤَيِّدُهُ المَـسْأَلَةُ المَـشْهُورَةُ، وهـي: (ظَنَنْتُ أَنَّ الزُّنْبُورَ أَشَدُّ لَسْعَةً من العَقْرَبِ، فَإذا هو هي) فتَأَمَّلْه.

الفَصْلُ الثَّاني

[اختِصَاصُها]

أَنَّها اخْتَصَّتْ بِالإِضَافَة إلى الفِعْلِ دُونَ الاسْمِ لِمَا فِيْها مِـنْ مَعْـنى الـشَّرْطِ والجَزَاءِ، فَأَمّا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[الانشقاق١]،

(1) في ك، وس: (وألزمت).

(2) هو ابن بري في المحصول2/641، وشرح الرضي1/274.

(3) البيت من شواهد سيبويه3/144، والمقتضب2/351، والأصول1/265، والمفصل214، 391، وشرح شذور الذهب269، وشرح ابن عقيل1/356، ولم ينسب لقائل معيَن.

و﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ﴾[الانفطار ١]، فَلَيْسَ الاسْمُ بَعْدَها مَرْفُوعًا بالابْتِدَاءِ، وإنَّما هو مَرْفُوعٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفسِّرُهُ[1] مَا بَعْدَهُ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِه تَعَالَى:

﴿ وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾[التوبة٦].

وهُنا تَنْبِيهٌ، وهو أَنَّهُ قَدْ أَجَازَ أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ وُقُوعَ المُبْتَدأ والخَبرِ بَعْدَها قَلِيلاً[2]، قَالَ بَعْضُ الحُذّاقِ: وهو الّذي يَقْضِي بِهِ ظَاهِرُ كَلامِ سِيْبَوَيْهِ؛ لأَنَّهُ أَنْشَدَ بَيْتَ ذِي الرُّمّة: [الطويل]

[279] إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلالاً بَلَغْته   فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْك جَازِرُ[3]

فَأَجَازَ في (ابْن) النّصْبَ والرَّفْعَ[4]، فالنَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، تَقْدِيْرُه: إذا بَلَغْت ابنَ أَبِي موسى بَلَغْته. والرَّفْعُ عَلى الابْتداءِ ومَا بَعْدَهُ خَبَرُه. أَلا تَرَاهُ جَعَلَ الرَّفْعَ فِيْه بِمَنْزِلَته في قَوْلِ الشّاعِرِ: [المتقارب]

[280] فَأَمّا تَمِيْمٌ تَمِيمُ بنُ مُرٍّ   فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِياما[5]

(1) في ك: (هو تفسيره).

(2) انظر رأيه في معاني القرآن للأخفش327/2، والإنصاف616، وشرح الرضي460/1.

(3) ديوان ذي الرمة363، وانظر البيت في سيبويه82/1، والمقتضب77/2، غريب الحديث للخطابي598/1، والخصائص380/2، ومقاييس اللغة235/2، والمفصل75، وشرح الرضي461/1.

(4) في الأصل: (الرفع والنصب).

(5) البيت من المتقارب، وهو لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه190، وانظر كتاب العين280/8، وكتاب سيبويه82/1، والبيان والتبين396/1، وجمهرة اللغة1013/2، والصحاح(روب)، وتهذيب اللغة175/15، وابن السيرافي280/1، وجمهرة الأمثال419/2، وأساس البلاغة247، والنكت للأعلم217/1، وأمالي ابن الشجري131/3، وشرح الشافية للرضي145/2، ولسان العرب(روب)، وشرح شواهد شرح التحفة113، وتاج العروس(روب). وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش85، وأدب الكاتب61، ومجالس ثعلب191، والزاهر115/2، والأزهية155، وإعراب القرآن للنحاس49/4، والتبصرة والتذكرة327، والمحتسب191/1، وشرح اللمع لابن برهان115/1، والمخصص493/1، 4 /479، والإيضاح في شرح المفصل278/1، وتفسير البحر المحيط264/3.
وقَوْمٌ رَوْبَى: خُثَرَاءُ النَّفْسِ مُخْتَلِطونَ، وقيل: هُم الذينَ أَثْخَنَهُمُ السَّفَرُ والوَجَع، فَاسْتَثْقَلُوا نَوْمًا، ويقال: شَرِبُوا مِنَ الرَّائِبِ فَسَكِرُوا.

وبَعْضُهُم يَجْعَلُهُ مَفْعُولاً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، والتَّقْدِيْرُ: إذا بُلِغَ ابْنُ أبي مُوسى بلالٌ، وهذا ضَعِيْفٌ في القِيَاسِ؛ لأَنَّهُ أَضْمَرَ مَا يَرْفَعُ، وفَسَّرَهُ بِمَا يَنْصِبُ، وحَقُّ المُفَسَّرِ أَنْ يَكُونَ مُجَانسًا[و53] لِمَا فَسَّرَهُ. نَعَمْ، وإِنْ جَازَ وُقُوعُ المُبْتَدَأ والخَبَرِ بَعْدَها، فلا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ إلاّ فعْلاً؛ لتَكُونَ الجُمْلَةُ من المُبْتَدأ والخَبَرِ بمَنْزِلَة الّتي مِن الفعْلِ والفَاعِلِ، فَيَجُوزُ: (إذا زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمْتُكَ)، ويَمْتَنِعُ: (إذا زَيْدٌ قَائِمٌ أَكْرَمْتُكَ)، عَلَى أَنَّ أَبَا الحَسَنِ قَدْ أَجَازَ ذلك. وعَلَيْه قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الطويل]

[281] فَهلاَّ أَعدُّوني، لِمثْلي تَفاقَدُوا إذا الخَصْمُ أَبْزَى مائلُ الرأْسِ أَنكَبُ[1]

وإنَّما حَسَّنَ لَه ذلكَ إخْلاصُها للوَقْت[2] وتَجَرُّدُها عَنْ مَعْنَى الجَزَاءِ، وكَذا قَوْلُ ضَيْغَمٍ الأَسَدِيّ[3]: [الوافر]

[282] إذا هُوَ لَمْ يَخَفْني في ابْنِ عَمِّي وإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُومُ[4]

فـ(هو) مَرْفُوعٌ بالابْتِدَاءِ، وهو ضَمِيْرُ الشَّأْنِ، ويَمْتَنِعُ أَنْ يَرْتَفِعَ بإضْمَارِ فِعْلٍ؛ لأَنَّ هذا الضَّمِيْرَ يَفْتَقِرُ إلى جُمْلَةٍ تُفَسِّرُه[5]، فَيَبْقَى ذلك الفِعْلُ بِغَيْرِ مُفَسِّرٍ، وهذا وَاضِحٌ.

(1) نسب البيت للقطامي في التنبيه لابن بري237/2، ونُسب إلى بعض بني فقعس في شرح ديوان الحماسة للتبريزي69/1، واللسان(نكب)، والخزانة29/3، وهو في الصحاح(نكب)، وشرح الرضي460/1، 191/3.

(2) في ك: (لوقت).

(3) لم نهتد إلى ترجمة له.

(4) ورد البيت في الخصائص104/1، والمحكم24/10، واللسان(ظلم)، والتاج(ظلم).

(5) في الأصل: (تفسر).

الفَصْلُ الثَّالِثُ

[جَوابُها]

جَوَابُها يَكُونُ بثلاثَة أَشْيَاءَ:

- أَوْلُها: الفِعْلُ، كَقَوْلك: (إذا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ).
- والثّاني: الفَاءُ، كَقَوْلك: (إذا جِئْتَنِي فَأَنا أُكْرِمُكَ).
- والثّالِثُ: (إذا) المكَانِيَّةُ، قَالَ تَعَالَى:

﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[الروم٢٥]،

وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِٱلْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ ﴾[المؤمنون٦٤].

واعْلَمْ أَنَّه[1] مَتى كَانَ الجَوَابُ فِعْلاً مُضارِعًا أَوْ مَاضِيًا بغَيْرِ "قَدْ" اسْتُغْنِيَ عَن الرَّابطِ، ومَتَى كَانَ مُبْتَدأً وخَبَرًا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ من الفَاءِ؛ إذْ هي تُوصِلُ إلى المُجَازَاة بالجُمْلَة الاسْمِيَّة، ولَوْلاها لَمْ يَرْتَبطْ أَوَّلُ الكَلام بآخرِه؛ لأَنَّ الشَّرْطَ والجَزَاءَ لا يَصِحَّانِ إلا بالأَفْعَال؛ إذ الفِعْلُ يُعْقَدُ بمِثْلِه، وكَانَتْ أَوْلى منْ غَيْرِها لمَا فيْها مِن التَّعْقِيْب، وسَبِيْلُ الجَزَاءِ أَنْ يَطَأَ عَقبَ الشَّرْطِ، بِدَلِيْلِ قَوْلِهِمْ: (إنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ)، فَوُقُوعُ الطَّلاق وَاقِعٌ عَقِيْبَ الدُّخُول.

وكَذلكَ[2] إذا كَانَ الجَوَابُ فِعْلاً أَمْرِيًّا، أَوْ نَهْيِيًّا، نَحْوُ: (إذا جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ)، و(إذا أَتَاكَ سَعِيْدٌ فلا تَشْتُمْهُ)، ولَزِمَ ذلكَ فِيْهِما لِجَوَازِ اسْتِقْلالِهما، فَأُتي بِها لِتَدُلَّ عَلَى رَبْطِهِما بِمَا قَبْلَها، واتِّصَالِهما بِهِ.

---

(1) في الأصل: (أن).
(2) في الأصل: (وكذاك).

الفَصْلُ الرَّابِعُ

[عَامِلُها]

في عَامِلِها، وهو عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ[1]:

- الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ جَوَابَها، كَقَوْلِكَ: (إِذا جِئْتَنِي[2] أَكْرَمْتُكَ)، و(إِذا تَقْصِدُنِي أُحْسِنُ إِلَيْكَ).

- والثَّاني: أَنْ يَكُونَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ جَوَابُها، كَقَوْلِهِ تَعَالى:

﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾[المؤمنون١٠١]، والمَعْنى – والله أَعْلَمُ– : فإذا نُفِخَ في الصُّور تَقَاطَعُوا، فَدَلَّ عَلى ذلك قَوْلُهُ تعالى[3]:

﴿ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾.

وكذا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[الفرقان٢٢]، فَـ(يَوْمَ) مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْه: (لا بُشْرَى)، فالتَّقْدِيرُ: يَوْمَ يَرَوْنَ المَلائِكَةَ يَحْزَنُونَ، وإِنَّما احْتِيجَ إِلى هذا التَّقْدِيرِ؛ لأَنَّ مَا بَعْدَ (لا) النَّافِيَةِ في مِثْلِ هذا المَوْضِعِ لا يَعْمَلُ فِي مَا قَبْلَها، وأَيْضًا فَإِنَّ (بُشْرَى) مَصْدَرٌ، والمَصْدَرُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا كَانَ في صِلَتِه.

ومِنْ ذلكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:

---

(1) لم يذكر ابن إياز إلا ضربين، والظاهر أنه نسي ذكر الثالث، وقد ذكر النحاة رأيًا في العامل في (إذا) إذا كانت شرطًا لم يُشر إليه ابن إياز، وهو أنّ العامل فيها شرطها. فلعلّ هذا ما أراده صاحبنا. انظر هذا الرأي في الإيضاح في شرح المفصل491/1، وشرح الرضي189/3.

(2) في ك: (أحببتني).

(3) ليس في ك: (تعالى).

﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[الروم ٢٥]، فالعَامِــلُ في (إِذا) الأولى مَا دَلَّ عَلَيْهِ ﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[ظ53] والتَّقْديْرُ: خرَجتُم، ولا يَجُــوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيْها (تَخرُجُونَ)؛ لامْتِناعِ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ (إذا) المَكانيَّةِ في مَا قَبْلَها، وحُكْمُها في ذلك حُكْمُ الفَاءِ.

ومِنْهُ قَوْلُهُ عَزّ اسْمُهُ:

﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾[المــــدثر ٨-١٠]، فالعَامِلُ في (إِذا) مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، والتَّقْــدِيْرُ[1]: فإذا نُقِرَ في النّاقُور صَعُبَ الأَمْرُ.

فإِنْ قُلْتَ: فَما العَامِلُ في (يَوْمَئذٍ)؟ أَجبْتُ: يَعْمَلُ فِيْه (ذلك) لأَنَّــه إِشَــارَةٌ إلى المَصْدَرِ، والتَّقْديْرُ: فالنَّقْرُ يومَئذ يَوْمٌ عَسيْرٌ، أَيْ: نَقْرُ يَوْمٍ عَسِيرٍ، ثُمَّ حُذفَ المُـــضَافُ وأُقِيْمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ. وأَجَازَ بَعْضُهُم أَنْ يَكُونَ (يومَئذٍ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى البَدَلِ مِنْ قَوْلِه: (فَذلكَ)؛ إلا أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ الإعْرابُ[2] لِبِنَائه.

وهُنَا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنّ العَامِلَ في قَوْلِهِ تَعَالى: "عَلَى الكَافِرِيْنَ": "غَيْرُ[3] يَسِيْرٍ".

فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ المُضَافُ إِلَيْهِ في ما[4] قَبْلَ المُضَاف؟ أَجبْتُ: بِأَنَّ مُجَوِّزَ ذلكَ كَوْنُ (غَيْر) في مَعْنى النَّفْيِ؛ ولِذلكَ أَجَازُوا: (أَنْتَ زَيْدًا غَيْرُ ضَــارِبٍ)، والتَّقْديْرُ: أَنْتَ زَيْدًا لا ضَارِبٌ، ومَنَعُوا: (أَنْتَ زَيْدًا مِثْلُ ضَارِبٍ)؛ لِعَــدَمِ ذلِــكَ في (مِثْلٍ)، وذلك نَحوُ قَوْلِهِ تَعَالى:

---

(1) سقط من ك: (على الكافرين غير يسير.... إلى هذا الموضع). وبعد قوله: (التقدير): (والله أعلم).

(2) سقط من الأصل: (الإعراب).

(3) ليس في ك: (غير).

(4) ليس في الأصل: (في ما).

﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾[الصافات١٦]، والتَّقْدِيْرُ: أإذا[1] بُعِثْنـــا، و(أإنّا لَمَبْعُوثونَ) لَيْسَ جَوَابًا لـــ(إذا)؛ إِذِ الاسْتِفْهَامُ لا يَكُونُ جَوَابًا للشَّرْطِ، وإنَّمـــا أَغْنى عَنْهُ وقَامَ مَقَامَهُ.

وكَذا قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[سبأ٧]

فالعاملُ في (إذا) ما دَلّ عليهِ قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[2] مِنْ مَعْـــنى: بُعِثْتُم، أَو: تُبْعَثُونَ.

فإنْ قِيْلَ: أَيَجُوزُ أَنْ تَنصُبَ (إذا) بِقَوْله: (جَدِيْد)؛ لأَنّ المَعْنى عَلَيْه؟ أَجَبْتُ: لا يَجُوزُ؛ لامْتِنَاعِ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ (إنّ) فِي مَا قَبْلَها، وهذا[3] يُسَمّى مُجَاذَبَةَ الإعْـــرَابِ والمَعْنى للشّيء الوَاحِدِ. وكَانَ أَبو عَلِيٍّ يُلِمُّ بِهِ كَثِيْرًا[4]، وذلك أَنَّهُ يُوجَدُ في المَنْثُـــورِ والمَنْظُومِ، المَعْنى يَدْعُو إِلى أَمْرٍ، والإِعْرَابُ يَمْنَعُ مِنْهُ، فَمَتى اعْتَورا كَلامًـــا وَجَـــبَ أَنْ يُتَمَسَّكَ بِصِحَّةِ المَعْنى، ويُتَأَوَّلَ لصِحَّةِ الإِعْرَابِ، وذلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالى:

﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾[الطارق٨-٩]، فالظَّرْفُ الّذي هـــو (يَـــوْمَ) يَقْتَضِي المَعْنى أَنْ يَتعَلّقَ بِالمَصْدَرِ، الّذي هو (رَجْع)، أي: إِنَّه عَلى رَجْعِهِ في ذلك اليَوْمِ لَقَادِرٌ، لكنّ الإِعْرَابَ يَمْنَعُ مِنْهُ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ الفَصْلِ بَيْنَ المَصْدَرِ ومَعْمُولِـــهِ بِـــأَجْنَبِيٍّ، فحِيْنَئذٍ يُجْعَلُ العَامِلُ فِيْهِ فِعْلاً مُقَدَّرًا دَلَّ عَلَيْهِ المَصْدَرُ[5].

---

(1) في الأصل: (إذا).

(2) سقط من الأصل من قوله : "فالعامل في (إذا)... إلى : "إنكم لفي خلق جديد"، وهو في س و ك.

(3)في ك: (وقد)

(4) انظر هذا الباب منسوبًا إلى أبي علي في الخصائص3/255-256، وهو بعنوان: "باب في تجـــاذب المعـــاني والإعراب".

(5) انظر توجيه أبي علي لهذا –بتصرف– في المسائل الشيرازيات2/618، والخصائص3/255.

وكَذا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:

﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر١٠]، فالمَعْنى يَقْتَضِي تَعَلُّقَ (إذْ) بالمَقْت، والإعْرَابُ يَمْنَعُهُ، للفَصْلِ بَيْنَ المَصْدَرِ ومَعْمُولِه بالخَبَرِ[1]، فَيُقَدَّرُ لَهُ فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَيْه المَقْتُ[2].

وكَذا قَوْلُه سُبْحَانَهُ:

﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات٩-١١]؛ فالمَعْنى أنّ العَامِلَ في (إذا) (لَخَبيْرٌ)[3]، والإعْرَابُ يَمْنَعُهُ؛ لأَنَّ مَا بَعْدَ (إنّ) لا يَعْمَلُ فِي ما قَبْلَها، فاقْتَضى أَنْ يُقَدَّرَ لَهُ العَامِلُ.

فَإنْ قُلْتَ: أَيَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيْهِ (يَعْلَمُ)[و54]؟ أَجَبْتُ: لا يَعْمَلُ في (إذا) مَا قَبْلَها مَا دَامَتْ شَرْطِيَّةً.

الفَصْلُ الخَامِسُ

[علّةُ بنائِها]

في عِلَّةِ بنَاءِ (إذا)، وفي ذلك أَرْبَعَةُ أَوْجُه:

- الأَوَّلُ: أَنَّها بُنِيَتْ[4] لتَضَمُّنِها مَعْنى حَرْفِ الشَّرْط، كَمَا بُنِيَتْ (مَتَى)، و(مَنْ) وغَيْرُهُما مِن الأَسْمَاء المُجَازَى بها لذلكَ[5]، عَدَا (أيًّا).

- والثَّانِي: أَنَّ ذلكَ لمُشَابَهَتِها المَوْصُولَ مِنْ وَجْهَيْنِ[6]:

---

(1) في ك: (ويمنعه الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر).

(2) المسائل الشيرازيات2/618، والخصائص3/255.

(3) في ك، وس: (خبير).

(4) سقط من الأصل: (بُنيت).

(5) في ك: (كذلك).

(6) في ك: (لوجهين).

أَحَدهما: امْتنَاعُها مِن الاسْتقْلال بنفْسها، وخُرُوجُها بذلكَ عَنْ حُكْمِ الأَسْمَاء.

والآخَرُ: أَنَّ تَمَامَها لا يَقعُ إلاّ بجُمْلَة، كَمَا أَنَّ المَوْصُولَ كَذلكَ.

– والثّالثُ: أَنَّ ذلكَ لتضَمُّنها حَرْفَ[1] الوِعَاء، وهو (في)، والفَرْقُ بَيْنَها وبَيْنَ بَاقي الظُّرُوف جَوَازُ ظُهُور (في) مَعَها، وامْتناعُ ذلكَ في (إذا)، أَلا تَرَاكَ تَقُولُ: (آتيْكَ وَقْتَ احْمرَارِ البُسْرِ)، وفي وَقْت احمرارِ البُسْرِ، ولا يجوزُ: آتيكَ في إذا احْمَرَّ البُسْرُ[2].

– والرّابعُ: أَنَّها جَارِيَةٌ مَجْرَى المَقْطُوعِ عَن الإضَافَة، وبَيَانُهُ أَنّهـا مُـضَافَةٌ إلى الجُمْلَة، والإضَافَةُ إلَيْها كَلا إضَافَة، ومثْلُها في ذلكَ (حَيْثُ)؛ ولذلكَ بُنيَـتْ عَلَـى الضَّمِّ بنَاءَ الغَايَات، نَحْوُ: (قَبْلُ)، و(بَعْدُ)، وهذا جَليٌّ.

وأَمّا الخَاتمَةُ فَلَوْ سَمَيْتَ بـ(إذا) لأَعْرَبْتَها، وأَلْحَقْتَها بالأَسْمَاءِ المُتمَكّنَة، وحَكَمْتَ عَلَى أَلفِها بالانْقلاب عَنْ وَاوٍ لعَدَم إمَالَتها، وكَأَنَّ[3] الأَصْلَ: (إذَوَ)، لكن قُلبَتْ أَلفًا لتحَرُّكها وانْفتَاحِ مَا قَبْلَها. فَإنْ ثَنَّيْتَها قُلْتَ: (إذَوَان)، وكَـذلكَ حُكْـمُ (إلى)[4]، و(أَلا)، تَقُولُ في تَثْنيَتهما بَعْدَ ذلكَ: (إلَوَان)، و(أَلَوَان).

فإنْ قُلْتَ: فَأَلفُها[5] لَيسَتْ بمُبْدَلَة، فَهَلاّ امْتَنَعَ قَلْبُها؟

أَجَبْتُ: لَمَّا انْتقَلَتْ إلى حُكْمِ الأَسْمَاءِ وَجَبَ الحُكْمُ عَلَيْها بمَا يُحْكَمُ به فيْها، ونَظيْرُ ذلكَ: (ضَرَبَ) فإنَّ حُكْمَهُ إذا سُمِّيَ بِهِ مُجَرَّدًا من الضَّميْرِ أَنْ يُعْرَبَ، فَيُقَالَ: (هذا ضَرَبٌ)، و(رَأَيْتُ ضَرَبًا)، و(مَرَرْتُ بِضَرَبٍ)، وإنْ سُمِّيَ بهِ غَيْرَ مُجَرّدٍ حُكِـيَ كَمَا تُحْكَى الجُمَلُ.

---

(1) في ك: (حروف).

(2) سقط من الأصل: (وفي وقت....إلى هذا الموضع)، وسقط من ك: (آتيك).

(3) في الأصل: (كأن).

(4) في ك: (إذا).

(5) في ك: (فإنها).

وإذا تَبيَّنَ، فَتقُولُ في تَصْغيْرِها عِنْدَ تَمكُّنِها: (أُذَيٌّ)، والأَصْلُ: (أُذَيْوٌ)، فَقُلِبَت الوَاوُ يَاءً لاجْتِمَاعِهما سَابِقًا سَاكِنُهُما، وأُدْغمَت اليَاءُ في اليَاء.

وتَقُولُ في جَمْعِها عَلَى "أَفْعَالٍ"، كـ(أَضْلاعٍ) : (آذاءٌ)، والأَصْلُ: (أَأْذَاوٌ)، فَقُلِبَت الهَمْزَةُ الثّانِيَةُ أَلِفًا؛ لسُكُونِها، وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَها، كَما في (آدَمَ)، وقُلِبَت الوَاوُ هَمْزَةً لوُقُوعِها طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَة، كَمَا في (كِسَاء).

وعَلَى أَفْعُلٍ كـ(أَضْلُعٍ) : (آذٍ)؛ والأَصْلُ: (أَأْذُوٌ)، فَقُلِبَت الهَمْزَةُ الثَانِيَةُ أَلِفًا، وقُلِبَت الوَاوُ يَاءً، والضَّمَّةُ قَبْلَهَا كَسْرَةً، واسْتُثْقِلَت الضَّمَّةُ والكَسْرَةُ عَلَى اليَاءِ، فَحُذِفَتْ، فالْتَقى سَاكِنَان، فَحُذِفَت اليَاءُ لذلك.

وتَقُولُ في النَّصْبِ: (إذيًّا)، ولَوْ رَخَّمْتَهُ عَلَى قَوْلِ الفَرَّاء[1] لَقُلْتَ: (يا إذَ)، و(يا إذُ)[2] عَلَى المَذْهَبَيْن.

ولَوْ بَنَيْتَ مِنْها مِثْلَ: (جَحْمَرِشٍ) لَكَانَ لَكَ وجْهَان:

– الأَوَّلُ: (إِذْوَاوٌ)[3]، والأَصْلُ: (إِذْوَوِوٌ)، فَقُلِبَت الوَاوُ الوُسْطَى أَلِفًا لِتَحرُّكِها، وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَها، وامْتَنَعَ قَلْبُ الوَاوِ الأَخِيْرَة هَمْزَةً لوَجْهَيْن:

أَحَدهما: أَنَّ قَبْلَها أَلِفًا أَصْلِيَّةً مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ، فَأَحَدُ وَصْفَي عِلَّة القَلْب مُنْتَفٍ.

والآخَرِ: أَنَّ ذلكَ كَانَ يُفْضِي إِلى تَوَالِي إِعْلالَيْنِ، وهو مَرْفُوضٌ. وقَد بَيَّنْتُهُ في "شَرْحِ تَصْرِيْفِ ابْنِ مَالِكٍ"[4].

---

(1) ترخيم الثلاثي جائز في مذهب الفراء والأخفش والأحمر، وهم يخالفون جمهور النحويين. انظر المسألة في الإنصاف356، والتبيين456، وشرح الجمل لابن عصفور114/2، والإيضاح في شرح المفصل263/1، والمحصول671/2.

(2) في ك: (ويا ويا إذ).

(3) في ك: (الأول أن تقول ذواو).

(4) انظر شرح التعريف بضروري التصريف140.

- والثّاني: أَنْ تَقُولَ: (إِذْوٍ)، [والأَصْلُ: (إِذْوَوٌ)][1]، لكنْ قُلبَت الـــوَاوُ الأَخِيْرَةُ يَاءً؛ لتَطَرُّفِها وانْكِسَارِ مَا قَبْلَها[ظ54] ثمّ استُثْقِلَت الحَرَكَتان عَلَيْها، وَجَرَى عَلَيْها حُكْمُ المَنْقُوصِ.

ولَوْ جَمَعْتَ ذلك لَقُلْتَ: (إِذاوٍ)، والأَصْلُ: (إِذَاوِوٌ)[2]، فَقُلِبَت الوَاوُ يَاءً؛ لِمَا تَقَدَّمَ، فَصَارَ: (إِذاوِيٌ)، ثُمَّ أُجْرِي مُجْرى (جَوَارٍ).

وقُلْتَ في تَصْغِيْرِه: (أُذَيٌّ) مَنْقُوصًا، وأَصْلُهُ: (أُذَيْوِوٌ)، فَقُلِبَت الوَاوُ الأَخيْـــرَةُ يَاءً، ثُمَّ حُذِفَتْ، وقُلِبَت الوَاوُ الّتي قَبْلَها ياءً للاجْتِمَاعِ المَـــذْكُورِ، فَـــصَارَ: (أُذَيٌّ) كَتَصْغِيْرِ (إِذا) نَفْسِها، لكنّ ذلك جَارٍ مَجْرَى الصَّحِيْحِ في الإِعْرَابِ، وهذا مَنْقُوصٌ، فَتَبَيَّنْ ذلك.

* * * * *

(1) ما بين المعقوفتين زيادة لتمام المعنى، وليست في نسخ الكتاب.

(2)في الأصل: (إذوو).

ومنْها: [الطويل]

[28/283] ظَلُومٌ، كَمَتْنَيْها لِصَبٍّ كَخَصْرِها

ضَعِيْفِ القُوى مِنْ فِعْلِها يَتَظَلَّمُ[1]

أَنْشَدَهُ الزَّعْفَرَانِيُّ في تَعْلِيْقِه، ولَمْ يَذْكُرْ قَائِلَهُ.

(ظَلُومٌ) خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوف، تَقْدِيْرُهُ: هي ظَلُومٌ، ولَمْ يُؤَنَّثْ؛ لأَنَّهُ مِنْ أَمْثِلَةِ المُبالَغَةِ، وتِلْكَ يَسْتَوِي فِيْها المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ، ومِثْلُهُ[2] قَوْلُهُ تَعالَى:

﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[مريم٢٨]، وأَصْلُهُ: (بَغُويٌ)، فَقُلِبَت الوَاوُ يَاءً، وأُدْغِمَت اليَاءُ في الياءِ، وقُلِبَتْ ضَمَّةُ الغَيْنِ كَسْرَةً.

ومَرَّ بِي في بَعْضِ المَسَائِلِ لَمْ أَسْتَحْضِرْ مُؤَلِّفَها، أَنَّ المَازِنِيَّ سَأَلَ عَنْها ابْنَ السِّكِّيْتِ بِحَضْرَةِ الوَاثِقِ باللهِ[3] فَلَمْ يُجِبْهُ[4]. وقَالَ أَبُو الفَتْحِ: إِنَّما كَانَ ذلكَ لِشَبَهِ (صَبُورٍ) وبابِه بِـ(دُخُولٍ) مَصْدَرِ (دَخَلَ)، ولَيْسَ بَيْنَهُما إلاّ حَرَكَةُ الأَوَّلِ فَقَطْ[5]، والمَصْدَرُ لا يُؤَنَّثُ.

ومِثْلُهُ قَوْلُ بَعْضِهِم: صُرِفَ (أَجْمَالٌ) جَمْعًا، وإِنْ عُدِمَ نَظِيْرُهُ في الآحَادِ، لِمُقَارَبَتِهِ (إِجْمَالاً) مَصْدَرَ (أَجْمَلَ).

---

(1) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه202/4.

(2) في الأصل وس: (ومنه).

(3) هو أبو جعفر هارون بن محمد بن هارون الرشيد، أحد خلفاء الدولة العباسية، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائتين.انظر ترجمته في الوافي بالوفيات368/7.

(4) انظر الخبر والمسألة في المقاصد الشافية367/6.

(5) انظر التمام116.

وهُنَا تَنْبيْهٌ، وهو أَنَّ كِلَيْهِما يَدْعُو إلى الأَصْلِ، ففي (إجْمالٍ) يَدْعُو إلى الصَّرْفِ[1]، وفي (صَبُورٍ) يَدْعُو إلى التذْكيْرِ، وهُما أَصْلانِ لِعَدَمِ الصَّرْفِ والتَّأْنِيْث.

و(مَتنَيْها)[2] مُثَنًّى مَجْرُورٌ بالإِضَافَةِ، إنْ كَانَت الكَافُ اسْمًا، ومَجْرُورٌ بها إنْ كَانَتْ حَرْفًا، وعَلامَةُ الجَرِّ الياءُ، وحُذِفَتْ نُونُ التَّثْنِيَةِ لإضَافَتِه إلى ضَمِيرِ "ظَلُومٍ". وعِنْدَ أَبِي الفَتْحِ هو صِفَةٌ لِـ"ظَلُومٍ"، فإنْ كَانَت الكَافُ حَرْفًا تَعَلَّقَ بمَحْذُوف، وتَحَمَّلَ ضَميْرًا، وإنْ كَانَتْ اسْمًا فهو وَصْفٌ لِـ"ظَلُومٍ" مُجَرَّدٌ مِن الضَّمِيْرِ، أَيْ: هي ظَلُومٌ مِثْلُ مَتْنَيْها.

و(لِصَبٍّ) يَتَعَلَّقُ بِـ"ظَلُومٍ" أَيْضًا. وعِنْدَ الزَّعْفَرانيِّ أَنَّ "كَمَتْنَيْها" حَالٌ مِن الضَّمِيرِ في "ظَلُومٍ" عَلَى التَّقْدِيْرَيْنِ، و"لِصَبٍّ" يَتَعَلَّقُ بِـ"ظَلُومٍ"، واحْتَجَّ بِأَنَّهُ لا يَعْمَلُ بَعْدَ وَصْفِهِ؛ ولِذلِكَ قَالَ أَبو عَلِيٍّ في قَوْلِه سُبْحَانَهُ:

﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ ﴾[التوبة ٣][3] أَنَّ الظَّرْفَ، وهو "يومَ الحَجِّ" لا يَتَعَلَّقُ بِـ"أذان"؛ لأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ بقَوْلِه: "إلى النَّاسِ"، وهذا هو القَوِيُّ. وكَأَنَّ أَبَا الفَتْحِ اسْتَجَاد ذلكَ لِقُوَّةِ الاتِّسَاعِ في الظَّرْفِ والجَارِّ والمَجْرور، وأَنَّهُما يَعْمَلُ فِيْهِما رَوائِحُ الأَفْعالِ، هذه عِبارَتُه، والرَّبْعِيُّ لَمْ يَسْتَجِدْها. ولَوْ قِيْلَ: إنَّ قَوْلَهُ: "كَمَتْنَيْها" وَصْفٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هي ظَلُومٌ ظُلْمًا كَظُلْمِ مَتْنَيْها، لَكَانَ يَزُولُ معَهُ هذا الإِشْكَالِ.

وقَوْلُهُ: (كَخَصْرِها) صِفَةٌ لِـ"صَبٍّ"، والكَافُ تَحْتَمِلُ الأَمْرَيْنِ.

(1) في ك: (الظرف) وهو تحريف.

(2) في الأصل، وك: (ومتنيهما).

(3) ليس في ك: (الأكبر).

و(ضَعِيْفُ القُوَى) صِفَةٌ أُخْرى لَهُ، وإِضَافَتُهُ غَيْـرُ مَحْـضَةٍ، أَيْ: لِـصَبٍّ ضَعِيْفٍ قُوَاهُ.

و(مِنْ فِعْلِها) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: "يَتَظَلَّمُ". والجُملَةُ بأسرِها صِفَةٌ "لِصَبٍّ"، والعائِدُ فاعِلُ "يَتَظَلَّمُ"[1].

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ "يَتَظَلَّمُ" نَصْبًا عَلَى الحَالِ من الـضَّمِيْرِ المَجْـرُورِ في قُوَاه[و55]وفِيْهِ ضَعْفٌ؛ لِقِلَّةِ الحَالِ مِن المُضَافِ إِلَيْهِ، وإِنْ كَانَ الأَخْفَشُ قَدْ ذَكَرَ مِنْهُ نُوَيْبًا[2].

ويَجُوزُ أَنْ يُنْشَدَ بِنصْبِ "ضَعِيْفِ القُوَى"، ويَكُونُ حَالاً مِن الضَّمِيْرِ في قَوْلِـهِ: "يَتَظَلَّمُ".

* * * * *

(1) سقط من الأصل قوله: "والجملة بأسرها...." إلى هذا الموضع.

(2) انظر رأي الأخفش في الهمع306/2.

ومنْها: [الطويل]

[29/284] أَلا لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَطَائِكَ أَنَّني

عَلِمْتُ وَرَاءَ الرَّمْلِ مَا أَنْتَ صَانِعُ[1]

أَنْشَدَهُ الزَّعْفَرانِيُّ.

(أَلا) حَرْفٌ يُسْتَفْتَحُ بِهِ الكَلامُ، ويُسْتَعْمَلُ في التَّمَنِّي والعَرْضِ، ومِثْلُهُ: "أَما".

و(حَظِّي) مُنْتَصِبٌ بِأَنَّهُ اسْمُ "لَيْتَ".

و(مِنْ عَطَائِكَ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، وهو حَالٌ مِنْ "حَظِّي"، والعَامِلُ فِيْهِ "لَيْتَ"، والتَّقْدِيْرُ: أَتَمَنَّى ذلِكَ حَاصِلاً مِنْ عَطَائِكَ. والياءُ اسْمُ "إِنَّ".

و(عَلِمْتُ) بِمَعْنَى عَرَفْتُ، فَلَها مَفْعُولٌ وَاحِدٌ، كَما قَالَ تَعَالى:

﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال ٦٠].

و(مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً.

وقَوْلُهُ: (أَنْتَ صَانِعُ) مُبْتَدأ وخَبَرٌ، صِلَتُها، والمَوْصُولُ مَع صِلَتِهِ مَنْصُوبٌ بِـ"عَلِمْتُ".

ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً، والجُمْلَةُ صِفَتُها.

وأَمّا (وَرَاءَ الرَّمْلِ) فالمَعْنى يَقْتَضِي أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ"صَانِعٌ"، أَيْ: مَا أَنْتَ صَانِعٌ وَرَاءَ الرَّمْلِ، والصَنْعَةُ الإِعْرَابِيَّةُ تَمْنَعُ مِنْهُ؛ إِذْ يَمْتَنِعُ تَقَدُّمُ مَا في الصِّلَةِ عَلَى المَوْصُولِ، أَوْ عَمَلُ مَا بَعْدَ المَوْصُولِ فِي ما قَبْلَهُ، فَيُقَدَّرُ لَهُ مَا يَعْمَلُ فِيْهِ، ودَلَّ عَلَى ذلِكَ مَا بَعْدَهُ.

(1) يُنسب البيت للكَرَوّس بن زيد بن حصن في شرح ديوان الحماسة للتبريزي2/210-211.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيَتعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: "عَلِمْتُ"؟ أَجَبْتُ: اسْتَضْعَفَهُ أَبُو الفَتْحِ والزّعْفَرَانِـــيُّ؛ لأَنَّ المَعْنى: تَمَنّى عِلْمَ مَا هو صَانِعٌ في هذا المَوْضِعِ؛ لا أَنَّهُ عَلِمَ في هذا المَوْضِعِ مَا هو صَانِعٌ، والمَصْدَرُ المُقدَّرُ مِنْ "أَنْ" ومَعْمُولِها مَرْفُوعُ المَوْضِعِ، خَبَرُ "لَيْتَ".

* * * * *

ومنْها: [المنسرح]

[30/285] أَنْجَبَ أيَّامَ والدَاهُ بِهِ

إذْ نَجَلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا[1]

أَنْشَدَهُ البُسْتِيُّ في تَعْلِيقِهِ، وذَكَرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ أَنْشَدَهُ[2] إِيَّاه.

(أَنْجَبَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ فِيْهِ، يَعُودُ إِلى المَمْدُوحِ المَذْكُورِ.

و(أَيَّامَ) جَمْعُ يَوْمٍ، وأَصْلُهُ: "أَيْـوَامٌ"، فلمّا اجْتَمَعَت اليَاءُ والوَاوُ[3]، وسَكَنَت[4] الأُولى منْهما[5]، قُلِبَت الوَاوُ يَاءً، وأُدْغِمَت اليَاءُ في الياءِ. نَعَمْ، قَدْ يَتَّفِقُ هذا الاجْتِمَاعُ، ويَتَخَلَّفُ القَلْبُ، كَالشُّذُوذِ في "ضَيْوَن"، و(عَوَى الكَلْبُ عَوْيَةً)، نَقَلَهُ أَبُو الفَتْحِ في الخَصَائِصِ[6]، وكَوُرُودِهِ[7] على أَضْعَفِ الوَجْهَيْنِ، نَحْوُ: (أُسَيْوِد)، والجَيِّدُ (أُسَيِّدٌ)، وإِنَّما صَحَّت الوَاوُ حَمْلاً عَلَى (أَسَاوِدَ)، والتَّصْغِيْرُ والتَّكْسِيْرُ مِنْ وَادٍ[8] وَاحِدٍ.

(1) البيت للأعشى في ديوانه171، برواية: (ما نجلا)، وهو في العين152/6، وإصلاح المنطق51/1، والزاهر73/1، وتهذيب اللغة56/11، والبصريات347/1، والمحكم425/7، وشرح الكافية الشافية991/2، وشرح التسهيل لابن مالك182/2، واللسان(نجب)، (نجل)، والهمع527/2. ورواية شرح الكافية الشافية991/2:

.... إذْ وَلَدَاهُ فَنِعْمَ مَا وَلَدَا

(2) البصريات347/1.

(3) في الأصل: (الواو والياء)

(4) في ك: (سكنت) بلا واو.

(5) في الأصل: (منها).

(6) الخصائص155/1-156.

(7) في ك: (كَوُرُودِهِ).

(8) في ك: (باب).

فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيُّهما يَكْثُرُ حَمْلُهُ عَلَى الآخَرِ؟ أَجَبْتُ: ذلك مَا نَحْنُ فِيْـــه، وهـــو حَمْلُ أَضْعَفِ التَّغْيِيْرَيْنِ عَلَى أَقْوَاهما، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذا صَغَّرْتَ الاسْمَ فإِنَّكَ مُقِـــيْمٌ[1] عَلَى الإِفْرَادِ الَّذي هو الأَصْلُ، وإذا كَسَّرْتَهُ فَقَد انْتَقَلْتَ إلى الجَمْعِ الَّذي هو الفَرْعُ؛ ولذلك اعْتُدَّ بالتَّكْسِيْرِ في مَنْعِ الصَّرْفِ سَبَبًا دُونَ التَّصْغِيْرِ، وهذا ظَاهِرٌ. وكَحُدُوث السُّكُونِ للأَوَّلِ منْهُما[2]، وذلك كأَنْ تَبْنِيَ مِنْ (طَوَيْتُ) مِثْلَ (عَضُدٍ)، ثُـــمَّ تَحْـــذِفُ الضَّمَّةَ تَخْفِيْفًا، فَتَقُولُ: (طَوْيٌ) مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ[ظ55]. وكَحُدُوثِ القَلْبِ للوَاوِ كَمَا في (رُويا)، تَخْفِيْفُ (رُؤْيَا). أَلا تَرَى أَنَّ الوَاوَ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الهَمْزَةِ الَّتي هـــي عَـــيْنٌ في (رَأَيْتُ)، نَعَمْ، إِنْ كَانَ هذا القَلْبُ لازِمًا فَإِنَّ ذلكَ يَسْتَلْزِمُ قَلْبَها لليـــاءِ، وفي تَمْثِيلِـــهِ غُمُوضٌ ذَكَرْتُهُ في"شَرْحِ تَصْرِيْفِ ابن مَالِك"[3].

ونَصْبُ (الأَيَامِ) عَلَى الظَّرْفِ بِالفِعْلِ الَّذي هو (أَنْجَبَ).

وَ(وَالِدَاهُ) مُبْتَدَأ، و(بِه) خَبَرُهُ، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ بكَ)، و(أَنَا بِـــكَ). والجُمْلَـــةُ مَجْرُورَةُ المَوْضِعِ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْها.

ورُوِيَ بِرَفْعِ "أَيَامِ" عَلَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلَ "أَنْجَبَ"، وهذا كَقَـــوْلِهم: (نَهَـــارُكَ صَائِمٌ)، و(لَيْلُك قَائِمٌ)، فَنَسَبَ الإِنْجَابَ إِلَيْهَا بِحُصُولِهِ فِيْها، و(وَالِدَيْه) جَرٌّ بِإِضَافَةِ الأَيَّامِ إِلَيْهِ، و(بِه) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِه: (أَنْجَبَ)، والبَاءُ سَبَبِيَّةٌ.

ومَنْ رَفَعَ "وَالِدَاهُ"[4] فهو مُبْتَدأ عَلَى حَاله، قَالَ البُسْتِيُّ: وفيْه بُعْدٌ؛ لأَنَّـــكَ إِذا رَفَعْتَ الأَيَّامَ أَخْرَجْتَها مِنْ بَابِ الظُّرُوفِ، وأَدخَلْتَها في باب الأَسماءِ؛ والإِضَـــافَةُ إلى

(1) في ك: (إذا قلت فأنت مقيم).

(2) في ك: (منها).

(3) انظر شرح التعريف بضروري التصريف188.

(4) ك: (والده).

الجُمَلِ من خَصائصِ الظّرُوف[1]، فكُلّما بَعُدَ الاسْمُ عَنْها بَعُدَ عن الإِضَافَةِ إِلَيْها. نَعَمْ، جَازَ ذلكَ نَظَرًا إلى أَصْله، واعْتبَارًا[2] به.

و(إِذْ): ظَرْفٌ لمَا مَضَى من الزَّمَان، وبُنِيَ لشَبَهِه بالحُرُوف[3]؛ إِذْ لا يَستَقِلُّ بنَفْسه، ويَفْتَقرُ إلى جُمْلَة يُضَافُ إلَيْها، ولأَنَّ[4] وَضْعَهُ وَضْعُ الحُرُوف، وكَانَ ذلك عَلَى السُّكُونِ؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ فِيْه، ويَتَعلَّقُ بقَوْله: "به" إذَا كَانَ خَبَرًا للمُبْتَدأ الّذي هو "وَالدَاهُ"[5].

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لا يَتَعلَّقُ بقَوْله: "أَنْجَبَ"؟ أَجَبْتُ: بأَنَّهُ قَدْ تَعلَّقَ به ظَرْفٌ، وهو "أَيّامٌ"، ولا يَعْمَلُ الفعْلُ في ظَرْفَيْنِ مُطْلَقًا، إلاّ عَلَى طَرِيْقِ إِبْدَال[6] أَحَدهما من الآخَر، كَقَوْلكَ: (أَتَيْتُكَ اليَوْمَ نِصْفَ النَّهَارِ)؛ لأَنَّ من المُحَال حُدُوثَهُ في زَمَانَيْنِ أَوْ مَكَانَيْنِ. فَأَمّا إِذَا رَفَعْتَ "الأَيَّامَ" جَازَ أَنْ يَتَعلَّقَ "إِذْ" بِقَوْلِه: "أَنْجَبَ".

و(نَجَلاه) في مَوْضِعِ جَرٍّ بإِضَافَةِ الظَّرْف إِلَيْه.

والفَاءُ عَاطِفَةٌ، و(نِعْمَ) فِعْلٌ لا يَتَصرَّفُ، ويَدُلُّ عَلَى فِعْليَّتِه - خِلافًا للكُوفِيِّيْنَ - عَطْفُهُ عَلَى الفِعْلِ، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ:

﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴾ [الصافات ٧٥].

وفي (مَا) ثَلاثَةُ أَوْجُه:

---

(1) سقط من الأصل من قوله: "وأدخلتها في باب الأسماء ...." إلى هذا الموضع.

(2) في ك: (اعتبارًا) بلا واو.

(3) في ك، وس: (بالحرف).

(4) في الأصل: (أو لأن).

(5) في ك: (والده).

(6) في الأصل: (الإبدال).

- الأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، وقَوْلُهُ: "وَلَدا"[1] صِلَتُها، والعَائدُ مُقَدَّرٌ، أي: "وَلَدَاهُ"[2]، و"مَا" فَاعِلُ "نعْمَ". وحَكَى البُسْتيُّ أَنَّ الفَارِسيّ أَجَازَ: (نِعْمَ الّذي قَالَ ذَاكَ) عَلَى أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِـ(الّذي) الشّيَاعَ[3]، كَقَوْلِه تَعَالَى:

﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ ﴾[الزمر ٣٣]، ومِثْلُهُ قَوْلُ الشّاعِرِ:

[البسيط]

[286] فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإِعْلاَنِ[4]

والمَقْصُودُ بالمَدْحِ مَحْذُوفٌ، أيْ: هو، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾[ص ٣٠][5]، والتَّقْديرُ: نعْمَ العَبْدُ أَيُّوبٌ، قَالَ العَبْديُّ: وحَذْفُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأ، ومَا قَبْلَهُ الخَبَرُ؛ إذْ لَوْ كَانَ خَبَرًا لأَدّى إلى حَذْفِ الجُمْلَةِ بكَمَالِها، وحَذْفُ بَعْضِها أَسْهلُ.

- والثَّاني: أَنْ تَكُونَ "مَا" مَوْصُوفَةً والجُمْلَةُ صِفَتُها، ومَوْضِعُها نَصْبٌ عَلَى التَّمْييزِ، وهي مُفَسِّرَةٌ للفَاعِلِ المُسْتَكنِّ في "نعْمَ"، والمَقْصُودُ بالمَدْحِ مَحْذُوفٌ.

- والثّالثُ: أَنْ تَكُونَ نَكرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَة، وهي مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْييزِ، مُفَسِّرَةٌ للضَّميرِ في "نعْمَ"، و(وَلَدَاهُ)[6] صِفَةٌ للمَقْصُودِ بِالمَدْحِ، أيْ: نِعْمَ شَيئًا إِنْسَانٌ وَلَدَاهُ[7]. وهَذا بَيِّنٌ.

* * * * *

---

(1) (وَلَدا) بدل (نَجَلا) على الرواية الثانية للبيت، وهي الرواية المذكورة في شرح الكافية الشافية2/991، وهي في الأصل وس: (والدا).

(2) في الأصل: (والداه).

(3) انظر رأي الفارسي في إيضاح الشعر417.

(4) لم ينسب البيت في مصادره، وهو في جمهرة اللغة2/1098، 3/1308، وإيضاح الشعر416، والمحكم7/79، وشرح الكافية الشافية2/1109، وشرح الرضي4/252، ومغني اللبيب433، 569، واللسان(زكأ)، والهمع3/33، والتاج(زكأ)، والخزانة9/413.

(5) وانظر ص44.

(6) في الأصل: (ووالداه)، والصواب أن يقول: (وَوَلَدا) على الرواية الثانية بدل (نَجَلا)، والظاهر أنه قال: (وَوَلَداه) على اعتبار العائد المحذوف.

(7) في الأصل: (والده).

ومنْها: [البسيط]

[31/287] السَّالكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ كَالِئُها
مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[1]

[و56]البَيْتُ للهُذَلِيِّ.

و(السَّالكُ)[2]: اسْمُ فَاعِلٍ، وارْتِفَاعُهُ بِالوَصْفِ لِمَا قَبْلَهُ، أَوْ لِكَوْنِـهِ خَبَـرًا لِمُبْتَدأ مَحْذُوف، أَيْ: هو السَّالكُ.

و(الثُّغْرَةَ) مُنْتَصِبَةٌ بِاسْمِ الفَاعِلِ، وهي مَوْضِعُ المَخَافَةِ.

و(اليَقْظَانُ) بالرَّفْعِ صِفَةٌ لـ"السَّالك"، أَوْ خَبَرٌ[3] آخَر، وبالنَّـصْبِ صِـفَةٌ لـ"الثُّغْرَة" عَلَى الاتِّسَاعِ، وذلكَ أَنَّهُ وَصَفَها بِمَا يَقَعُ فِيْها، كَقَوْلِهِم: (نَهارٌ صَـائِمٌ)، و(لَيْلٌ قَائِمٌ)، وذَكَّرَ الصِّفَةَ لأَنَّها سَبَبِيَّةٌ.

و(كَالِئُها) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (كَلأَ)، أَيْ: حَفِظَ، ومِنْه (الكَلاَّءُ): كَلاَّءُ البَـصْرَةِ، لِلمَوْضِعِ الَّذي تَقِفُ فِيْه السُّفُنُ، وسُمِّيَ بِذلكَ لِحفْظِه إِيَّاها، فَوَزْنُه[4] (فَعَّالٌ)، وهـو مُنْصَرِفٌ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأخُوذًا مِن (الكَلاَلِ) بمَعْنَى الفُتُورِ، إِمَّا لِفُتُورِ[5] الـرِّيْحِ عَنِ الهُبُوبِ فِيْه، أَوْ لِفُتُورِ السُّفُنِ عَنِ الجَرْيِ، فَوَزْنُهُ (فَعْلاء)، وهو غَيْـرُ مُنْـصَرِفٍ، ويَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ (فَعَّالاً) مِن (الكَلاَلِ)، وأَصْلُهُ: (كَلاَّلٌ)، فاسْتُثْقِلَ اجْتِمَـاعُ

---

(1) مرّ البيت سابقًا، انظر الشاهد رقم(70)..
(2) في ك: (السالك) بلا واو.
(3) في الأصل: (خبرًا).
(4) قوله: (فوزنه) سقط من الأصل.
(5) في ك: (الفتور).

الأَمْثَالِ، وهي اللامَاتُ، فَقُلِبَت الأَخِيْرَةُ يَاءً، فَوَقَعَتْ طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدٍ[1]، فَقُلِبَتْ هَمْزَةً، وهذا كَقَوْلِهِ: [الرجز]

[288] يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ أَنْشَبَ مِنْ مَآشِرٍ حِدَاءِ[2]

قَالَ أَبُو الفَتْحِ: أَصْلُهُ: (حِدَادٌ)، فَقُلِبَت الدَّالُ يَاءً، ثُمَّ اليَاءُ هَمْزَةً[3].

وارْتِفَاعُهُ بِـ"اليَقْظَانِ"، ونَصْبُهُ عَلَى الحَالِ مِن الضَّمِيْرِ في "السَّالك"، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَذلكَ مَع رَفْعِ "اليَقْظَانِ"؛ لِمَا فيْهِ من الفَصْلِ[4] الوَاقِعِ بَيْنَ الحَالِ وعَامِلِهِ المَوْصُولِ، نَعَمْ، يَكُونُ حَالاً مِن الضَّمِيْرِ المُسْتَكِنِّ في "اليَقْظَانِ".

و(مَشْيَ الهَلُوكِ) يَنْتَصِبُ عَلَى المَصْدَرِ. ونَاصِبُهُ فِيْهِ خلافٌ: فَعِنْدَ سِيْبَوَيْهِ ذلك مُقَدَّرٌ دَلَّ عَلَيْهِ "السَّالِكُ"، وعِنْدَ أَبِي عُثْمَانَ يَنْتَصِبُ بِهِ؛ لأَنَّهُ مِنْ مَعْنَاه، إذ السّالِكُ والمَاشِي وَاحِدٌ[5].

و(الخَيْعَلُ) مُبْتَدَأ، و(عَلَيْها) خَبَرُهُ، والجُمْلَةُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِن "الهَلُوكِ"، والعَامِلُ فِيْهِ المَصْدَرُ، قَالَ البُسْتيُّ: ومَنْ رَفَعَ "الفُضُلُ" كَانَ مِثْلَ قَولِهِمْ: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)؛ لأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ "الهَلُوكِ"، ومَنْ جَرَّ كَانَ وَصْفًا لِـ"الهَلُوكِ". انْتهى كَلامُه.

---

(1) في ك: (زائدة).

(2) الرجز منسوب لأبي المقدام بَيْهَس بن صهيب في سمط الآلي2/874، وقد ورد الشطران مجتمعين في الخصائص2/231، 318، والمحكم2/505، واللسان(حدد)، وورد الشطر الثاني في الشيرازيات2/429، وجاء الشطر الأول مع شطرين قبله في مصادر أخرى، وليس فيها موضع للشاهد.

(3) الخصائص2/232، 319.

(4) في الأصل: (لما فيه، للفصل).

(5) هذه المسألة بين الخليل وسيبويه، ثم تابع المازنيُّ الخليل. انظر المسألة في ابن يعيش1/112، وتوجيه اللمع173، والمتبع1/309، وشرح الرّضي1/303، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي1/528-529، والمساعد1/467، وتعليق الفرائد5/79.

أَقُولُ: الرَّفْعُ بِالْمُجَاوَرَة غَرِيْبٌ، لَمْ أَجِدْه إلا في هذا، والأَجْوَدُ مَا قَالَهُ النَّقِيْـــبُ ابن الشَّجَرِيِّ، وهو أَنَّ ارْتِفَاعَهُ صِفَةٌ لـــ"الهَلُوكِ" عَلَى المَوْضِعِ[1]؛ لأَنَّ مَشْيًا مَصْدَرٌ، وقَدْ أُضِيْفَ إِلى الفَاعِلِ، وهو "الهَلُوكُ"، و"الهَلُوكُ": المَرْأَةُ الفَاجِرَةُ، وهذا وَاضِحٌ.

* * * * *

(1) أمالي ابن الشجري2/222.

ومنْها: [الطويل]

[32/289] إذا كُنْتَ في سَعْدٍ وأُمُّكَ منْهُمُ

غَرِيْبًا فلا يَغْرُرْكَ خَالُكَ من سَعْدِ[1]

البَيْتُ لغَسَّانَ بنِ وَعْلَةَ[2]، ويُقَالُ: عَلَّةٌ[3].

وقَدْ تَقَدَّمَ القَوْلُ في (إذا).

و(كُنْتَ) أَصْلُهُ: (كَوَنْتَ) بِوَزْنِ (ضَرَبْتَ)؛ لأَنَّ اسْمَ فَاعِلِهِ (كَائِنٌ) كَـ(ضَارِبٍ).

فَإِنْ قِيْلَ: فَهَلاّ كَانَ (فَعِلْتَ) بِكَسْرِ العَيْنِ؛ إذْ لَهُ (فَاعِلٌ) كَـ(عَالِمٍ). أَجَبْتُ: مُضَارِعُهُ عَلَى (يَفْعُلُ) بِضَمِّ العَيْنِ، وذلكَ لا يَكُونُ لِـ"عَلِمَ" إلاّ شَاذًّا، نَحْوُ: (فَضِلَ)، (يَفْضُلُ). ثُمَّ نُقِلَ إلى الضَّمِّ[4] عِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمِيْرِ بِه، واسْتُثْقِلَت[5] الضَّمَّةُ عَلَى الوَاوِ، فَنُقِلَت إلى الفَاءِ، وهي الكَافُ، فالْتَقَى سَاكِنَانِ: الوَاوُ والنُّونُ، فَحُذِفَت الوَاوُ دُونَها؛ لأَنَّها حَرْفُ عِلَّةٍ، ولِدَلالَةِ الضَّمَّةِ عَلَيْها، فالوَزْنُ (فُلْتَ).

و(في سَعْدٍ) جَارٌّ ومَجْرُورٌ.

---

(1) البيت في الكامل134/2، والصحاح(شطر)، والحماسة البصرية287/2، وجمهرة الأمثال86/2، والعقد الفريد81/1، 116/4، برواية: (بعيدًا فلا....)، والمستقصى260/1، ومجمع الأمثال65/2، والتنبيه لابن بري141/2، واللسان(شطر)، (كيس)، والتاج(شطر)، (كيس)، ورواية العجز في بعض المصادر: (شطيرًا فلا....)، وفي الأصل: (من سعد).

(2)ينسب البيت أيضًا لضمرة بن ضمرة، وللنمر بن تولب، وغسان هو أحد مرّة بن عبّاد، شاعر مخضرم، وفد على النبي صلّى الله عليه وسلم. (انظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي200/1.

(3) في ك: (ابن علة).

(4) قوله: (إلى الضَّمِّ) زيادة من ك، وس.

(5) في ك: (فاستقلت).

و(أُمُّكَ) مُبْتَدأ، والوَزْنُ فُعْلٌ، فالهَمْزَةُ فَاءٌ،[ظ56]، والمِيْمـــانِ عَـــيْنٌ ولامٌ، والهَاءُ زَائِدَةٌ في قَوْلِهِم: (أُمَّهَاتٌ)، وَوَزْنُهُ: (فُعْلَهَاتٌ)، وأَجَازَ ابْنُ السَّرَّاجِ أَصَـــالَتَها، فَوَزْنُهُ (فُعَّلاتٌ)[1]، وصَوَّبْتُهُ في "شَرْحِ تَصْرِيْفِ ابْنِ مَالِكٍ"[2].

و(مِنْهُمْ): في مَوْضِعِ خَبَرٍ، ومَوْضِعُ الجُمْلَةِ نَصْبٌ عَلَى الحَالِ مِـــن التَّـــاءِ، في قَوْلِهِ: (كُنْتَ)، وعَامِلُها "كَانَ". ونَقَلَ المَغْرِبيُّ[3] عَنْ بَعْضِهِم أَنَّهُ لا يُجِيْزُ إعْمَالَهَا في الحَالِ، وهذا ضَعِيْفٌ؛ لأَنَّها لا تَنْحَطُّ عَنِ الظَّرْفِ والجَارِّ والمَجْرُورِ، وذلك ممّا يَعْمَلُ في الحَالِ، وكَذلِكَ الحُرُوفُ، نَحْوُ: (كَأَنَّ)، و(لَيْتَ)، و(لَعَلَّ)، ويُوَضِّحُ هـــذا قَوْلُـــهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾[يونس٢]، وذلك أَنَّ (عَجَبًا) الخَبَرُ، و(أَنْ أَوْحَيْنا) في تَقْدِيْرِ مَصْدَرٍ، هو الاسْمُ، والمَعْنَى: أَكَانَ وَحْيُنا عَجَبًـــا. و(للنّـــاسِ) يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُما: أَنْ يَكُونَ في الأَصْلِ وَصْفًا لقَوْله تَعَالى: (عَجَبًا)، فلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْـــهِ نُصِبَ عَلَى الحَالِ، نَعَمْ، العَامِلُ فِيْهِ اسْمُ فَاعِلٍ مَحْذُوفٌ، والنّاصِبُ لِذلِكَ (كَانَ).
- والآخَرُ: أَنْ يَكُونَ[4] مَعْمُولاً لـــ(كَانَ).

و(غَرِيْبًا): وَزْنُهُ[5] (فَعِيْلٌ)، كَـــ(ظَرِيفٍ)، والياءُ زَائِدَةٌ للمَدِّ؛ لأَنَّهُ مِن الغُرْبَةِ، وهو خَبَرُ "كَانَ"، و"في سَعْدٍ" يَتَعَلَّقُ بِها. وغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ حَـــالاً مِـــن

(1) انظر الأصول3/336.
(2) انظر شرح التعريف بضروري التصريف95-96.
(3) هو ابن يسعون. وانظر كلامه في كتابه المصباح1/242-243.
(4) قوله: (أن يكون) مكرر في الأصل.
(5) في الأصل: (ووزنه).

الضَّميْرِ في (غَرِيْبٍ)، ومِثْلُهُ: (زَيْدٌ يَوْمَ الجُمْعَةِ سَرِيْعُ الانْطِلاقِ، ويَوْمَ السَبْتِ بَطِيْئُهِ)، والحَالُ كَالظَّرْف. ويَجُوزُ وَجْهانِ آخَرَان:

- الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ "في سَعْدٍ" خَبَرُ (كَانَ)، و"غَرِيْبًا" مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ مِن الضَّميْرِ في الجَارِّ والمَجْرُورِ، والعَامِلُ ذلِكَ، أو يَكُونَ حَالاً مِن الضَّميْرِ في قَوْلِهِ: (كُنْتَ).

- والثّانِي: أَنْ يَكُونَ (في سَعْدٍ)، و(غَرِيْبًا) خَبَرَيْنِ لِقَوْلِه: (كُنْتَ)، فاعْرِفْهُ.

* * * * *

ومنْها: [مجزوء الكامل]

[33/290] وفَوَارِسٍ كَأُوَارِ حَــرِّ النَّارِ أَحْلاسِ الذُّكُورِ[1]

البَيْتُ للمُنَخّلِ اليَشْكُرِيّ[2].

الوَاوُ وَاوُ (رُبَّ). و(فَوَارِسٍ) جَمْعُ فَارِسٍ، وفَوَاعِلٌ: جَمْعُ فَاعِلَةٍ بالتّــاءِ، لا جَمْعُ فَاعِلٍ وصْفًا، وفيْه وَجْهَان:

- أَحَدُهُما: أَنَّهُ من الأَوْصَافِ الجَارِيَةِ مَجْرَى الأَسْمَاءِ، فَجَازَ[3] ذلكَ فِيْه، كَمَا جَازَ في (كَاهِلٍ) و(كواهِلَ)[4]، و(خَالِدٍ)، و(خَوَالِدَ).

- والآخَرُ: أَنَّ ذلك مِن أَوْصَافِ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، فلا لَبْسَ فِيْه، ومِثْلُــهُ: (بَوَاسِلُ) في قَوْلِه: [الكامل]

[291] وكَتِيْبَةٍ سُفْعِ الوُجُوهِ بَوَاسِلٍ كَالأُسْدِ حِيْنَ تَذُبُّ عَنْ أَشْبَالِها[5]

وصَرَفَهُ[6] للضَّرُورَةِ.

والكَافُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ، فتَتَعَلَّــقُ مَــع مَجْرُورِهــا بِمَحْــذُوف، ومَوْضِعُهُ جَرٌّ؛ لأَنَّهُ صِفَةٌ لِــ"فَوَارِسَ"، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْمًا، ومَا بَعْــدَها مَجْــرُورٌ بالإِضَافَةِ، ومَوْضِعُها جَرٌّ صِفَةٌ لِــ(فَوَارِسَ) أَيْضًا.

---

(1) الشاهد في الأصمعيات59، والأغاني11/10، 11/21،والخصائص85/3، وشــرح ديــوان الحماســة للتبريزي203/1.

(2) المنخّل اليشكري هو المنخّل بن مسعود بن عامر بن ربيعة، شاعر جاهلي، كان ينادم النعمان بــن المنــذر. (شرح ديوان الحماسة للتبريزي202/1)، وفي الأعلام291/7(المنخل بن سعود).

(3) في ك: (وجاز).

(4) سقط من الأصل: (كواهل).

(5) البيت لباعث بن صريم اليشكري في شرح ديوان الحماسة للتبريزي206/1، 208، وسمط اللآلي476/1.

(6) يعني: (فوارس، بواسل).

وظَاهِرُ لَفْظ (أُوَارٍ) أَنَّهُ (أَوَرَ)، غَيْرَ أَنَّ الكِسَائِيَّ ذَهَبَ إلى أَنَّهُ من (وَارَت النَّارُ)، فَأَصْلُهُ (وُأَارَ)[1]، فَخُفِّفَت الهَمْزَةُ، فانْقَلَبَت وَاوًا؛ لأَنَّها مَفْتُوحَةٌ، وقَبْلَها ضَمَّةٌ، فهي كَـ(جُؤَنٍ)، فَصَارَ إلى (وُوَارٍ)، فالْتَقَى وَاوَانِ، فَقُلِبَت الأُولى هَمْزَةً؛ كَرَاهَةَ لالْتِقَائِهِما.

وهُنَا تَنْبِيْهَان:

= الأَوَّلُ: أَنَّهُ أَجْرَى العَارِضَ مُجْرَى اللاَّزِمِ، أَلا تَرَى أَنَّ الوَاوَ الثَّانِيَةَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ هَمْزَةٍ، ولَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الكَلِمَةِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَيْها، وقَدْ سَبَقَهُ الخَلِيْلُ إلى ذلكَ[2]، فَقَالَ في (فُعْلٍ) مِنْ (وَأَيْتُ) : (أُوْيٌ)، وأَصْلُهُ: (وُؤْيٌ)، فَلَمّا خُفِّفَت الهَمْزَةُ قَلَبَها وَاوًا؛ لِسُكُونِها، وانْضِمَامِ مَا قَبْلَها، ثُمَّ قُلِبَت الأُولى هَمْزَةً لاجْتِمَاعِ الوَاوَيْنِ. وأَرَى أَنَّ قَوْلَ الكِسَائِي أَحْسَنُ لِوَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهما[و57]: أَنَّ الوَاوَيْنِ في (وُوَارٍ) مُتَحَرِّكَتَان، والثَّانِيَةُ في (وُوي) سَاكِنَةٌ، لا سِيَّما وابْنُ الحَاجِبِ في تَصْرِيْفِهِ صَرَّحَ بِأَنَّ وُجُوبَ القَلْبِ ثَابِتٌ مَع تَحَرُّكِ الثَّانِيَةِ[3]، وقَدْ ذَكَرْتُ مَا في ذلك في "شَرْحِ تَصْرِيْفِ ابْنِ مَالِكٍ"[4].

- والآخَرُ: أَنَّ في قَوْلِ الخَلِيْلِ تَبَايُنًا[5]، أَلا تَرَى أَنَّهُ اعْتَدَّ بالوَاوِ الثانِيَةِ، فَقَلَبَ لَها الأُولى، ولَمْ يَعْتَدَّ بِها حَيْثُ لَمْ يَقْلِبْها يَاءً؛ لاجْتِمَاعِها مَع الياءِ الَّتِي هي لامٌ، وقَوْلُ الكِسَائِي سَالِمٌ مِنْ ذلكَ.

---

(1) انظر رأي الكسائي في الخصائص3/86.

(2) سيبويه4/333، وانظر التعريف بضروري التصريف111، وشرح الشافية3/76.

(3) انظر شرح الشافية للرضي3/76-77.

(4) انظر شرح التعريف بضروري التصريف111.

(5) في ك: (بيانها).

= والثّاني: أنّهُ لَمْ يَحمِل الكَلِمَةَ عَلَى القَلْب، وأنَّ وَزْنَها (عَفَالٌ)؛ فِرارًا مِنْ عَجْرَفَةِ ذلكَ؛ ومَيْلاً إلى طَرِيْقِ الصَّنْعَة، وسُلُوكِ المَقايِيْسِ العَرَبيَّة.

وذَهَبَ أَبُو الفَتْحِ إلى وَجْهٍ آخَرَ في القَلْب[1]، وهو أنَّ أَصْلَهُ: (وُآرٌ)، ثُمَّ قُلبَت الوَاوُ هَمْزَةً؛ لانْضِمَامِها ضَمًّا لازِمًا، كَمَا قُلبَتْ في (أُجُوه)، و(أُقِّتَتْ)، فَصَارَ إلى (أُآرٍ)، فَوَجَبَ قَلْبُ الهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ وَاوًا؛ كَراهَةً لاجْتِمَاعِ الهَمْزَتَيْنِ.

فَإِنْ قِيْلَ: الثّانيَةُ عَارِضَةٌ لا اعْتِدادَ بها، أَجَبْتُ: اجْتماعُ الهمْزَتَيْنِ[2] في الكَلِمَةِ الوَاحِدَة، سَوَاءٌ تَحَرَّكَتا أَو سَكَنَت إحْدَاهُما مَا لَمْ يَكُونا عَيْنَيْن، نَحْوُ: (سَأَّال)، و(رَأّاس) مَكْرُوهٌ لا تَعْرِفُهُ العَربُ، ولا تَسْتَعْمِلُهُ؛ ولِذلكَ قَالَ أَهْلُ الصِّناعَة: تَقُولُ في مِثْلِ: (قِمَطْرٍ) مِنْ (قَرَأْتُ) : (قِرَأْيٌ).

و(حَرِّ النَّارِ) مَجْرُورٌ بالإضَافَةِ، وأَصْلُ (نَار) : (نَوَرٌ)؛ لِقَوْلِهِمْ في تَصْغِيْرِهِ: (نُوَيْرَةٌ)، وفي جَمْعِه: (أَنْوُرٌ)، قَالَ: [الطويل]

[292] .... مَصَابِيْحُ شُبَّتْ بالعَشِيِّ وأنوُرُ[3]

ومَنْ هَمَزَ قَلَبَ الوَاوَ هَمْزَةً للضَّمَّة.

و(أَحْلاسِ الذُّكُورِ) جَرٌّ عَلى الصِّفَةِ لِـ"فَوَارِسٍ".

(1) الخصائص3/86، وانظر شرح الملوكي لابن يعيش482.

(2) سقط من الأصل من: «فإن قيل الثانية عارضة...» إلى هذا الموضع، وهو في س وك.

(3) عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه123، وصدره:

فلمّا فقدتُ الصوتَ منهم وأطفئت ....

وهو في الحيوان4/264، والمقتضب2/205، والكامل2/382، والتكملة413، وسر الصناعة2/804، والعقد الفريد5/363، وسمط اللآلي1/275، والمصباح لابن يسعون2/1233، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري512، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي2/766، وشرح ابن يعيش10/11.

فَإنْ قِيْلَ: كَيْفَ جَازَ ذلك ولَيْسَ بِصفَة، ألا تَرَى أَنَّهُ الكسَاءُ الّذي يُوضَعُ عَلَى ظَهْرِ البَعِيْرِ مَع أَنّه مُضَافٌ إلى مَعْرفَة[1]؟ أَجَبْتُ: لَمَّا فُهِمَ منْهُ مَعْنى المُلازَمَة، فَكَأَنَّـــهُ قَالَ: وفَوَارِسِ مُلازِمِي الذُّكُورِ، جَازَ ذلك، ومِثْلُهُ قَوْلُهُم: (بَنُو فُلانٍ أَحْلاسُ خَيْلِهِم) إذا لازَمُوا رُكُوبَها، وكَذلك مَا أَنْشَدَه أَبُو عُثْمَانَ: [الرّجز]

[293] مِئْبَرةِ العُرْقُوب إشْفَى المِرْفَق[2]

فَوَصَفَ بِـــ(إشْفَى) لِمَا فِيْهِ مِنْ مَعْنى الحِدَّة والدِّقَّة، ولهذا نَظَائِرُ مُتَعَدِّدَةٌ، وهذا بَيِّنٌ.

* * * * *

(1) قوله: (معرفة) سقطت من الأصل وهي في ك، س.

(2) لم ينسب هذا الرجز إلى شاعر معين، وهو في الشيرازيات127، والخصائص221/2، 195/3، والمحكم458/5، 105/8، 96/10، والمخصص88/1، 424/4، والممتع74، وشرح الجمل لابن عصفور197/1، واللسان(طغم)، (أذن)، (شفي).

ومنْها: [مجزوء الكامل]

[34/294] يَا هِنْدُ مَنْ لِمُتَيَّمٍ

يَا هِنْدُ لِلْعَانِي الأَسِيْرِ[1]

البَيْتُ لَهُ أَيْضًا.

(يَا) حَرْفُ نِدَاءٍ، و(هِنْدُ) مُنَادىً مُفْرَدٌ مَقْصُودُ، مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ.

و(مَنْ) اسْتِفْهامِيَّةٌ، ومَحَلُّها رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ، وَجَازَ ذلك مَع تَنْكِيْرِها؛ لِتَضَمُّنِها مَعْنَى الاسْتِفْهامِ؛ ولِذلكَ بُنِيَتْ؛ أَوْ لأَنَّ وَضْعَها وَضْعُ الحُرُوفِ.

و(لِمُتَيَّمٍ)[2] جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، في مَوْضِعِ خَبَرِها، ويَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وفِيْهِ ضَمِيْرٌ.

وأَعَادَ قَوْلَهُ: (يَا هِنْدُ) للتَّأْكِيْد.

و(للعَانِي) جَارٌّ ومَجْرُورٌ، ويَتَعَلَّقُ بِقَوْلِه: (يَا) لِنِيَابَتِه عَنْ (أَدْعُو)، والتَّقْدِيْرُ: أَدْعُوك للعَانِي الأَسِيْرِ.

فَإِنْ قِيْلَ: أَيَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بذلكَ الفِعْلِ المُنَاب عَنْه؟ أَجَبْتُ: يَمْتَنِعُ ذلكَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ وأَبِي الفَتْحِ؛ لأَنَّهُ أَصْلٌ مَرْفُوضٌ، وشَرْعٌ مَنْسُوخٌ، ويقوّي ذلك عندك أنهم قد

(1) هو للمنخل اليشكري من قصيدة الشاهد السابق رقم[33/290]، وهو في الأصمعيات60/1، والأغاني9/9، 12/10، 18/11، 9/21، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي206/1، وقد ورد في بعض المواضع برواية مختلفة في الصدر، وهي:

يا هند هل من نائل ....

(2) في ك: (والمتيم).

أسقطوا حُكم ما لو ظهر لم يَختَلّ به المعنى[1]، وذلك في قَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ جَالسًا)، فَنَاصِبُ الحَالِ الظَّرْفُ الّذي هو(عِنْدَكَ) دُونَ[ظ57] العَامِلِ فيْهِ، الّذي هو المَحْذُوفُ، ولَوْ أَظْهَرْتَهُ فَقُلْتَ: (زَيْدٌ مُسْتَقِرٌ عِنْدَكَ جَالسًا) لَمْ يَفْسد المَعْنى، فَأَنْ يُسْقِطُوا حُكْمَ مَا لَوْ ظَهَرَ لَفَسَدَ المَعْنى أَوْلى، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ عِوضَ: (يَا هِنْدُ) : (أَدْعُو هِنْدًا) لانْصَرَفَ الكَلامُ إلى الإخْبَارِ المُحْتَمِلِ للصِّدْقِ والكَذِبِ، والنِّدَاءُ لا يَحْتَمِلُ ذلِكَ. وأَقُولُ: مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ نَاصِبَ المُنَادَى الفِعْلُ المُقَدَّرُ[2]، فكَذلك يَذْهَبُ إِلَيْهِ في هذا المَوْضِعِ.

وهُنا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّ "يَا" عَلَى هذا تَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهَا، وتَارَةً بِحَرْفِ الجَرِّ[3]، فَمُجْرَاها في ذلكَ مُجْرَى: (خَشُنَتْ صَدْرُهُ)، و(خَشُنَتْ بِصَدْرِهِ)، و(سَمَّيْتَهُ بزَيْدٍ)، و(سَمَّيْتَهُ زَيْدًا)، و(جِئْتُ إِلَيْهِ)، و(جِئْتُهُ).

و(الأَسِيْرِ) : فَعِيْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وهو صِفَةٌ للعَانِي.

* * * * *

---

(1) الخصائص1/186بتصرف، والارتشاف4/2211، وتمهيد القواعد7/3597، وانظر شرح الجمل لابن عصفور2/109.

(2) انظر شرح ألفية ابن معط للقواس2/1034، وارتشاف الضرب4/2179.

(3) انظر ارتشاف الضرب4/2214. فيَجُوزُ أن تقولَ: (يا زيدُ) متعدّيةً بنفسها، ويجوز: (يا لَزَيدٍ) متعدّيةً باللام.

ومنْها: [الطويل]

[35/295] فَأَضْحَتْ زُهَيْرٌ فِي السِّنِيْنَ الّتي مَضَتْ

ومَا بَعْدُ لا يُدْعَوْنَ إلاّ الأشَائما[1]

البيت....[2]

الفَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ، و(أَضْحَتْ) فِعْلٌ نَاقِصٌ، و(زُهَيْرٌ) اسْمُها، وهو تَصْغيْرُ "أَزْهَرُ" تَصْغِيْرُ التَّرْخِيْمِ، ومَعْنَاهُ حَذْفُ جَمِيْعِ زَوَائِدِ المُصَغَّرِ في "نَصَّارٍ"، و"مَنْصُورٍ"، و"نَاصِرٍ"، و"نَصِيْرٍ" كَـ"ظَرِيْفٍ": نُصَيْر. وذَهَبَ الفَرَّاءُ إلى اخْتِصَاصِه بالعَلَمِ، والبَصْرِيُّونَ يُعَمِّمُونَ ذلك، ولا يُخَالِفُونَ في أَنَّ الغَالِبَ عَلَيْه العَلَمُ، وقَدْ جَاءَ عَنْهُم: (عرَفَ حُمَيقٌ جَمَلَه)[3]، و(رُوَيْدٌ) وهو تَصْغِيْرُ: (إِرْوَادٌ)[4]، وهو مُسْتَقْصًى في "مَسَائِلِ الخِلافِ".

و(فِي) حَرْفُ جَرٍّ، مَعْنَاهُ الوِعَاءُ حَقِيقَةً ومَجَازًا.

و(السِّنِيْنِ) مَجْرُورٌ بِها، وعَلامَةُ الجَرِّ الياءُ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جُمِعَ مُسَلَّمًا، وفِيْهِ التّاء، ولَيْسَ بِعَلَمٍ؟ أَجَبْتُ: بِأَنّ أَصْلَ[5] (سَنَة) : (سَنْهةٌ) بالهاء، أَوْ (سَنْوَةٌ) بالوَاو، ويَدُلُّكَ عَلَى ذلك قَوْلُهُم: "سُنَيْهَةٌ"، و"سَنَهاتٌ"[6]، و(عَمِلَتُ)[7] مَعَه

---

(1) البيت لغلاّق بن مروان بن الحكم بن زنباع في ديوان الحماسة135، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي175/1، وهو في ك: الأشائبا.

(2) بعد كلمة (البيت) سقط وفراغ.

(3) مثل، انظره في جمهرة الأمثال50/2، ومجمع الأمثال12/2.

(4) انظر المسألة وخلافهم فيها في المحصول969/2، وشرح الشافية للرضي283/1، وشرح ألفية ابن معط للقواس1217/2، والارتشاف400/1.

(5) في الأصل: (بأصل).

(6) في الأصل: (سنيهات).

(7) في الأصل، وك: (علمت).

مُسَانَهَةً)، و"سُنَيَّةً"[1]، وأَصْلُهُ: "سُنَيْوَةٌ"، و"سَنَوات"[2]، و(عَمِلْتُ[3] مَعَه مُــسَانَاةً)، وأَصْلُهُ: (مُسَانَوَةٌ)، ثُمَّ قُلِبَت الوَاوُ لِمَا تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ. فَلَمّا دَخَــلَ الكَلِمَــةَ الــنَّقصُ بحَذْفِ لامِها كَانَ هذا الجَمْعُ خَبَرًا لَها عَن ذلك، وعِوضًا منه.

نَعَمْ، لَمّا لَمْ تَسْتَحِقَّهُ نُبِّهَ عَلَيْه[4] بِإِدْخَالِها أَدْنَى تَغْيِيرٍ، وهو كَسْرُ السِّيْنِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً.

فَإِنْ قُلْتَ: فــ(أَمَةٌ) مَحْذُوفَةُ اللاّمِ، والأَصْلُ: (أَمْوَةٌ) بِسُكُونِ المِيْمِ والوَاوُ: أَمّا السُّكُونُ فهو الأَصْلُ، وأمّا الوَاوُ فَكَقَوْلِهِم في جَمْعِه: (إِمْوَانَ) فهلاّ عُوِّضَتْ بــذلك؟ أَجَبْتُ: بِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ اعْتَذَرَ عَنْ ذلكَ فِي مَا نَقَلَهُ البُسْتِيُّ بِأَنَّهُم حَيْثُ قَــالُوا: (آمٍ)[5] فَجَمَعُوهُ عَلَى أَدْنَى العَدَدِ اسْتَغْنَوا بِذلكَ عَنْ جَمْعِه مُــسَلَّمًا[6]. وأَفْــسَدَهُ النَّقِيْــبُ بِقَوْلِهِم: (سِنِيْنَ) مَع جَمْعِه: (سَنَوَاتٌ)، والجَمْعُ بِالأَلِف والتَاءِ لأَدْنَى العَــدَد أَيْــضًا، وقَالَ: العِلَّةُ المَرْضِيَةُ أَنَّ مَا جُمِعَ خَبَرًا لَيْسَ فِيْهِ مَا تَأْنِيْثُه حَقِيْقِــيٌّ، وتَأْنِيْــثُ (أَمَــةٍ) حَقِيْقِيٌّ، فامْتَنَعَ لِذلكَ[7].

وأَرَى أَنَّ الأَجْوَدَ التَّمَسُّكُ[8] بِأَنَّ هذا الخَبَرَ لَيْسَ وَاجِبًا بل جَائِزًا، وقَدْ قَــالَ عَبْدُ القَاهِرِ: فَأُفَرِّقُ[9] بَيْنَ الجَوَازِ والوُجُوبِ، وإِلا دُفِعْتُ إِلى ضُرُوبٍ مِن التَّخْلِيْط.

---

(1) في ك: (وسنيهة).
(2) في ك: (سنونات).
(3) في الأصل، وك: (علمت).
(4) في الأصل: (عليها).
(5) كذا في ك، وفي الأصل، وس: (أأم) وهي صحيحة أيضًا، والأصل في ذلك كله: (أ أ مُي) على وزن (أَفْعُل)، ثم حذفت اللام فأصبحت: (أ أمٍ)، ثمّ أدغمت الهمزتان، فصارت: (آمٍ) كما أثبتنا.
(6) انظر هذا في التكملة442-443، وأمالي ابن الشجري262/2.
(7) أمالي ابن الشجري262/2-263، والمحصول206/1-208.
(8) في الأصل: (المتمسك).
(9) في الأصل: (ما فرق).

وهُنَا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّ هذا الخَبَرَ عَلَى ثَلاثَة أَضْرُب[1]:

- الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ[و58] عَنْ حَذْفِ اللاَّمِ كَمَا ذَكَرْتُ.

- والثَّاني: أَنْ يَكُونَ عَنْ حَذْف حَرْف مَعْنىً، تَسْتَحِقُّهُ الكَلِمَةُ، وذلكَ نَحْوُ: (أَرَضِيْنَ)؛ لأَنَّ (أَرْضًا) مُؤَنَّثَةٌ، فَقِيَاسُها أَنْ تَلْحَقَها التَاءُ؛ ولِذلكَ يُقَالُ في تَصْغِيْرِها (أُرَيْضَةٌ)، فَجُمِعَتْ بِذلِكَ خَبَرًا عَنِ الحَذْفِ المَذْكُورِ، وفُتِحَت الرّاءُ تَنْبِيهًا عَلَى عَدَمِ اسْتِحْقَاقِها لذلك.

- والثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ عَنْ تَوَهُّمِ الحَذْفِ، نَحْوُ: (حَرَّة)، و(حَرِّيْنَ)، وذلك لأَنَّ الإِدْغَامَ يُقَارِبُ الحَذْفَ، أَلا تَرَى أَنَّ اللّسَانَ يَرْتَفِعُ بِهِما ارْتِفَاعَةً وَاحِدَةً، ولِذلكَ أَجَازَ يُونُسُ في النَّسَبِ إِلى (مُثَنّى) : (مُثْنَوِيٌّ)، وأَجْرَاهُ مُجْرَى (مَلْهىً)[2]. ويُوَضِّحُ ذلك أَنَّ المُدْغَمَ يَجُوزُ فِيْهِ القَلْبُ، نَحْوُ: (تَلَعَّيْتُ) مِن اللّعَاعَةِ، وهي بَقْلَةٌ، و(قَصَّيْتُ أَظْفَارِي)، وقَوْلُهُ: [الرّجز]

[296] تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا البَازِي كَسَرْ[3]

---

(1) في ك: (ضروب).

(2) انظر رأي يونس في الكتاب3/356.

(3) البيت من الرّجز، وهو للعجّاج في ديوانه83، وانظر أدب الكاتب376، ومجاز القرآن2/300، وتهذيب اللغة3/20، والعضديات19، 257، والشيرازيات1/135، وإصلاح المنطق302، والزاهر في معاني كلمات الناس1/423، والجمل المنسوب للخليل298، وسر صناعة الإعراب2/759، والتبصرة والتذكرة2/834، والممتع374، والمقرب533، وابن يعيش10/25، وتفسير البحر المحيط1/402، ولسان العرب (سرر)4/358، وشرح الشافية للرضي3/210.

وهو لرؤبة في شرح الملوكي250، وليس في ديوانه.

وهو بلا نسبة في الإغفال2/103، والخصائص2/90، وشرح التصريف للثمانيني218، وارتشاف الضرب5/1،312/2438، وتوضيح المقاصد3/1627 وشرح المراح للعيني142، وهمع الهوامع3/280، والأشباه والنظائر1/48. والشاهد فيه إبدال الحرف الثاني من المضعف ياءً في (تقضّي) والأصل (تقضّض).

ويَجوزُ فيْه الحَذْفُ في القَوَافي، كَقَوْلِكَ: (مِنْ سُرٌ وضُرٌ)[1] بالتَّخْفيْف. ومَـــنْ قَالَ: (إحَرُّونَ) جَعَلَ التَّنْبِيهَ بالحَرْفِ، وهو الهَمْزَةُ، وغَيْرُ مُنْكَرٍ إِجْرَاءُ الحُرُوفِ مُجْرَى الحَرَكَاتِ، نَحْوُ: (لَمْ يَغْزُ)، و(لَمْ يَرْمِ)، و(لَمْ يَخْشَ).

و(الّتِي) اسْمٌ مَوْصُولٌ، وهو مُؤَنَّثُ (الّذي) مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ؛ إذْ لَوْ كَانَ كَذلِكَ لَقِيْلَ: (الّذيَة)، وَوَزْنُه: (فَعِل) كَــ(عَمٍ)، و(شَجٍ).

و(مَضَتْ) فِعْلٌ حُذِفَتْ لامُهُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وفَاعِلُــهُ مُــضْمَرٌ عَائِــدٌ إلى "السِّنِيْنِ"، والجُمْلَةُ صِلَةُ المَوْصُولِ.

والوَاوُ عَاطِفَةٌ، و(مَا) زَائِدَةٌ. فإنْ قُلْتَ: أَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً و"بَعْــدُ" صِلَتُها؟ أَجَبْتُ: قِيَاسُهُم يَمْنَعُ مِنْ ذلكَ، وبَيَانُه أَنَّ (قَبْلَ)، و(بعْدَ) إذا حُذِفَ منْهُما مَا أُضيْفا إِلَيْه، لَمْ يُبْنَيَا عَلَى شَيءٍ لِنُقْصَانِهما، وإلْحَاقِهما[2] بالحُرُوفِ بسَبَبِ ذلك، وإذا كَانَا لا[3] يُبْنَيَانِ عَلَى شَيْءٍ كَانَ الامْتِنَاعُ مِن الوَصْلِ بِهِما أَوْجَبَ، وذلك أَنَّ الــصِّلَةَ إلى الإِيْضَاحِ والتَّمَامِ أَحْوَجُ، فإذا امْتَنَعَ الإِخْبَارُ بِهِما كانَ ذلك في الــصلة أولى[4]، ويُوَضِّحُهُ اسْتِمْرَارُ حَذْفِ الخَبَرِ، بَلْ لُزُومُهُ في أماكِنَ، وعِزَّةُ[5] ذلكَ في الصِّلَةِ.

وقِيْلَ: امْتَنَعَ ذلكَ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إلى حُذُوفٍ كَثِيْرَة: الاسْتِقْرَارِ، والضَّمِيْرِ عِنْــدَ السِّيْرَافيِّ، والمُضَافِ إِلَيْهِ، وحَرْفِ الجَرِّ المقدَّرِ.

---

(1) هذا القول مقتطف من عجز بيت من شعر لطرفة في ديوانه88، وهو بتمامه:
ففدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ على مَا أصاب الناسَ مِنْ سُرٍّ وضُرّْ
وانظر الخزانة9/378.

(2) في ك، وس: (ولحاقهما).

(3) ليس في الأصل: (لا).

(4) سقط من الأصل من قوله: (فإذَا امْتَنَعَ....) إلى هذا الموضع. وهو في س.

(5) في الأصل: (وغفر).

وقِيلَ: لأنَّ الوَصْفَ بَابُ إطْنَابٍ، والحَذْفُ بَـــابُ اخْتِـــصَارٍ، فَلَـــمْ يَجْتَمِعَـــا لتَنافِيْهما.

وكَذلكَ قَالَ أَبو عَلِيٍّ في قَوْله:

﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾[يوسف ٨٠]: إنَّ "مَا" زَائِـــدَةُ، ولا تَكُـــونُ مَوْصُولَةً؛ لمَا سَلَفَ.

وأَجَازَ بَعْضُ المُتَأَخِّرِيْنَ وُقُوعَ ذلكَ خبَرًا، ولَيْسَ ببَعِيْدٍ؛ إذ المَحْذُوفُ مَعْلُـــومٌ، فَـــ"بَعْدُ" حِيْنَئِذٍ اسْمٌ مَجْرُورٌ؛ لِعَطفه إيَّاهُ عَلَى "السِّنِيْنَ" المَجْرُورِ، ومِثْلُهُ قَوْلُ عَمْـــرو ابنِ كُلْثُومٍ: [الوافر]

[297] وَإنَّ غَدًا وإنَّ اليَوْمَ رَهْنٌ وَبَعْدَ غَد بما لا تَعْلَمينَا[1]

فَجَعَلَها اسْمًا، وهي مُضَافَةٌ. ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بَاقِيَةً عَلَى الظَّرْفِيَّة، مَعْطُوفَةً عَلَى مَوْضِعِ الجَارِّ والمَجْرُورِ، ومَوْضِعُها نَصْبٌ. ومِثْلُهُ بَيْتُ الكِتَاب: [الطويل]

[298] فإنْ لَمْ تَجِدْ من دونِ عَدْنانَ والدًا[ظ58] ودونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ[2]

وبَيْتُهُ الآخَرُ: [الطويل]

[299]...................... إذَا مَا تَلاَقَيْنا من اليَوْمِ أو غَدَا[3]

(1) هذا بيت من معلقة عمرو بن كلثوم. انظر جمهرة أشعار العرب118.

(2) هذا البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه131 برواية: (مـــن دون عـــدنان باقيـــا)، وهـــو في ســـيبويه68/1، والمقتضب152/4، وإعراب القرآن للنحاس438/4، وسر صناعة الإعـــراب131/1، والإنـــصاف334/1، وشرح ديوان المتنبي للعكبري54/1، 211، 211/2، وشرح الرضي380/1، 137/4، ومغني اللبيب616، والخزانة221/2.

(3) ينسب البيت إلى كعب بن جعيل، وصدره:

ألا حيّ ندماني عمير بن عامر ....

وهو في جمل الخليل101، وسيبويه68/1، والمقتضب112/4، 154، ومـــشكل إعـــراب القـــرآن546/2، والإنصاف335/1، 376.

ويَجُوزُ أَنْ لا تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى الأَوَّلِ، لكنْ تَكُون مِن الجُمْلَـةِ الأُخْـرَى المُقَدَّرَةِ، أَيْ: وهم بَعْدُ كَذلك.

و(لا) حَرْفُ نَفْيٍ.

و(يُدْعَوْنَ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وعَلامَةُ رَفْعِه ثُبُـوتُ النُّـونِ، وأَصْـلُهُ: (يُدْعَوُونَ)، فاسْتُثْقِلَت الضَّمَّةُ عَلَى الوَاوِ، فَحُذِفَتْ، فالْتَقى سَاكِنَان، وهما الـوَاوَانِ، والأُولى لامُ الكَلِمَةِ، والثَّانِيَةُ الضَّمِيْرُ، فَحُذِفَت الأولى، فوَزْنُهُ: (يُفْعَونَ).

و(إِلاّ الأَشَائِما)[1] مَفْعُولَةٌ. والجُمْلَـةُ مَنْـصُوبَةُ المَوْضِـعِ؛ لأَنَّهـا خَبَـرُ (أَضْحَتْ)، وهذا واضِحٌ.

* * * * *

(1) في ك: (إلا الأشائبا).

ومنْها: [الطويل]

[36/300] فقلتُ لقوْمٍ في الكَنِيفِ: تروَّحُوا

عَشِيّةَ بِتْنا عِنْدَ مَاوَانَ رُزَّحِ[1]

البيت لِعُرْوَةَ بنِ الوَرْدِ[2].

والفَاءُ[3]: حَرفُ عَطْفٍ، و(قُلْتُ) فِعْلٌ وفَاعِلٌ، وقَدْ مضَى الكَلامُ عَلَى أَصْلِه.

و(لِقَوْمٍ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، يَتَعَلَّقُ[4] بِقَوْلِه "قُلْتُ"[5] تَعَلُّقَ المَفْعُولِ بِهِ.

و(فِي الكَنِيْفِ) يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ[6] بـ"قُلْتُ" تَعَلُّقَ الظَّرْفِيَّةِ، ويَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ، وهو صِفَةٌ لـ"قَوْمٍ"، أَيْ: لِقَوْمٍ مُسْتَقِرِّيْنَ فِي الكَنِيْفِ.

و(تَرَوَّحُوا) فِعْلُ أَمْرٍ، ولا يَكُون فِعْلاً مَاضِيًا؛ لأَنَّهُ أُجِيْبَ فِي البَيْتِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ: "تَنالُوا"، والمَاضِي لا يَكُونُ كَذلِكَ.

و(عَشِيَّةَ) ظَرْفُ زَمَانٍ يَتَعَلَّقُ بِـ"قُلْتُ"، ويَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهُ بـ"تَرَوَّحُوا"؛ لأَنَّ الأَمْرَ مُسْتَقْبَلٌ، و"عَشِيَّةَ بِتْنا" مَاضٍ، ومَعْلومٌ أَنَّ الفِعْلَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّمَنُ المُطَابِقُ لَهُ[1]، فالمَاضِي يَعْمَلُ فِي المَاضِي، وكَذلِكَ المُسْتَقْبَلُ فِي المُسْتَقْبَلِ.

---

(1) البيت لعروة بن الورد في ديوانه104، وهو في الأغاني3/83، ومقاييس اللغة5/142، وسر الفصاحة85، 111، وسمط اللآلي2/858، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي1/178، والهمع3/144.

(2) هو عروة بن الورد بن زيد، وقيل: ابن عمرو بن زيد، شاعر من شعراء الجاهلية، كان فارسًا، لقّب "عروة الصعاليك". (انظر ترجمته في الأغاني3/72، والأعلام4/227).

(3) في ك: (الفاء) بلا واو.

(4) في الأصل، وس: (ويتعلق).

(5) سقط من الأصل: (قلت).

(6) في الأصل: (تعلق).

و(بِتْنا): يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً، وضَمِيْرُ الجَمَاعَةِ اسْمُها، و"عِنْـدَ مَـاوَانَ" خَبَرُها، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَامَّةً، و"عِنْدَ" ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِها، ومَوْضِعُ الجُمْلَةِ جَرٌّ بِإِضَافَةِ "عَشِيَّةَ" إِلَيْها.

و(مَاوَانَ): لا يَنْصَرِفُ للعَلَمِيَّةِ والأَلِفِ والنُّون.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا[2] وَزْنُهُ؟ أَجَبْتُ: أَلِفُهُ الأُولى لا تَخْلُو مِن أَنْ تَكُونَ مَهْمُـوزَةً، أَوْ غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ مَهْمُوزَةً، فلا تَخْلُو[3] مِنْ أَنْ تَكُونَ (فَعْلانَ)، أَوْ (فَعْـلالاً)، أَوْ(فَعْوَالاً)، أَوْ(مَفْعالاً)، والثَّاني يَمْتَنِعُ لأَمْرَيْنِ:

- أَحَدُهما: أَنَّ هذا المِثَالَ مُخْتَصٌّ بِالرُّبَاعِي المُكَـرَّرِ، كَـ(الحَثْحَـاث)[4]، و(الجَرْجَار)[5]، فَلَوْ كَانَ مِنْ ذلكَ لَكَانَ (مَأْمَاءَ)[6]، كـ(الرَّأْراء)[7]، و(الدَّأْدَاء)[8].

فَأَمّا (القَسْطَالُ) فَقَالَ أَبو الفَتْحِ: أَصْلُهُ: (قَسْطَلَ)، فَأُشْبِعَتْ فَتْحَةُ الطَـاءِ، فَنَـشَأَت الأَلِفُ[9]، و(خَزْعَالٌ)[10] نَادِرٌ.

---

(1) ليس في ك: (له).

(2) في ك، وس: (فما).

(3) ليس في الأصل: (فلا تخلو).

(4) الحثحاث، والتّحاثّ: التّحاضّ.

(5)الجرجار: نبت، والجرجار من الإبل: الكثير الصوت.

(6) المأماء: حكاية صوت الظبية، وما ماثلها.

(7) الرأراء: الحادّ النظر، والرأرأة: حدّة النظر بإدارة العين.

(8) الدأداء: الفضاء من الأرض.

(9) انظر الخصائص213/3.

(10) الخزْعال: الناقة التي تنبث التراب برجليها إذا مشت، وقال السيوطي: "ليس في كلامهم (فَعْلال) غير هذا الحرف" المزهر437/1.

- والآخَرُ: أنَّ ذلكَ يُؤَدِّي إلى جَعْلِ الوَاوِ أَصْلاً في بَنَاتِ الأَرْبَعَة، غَيْرَ مُكَرَّرَة، وهذا مَعْدُومٌ، فَأَمَّا (وَرَنْتَلٌ)[1] فشَاذٌّ، وحَكى لي الشَّيْخُ الثِّقَةُ سَعْدُ الـدِّيْنِ المَغْرِبِـيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى عَنِ الشَّيْخِ النَّظَّامِ الوَاسِطِيِّ[2] أنَّ أبَا عَلِيٍّ الفَارِسِيَّ ذَهَبَ إلى زِيَـادَةِ اللاَّمِ فِيْها كَزِيَادَتِها في (عَبْدَلٍ)[3]، فانْدَفَعَ[4] الإِشْكَالُ عَلَى هذا.

والثَّالِثُ والرَّابِعُ مُمْتَنِعان؛ لِعَدَمِهِما في اللُّغَة، فَثَبَتَ الأَوَّلُ.

وإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَهْمُوزَة وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (فاعالاً) مِنْ لَفْـظ: "مُنْـتُ القَـوْمَ أَمُونُهُم"، فهي حينئذ كـ"سَابَاطَ"[5]، و"خَاتَامَ"[6]. وقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخَفَّفَ مِـنَ المَهْمُوزِ.

فإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ امْتَنَعَ صَرْفُهُ عَلَى هذا؟ أَجَبْتُ: مَنْعُه الصَّرْفَ؛ لأَنَّهُ ذُهِبَ بِـهِ إلى تَأْنِيْثِ المَوْضِعِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فهَلْ يَجُوزُ[و59] حَمْلُ هَمْزِهِ عَلَى نَحْوِ: (الخَأْتَمِ)؟ أَجَبْتُ: ذلـك قَلِيْلٌ عَزِيْزٌ، بِحَيْثُ يُسْمَعُ ولا يُقَاسُ عَلَيْه.

* * * * *

---

(1) ورنتل: الداهية، أو الشر والأمر العظيم.

(2) لم نعثر على ترجمة له.

(3) انظر شرح التعريف بضروري التصريف90، والتاج(ورنتل).

(4) في ك: (فادفع).

(5) الساباط: سقيفة بين حائطين، أو بين دارين.

(6) الخاتام لغة في الخاتم.

ومنْها: [الطويل]

[37/301] حَمِدْتُ إلهي بَعْدَ عُرْوَةَ إذْ نَجَا

خِرَاشٌ وبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[1]

(حَمِدْتُ) : فِعْلٌ وفَاعِلٌ، وسَكَنَتْ لامُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً لِثَلاثَة أَوْجُه:

– الأَوَّل: أَنّ الفَاعِلَ المُضْمَرَ كَالجُزْءِ لَفْظًا ومَعْنىً، فلولا[2] إسْكَانُ مَا قَبْلَهُ لَتَوَالَى أَرْبَعُ مُتَحَرِّكَات فِي كَلِمَة، وضَمِيرُ المَفْعُول لا يُسَكَّنُ لَهُ[3]، لأَنَّهُ وإن اتَّصَلَ لَفْظًا فهو مُنْفَصِلٌ تَقْدِيرًا.

– والثَّاني: أَنَّ أَصْلَ الفِعْلِ البِنَاءُ، والأَصْلُ فِيْه السُّكُونُ، وقَدْ عُهِدَ فِي اللُّغَة أَنَّ الضَّمِيْرَ يُعِيْدُ الشَّيءَ إلى أَصْلِه، والمَفْعُولُ لَمْ يُعِدْ ذلك لِضَعْفِ اتِّصَالِه، وهذا قَوْلُ ابْنِ الدَّهَّان، وقَد اخْتَرْتُهُ فِي "شَرْحِ الفُصُول"[4].

– والثَّالث: أَنَّ أَصْلَ ذلكَ للفَرْقِ بَيْنَ ضَمِيْرِ الفَاعِلِ فِي (حَمِدْنا)، وبينَ ضَمِيْرِ المَفْعُولِ فِي[5] (حَمِدَنا)، ثُمَّ حُمِلَ بَاقِي الضَّمَائِرِ المَرْفُوعَة عَلَيْه.

وهُنا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِضَمِيْرِ المُتَكَلِّمِ لَقُلْتَ: (هذا تُوٌّ) فَزِدْتَ عَلَيه[6] وَاوَيْنِ؛ مُدْغَمَةٌ إِحْدَاهُما فِي الأُخْرَى.

---

(1) البيت لأبي خراش الهذلي في الأغاني514/5، 223/10، 223/21، والكامل135/2، وأمالي القالي274/1، والحماسة البصرية214/1، وانظر البيت في المستقصى11/2، وفصل المقال244/1، وسمط اللآلي601/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي326/1، وخزانة الأدب83/5 منسوبًا إلى أبي جحدر، وهو في موضع آخر في الخزانة لأبي خراش. انظره في 392/5.

(2) ف الأصل: (فلو).

(3) ليس في الأصل وس، (له).

(4) انظر رأي ابن الدهان في المحصول في شرح الفصول291/1-293.

(5) ليس في ك: (في).

(6) في الأصل: (على).

وَلَوْ سَمَّيْتَ بِضَمِيْرِ الْمُخَاطَبِ لَقُلْتَ: (هذا تَاءٌ) فَزِدْتَ عَلَيْهِ أَلِفَيْنِ، وقُلِبَت الثَّانِيَةُ هَمْزَةً؛ لاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِما[1].

وَلَوْ سَمَّيْتَ بِضَمِيْرِ الْمُخَاطَبَةِ لَقُلْتَ: (هذا تِيٌّ) فَزِدْتَ عَلَيْهِ يَاءَيْنِ، مُدْغَمَةً إِحْدَاهُما فِي الأُخْرَى، وَوَجَبَ لأَنَّ أَقَلَّ أُصُولِ الْمُتَمَكِّنَةِ الثَّلاثَةُ، وزِيْدَ الحَرْفُ الْمُجَانِسُ[2] لِلحَرَكَةِ الَّتِي حُرِّكَ بِهَا الضَّمِيْرُ، كَذا قَالُوا، وفِيْهِ عِنْدِي نَظَرٌ.

و(إِلاهِي) مُضَافٌ إِلى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، والأَظْهَرُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِن (أَلَهَ) بِمَعْنَى (عَبَدَ)، فالهَمْزَةُ فَاءُ الكَلِمَةِ، واللاَّمُ عَيْنُها، والهاءُ لامُها، وقِيْلَ: هو مُشْتَقٌّ مِنْ[3] الوَلَه، بِمَعْنى التَّحَيُّرِ؛ لأَنَّ العُقُولَ مُتَحَيِّرَةٌ فِي عَظَمَتِه سُبْحَانَهُ، فَأَصْلُهُ: (وِلاهٌ)، لكِنْ قُلِبَت الـوَاوُ هَمْزَةً لِكَسْرَتِها، كَمَا قُلِبَتْ فِي قِرَاءَةِ سَعِيْدِ بن جُبَيْرٍ[4]: "فاسْتَخْرَجَها مِنْ إِعَاءِ أَخِيْه"[5]، وزَيَّفَهُ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ فِي تَذْكِرَتِه مِنْ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُما: أَنَّهُم قَالُوا: (تَأَلَّهَ)، ولَوْ كَانَ فَاؤُها الوَاوَ لَقِيْلَ: (تَوَلَّهَ).
- والآخرُ: قولهم: (مأْلوهٌ)، ولَمْ يَقُولوا[6]: (مَوْلُوهٌ).

وجُمْهُورُ النُّحَاةِ ذَهَبُوا إِلى أَنَّ الْمُضَافَ إِلى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَبْنِيٌّ بِنَاءً عَارِضًا[7]، والأَعْلَمُ الْمَعْرُوفُ بالشَّنْتَمَرِي، وابْنُ الحَاجِبِ ذَهَبَا إِلى أَنَّهُ مُعْرَبٌ تَقْدِيْرًا كَالْمَقْصُورِ[8]،

---

(1) في ك: (إجماعهما).
(2) في الأصل: (المتجانس).
(3) الكلام من (أله بمعنى عبد....الوله) لم يرد في الأصل.
(4) هو أبو عبدالله الأسدي الإمام الكوفي، أحد القراء والمفسرين والحفّاظ، سمع من ابن عبّاس وابن عمر، كان أجمع التابعين بالفرائض والفقه والتفسير، توفي شهيدًا، قتله الحجاج سنة خمس وتسعين للهجرة. (ترجمته في الوافي بالوفيات64/5.
(5) يوسف76. وانظر القراءة في الكشاف463/2، وانظر سر الصناعة102/1.
(6) في الأصل: (ولم يقل).
(7) نسب هذا الرأي إلى الجمهور العكبري في اللباب67/1، والبعلي في الفاخر154/1، ونسبه أبو حيان إلى الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزمخشري. انظر الارتشاف1847/4.
(8) انظر رأي ابن الحاجب في هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل404/1.

فَعَلَى الأَوَّلِ مَوْضِعُهُ نَصْبٌ؛ لأَنَّهُ مَفْعُولُ (حَمِدْتُ)، وعَلَى الثَّانِي تُقَدَّرُ[1] الفَتْحَةُ عَلَى الهَاءِ.

و(بَعْدَ): مُضَافٌ إِلَى عُرْوَةَ، وهو مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ الزَّمَـانِيِّ، أَيْ: بَعْـدَ زَمَانِ عُرْوَةَ.

و(إِذْ) ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِن الزَّمَانِ.

و(نَجَا خِرَاشٌ) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفَاعِلٍ، ومَوْضِعُها جَرٌّ بِإِضَـافَةِ "إِذْ" إِلَيْهـا، و"إِذْ" بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: "بَعْدَ عُرْوَةَ"، والتَّقْدِيْرُ: حَمِدْتُ إِلاهِي إِذْ نَجا خِرَاشٌ.

و(بَعْضُ الشَّرِّ) مُبْتَدَأٌ. و(أَهْوَنُ) خَبَرُهُ.

و(مِنْ بَعْضٍ) مُتَعَلِّقٌ بِـ"أَهْوَنُ".

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّما يُقَالُ: (أَفْعَلُ مِنْ هذا) فِي صِفَةٍ يَشْتَرِكُ[2] فِيْها المَوْصُوفَانِ، ثُـمَّ يَزِيْدُ أَحَدُهُما فِيْهِما عَلَى صَاحِبِه، كَقَوْلِكَ: (هذا كَرِيْمٌ، وزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْهُ)، ولا يُقَـالُ فِي العَسَلِ: (هذا أَحْلَى من الخَلِّ)؛ لِعَدَمِ اشْـتِرَاكِهِما فِي الحَـلاوَةِ، فَكَيْـفَ قَـالَ: (وبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضٍ) ولَمْ يَشْتَرِكَا فِي صِفَةِ الهَوَانِ؟[ظ59] أَجَبْتُ: بِأَنَّ هذا مَحْمُولٌ عَلَى المَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وذلكَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ حَـالٌ تُهَـوِّنُ[3] شَرًّا دُونَ شَرٍّ آخَرَ مِنْ صَبْرٍ عَلَيْهِ، أَو احْتِسَابٍ[4]، أَوْ طَلَبِ ذِكْرٍ، أَوْ ثَوَابٍ، وهـذا أَيْضًا مَرَاتِبُ، ولَيْسَ بِجَارٍ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ، ونَحْوُهُ قَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ:

(1) في الأصل: (تقدير).

(2) في ك: (ليشترك).

(3) في ك: (يهون).

(4) في ك: (واحتساب).

﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ يَوۡمَئِذٍ خَيۡرٞ مُّسۡتَقَرّٗا وَأَحۡسَنُ مَقِيلٗا ﴾[الفرقان ٢٤]، ومن المَعْلُومِ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ لَيْسُوا فِي خَيْرِ اسْتِقْرَارٍ، وحُسْنِ مَقِيْلٍ[1]، ولكنْ إنْ اعْتَقَدَ ذلك مُعْتَقِدٌ، وسُلِّمَ لَهُ تَسْلِيْمَ نَظَرٍ، لا تَسْلِيْمَ يَقِيْنٍ وتَصَوُّرٍ، فأَصْحَابُ الجَنَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا، وأَحْسَنُ مَقِيْلا.

* * * * *

(1) في الأصل: (وحسُنَ مقيلاً).

ومنْها: [الطويل]

[38/302] لَعَمْرُكَ مَا مِيْعَادُ عَيْنِكَ والبُكَا

بِدَارَاءَ إلاَّ أَن تَهُبَّ جَنُوبُ[1]

اللاّمُ للابْتِدَاءِ، و(عَمْرُكَ) مُبْتَدأ، وخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ لازِمُ الحَـذْفِ، والمَعْـنى: يَمِيْنِي، أَوْ قَسَمِي.

و(مَا) نَافِيَةٌ، و(مِيْعادُ)[2] مُبْتَدَأ، والياءُ فِيْهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ؛ لأَنَّهُ[3] مِن الوَعْدِ.

و(عَيْنِكَ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ "مِيْعَادِ" إِلَيْهِ.

و(البُكَا) مَجْرُورٌ بِالعَطْفِ عَلَى (عَيْنِك)، وفِيْهِ لُغَتَانِ: القَصْرُ والمَـدُّ، قَـالَ الشّاعِرُ: [الوافر]

[303] بَكَتْ عَيْنِي وحُقَّ لَهَا بُكَاها وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ ولا العَوِيْلُ[4]

---

(1) نُسب إلى بعض بني عبس في سمط اللآلي672/2، وهو في المحكم420/9، والتذكرة الحمدونيـة166/6، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي119/2، واللسان(دور)، والتاج(دور).

(2) في ك: (معاد).

(3) في ك: (لأنك).

(4) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابـت في الكامـل287/1، وجمهـرة اللغـة1027/2، والحماسـة البصرية201/1، والمقاصد الشافية264/3، وليس في ديوانه.

وهو لكعب بن مالك في ديوانه252، وانظر السيرة النبوية لابن هشام116/4، والـروض الأنـف359/3، والإصابة122/2.

وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه98، وانظر تفسير القرطبي188/4، 120/11.

وانظر النسبة إلى الشعراء الثلاثة في المقاصد الشافية566/4، ولسان العرب(بكي)، وشرح شواهد شرح الشافية للرضي66/4.

وهو بلا نسبة في المقصور والممدود للفراء57، وأدب الكاتب236، ومجالس ثعلب88/1، والمنـصف40/3، والمحتسب43/2، وإعراب القرآن للنحاس21/3، وتهذيب اللغة219/10، والمخصص16/5، وشرح الجمـل لابن عصفور363/2، والتخمير67/3، والإقليد1297/3، واللبـاب في علـوم الكتـاب511/9، والـدر المصون602/5. والشاهد في البيت الجمع بين اللغتين المد والقصر في (البكاء).

يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَه، ورَفْعُهُ بالعَطْف عَلَى (مِيْعادُ).

و(دَارَاءَ) لا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ (فَاعَالاً)، كَـ(خَاتَام)، أَوْ (فَعْلاءَ) بِسُكُون العَيْنِ، أَوْ (فَعَلاءَ) بِفَتْحِها؛ فالأَوّلُ قَلِيْلٌ، والحَمْلُ عَلَى غَيْرِه أَوْجَهُ. والثّاني كَانَ يَجِبُ فِيْه (دَوْرَاءُ)، ويَضْعُفُ حَمْلُهُ عَلَى قَوْله: (صَامَتِي)، و(تَابَتِي)[1].

والثّالثُ فِيْه مَكْرُوهان؛ أَحَدُهما: قِلّتُهُ أَيْضًا[2]، والآخَرُ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ تَصْحِيْحُهُ؛ لأَنَّهُ بِلَحَاقِ هَمْزَةِ التَّأْنِيْث لَهُ قَدْ خَرَجَ عَن شَبَه الفعْلِ، فَبَعُدَ عَن الاعْتِلال كَما بَعُدَ (صَوَرَى)، و(حَيَدَى) بلحَاق أَلفه المَقْصُورَة لَهُ عن ذلك[3]، فَصَحَّ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "فَعَلاء" إلاّ أَنَّها إِنَّما أُعلّتْ عَيْنُها كَمَا أُعلّتْ عَيْنُ (مَاهَانَ)، و(دَارَانَ) تَشْبِيْهًا للأَلِفِ والنُّون بتاءِ التَّأْنِيْث في "دَارَة"، و"جَارَة"؛ فَلذلكَ تُشَبَّهُ أَلفا التّأنيْث بالأَلِف والنُّون في هذا، كَمَا شُبِّهَت الأَلِفُ والنُّونُ بهما في بَاب "سَكْرَانَ" و"غَضْبَانَ"؟ أَجَبْتُ: يَجُوزُ ذلك، ويُؤَكِّدُهُ قَوْلُ بَعْضِهِم: (أَبْيِناءُ)[4] مُصَحَّحًا لَمّا لَمْ يُعْتَدَّ بالأَلفِ المَمْدُودَةِ[5]، فَصَارَ كَصِحَّةِ: "تَدْوِرَة"[6] حَيْثُ لَمْ يُعْتَدّ بالتّاء.

---

(1) أي في معنى: صَوْمتي وتَوْبتي، وأنشد ابن جنّي في سرّ الصناعة669/2:

تُبْتُ إليكَ فَتَقَبَّلْ تابتي   وصُمْتُ رَبِّي فَتقَبَّلْ صامتي.

(2) قوله: (ايضًا) ليس في ك.

(3) ذكر ابن سيده أن الواو والياء صحّتا ولم تُعلا، وذكر أيضًا أنّ (صَوَرَى) موضع، أو اسم ماء. انظر المخصص488/4، و(حيَدَى) مشية المختال. التاج(حيد).

(4) جمع بيّن، قال في اللسان(بين): "بان الشيء بيانًا: اتضح، فهو بَيِّنٌ، والجمع أبيناء ، مثل هين وأهيناء".

(5) قال في المقتضب109/1-110: "وعلى هذا تقول أَقْوِلة وأَبْيِعة لئلاّ يلتبس بقولك أَبيع وما أشبهه وكذلك أبيناءُ لأنّ ألف التأنيث لا يُعْتدّ بها" وانظر سيبويه354/4.

(6) في الأصل: (تدوة). والتدورة: هو المجلس، أو فجوة بين الرمل. التاج(دور)، وانظر (تدوِرة) في سيبويه271/4، 352.

وإِنْ جَعَلْتها مِن (الدَّرءِ) فَأصْلُها (دَرْءَاء)[1] ثُمَّ قُدِّمَت الهَمْزَةُ، وهــي الــلاّمُ، عَلَى الرّاءِ، وهي العَيْنُ، فَصَارَ إِلى (دَأراء) ثمّ قُلِبَت الهَمْزَةُ أَلِفًا، فوَزْنُها إِذًا (فَلْعاء).

و(إِلاّ) حَرْفُ اسْتِثْناء. و(تَهُبَّ) مَنْصُوبٌ بـ(أَنْ)، و(جَنُـوبُ) فاعِلُـهُ، والمَصْدَرُ المُقَدَّرُ مِنْ (أنْ) ومَعْمُولِها خَبَرُ (مِيْعادُ).

* * * * *

(1) في الأصل: (داراء) وهو تحريف.

ومنْها: [السريع]

[39/304] ولَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصًى
وإِنَّما العِزَّةُ للكَاثِرِ[1]

البَيْتُ للأعشى.

والوَاوُ[2] للعَطْفِ.

و(لَسْتَ) التّاءُ ضَميْرُ المُخَاطَبِ، وهو اسْمُ (لَيْسَ)، وقَدْ حُذِفَت العَيْنُ لأَجْلِ سُكُونِ اللاّمِ عِنْدَ اتِّصَالِ الفِعْلِ بِالضَّمِيْرِ.

و(بِالأَكْثَرِ) البَاءُ زَائِدَةٌ، و(الأَكْثَرِ) مَنْصُوبُ المَوْضِعِ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ (لَيْسَ).

و(مِنْهُم) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وفِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ (مِنْ) مَعَ الأَلِفِ واللاّمِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ[و60]مِنْ عَمْرٍو)، وقَالَ أَبُو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرَة": اللاّمُ للتَّعْرِيْفِ، و(مِنْ) للتَّخْصِيْصِ، فلا وَجْهَ لاتِّصَالِها بـ(أَفْعَلَ) بَعْدَ ذلِكَ[3]. لكِنْ جَازَ ذلك في هذا البَيْتِ لِخَمْسَةِ أَوْجُه:

- الأَوَّلِ: أَنَّ (مِنْ) هُنا للظَّرْفِ بِمَنْزِلَةِ (في)، وهذا كَما تَقُولُ: (أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِن النّاسِ)، أَيْ: في النّاسِ.

(1) البيت للأعشى ميمون في ديوانه94، وانظره في العين3/267، والتكملة321، والشيرازيات1/22، وجمهرة اللغة1/422، والاشتقاق65، وتهذيب اللغة5/107، والخصائص1/185، 3/234، ومقاييس اللغة5/161، والمحكم3/420، 6/792، والمخصص1/316، والمصباح لابن يسعون1/851، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري351، وإيضاح شواهد الإيضاح525، وشرح الكافية الشافية2/135، وشرح الرضي3/454، وشرح ابن عقيل3/180، واللسان(كثر)، (حصو)، والخزانة8/254.

(2) في ك: (الواو) بلا واو

(3) انظر قول ابي علي في المصباح لابن يسعون1/853 بتصرف.

– والثَاني: أَنْ يَكُونَ "مِنْهُم" حَالاً مِن الضَّمِيْرِ في الأَكْثَرِ، والعَامِلُ فِيْه "أَكْثَرُ"، وقَدْ عَمِلَ في الظَّرْفِ والجَارِّ والمَجْرُورِ، فَيَعْمَلُ[1] أَيْضًا فِيْه، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الطويل]

[305] فَإِنِّي رَأَيْتُ العِرْضَ أحوَجَ ساعةً   إلى الصَّوْنِ من رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ[2]

– والثَّالثُ: أَنْ يَتَعَلَّقَ[3] بِقَوْلِه: "لَسْتَ"، أَيْ: لَسْتَ مِنْهُم بِالأَكْثَرِ حَصًى، واسْتَجَادَهُ ابْنُ يَسْعُونَ المَغْرِبيُّ[4].

– والرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ "الأَكْثَرُ" بِمَعْنَى الكَثِيْرِ، كَمَا كَانَ "الأَهْوَنُ" بِمَعْنَى الهَيِّنِ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الرّجز]

[306]   تَجُرُّ بالأَهْوَنِ مِنْ أَدْنَائِها[5]

– والخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: أَعْنِي مِنْهُم، ذَكَرَهُ أَبو مُحَمَّد بنُ السِّيْرَافِيِّ[6].

---

(1) في ك: (فعمل).

(2) البيت لأوس بن حجر في ديوانه121، برواية: (فإنا وجدنا....)، وانظر البيت في التكملة321، والحلبيات179، والشيرازيات23، والمخصص59/5، والمصباح لابن يسعون856/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري352، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي529، واللسان(كثر)، (سهم)، وشرح شذور الذهب531.

(3) في ك: (يعلق).

(4) المصباح854/1.

(5) ورد هذا الرجز منسوبًا لابن لجأ في تاج العروس(جرّ)، (لجأ) برواية:

تجرّ بالأهون في أدنائها

جرّ العجوز جانبي خبائها

وهو برواية ثالثة في تهذيب اللغة255/10، وفي الصسناعتين140/1 برواية رابعة، وانظر البيت سمط اللآلي967/2، واللسان(جر)، (عفر).

(6) انظر قوله في المصباح لابن يسعون854/1.

وأبو محمد السيرافي هو يوسف بن الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، أخذ النحو عن أبيه، له شرح أبيات سيبويه، وشرح أبيات الغريب المصنّف وغيرهما، توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمئة. انظر ترجمته في البلغة245، وبغية الوعاة355/2.

ولَمْ يَكُنْ أَبُو عَمْرٍو الجَاحِظُ[1] لِشَيْءٍ مِنْ هذه الوُجُوه يُلاحِظُ، فَأَخَذَ يُـــشَنِّعُ عَلَى النُّحَاةِ. ومَنْ تَعَرَّضَ بِمَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِه[2] ضَاقَتْ مَحَجَّتُهُ، وَوَهَتْ حُجَّتُهُ[3].

و(حَصًى) نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ لـــ"الأَكْثَرِ"، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ أَبًـــا)، والنَّاصِبُ لَهُ "أَكْثَرُ"، ومَعْنَاهُ فِي مَا قَالَهُ يَعْقُوبُ: العَدَدُ الكَثِيْرُ[4].

والوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، و(مَا) كَافَّةٌ، و(العِزَّةُ) مُبْتَدأ، و(للكَاثِرِ) خَبَرُه.

و"الكَاثِرُ" بِمَعْنَى الأَكْثَرِ، والكَثِيْرِ، وقَدْ[5] يَكُونُ بِمَعْنَى المُكَاثِرِ، وبِمَعْنَى الغَالِب بِالكَثْرَةِ. قَالَ صَاحِبُ العَيْنِ: كَاثَرُونَا فَكَثَرْناهُم[6]، أيْ: زِدْنا عَلَى عَدَدِهِم، فَـــنَحْنُ كَاثِرُونَ.

* * * * *

(1) هو عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ، من أهل البصرة، وأحد شيوخ المعتزلة، له كتاب البيـــان والتبيين، والحيوان، والبخلاء، وغيرها توفي سنة خمس وخمسين ومائتين. انظر ترجمته في وفيات الأعيان3/470-471، وبغية الوعاة2/228. وقد ورد في جميع النسخ (أبو عمرو) والمشهور (أبو عثمان).

(2) في ك: (ليس شأنه).

(3) انظر القول المنسوب للجاحظ في الخصائص1/185-186، انظر المصباح لابن يسعون1/854-855.

(4) انظر قول ابن السكيت يعقوب في إصلاح المنطق414-415.

(5) في : (قد) بلا واو.

(6) انظر العين5/348.

ومنْها: [الوافر]

[40/307] أَلا يا بَيْتُ بِالعَلْياءِ بَيْتُ

وَلَولا حُبُّ أَهْلِكَ ما أَتَيْتُ[1]

البَيْتُ نَسَبَهُ الجَرْمِيُّ[2] إلى السَّمَوْأَلِ اليَهُودِيِّ[3].

(أَلا) حَرْفُ اسْتِفْتَاحٍ. و(يَا) حَرْفُ نِدَاءٍ.

و(بَيْتُ) مُنَادى مُفْرَدٌ، مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ.

و(بَالعَلْيَاءِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، والبَاءُ ظَرْفِيَّةٌ، و(العَلْيَاء) أَصْلُهُ الوَاوُ؛ لأَنَّهُ مِن العُلُوِّ، قَالَ[4]أَبو عَلِيٍّ: هو في البَيْتِ عَلَمٌ عَلَى مَوْضِعٍ بِعَيْنِه[5]، والأَعْلامُ قَدْ تُغَيَّرُ كَثِيْرًا، و(العَلْيَاءُ) رَأسُ كُلِّ جَبَلٍ مُشْرِف.

قَالَ الخَلِيْلُ: وفَعَلُوا ذلكَ طَلَبًا للفَرْقِ بَيْنَ مَا لَهُ ذَكَرٌ، وبَيْنَ مَا لَيْسَ كَذلكَ. وقَالَ الفَرَّاءُ: وهذا لَيْسَ بِشَيءٍ؛ لِقَوْلِهِم: (الحَلْوَاءُ)، و(اللأواءُ)[6] بِالوَاوِ مَعَ أَنَّهُمَا

---

(1) البيت للسموأل في ملحقات ديوانه121 وهو مما نسب إليه في المصادر ولم يرد في ديوانه، وجاء البيت منسوبًا إلى عمرو قنعاس في سيبويه201/2، وغيره.وانظر البيت في التكملة334، والبصريات559، والمحتسب250/1، والمحكم526/9، والمخصص359/1، 455/4، 30/5، 62/5، والمصباح لابن يسعون903/2، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري370، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي552.

(2) انظر المصباح لابن يسعون903/2 وينسب البيت إلى غير شاعر.

(3) هو السموأل بن عريض بن عادياء بن حَيَّاء، أُمّه من غسّان، وهو من الأزد، ومن سكان خيبر، كان يتنقل بينها وبين حصن له يسمى الأبلق، له خبر مع امرئ القيس، له لاميّة مشهورة من أجود الشعر. انظر ترجمته في الأغاني122/22، والأعلام140/3.

(4) قوله: (قال) مكرر في الأصل.

(5) انظر التكملة334.

(6) اللأواء: الشدّة، أو السنة الشديدة.

مُؤَنَّثَانِ، لا ذَكَرَ لَهُما[1]. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ أَيْضًا: ومِثْلُ ذلِكَ في الشُّذُوذِ: (دَاهِيَةٌ دَهْيَاءُ)، والقِيَاسُ (دَهْوَاءُ)؛ لأَنَّها مِن الوَاوِ[2]، قَالَ العَجَّاجُ: [الرّجز]

[308] إِذْ عرَضَتْ دَاهِيَةٌ دُهْوِيَّهْ[3]

فاللاَّمُ وَاوٌ هُنا كَانَتْ (فُعْلِيَّةً)، أَوْ (فُعْلَوِيَّةً)، ولَيْسَ في "العَلْيَاء" مَا يُوجِبُ قَلْبَ الوَاوِ يَاءً، أَلا تَرَى إلى قَوْلِهِم: (قَنْوَاءُ)[4]، و(جَأْوَاءُ)[5] في مُؤَنَّثِ (أَجْأَى)، فَصِحَّتُها هُنا دَلِيلٌ عَلَى شُذُوذِ القَلْبِ فِيْها، وعَكْسُ ذلِكَ: (أَشَاوَى)[6].

فَأَمَّا (العُلْيَا) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾[التوبة ٤٠] فَإِبْدَالُ الوَاوِ يَاءً فِيْها مُطَّرِدٌ في الاسْتِعْمَالِ، وإِنْ كَانَ شَاذًّا في القِيَاسِ، أَلا تَرَاهُم قَالُوا: (الدُّنْيَا)، وهي مِنْ: (دَنَوْتُ). وأَمَّا (القُصْوَى) فَمِنْ مَا خَرَجَ عَلَى الأَصْلِ، كَـ(القَوَدِ)، و(رَجُلٌ رَوِعٌ).

و(بَيْتُ) الثّاني مُبْتَدَأ، و"بالعَلْيَاءِ" خَبَرُهُ، أَوْ يَكُونُ خَبَرُهُ مَحْذُوفًا، وتَقْدِيْرُهُ: لي بالعَلْيَاءِ بَيْتٌ. و"بالعَلْيَاءِ" حِيْنئذٍ نَصْبٌ عَلَى الحَالِ؛ لأَنَّهُ كَانَ صِفَةً لِـ(بَيْتٍ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَى المَوْصُوفِ انْتَصَبَ عَلَى ذلِكَ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ في "البَصْرِيَّات"[7]: ولا يَجُوزُ عِنْدي أَنْ يَكُونَ "بالعَلْيَاء" مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالاً، ولكنْ تَعَلُّقُهُ بِمَحْذُوفٍ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ "بَيْتُ" الثّاني؛

---

(1) انظر قول الخليل والفراء في المصباح لابن يسعون2/904.
(2) الشيرازيات2/538.
(3) البيت للعجاج في ديوانه398، وانظره في تهذيب اللغة8/192، والمخصص3/366 برواية توافق ما جاء عند ابن إياز، واللسان(شغزب)، والتاج(شغزب)، ورواية البيت في التهذيب واللسان والتاج: (عنّت له....).
(4) قنواء: طويلة.
(5) جأواء: الكتيبة الّتي عليها صدأ الحديد.
(6) أشاوى: جمع شيء. (القاموس المحيط)
(7) البصريات559-560.

ولِذلكَ[1] قَالَ الجَرْمِيُّ: إِنَّهُ خَاطَبَ البَيْتَ الأَوَّلَ، ثُمَّ قَالَ: بِالعَلْيَــاءِ بَيْــتٌ تَرَكْتُــهُ لِمَكانِكَ[2]. أَلا تَرَى أَنَّهُ لا يَسْتَقِيْمُ أَنْ تَقُولَ مُبْتَدِئًا: يَا زَيْدُ، ولولا عمروٌ أكْرَمْتُــكَ، وبَعْدَهُ: ولولا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ.

* * * * *

(1) في ك: (وكذلك).

(2) قوله: (لمكانك) ليس في الأصل.

ومنْها: [الرّجز]

[41/309] يَا لَيْتَها كَانَتْ لأَهْلِي إِبِلا

أو هُزِلَتْ فِي جَدْبِ عامٍ أَوَّلا[1]

المُنَادَى مَحْذُوفٌ تَقْدِيْرُهُ: يَـا قَـوْمُ، ومِثْلُـهُ قَوْلُـهُ عَـزَّ وَجَـلّ: "ألا يَـا اسْجُدُوا" [النمل 25][2]، وكَذا قَوْلُ الشَّاعِرِ: [البسيط]

[310] يَا لَعْنَةُ اللّهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمُ والصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعانَ مِنْ جَارِ[3]

والضَّمِيْرُ اسْمٌ، واسْمُ "كَانَتْ" مُضْمَرٌ.

و(إِبِلاً) خَبَرُها.

---

(1) لم ينسب هذا الرجز إلى قائل معيّن، وورد في إيضاح شواهد الإيضاح523 أنّه لأبي النجم، وليس في ديوانه، وانظر الرجز في سيبويه289/3، والتكملة319، وإيضاح الشعر24، والمحكم401/10، والمخـصص59/5، والمصباح لابن يسعون846/1، وشرح شواهد لإيضاح لابـن بـري351، والمفـصل299، وشـرح ابـن يعيش34/6، 97.

(2) هذه قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس، وهي بتخفيف اللام، و(ألا) تنبيه، وبعدها (يا) النداء. انظر حجة القراءات526، وتحبير التيسير في القراءات العشر492/1.

(3) لم نعثر على قائله، وهو بـلا نـسبة في كتـاب سـيبويه219/2، والكامـل1199/3، والأصـول في النحو354/1، واللامات37، ومعاني القرآن للنّحّاس126/5، وإعراب القـرآن للنّحّـاس207/3، وابـن السّيرافي31/2، والفوائد والقواعد443، والإنـصاف118/1، والمفـصل72،80، والإيـضاح في شـرح المفصّل269/1، وابن يعيش24/2، والإفصاح للفارقي73، والبديع في علم العربيّـة410/1، وأمـالي ابـن الشّجري69/2، وشرح الكافية الشّافية1337/3، والتّخمير371/1، والمحـرر الـوجيز450/1، وتفـسير القرطبي186/13، والإقليد460/1، والمساعد486/2، وابن النّاظم418، والجـنى الـدّاني356، ورصـف المباني3،4، وشرح أبيات المفصّل والمتوسّط183، وتفسير البحر المحيط67/7، ومغني اللبيـب488، وتعليـق الفرائد69/8، والمقاصد النّحويّة253/3، وتاج علوم الأدب625/1، وشرح شواهد المغني للسيوطي796/2، وهمع الهوامع44/2،588/2، وخزانة الأدب207/11، وشـرح أبيـات مغـني اللبيـب171/6، وتـاج العروس(سمع)229/21 .والشّاهد في البيت جواز حذف المنادى في (يا لعنة) والتّقدير: يا قوم: لعنة الله.

و(لأَهْلِي) نَصْبٌ عَلَى الحَالِ؛ لأَنَّهُ كَانَ صِفَةً لـ"إِبِلٍ"، فَلَمَّا تَقَدَّمَ صَارَ كَذلِكَ. والجُمْلَةُ في مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ "لَيْتَ"، والعَائِدُ مِنْها الضَّمِيْرُ المُسْتَقِرُّ في "كَائِنْ".

و(أَوْ) حَرْفُ عَطْفٍ. و(هُزِلَتْ) عَطْفٌ عَلَى "كَائِنْ".

و(في جَدْبِ عَامٍ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، ومُضَافٌ إِلَيْهِ، وهو مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: "هُزِلَتْ".

و(أَوَّلُ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِـ"عَامٍ" لِكنَّهُ لَمْ يَنْصَرِفْ لِلصِّفَةِ وَوَزْنِ الفِعْلِ الغَالِبِ. ويَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَصِبَ انْتِصَابَ الظَّرْفِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْ هُزِلَتْ في جَدْبِ عَامٍ قَبْلَ هذا العَامِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا أَصْلُهُ؟ أَجَبْتُ: قَالَ أَبو عَلِيٍّ: أَصْلُهُ الصِّفَةُ بِدَلِيْلِ قَوْلِهِم: "الأَوَّلُ"، و"الأُولى"[1]، فهو كَـ"الأَفْضَلِ"، و"الفُضْلَى"، فَتَقْدِيْرُهُ عَلَى هذا أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلاً بِـ"مِنْ" كَسَائِرِ أَمْثَالِهِ، ولا تَصْرِفْه، كَما لا تَصْرِفُ (آخَرَ) إذا أَرَدْتَ ذلِكَ مَعَهُ، ودَلِيْلُ جَوَازِ الحَذْفِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾[طه٧]، أَيْ: وأَخْفَى مِنْهُ، ولِذلكَ[2] لَمْ يَصْرِفْهُ.

وقِيْلَ: إِنَّ (أَخْفَى) هنا فِعْلٌ مَاضٍ، بِمَعْنَى: وأَخْفَى السِّرَّ عَنْ خَلْقِهِ، فَحَذَفَ المَفْعُولَ.

وقَالَ المَازِنِيُّ: رَفَضُوا الفِعْلَ مِنْ (أَوَّلَ)[3].

---

(1) الشيرازيات 12 وما بعدها.

(2) في ك: (وكذلك).

(3) المنصف 201/2.

فَإِنْ قُلْتَ: ولِمَ ذلكَ؟ أَجَبْتُ: قَالَ أَبُو الفَتْحِ: لأَنَّ فَاءَهُ وعَيْنَهُ وَاوَان[1]، فَلَوْ قَالُوا فِيْه: (فَعَلَ)، (يَفعلُ)، لَكَانَ فِيْه شيئان يَتدَافَعَان: إذ الّذي فَاؤُهُ وَاوٌ تُكْسَرُ عَيْنُ مُضَارِعه، كَـ(يَعِدُ)، ومَا عَيْنُهُ وَاوٌ تُضَمُّ فِيْه كَـ(يَقُولُ)، ومُحَالٌ أَنْ تَكُونَ العَيْنُ مَكْسُورَةً مَضْمُومَةً في حَالٍ وَاحِدَة، ويَنْضَافُ إلى ذلكَ ثِقَلُ الوَاوَيْن.

نَعَمْ، إِذَا لَمْ يَأْت مِثَالُ: (وَعَوْتُ) مَع أَنَّ بَابَ (سَلِسٍ)، و(قَلِقٍ) أَكْثَرُ مِنْ بَاب (دَدَنْ)، و(كَوْكَب)، فَأَنْ لا يَجُوزَ اجْتِمَاعُ الوَاوَيْنِ فَاءً وعَيْنًا أَجْدَرُ، وإِذَا رَفَضُوا الفِعْلَ فِيْهِ في الصَّحِيْحِ فَرَفْضُهُم لَهُ في المُعْتَلّ أَوْلى.

وهُنا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّ ثَعْلَبًا حَكَى عَن الفَرَّاء[2] أَنَّ (أَوَّل) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ (وَأَلتُ)، ومِنْ (أُلتُ)، والقِيَاسُ يَدْفَعُ ذلكَ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَجبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الأَوَّل: (أَوْأَلَ)[3]، فَإِنْ خَفّفتَ الهَمْزَةَ نَقَلْتَ حَرَكَتَها إلى الوَاوِ، وحَذَفْتَهَا، فَقُلْتَ: (أَوَلُ). وعَلَى الثّاني: (آوَلُ) كَـ(آدَمَ)، وأَصْلُهُ: (أَأْوَل) فَقُلِبَت الهمْزَةُ الثّانِيَةُ أَلِفًا، كَرَاهَةَ لاجْتِمَاعِ الهَمْزَتَيْنِ، ولا سَبِيْلَ[و61] إلى تَشْدِيْدِ الوَاوِ عَلَى هذين القَوْلَيْنِ، ولا يَصِحُّ قِيَاسُ ذلكَ على قَوْلِ بَعْضِهِمْ في (سَوءة): (سَوَّة)، وفي (شَيء): (شَيٌّ)؛ لِشُذُوذِهِما، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ القَوْلَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِ الفَاءِ والعَيْنِ وَاوَيْن.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيَصِحُّ تَمَسُّكُ الفَرَّاءِ بِـ(الأُولى)، و(الأَوَائِل)؟. أَجَبْتُ: لا يَصِحُّ ذلكَ؛ لأَنَّ الأَصْلَ: (وُولَى)، فَقُلِبَت الوَاوُ الأُولى هَمْزَةً عَلَى سَبِيْلِ الوُجُوب؛

---

(1) المنصف2/201.

(2) انظر حكاية ثعلب عن الفراء في المنصف2/202، والمصباح1/849.

(3) في ك: (أول).

لاجْتِمَاعِ الهَمْزَتَيْنِ، وقَوْلُ ابْنِ الحَاجِبِ: كَانَ ذلِكَ بِالحَمْلِ عَلَى "الأَوَّلِ"[1]، ضَعِيفٌ، وقَدْ بَيَّنْتُهُ في "شَرْحِ تَصْرِيْفِ ابْنِ مَالِك"[2].

والأَصْلُ في "أَوَائِلَ": "أَوَاوِلُ"، فَقُلِبَت الوَاوُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً لانْكِسَارِها؛ ولِكَراهَةِ اجْتِمَاعِ وَاوَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُما إلا حَرْفٌ سَاكِنٌ، وهو حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِيْنٍ، لا سِيَّما وهو الأَلِفُ، ولِقُرْبِ الوَاوِ الثَّانِيَةِ مِن الطَّرَفِ، وذلِكَ مَوْضِعُ تَغْيِيْرٍ.

* * * * *

(1) الشافية71.

(2) شرح التعريف بضروري التصريف111

ومنْها: [البسيط]

[42/311] رَبّاءُ شَمّاءَ لا يَأوِي لِقُنَّتِها

إلاّ السَّحَابُ وإلاّ الأوْبُ والسَّبَلُ[1]

البَيْتُ لِمالك بنِ عُوَيْمِرٍ الخُزَاعِي[2].

و(رَبّاءُ)[3] وَزْنُهُ (فَعّالٌ)، وهَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ؛ لِقَوْلِهِم: (رَبَأْتُ القَوْمَ)، وهو أَبْلَغُ مِنْ (رَابِىءٍ)[4]؛ لأَنَّ بِنَاءَهُ مَوْضُوعٌ لِذلِكَ.

و(شَمّاءَ) مَجْرُورَةٌ بإِضَافَةِ "رَبَّاءَ" إلَيْها، ولا يَنْصَرِفُ للتَّأْنِيْثِ ولُزُومِه، وَوَزْنُها "فَعْلاءُ"، وهي الهَضَبَةُ المُرْتَفِعَةُ، واشْتِقَاقُها مِن الشَّمَمِ، وهو الارْتِفَاعُ، والمُذَكَّرُ[5] (أَشَمُّ)، والجَمْعُ (شُمٌّ)، ومِثْلُهُ قَوْلُ الآخَرِ: [البسيط]

[312] رَبّاءُ مَرْقَبَةٍ، قَوَّالُ مَخْطَبَةٍ دَفَّاعُ مَعْطَبَةٍ، قَطَّاعُ أقْرَانِ[6]

و(لا)[7] حَرْفُ نَفْيٍ.

(1) البيت للمتنخّل مالك بن عويمر بن عثمان الهذلي في ديوان الهذليّين37/2، والأغاني95/24، والحماسة البصرية239/1، وإيضاح الشعر427، والمصباح730/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري315، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي453، وابن يعيش58/3، 59، وأمالي ابن الشّجريّ224/2، والإقليد761/2، ولسان العرب(أوب)220/1، وخزانة الأدب3/5، وتاج العروس(أوب)34/2.
وهو بلا نسبة في التكملة283، والكشاف737/4، والمفصل152، والتّخمير107/2، وشرح الرّضي290/2، وتفسير القرطبي10/20، وشرح أبيات المفصّل والمتوسّط304. ويروى: (لا يدنو لقلّتها)، وربّاء: من ربأت الجبل، أي: صعدته، والأوْب: النّحل، والسّبَل: المطر.
(2) هو المتنخل مالك بن عويمر الخناعي الهذلي، وقد مرّت ترجمته. وانظر المصباح730/1.
(3) في ك: (رباء) بلا واو.
(4) في الأصل: (ربئ)، وفي ك: (راب).
(5) في ك: (وللمذكر).
(6) البيت لأبي المثلّم في المصباح لابن يسعون773/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي453، والبصائر والذخائر174/7، والتاج(غلب). ونسب في عيار الشعر89/1 إلى الخنساء، وللبيت غير رواية.
(7) قوله: (ولا) مكرر في ك.

و(يَأْوِي) فِعْلٌ مُستقبَلٌ مَرْفُوعٌ، سُكِّنَ لاعْتِلالِه.

و(لِقُنَّتِها) جَارٌّ ومَجْرُورٌ، واللاّمُ بِمَعْنى (إلى)، والتَّقْديرُ: إلى قُنَّتِها، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾[الكهف٦٣]، قَالَ أَبو عَليٍّ: فهو[1] في مِثْلِ قَوْلِه عَزَّ اسْمُهُ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[الزلزلة٥]، أيْ: إلَيْها[2].

و(السَّحَابُ) فَاعِلُ "يَأْوِي".

و(الأَوْبُ) عَطْفٌ عَلَيْه، وهو النَّحْلُ[3] لأَنَّها تَؤُوبُ إلى المَبَاءَةِ إذا جَنَحَ[4] اللَّيْلُ، والوَاحِدُ "آيِبٌ"، فَهو كَـ"صَاحِبٍ"، و"صَحْبٍ"، وسِيْبَوَيْه يَرَى أَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ[5]، وأَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ يَرَى أَنَّهُ جَمْعٌ مُكَسَّرٌ[6]، قَالَ أَبو عَليٍّ: ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ "الأَوْبُ" مَصْدَرًا[7]، فَيَكُونُ التَّقْدِيْرُ: ذَواتُ[8] الأَوْبِ.

و(السَّبَلُ): المَطَرُ، وقِيْلَ: هو السَّحَابُ النَّازِلُ المُتَّصِلُ نُزُولُهُ عَلَى بُعْدٍ مِنْ رَائِيهِ[9].

---

(1) ليس في الأصل، وس: (فهو).
(2) انظر إيضاح الشعر121، 397.
(3) في الأصل: (والنحل).
(4) في ك: (أجنح).
(5) سيبويه3/624.
(6) انظر رأي الأخفش في المنصف2/101، والمصباح1/734.
(7) انظر قول أبي علي في المصباح لابن يسعون1/734.
(8) في الأصل: (ذات).
(9) في الأصل: (رأسه).

وجَازَ عَطْفُ "السَّبَلُ" عَلَى "السَّحَاب" لاختِلاف اللَّفْظَيْنِ، وكَوْن الأَخَصِّ بَعْدَ الأَعَمِّ، فكَانَ ذلكَ مِنْ بَاب عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِه؛ لما أَفَادَ مَعْنَىً مُخْتَصًّا مُبَيِّنا قَدْ أُبْهِمَ فِي العُمُومِ، ألا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى:

﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾[البقرة٩٨] كَيْفَ عَطَفَ فِيْه الأَخَصَّ عَلَى الأَعَمِّ للبَيَان، إذْ قَدْ كَانَ يُتَوَهَّمُ فِي العُمُومِ أَنْ يَكُونَا فِي المَلائكَة وألاّ يَكُونَا؛ فَرَفَعَ العَطْفُ بالأَخَصِّ[ظ61] هذا الإبْهامَ، كَمَا رَفَع التَّوْكيْدُ المَجَازَ، وقَصَرَ اللّفْظَ المُؤَكَّدَ عَلَى الحَقِيْقَة، وكَذا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:

﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾[الرحمن٦٨]، وكَذا[1] قَوْلُ الشّاعِر:

[الطويل]

[313] أَكُرُّ عَلَيْهِمْ دَعْلَجاً ولَبَانُهُ إِذَا مَا اشْتَكَى وَقْعَ الرِّمَاحِ تَحَمْحَمَا[2]

(دَعْلَجٌ) اسْمُ فَرَسه، و(اللَّبانُ) الصَّدْرُ، وهو بَعْضُهُ، فَعَطَفَهُ عَلى الكُلِّ؛ لأَنَّ ذلكَ أَبْلَغُ وأَمْدَحُ؛ ولِهذا قَالَ سُبْحَانَهُ:

﴿ فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ﴾[النور٤٣][3]، حَيْثُ كَانَ الوَدْقُ الماءَ[4] النَّازِلَ نَفْسَهُ.

---

(1) في ك: (وكذلك).

(2) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه390 برواية:

أُقدّمُ فيهم دعلجًا وأَكُرُّه إذا أُكرِهَتْ فيه الرماحُ تحمحَما

وانظر البيت في المصباح لابن يسعون735/1، واللسان(دعلج)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي43/1، وتفسير البحر المحيط346/1، 125/2، والتاج(دعلج).

(3) وانظر الروم48، والآية في ك: (وترى....).

(4) ليس في الأصل: (الماءُ).

وسَمِعْتُ شَيْخَنا سَعْدًا[1] المَغْرِبيَّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى يَقُــولُ: يُمْكِــنُ أَنْ يَعْنِــي بِــ"السَّبَلِ" العَسَلَ[2]؛ لإِسْبَالِهِ وسَيَلانِه عَلَى سَبِيْلٍ وَاحِدٍ، ولِعَمَلِ النَّحْلِ للشَّهْدِ عَلَى طَرِيْقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وأَصْلُ (السَّبَلِ) الاسْتِمْرَارُ عَلَى سَنَنٍ مُسْتَقِيْمٍ، ولِهذا قِيْلَ للطَّرِيْــقِ: سَبِيْلٌ.

* * * * *

(1) في ك، وس: (سعد).

(2) ليس في ك: (العسل)

ومنْها: [المنسرح]

[43/314] أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً

غَيْرَ الَّذي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ[1]

أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ في التَّكْمِلَة، ولَمْ يُسَمِّ قَائِلَهُ[2].

(أَبْلِغْ) فِعْلُ أَمْرٍ. و(أَبَا) مَفْعُولُهُ.

و(دَخْتَنُوسَ) كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ، وأَصْلُها: (دَخْتْ)، (نُوش)، فَعَرَّبُوها، وأَبْدَلَ بَعْضُهُم مِنْ شِيْنِها سِيْنًا غَيْرَ مُعْجَمَة، وهو الأَكْثَرُ في الاسْتِعْمَالِ. وأَبْدَلَ[3] بَعْضُهُم مِنْ دَالِها تَاءً، فَقَالَ: (تَخْتَنُوس)، ولا يَنْصَرِفُ للعُجْمَةِ والعَلَمِيَّة.

و(المَأْلُكَةُ) الرِّسَالَةُ، وهي عِنْدَ أَبِي الفَتْحِ مِمّا تَقَدَّمَتْ[4] عَيْنُهُ عَلَى فَائِهِ؛ لأَنَّ أَصْلَ تَرْكِيْبِهِ عِنْدَهُ مِنْ (لأَكَ)، فالفَاءُ لامٌ، والعَيْنُ هَمْزَةٌ، واللاّمُ كَافٌ، فَعَلَى هذا تَصَرُّفُ الفِعْلِ، قَالَ النَّابِغَةُ: [الطويل]

[315] أَلِكْني إلى النّعمانِ حيثُ لَقِيتَهُ ....[5]

---

(1) مجهول القائل، قاله أحدهم مخاطبًا لقيط بن زرارة أبا دختنوس، وهي بنته، وانظر البيت في التكملة231، والصحاح(ألك)، والخصائص311/1، 275/3، والمحكم34/7، 145، والمصباح لابن يسعون664/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري288، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي400، وشرح ابن يعيش35/8، 100/9، 116، واللسان(ألك)، وتذكرة النحاة732.

(2) التكملة231.

(3) ليس في ك: (وأبدل).

(4) في ك: (قدمت).

(5) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه71، وتمامه:

.... فأهدى له اللهُ الغيوثَ البواكرا

وانظر البيت في الاشتقاق27، والمصباح لابن يسعون668/1.

والأَصْلُ: (أَلْئكْني)[1]، فَخُفِّفَت الهَمْزَةُ بطَرْحِ كَسْرَتِها عَلَى اللاّمِ، وحَذْفِها، وعَلَى هذا جَاءَ "مَلأكٌ"، وعَلَيْه جَاءَ "مَلائكَةٌ"، و"مَلائك" كَذلكَ، (مَفْعَلٌ)، و(مَفَاعِل)، ودَخَلَت التّاءُ لِتَأْنِيْثِ الجَمَاعَةِ، ولَمْ نَرَهُم اسْتَعْمَلُوا الفِعْلَ بِتَقْدِيْمِ الهَمْزَةِ، فَوَزْنُ (مَأْلَكَة): (مَعْفُلَةٌ)[2].

وقَالَ بَعْضُ المَغَارِبَة[3]: وأَوَّلُ[4] مَنْ قَالَ[5] في (مَلَك): إنَّ أَصْلَهُ (مَأْلَكٌ) مِن (الأَلُوكِ) الكِسَائِيُّ، وقَوْلُ أَبِي الفَتْحِ أَوْلى لِمَا ذُكِرَ، وأُلْزِمَ (مَأْلَكٌ) التَّخْفِيْفَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ؛ ولأَنَّ مِيْمَه صَارَتْ كَأَنَّها بَدَلٌ، حَتّى صَارَ التَّحْقِيْقُ فِيْهِ مَرْفُوضًا[6]، وأَتَوا بِهِ في الجَمْعِ عَلَى الأَصْلِ.

ونَصْبُها[7] عَلَى أَنَّها مَفْعُولٌ ثانٍ لِفِعْلِ الأَمْرِ.

و(غَيْرَ) صِفَةٌ لها. و(الّذي) مَوْصُولٌ.

و(قَدْ يُقَالُ) صِلَتُهُ، والعَائِدُ إِلَيْهِ هو القَائِمُ مَقَامَ الفَاعِلِ.

وحُذِفَتْ نُونُ (مِنْ) لِسُكُونِها، وسُكُونِ لامِ المَعْرِفَةِ. وعَلَى هذا أَجَازُوا: (مِلانَ)، وأَصْلُهُ: (مِنَ الآنَ)، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ إِلى اللامِ. وحُذِفَتْ، ثُمَّ حُذِفَت النُّونُ؛ لأَنَّ أَصْلَ اللاّمِ السُّكُونُ. والتَّخْفِيْفُ عَارِضٌ. وكَذلكَ: (قَالُلانَ) في: (قَالُوا الآنَ)، ثُمَّ خُفِّفَت[8] الهَمْزَةُ، ونُقِلَتْ حَرَكَتُها إِلى اللاّمِ، وحُذِفَتْ وَاوُ الضَّمِيْرِ؛

---

(1) في الأصل: (لئكني).

(2) في الأصل، وس: (مفعلة). وانظر الخصائص3/257.

(3) يعني ابن يسعون، انظر المصباح1/669.

(4) في ك: (أول).

(5) قوله: (قال) ليس في الأصل.

(6) انظر المنصف2/103.

(7) يعني: نصب (مألكة) في البيت الشاهد رقم[43/314].

(8) في الأصل: (حذفت).

لسُكُونِ اللاّمِ أَيْضًا في الأَصْلِ، إلاّ أَنَّ هذا في حُرُوفِ العِلّةِ حَسَنٌ جَائِزٌ في النَّظْمِ والنَّثْرِ؛ لِدَلالَةِ الحَرَكَةِ الّتي قَبْلَها، وهي مِنْ جِنْسِها، عَلَيْها. وحَذْفُ نُونِ (مِنْ) غَيْرُ[1] حَسَنٍ، وهو لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ.

وإنَّما شُبِّهَت النُّونُ السَّاكِنَةُ بالحُرُوفِ اللَّيْنَة للغُنَّة الّتي فِيْها؛ ولِذلكَ كَثُرَتْ زِيَادَتُها، وأُبْدِلَتْ مِنْها، وتَعَاقَبَتْ مَعَها عَلَى الكَلِمَةِ الوَاحِدَة، ومَعَ[2] ذلكَ[و62] فَشَبَّهُوها بِالتَّنْوِيْنِ، وهو قَدْ يُحْذَفُ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، ولِكَوْنِ[3] حَذْفِ نُونِ (مِنْ) شاذًّا في القِيَاسِ، وإنْ كَثُرَ ذلكَ في اسْتِعْمَالِهم مَعَ لامِ المَعْرِفَة، قَدَّمَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسيُّ مَسْأَلَةَ[4] (الكَمْأَة)، و(المَرْأَة)[5]، والقِيَاسُ فِيْهِما: (الكَمَةُ)، و(المَرَةُ)[6]، كَمَا أَنَّ القِيَاسَ تَحْرِيْكُ النُّونِ لالْتِقَاءِ السّاكِنَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ؛ لأَنَّ الحُرُوفَ لا يَلِيْقُ بِها الحَذْفُ.

قَالَ أَبُو الفَتْحِ[7]: وإنَّما يَكْثُرُ ذلكَ في الأَفْعالِ، ثُمَّ في الأَسْمَاءِ؛ وأَمَّا الحُرُوفُ فَيَقِلُّ ذلكَ فِيْها جِدًّا، إلاّ في التَّضْعِيْف، نَحْوُ: (رُبَّ)، و(إنَّ).

فَإنْ قِيْلَ: ولِمَ كَثُرَ ذلكَ في الأَفْعَالِ والأَسْمَاءِ؟ أَجَبْتُ: لأَنَّ الأَفْعَالَ يُعْلَمُ أَصْلُها بالاشْتِقَاقِ والتَّصَرُّف، فلا يُخْشَى اللَّبْسُ بالحَذْفِ فِيْها، وكَذلكَ الأَسْمَاءُ. ولهذا قَالَ النُّحَاةُ: الغَالِبُ عَلى (مُذْ) الاسْمِيَّةُ لِدُخُولِ الحَذْفِ عَلَيْها، بِخِلافِ (مُنْذُ). ولِي فِيها كَلامٌ مَبْسُوطٌ في "التَّعْلِيْقِ عَلى كِتَابِ المُتَّبِعِ"، فانْظُرْهُ هُناك.

* * * * *

---

(1) ليس في ك: (غير).
(2) في الأصل: (مع) بلا واو.
(3) في الأصل: (كون).
(4) في ك: (ومسألة).
(5) انظر التكملة للفارسي231.
(6) قوله: (والقياس فيهما الكمة والمرة) ساقط من ك.
(7) انظر سر الصناعة540/2 .

ومنْها: [الوافر]

[44/316] أَبِالْمَوْتِ الّذي لا بُدَّ أَنِّي

مُلاقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفيني[1]

البَيْتُ لأَبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ[2].

الهَمْزَةُ للاسْتِفْهَامِ عَلَى سَبِيْلِ التَّوْبِيْخِ، والبَاءُ سَبَبِيَّةٌ.

و(المَوْتُ) مَجْرُورَةٌ، و(الّذي) مَوْصُولٌ، و(لا)[3] حَرْفُ نَفْيٍ.

و(بُدَّ) اسْمُها، مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ في الأَصَحِّ. والْيَاءُ اسْمُ "إِنَّ".

و(مُلاقٍ) خَبَرُها، وحَرْفُ الجَرِّ مَحْذُوفٌ، وهو خَبَرُ "لا"، أَيْ: لا بُدَّ مِنْ لِقَائِي إِيَّاهُ. والجُمْلَةُ المَنْفِيَّةُ صِلَةُ "الّذي"، والعَائِدُ مَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيْرُ: مُلاقِيْهِ. والمَوْصُولُ مَع صِلَتِهِ في مَوْضِعِ جَرٍّ صِفَةٌ لـ"المَوْت".

وأَصْلُ: "لا أَبَاكَ": لا أَبَا لَكَ، فَحُذِفَت اللاّمُ لَفْظًا، وهي مَبْنِيَّةٌ تَقْدِيْرًا، يَدُلُّكَ عَلَى ذلكَ[4] صِحَّةُ دُخُولِ (لا) عَلَيْه، ولَوْلا ذلكَ لَمَا صَحَّ دُخُولُها عَلَيْه.

قَالَ أَبو عَلِيٍّ في التَّذْكِرَة: جَازَ أَنْ تَعْمَلَ "لا" في "أَبَاكَ"[5] وهو مَعْرِفَةٌ، حَيْثُ كَانَ مُضَافًا إِلى مَعْرِفَةٍ؛ لأَنَّ المُتَكَلِّمَ بهذا لَيْسَ قَصْدُهُ نَفْيَ الأَبِ، إِنَّما قَصْدُهُ الذَّمُّ، فهو

---

(1) البيت من شواهد المقتضب4/375، والأصول1/390، والصحاح(خعل، فلي)، واللامات للزجاجي103، وإعراب القرآن للنحاس2/383ص، والإيضاح العضدي260، والخصائص1/345، ومشكل إعراب القرآن1/414، والمصباح1/507، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري211، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي1/280، وشرح الكافية الشافية1/528، والهمع1/525.

(2) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة، شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، مدح الخلفاء فيهما، كان فصيحًا راجزًا، وكان أبو عمرو بن العلاء يقدّمه. (انظر أخباره في الأغاني16/331).

(3) في الأصل: (لا بد).

(4) في الأصل: (يدلك ذلك على).

(5) في الأصل وس: (لا أباك).

كالمَثَلِ، والتَّنوِيْنُ مُقدَّرٌ، كأَنَّهُ: لا أَبًا لَكَ، كَمَا أَنَّهُ مُقدَّرٌ في: (هذا ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا)، فهو إذًا نَكرَةٌ مثلُهُ، وهو أَحَقُّ بالتَّنكِيْرِ؛ لِدُخُولِ اللامِ المُوجِبَةِ لِثَبَاتِ التَّنوِيْنِ. ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَبًا) غَيْرَ مُضَافٍ، ولكنَّهُ رَدَّ لامَ الفِعْلِ في قَوْلِه:

[الطَّويل]

[317] .... كَما أَبُكَ فِيْنا يَا أَبَاةَ غَرِيْبُ[1]

وكَقَوْلِ الآخَرِ: [الطويل]

[318] .... وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنا تَقْطُرُ الدِّمَا[2]

---

(1) عجز بيت لأبي الحدرجان في النّوادر لأبي زيد575، صدره:

تقول ابنتي لما رأتني شاحبا ....

وانظر البيت في معاني الأخفش73، والصحاح(أبا)، وإيضاح الشعر للفارسي197، والخصائص339/1، ومقاييس اللغة252/3، والمحكم563/10، وأساس البلاغة323، والمصباح لابن يسعون508. وقد ورد في المصادر جميعها برواية: (كأنّك....)، وما أثبتناه ما ورد في نسخ المخطوط كلها.

(2) عجز بيت من الطويل، صدره:

وَلَسْنا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنا ....

وقد نسب إلى شاعرين:

فهو للحصين بن الحمام المري في جمهرة اللغة1306/3، والبصريات626، وديوان المعاني115/1، وشرح ديوان المتنبي للعكبري307/1، والحماسة المغربية611/1-612، وديوان الحماسة بشرح التبريزي61، والتذكرة الحمدونية400/2، والأشباه والنظائر95/5، وخزانة الأدب461/7

وهو لحسّان بن ثابت في العقد الفريد97/1 وليس في ديوانه.

وهو بلا نسبة في مجالس العلماء249، والإغفال328/1، والعضديات270، والحلبيات8، والحجة للفارسي172/2، 179، والمنصف148/2، وأمالي ابن الشّجري228/2، ونتائج الفكر367، والمصباح لابن يسعون508/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري279، وإيضاح شواهد الإيضاح393/1، وشرح الملوكي415، وابن يعيش5/4،84/153، والإيضاح في شرح المفصل574/1، وشرح الرّضي357/3، وتذكرة النحاة142، وتفسير البحر المحيط469/4برواية: (تجري كلومنا) ولسان العرب(برغز)311/5، (دمي)268/14، وشرح شواهد شرح الشّافية للبغدادي114/4.

فـ(لَكَ) عَلَى هذا صِفَةٌ لِقَوْلِه: "أَبَا". ولا اعْتِرَاضَ بِقَوْلِهِمْ: "لا أَبَا لك"؛ لأَنَّا قَدْ قُلْنا: إِنَّهُ مَثَلٌ، والأَمْثَالُ يَجُوزُ فِيْها ما لا يَجُوزُ فِي غَيْرِها، وهو مَوْضِعُ تَغْيِيْرٍ، كالنِّدَاء.

وذَكَرَ بَعْضُهُم أَنَّ قَوْلَهُم: "لا أَبَا لَكَ" مَدْحٌ، و"لا أُمَّ لَكَ" ذَمٌّ[1]. وقِيْلَ: يَكُونَانِ جَمِيْعًا فِي المَدْحِ والذَّمِّ[2].

و(تُخَوِّفِيْنِي) أَصْلُهُ: تُخَوِّفِيْنَنِي، لكنْ حَذَفَ إِحْدَى النُّونَيْنِ اضْطِرَارًا[3]، كذا قَالَ عَلِيُّ بن سُلَيْمَانَ الأَخْفَشُ[4].

وقِيْلَ: حُذِفَتْ النُّونُ الّتِي هي عَلامَةُ الرَّفْعِ، وأَبْطَلَهُ أَبُو الفَتْحِ بِأَنَّ دَلِيْلَ الإِعْرَابِ لا يُحْذَفُ[5]. وكَانَ المُبَرِّدُ يَرَى حَذْفَ النُّونِ الثَّانِيَةِ؛ لأَنَّها إِنَّما زِيْدَتْ مَعَ اليَاءِ[ظ62] في الوَاحِدِ؛ لِتَسْلَمَ قَبْلَها حُرُوفُ الإِعْرَابِ، يَعْنِي فِي مِثْلِ: (يَضْرِبُنِي) إذا كَانَت اليَاءُ تَكْسِرُه[6]، وهكذا كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ معد يكْرِبَ[7]:

[الوافر]

(1) انظر تهذيب اللغة15/432، 460. ونسب ذلك إلى مؤرج في المصباح لابن يسعون1/510.

(2) انظر تهذيب اللغة15/432، واللامات للزجاجي105، ومقاييس اللغة1/22.

(3) في ك: (اطرادًا).

(4) هو الأخفش الصغير، أخذ عن المبرد وثعلب، لم يشتهر عنه نحو ولا شعر، كان شديد الفقر، توفي من أكل الشحم، قبض على قلبه فمات في بغداد سنة خمس عشرة وثلثمئة، كان يضجر من مساءلته في النحو، نسب له ياقوت عددًا من التصانيف. (ترجمته في البلغة153، وبغية الوعاة2/167-168).

(5) انظر رأي أبي الفتح في المصباح1/510.

(6) في الأصل: (إذا كانت تكسر).

(7) هو فارس من اليمن، وَفَدَ على النبي صلّى الله عليه وسلم، وأسلم، ارتد عن الإسلام ثم عاد إليه، له وقائع مشهورة في الجاهلية، وأبلى بلاءً حسنًا في القادسيّة، له ديوان شعر. (انظر ترجمته في الإصابة4/686، والأعلام5/86).

[319] تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مسْكًا يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذا فَلَيْنِي[1]

يَعْنِي أَنَّ النُّونَ الثَّانِيَةَ مِنْ "فَلَيْنَنِي" حُذِفَتْ وإِنْ كَانَت الأولى اسْـمًا؛ لأَنَّهـا ضَمِيْرُ جَمَاعَةِ المُؤَنَّث، والكَسْرَةُ في الأَسْمَاءِ لا تُكْرَهُ كَمَا كُرِهَتْ في الفِعْلِ، لكنَّهـا حُذِفَتْ مَعَه كَما حذفت[2] مَع المُفْرَدِ الّذي هو (تُخَوِّفيْنِي) ونَحْوُهُ. قَـالَ[3]: فَـإِنْ اضْطُرَّ[4] في الجَمْعِ حَرَّكَ النُّونَ الّتي هي عَلَمُ الرَّفْعِ بالكَسْرِ، يَعْنِي في مِثْلِ: "يَرْهَبُونَ"، ولَمْ يَمْتَنِعْ[5] من ذلكَ؛ لأَنَّها لَيْسَتْ حَرْفَ[6] الإعْرَابِ، فَيُكْرَهُ الكَسْرُ فِيْها. وقَـرَأَ بَعْضُهُم: "أَتُحَاجُّونِي في الله"[الأنعام80][7] بحَذْفِ الأُولى، الّتي هي عَلَمُ الرَّفْعِ، كَما تَقُولُ: (هو يُمَكِّنِي) فَتَحْذِفُ الضَّمَّةَ للتَّخْفِيْفِ، ولا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ المَحْذُوفَةُ الثَّانِيَةَ؛ لأَنَّها من الأَسْمَاءِ المُضْمَرْة.

وقَوْلُهُ: (أَبالمَوْتِ) يَتَعَلَّقُ بِـ(تُخَوِّفِيْنِي)، وهو المَفْعُولُ الثَّاني لَهُ، وهذا جَلِيٌّ.

* * * * *

---

(1) البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه173، وانظر البيت في سيبويه3/520، والزاهر1/185، وجمهـرة اللغة1/459، وتهذيب اللغة15/269، والصحاح(فلي)، وإعراب القـرآن للنحـاس2/78، 383، 4/21، والحجة لابن خالويه143، 206، وتفسير البحر المحيط1/585.

(2) سقط من الأصل: (حُذفت).

(3) الكلام لابن جني. انظر المصباح1/511.

(4) قوله: (قال) ساقط من ك، وقوله: (فإن) ساقط من الأصل، وس.

(5) في ك: (يمنع).

(6) في الأصل: (حروف).

(7) جاء في النسخ الثلاث: (أتحاجونا) وهي من آية في البقرة رقم139، ولم نعثر فيها على قـراءة مـسندة إلى أحد، إلا أن أبا حيان قال: يجوز حذف النون الأولى. (انظر تفسير البحر المحيط1/585) وأمّا ما أثبتناه فهو جزء من آية الأنعام(80)، وفيها قراءة مسندة إلى نافع وابن عامر بتخفيف النون. (انظر الحجة للفارسـي3/333، وحجة القراءات257) وانظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري214.

ومنْها: [الخفيف]

[45/320] رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلكَ اليَوْمَ

وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتالِ[1]

البَيْتُ للأعْشَى مَيْمُونِ بنِ قَيْسٍ.

(رُبَّ) حَرْفُ جَرٍّ، و(رِفْدٍ) مَجْرورٌ بِها، وهو القَدَحُ العَظِيْمُ، عَنْ يَعْقُوبَ[2] وغَيْرِهِ، ورِوَايَةُ الأَصْمَعِيِّ: (رِفْدٍ) بِكَسْرِ الرّاءِ[3]، ورِوَايَةُ أَبِي عُبَيْدَةَ[4] بِفَتْحِ الرَّاءِ[5]. و(الرِّفْدُ) بِالكَسْرِ: العَطِيَّةُ أَيْضًا، وبِفَتْحِها المَصْدَرُ. يُقَالُ: (رَفَدْتُهُ): أَعَنْتُهُ و(أَرْفَدْتُهُ) لُغَةٌ فِيْهِ، و(أَرْفَدْتُهُ): أَعْطَيْتُهُ.

و(هَرَقْتُهُ) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفَاعِلٍ ومَفْعُولٍ، والهَاءُ بَدَلٌ مِن الهَمْزَةِ، كَما قَالُوا: (هَيَّاكَ) في (إِيَّاكَ)، و(هَرَحْتُ الدَّابَّةَ) في (أَرَحْتُ)، و(هَنَرْتُ الثَّوْبَ) في (أَنَرْتُ). وهذا وإِنْ جَاءَ في كَلِمٍ صَالِحَةِ العِدَّةِ، فلا يُقَاسُ عَلَيْهِ، فلا يُقَالُ في (أَحْمَدَ): (هَحْمَدَ)، ولا في (إِبْرَاهِيْمَ): (هِبْرَاهِيْمَ)، وإِنَّما كَانَ ذلكَ هَرَبًا مِنْ ثِقَلِ الهَمْزَةِ. ومَوْضِعُها جَرٌّ؛ لأَنَّها صِفَةُ "رِفْدٍ"، والعَائِدُ الهَاءُ.

---

(1) مرّ البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم(117)..

(2) انظر المخصص3/198.

(3) انظر المخصص3/199.

(4) هو معمر بن المثنى اللغوي البصري أبو عبيدة، مولى بني تيم، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنّف غريب الحديث، وأخذ عنه أبو عبيد، وأبو حاتم، والمازني، وغيرهم، وكان أعلم من الأصمعي وأبي زيد بالأنساب والأيام، أقدمه الرشيد من البصرة إلى بغداد وقرأ عليه، صنّف: المجاز في غريب القرآن، الأمثال في غريب الحديث، المثالب، أيام العرب، معاني القرآن وغيرها. مات سنة ثمان ومئتين، وعمره ثمان وتسعون سنة: انظر ترجمته في تاريخ بغداد13/252، والبلغة224، وبغية الوعاة2/294.

(5) انظر المخصص3/199.

و(ذلكَ) نَصْبٌ عَلَى الظَّرْفِ. و(اليَوْمَ) صِفَتُه[1]، أَيْ: هَرَقْتُهُ في ذلكَ اليَـــوْمِ، ويَتَعَلَّقُ بِقَوْلِه: "هَرَقْتُهُ".

و(أَسْرَى) جَمْعُ (أَسِيْرٍ)، قَالَ ابْنُ النَّحَّاسِ[2]: وَأَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ يَـــذْهَبُ إِلى أَنَّ الأَسْرَى الّذين جاءُوا مُسْتَأْسَرِيْنَ، و(الأُسَارَى): الّذينَ صَارُوا في الوَثَاقِ،

قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ ﴾ [الأنفال ٦٧]،

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيْكُم مِن الأُسَارَى ﴾ [الأنفال ٧٠][3]، وهو مَعْطُـــوفٌ عَلَى "رِفْدٍ"، وعَلامَةُ جَرِّهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ في أَلِفِهِ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِلتَّأْنِيْثِ، ولُزُومِهِ.

و(مِنْ مَعْشَرٍ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ.

و(أَقْتَالِ) صِفَةٌ لِـــ(مَعْشَرٍ)، وهو جَمْعُ "قِتْلٍ" بِكَسْرِ القَافِ. قَالَ يَعْقُـــوبُ: هو العَدُوُّ ذُو التِّرَةِ[4]، وقَالَ الأَصْمَعِيُّ: الأَقْتَالُ الأَقْرَانُ. وقَالَ أَبُـــو عَمْـــرٍو: هُـــم الشُّجْعَانُ[5].

ويَتَعَلَّقُ الجَارُّ والمَجْرُورُ بِمَحْذُوفٍ، وهو صِفَةٌ لِـــ"أَسْرَى"، والتَّقْدِيْرُ: وأَسْرَى كَائِنِيـــنَ مِنْ مَعْشَرٍ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ في التَّذْكِرَةِ[6]: قَدْ كُنّا رَأَيْنا في قَوْلِ الأَعْشَى:

.... وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ.......

(1) في ك: (صفة).

(2) انظر قول النحاس في المصباح لابن يسعون 522/1.

(3) هي قراءة أبي عمرو بن العلاء. انظر الحجة للقراء للفارسي 163/4، وحجة القراءات 314.

(4) انظر إصلاح المنطق 16.

(5) انظر القولين في المصباح لابن يسعون 523/1.

(6) ليس في ك: (التذكرة).

أَنَّ (مِنْ) تَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ؛ لِيَكُونَ صِفَةً لـ"أَسْرَى"؛ لأَنَّكَ إِنْ عَلَّقْتَهُ بِـ"أَسْرَى" دُونَ مَا ذَكَرْنا بَقِيَ المَعْطُوفُ غَيْرَ مَوْصُوفٍ، وهذا لا يَجُوزُ، كَمَا لا يَجُوزُ في المَعْطُوف عَلَيْه.

فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ: [الطويل]

[321] ألا رُبَّ يَوْمٍ قَد لَهَوْتُ وَسَاعَةٍ بآنسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ[1]

فَعَطَفَ "ساعَةً"[2] ولَمْ يَصِفْهَا. [و63] قِيلَ: لَمَّا كَانَت السَّاعَةُ مُشَارِكَةً للْيَوْمِ في الصِّفَةِ جَازَ أَنْ تُحْذَفَ في اللَّفْظِ، وهي مُرَادَةٌ في المَعْنى[3]، فَصَارَتْ كَالْمَلْفُوظِ بِها، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُم: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَبَاهُ وعَمْرٌو)[4] الجُمْلَةُ[5] المَحْذُوفُ مِنْها كَالْمَلْفُوظِ بِها، ولَيْسَ الأَسْرَى كَذلكَ؛ لِعَدَمِ مُوَافَقَةِ صِفَتِهِم صِفَةَ الرِّفْدِ.

وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّ الإِرَاقَةَ إِتْلافٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: رُبَّ رِفْدٍ أَتْلَفْتُهُ، ومُسْتَأْسَرِينَ مِن العُدَاةِ أَتْلَفْتُهُم، فَيَصِحُّ عَلَى هذا تَعَلُّقُهُ بِـ"أَسْرَى"، وحَذْفُ الصِّفَةِ. انْتهى كَلامُهُ.

وأَخْبَرَنِي شَيْخُنا سَعْدٌ المَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى أَنَّ القَاضِي أَبَا الوَلِيْدِ[6] رَدَّ هذا القَوْلَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ، وقَالَ[7]: هذا لا يَلْزَمُ؛ لأَنَّ المَعْطُوفَ قَدْ يَكُونُ مَوْصُوفًا،

---

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه181، ورواية الديوان:

ألا رُبَّ يوم قد لهوت وليلة ....

وهو في العباب الزاخر(خطط)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي285/1، والمقرب273، 274، وتفسير البحر المحيط297/6، ومغني اللبيب180، 764، والهمع432/2، والتصريح69/3.

(2) سقطت (ساعة) من الأصل.

(3) قوله: (في المعنى) ليس في ك.

(4) في الأصل: (زيدًا ضربت أباه وعمروٌ).

(5) في ك: (والجملة).

(6) هو أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام بن خالد، الكاتب المعروف بابن الوقشي، من أهل طليطلة، عارف بالأحكام والفقه والنحو وفروع العلوم كلها تقريبًا من تآليفه نكت الكامل للمبرد، توفي سنة تسع وثمانين وأربعمئة. انظر ترجمته في بغية الوعاة327/2.

(7) انظر قول أبي الوليد في المصباح لابن يسعون515/1 بتصرف.

والمَعْطُوفُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَوْصُوف، وبالعَكْسِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ الفَقِيْــهُ وسَــعِيْدٌ)، و(جَاءَنِي زَيْدٌ وسَعِيْدٌ الفَقِيْهُ)[1].

وقَالَ شَيْخُنا: هذا الّذي قَالَهُ القَاضِي صَحِيْحٌ فِي الأَعَمِّ، والّذي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ مَخْصُوصٌ بِـــ(رُبَّ)؛ وسَبَبُهُ أَنَّها للتَّقْلِيْلِ، والتَّقْلِيْلُ كَالنَّفْيِ، وحُكْمُ حَرْفِ النَّفْيِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى جُمْلَةٍ، ولَمّا كَانَ العَامِلُ فِيْها يَكْثُرُ حَذْفُهُ الْتَزَمُوا وَصْــفَ مَعْمُولِهــا؛ لِيَكُونَ مَا بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ فِي اللَّفْظِ جُمْلَةً؛ ولِيَدُلَّ عَلَى المَحْذُوفِ؛ ولِيَكُونَ عِوَضًــا مِنْهُ وسَادًّا[2] مَسَدَّه.

وهُنا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّ الأَقْيَسَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ فِعْلاً وفَاعِلاً، أَو اسْمَ فَاعِلٍ، أَوْ ظَرْفًا، وأَضْعَفُ مِنْ ذلِكَ كُلِّه أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَحْضًا.

وقَالَ الصِّقِلِّي فِي الحَوَاشِي: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ "مِنْ مَعْشَرٍ" بِــ"أَسْــرَى" عَلــى وَجْهَيْنِ:

- الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ المَعْمُولُ قَائِمًا مَقَامَ الوَصْفِ، كَمَا قَامَ مَقَامَــهُ فِي جَــوَازِ الابْتِدَاءِ بالنَّكِرَةِ.

- والثّانِي: أَنَّ "أَسْرَى" صِفَةٌ لِمَوْصُوف مَحْذُوف، أَيْ: وقَوْمٌ أَسْــرَى مِــنْ مَعْشَرٍ، والمَعْنى: رُبَّ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ فاسْتَقْتُها، فَذَهَبَ مَا كَانَ يَحْلُبُه فِي الرِّفْدِ.

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: رُبَّ ذَوِي رِفْدٍ، أَيْ: غَبَرَتْ نِعَمُهُم لَمّا أَخَذْتُ نَعَمَهُم[3].

وقَالَ بَعْضُ الأَشْيَاخِ: الأَوْلى أَنْ تَكُونَ إِرَاقَةُ الأَقْدَاحِ كِنَايَةً عَنْ ذَهَابِ الأَرْوَاحِ مِنْ ذَوِي القِرَى والسّماحِ. وهذا كَقَوْلِهِ: [الوافر]

---

(1) ليس في الأصل: (كقولك: جاءني....وسعيد الفقيه).

(2) في ك: (وسادة).

(3) في ك: (غبرت نعمتهم لما أخذت نعمتهم).

[322] .... لَوْ أَدْرَكْنَهُ صَفِرَ الوِطَابُ[1]

أَيْ: خَلا بَدَنُهُ مِنْ رُوحِهِ كَخُلُوِّ[2] الزِّقِّ مِن اللَّبَنِ، وهذا جَلِيٌّ.

* * * * *

(1) عجز بيت من الوافر لامرئ القيس في ديوانه83، صدره:

وأَفْلَتَهُنَّ عِلْبَاءٌ جَرِيْضا ....

وانظر البيت في الأصمعيات131، وغريب الحديث لابن قتيبة752/3، وجمهرة اللغة740/2، والزاهر275/2، وتهذيب اللغة118/12، 28/14، والمحكم307/3، والمستقصى141/2، ومجمع الأمثال398/1، والمصباح لابن يسعون519/1، والتنبيه لابن بري146/1، واللسان(غلب)، (وطب).

(2) في ك: (كما يخلو).

ومنْها: [الكامل]

[46/323] فَغدَتْ كِلاَ الْفَرَجَيْنِ تَحْسبُ أَنَّهُ
مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا[1]

البَيْتُ لِلَبِيْدِ بنِ رَبِيْعَةَ.

الفَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ، و(غَدَتْ) فِعْلٌ نَاقِصٌ مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ)، واسْمُها مُضْمَرٌ فِيْها يَعُودُ إلى البَقَرَةِ الوَحْشِيَّةِ، والتَّاءُ للتَّأْنِيْثِ، ولامُ الفِعْلِ مَحْذُوفَةٌ لِسُكُونِ التَّاءِ بَعْدَها.

و(كِلا) أَصْلُهُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ والعَبْدِيِّ (كِلَيْ)، ولامُهُ ياءٌ لِوَجْهَيْنِ:

- الأَوَّلُ: أَنَّ الإِمَالَةَ وَرَدَتْ فِيْهِ، وهِيَ مِنْ أَدِلَّةِ اليَاءِ، ولا اعْتِدَادَ بِـ(العَشَا)[2] لِشُذُوذِه.

- والثَّانِي: أَنَّ الأَلِفَ المَجْهُولَةَ إذا كَانَتْ لامًا حُكِمَ عَلَيْها بالياءِ، وإِنْ كَانَتْ عَيْنًا حُكِمَ عَلَيْها بالوَاوِ.

---

(1) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه173، وانظر العين429/8، وسيبويه407/1، والمقتضب103/3، 341/4، وإصلاح المنطق77، والزاهر125/1، ومعاني القرآن للنحاس336/1، 386/4، 410/6، 469، وتهذيب اللغة196/10، 458/15، والمصباح لابن يسعون426/1، وإيضاح شواهد الإيضاح232/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري170، والكشاف474/4، ومقاييس اللغة2/1،212/29، وشرح اللمع للباقولي الأصفهاني452/1، ولسان العرب(أمم)، (كلا)، (ولي)، وتاج العروس(فرج)، (وكل)، و(ولي).

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة463/1، والإيضاح العضدي211، وإعراب القرآن للنحاس132/2، 182/4، والنكت للأعلم423/1، والمقتصد653/1، وأمالي ابن الشجري166/1، وشرح المقدمة الجزولية1144/3، والإرشاد إلى علم الإعراب223، وتفسير القرطبي234/16، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي552/1، والإقليد492/1، وشرح شذور الذهب210، والهمع202/2، والمحكم398/7، والمخصص513/1، ونتائج التحصيل376/1.

(2) بعده في ك: (والمكا).

وأَصْلُهُ عِنْدَ أَبِي الفَتْحِ (كِلَو)؛ لأَنَّ التَاءَ قَد أُبْدِلَتْ مِنْهُ، ومَعْلُومٌ أَنَّ الكَثِيْرَ إِبْدَالُها من الوَاوِ دُونَ اليَاءِ.

ولَفْظُهُ مُفْرَدٌ، ومَعْنَاهُ التَّثْنِيَةُ عِنْدَ البَصْرِيِّ، وهو مَرْفُوعٌ بالابْتِدَاءِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الظَّرْف؟ أَجَبْتُ: مَنَعَ أَبو عَلِيٍّ مِنْ ذلِكَ لأَنَّه مَخْصُوصٌ[1]، يَعْنِي أنَّ "غَدَتْ" فِعْلٌ لا يَتَعَدَّى[ظ63]، وكَذلِكَ هو فِيْمَنْ رَوَاهُ بالعَيْنِ المُهْمَلَةِ، ومَا لا يَتَعَدَّى لا يَنْصِبُ المَخْصُوصَ.

و(الفَرْجَيْنِ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ "كِلا" إِلَيْه، والوَاحِدُ (فَرْجٌ)، وهو الثَّغْرُ. وأَخْبَرَنِي شَيْخُنا عنْ بَعْضِ شُيُوخِ المَغْرِب بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى المَوْضِعُ المَخُوفُ فَرْجًا عَلى طَرِيْقِ التَّفَاؤُلِ بانْفِرَاجِ مَا يُخْشَى عُقْبَاه[2].

وقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: الفَرْجُ الثَّغْرُ بَيْنَ مَوْضِعَيْ المَخَافَةِ والأَمْنِ[3].

و(تَحْسِبُ) فِيْهِ لُغَتانِ: كَسْرُ السِّيْنِ وفَتْحُها، والكَسْرُ يُعْزى إِلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ[4]، وهو مِنْ أَخَوَاتِ (ظَنَنْتُ).

والهَاءُ اسْمُ "إِنَّ"، ومَوْضِعُها نَصْبٌ.

و(مَوْلى المَخَافَةِ) مُضَافٌ ومُضَافٌ إِلَيْه، و(مَوْلى) مَرْفُوعٌ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ (إِنَّ)، وفَسَّرَه ابْنُ الأَنْبَارِيِّ المُتَقَدِّمُ[5] بالأَوْلى، أَيْ: هو أَوْلى بِالمَخافَةِ[6]، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالى:

---

(1) جاء في المصباح لابن يسعون428/1 أنّ أبا علي منع ذلك في التعاليق.

(2) في الأصل: (عبقاه).

(3) انظر جمهرة اللغة463/1.

(4) في ك: (صلى الله عليه وسلم)، والأصل: (وآله). وانظر اللغة التي نسبت للرسول صلى الله عليه وسلم في إعراب القرآن للنحاس122/4، ومشكل إعراب القرآن842/2، وشرح الفصيح للزمخشري263/1.

(5) يعني أبا بكر صاحب الأضداد، والزاهر وغيرهما، ت328هـ.

(6) انظر الزاهر125/1.

﴿ٱلنَّارُۖ هِيَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ﴾ [الحديد١٥]، أَيْ: أَوْلى بِكُم، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَوْلى بمعنى[1] الوَلِيِّ والحَلِيْفِ والجَارِ.

وفَسَّرَهُ الآمديُّ[2] اللُّغَوِيُّ بأَخِي المَخَافَةِ وصَاحِبِها، وفَسَّرَهُ الأعْلَمُ المَغْرِبِيُّ بمَوْضِعِ المَخَافَةِ[3] ومُسْتَقَرِّها[4]، وأَنَّهُ مَع مَعْمُولِها في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ"تَحْسَبُ" عَلَى أَحَدِ الوُجُوهِ الثَّلاثَةِ.

و(تَحْسَبُ) في مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرٍ عَن "كِلا"، والعَائِدُ[5] الضَّمِيْرُ في "أَنَّهُ"، وإِفْرَادُه دَلِيْلٌ عَلَى إِفْرَادِ (كِلا) لَفْظًا، لأَنَّ العَائِدَ مُطَابِقٌ لِمَا يَعُودُ إِلَيْهِ.

و(خَلْفُها وأَمَامُها) قَدْ تُصُرِّفَ فِيْهِما، وأُخْرِجا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، بِجَعْلِهِما مَرْفُوعَيْنِ، وفي ذلكَ وُجُوهٌ أَرْبَعَةٌ[6]:

- الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَا مُبْدَلَيْنِ مِنْ "مَوْلى المَخَافَةِ"، وهذا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ وغَيْرِهِ؛ لأَنَّ "مَوْلى" وإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَقَدْ يَقَعُ في المَعْنى للاثْنَيْنِ.
- والثَّانِي: أَنْ يَكُونَا خَبَرَيْنِ لِقَوْلِه: "أَنَّه"، فَلَها حِيْنَئِذٍ ثَلاثَةُ أَخْبَارٍ.
- والثَّالِثُ: أَنْ يَكُونا مُبْدَلَيْنِ مِنْ "كِلا".
- والرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَا خَبَرَيْنِ لِمُبْتَدأ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هُما خَلْفُها وأَمَامُها.

(1) في الأصل: (نعم).
(2) في الأصل: (الأبدي).
(3) ليس في الأصل: (وصاحبها، وفسره الأعلم المغربي بموضع المخافة).
(4) جاء في النكت للأعلم1/423-424 أنّ مولى المخافة بمعنى صاحب المخافة. وانظر المصباح لابن يسعون1/429.
(5) بعده في ك: (إليه).
(6) انظر الوجوه الأربعة في المصباح1/426 وما بعدها.

والجَرْمِيُّ يَذْهَبُ إِلى أَنَّ رَفْعَهُما مُخْتَصٌّ بِالضَّرُورَةِ[1]، و"كِلا" ومَا في خَبَرِها في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّها خَبَرُ "غَدَتْ".

وإِنْ جَعَلْتَ "غَدَتْ" تَامَّةً كَانَ مَوْضِعُها نَصْبًا عَلَى الحَالِ، وهذا وَاضِحٌ.

* * * * *

(1) انظر توجيه الجرمي في المصباح لابن يسعون 428/1.

ومِنْها: [الكامل]

[47/324] إنّ الّتي نَاوَلْتَني فَرَدَدْتُها
قُتِلَتْ، قُتِلْتَ، فهَاتِها لَم تُقتَلِ

كِلْتاهُما حَلَبُ العَصيـــرِ فَعَاطِني
بِزُجاجَةٍ أَرْخاهُما للمِفْصَلِ[1]

هُما لِحَسَّانَ.

(إنَّ) حَرْفٌ يَنْصِبُ ويَرْفَعُ. و(الّتي) مُؤَنَّثُ (الّذي)، وهو مَوْصُولٌ.

و(نَاوَلْتَني) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفَاعِلٍ ومَفْعُولٍ، وهي صِلَةُ "الّتي"، والعَائِدُ مِنْهـــا مَحْذُوفٌ، والتَّقْديْرُ: نَاوَلْتَنيها، ومَجْمُوعُ ذلِكَ اسْمُ "إِنّ" في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِها.

و(فَرَدَدْتُها) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ، مَعْطُوفَةٌ بِالفَاءِ عَلَى الصِّلَةِ.

و(قُتِلَتْ) فِعْلُ مَا[2] لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وفِيْهِ مُضْمَرٌ مُسْتَكِنٌّ قَائِمٌ مَقَامَ الفَاعِـــلِ، ومَوْضِعُ ذلكَ رَفْعٌ بِخَبَرِ "إِنَّ"، والعَائِدُ إلى الاسْمِ ذلك الضَّميْرُ.

---

(1) البيتان لحسان في ديوانه367-368، وانظرهما في جمهرة اللغة407/1، وغريب الحديث للخطابي129/2 برواية: (إن التي هاتيتني)، وانظر البيت الأول في أساس البلاغة492، وإعجاز القرآن للباقلاني100/1، ومجمع الأمثال108/2، والمحرر الوجيز146/1، والمخصص202/3، برواية: (إن التي عاطيتني بمزاجهـــا) ومقـــاييس اللغة57/5 برواية: (إن التي عاطيتني)، والصحاح(قتل)، وتفسير البحر المحيط367/1، وانظر البيت الثـــاني في جمهرة اللغة891/2، ودرة الغـــواص141، والمحـــرر الـــوجيز189/4، 424/5، وشـــرح ديـــوان المتـــني للعكبري46/3، وتفسير القرطبي141/17، ولسان العرب(فصل)، وتاج العروس(فصل.

ونسب البيتان للنعمان بن عدي القرشي في الحماسة البصرية390/2، ودرة الغواص142.

(2) قوله: (ما) ليس في ك، وس.

والفَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ. و(هَاتِ) فِعْلُ أَمْرٍ، وهو الصَّحِيْحُ[1]، والهَاءُ مُبْدَلَةٌ مِن الهَمْزَةِ الّتي هي (فاءٌ) في (أاتَى)، (يُؤاتِي)، ويَدُلُّ عَلَى فِعْلِيَّتِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[الرجز]

[325] للهِ مَا يُعْطِي ومَا يُهَاتِي[2]

والفَاعِلُ مُسْتَكِنٌّ، و(ها) مَفْعُولٌ.

و(لَمْ تُقْتَلِ) جُمْلَةٌ[3] مَنْصُوبَةُ المَوْضِعِ عَلَى الحَالِ، أَيْ: هَاتِها غَيْرَ مَقْتُولَةٍ.

و(كِلْتا) مُؤَنَّثُ "كِلا"، والتّاءُ مُبْدَلَةٌ مِنْ حَرْفِ العِلَّةِ عَلَى مَا قَدَّمْتُ[4]، والأَلِفُ للتَّأنِيْثِ، وَوَزنُها (فِعْلَى) نحو (ذِكْرى). وقالَ الجَرْمِيُّ: التاءُ زائِدَةٌ للتّأنيثِ، والألفُ لامُ الكَلِمَةِ، والوَزْنُ (فِعْتَلٌ)[5]، وزَيَّفَه النُّحَاةُ [و64] لِعَدَمِ[6] هذا البِنَاءِ، وسُكُون مَا قَبْلَها، وذلك يَمْتَنِعُ[7] مِنْه تَاءُ التَّأنِيْثِ، وبِكَوْنِها حَشْوًا، وهي مُضَافَةٌ إِلى ضَمِيْرِ المُثَنّى، ورَفْعُها بالابْتِداءِ.

و(حَلَبُ العَصِيرِ) خَبَرُها.

والفَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ، و(عَاطِنِي) فِعْلُ أَمْرٍ، وعَلامَةُ بِنَائِهِ وإِعْرَابِهِ حَذْفُ اليَاءِ، والنُّونُ وِقَايَةٌ، واليَاءُ مَفْعُولٌ أَوَّل.

---

(1) فيه خلاف، ذهب بعضهم إلى أن هات اسم فعل، وبعضهم يرى أنه اسم صوت. انظر الخلاف في تفسير البحر المحيط 507/1، وأوضح المسالك 24/1.

(2) مر الشاهد سابقًا. انظر الشاهد رقم 51.

(3) قوله: (جملة) ليس في الأصل وس.

(4) في ك: (قدمته).

(5) سقط من الأصل: (ووزنها....والوَزْنُ فِعْتَلٌ)، وما أثبتناه من ك و س.

(6) في الأصل وس: (لعدم).

(7) في ك: (يمنع).

و(بزُجَاجَةٍ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ يَتَعَلَّقُ بِالفِعْلِ قَبْلَهُ.

و(أَرْخى): "أَفْعَلُ"، وهو مُضَافٌ إِلى ضَمِيْرِ التَّثْنِيَةِ، ومَنْصُوبٌ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ: "عَاطِنِي".

و(للمفْصَلِ) يَتَعَلَّقُ بِـ"أَرْخَى"، و(المِفْصَلُ) بكَسْرِ المِيْمِ وفَتْحِ الصَّادِ: اللِّسَانُ، وبِعَكْسِ ذلك وَاحِدُ مَفَاصِلِ العِظَامِ، ويَحْتَمِلُ المَعْنى كِلَيْهِما.

وحَكَى صَاحِبُ كِتَابِ الأَغَانِي[1]، وأَسْنَدَهُ إِلى أَبِي ظَبْيَان الحُمَّانِي[2]، قَالَ: اجْتَمَعَتْ[3] جَمَاعَةٌ من الحَيِّ عَلَى شَرَابٍ، فَتَغَنَّى أَحَدُهُم بِقَوْلِ حَسَّانَ هذا؛ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُم: كَيْفَ ذَكَرَ وَاحِدَةً بِقَوْلِهِ:

إنّ الّتِي نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتُها ....

ثُمَّ قَالَ:

كِلْتاهُما حَلَبُ العَصِيْرِ... ....

فَجَعَلَهُما اثْنَتَيْنِ. قَالَ أَبو ظَبْيَانَ: فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ من الجَمَاعَةِ جَوَابًا، فَحَلَفَ رَجُلٌ مِنهُم بِالطَّلاقِ ثَلاثًا إِنْ بَاتَ ولَمْ يَسْأَلِ القَاضِي عُبَيْدَ اللهِ[4] بْنَ الحُسَيْنِ[5] عن تَفْسِيْرِ هذا

---

(1) هو أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، يعود نسبه إلى مروان بن الحكم، نسّابة وإخباري جامع، وشاعر مجيد، توفي سنة ست وخمسين وثلثمئة، روى عن ابن دريد، وأبي بكر الأنباري، والأخفش الأصغر. انظر ترجمته في معجم الأدباء 50/4.

(2) لم نعثر على ترجمة له.

(3) في الأصل: (أجمعت) وهو تحريف.

(4) في ك: عبد الله.

(5) جاء في النسخ الثلاث للكتاب: (الحسين)، وهو في جميع المصادر الّتي عدنا إليها: (القاضي عبيدالله بن الحسن). وهو عبيدالله بن الحسن بن الحصين التميمي العنبري، قاضي البصرة وخطيبها، ولد سنة مئة للهجرة، له حديث واحد في الصحيح، ولي قضاء البصرة بعد سوار بن عبدالله، توفي سنة ثمان وستين ومئة. (انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي 344/10، وتقريب التهذيب 370/1).

الشِّعْرِ، قَالَ: فَسُقِطَ في أَيْدِيْنا لِيَمِيْنِه[1]، ثُمَّ اجْتَمَعْنا عَلَى قَصْدِ عُبَيْدِالله[2]، فَحَدَّثَني بَعْضُ أَصْحَابِنا السَّعْدِيِّينَ، قَالَ: فَيَمَّمْنَاهُ نَتَخَطّى[3] إِلَيْهِ الأَحْيَاءَ، فَصَادَفْنَاهُ في مَجْلِسِهِ يُصَلِّي بَيْنَ العِشَائَيْنِ، فَلَمّا سَمِعَ حِسَّنا أَوْجَزَ في صَلاتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنا، فَقَالَ: مَا[4] حَاجَتُكُم؟ فَبَدَرَ رَجُلٌ مِنّا كَانَ أَحْسَنَنا نَفْثَةً[5]، فَقَالَ: نَحْنُ، أَعَزَّ اللهُ القَاضِي، نَزَعْنا إِلَيْكَ مِنْ طَرِيْقِ البَصْرَةِ في حَاجَةٍ مُهِمَّةٍ، فيها[6] بَعْضُ الشّيءِ، فَإِنْ أَذِنْتَ لَنَا قُلْنا. فَقَالَ: قُولُوا. فَذَكَرَ يَمِيْنَ الرَّجُلِ والشِّعْرَ. فَقَالَ: أَمَّا قَوْلُهُ:

إِنَّ الّتي نَاوَلْتَني ....

فَإِنَّهُ يَعْنِي الخَمْرَ. وقَوْلُهُ: (قُتِلَتْ) أَيْ: مُزِجَتْ بِالمَاءِ، وقَوْلُهُ:

كِلْتاهُما حَلَبُ العَصِيْرِ... ....

يَعْني الخَمْرَ ومِزَاجَها[7]، فالخَمْرُ عَصِيْرُ العِنَبِ، والمَاءُ عَصِيْرُ السَّحَابِ، قَالَ تَعَالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا﴾ [النبأ ١٤] انْصَرِفُوا إذا شِئْتُم[8].

وقَالَ النَّقِيْبُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ[9]: وهذا التَّأْوِيْلُ يَمْنَعُ مِنْه ثَلاثَةُ أَشْيَاءَ:

- أَحَدُها: أَنَّهُ قَالَ:

كِلْتاهُما حَلَبُ العَصِيْرِ... ....

(1) قوله: (ليمينه) ليس في ك.

(2) في ك: (عبدالله).

(3) في ك: (فتبعناه يتخطى).

(4) قوله: (ما) ليس في ك.

(5) قوله: (نفثة) ليس في الأصل، وفي الأغاني: (أحسننا بقية).

(6) في ك: (وفيها).

(7) في الأصل: (الخمر مزاجها).

(8) انظر الأغاني 330/9.

(9) يبدأ ابن إياز هنا بنقل كلام طويل من ابن الشجري ويستمر إلى نهاية الحديث عن هذا البيت، انظر أمالي ابن الشجري 424/2-426.

و(كِلْتا) مَوْضُوعٌ لِمُؤَنَّثَيْنِ، والمَاءُ مُذَكَّرٌ، والتذْكِيْرُ أَبَدًا يَغْلِبُ عَلَى التَّأْنِيْــثِ، كَتَغْلِيْبِ القَمَرِ عَلَى الشَّمْسِ في قَوْلِ الفَرَزْدَق: [الطّويل]

[326] .... لَنَا قَمَراهَا والنُّجُومُ الطَّوَالِعُ[1]

ولَيْسَ للمَاءِ اسْمٌ آخَرُ مُؤَنَّثٌ فَيُحْمَلُ عَلَى المَعْنى، كَما قَالُوا: (أَتَتْهُ كِتَابي فاحْتَقَرَها)؛ لأنَّ الكِتَابَ في المَعْنى صَحِيْفَةٌ، وكَمَا قَالَ الشَّاعِرُ: [السريع]

[327] قَامَتْ تُبَكِّيْهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يا عامِرُ

تَرَكْتَني في الدار ذا غُرْبَةٍ قد ذَلَّ مَنْ ليس لهُ ناصِرُ[2]

كَانَ الوَجْهُ أَنْ يَقُولَ: (ذَاتَ غُرْبَةٍ)، وإنَّما ذَكَّرَ لأَنَّ المَرْأَةَ إِنْسَانٌ، فَحَمَلَ عَلَى المَعْنى[ظ64].

- والثّاني: أَنَّهُ قَالَ: "أَرْخَاهُما للمفْصَلِ"، و(أَفْعَلُ) هذا مَوْضُوعٌ لِمَــشْتَرِكَيْنِ في المَعْنى، وأَحَدُهما يَزِيْدُ عَلَى الآخَرِ في الوَصْفِ به، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ)، فزَيْدٌ والرَّجُلُ المَضْمُومُ إِلَيْهِ مُشْتَرِكَانِ في الفَضْلِ، إلاّ أَنَّ فَضْلَ زَيْدٍ يَزِيْدُ عَلَى فَــضْلِ المَقْرُونِ بِهِ، والمَاءُ لا يُشَارِكُ الخَمْرَ في إِرْخَاءِ المِفْصَلِ[3].

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه419/1، صدره:

أخذنا بآفاق السّماء عليكم ....

وانظر البيت في المقتضب326/4، ومعاني القرآن للنحاس361/6، والمحكم162/6، وتهذيب اللغــة136/3، 140/9، وأمالي ابن الشجري424/2، ولسان العرب(عني)، ومغني اللبيب900. وقد ورد البيت في الأصل: (والنجوم طوالع) وهو تحريف.

(2) نُسب البيتان إلى امرأة من العرب في المذكر والمؤنث للأنباري188/1.

وهو للأعشى في إعراب القرآن للنحاس77/2، والمحكم152/2، وتفسير القرطبي28/7. وليس في ديوانه.

وانظر البيت في الأصول438/3، وأمالي ابن الشجري425/2، والإنصاف507، والبلغة في المذكر والمؤنــث للأنباري67، وشرح ديوان المتنبي للعكبري270/4.

(3) ليس في ك: (المفصل).

والثَالثُ: قَوْلُهُ: (فالخَمْرُ عَصيْرُ العنَب)، وقَوْلُ حَسَّانَ: (حَلَبَ العَصيْرِ) يَمْنَعُ مِنْ هذا؛ لأَنَّه إِذا كَانَ العَصيْرَ الخَمْرُ، والحَلَبُ هو الخَمْرُ، فَقَدْ أَضَفْتَ الخَمْرَ إِلى نَفْسِها، والشّيء لا يُضَافُ إِلى نَفْسه.

والصَّوَابُ أَنَّهُ أَرَادَ كِلْتا الخَمْرَتَيْن: الصِّرْفَ والمَمْزُوجَةَ حَلَبَ العنَب، فنَاوِلْني[1] أَشَدَّهما إِرْخاءً للمِفْصَلِ.

* * * * *

(1) في ك: (فناولتني).

ومنْها: [الطويل]

[48/328] فَإنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمُ

مَنَاطَ الثُّرَيَّا قَدْ تَعلَّتْ نُجُومُها[1]

البَيْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ حَسّانَ بنِ ثَابِتٍ[2].

الفَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ، و(إنَّ) حَرْفٌ يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الخَبَرَ.

و(بَنِي حَرْبٍ) مُضَافٌ ومُضَافٌ إلَيْه، وهو اسْمُ (إنَّ)، وعَلامَةُ نَصْبِهِ اليَــاءُ، وأَصْلُهُ: (بَنِيْنَ)، فَحُذِفَتْ نُونُهُ للإضَافَة.

وهُنا تَنْبِيْهٌ، وهو أنَّهُ وإنْ[3] كَانَ جَمْعُهُ عَلَى لَفْظِ الجَمْعِ السَّالِمِ، ففيه شَائِبَةٌ مِن التَّكْسِيْرِ، أَلا تَرَى أَنَّ وَاحِدَهُ المُسْتَعْمَلَ (ابْنٌ)، ولَيْسَ بجَارٍ عَلَيْه، وإنَّما هو جَــارٍ عَلَى الأَصْلِ الأَوَّلِ، وهو (بَنُو)؛ فَقِيَاسُهُ: (بَنُوُونَ)، ثُمّ تُسْتَثْقَلُ الضَّمَّةُ عَلَــى الــوَاوِ، فَتُنْقَلُ[4] إلى النُّونِ، فَتَجْتَمِعُ وَاوَانِ: الأُولى اللامُ[5]، والثّانِيَةُ وَاوُ الجَمْــعِ، فَحُــذِفت الأولى؛ لدلالة الثّانية على معنًى، وهو الجمْعُ[6] والرَّفْعُ؛ ولاعْتلالِهــا؛ أَعْــني الأولى بالسُّكُونِ، فوَزْنُه: (فَعُون)[7]؛ ولِذلِكَ أُنِّثَ فِعْلُه[8] كَقَوْلِهِ: [البسيط]

(1) البيت لأحوص في شعر الأحوص الأنصاري191، وانظر سيبويه413/1.
وهو لعبد الرحمن بن حسان في أمالي ابن الشجري585/2.
وانظر البيت في المقتضب343/4، والأصول201/1، والمسائل المنثورة23، والمخصص37/4.

(2) عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري الخزرجي،شاعر، ابن شاعر، كان مقيما في المدينة، وتوفي فيهــا. اشتهر بالشعر في زمن أبيه، وفي تاريخ وفاته خلاف. انظر ترجمته في الأعلام303/3.

(3) قوله: (وإن) ساقط من الأصل.

(4) في الأصل: (فنقل).

(5) في ك: (لام).

(6) سقط من الأصل من قوله: (فَحُذِفَتْ الأولى....) إلى هذا الموضع ، وهو في س، وك.

(7) في الأصل: (فعول).

(8) قوله: (فعله) ساقط من الأصل.

[329] ....تَسْتَبِحْ [إبلي]   بَنُو اللَّقِيْطَة............[1]

وقِيْلَ: بَلْ ذلكَ لإِرَادَتِهِ القَبِيْلَةَ، وقِيْلَ: بَلْ لإِضَافَتِهِ إِلَى المُؤَنَّثِ، فَهْوَ إِذًا كَقَوْلِهِ:

[الطويل]

[330] .... تَسَفَّهَتْ   أَعَالِيَها مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[2]

و(كَما) الكَافُ حَرْفُ جَرٍّ، و(مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً بِمَعْنى (الَّذي)، أَوْ مَصْدَرِيَّةً، أَوْ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً.

و(عَلِمْتُم) بِمَعْنى: عَرَفْتُم، ومَفْعُولُها، وهو العَائِدُ، مَحْذُوفٌ تَقْدِيْرُهُ: عَلِمْتُمُوهُ، ومَوْضِعُ الجَارِّ والمَجْرُورِ رَفْعٌ بِأَنَّهُ خَبَرُ "إِنَّ"، ويَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وَفِيْهِ ضَمِيْرٌ.

و(مَنَاطَ) هو مِن الأَسْمَاءِ المُسْتَعْمَلَةِ اسْتِعْمَالَ الظُّرُوفِ، وَوَزْنُهُ: (مَفْعَلٌ)، وأَصْلُهُ (مَنْوَطٌ)، فَنُقِلَت الفَتْحَةُ مِن الواوِ إِلى النُّونِ، وقُلِبَتْ أَلِفًا، وهو مَوْضِعُ النَّوْطِ[3]، والنَّوْطُ مَصْدَرُ: (نُطْتُ الشَّيءَ بالشَّيءِ) إذا عَلَّقْتَهُ بِهِ، أَيْ: هو بالمَكَانِ الَّذي نِيْطَتْ بِهِ الثُّرَيَّا؛ شَبَّهُوا ارْتِفَاعَ مَنْزِلَتِهِ بارتِفَاعِ[4] مَنْزِلَتِها، ومِمَّا جَرَى كَذلكَ قَوْلُهُم: (هو مِنِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ)، وذلك إذا كَانَ مُبْعَدًا مُهَانًا، وتَقْدِيْرُهُ: (هو مَكَانَ

---

(1) مرّ البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم(134.

(2) البيت لذي الرّمّة في ديوانه266، وهو بتمامه:

رُوَيدًا كما اهتزّت رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ   ....

وانظر البيت في سيبويه52/1، 65، والمقتضب197/4، والأصول72/2، 480/3، وإعراب القرآن للنحاس109/2، 277/3، وتهذيب اللغة81/6، والخصائص417/2، والمحكم5/2، 222/4، والمخصص182/5، وأساس البلاغة299، وشرح ديوان المتنبي للعكبري206/4، وتفسير البحر المحيط59/4، واللسان(عرد)، (صدر)، وشرح ابن عقيل5/3، وخزانة الأدب210/4، والتاج(عرد)، (سفه).

(3) في ك: (النواط).

(4) سقط من ك: (منزلته بارتفاع).

مَزْجَرِ الكَلْبِ)[1]، و(هو مِنّي مَعْقَدَ الإزَارِ)، يُرِيْدُونَ قُرْبَ المَنْزِلَةِ، و(قَعَدَ مِنّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ)، وذلك إذا لَصِقَ[2] بِهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ.

و(مَناطَ) أَيْضًا يَتعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وهو خَبَرٌ ثانٍ لـ"إنّ".

و(الثُّرَيّا) من الثَّرْوَةِ، بِمَعْنى الكَثْرَةِ؛ لأَنَّها سَبْعَةُ كَوَاكِبَ، والأَصْلُ: (ثُرَيْوَا) فَقُلِبَت الوَاوُ يَاءً؛ لِمَا ذُكِرَ. وهو مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ (مَناطِ) إِلَيْهِ[3].

و(نُجُومُها)[و65] فَاعِلُ "تَعَلَّتْ"، ومَوْضِعُ الجُمْلَةِ رَفْعٌ؛ لأَنَّها خَبَرٌ ثَالِثٌ لِقَوْلِهِ: "إنَّ"، والعَائِدُ إلى "بَنِي" المُضَافِ إِلَيْهِ في "نجومها"[4].

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "قَدْ تَعَلَّتْ" في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِن الثُّرَيّا، وذلك قَلِيْلٌ، والعَائِدُ إِلَيْها الضَّمِيْرُ مِنْ قَوْلِهِ: "نُجُومُها".

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "مَنَاطَ الثَّرَيّا" حَالاً مِن الضَّمِيْرِ المَحْذُوفِ، وهو مَفْعُول (علمتم) إذا قَدّرتَه عَلِمْتُمُوه[5]، أَيْ: حَالّينَ مَناطَ الثّرَيَا، وهذا بَيِّنٌ.

* * * * *

(1) قوله: (وذلك إذا كان....مزجر الكلب) ساقط من الأصل.

(2) في جميع النسخ المخطوطة: (ألصق).

(3) في الأصل: (إليها).

(4) قوله: (في نجومها) ليس في الأصل.

(5) في ك: (علمتموهم)، وقوله قبلها: (علمتم إذا قدرته) ساقط من الأصل.

ومنْها: [الطويل]

[49/331] مَتَى مَا تُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ابنِ هَاشِمٍ
تُرَاحِي وتَلْقَيْ مِنْ فَوَاضِلِه يَدَا[1]

البَيْتُ للأعْشَى.

(مَتَى) شَرْطِيَّةٌ، وهي ظَرْفُ زَمَانٍ، ولا تُجَرُّ إلاّ بـ(إلى)، ولَوْ سَمَّيْتَ بِها لَقُلْتَ في تَثْنِيَتِها: (مَتَيَانِ)، فَقَلَبْتَ الأَلِفَ يَاءً لِمَجِيءِ الإمَالَةِ فِيْها.

و(مَا) زَائِدَة هُنا، بَيْنَ كَلِمَةِ الشَّرْطِ ومجزومها، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾[الأنفال٥٨]، و:﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[النساء٧٨]، وجَاءَتْ كَذلكَ بَيْنَ الجَارِّ ومَجْرُورِهِ، قَالَ تَعَالى:﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾[نوح٢٥][2]، وقالَ الشّاعِرُ:

[المتقارب]

[332] فَإنَّ لِمَا كُلِّ أَمْرٍ قَرَارا   فَيَوْمًا مُقَامًا ويَوْمًا فِرَارا[3]

وبَيْنَ المُبْتَدأ وخَبَرِهِ، قَالَ تَعَالَى:﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾[ص٢٤]، أَيْ: هُم قَلِيلٌ، وبَيْنَ المَفْعُولَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾[البقرة٢٦]، وزَادَها الأَعْشَى في مَوْضِعَيْنِ مِنْ بَيْت، قَالَ: [البسيط]

(1) البيت للأعشى في ديوانه46، وانظره في العين293/3 برواية: (....تريحي)،وجمهرة أشعار العرب55 برواية: (....تفوزي)، وسمط الآلي220/1 برواية: (....تريحي)، ومغني اللبيب411، ومعاهد التنصيص201/1.

(2) ليس في ك: (أغرقوا).

(3) لم نعثر على قائله، وهو في الأزهية77، وأمالي ابن الشجري569/2.

[333] إمّا تَرَيْنَا حُفَاةً لا نعَالَ لَنَا إنّا كَذَلكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ[1]

وزَادَها أُمَيَّةُ بن أبي الصَّلْتِ[2] في ثلاثةِ مَواضِعَ مِنْ بَيْت، وهو: [الخفيف]

[334] سَلَعٌ مَا ومثلُه عُشَرٌ مَا عائلٌ مَا وعالَت البَيْقُورا[3]

ذَكَرَ ابْنُ قُتَيْبَةَ[4] في كِتَابِ "مَعَانِي الشِّعْرِ" أَنَّ الأَصْمَعِي ذَكَرَ عَنْ عِيسَى بنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَدْرِي مَا مَعْنى هذا البَيْتِ، ولا رأَيْتُ أَحَدًا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وقَالَ غَيْرُهُ: إنَّ أُمَيَّةَ قَالَهُ في سَنَة جَدْبٍ، وكَانُوا في سَنَةِ الجَدْبِ يَجْمَعُونَ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ من البَقَرِ، ثُمَّ يَعْقِدُونَ في أَذْنَابِها وَثُنَنِ عَرَاقِيبِها السَّلَعَ والعُشَرَ، لِضَرْبَيْنِ من الشَّجَرِ، ثُمَّ يَعْلُونَ بِها في جَبَلٍ وَعِرٍ، ويُشْعِلُونَ فيْه النَّارَ، ويَضِجُّونَ بالدُّعَاء والتَّضَرُّعِ، وكَانُوا يَرَونَ ذلكَ مِنْ أَسْبَابِ السُّقْيَا. والبَيْقُورُ: البَقَرُ، والعَائِلُ: الفَقِيرُ، وفي التَّنْزِيْلِ: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾[الضحى٨]، ومَعْنى عَالَت البَيْقورُ: أَنَّ السَّنَةَ المُجْدِبَةَ أَثْقَلَتْها بِمَا حَمَلَتْ مِن السَّلَعِ والعُشَرِ، والثُّنَنُ جَمعُ ثُنَةٍ وهو الشَّعْرُ المُحِيْطُ بالعُرْقُوبِ والظِّلْفِ والحَافِرِ[5].

---

(1) هو للأعشى في ديوانه147، وانظر الأزهية77، 152، وأمالي ابن الشجري570/2، ومغني اللبيب414، وشرح أبيات مغني اللبيب282/5، وخزانة الأدب374/11.

(2) هو أمية بن أبي الصلت الشاعر الثقفي المشهور، ذكره بعضهم في الصحابة، وصدّقه الرسول صلّى الله عليه سلم في بعض شعره، توفي في السنة التاسعة للهجرة في الطائف كافرًا قبل أن يسلم الثقفيون. انظر ترجمته في الإصابة249/1، والأغاني127/4.

(3) البيت لأمية في ديوانه75، وانظره في الحيوان467/4، وتهذيب اللغة60/2، والصحاح(عول)، والبغداديات355، والأزهية78، والحماسة البصرية395/2، والمحكم491/1، وأمالي ابن الشجري570/2، ولسان العرب(بقر)، (سلع)، ومغني اللبيب414.

(4) هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينَوَري النحوي اللغوي الناقد الكاتب، كان رأسًا في العربية واللغة والأخبار، ولي قضاء دَيْنَوَر، وصنّف كتبًا في العلوم والمعارف، منها: الشعر والشعراء، تأويل مشكل القرآن، والمعاني الكبير، وغيرها. توفي سنة سبع وستين ومائتين. انظر ترجمته في بغية الوعاة64/2.

(5) لم نجد هذا الكلام في كتابه المعاني الكبير، وهو في تأويل مشكل القرآن94، وقد ورد الخبر بنصّه وبما فيه في أمالي ابن الشجري570/2.

و(تُنَاخِي) مَجزُومٌ بِـ"مَتَى"، وأَصْلُهُ: "تُنَاخِيِيْنَ" بِوَزْنْ "تُضَارِبِيْنَ"، فاسْتُثْقِلَت الكَسْرَةُ عَلَى اليَاء، فَحُذِفَتْ فالْتَقى سَاكِنَان، وهما الياءان، فَحُذِفَت الأولى، فَبَقِيَ: "تُنَاخِيْنَ"، وَوَزْنُهُ (تُفَاعِيْنَ)، ثُمَّ حُذِفَت النُّونُ للجَزْمِ.

وهذه اليَاءُ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ ضَمِيْرٌ[1]، وتَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيْث، قِياسًا عَلَى الأَفْعَال المُعْرَبَة بالنُّونِ، فإنَّ حَرْفَ اللِّيْنِ قَبْلَ النُّونِ ضَمِيْرٌ فِيْهَا، نَحْوُ: (تَفْعَلُونَ)[2]، و(تَفْعَلانِ). وعِنْدَ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ هي حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى التَّأْنِيْث[3]، والضَّمِيْرُ مُسْتَكِنٌّ، قِيَاسًا عَلى فِعْلِ المُخَاطَبِ المُذَكَّرِ[4][ظ65]، وذلك ضَمِيْرُهُ مُسْتَكِنٌّ فِيْهِ، كَقَوْلِكَ: (تَفْعَلُ)، ولَيْسَ ذلكَ بلازِمٍ، لأَنَّ[5] الأَصْلَ الإِفْرَادُ والتَّذْكِيْرُ، فَإِذا انْتَقَلَ الضَّمِيْرُ عَنْ ذلكَ وَجَبَ إِبْرَازُهُ كَمَا أُبْرِزَ فِي التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيْنَ يَظْهَرُ أَثَرُ الخِلافِ بَيْنَهُما؟ أَجَبْتُ: قَدْ يَظْهَرُ فِي العَطْفِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيْدٍ، كَقَوْلِكَ: (يَا هِنْدُ تَضْرِبِيْنَ وَزَيْنَبُ) فإِنَّهُ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ أَحْسَنُ لِظُهُورِهِ، وعَلَى هذا كُلَّمَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ ازْدَادَ العَطْفُ عَلَيْهِ حُسْنًا، وقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي "شَرْحِ الفُصُولِ"[6].

و(عِنْدَ) ظَرْفُ مَكَانٍ، وفِي فَائِهِ الضَّمُّ والفَتْحُ والكَسْرُ، ولا يُجَرُّ بِغَيْرِ (مِنْ).

و(بَابِ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، وأَصْلُهُ: "بَوَبٌ"؛ لِقَوْلِهِمْ: (أَبْوَابٌ)، و(بُوَيْبٌ).

و(ابْنِ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ "بَابِ" إِلَيْهِ.

---

(1) انظر رأيه في الكتاب1/19-20، والارتشاف2/914.

(2) في الأصل: (يفعلان).

(3) انظر رأيه في المحصول1/226، والمساعد1/85، والارتشاف2/914.

(4) في الأصل: (المذكور).

(5) في الأصل: (كأنّ).

(6) انظر المحصول2/899.

و(هَاشِمٍ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ "ابْنِ" إِلَيْهِ.

و(تُرَاحِي) مَجْزُومٌ؛ لأَنَّهُ جَوَابُ "مَتى"، وعَلامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ.

و(تَلْقَيْ) عَطْفٌ عَلَيْهِ، وأَصْلُهُ: (تَلْقَيِيْنَ)، فاسْتُثْقِلَت الكَسْرَةُ عَلَى اليَاءِ، فَنُقِلَتْ إِلى القَافِ، فالْتَقى سَاكِنانِ، وهما الياءَانِ، فَحُذِفَت الأُولى، ثُمّ حُذِفت النُّونُ للجَزْمِ، فوَزْنُهُ: (تَفْعَي).

و(مِنْ فَوَاضِلِه) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَوْلِهِ: "يَدَا"، فَلَمَّا تَقَدَّمَ صَارَ حَالاً، فهو مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، ويَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: "تَلْقَي".

و(يَدًا) مَنْصُوبٌ بِهِ، وهذا وَاضِحٌ.

* * * * *

ومنْها: [الطّويل]

[50/335] تَحيَّةَ مَنْ لا قَاطِعٍ حَبْلَ وَاصِلٍ

ولا صَارِمٍ قَبْلَ الفِرَاقِ قَرِيْنا[1]

البَيْتُ للأَسْوَدِ بنِ يَعْفُرَ[2].

(تَحيَّةَ) نَصْبٌ عَلَى المَصْدَرِ، أَيْ: (أُحَيِّيْكَ تَحيَّةً مثْلَ تَحيَّة فُلان)، ثُمَّ حُذفَ المَصْدَرُ المَوْصُوفُ، والمُضَافُ، وأُقيْمَ المُضَافُ إلَيْه مُقَامَ المُضَاف، فَأُعْرِبَ بإعْرَابِه، قَالَ أَبُو عَليٍّ في تَعْليْلِ ذلك: لأَنّي لا أَفْعَلُ فعْلَ[3] غَيْري، وإنَّما أَفْعَلُ مثْلَ فعْله[4].

فَإنْ قُلْتَ: أَيَجُوزُ بَقَاؤُهُ عَلَى الجَرِّ، كَقِراءَة مَنْ قَرَأَ: "تريْدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللهُ يُرِيْدُ الآخِرَةِ"[الأنفال67][5]، أَيْ: عَرَضَ الآخرَة، فَحَذَفَ العَرَضَ، وبَقيَت الآخرَةُ عَلَى إعْرَابِها. وكَذلكَ قَوْلُ الشَّاعرِ: [الخفيف]

[336] رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسجِسْتانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ[6]

---

(1) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه63، وانظره في النوادر195، وأمالي ابن الشجري539/2.

(2) هو أبو نهشل، وأبو الجرّاح النهشلي التميمي، من أهل العراق، شاعر متقدم فصيح، من شعراء الجاهلية، ليس بالمكثر، جعله ابن سلام في الطبقة الثامنة. انظر أخباره في الأغاني17/13، والأعلام330/1.

(3) في ك: (فعلاً).

(4)في ك: (فعلاً).

(5) هي قراءة سليمان بن جماز المدني في المحتسب281/1، وتفسير البحر المحيط514/4، وانظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري605/1.

(6) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرّقيات في ديوانه20، برواية: (نضّر الله)، وانظر الحماسة البصرية207/1، وإيضاح شواهد الإيضاح418/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي294، وابن يعيش47/1.

وهو بلا نسبة في المقتضب188/2، والتّكملة248، والزاهر في معاني كلمات الناس409/1، والمذكّر والمؤنّث للأنباري161/2، وشرح اللّمع لابن برهان704/2، وأساس البلاغة638، والإنصاف في مسائل الخلاف41/1، والإفصاح للفارقي 114، والتّبيين220، والتّخمير198/1، وشرح الرّضي372/3، وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي307، والمساعد367/2، والإقليد220/1، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب23، ولسان العرب213/5، والارتشاف1841/4، وتفسير البحر المحيط347/1، 255/3، وائتلاف النّصرة30، ونتائج التحصيل394/1، وهمع الهوامع179/3، وتاج العروس549/4، وخزانة الأدب380/4 . وقد جاء في بعض الرّوايات: (نضّر الله).

في رِوَايَةِ مَنْ رَوَى: (طَلْحَةِ) بالجرِّ، والتَّقْدِيْرُ: أَعْظُمَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ؟ أَجَبْتُ: هذا يَتوَقَّفُ عَلَى المَسْمُوعِ مَع أَنَّهُم لَمْ يَسْتَعْمِلُوا هذا المُقَدَّرَ، بَلْ هو شَيءٌ يَقْتَضِيْه المَعْنى، وإذا كَانَ كَذلكَ امْتَنعَ الجَرُّ، ولَوْ رَفَعَ عَلَى تَقْدِيْرِ: تَحِيَّتي تَحِيَّةُ مَنْ هو كَذلكَ، جَازَ.

وأَصْلُ (تَحِيَّة) : (تَحْيِيَةٌ)، فَنُقلَتْ كَسْرَةُ اليَاءِ إِلى الحَاءِ، وأُدْغِمَت اليَاءُ في اليَاءِ.

و(مَنْ) نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، والتَّقْدِيْرُ: تَحِيَّةُ إِنْسَانٍ.

و(لا) هُنا عِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ اسْمٌ بِمَعْنى (غَيْرٍ)[1]، وهي صِفَةٌ لِـ"مَنْ"، ومُضَافَةٌ إلى "قَاطِعٍ"، أَيْ: تَحِيَّةَ إنْسَانٍ غَيْرِ قَاطِعٍ، ومِثْلُهُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لا كَرِيْمٍ ولا شُجَاعٍ) بالخَفْضِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، ولَوْ رَفَعْتَ عَلى إِضْمَارِ (هو)، فَقُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لا كَرِيْمٌ ولا شُجَاعٌ) لِكَانَ جَائزًا. وفي التَّنْزِيْلِ:﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾[البقرة٦٨]، و:﴿ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾[الواقعة٣٢– ٣٣]، وقَبِيْحٌ[2] أَنْ يَقُولَ: (لا كَرِيْمٍ) بالجَرِّ، أو(لا كَرِيْمٌ)[3] بالرَّفْعِ وتَسْكُتَ مِنْ غَيْرِ تِكْرَارٍ.

ورُبَّما شَذَّ ذلِكَ في الشِّعْرِ، كَقَوْلِه:

[الطويل]

(1) انظر رأي الكوفيين في أمالي ابن الشجري1/539، ومغني اللبيب322.

(2) في ل: (وصح).

(3) في الأصل: (ولا كريم) بالواو.

[337] وأَنْتَ امْرُؤٌ منّا خُلقْتَ لغَيْرِنَا   حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ، ومَوْتُكَ فَاجِعُ[1]

وكَذلِكَ قَالُوا في قَوْلِكَ: (غَضِبْتُ مِنْ لا شَيءٍ)، و(خَرَجْتُ بِلا زَادٍ)، أَيْ: مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ، وبِغَيْرِ زَادٍ.

فإِنْ قُلْتَ: لَوْ كَانَتْ (لا) اسْمًا لَوَجَبَ إِعْرَابُها؛ أَجَبْتُ: الحرْفُ إِذا اسْتُعْمِلَ اسْمًا فَفِيْه وَجْهَان:

- الأَوَّلُ[2] [و66]: أَنْ تُبْقِيَه عَلَى لَفْظه وبِنَائه، وذلكَ لأَنَّكَ تُنْزِلُهُ مَنْزِلَةَ الاسْمِ المَبْنِيّ، وهو الأَقْيَسُ عِنْدَ النُّحَاةِ، كَقَوْلِك: (هَلْ حَرْفُ اسْتِفْهامٍ)، و(لَمْ حَرْفُ نَفْيٍ).

والثّاني: أَنْ تُعْرِبَهُ، فَتَقُولُ: (هَلٌّ[3] حَرْفُ اسْتِفْهامٍ)، و(لَمٌّ حَرْفُ نَفْيٍ)، وتُجْرِيَهُ مُجْرَى مَا حُذِفَ لامُهُ[4]، نَحْوُ: (غَدٍ)، و(يَدٍ)، وهو جَيِّدٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ المُتَنَبِّي:

[البسيط]

---

(1) البيت من الطويل، وهو ينسب للضحّاك بن هَنّام. انظر الاشتقاق350، وابن السيرافي521/1، والتخمير516/1-518، وخزانة الأدب34/4.

ونسب لرجل من بني سلول. انظر سيبويه305/2، وابن يعيش112/2، والتخمير516/1-518، والمقاصد الشافية431/2، وخزانة الأدب34/4.

وهو بلا نسبة في المقتضب360/4، والتبصرة والتذكرة394/1، والأزهية239، والنكت للأعلم611/1، والمفصل110، وأمالي ابن الشجري540/2، والبديع في علم العربية584/1، والإيضاح في شرح المفصل358/1، وشرح الكافية الشافية539/1، والمحصول605/1، والمغني لابن فلاح266/3، وشرح الرضي161/2، والفاخر471/2، والمساعد346/1، وتعليق الفرائد113/4، والدر المصون429/1، وشرح أبيات المفصل والمتوسط239، والهمع535/1. والشاهد فيه رفع ما بعد (لا) من غير تكرير، وهو جائز عند المبرد، شاذٌ عند غيره.

(2) قوله: (الأول) مكرر في الأصل.

(3) في ك: (ما)، وهو تحريف.

(4) في الأصل وس: (لأنه).

[338] مَن اقْتَضَى بِسِوى الهِنْدَيِّ حَاجَتَهُ   أَجَابَ كُلَّ سُؤَالٍ عَنْ هَلٍ بِلَمِ[1]

وهُنَا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّ بَعْضَهُم يُشَدِّدُ آخرَ هذا، كَمَا قَالَ:   [الخفيف]

[339] ....   إنّ لَيتًا وإنّ لوًّا عَنَاءُ[2]

ورُبَّمَا أُدْخلَتْ عَلَيْهِ مَع ذلكَ لامُ التَّعْرِيْف، حَكَى الخَلِيْلُ، قَالَ: "قُلْتُ لأَبِي الدُّقَيْشِ[3]: هَلْ لَكَ في زُبْدٍ وتَمْرٍ؟ فَقَالَ: أَشَدُّ الهَلِّ[4] وَأَوْحَاهُ"[5]، ومِنْهُ قَوْلُ الحَكَمِي[6]:   [الرجز]

[340]   هَلْ لَكَ والهَلُّ خيَرْ[7]

و(لا) هذه عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ زَائِدَةٌ للنَّفْيِ[8].

وجَرُّ "قَاطِعٍ" بأنّه صِفَةٌ لـ(مَنْ).

و(حبلَ واصلٍ) مَنصوبٌ بقاطعٍ[9]؛ لأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى مَوْصُوفٍ.

وقَوْلُهُ: (ولا صَارِمٍ): مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ[10]: "قَاطِعٍ".

و(قَبْلَ الفِرَاقِ): مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفُ زَمَانٍ، أَيْ: قَبْلَ زَمَانِ الفِرَاقِ.

---

(1) البيت للمتنبي في ديوانه292/4، وانظر أمالي ابن الشجري539/2.

(2) مر الشاهد برقم (269).

(3) أعرابي فصيح من رواقم، من أفصح الناس،أخذ عنه أعيان أهل العلم كأبي عبيدة ويونس والخليل، وغيرهم. انظر الوافي بالوفيات16/14.

(4) في ك: (الأهل) وهو تحريف.

(5) العين50/1، برواية: (هل لك في زبد ورطب)، وفي العين352/3 برواية: (هل لك في الرطب).

(6) هو أبو نواس، مرت ترجمته.

(7) البيت لأبي نواس في ديوانه324، وانظره في أمالي ابن الشجري539/2، والمحكم104/4، واللسان(هلل)، وتاج العروس(هل)

(8) انظر رأي البصريين في أمالي ابن الشجري540/2.

(9) سقط من الأصل من قوله: (بأنه صفة لـ"من") إلى هذا الموضع، وهو في س و ك.

(10) ليس في الأصل: (قوله).

واعْلَمْ أَنَّ "قَبْلُ"، و"بَعْدُ" يُسْتَعْمَلانِ تارَةً للزمَانِ، وأُخْرَى للمَكَانِ، فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّهُما أَحَقُّ وأَوْلى بِهِما؟ أَجَبْتُ: نَقَلَ شَيْخُنا سَعْدٌ المَغْرِبِيُّ رِحِمَه اللهُ تَعَالى عَنْ بَعْضِ المُتَأَخِّرِيْنَ[1] أَنَّ الأَوْلى بِهِما[2] المَكَانُ؛ لِثَلاثَةِ أَوْجُه:

– الأَوَّل: امْتِنَاعُهُم مِنْ إِضَافَتِهِما إِلى الفِعْلِ في حَالِ السَّعَةِ، وإِنَّما يُضَافَانِ إِلى "أَنْ" والفِعْلِ، أَوْ"مَا" والفِعْلِ[3]، قَالَ تَعَالى:

﴿مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف١٢٩].

– والثّاني: إِخْبَارُكَ بِهِما عَن الجُثَّةِ، كَقَوْلِك: (الجَبَلُ بَعْدَ الوَادِي)، و(الـوَادي قَبْلَ الجَبَلِ)، وذلك مُمْتَنِعٌ في ظُرُوفِ الزَّمَانِ.

– والثّالث: أَنَّهُما الأَصْلُ في الغَايَاتِ، ولَمْ نَجِدْهُم أَدْخَلُوا في حُكْمِها إلا ظَرْفَ[4] المَكَانِ، كَـ(فَوْقَ)، و(تَحْتَ)، و(وَرَاءُ)، و(قُدَّامُ)، و(عَلُ)، وهذا جَلِيٌّ.

وقَالَ أَبُو الكَرَمِ ابنُ الدَّبّاسِ[5] في كِتَابه المُسَمَّى بِـ"المعلم": إِنَّ الغَالِبَ عَلَيْهِما الزَّمَانُ. ولِقَائِلٍ أَنْ يُجِيْبَ عَنْهُ بِأَنَّ إِضَافَةَ الظَّرْفِ الزَّمَاني إِلى الفِعْلِ لَيْسَتْ وَاجِبَةً، حَتّى يَلْزَمَ ذلكَ فِيْهِما، ثُمَّ ذلِكَ يَكُونُ في ما تَمَكَّنَتْ ظَرْفِيَّتُهُ الزَّمَانِيَّةُ. وحَيْثُ اشْتَرَكَا في الظَّرْفَيْنِ، وصَارَ لَهُما، مُنِعا ذلِكَ تَنْبِيْهًا عَلَى ضَعْفِهِما، وبِأَنَّ الإِخْبَارَ بِهِما عَنِ الجُثَّةِ، وجَعْلَهُما غَايَةً قَرِيْنَتَانِ[6] مِن القَرَائِنِ المُخَصِّصَةِ لَهُما بِالمَكَانِ.

---

(1) في ك: (النحاة).

(2) في ك: (بهم).

(3) قوله: (في حال....إلى هذا الموضع) سقط من الأصل.

(4) في ك، وس: (ظروف).

(5) هو المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب، أبو الكرم ابن الدبّاس النّحوي، من كبار أئمّة اللغة والنحو، ولد سنة ثمان وأربعمئة، وقيل: سنة إحدى وثلاثين وأربعمئة، أخذ عن ابن برهان، وسمع الحديث من أبي الطيب الطبري وأبي محمد الجوهري، له كتاب المعلم في النحو، وكتاب "نحو العرف"، وشرح خطبة أدب الكتاب، اتهم بالكذب، توفي سنة خمس وخمسمئة. (انظر ترجمته في البلغة181-182، وتاريخ الإسلام للذهبي327/34).

(6) في الأصل: (اتخذ قرينتان).

وقَالَ أَبُو سَعِيْدٍ السِّيْرَافِيُّ فِي شَرْحِ الكِتَابِ[1]: هُما غَيْرُ مُتَمَكِّنَيْنِ، فلا يُرْفَعَانِ، والمَانِعُ[2] مِنْ ذلك أَنَّهُما لَيْسَا باسْمَيْنِ لِشَيءٍ من الأَوْقَاتِ كَاللَّيْلِ والنَّهَارِ، والسَّاعَةِ، والظُّهْرِ، والعَصْرِ؛ وإنَّما اسْتُعْمِلا في الوَقْتِ للدَّلالَةِ عَلَى التَّقْدِيْمِ والتَّأْخِيْرِ. يَعْنِي: أَنَّكَ إذا قُلْتَ: "جِئْتُ قَبْلَ زَيْدٍ"، أَرَدْتَ تَقْدِيْمَ زَمَانِ مَجِيْئِكَ عَلَى زَمَانِ مَجِيْئِه، فَإذا قُلْتَ: "جِئْتُ بَعْدَه" أَرَدْتَ تَأْخِيْرَ زَمَانِ مَجِيئِكَ عَنْ زَمَانِ مَجِيْئِه.

و(قَرِيْنًا) مَنْصُوبٌ بِـــ"صَارِمٍ".

* * * * *

(1) انظر شرح كتاب سيبويه (مخطوط)4/124.

(2) في ك: (المانع) بلا واو.

ومِنْها: [الطّويل]

[51/341] أَلَهْفَى بِقُرَّى سَحْبَلٍ حِينَ أَجْلَبَتْ

عَلَيْنَا الوَلاَيَا والعَدُوُّ المُبَاسِلُ[1]

هذا مِنْ أَبْيَاتِ الحَمَاسَةِ، وهو لِجَعْفَرِ بن عُلْبَةَ الحَارِثِيِّ[2].

والهَمْزَةُ[3] في (أَلَهْفَى) حَرْفُ نِدَاءٍ، واللَّهْفُ مَصْدَرٌ، والأَلِفُ مُبْدَلَةٌ مِنْ يَاءِ المُتَكَلِّمِ، والغَرَضُ مِنْ ذلكَ مَدُّ الصَّوْتِ لِتَعْظِيْمِ الدَّلاَلَةِ عَلَى المُتَفَجِّعِ؛ ولأَنَّ الأَلِفَ أَخَفُّ. والمَعْنَى: أَتَلَهَّفُ[4]، فالمَصْدَرُ مُضَافٌ إلى الفَاعِلِ[ظ66].

والبَاءُ في قَوْلِهِ: (بِقُرَّى) ظَرْفِيَّةٌ، وهو مَقْصُور، وعَلامَةُ جَرِّه كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ في الأَلِفِ، وإِنْ كَانَ لا يَنْصَرِفُ؛ لأَنَّ الوَزْنَ (فُعْلَى)، وهو مُخْتَصٌّ بالمُؤَنَّثِ؛ إِذْ هو مُضَافٌ إلى "سَحْبَلٍ".

وهُنَا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّ أَبَا الفَتْحِ نَقَلَ في "التَّنْبِيْه"[5] أَنَّ بَعْضَهُم يَصْرِفُ (دُنْيَا)، وذَكَرَ في ذلِكَ وَجْهَيْنِ[6]:

---

(1) البيت من شواهد الصحاح(سحبل)، والمخصص218/4، ومعجم ما استعجم1260/3، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي9/1، ولسان العرب(سحبل)، والتاج(قرر)، (سحبل).

وهو في الأغاني53/13 برواية:

عَشيَّةَ قُرّى سَحْبَلٍ إذ تَعَطَّفَتْ عَلَيْنا الوَلايَا والعَدُوُّ المباسلُ

(2) هو جعفر بن علبة بن ربيعة الحارثي، أبو عارم، شاعر غَزِلٌ مُقِلٌّ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وهو من شعراء حماسة أبي تمام.(الأعلام125/2)

(3) في ك: (الهمزة) بلا واو.

(4) في ك: (ألهف).

(5) في ك: (شرح التنبيه).

(6) انظر كلام أبي الفتح في هذه المسألة في خزانة الأدب297/8.

- الأَوَّلُ: أَنَّ وَزْنَهُ (فُعَيلٌ)، ونَظيرُه: (عُلَيبٌ) في اسْمِ طَائرٍ[1].

فَإِنْ قِيْلَ: فالأَلفُ الّتِي هي لامٌ، ما أَصْلُها؟ أَجَبْتُ: بِأَنَّهُ لَمْ يَتعَرَّضْ لذلكَ، لكنْ يَقْتَضِي القِيَاسُ أَنْ يَكُونَ مِن الوَاوِ؛ لاشْتِقَاقِ الكَلِمَةِ مِنْ (دَنَوْتُ)، فالأَصْلُ: (دُنَيْوٌ)، ثُمَّ قُلِبَت الوَاوُ يَاءً؛ لِوُقُوعِها رَابعَةً، ثُمَّ قُلِبَت اليَاءُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِها وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَها.

- والثّانِي: أَنَّ الأَلِفَ للإِلْحَاقِ بــ(فُعْلَلٍ)، كــ(جُخْدَب) عَلَى رأْيِ الكُوفِيِّيْنَ والأَخْفَشِ[2]، وهو قَوِيٌّ، وقَدْ أَوْضَحْتُهُ في "شَرْحِ التَّصْرِيْف"[3].

نَعَمْ، لا يَنْفَكُّ هذا الوَجْهُ مِنْ ضَعْفٍ؛ إِذْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ "دُنْوًا" بِــالوَاوِ؛ لِزَوَالِ[4] البِنَاءِ المُقْتَضِي لِقَلْبِه يَاءً.

وعِنْدِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَمّا حَصَلَ القَلْبُ في اللّغَةِ الكَثِيْرَةِ حُمِلَ عَلَيْهــا في ذلك اللُّغَةُ القَلِيْلَةُ؛ ونَظِيْرُهُ قَوْلُهُم: (أَرْيَاحٌ) حَمْلاً عَلَى (رِيَاحٍ)، و(رِيْــحٍ)، وكَــذا (شَيْبَانُ) عِنْدَ مَنْ جَعَلَهُ مِن (الشَّوْبِ)، وعَلَى بِنَاءِ (فَعْــلانَ) كَــــ(حَمْــدَانَ)، دُونَ (فَيْلانَ) مِنْ ذلك.

و(سَحْبَلٍ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ "قُرًى" إِلَيْهِ.

و(حِيْنَ) نَصْبٌ عَلَى الظَّرْف.

فإِنْ قُلْتَ: فَبِمَ يَتعَلَّقُ الجَارُّ والمَجْرُورُ والظَّرْفُ؟ أَجَبْتُ: يَحْتَمِلانِ أَوْجُهًا:

- الأَوَّل: أَنْ يَكُونَا ظَرْفَيْنِ لِــ"لَهْفَ"، كأَنَّهُ قَالَ: أَتَلَهَّفُ في هذا المَكَانِ، وفي هذا الزَّمَانِ.

---

(1) ورد في المعاجم أن (عُلَيْب) اسم واد في طريق اليمن، وانظر سيبويه268/4.

(2) انظر رأي الأخفش في المنصف27/1، وشرح الشافية للرضي48/1، وشرح التعريف بضروري التصريف29–30، وانظر رأي الكوفيين في الإلحاق في شرح التعريف بضروري التصريف30.

(3) انظر شرح التعريف بضروري التصريف29–30.

(4) في ك: (أو لزوال).

- والثَّاني: أَنْ يَكُونَا حَالَيْنِ من اللَّهْف؛ لأَنَّ ظُرُوفَ الزَّمَان والمكَان يَصِحُّ فيْهما أَنْ تَكُونَ أَحوالاً للمَصَادِر، كَمَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ أَخْبَارًا عَنْهَا، فَيَتَعَلَّقَان بِمَحْذُوف، أَيْ: يَا لَهْفِي وَاقِعًا بِهذا المَكَانِ في هذا الزَّمَانِ؛ والعَامِلُ في الحَالِ حَرْفُ[1] النِّدَاء.

- والثَّالث: أَنْ يَتَعَلَّقَ "بِقُرّى" بالمَصْدَرِ، ويَكُونُ "حِيْنَ" حَالاً مِنْهُ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوف.

- والرَّابِعُ: عَكْسُ هذا، وهو أَنْ يَكُونَ "بقُرّى" حَالاً[2]، و"حينَ" ظَرْفًا لَهُ.

- والخامسُ: أَنْ يَكُونَ "بقُرّى" حَالاً من اللّهف، فَيَتحَمَّلُ[3] حِيْنئِذٍ ضَمِيْرًا عَائِدًا إِلَيْه، ويَكُونُ "حِيْنَ" حَالاً مِنْ ذلكَ الضَّمِيْر.

- والسّادسُ: أَنْ يَكُونَ "بَقُرّى" حَالاً مِنْ ضَمِيْرِ المُتَكَلِّم، أَيْ: يَا لَهْفِي وأَنا في ذلك المَكَان، ولاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "حِيْنَ" حَالاً من اليَاء، ولا مِن المَكَان؛ لأَنَّهُما جُثَّتَان، والزَّمَانُ لا يَكُونُ حَالاً منها[4]، كَما لا يَكُونُ خَبَرًا عَنْها.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "بقُرّى" حَالاً من اليَاء، و"حينَ" ظَرْفًا للّهف؟ أَجَبْتُ: لا، لأَنَّ المَصْدَرَ لا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وبَيْنَ مَعْمُوله بالأَجْنَبِيّ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا صفَةً للمَصْدَر؟ أَجَبْتُ: الجَارُّ والمَجْرُورُ والظَّرْفُ يُوصَفُ بِهِما النَّكِرَاتُ لا المَعَارِفُ. و"لَهْفَى" مَعْرِفَةٌ بالإِضَافَة إلى الضَّمِيْر.

و(الوَلاَيا) فَاعِلُ (أَجْلَبَتْ) وعَلامَةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ في الأَلِف.

و(العَدُوُّ) عَطْفٌ عَلَى (الوَلاَيا).

و(المُبَاسِلُ) صِفَةٌ لَهُ، والجُمْلَةُ في مَحَلِّ[5] جَرٍّ بِإِضَافَة الظَّرْف الزَّمَانِيِّ إِلَيْه، وقَدْ ذَكَرْتُ مَا يَنْبَغِي في ذلك.

* * * * *

---

(1) في ك: (حروف).

(2) الكلام من هذا الموضع إلى قوله: (من اللهف) سقط من ك.

(3) في الأصل: (فيحتمل).

(4) في ك: (منهما).

(5) في ك: (موضع).

ومنْها: [و67] [الطويل]

[52/342] فَقَالُوا لَنا ثِنْتان لا بُدَّ منْهُما

صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَو سَلاسِلُ[1]

البَيْتُ لَهُ أَيْضًا[2].

والفَاءُ[3] عَاطِفَةٌ. و(قَالُوا) فِعْلٌ وفَاعِلٌ.

و(لَنَا) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وفي تَعَلُّقِه وَجْهَان:

- الأَوَّلُ: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ"قَالُوا"، أَيْ: وَاجَهُونَا بِذلِكَ، كَقَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾[البقرة٢٤٧][4]. فَعَلَى هذا "ثِنْتَان"، مُبْتَدَأٌ وخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: ثِنْتَان لا بُدَّ مِنْهُما كائِنَتان[5]، وإنْ شِئْتَ فَقَدِّر[6] الخَبَرَ جَارًّا ومَجْرُورًا، أَيْ: لَنَا مِنْكُم ثِنْتَان.

- والثَّاني: أَنْ يَكُونَ (لَنَا) خَبَرًا عَنْ "ثِنْتَان"، فيه ... محذوفٍ عَلَى مَا يُقَدَّرُ في ذلِكَ، ومَوْضِعُ الجُمْلَة نَصْبٌ بِـ"قَالُوا".

وأَصْلُ "ثِنْتَان": (ثِنْيَان)، فالتَّاءُ بَدَلٌ من اليَاء، ولَيْسَتْ للتَّأْنِيث. أَمَّا الأَوَّلُ فَلأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ (ثَنَيْتُ). وأَمَّا الثاني فَلِسُكُونِ مَا قَبْلَ التَّاء. ونَصُّوا عَلَى أَنَّ تَاءَ

---

(1) البيت لجعفر بن علبة الحارثي، وانظره في الأغاني55/13، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي9/1، وشرح الكافية الشافية1225/3، وتفسير البحر المحيط492/1، ومغني اللبيب92، وهمع الهوامع206/3، والتاج(شرع).

(2) بعده في ك: (من القصيدة). وهي لجعفر بن علبة الحارثي.

(3) في ك: (الفاء) بلا واو.

(4) في الأصل: (وقالوا).

(5) في الأصل: (كائنتان).

(6) في الأصل: (فقدم).

التَّأْنِيْث لا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلاّ مَفْتُوحًا، أَوْ أَلِفًا؛ ولِذلِكَ فَسَدَ قَوْلُ الجَرْمِيِّ في (كِلْتا)، فالوَزْنُ (فِعْلان).

وأَمَّا (اثْنَتَان) فالتّاءُ للتَّأْنِيْث، واللاّمُ مَحْذُوفَةٌ، والوَزْنُ (افْعَتَان). وقَالَ أَبُو البَقَاءِ: التّاءُ بدل مِن الياءِ، والوَزْنُ (افْعَلان)[1].

فَإِنْ قِيْلَ: فالهَمْزَةُ في أَوَّله إِنَّما تَدْخُلُ للعِوَضِ والابْتِدَاءِ، وإِذا لَمْ يَقَع الحَذْفُ اسْتَحَالَ العِوَضُ. أَجَبْتُ: بِأَنَّهُ وإِنْ لَمْ يَقَعْ حَذْفٌ، لكنَّ هذا العِوَضَ عَنِ التَّغْيِيْرِ اللاّحِقِ للكَلِمَةِ بِإِبْدَالِ لامِها[2].

و(لا) عَامِلَةٌ عَمَلَ (إِنَّ)، و(بُدَّ) اسْمُها.

و(مِنْهُما) في مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِها. والجُمْلَةُ المَنْفِيَّةُ مَرْفُوعَةُ المَوْضِعِ؛ لأَنَّها صِفَةُ قَوْلِه: "ثِنْتَان"، والعَائِدُ الضَّمِيْرُ في "مِنْهُما"؛ ولِوَصْفِ النَّكِرَةِ سَاغَ الابْتِدَاءُ بِها؛ أَو لِتَقَدُّمِ خَبَرِها المَجْرُورِ في أَحَدِ القَوْلَيْنِ.

وهُنَا تَنْبِيْهٌ: وهو أَنَّ نَظِيْرَها قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل٦٢]، قَالَ الفَرَّاءُ[3]: مَعْنَاهُ: لا بُدَّ ولا مَحَالَةَ أَنَّ لَهُم النَّارَ، فَعَلَى هذا حَرْفُ الجَرِّ مُقَدَّرٌ، أَيْ: لا جَرَمَ في[4] أَنَّ لَهُم ذلك، كَمَا تَقُولُ: (لا بُدَّ مِنْ هذا)، و(لا مَحَالَةَ في هذا).

وقَالَ الزَّجَّاجُ حِكَايَةً عَنْ قُطْرُبٍ: إِنَّ "لا" رَدٌّ، أَيْ: لَيْسَ الأَمْرُ كَمَا وَصَفُوا، جَرَمَ أَنَّ لَهُم النَّارَ، أَيْ: وَجَبَ[5].

---

(1) انظر المتبع في شرح اللمع للعكبري587/2.

(2) بعده في الأصل: (فالوزن الفعلان).

(3) انظر معاني القرآن للفراء8/2.

(4) ليس في ك: (في).

(5) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج194/3.

وقِيْلَ: إنَّ (لا) زَائِدَةٌ، و(جَرَمَ) فِعْلٌ مَاضٍ معناه[1]: ثَبتَ وحَقَّ.

وقَالَ المُبَرِّدُ: (أَنَّ) ومَا تَعْمَلُ فِيْهِ مَرْفُوعَةُ المَوْضِعِ بـ(لا)[2]، بِمَنْزِلَةِ: (أَفْضَلُ)[3] في قَوْلِكَ: (لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ).

وقَوْلُهُ: (صُدُورُ رِمَاحٍ) والمَعْطُوفُ عَلَيْه، وهو (أَوْ سَلاسَلُ) فِيْهِ وَجْهانِ:

- الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدأ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هُما ذلِكَ.

- والثَّاني: أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنْ ثِنْتَانِ.

فَإِنْ قِيْلَ: "أَوْ" يَقْتَضِي أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ، و"ثِنْتَانِ" يَقْتَضِي الجَمْعَ بَيْنَهُما. أَجَبْتُ: بأنَّ في ذلِكَ وُجُوهًا:

- الأَوَّلُ: إنَّ (أَوْ) بِمَعْنَى الوَاوِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ﴾[الأنعام١٤٦]،

وقَالَ تَعَالَى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[طه٤٤]،

و:﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾[المرسلات٦]، وقَالَ الشَّاعِرُ:

[مشطور الرجز]

[343] خَلِّ الطَّرِيقَ واجْتَنِبْ أَرْمَامَا　　إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا

خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ هَامَا　　لَمْ يَدَعا لِسَارِحٍ مَقَامَا[4]

---

(1) قوله: (معناه) ليس في الأصل وس.

(2) المقتضب351/2 بتصرف.

(3) في ك: (رجل).

(4) ورد في الكامل33/3 الأشطار الأربعة، وجاء الأول برواية: (إيت الطريق....)، والثالث برواية: (....الهاما)، ثم قال: (وزاد أبو الحسن:

لَمْ يَتْرُكَا لِمُسْلِمٍ طَعَاما".

وذكر في جمهرة اللغة288/1 الأشطار الثلاثة الأولى، وجاء الثالث عنده برواية:

خُوَيْرِبَانِ يَنْقُفَانِ الهاما

أَلا تَرَاهُ قَالَ: (خُوَيْرِبَيْنِ)؟ ولَوْ كَانَتْ (أَوْ) لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ لَقَالَ: (خُوَيْرِبًـا)[1]، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ أَوْ عَمْروٌ جَالسٌ)، ولا تَقُولُ[ظ67]: (جَالسَان).

و"أَكْتَلُ" و"رِزَامُ" لِصَّانِ كَانَا يَقْطَعَانِ الطَّرِيْقَ بِـ"أَرْمَامٍ" وهو مَوْضِعٌ، ويَنْقُفانِ هَامَ مَنْ يَمُرُّ بِهِما. وقَالَ آخَرُ: [الوافر]

[344] وَلَوْ كَانَ الْبُكاءُ يَرُدُّ شَيْئًا   بَكَيْتُ عَلَى بُجَيْرٍ أو عفاقِ

عَلَى المَرْأَيْنِ إذْ هَلَكَا جَمِيْعًا   لِشَأْنِهما بِشَجْوٍ واشْتِيَاقِ[2]

أَلا تَرَاهُ قَالَ: (عَلَى المَرْأيْنِ)، ولَوْلا أَنَّ "أَوْ" بِمَعْنَى الوَاوِ لَمَا جَازَ ذلِكَ، وقَـالَ تَوْبَةُ بنُ الحُمَيِّرِ[3]: [الطويل]

[345] وقَدْ زَعَمَتْ ليلى بأَنّيَ فاجِرٌ   لنَفْسي تُقاها أَو عَليها فُجُورُها[4]

أَيْ: لِنَفْسِي تُقَاها، وعَلَيْها فُجُورُها، وهذا قَوْلُ الكُوفِيِّينَ[5]، ولا بَأْسَ بِهِ؛ لِمَا قَدَّمْناه مِن الشَّوَاهِد العَرَبِيَّة.

– والثَّاني: أَنَّ (أَوْ) هُنا تُفيْدُ القَتْلَ في بَعْضِهِم، والأَسْرَ في بَعْضِهِم، والشَّتَـاتَ بِجُمْلَتِهِم، وهذا كَقَوْلِكَ: (كُنْتُ بِالبَصْرَةِ آكُلُ السَّمَكَ أَو التَّمْرَ)، وهُنا تُفِيْدُ تَفَرُّقَهُما في زَمَانينِ[6].

(1) في ك: (خويرا) وهو تحريف.

(2) البيتان لمتمم بن نويرة في معاني القرآن للأخفش33، وانظرهما في الصحاح(عفق)، والأزهية116، والمسائل المنثورة260، وتهذيب اللغة472/15، وأمالي ابن الشجري76/3، واللسان(عفق)، والتاج(عفق).

(3) البيت لتوبة، وانظره في أمالي القالي88/1، 131، وغريب الحديث للخطابي210/2، والحماسة البصرية202/2، وحروف المعاني للزجاجي53، وتهذيب اللغة472/15، والأزهية119، والتبصرة والتذكرة132/1، ومغني اللبيب89.

(4) هو توبة بن الحميّر العقيلي العامري، أبو حرب، شاعر أموي، من عُشّاق العرب المشهورين، كان يهوى ليلى الأخيلية، ولم يوافق أبوها، فبقي يُشبّب بها، وتوفي سنة خمس وثمانين. انظر ترجمته في الأعلام89/2.

(5) (أو) بمعنى الواو رأي للكوفيين. انظره في أمالي ابن الشجري77/3، ومشكل إعراب القرآن619.

(6) في الأصل : (في زمان).

- والثّالث: أنّ كُلّ وَاحدٍ من المُقَاتِلة يَصِحُّ في حَقِّه القَتْلُ أو الأَسْرُ.

- والرّابعُ: أنّ (أَوْ) على بَابِها، والتّقْديْرُ: لا بُدَّ من أحَدِهما، فَحَذَفَ المُضَافَ، قَالَ تَعَالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾[الرحمن ٢٢]، أيْ: مِنْ أَحَدِهِما اللّؤلؤُ، ومِن أَحَدِهما المرْجَانُ. وقَالَ تَعَالى:

﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾[الزخرف ٣١][1]، أيْ: مِن أَحَدِ القَرْيَتَيْنِ، يَعْنِي الطّائِفَ ومَكّةَ.

و(أُشْرِعَتْ) تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

- الأَوّلَ: أنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةَ المَوْضِعِ؛ لأنّها صِفَةُ "صُدُورٍ".

- والثّانِي: أنْ تَكُونَ مَجْرُورَةَ المَوْضِعِ؛ لأنّها صِفَةُ "رِمَاحٍ". وهذا بَيِّنٌ.

* * * * *

---

(1) ليس في ك تتمة الآية الكريمة: (عظيم).

ومنْها: [الطويل]

[53/346] فَقُلْنا لَهُمْ تِلْكُمْ إذًا بَعْدَ كَرَّةٍ

تُغَادِرُ صَرْعَى نَوْؤُها مُتَخَاذِلُ[1]

البَيْتُ لَهُ أَيْضًا[2].

الفَاءُ عَاطِفَةٌ. و(قُلْنا) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفَاعِلٍ.

و(لَهُم) جَارٌّ ومَجْرُورٌ، يَتعَلَّقُ[3] بِالفِعْلِ قبْلَهُ.

والاسْمُ مِنْ قَوْلِه: (تِلْكُم) : (تِي)، وهو إشَارَةٌ إلى المُؤنَّث، واللاّمُ زِيْدَتْ لتَدُلَّ عَلَى بُعْد المُشَارِ إلَيْه، وكَانَتْ سَاكنَةً؛ لأَنَّ ذلكَ الأَصْلُ في كُلِّ مَزِيْد، إلاّ أَنْ تَدْعُوَ الحَاجَةُ إلى تَحْرِيْكه، كَمَا في نُون التَّثْنِيَة، لكن الْتقى سَاكنَان، اليَاءُ واللاّمُ، فَحُذفَت اليَاءُ؛ لأَنَّ قَبْلَها الكَسْرَةَ تَدُلُّ عَلَيْها، بِخِلاف اللاّمِ، ولأَنَّها مُعْتَلَّةٌ دُونَها؛ ولأَنَّها لغَيْرِ مَعْنىً بخلافها.

فَإِنْ قِيْلَ: فَهلاّ حُرِّكَتْ كَمَا فُعلَ في "ذلكَ"؟ أَجبْتُ: تَحْرِيْكُها بالفَتْحِ مُمْتَنِعٌ لمَا فيْه من اللَّبْسِ بلامِ المِلْك. وتَحْرِيْكُها بالكَسْرِ مُسْتَثْقَلٌ؛ لمَا يَلْزَمُ مِنْ وُقُوعِ يَاءٍ بَيْنَ كَسْرَتَيْنِ. وأَمّا لامُ "ذلكَ" فَلَمْ يُسْتَثْقَلْ تَحْرِيكُها به؛ لعَدَمِ مَا ذَكَرْنا.

وقَالَ أَبُو البَقَاءِ: حُذفَت اليَاءُ؛ لأَنَّ الكَسْرَةَ تَدُلُّ عَلَيْها، بخِلاف الأَلِفِ في "ذلك"؛ لأَنَّها لَوْ حُذفَتْ لَمْ تَدُلَّ عَلَيْها الفَتْحَةُ[4]. ولا أَدْرِي مَا الفَرْقُ بَيْنَهُما، وإنَّما أُثْبِتُهُ لَعَلَّ[5] غَيْرِي يَفْهَمُهُ.

(1) انظر البيت في مقاييس اللغة366/5، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي10/1، والعباب الزاخر(نوأ)، وتاج العروس(نوأ)، (خذل).

(2) بعدها في ك: (من القصيدة).

(3) في ك: (متعلق).

(4) انظر المتبع في شرح اللمع للعكبري472/2.

(5) في ك: (لعلما).

والكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ؛ لأَنَّها لَوْ كَانَت اسْمًا لَكَانَ لَها مَوْضِعٌ مِن الإعْرَابِ، وذلك مُتَعَذِّرٌ[1]؛ إِذْ لا رَافِعٌ، ولا نَاصِبٌ، ولا جَارٌّ؛ إِذْ أَسْمَاءُ[2] الإِشَارَةِ لا يَصِحُّ إِضَافَتُها؛ لِكَوْنِها مَعَارِفَ، والتَّنْكِيرُ في (هؤلاء) مُنَوَّنًا في مَا حَكَاهُ الجوهري[3][و68] شَاذٌّ، فلا يُقَاسُ عَلَيْه[4]. والمِيْمُ دَلِيْلٌ عَلَى مُجَاوَزَةِ الوَاحد، فإِنْ قَصَدْتَ التَّثْنِيَةَ زِيْدَت الأَلفُ، وإِنْ قَصَدْتَ[5] الجَمْعَ زِيْدَت الوَاوُ، فَقِيْلَ: (تِلْكُمُو)، وهي لُغَةٌ، والأَشْهَرُ حَذْفُ[6] الوَاوِ وإِسْكَانُ المِيْمِ طَلَبًا للتَّخْفِيْفِ مَعَ الأَمْنِ مِن[7] اللَّبْسِ.

ومَوْضِعُ (تِلْكُمُ) رَفْعٌ، إِمَّا مُبْتَدَأٌ وخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: تِلْكُم تَقَعُ. ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ "بَعْدَ كَرَّة"، فَيَتَعَلَّقُ بمَحْذُوف، أَيْ: تِلْكُم مُسْتَقِرَّةٌ[8] بَعْدَ كَرَّةٍ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُبْتَدَأ مَحْذُوفًا، أَيْ: المَطْلُوبُ تِلْكُم.

و(إِذًا) حَرْفٌ مَعْنَاهُ الجَوَابُ والجَزَاءُ، وهو مُهْمَلٌ؛ إِذْ لا فِعْلَ بَعْدَهُ.

و(تُغَادِرُ) فَاعِلُهُ[9] مُضْمَرٌ.

---

(1) في ك: (معتذر).

(2) في ك: (اسم).

3 ليس في الأصل: (الجوهري).

(4) الجوهري في الصحاح(ألا) نقلاً عن أبي زيد، وانظر المحصول40/1.

(5) في الأصل وس: (قصد).

(6) في الأصل: (حذفت).

(7) ليس في الأصل: (من).

(8) في الأصل: (مستقر).

(9) في ك: (بعده).

و(صَرْعى) مَفْعُولُهُ، وهو جَمْعُ "صَرِيْعٍ"؛ وكُلُّ مَا كَانَ عَلَى (فَعِيـــلٍ) مِـــن الآفَاتِ جُمِعَ عَلَى (فَعْلى)، كــ(مَرِيْضٍ) و(مَرْضَى)، و(جَرِيْحٍ) و(جَرْحَى).

والجُمْلَةُ مَجْرُورَةُ[1] المَوْضِعِ، صِفَةٌ للكَرَّةِ.

و(نَوْؤُها) مُبْتَدَأ. و(مُتَخَاذِلٌ) خَبَرُهُ، و"النَّوْءُ" مَصْدَرُ "نَاءَ"[2] "يَنُوءُ"، وهو مُضَافٌ إِلى الفَاعِلِ، أَيْ: إِذا أَرَادَ الصَّرِيْعُ أَنْ يَنْهَضَ خَذَلَتْهُ الجِرَاحُ. ومَوْضِعُ الجُمْلَــةِ نَصْبٌ، صِفَةٌ لِــ"صَرْعَى".

* * * * *

(1) في ك: (المجرورة).

(2) في ك: (نأى).

ومنْها: [الطويل]

[54/347] فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كُنْتُ آيِبًا

وَكَمْ مِثْلِها فَارَقْتُهَا وهيَ تَصْفِرُ[1]

البَيْتُ لِتَأَبَّطَ شَرًّا[2].

(أُبْتُ) بِمَعْنَى: رَجَعْتُ، وهو فِعْلٌ وفَاعِلٌ.

و(إِلَى فَهْمٍ) مُتَعَلِّقٌ[3] بِهِ.

والوَاوُ للحَالِ. و(مَا) نَافِيَةٌ، و(آيِبًا) خَبَرُ "كُنْتُ"، ومَوْضِعُ الجُمْلَةِ المَنْفِيَّةِ نَصْبٌ عَلَى الحَالِ. والمَعْنَى: رَجَعْتُ إِلَيْهِم ومَا كَانَ ذلك في ظَنِّهِم أَوْ ظَنِّي لِصُعُوبَةِ الأَمْرِ.

ويُرْوَى: "ومَا كِدْتُ آيِبًا" وفِيهِ شُذُوذٌ[4]؛ لأَنَّهُ جَعَلَ خَبَرَ "كَادَ" اسْمَ فَاعِلٍ، ولا يَكُونُ ذلِكَ إلاّ فِعْلاً مُسْتَقْبَلاً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة١١٧][5]، وجَازَ ذلِكَ لأَنَّها مُشَبَّهَةٌ بِـ"كَانَ"؛ و"كَانَ" يَجُوزُ فِيها ذلِكَ، كَقَوْلِكَ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا).

ومِثْلُها في هذا الشُّذُوذِ (عَسَى) في قَوْلِ الشَّاعِرِ: [الرّجز]

[348] أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا[6]

---

(1) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم(37). وقد جاءت الرواية في ك: (ولم أك آيبا).

(2) بعده ي ك: (وهو من الحماسة ايضًا).

(3) في ك: (يتعلق).

(4) في ك: (وفيه نظر).

(5) في ك: (يزيغ فريقًا منهم) وهو تحريف.

(6) مر الرجز سابقًا. انظر الشاهد رقم38.

وجاءَ[1] في مَثَلٍ: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسا)[2].

وأَجَازَ عَبْدُ القَاهِرِ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَحْذُوفًا، والتَّقْدِيْرُ: عَسَى الغُوَيْرُ أَنْ يَكُونَ أَبْؤُسًا[3]. فَيَجُوزُ عَلَى هذا عِنْدِي أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيْرُ: ومَا كِدْتُ أَكُونُ آيِبًا. نَعَمْ، هذا الّذي ذَهَبْتُ إِلَيْهِ أَقْيَسُ، أَلا تَرَاهُ حَذَفَ المَوْصُولَ، وهو "أَنْ" وفِعْلَهُ، وأَبْقَى بَعْضَ الصِّلَة، ولَيْسَ في تَقْدِيْرِي ذلكَ.

ولَوْ قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ: التَّقْدِيْرُ: عَسَى الغُوَيْرُ يَكُونُ أَبْؤُسًا، لَكَانَ سَالِمًا مِنْ ذلك، لكنَّه رَاعَى الأَكْثَرَ في خَبَرِه[4]. ومَوْضِعُ الجُمْلَةِ المَنْفِيَّةِ نَصْبٌ عَلَى الحَالِ، وصَاحِبُها الضَمِيْرُ في "أُبْتُ"، والعَامِلُ فِيْها الفِعْلُ، والعَائِدُ ضَمِيْرُ المُتَكَلِّمِ في[5] "كُنْتُ"، أَوْ"كِدْتُ".

ويُرْوَى: (وكَمْ مِثْلِها) بالجَرِّ، فَـ(كَمْ) خَبَرِيَّةٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّكْثِيرِ[6]، وجَرُّ "مِثْلِ" بالإِضَافَةِ، أَوْ بِـ"مِنْ" مُقَدَّرَةً، ومَوْضِعُ "كَمْ" رَفْعٌ بالابْتِدَاءِ.

و(فَارَقْتُها) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفَاعِلٍ ومَفْعُولٍ، ومَوْضِعُها رَفْعٌ؛ لأَنَّها[7] خَبَرُ "كَمْ".

ويُرْوَى "مِثْلَها" بالنَّصْبِ، وفِيْه وَجْهان:

- الأَوَّلُ: أَنْ تَنْصِبَهُ عَلَى التَّمْيِيْزِ، و"كَمْ" اسْتِفْهامِيَّةٌ مُقَدَّرَةٌ.

---

(1) في ك: (وجاز).

(2) انظر المثل في جمهرة الأمثال2/50، ومجمع الأمثال2/17.

(3) المقتصد1/359.

(4) في س و ك: (خبر عسى).

(5) في ك: (والعائد في ضمير المتكلم).

(6) في الأصل: (التنكير).

(7) في ك: (لأنه).

- والثَاني: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بفعْلٍ مُقَدَّرٍ، فَسَّرَهُ "فَارَقْتُها"، ومَوْضِعُ "كَـــمْ" رَفْــعٌ بالابْتِدَاء، والخَبَرُ: (فَارَقْتُ) المُقَدَّرَةُ دُونَ الظَّاهِرَةِ. ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوضِعُها نَـــصْبًا عَلَى الظَّرْفِ.

ويُرْوَى: "مِثْلُها" بالرَّفْعِ عَلَى الابْتِدَاء. و"فَارَقْتُها" خَبَرُهُ، فَـــ"كَمْ"[1] عَلَى هذا في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ، أَيْ: كَمْ يَوْمًا، أَوْ يَوْمٍ، عَلَى الوَجْهَيْنِ.

و(هي تَصْفِرُ) جُمْلَةٌ[ظ68]ابْتِدَائِيَّةٌ في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِنْ ضَمِيرِ المَفْعُولِ في "فَارَقْتُها". وهذا جَلِيٌّ.

* * * * *

---

(1) في ك: (وكم).

ومنْها: [الطّويل]

[55/349] وإنّي لَمُهْدٍ منْ ثَنائي فَقَاصِدٌ

بهِ لابْنِ عَمِّ الصِّدْقِ شُمْسِ بنِ مَالِكِ[1]

البَيْتُ لتَأبَّطَ شرًّا، وقِيْلَ: لِغَيْرِه.

أَصْلُ (إنِّي): إنّني، فَحُذِفَتْ إحْدى النُّونَات كَرَاهَةً[2] لاجْتِمَاعِها، وفي المَحْذُوفة ثَلاثَةُ أَقْوَال:

- أَحَدُها: أَنّها الثّانيَةُ منْ (إنَّ)، وذلك لِوَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أنّها تُحْذَفُ كَثيْرًا للتَّخْفِيْف.

والثّاني: تَطَرُّفُها، وقَدْ تَكَرَّرَ الإعْلامُ بأَنَّ الطَّرَفَ مَحَلٌّ التَّغْيِيْر.

- وثَانيْها: أنّها الأُولى[3]؛ لأَنَّ السَّاكِنَةَ أَضْعَفُ، فَهِي بِذلكَ أَوْلَى، ثُمَّ سُكِّنَت[4] النُّونُ المَفْتُوحَةُ، وأُدْغِمَتْ في نُونِ الوِقَايَة.

- وثَالثها[5]: أنّها نُونُ الوِقَايَة لِزِيَادَتِها، ولأنّها المَحْذُوفَةُ في (لَعَلِّي)، وفيْه ضَعْفٌ؛ لأنّها زِيْدَت لِمَعْنىً، وهو وِقَايَةُ مُشَابِهِ الفِعْلِ مِن الكَسْرِ، ومَا كَانَ لِمَعْنىً رَجحَ الأَصْلَ؛ بِدَلِيْلِ (قَاضٍ).

واليَاءُ اسْمُ "إنَّ" في مَوْضِعِ نَصْبٍ، واللاّمُ للتَّأْكِيْد، وقَدْ سَلَفَ ذِكْرُ مَوَاضِعِها.

---

(1) البيت لتَأبّطَ شرًّا في ديوانه148، وانظره في أمالي القالي139/2، والعقد الفريد320/2، وزهر الآداب283/1، والتنبيه على أوهام أبي علي107/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي22/1، وتفسير البحر المحيط527/8، وخزانة الأدب203/1، والتاج(شمس). وقد سقط من المخطوطات الثلاث (الواو) في مستهل البيت.

(2) في ك: (كراهية).

(3) في الأصل: (الثانية).

(4) في ك، وس: (أسكنت).

(5) في الأصل: (وثانيها)

و(مُهْدٍ) خَبَرُها، وهو مَنْقُوصٌ، وأَصْلُهُ: (مُهْدِيٌ)، ثُمَّ سُكِّنَت اليَاءُ اسْـتِثْقَالاً للضَّمَّةِ عَلَيْها، فالْتَقَى سَاكِنَانِ: اليَاءُ والتَّنْوِيْنُ، فَحُذِفَت اليَاءُ.

و(مِنْ ثَنَائِي) جَارٌّ ومَجْرُورٌ، ومُضَافٌ إِلَيْه[1].

و(مِنْ) تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

- الأَوّل: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً عِنْدَ الأَخْفَشِ[2]، و(ثَنائِي) مَفْعُولُ "مُهْدٍ"، إِذْ هُـو اسْمُ الفَاعِلِ منْ[3] (أَهْدى).

- والثّاني: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيْرُ: لَمُهْدٍ[4] ثَناءً مِنْ ثَنَائِي. فَـ(مِنْ) للتَّبْيِيـنِ، وهي في مَوْضِعِ نَصْبٍ، صِفَةٌ للمَفْعُولِ المَحْذُوفِ. وإِنْ قَدَّرْتَ المَحْذُوفَ بَعْدَها كَانَـتْ في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ؛ لِتَقَدُّمِ الصِفَةِ عَلَى المَوْصُوفِ.

والفَاءُ عَاطِفَةٌ، و(قَاصِدٌ) مَعْطُوفٌ عَلَى "مُهْدٍ".

و(بِهِ) يَتَعَلَّقُ بِـ"قَاصِدٍ".

و(لابْنِ عَمٍّ) جَارٌّ ومَجْرُورٌ، ومُضَافٌ إِلَيْه، واللاّمُ زَائِدَةٌ، أَيْ: فَقَاصِدٌ بِه ابنَ عَمٍ؛ لأَنَّهُ مُتَعَدٍّ. ولَوْ تَقَدَّمَ المَفْعُولُ عَلَيْهِ لَكَانَتْ زِيَادَةُ اللاّمِ فِيْه حَسَنَةً؛ لِضَعْفِ تَعَلُّقِـهِ بِهِ إِذْ ذاكَ؛ ولِذلكَ جَازَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ) بِرَفْعِ "زَيْدٍ" بالابْتِدَاءِ عَلَى تَقْـدِيْرِ: ضَـرَبْتُهُ، وامْتَنَعَ: (ضَرَبْتُ زَيْدٌ).

---

(1) العبارة في الأصل وس: (ومضاف ومضاف إليه)

(2) انظر رأيه في معاني القرآن للأخفش223، والبغداديات242.

(3) في ك: (في).

(4) في ك، وس: (إني لمهد).

وقَالَ أَبُو البَقَاءِ: اللاّمُ مُتَعَلِّقَةٌ بـ"قَاصد"؛ لأنَّكَ تَقُولُ: (قَصَدْتُ لَه)، وهذا عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ، وأَمّا عِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ فَيُعَلِّقُونَهَا بِـ"مُهْدِ"، والخِلافُ في ذلك مَشْهُورٌ[1].

ويُرْوَى (شَمْسٍ) بِفَتْحِ الشِّيْنِ، وهو مَنْقُولٌ مِن الشَّمْسِ المَعْرُوفَة، كَتَسْمِيَتِهِم "بَدْرًا"، وجَرُّهُ عَلَى البَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ: "لابْنِ عَمٍّ".

ويُرْوَى بِضَمِّها، وفِيْهِ وَجْهَان:

- الأَوَّل: أَنْ يَكُونَ مِنْ تَغَايُرِ[2] الأَعْلامِ؛ لِيَقَعَ[3] الفَرْقُ بَيْنَ الجِنْسِ المَنْقُولِ عَنْهِ والعَلَمِ المَنْقُولِ إِلَيْهِ، وذلكَ نَحْوُ: (مَوْهَبٍ) بِفَتْحِ الهاءِ. وغَيْرُ العَلَمِ تُكْسَرُ عَيْنُهُ، كـ(المَوْرِدِ)، و(المَوْعد)، وكَذلكَ: (مَكْوَزَةٌ)، والقِياسُ: (مَكَازَةٌ)، كـ(مَفازة).

- والثّاني: أَنْ يَكُونَ جَمْعَ "شَمُوسٍ"[4]، وهو العَزِيْزُ النَّفْسِ الأُنُف، وكَانَ قِيَاسُهُ (شُمُسًا) كـ(صُبُرٍ) في جَمْعِ (صَبُورٍ)، لكن سُكِّنَ عَيْنُهُ، وهذا الوَجْهُ ضَعِيْفٌ؛ لِقِلَّةِ تَسْكِيْنِ العَيْنِ في هذا النَّحْوِ، والتَّسْمِيَة بِجَمْعِ الصِّفَة.

وجَرُّهُ على البَدَلِ مِن "ابْنِ عَمٍّ".

* * * * *

---

(1) الخلاف في هذه المسألة مشهور، وهو خلافهم في العامل في باب التنازع. انظر المسألة في الإنصاف 83، وابن يعيش 79/1، وشرح الرضي 204/1

(2) في ك: (تغايير).

(3) في ك: (وليقع).

(4) في ك: (جمع شُمس شموس).

ومنْها: [الطّويل]

[56/350] يَظَلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا

جَحِيشًا ويَعْرَوْرِي ظُهُورَ المَهَالِكِ[1]

البَيْتُ لَهُ أَيْضًا.

و(يَظَلُّ) مِنْ أَخَوَاتِ "كَانَ". ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وأَنْ[2] يَكُونَ خَبَرَ ابْتدَاءٍ مَحْذُوف، أي: هو يَظَلُّ[و69]واخْتَارَهُ أبو البَقَاءِ؛ لِكَوْنِه مُلْبسًا[3] بِمَا قَبْلَهُ لَفْظًا، واسْمُ "يَظَلُّ" مُضْمَرٌ فِيْهِ عَائِدٌ إلى مَا تَقَدَّمَ.

و(بِمَومَاةٍ) جَارٌّ ومَجْرُورٌ، والباءُ ظَرْفِيَّةٌ بِمَعْنى (في). و(المَوْمَاة) مِنْ مُضَاعفِ المِيْمِ[4] والوَاوِ، والأَصْلُ: (مَوْمَوةٌ)، فَقُلِبَت الوَاوُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِها وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، والوَزْنُ (فَعْلَلَةٌ) كَـ(دَحْرَجَة).

فإنْ قُلْتَ: فَهلاّ كَانَتْ "فَوْعَلَةً" كَـ(صَوْمَعَة)؟. أَجَبْتُ[5]: ذلكَ يُؤَدِّي إلى جَعْلِ الكَلمَةِ من بَابِ (دَدَن) و(كَوْكَب)، وهو ما فَاؤُهُ وعَيْنُهُ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وبَابُ المُضَاعَفِ أَكْثَرُ منه.

فإن قلت: فهلاّ كانت "فَعْلَوة"؟ أجبتُ: ذلكَ يُؤَدّي إلى أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ[6] (قَلِق)، و(سَلِس)، وهو مَا فاؤه ولامُهُ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وبَابُ المُضَاعَفِ أَكْثَرُ مِنْهُ

(1) البيت لتَأَبَّطَ شَرًّا في ديوانه152، وانظر البيت في الحيوان256/6 برواية: (يظل....بقفرة....)، وأمالي القالي139/2، والمحكم232/2، وزهر الآداب283/1، والعقد الفريد319/2، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي22/1، واللسان(عرا).

(2) في ك: (فأن).

(3) في ك: (ملتبسًا).

(4) في ك: (المقيم).

(5) سقط من الأصل من هنا إلى قوله: (فعلوة، أجبت).

(6) في ك: (بنات).

أيضًا؛ ولِهذا امْتَنَعَ[1] أَنْ يَكُونَ[2] "مَفْعَلَةً"؛ ولِشَيءٍ آخَرَ، وهو أَنَّهُ لَيْسَ في الكَلِمِ العَرَبِيَّةِ مَا فَاؤُهُ وَاوٌ[3] ولامُهُ كذلكَ.

فإِنْ قُلْتَ: فهلاَّ كَانَتْ "فَعْلاةً"؟ أَجَبْتُ: ذلك مُمْتَنِعٌ لإِفْضَائِهِ بِهَا إلى بَابِ (قَلِقٍ)؛ ولأَنَّ زِيَادَةَ الأَلِفِ في هذا النَّحْوِ قَلِيْلٌ. وتُجْمَعُ عَلَى (مَوَامٍ)، و(مَيَامٍ).

و(بمَومَاةٍ) في مَوْضِعِ نصبٍ، لأنّه خَبَرُ[4] "يَظَلُّ".

و(يُمْسِي) عَطْفٌ عَلَى "يَظَلُّ"، واسْمُها مُضْمَرٌ فِيْها.

و(بِغَيْرِها) في مَوْضِعِ نَصْبٍ، خَبَرُ "يُمْسِي".

و(جَحِيشًا) نَصْبٌ عَلَى الحَالِ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "جَحِيشًا" خَبَرَ "يُمْسِي"، و"بِغَيْرِها" يَتَعَلَّقُ بِـ(جَحِيشٍ)، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "بِغَيْرِها" و"جَحِيشًا" خَبَرَيْنِ.

و(يَعْرَوْرِي) عَطْفٌ عَلَى "يُمْسِي"، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ، والمُبْتَدأ مُقَدَّرٌ.

و(ظُهُورَ[5] المَهالِكِ) مَفْعُولُ "يَعْرَوْرِي"، وَمَعْناه: يَرْكَبُ.

* * * * *

---

(1) في ك: (منع).

(2) قوله: (يكون) ساقط من الأصل.

(3) قوله: (واو) ليس في الأصل.

(4) سقط من الأصل: (نَصبٍ لأنّه خَبَرٌ)، وليس في ك: (لأنه).

(5) ليس في ك: (ظهور).

ومنْها [الطويل]

[57/351] فإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا

فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّناءِ سَبيلُ[1]

البَيْتُ لعَبْدِ المَلِكِ بن عَبْدِ الرَّحِيْمِ الحَارِثِيِّ[2]، ويُروى للسَّمَوْألِ بن عَاديا اليَهُودِيِّ[3].

والوَاوُ[4] عَاطِفَةٌ، و(إنْ) حَرْفُ شَرْطٍ.

و(هو) ضَمِيْرُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٌ، والرَّافِعُ لَهُ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ، تَقْدِيْرُهُ: وإنْ فَرَّطَ أو أَهْمَلَ، فَلَمَّا حَذَفَ الفِعْلَ وأَتَى بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بَرَزَ ذلكَ الضَّمِيْرُ المُسْتَكِنُّ لِزَوَالِ مَا يَسْتَكِنُّ فِيْه. ومِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[الإسراء ١٠٠]؛ وذلك لاقْتِضَاءِ "إنْ" و"لَوْ"[5] الفِعْلَ، وطَلَبِهما[6] لَهُ، فَمَتَى لَمْ يَكُن في اللَّفْظِ قُدِّرَ.

و(لَمْ) حَرْفُ جَزْمٍ، و(يَحْمِلْ) مَجْزُومٌ بِهِ، وفَاعِلُهُ مُسْتَكِنٌّ فِيْهِ. و(عَلَى النَّفْسِ) يَتَعَلَّقُ بِهِ. و(ضَيْمَها) مَفْعُولُهُ.

(1) البيت ينسب للسموأل في ديوانه66، وانظر أمالي القالي1/272، والحماسة المغربية1/591، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي1/28، وسمط الآلي1/596. وهو في ديوانه.

ونسبه الثعالبي للجُلاح، واسمه عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي في لباب الآداب1/159-160 وذكر أنّه ينسب للسموأل.

وهو بلا نسبة في تفسير البحر المحيط1/463، والهمع1/249، 2/553، وخزانة الأدب9/43.

(2) عبدالملك بن عبد الرحيم الحارثي، شاعر فحل من بني الحارث بن كعب بن قحطان، كان من سكان الشام، ثمّ قصد بغداد، فسجنه الرّشيد، وجُهِلَ مصيره، وضاع أكثر شعره، ومن العلماء من يجزم أن هذه القصيدة اللاميّة له، والّتي تنسب للسموأل أيضًا. انظر ترجمته في الأعلام4/159.

(3) كذا العبارة في ك، وجاء في الأصل، وس: (البيت لعبد الرحيم) فقط.

(4) في ك: (الواو) بلا واو.

(5) في ك: (والو).

(6) في الأصل: (وطلبها).

وهُنَا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّ مَرْتَبَةَ المَفْعُولِ الصَّرِيْحِ مُتَقَدِّمَةٌ[1] عَلَى مَرْتَبَةِ الجَارِّ والمَجْرُورِ، فَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُما كَانَ في التَّقْدِيْرِ[2] مُقَدَّمًا عَلَيْهِما.

نَعَمْ، قَدْ يَتَّصِلُ بالمَفْعُولِ الصَّرِيْحِ ضَمِيْرٌ يَعُودُ عَلَى المَجْرُورِ، فَيَلْزَمُ لذلكَ تَقَدُّمُ المَجْرُورِ عَلَيْه، كَقَوْلِكَ: (لَبِسْتُ من الثِّيَابِ أَلْيَنَها)، وغَيْرُ جَائِزٍ: (لَبِسْت أَلْيَنَها من الثِّيَابِ)[3]؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَقَدُّمِ المُضْمَرِ عَلَى الظَّاهِرِ لَفْظًا وتَقْدِيرًا.

والفَاءُ جَوَابُ الشَّرْطِ. و(لَيْسَ) فِعْلٌ عَلَى الأَشْهَرِ، وقَدْ سَلَفَ القَوْلُ فِيْهِ، وهو مِنْ أَخَوَاتِ "كَانَ"

و(سَبِيْلٌ) اسْمُهُ. و(إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ) في مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرِهِ، والعَائِدُ إِلَى "هُو" مَحْذُوفٌ، أَيْ: فَلَيْسَ لَهُ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ "لَهُ".

و(إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ) صِفَةٌ لِـ"سَبِيْلٍ" في الأَصْلِ، فَلَمّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الحَالِ.

* * * * *

---

(1) في ك: (مقدمة).

(2) في ك: (التأخير).

(3) سقط من الأصل: (ألينها، وغير جائز: لبست ألينها من الثياب).

ومنْها: [الطويل]

[58/352] وإنَّا لَقَوْمٌ لا نَرَى القَتْلَ سُبَّةً

إذا ما رَأَتْهُ عامِرٌ وسَلُولُ[1]

البَيْتُ لَهُ أَيْضًا.

والوَاوُ[2] عَاطِفَةٌ، والأَصْلُ في (إِنّا): (إِنّنا)، فَلَمَّا اجْتَمَعَت النُّونَاتُ حُذِفَت الوُسْطَى، وأُدْغِمَت الأُولى[ظ69] في الثّانِيَةِ[3]، وهذا الأَقْوَى.

و(لَقَوْمٌ) خَبَرُ (إِنّ)، واللامُ للتَّأْكِيْدِ.

و(لا) حَرْفُ نَفْيٍ. ويُرْوى: (مَا نَرَى)، والمُخْتَارُ "لا"؛ لأَنَّها تَنْفي المُسْتَقْبَلَ، و(مَا) إذا دَخَلَتْ عَلَى المَاضِي نَفَتْهُ، وإذا دَخَلَت عَلَى المُضَارِعِ أَفَادَتْ نَفْيَهُ في الحَالِ؛ ولِذلكَ لا تَدْخُلُ في جَوْابِ الشرط إلاّ (لا)، كَقَوْلكَ: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ لا يَقُمْ عَمْرٌو)، وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي﴾[يس٢٣]، ومُرَادُ الشّاعِرِ النَّفْيُ عَلَى الدَّوَامِ.

وأَصْلُ (نَرَى) : "نَرْأَى"؛ لأَنَّهُ مُضَارِعُ "رَأَيْتُ"، فالهَمْزَةُ عَيْنُ الكَلِمَةِ، لكِنْ نُقلَتْ حَرَكَتُها إِلى السَّاكِنِ قَبْلَها، وهو الرّاءُ[4]، وحُذِفَتْ، وقَدْ جَاءَ التَّحْقِيقُ شَاذًّا، كَقَوْله: [الوافر]

(1) مَرَّ البيت للسموأل في ديوانه 70، وينسب إلى عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي. وانظر البيت في الحيوان6/423، وأمالي القالي1/272، والخصائص3/151، وزهر الآداب2/389، والعقد الفريد1/202، 5/349، والمخصص5/159، وسمط اللآلي1/596، والحماسة المغربية1/594، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي1/29، واللسان(سلل)، وتفسير البحر المحيط1/560، 586، 2/53.

(2) في ك: (الواو) بلا واو.

(3) بعده في النسخ جميعها: (الآن).

(4) في الأصل وك: (الواو) وهو تحريف.

[353] أُرِي عَيْنَيَّ ما لم تَرْأَياهُ   كِلانا عَالِمٌ بالتُّرَّهاتِ[1]

واسْمُ الفَاعِلِ: (رَاءٍ)، واسْمُ المَفْعُولِ: (مَرْئِيٌّ)، وأَصْلُهُ: (مَـــرْؤُويٌ)، فَقُلِبَـــت الوَاوُ يَاءً، وأُدْغِمَت اليَاءُ في اليَاءِ، وكُسِرَت الهَمْزَةُ لأَجْلِ اليَاءِ بَعْدَها.

فَإِذا أَمَرْتَ الوَاحِدَ قُلْتَ في الوَصْلِ: "رَ زَيْدًا"، وفي الوَقْف: "رَهْ"، فَحَـــذَفْتَ اللاّمَ لأَجْلِ الوَقْفِ، أَوْ للجَزْمِ عَلَى المَذْهَبَيْنِ، والـــوَزْنُ: (فَ)؛ لأَنَّ العَـــيْنَ والـــلامَ مَحْذُوفَتَان. وقُلْتَ للوَاحِدَة: (رَيْ) فهذه اليَاءُ عِنْدَ سِيْبَوَيْه ضَمِيْرُ المُؤَنَّـــث، وعِنْـــدَ الأَخْفَشِ حَرْفُ التَّأنِيْث، والفَاعِلُ مُسْتَكِنٌّ، أَيْ: رَيْ أَنْتِ، والوَزْنُ (فَـــيْ)، وقُلْـــتَ للاثْنَيْنِ مُطْلَقًا: (رَيَا)، والوَزْنَ (فَيَا)، وللمُذَكَّرِيْنَ (رَوْا)، فهذه الوَاوُ ضَمِيْرُ الجَمَاعَة، وهي الفَاعِلَةُ[2]، والوَزْنُ (فَوْا)، وللمُؤَنَّثَاتِ (رَيْنَ)، فالياء لامُ الكَلِمَة، والوَزْنُ (فَلْنَ).

والفَاعِلُ[3] مُسْتَكِنٌّ، أَيْ: نَرَى نَحْنُ.

و(القَتْلَ) مَفْعُولُهُ الأَوَّلُ.

و(سُبَّةً) مَفْعُولُه الثَّاني.

وهو بِمَعْنَى "نَعْلَمُ" الّتِي بِمَعْنَى "نَظُنّ"؛ لأَنَّ اليَقِيْنَ لا تَخْتَلِفُ فِيْه العُقَلاءُ. وقَالَ أَبُو الفَتْحِ: (نَرَى) بِمَعْنَى نَذْهَبُ ونَعْتَقِدُ، كَقَوْلِك: (فُلانٌ يَرَى رَأْيَ الخَـــوَارِجِ)، أَيْ: يَعْتَقِدُ ذلكَ، فَيَتَعَدَّى حِيْنَئِذ إِلى مَفْعُولٍ وَاحِد.

و(سُبَّةً) نَصْبٌ عَلَى الحَالِ، ومَوْضِعُ الجُمْلَة رَفْعٌ؛ لأَنَّها صِفَةُ قَوْلِه: (لَقَوْمٌ).

---

(1) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم(218).

(2) الكلام من قوله: (فهذه الواو....إلى هذا الموضع" ليس في ك.

(3) يقصد فاعل (لا نرى القتل) في البيت الشاهد موطن العرض.

وهُنَا تَنْبيهٌ، وهو أنّه كَانَ القِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: (لا يَرَوْنَ)؛ لِيَعُودَ مِـن الجُمْلَـةِ ضَميْرٌ إلى المَوْصُوفِ الّذي هو القَوْمُ، لكنْ حُمِلَ ذلكَ عَلَى المَعْنى، كَأَنَّهُ قَالَ: (نَحْـنُ لا نَرَى)، يَدُلُّكَ عَلَى ذلك أَنّكَ لَوْ حَذَفْتَ "القَوْمَ"، فَقُلْتَ: (إنّا لا نَرَى) صَحَّ اللّفْظُ والمَعْنى، وكَذلِكَ تَقُولُ[1]: (أَنا الّذي فَعَلَ)، و(أَنَا الّذي فَعَلْتُ)، وقَدْ تَقَدَّمَ البَحْـثُ فيْه.

و(إذا) ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِن الزَّمَانِ. و(مَا) زَائِدَةٌ.

و(رَأَتْهُ) فِعْلٌ ومَفْعُولٌ.

و(عَامِرٌ) فَاعِلُهُ، وصَرَفَهُ؛ لأَنَّهُ أَرَادَ الحَيَّ، ومَـتى أَرَدْتَ بِـهِ القَبِيْلَـةَ لَـمْ يَنْصَرِفْ[2].

و(سَلُولُ) عَطْفٌ عَلَيْهِ. ومَوْضِعُ الجُمْلَةِ جَرٌّ بِإِضَافَةِ "إذا" إلَيْها، والعَامِلُ فِيْها "نَرَى".

وأَقُولُ: قَوْلُهُ: (إِذا مَا رَأَتْهُ) وتَعَدِّيْهِ إلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (نَـرَى) بِمَعْنى نَعْتَقِدُ، أَيْ: لا نَعْتَقِدُ القَتْلَ سُبَّةً إذا ما اعْتَقَدَتْهُ هذه القَبِيْلَةُ. وأَمّـا إذا حَمَلْتَـهُ عَلَى الظَّنِّ فلا بُدَّ مِنْ تَقْدِيْرِ مَفْعُولٍ آخَرَ، أَيْ: إِذَا مَا ظَنَنْتَهُ[3] كَذلكَ. وإِنّما يَـسُوغُ هذا عَلَى مَا حَكَيْتُهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ في إجَازَتِهِ الاقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ في بَابِ (ظَنَنْتُ)[4]، وهو مُخَالِفٌ للمَشْهُورِ، واللهُ أَعْلَمُ.

* * * * *

---

(1) في ك: (لا تقول) وهو تحريف.

(2) في ك: (لا ينصرف).

(3) في ك: (إذا ظننته).

(4) ذكر المصنف هذا الرأي مسندًا إلى أبي علي الفارسي نقلاً عن المراغي، وقال: "وكان متّهمًا في نقله". انظر القسم الأول من الكتاب(و8): (الأفعال المتعدية إلى مفعولين).

ومنْها: [الطويل]

[59/354] وكَفّنْتُ وَحْدي مُنْذرًا في رِدَائِه

وصَادَفَ حَوْطًا مِنْ أَعَادِيَّ قَاتِلُ[1]

[و70] البَيْتُ لمَعَدّان بنِ جوّاسٍ الكنْديِّ[2].

(الواوُ) عَاطِفَةٌ، و(كَفَّنْتُ) فِعْلٌ وفَاعِلٌ.

وقَوْلُهُ: (وَحْدي) مَوْضِعُهُ نَصْبٌ عَلَى الحَالِ مِن التّاءِ في "كَفَّنْتُ"، أَيْ: كَفَّنْتُ مُنْذرًا مُنْفَرِدًا.

فَإِنْ قُلْتَ: وكَيْفَ جَازَ ذلكَ مَع إِضَافَتِه إلى ضَميْرِ[3] المُتَكَلِّمِ؟ أَجَبْتُ: بأَنَّهُ لا يَتَعَرَّفُ بالإِضَافَةِ؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ مَحْذُوفُ الزّيَادَة، والأَصْلُ[4]: "إِيْحادٌ"؛ لأَنَّ الفعْلَ "أَوْحَدْتُ" كـ"أَكْرَمْتُ"، وفيْه بَحْثٌ وخلافٌ بَيَّنْتُهُ في المَسَائِلِ الخلافيَّة.

وقَالَ يُونُسُ: يَنْتَصبُ عَلَى الظَّرْفِ، وتَقْديْرُهُ: مَرَرْتُ به عَلَى حيَاله[5].

ولَمْ تُجَرَّ إلاّ في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ: واحدٌ للمَدْحِ، وهو قَوْلُهُم: (فُلانٌ نَسِيْجُ وَحْدِهِ). واثْنَان للذّمِّ[6]: وهو قَوْلُهُم: (فُلانٌ جُحَيْشُ وَحْدِه)، و(عُيَيْرُ وَحْدِه).

و(مُنْذرًا)[7] مَنْصُوبٌ بقَوْلِه: "كَفَّنْتُ".

---

(1) البيت لمعدّان بن جواس. انظر البخلاء221/2، والتنبيه على أوهام أبي علي القالي57/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي71/1، وسمط اللآلي458/1، والإنصاف256/1، والتذكرة الحمدونية73/3. وهو للسموأل في ديوانه108.

(2) هو شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، كان نصرانيًا، وأسلم في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، له خبر في خلافة عثمان رضي الله عنه. انظر الإصابة304/6، والأعلام266/7.

(3) قوله: (إلى ضمير) ليس في ك.

(4) في الأصْل: (والا).

(5) انظر رأي يونس في الكتاب378/1.

(6) قوله: (للذم) ليس في الأصل.

(7) في ك: (ومنذر).

و(في رِدَائه) مُتَعَلِّقٌ بالفعْلِ قَبْلَهُ.

و(صَادَفَ) عَطْفٌ عَلَى "كَفَّنْتُ".

و(حَوْطًا) مَفْعُولَهُ.

و(مِنْ أَعَادِيَّ) جَارٌّ ومَجْرُورٌ، وفِيْه وَجْهان:

- الأَوَّلُ: أَنَّهُ مُضَافٌ إلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، فَيَجْتَمِعُ فيْه ثَلاثُ يَــاءَات: الأُولى يــاءُ (أَفَاعِيْلَ)، وهي المُنْقَلِبَةُ عَنْ أَلِف[1] (أَفْعال). والثَّانِيَةُ مُنْقَلِبَةٌ عَن الوَاوِ الَّتِي هي لامٌ في (عَدُوٍّ)، انْقَلَبَتْ يَاءً لِوُقُوعِ اليَاءِ سَاكِنَةً قَبْلَها. والثَّالِثَةُ يَاءُ المُتَكَلِّمِ. فَتُحْذَفُ الوُسْطَى، وهي اللاّمُ، وتُدْغَمُ الزّائِدَةُ في يَاءِ المُتَكَلِّمِ، فوَزْنُهُ (أَفَاعِيَّ). ونَظِيْرُهُ قَوْلُهم: (يَا بُــنِيَّ)، و(مُصْرِخِيَّ). ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قُلِبَ[2] مِنْ يَاءِ المُتَكَلِّمِ أَلِفًا تَخْفِيْفًــا، كَمَــا قَــالُوا: (أَلَهْفَى)، و(وا أسَفَى)، ثُمَّ حُذِفَت الأَلِفُ، وبَقِيَت الفَتْحَةُ دَالَّةً عَلَيْها.

- والثّاني: أَنَّهُ غَيْرُ مُضَافٍ، واليَاءُ الأُولى ياءُ (أَفَاعِيْلَ)، واليَــاءُ الثّانِيَــةُ لامُ الكَلِمَةِ.

ولَمْ يُصْرَفْ لِوُجُودِ الجَمْعِ المَخْصُوصِ بِذلِكَ.

و(قَاتِلٌ) فاعِلُ "صَادَفَ".

و(مِنْ أَعَادِيَّ) نَصْبٌ عَلَى الحَالِ، وكَانَ صِفَةً لِــ(قَاتِلٌ)، وتَقَدَّمَ المَفْعُــولُ، وهو "حَوْطًا"[3]؛ لإِقَامَةِ الوَزْنِ، وتَصْحِيْحِ الرَّوِيِّ.

* * * * *

(1) في ك: (ياء).
(2) في ك: (قلبت).
(3) في ك: (وهو حوط).

وَمنْها: [مجزوء الكامل]

[60/355] قَوْمٌ إذا لَبِسُوا الحَدِيــدَ تَنمَّروا حَلَقًا وقِدًّا[1]

البَيْتُ لِعَمْرِو بْنِ مَعْدِ يكرب.

و(قَوْمٌ) بالرَّفعِ خَبَرُ مُبْتَدَأ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هُمْ قَوْمٌ، وبالنَّصْبِ عَلَى البَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ[2]: (كَعْبًا)[3]، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ أَعْني.

و(إِذا) ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِن الزَّمَان.

و(لَبِسُوا) فِعْلٌ وفَاعِلٌ.

و(الحَدِيْدَ) مَفْعُولُهُ. والجُمْلَةُ في مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ إِلَيْها.

و(تَنَمَّرُوا) فِعْلٌ وفَاعِلٌ، وهو جَوَابُ "إذا"، والعَامِلُ فِيها.

و(حَلَقًا) يَحْتَمِلُ نَصْبُهُ عَلَى[4] أَرْبَعَة أَوْجُه:

– الأَوّل: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيْزِ، والأَصْلُ: تَنمَّرَ حَلَقُهُم، أي: اشْتَدَّ وصَارَ كَجُلُودِ النُّمُورِ، ثُمَّ أُسْنِدَ الفِعْلُ إِلَيْهِم، ونُصِبَ ذلكَ عَلَى التَّمْيِيْزِ، وهو مِنْ بَابِ (تَفقَّأ[5] الكَبْشُ شَحْمًا).

---

(1) البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه68، وانظر البيت في غريب الحديث للخطابي563/1، والصحاح(نمر)، وجمهرة الأمثال199/2، ودلائل الإعجاز122، والتنبيه لابن برّي219/2، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي50/1، واللسان(نمر)، والتاج(نمر).

(2) قوله: (قوله) ليس في ك، وس.

(3) جاء هذا في البيت السابق في قصيدة عمرو بن معدي كرب، وهو قوله:

وعلمتُ أنّي يومَ ذاكَ مُنازِلٌ كَعْبًا ونَهْدا

(4) ليس في ك: (على).

(5) في ك: (تفقه).

- والثّاني: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ مَحْـذُوفٍ دَلَّ عَلَيْـهِ (تَنَمَّـرُوا)، أَيْ[1]: ولَبِسُوا حَلَقًا.

- والثَالث: أَنْ يَكُونَ حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ، أَيْ: تَنَمَّرُوا بالحَلَقِ، فَلَمّـا حُـذِفَ تَعَدّى الفِعْلُ إِلَيْهِ فَنَصَبَهُ.

- والرّابِع: أَنْ يَنْتَصِبَ انْتِصَابَ المَصْدَرِ، أَيْ: تَنَمَّرُوا تَنَمُّرَ حَلَقٍ، لكنْ حُـذِفَ المُضَافُ، وأُقِيْمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَه.

و(قَدًّا) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: "حَلَقًا"؛ لأَنَّها دُرُوعٌ أَيْضًا، إِلاّ أَنَّها مِـنْ قِـدٍّ، وتُسَمّى اليَلَبُ[2].

فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ يَصِحُّ تَفْسِيْرُ الحَدِيْدِ بذلكَ؟ أَجَبْتُ: بِوَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهما: أَنَّ الحَلَقَ حَدِيْدٌ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ القِدَّ مِنْ حَيْثُ هو دِرْعٌ، لا مِـن حَيْثُ هو حَدِيْدٌ. [ظ70]

- والآخَرُ[3]: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ آخَرَ مُقَدَّرٍ، أَيْ: تَنَمَّرُوا حَلَقًا، ولَبِسُوا قِـدًّا، كَقَوْلِ الشّاعِرِ: [مجزوء الكامل]

[356] يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا ... مُتَقَلِّدًا سَيْفًا ورُمْحا[4]

أَيْ: وحَامِلاً رُمْحًا. وكَذلِكَ قَوْلُ الآخَرِ: [الكامل]

---

(1) ليس في الأصل، وك: (أي).

(2) اليلب: التِّرَسَة، أو دروع من جلد. (القاموس المحيط).

(3) قوله: (والآخر) مكرر في الأصل.

(4)البيت لابن الزِّبَعرى في ديوانه32، وانظر الكامل264/1، وانظر البيت في المقتضب51/2، والكامل204/2، وإعراب القرآن للنحاس262/2، 312/4، 328، والصحاح(زجج)، وتهذيب اللغة204/4، والخصائص431/2، والمحكم350/1، والمخصص342/4، وسمط اللآلي25/3، وشرح الرّضي339/2، وتفسير البحر المحيط486/2، 445/6، واللسان(زجج)، (مسح)، (قلد، والتاج(رمح)، (مسح).

[357] فَعَلَفْتُها تِبْنًا ومَاءً بَارِدًا حَتّى شَتَتْ هَمّالَةً عَيْناها[1]

أَيْ: وسَقَيْتُها مَاءً.

وهُنا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّهُ يُرْوَى: (خُلُقًا) بِالخَاءِ المُعْجَمَةِ، و(قَدًّا) بِفَتْحِ القَافِ، وهو مَنْصُوبٌ عَلى التَّمْيِيْزِ أَيْضًا، والمَعْنى أَنَّهُم أَشْبَهُوا النُّمُورَ في أَخْلاقِها وأَجْسَامِها، وذلك دليلٌ على الجُرأَةِ والسُّرْعَةِ في النُّهُوضِ والإِقْدَامِ، وهو مَعْنىً حَسَنٌ.

* * * * *

(1) مجهول قائله، وانظر الشاهد في إعراب القرآن للنحاس4/328، والصحاح(زجج)، (قلد)، (علف)، والخصائص2/431، والإنصاف2/613، وتفسير البحر المحيط5/177، واللسان(زجج)، (علف)، وشرح شذور الذهب312، والخزانة -برواية مختلفة-3/132-133، والتاج(علف).

ومنْها[1]: [البسيط]

[61/358] كَفَى بِجِسْمي نُحُولاً أنَّني رَجُلٌ
لَوْلا مُخَاطَبَتي إيّاكَ لَمْ تَرَنِي[2]

البَيْتُ للمتَنَبّي.

(كَفى) فِعْلٌ مَاضٍ، وهو مِنْ ذَواتِ الياءِ، والبَاءُ زَائِدَةٌ.

* * * * *

(1) سقط البيت الآتي وما تبعه من شرح وبيان من نسخة ك.

(2) البيت للمتنبي في ديوانه319/4، وانظره في نفح الطيب72/3، ومغني اللبيب148، 875، وخزانة الأدب114/6.

ومنْها: [الكامل]

[62/359] وتَرَاهُ أَصْغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطقا

ويَكُونُ أَكْذَبَ مَا يَكُونُ ويُقسِمُ[1]

الوَاوُ للعَطْفِ، و(تَرَاهُ) فعْلٌ مُستَقبَلٌ، وأَصْلُهُ "تَرْأَيُه"، فَخُفِّفَت الهَمْزَةُ بنَقْلِ حَرَكَتها إلى الرّاءِ، وحَذفِها، والْتُزِمَ ذلك فيْها إلاّ في الشُّذُوذ، ثُمَّ قُلبَت اليَاءُ أَلفًا لتحَرُّكِها وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَها، وهو مِنْ رُؤْيَةِ العَيْنِ، وفَاعِلُهُ ضَميْرُ المُخَاطَبِ، والهَاءُ مَفْعُولُهُ.

و(أَصْغَرُ) أَفْعَلُ، وهو للتَّفْضِيْلِ، ولا يُستَعْمَلُ إلاّ بالأَلِفِ واللاّمِ، أَوْ بِالإِضَافَة، أَوْ بِـ(مِنْ)، وكَذلِكَ فُرُوعُهُ[2]؛ فالأَوَّلُ يَلْزَمُ فيْه مُطَابَقَةُ مَا قَبْلَهُ. والثّاني تَجُوزُ فيْه المُطَابَقَةُ وتَرْكُها، والاخْتِيَارُ المُطَابَقَةُ؛ ولِذلِكَ عِيْبَ عَلَى ثَعْلَب قَوْلُهُ: (أَفْصَحُهُنَّ) في فَصِيْحه[3]. والثّالِثُ: مُقَابِلٌ للأَوَّل.

ونَصْبُ "أَصْغَرَ" عَلَى المَصْدَرِ؛ لأَنَّهُ مُضَافٌ إلى (مَا)، وهي مَصْدَرِيَّةٌ.

و(تَرَاهُ) الثّانِيَةُ صِلَتُها، والتَّقْديْرُ: وتَرَاهُ أَصْغَرَ رُؤْيَةٍ، فهو كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ)، و: (صُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ).

و(نَاطِقًا) اسْمُ فَاعِلٍ، وهو مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ مِن المَفْعُولِ في قَوْلِه: "تَرَاهُ" الأُولى، والفِعْلُ هو نَاصِبُها، والمَعْنَى: تَراهُ نَاطِقًا أَصْغَرَ مِنْهُ سَاكِتًا.

---

(1) البيت للمتنبي في ديوانه258/4.

(2) في ك: (فرعه).

(3) انظر قول ثعلب في خطبة الفصيح: في شرح الفصيح للزمخشري81/1، وقد أيّده الزمخشري في الفائق ولم يُعِبْ عليه، فقال: "وأنّ الّذي قاله ثعلب في عنوان الفصيح: (فاخترنا أفصحهن) لا غميزة فيه" (الفائق307/2).

وهُنا تَنْبِيهٌ، وهو أَنَّ التَّحقِيرَ تَعلَّقَ بالرُّؤْيَةِ باللَّفْظ، والمُرَادُ تَحقِيرُ المَرْئِيِّ.

فَإِنْ قُلْتَ: فهلاَّ جَعَلْتَ "تَرَاهُ" بِمَعْنَى العِلْمِ، ويَكُونُ "نَاطِقًا" مَفْعُولَـهُ الثَّـانِي.

أَجَبْتُ: يَضْعُفُ لِوَجْهَيْنِ:

- الأَوَّل: مِنْ جِهَةِ المَعْنى؛ لِظُهُورِهِ إِذا كَانَ بِمَعْنى الإِبْصَارِ أَتَمَّ مِنْهُ إِذا كَـانَ بِمَعْنى العِلْمِ.

- والثَانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ حَذَفَ مِنْ "تَرَاهُ" الثَّانِيَةِ مَفْعُولَها الثَّانِي. وعُلَمَاءُ العَرَبِيَّةَ قَاطِبَةً مَنَعُوا الاقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهما دُونَ الآخَرِ، نَعَمْ، قد تقدَّمَ من البَحْثِ ما يَقْتَضِي جَوَازَه قِياسًا لا سَماعًا، ويُوَضِّحُهُ قَوْلُهُ تَعالَى:

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [آل عمران١٨٠] فَمَنْ قَرَأَ بالتَاء[1] فالفَاعِلُ ضَمِيْرُ المُخَاطَبِ، و"الَّذينَ" مَع صِلَتِها مَفْعُولُهُ الأَوَّلُ، وفِيْه مُضَافٌ مُقَدَّرٌ، أَيْ: بُخْلُ الَّذين يَبْخَلُونَ، و"هو" ضَمِيْرُ فَـصْلٍ، و"خَيْرًا" مَفْعُولُهُ الثَّانِي. ومَنْ قَرَأَ بالِيَاء[2] فَـ"الَّـذين" فاعِلُـهُ، والمفْعُـولُ الأَوَّلُ مَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيْرُ: بُخْلَهُم هو خَيْرًا، فَعَلَى القِرَاءَتَيْنِ قَدْ حُذِفَ الأَوَّلُ؛ لكن الأُولى أَمْثَلُ لإِقَامَةِ المُضَاف إِلَيْه مُقَامَ المُضَاف، بِخلاف الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ حُذِفَ، ولَمْ يَقُمْ شَـيءٌ مَقَامَهُ، فَعَلَى ذلكَ لَوْ سَلَكَ المُعْرِبُ هذا الحَذْفَ لَجَازَ.

و(يَكُونُ) فِعْلٌ مُـستَقْبَلٌ، وهـو فِعْـلٌ تَـامٌّ، بِمَعْـنى يُوجَـدُ، وأَصْـلُهُ: (يَكْوُنُ)[و71]، فَنُقِلَت الضَّمَّةُ مِن الوَاوِ إِلى الكَافِ اسْتِثقالاً لَها عَلَيْهـا، وهـذا[3] تَعْلِيْلُ الفرَّاءِ[4].

---

(1) قرأ حمزة بالتاء. انظر الحجة للقراء للفارسي3/101، وحجة القراءات لابن زنجلة132.

(2) قرأ السبعة إلا حمزة بالياء. انظر الحجة للقراء للفارسي3/101، وحجة القراءات لابن زنجلة132.

(3) قوله: (وهذا) ليس في ك.

(4) انظر تعليل الفراء في المحصول2/1017.

فإنْ قُلْتَ: قَدْ سَكَنَ مَا قَبْلَها، وذلكَ يَنْفِي الاسْـتِثْقالَ، ويُجْرِيهـا مُجْـرَى الصَّحِيْحِ في تَحمُّلِ الضَّمَّة. أَجَبْتُ بِثَلاثَة أَشْيَاء:

– الأَوَّل: أَنَّ الضَّمَّةَ هُنا لازِمَةٌ فاسْتُثْقِلَتْ لِلُزُومها، بِخلافِها في قَوْلِكَ: (هـذا حَقْوٌ)[1] لعرُوضها، يُبَيِّنُ ذلكَ أَنَّ الفتْحَةَ الخَفِيْفَةَ حَيْثُ لَزِمَتْ في المَاضي اسْـتُثْقِلَتْ؛ ولِذلكَ قَرَأَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ: "وذَرُوا مَا بَقِيْ مِن الرِّبَا" [البقـرة 278][2] بِإسْـكَانِ اليَاءِ[3]، وأَنْشَدَ ابْنُ الدَّهَّان: [البسيط]

[360] هُوَ الخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا رَضِيْ لَكُمُ   مَاضِي العَزِيْمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ[4]

– والثّاني: أَنَّ ذلك الحُكْمَ في الاسْمِ[5] الّذي هو خَفِيْفٌ، وأمّا الفِعْـلُ فـلا يُحتَمَلُ ذلكَ فِيْه لثقَله.

– والثَّالث: أَنَّ البَصْرِيِّيْنَ عَلَّلُوا امْتِنَاعَ جَمْعِ (ثَوْبٍ)، و(بَيْتٍ) عَلَى (أَفْعُـلٍ) باسْتِثْقَال الضَّمّةِ[6] عَلَى الوَاوِ واليَاءِ مَع سُكُونِ مَا قَبْلَهُما، فلِمَ أَنْكَرُوا ذلك هُنا؟

فإنْ قُلْتَ: فَلِمَ ثُقلَت الفَتْحَةُ في "يَخَافُ"؟ أَجَبْتُ: لِوَجْهَيْنِ:

– أَحَدهما: لِحَمْلِها في ذلك عَلَى أُخْتَيْها طَلَبًا لاطِّرَادِ البَابِ.

– والآخَر: لاسْتِثْقَالِها حَيْثُ لَزِمَت.

وفَاعِلُهُ[7] مُضْمَرٌ عَائِدٌ إلى المَذْمُومِ.

---

(1) الحَقْو: الكشح والإزار (القاموس المحيط).

(2) في ك: (فذروا).

(3) انظر قراءة الحسن البصري في المحتسب 141/1، وإبراز المعاني 600/2، ونسبت القراءة إلى أُبَيّ في مختـصر القراءات 17.

(4) البيت لجرير في ديوانه 390، وانظر الشاهد في الكشاف 349/1، والمحرر الوجيز 375/1، 36/3، وتفسير القرطبي 369/3، 144/8، وتفسير البحر المحيط 351/2، ومغني اللبيب 878.

(5) في الأصل: (في الأصل) بدلاً من (في الاسم).

(6) في الأصل: (باستثقاله) وقوله: (الضمة) ليس في الأصل.

(7) يعني فاعل (يكون) في البيت الشاهد موطن العرض.

و(أَكْذَبَ) أَفْعَلُ، ونَصْبُهُ عَلَى المَصْدَرِ؛ لإِضَافَتِهِ إِلى "مَا" المَصْدَرِيَّةِ.

و(يَكُونُ) الثانِيَةُ صِلَتُها، وهي تَامَّةٌ، والتَّقْدِيْرُ: يُوجَدُ[1] أَكْذَبَ وُجُودِهِ.

و(يُقْسِمُ) خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوفٍ، أَيْ: وهو يُقْسِمُ، والجُمْلَةُ مَنْصُوبَةُ المَوْضِعِ عَلَى الحَالِ، وصَاحِبُها فَاعِلُ "يَكُونُ"، و"يَكُونُ" هو نَاصِبُها. ولَوْلا تَقْدِيْرُ المُبْتَدَأ لَمَا جَازَ دُخُولُ الوَاوِ؛ لامْتِنَاعِ: (جَاءَ زَيْدٌ ويَضْحَكُ)، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الوَاوُ زَائِدَةً، ويُسْتَغْنى عَنْ تَقْدِيْرِ المُبْتَدَأ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيُّهُما أَوْجَهُ وأَحْسَنُ؟ أَجَبْتُ: كلاهُما لا يَخْلُصُ عَنْ تَجَوُّزٍ؛ إِمّا[2] بِحَذْفٍ أَوْ بِزِيَادَةٍ، لكنَّ الحَذْفَ أَكْثَرُ وأَشْهَرُ، خُصُوصًا المُبْتَدَأ، فإِنَّ ذلكَ فِيْهِ وَاسِعٌ. وعِنْدِي هُنا شَيءٌ: وهو أَنَّهُم يَجْنَحُونَ إِلى حَذْفِ الجُمْلَةِ، ويُرَجِّحُونَهُ عَلَى زِيَادَةِ الوَاوِ، وذلك في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[الزمر ٧٣]، أي: فازُوا ونَعِمُوا، فَحَذْفُ المُبْتَدَأ على هذا أَهْوَن.

* * * * *

(1) في ك، وس: (ويوجد).

(2) في ك: (ما).

ومنْها: [المتقارب]

[63/361] أتأذَنُ لي ولَكَ السّابِقاتُ

أُجَرِّبُهُ لَكَ في ذا الفَتَى[1]

الهَمْزَةُ للاسْتِفْهامِ، و(تَأْذَنُ) فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ مَرْفُوعٌ بالتَّجَرُّدِ، أَوْ بِـالوُقُوعِ، أَوْ بِحَرْفِ المُضَارَعَةِ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذلِكَ، وفَاعِلُهُ ضَمِيْرُ المُخَاطَبِ، والمَعْنى: الأَمْرُ، أَيْ: ائذَنْ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة ٩١]، أَيْ: انْتَهُوا.

و(لِي) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، ومَوْضِعُهُ نَصْبٌ، والوَاوُ للحَالِ.

و(لكَ) جَارٌّ ومَجْرُورٌ في مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوفٍ، أَيْ: ولك الأَيَادِي.

و(السّابِقَاتُ) نَعْتٌ لَهُ[2]. وقَدْ جَاءَ حَذْفُ المَوْصُوفِ، قَالَ تَعَالى:

﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ [سبأ ١١]، أَيْ: دُرُوعًا سَابِغَاتٍ.

﴿وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا﴾ [الإنسان ١٤]، أي: وجَنَّةً دَانِيَةً.

و: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء ٤٦][3]، أَيْ: قَـوْمٌ يُحَرِّفُونَ، وقَالَ الشّاعِرُ: [الرجز]

[362] لَوْ قُلْتَ ما في قَوْمِها لَمْ تِيْثَمِ   يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ[4]

أَيْ: مَا في قَوْمِها أَحَدٌ[5] يَفْضُلُها، وكَذلكَ قَوْلُ الآخَرِ: [الوافر]

---

(1) لم نعثر على البيت للمتنبي في ديوانه بشرح البرقوقي، وانظره في شرح ديوان المتنبي للعكبري 36/1.
(2) ليس في ك: (نعت له).
(3) في ك: (....هادوا ويحرفون....).
(4) مر الرجز سابقًا. انظر الشاهد رقم 109.
(5) ليس في ك: (أحد).

[363] كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[1]

أيْ: جَمَلٌ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْش.

ومَوْضِعُ الجُمْلَةِ نَصْبٌ عَلَى الحَالِ، وصَاحِبُها ضَمِيْرُ المُخَاطَبِ المُسْتَكِنُّ في قَوْلِه: "تَأذَنُ" والفِعْلُ نَاصِبُها[ظ71].

و(أُجَرِّبُهُ) فِعْلٌ وفَاعِلٌ ومَفْعُولٌ. وفيهِ حَذْفَان، أيْ: في أَنْ أُجَرِّبَهُ؛ لأَنَّهُ يُقَالُ: (أَذِنَ لَهُ في كَذا)، غَيْرَ أَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ مِنْ (أَنْ)، و(أَنَّ) مُطَّرِدٌ؛ لِطُولِهِما بِصِلَتِهِما، وقَدْ عُلِمَ أَنَّ الطُّولَ يُسَوِّغُ مِن الحَذْفِ مَا لا يُسَوِّغُ عِنْدَ عَدَمِه. ويَكْفِيكَ في ذلك اسْتِحْسَانُهُم حَذْفَ العَائِد من الصِّلَة.

وحَذَفَ (أَنْ) فارتَفَعَ الفِعْلُ؛ لأَنَّها لا تَعْمَلُ مَحْذُوفَةً عِنْدَ البَصْرِيِّ إلاَّ بِعِوَضٍ، وأَجَازَ الكُوفِيُّ إعْمَالَها، كَذلكَ حَكَى الكِسَائِيُّ: (خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)، و(مُرْهُ يَبِيْعَها)[2].

وأَنْشَدَ بَعْضُ الأُدَبَاءِ: [الوافر]

[364] وحُقَّ لِمَنْ أَبُو بَكْرٍ أَبُوهُ يُوَفِّقَهُ الَّذِي رَفَعَ الجِبالا[3]

أيْ: "أنْ يُوَفِّقَهُ".

وأَتى به المُتَنَبِّي في قَوْلِه: [البسيط]

[365] وكُلَّمَا لَقِيَ الدِّيْنَارَ صَاحِبُهُ في مُلْكِه افْتَرَقَا مِن قَبْلِ يَصْطَحِبا[4]

---

(1) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه126، وانظره في سيبويه345/2، والمقتضب138/2، والأصول178/2، وإعراب القرآن للنحاس427/1، 112/4، وتهذيب اللغة52/1، وسر صناعة الإعراب284/1، ومشكل إعراب القرآن184/1، والمخصص290/1، والمحكم57/1، ومجمع الأمثال261/1.

(2) انظر خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف559، وتوضيح المقاصد1263/3-1264.

(3) البيت لذي الرّمّة في ديوانه523 برواية: (نصب الجبالا)، وانظر البيت في إعراب القرآن للنحاس329/2، والمحكم473/2، وسمط الآلي908/2، وتفسير القرطبي186/9، وتمهيد القواعد787/2.

(4) ديوان المتنبي4244/1، وانظر البيت في معاهد التنصيص207/1.

وهُنا تَنْبيْهٌ، وهو أَنَّ مَوْضِعَ المَصْدَرِ بَعْدَ حَـذْفِ الجَـارِّ نَـصْبٌ بِقَوْلِـه: "أتأذَنُ"[1]، وقِيلَ[2]: جُرٌّ بِحَرْفِ الجَرِّ المُقَدَّرِ، والجَارُّ والمَجْرُورُ[3] في مَوْضِعِ نَـصْبٍ أَيْضًا.

و(لَكَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: "أُجَرِّبُهُ" تَعَلُّقَ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِه.

و(ذا) اسْمُ إِشَارَةٍ مَجْرُورٌ بِـ"في"، وأَلِفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ هي عَيْنُـه، ولامُـهُ مَحْذُوفَةٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: ولِمَ ذَهَبْتَ إلى ذلكَ؟ أَجَبْتُ: بِأَنَّ أَلِفَهُ أُمِيْلَتْ، وذلك[4] دَلِيْلُ اليَاءِ، وإِذا ثَبَتَ ذلك في العَيْنِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ اللامُ يَاءً؛ لِعَدَمِ "حَيَـوْتُ"، و"حَيَـوَانُ"، أَصْلُهُ: "حَيَيَانُ"، قُلِبَت الياءُ الثّانيَةُ وَاوًا كَرَاهَةً لاجْتمَاعِ اليَاءَيْنِ.

و(الفَتَى) صِفَةٌ لَهُ، وأَصْلُ أَلِفِها يَاءً، لقَوْلِكَ: (فَتيانِ)، و(فِتْيَةٌ)، ومَوْضِعُ الجَارِّ والمَجْرُورِ نَصْبٌ بِقَوْلِهِ: "أُجَرِّبُهُ"، ويَتَعَلَّقُ به تَعَلُّقَ الظَّرْفِيَّة.

* * * * *

---

(1) في الأصل: (أُجَرِّبُه) وهو تحريف.

(2) سقط من ك: من قوله: (وهنا تنبيه.... إلى هذا الموضع).

(3) في ك: (مع المجرور).

(4) في ك: (وهي).

ومَنْها: [الطويل]

[64/366] عَزِيْزٌ أَسًى مَنْ دَاؤُه الحَدَقُ النُّجْلُ

عَيَاءٌ بِهِ مَاتَ المُحِبُّونَ مِنْ قَبْلُ[1]

(عَزِيْزٌ) فَعِيْلٌ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَزَّ الشّيءُ إذا قَلَّ وُجُودُهُ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُرادَ بِهِ: شَدِيْدٌ، صَعْبٌ، غَالِبٌ للصّبْرِ، مِنْ قَوْلِهم: (عَزَّه)، (يَعُزُّهُ)، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[التوبة١٢٨][2]، أَيْ: شَدِيْدٌ عَلَيْهِ[3] عَنَتُكُم، أَيْ: هَلاكُكُم، ورَفْعُهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِقَوْلِهِ: (مَنْ)، وهي إمّا مَوْصُولَةٌ، أَوْ مَوْصُوفَةٌ.

و(دَاؤُهُ الحَدَقُ) جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدأ وخَبَرٍ، وهي[4] صِلَتُها، أَوْ صِفَتُها.

و(النُّجْلُ) صِفَةٌ لـ"الحَدَقِ".

و(الحَدَقُ) جَمْعُ "حَدَقَةٍ"، وهي سَوَادُ العَيْنِ، و(فَعَلَةٌ) تُجْمَعُ عَلَى (فَعَلٍ)، نَحْوُ: "قَصَبَةٍ" و"قَصَبٍ"، وقَدْ جَاءَ في جَمْعِها: (حِدَاقٌ)، فَذلكَ[5] كـ(رَقَبَةٍ)، و(رِقَابٍ)، و(رَحَبَةٍ)، و(رِحَابٍ)[6].

(1) البيت للمتنبي في ديوانه3/296، وانظر شرح ديوان المتنبي للعكبري3/180.

(2) في ك: (عليهم ما عندتم).

(3) في ك: (عليهم).

(4) قوله: (وهي) ليس في الأصل وس.

(5) في ك: (فكذلك).

(6) في ك: (رحه ورحيات) وهو تحريف، والرَّحَبة: أرض مستوية يتجمّع فيها الماء.

و(النُّجْلُ) جَمْعُ (نَجْلاءَ)، وهي سَعَةُ العَيْنِ في حُسْنٍ، والمَصْدَرُ: "النَّجَلُ" بتَحْرِيكِ الجِيْمِ.

و(أَسًى) مَنْصُوبٌ عَلى التَّمْيِيْزِ، وفِيْهِ وَجْهانِ:

- أَحَدُهُما: الحُزْنُ، وفِعْلُهُ: (أَسِيَ)، (يَأْسَى).

- والآخَرُ: العِلاجُ والإِصْلاحُ، وفِعْلُهُ: (أَسَا)، (يَأْسُو)، ويُقَالُ: (أَسَوْتُ الجُرْحَ) إِذا أَصْلَحْتَه، ودَاوَيْتَه، (أَسْوًا)، و(أَسًا)، قَالَ الأَعْشَى: [الخفيف]

[367] عندَه البِرُّ والتُّقى وأَسَى الشَّقِّ وَحَمْلٌ لِمُضْلِعِ الأَثْقالِ[1]

ونَاصِبُهُ (عَزِيْزٌ).

ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (عَزِيْزٌ) مُبْتَدَأً، و(مَنْ) مَرْفُوعُه بِهِ[2]، وذلك عَلَى مَا يَرَاهُ الأَخْفَشُ والكُوفِيُّونَ مِنْ إِعْمَالِ اسْمِ الفَاعِلِ، واسْمِ المَفْعُولِ، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ غَيْرَ مُعْتَمِدَة.

وهُنا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّهُ رُوِيَ أَيْضًا بِإِضَافَةِ (أَسًى) إلى (مَنْ)، فَعَلَى هذا هو مُبْتَدَأٌ لِتَعَرُّفِهِ بالإِضَافَةِ، أَوْ لِتَخَصُّصِهِ[3][و72]، و(عَزِيْزٌ) خَبَرُه. وعَلَى المَذْهَبِ الآخَرِ (عَزِيْزٌ) مُبْتَدأ، و(مَنْ) مَرْفُوعُه بِهِ[4].

وأَمَّا (عَيَاءٌ) فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ، كَقَوْلِهِم: (هذا حُلْوٌ حَامِضٌ)، أَيْ: قَدْ جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ، وإِنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَهُ مِن "الحَدَقِ"؛ لأَنَّها هي الدَّاءُ في المَعْنَى.

---

(1) البيت للأعشى في ديوانه166، وهو في إصلاح المنطق95، ومعاني القرآن للنحاس65/1، وتهذيب اللغة95/13، ومقاييس اللغة105/1، والمخصص407/4، وأساس البلاغة17، وشرح ديوان المتنبي للعكبري181/3، ولسان العرب(أسا)، والتاج(ضلع)، (أسا).

(2) ليس في ك: (به).

(3) في ك: (تخصصه).

(4) يعني: خبره.

وهَمْزَتُه مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ، وأَصْلُهُ[1]: (عَيَايٌ)، فَلَمّا وَقَعَت الياءُ طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِــدَةٍ قُلِبَتْ هَمْزَةً.

و(مَاتَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وأَصْلُهُ: (مَوَتَ)، فَقُلِبَت الوَاوُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِها وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَها.

و(المُحِبُّونَ) فَاعِلُهُ. و(قَبْلُ) مَبْنِيٌّ لِقَطْعِهِ عَن الإِضَافَةِ،

و(بِه) مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: "مَاتَ"، والبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، أَيْ: مَاتَ المُحِبُّونَ بِسَبَبِهِ، والجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ صِفَةٍ لِــ"عَيَاءٌ"، والعَائِدُ الضَّمِيرُ في "بِهِ".

* * * * *

(1) ليس في ك: (وأصله).

ومنْها: [البسيط]

[65/368] لا تَجْزِني بضَنًى بِي بَعْدَهَا بَقَرٌ

تَجْزِي دُمُوعِي مَسْكُوباً بِمَسْكُوب[1]

كَنَى عَن النّساءِ بالبَقَرِ، وذلكَ مَذْهَبُ العَرَبِ، وإنَّما حَمَلَهُم عَلَى ذلك قَصْدُهُم إلى أَنَّ[2] سَوَادَ عُيُونِ النِّسَاءِ كَسَوَادِ عُيُونِ البَقَرِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمن بنُ حَسّانَ: [الكامل]

[369] صَفْرَاءُ من بَقَرِ الجِواءِ كأنَّما   تَرَكَ الحَياءُ بها رُداعَ سَقيمِ[3]

الرُّدَاعُ: وَجَعُ الجِسْمِ أَجْمَعَ، ويُرْوَى أَيْضًا: (أَثَرُ الحَيَاءِ)[4].

(لا) نَاهِيَةٌ.

و(تَجْزِنِي) مَجْزُومٌ بها، وعَلامَةُ الجَزْمِ حَذْفُ اليَاءِ، وهذا وإنْ كَانَ في اللَّفْظِ نَهْيًا، فَإِنَّهُ في المَعْنى دُعَاءٌ، ومِثْلُهُ قَوْلُ الآخَرِ: [الوافر]

[370] فَلا تَشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بِعَمْرٍو   فإنَّكَ لَنْ تُذَلَّ ولَنْ تُضَاما[5]

وكَذلِكَ اسْتِعْمَالُ الدُّعَاءِ بِلَفْظِ الأَمْرِ، كَقَوْلِكَ: (لِيَقْطَعِ اللهُ يَدَهُ).

---

(1) البيت للمتنبي في ديوانه289/1، وانظر أمالي ابن الشجري231/3، والحماسة المغربية1006/2.

(2) ليس في ك: (أن).

(3) وردت نسبة البيت لعبد الرحمن بن حسان في أمالي ابن الشجري232/3، وهو لبشر بن عبد الرحمن الأنصاري في الحماسة البصرية163/2، وهو لقيس بن الملوّح في اللسان(ردع)، والتاج(ردع). وهو بلا نسبة في أمالي القالي206/1، وسمط اللآلي485/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي135/2.

(4) انظر أمالي ابن الشجري231/3.

(5) نسب لرجل من بكر بن وائل في النوادر153، وهو في رسالة الغفران190، وأمالي ابن الشجري533/2، 232/3، وشرح ديوان المتنبي للعكبري160/1، وإسفار الفصيح359/1، ومغني اللبيب326.

و(الضَّنَى)[1] الدّاءُ المُخَامِرُ الّذي إذا[2] ظَنَّ صَاحِبُهُ أَنَّهُ قَدْ بَرَأَ نُكِسَ، وقوْلُهُ: "بِضَنَى" يَتَعَلَّقُ بِالفِعْلِ الّذي هو "تَجْزِني".

و(بِي) صِفَةٌ لـ"ضَنَى" يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وفِيْهِ ضَمِيْرٌ عَلَى القَوْلِ المُخْتَارِ، والتَّقْدِيْرُ: بِضَنَى وَاقِعٍ لي، أَوْ وَقَعَ لي[3].

و(بَعْدَها)[4] مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ الزَّمَانِي، والمَعْنَى: بَعْدَ فِرَاقِها، أَيْ: زَمَانَ فِرَاقِها، فَحَذَفَ المُضَافَ والمُضَافَ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى:

﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾[الحج٣٢]، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: المَعْنَى: مِنْ أَفْعالِ ذوي تَقْوى القُلُوبِ[5].

قَالَ بَعْضُ مَنْ تَكَلَّمَ في شِعْرِه[6]: ونَاصِبُ الظَّرْفِ[7] يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: إِنْ شئتَ أَعْمَلْتَ فِيْهِ المَصْدَرَ الّذي هو "ضَنَى"، وإِنْ شئتَ أَعْمَلْتَ فِيه الجارَّ والمَجْرُورَ، وهو قولُهُ: "بي" لتَعَلُّقه بالمَحْذُوف.انتهى كَلامُه.

وأَقُولُ: الأَوَّلُ سَهْوٌ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ مَتى وُصِفَ دلَّ ذلك عَلى تَمَامه، وانْقِضَاءِ أَجْزَائِه. أَمَا ذَكَرَ قَوْلَ أَبي الفَتْحِ في اللُّمَعِ[8]: ولا يَجُوزُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيْدِ عَمْرًا)، بَل الوَجْهُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ عَمْرًا الشَّدِيْدِ).

---

(1) في جميع النسخ: (الضناء) ممدودًا، والصواب قصره، انظر صوابه وشرحه في أمالي ابن الشجري232/3.
(2) ليس في ك: (إذا).
(3) في ك: (بضنىً واقعٌ أو وَقعَ).
(4) في ك: (بعدها) بلا واو.
(5) انظر الكشاف158/3.
(6) هو ابن الشجري. انظر أمالي ابن الشجري232/3، وانظر القول أيضًا في شرح ديوان المتنبي160/1.
(7) في ك: (الظرفين).
(8) لم نجد هذا القول في اللمع المطبوع، بل هو في الخصائص258/3.

والهاءُ في قَوْلِه: (بَعْدَها) عَائِدَةٌ عَلَى "بَقَرٍ"، وإنْ كَانَتْ مُتَــأَخِّرَةً في اللَّفْــظِ؛ لأَنَّها في التَّقْدِيْرِ مُتَقَدِّمَةٌ، إذْ كَانَتْ فَاعِلَ "تَجْزِنِي"، والفَاعِلُ رُتْبَتُهُ التَّقْــدِيْمُ، ومِثْلُــهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[طه٦٧]، أَيْ: أَوْجَسَ مُوسَى خِيْفَــةً في نَفْسِه.

وفي الكَلامِ حَذْفٌ، إِذْ مُرَادُهُ: لا تَجْزِنِي بَقَرٌ بِضَنًى بي ضَنًى بِها؛ أيْ: ضَــنًى وَاقِعًا بِها، لكنَّهُ حَذفَ ذلك لِحُصُولِ العِلْمِ، وتَعَلُّقِ المَعْنى بِهِ.

وقَوْلُهُ: (تَجْزِي)[1] فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ، وفَاعِلُهُ ضَمِيْرٌ عَائِدٌ عَلَى "بَقَرٍ"، ومَوْضِــعُهُ رَفْعٌ بالصِّفَة لَها.

و(دُمُوعي) مَفْعُولُه، و(مَسْكُوبًا) لا يَجُوزُ انْتِــصَابُهُ علَــى الحَــالِ مِــنْ (دُمُوعِي)؛ لأَنَّ الوَاحِدَ المُذَكَّرَ لا يَكُونُ حَالاً مِن الجَمْــعِ، أَلا تَــرَاكَ لا[2] تَقُــولُ: (طَلَعَتِ الخَيْلُ مُتَرَادِفًا)[ظ72] لكنْ "مُتَرَادِفَةً"، والأَجْوَدُ أَنْ تَقُولَ: "مُتَرَادِفَــاتٍ"، كَمَا جَاءَ في التَّنْزِيْلِ:﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ﴾[الملك١٩]، فَنَصْبُهُ إِذَنْ عَلَى البَدَلِ مِنْ "دُمُوعي" بَدَلَ اشْتِمَالٍ، والضَّمِيْرُ مُقَدَّرٌ، والمَعْنى: تَجْــزِي دُمُــوعي مَسْكُوبًا مِنْها بِمَسْكُوبٍ مِن دُمُوعِها. ومِثْلُهُ[3] في حَذْفِ الضَّمِيرِ مِنْ بَدَلِ الاشْــتِمَالِ قَوْلُ الأَعْشَى:

[الطويل]

---

(1) في ك، وس: (تجزيني).
(2) قوله: (لا) ليس في س.
(3) في ك: (ومثل ذلك).

[371] لَقَدْ كَانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ   تَقَضّي لُبَانَاتٍ ويَسْأَمَ سَائِمُ[1]

أَرَادَ: ثَوَيْتُهُ فيْه[2]، أو ثَوَيْتُ فيْه، ولا شَاهِدَ حِيْنئذ.

وخُلاصَةُ المَعْنى أَنَّهُ بَكَى عِنْدَ الفُرْقَةِ وبَكَيْنَ، فَجَزَيْنَ دمَعَه بِدَمْعٍ، فَدَعا لَهُنَّ بِأَنْ لا يَجْزِيْنَهُ بِضَناه ضَنًى، كَما جَزَيْنَهُ بالدَّمْعِ دَمْعًا. فاعْرِفْه.

* * * * *

(1) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه177، وانظر سيبويه38/3، ومجاز القرآن72/1، والمقتضب28/1، 26/2، 297/4، والكامل821/2، والأصول48/2، والجمل للزجاجي26، والنبصرة والتذكرة159/1، والنكت للأعلم715/1، والنكت في القرآن170/1، 250، والحلل40، وشرح ديوان المتنبي للعكبري160/1، وتفسير البحر المحيط46/7، 98، ومغني اللبيب658، والإفصاح340، واللمحة في شرح الملحة724/2، والمقاصد الشافية209/5، وشرح أبيات مغني اللبيب91/7.

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش229/1، وأسرار العربية265، وابن يعيش65/3، وشرح عمدة الحافظ590/2، والمحرر الوجيز38/5، وشرح ألفيّة ابن معط للقواس الموصلي810/2، والفصول المفيدة220، والارتشاف1966/4، وللبيت رواية أخرى، وهي: (تُقضّى لُبَانَاتٌ) ببناء الفعل للمفعول.

(2) قوله: (فيه) ليس في الأصل.

ومنْها: [الطويل]

[66/372] مُنًى كُنَّ لي أَنَّ البَيَاضَ خِضَابُ

فَيَخْفَى بِتَبْيِيضِ القُرُونِ شَبَابُ[1]

(مُنًى) جَمْعُ مُنْيَةٍ، وأَلِفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عن اليَاءِ، وهو مَرْفُوعٌ بالابْتِدَاءِ مَع تَنَكُّرِهِ، وَوَجْهُ ذلكَ أَنَّ النَّكِرَةَ إذا أَخْبَرْتَ عَنْها بجُمْلَةٍ تَتَضَمَّنُ اسْمًا مَعْرِفَةً جَازَ الابْتِدَاءُ بِها، كَقَوْلِكَ: (امْرَأَةٌ خَاطَبَتْني)، وكذلكَ إذا كَانَ الخَبَرُ ظَرْفًا مُضَافًا إلى مُعَرَّفٍ[2]، كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ خَلْفَكَ)، قَالَ الهُذَيْلُ بنُ مُجَاشِعٍ[3]: [الطويل]

[373] ونَارُ القِرَى فوقَ اليَفَاعِ ونَارُهُمْ مُخَبَّأَةٌ بَتٌّ عَلَيْها وبُرْنُسُ[4]

البَتُّ: الكِسَاءُ الغَلِيْظُ، وإنَّما ضَعُفَ الابْتِدَاءُ بالنَّكِرَةِ؛ لأَنَّ النَّفْسَ تَتَنَبَّهُ بالمَعْرِفَةِ عَلَى طَلَبِ الفَائِدَةِ، وإذا كَانَ المُخْبَرُ عَنْهُ مَجْهُولاً كَانَ الخَبَرُ حَقِيْقًا بالاطِّرَاحِ، وعَدَمِ الإصْغَاءِ إلَيْه، وحَدُّ الكَلامِ إذا كَانَ المُبْتَدَأُ مَنْكُورًا، وتَضَمَّنَ خَبَرُهُ اسْمًا مَعْرُوفًا أنْ يُقَدَّمَ الخَبَرُ، كَقَوْلِكَ: (لِزَيْدٍ مَالٌ)؛ لأَنَّ الغَرَضَ في كُلِّ خَبَرٍ أَنْ يُتَطَرَّقَ إلَيْه[5] بالمَعْرِفَةِ، فَيُصَدَّرُ الكَلامُ بِها، وهذا مَوْجُودٌ هُنا[6]، فَقَوْلُكَ: (لِزَيْدٍ مَالٌ) في مَعْنَى: زَيْدٌ ذُو مَالٍ، فالمُبْتَدَأُ الّذي هو (مالٌ) هو الخَبَرُ في الحَقِيْقَةِ، وقَوْلُكَ: (لِزَيْدٍ) هو المُبْتَدأُ.

---

(1) البيت للمتنبي في ديوانه313/1، وانظره في أمالي ابن الشجري193/3.

(2) في ك: (معروف).

(3) لم نجد له ترجمة.

(4) انظر البيت في أمالي ابن الشجري193/3، وشرح ديوان المتنبي للعكبري188/1.

(5) في ك: (عليه).

(6) ليس في ك: (هنا).

و(كُنَّ لِي) هو الخَبَرُ عَنْهُ، أَيْ: وُجِدْنَ لي، و(كَانَ) تَامَّةٌ، وهذا مُفِيْدٌ لِتَضَمُّنِ الخَبَرِ[1] ضَمِيْرَ المُتَكَلِّمِ، وهو أَعْرَفُ المَعَارِف، ولَوْ قَالَ: كُنَّ لِرَجلٍ[2]، لَمْ يَجُزْ؛ لِعَدَمِ الفَائِدَة، واسْتَحْسَنَ هذا بَعْضُ الأَشْيَاخِ، وقَالَ: إِنَّه أَصْلٌ كَبِيْرٌ[3]، وعِنْدِي فِيه نَظَرٌ لا يَلِيْقُ ذِكْرُهُ هُنا.

وقَوْلُهُ: (أَنَّ البَيَاضَ خِضَابُ) يَجُوزُ في مَوْضِعِ (أَنَّ) الرَّفْعُ والنَّصْبُ، فالرَّفْعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِمُبْتَدأ مَحْذُوف، أَيْ: إِحْدَاهُنَّ أَنَّ البَيَاضَ خِضَابُ، والنَّصْبُ بِإِضْمَارِ "تَمَنَّيْتُ"، وجَازَ تَقْدِيْرُهُ لِدَلالَةِ "مُنَى" عَلَيْه، كَمَا أُضْمِرَ (نَتَّبِعُ) في قَوْلِه عَزَّ وَعَلا: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة١٣٥].

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ التَّمَنّيَ مِمّا لَمْ يَثْبُتْ كَالرَّجَاءِ والطَّمَعِ، فَبَابُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلى (أَنْ) الخَفِيْفَة. قَالَ[4] لَبِيْد: [الطويل]

[374] تَمَنّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُما وهَلْ أنا إلا من رَبِيعَةَ أو مُضَرْ[5]

وأَمّا (أَنَّ) الثَّقِيْلَةُ الّتي هي للتَّحْقِيْقِ فلا يَدْخُلُ عَلَيْها إلا أَفْعَالُ اليَقِيْنِ؛ لِمُشَاكَلَتِها لَها في المَعْنى. أَجَبْتُ: لا يَمْتَنِعُ دُخُولُ التَّمَنّي عَلى (أَنَّ) الثَّقِيْلَة، كَما لَمْ يَمْتَنِعْ دُخُولُ (وَدَدْتُ) عَلَيْها، كَمَا قَالَ تَعَالى:

﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال٧]، وقَدْ دَخَلَ عَلَيْها (خَافَ) [و73] قَالَ تَعَالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام٨١]، وجَاءَ صَرِيْحُ التَّمَنّي مَعَها، قَالَ الشَّاعِرُ: [الكامل]

---

(1) سقط من ك من قوله: (وجدن لي.... إلى هذا الموضع).

(2) في ك: (الرجل).

(3) هو ابن الشجري. انظر أماليّه194/3.

(4) في ك: (وقال).

(5) البيت للبيد في ديوانه79، وانظره في التعازي والمراثي للمبرد158، والحماسة البصرية281/1، وشرح ديوان المتنبي للعكبري188/1، وشرح شذور الذهب221، ومغني اللبيب741، 878، وهمع الهوامع333/3. وفي ك: (أعيش أبوهما).

[375] مَا رَوضَةٌ إلاَّ تَمنَّتْ أَنَّها   لكَ مَضْجَعٌ ولِخَطِّ قَبْرِكَ مَوْضِعُ[1]

وجَاءَ في شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ دُخُولُ (اشْتَهَتْ) عَلَيْها، قَالَ:   [الطويل]

[376] مَضَى طاهِرَ الأَثْوابِ لَمْ تَبْقَ بُقْعَةٌ   غَداةَ ثَوَى إلاَّ اشْتَهَتْ أَنَّها قَبْرُ[2]

ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مُنًى) مَنْصُوبَةً[3] نَصْبَ الظُّرُوفِ، والجُمْلَةُ بَعْدَها نَعْتٌ لَها، فَتَتَّصِلُ (أَنَّ) بِمَا قَبْلَها، أَيْ: في جُمْلَةِ (مُنًى أَنَّ البَيَاضَ خِضَابُ)، كَمَا قَالُوا: (أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ)، و(أَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّك ذَاهِبٌ)، يُرِيْدُونَ: في حَقٍّ، وفي أَكْبَرِ ظَنِّي.

ولَكَ في (أَنَّ) وَجْهان:

– الأَوَّلُ: مَذْهَبُ سِيْبَوَيْه[4]، والأَخْفَشِ، والكُوفِيِّيْنَ[5]، وهو رَفْعُها بِالظَّرْفِ كَمَا يَرْتَفِعُ الفَاعِلُ بِفِعْلِهِ، وكَذا[6] كُلُّ مَصْدَرٍ يَتَقَدَّمُهُ ظَرْفٌ، وقَدْ مَثَّلهُ بِقَوْلِهِ: (غَدًا الرَّحِيْلُ)[7]، وأَنْشَدَ:   [الوافر]

[377] أحَقًّا أنَّ جِيرَتَنا اسْتَقَلُّوا   فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ[8]

---

(1) البيت لدعبل الخزاعي في ديوانه105، وانظر الحماسة البصرية201/1.

(2) البيت لأبي تمام في شرح ديوانه314/2، برواية: (....لم تبق روضة)، وانظر البيت في ديوان المعاني للعسكري176/2، و الحماسة المغربية857/2، وشرح ديوان المتنبي للعكبري115/1، 371/2، 5/3.

(3) في ك: (منصوب) وهو تحريف.

(4) انظر سيبويه135/3.

(5) انظر مذهب الأخفش والكوفيين في أمالي ابن الشجري196/3، والإنصاف51، وشرح ديوان المتنبي للعكبري188/1.

(6) في ك: (وكذلك).

(7) انظر سيبويه135/3.

(8) نسب البيت للعبدي في سيبويه136/3، والأصول273/1، وهو للمفضل النكري في الأصمعيات200، وهو لعامر بن أسحم الكندي53/1، وانظر البيت في المحكم384/6، وأمالي ابن الشجري197/3، واللسان(فرق)، ومغني اللبيب79، والتاج(فرق)، وقد سقط هذا البيت من ك.

وأَنْشَدَ[1]: [الطويل]

[378] أَحَقًّا بَنِي أبناءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكم إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ[2]

والثّاني: مَذْهَبُ الخَلِيْلِ[3]، وهو أَنَّهُ يَرْفَعُ المَصْدَرَ بالابْتِدَاءِ، ويَجْعَلُ الظَّرْفَ خَبَرَهُ، ويَلْزَمُها التَّأْخِيْرُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

والفَاءُ عَاطِفَةٌ، و(يَخْفَى) فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ، وبِهِ يَتَعَلَّقُ الجَارُّ والمَجْرُورُ.

و(القُرُونُ) الذَّوائِبُ، وَاحِدُها (قَرْنٌ).

و(شَبَابُ) فَاعِلُ "يَخْفَى"، قَالَ المَعَرِّي[4]: لَوْ أَنَّ هذا الكَلامَ في غَيْرِ الشِّعْرِ لَكَانَ دُخُولُ الأَلِفِ واللاَّمِ في "شَبَابُ" أَحْسَنُ، وقَدْ كَثُرَ ذلِكَ في شِعْرِ امْرِئِ القَيْسِ، قَالَ: [الطويل]

[379] فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رُبَّ بُهْمَةٍ كَشَفْتُ إذا مَا اسْوَدَّ وَجْهُ الجَبَانِ[5]

فَقَدْ أَسَاءَت الأَلِفُ واللاَّمُ الوَزْنَ عِنْدَ السَّامِعِ، وآثَرَهُ[6] المَعَرِّي؛ لأَنَّها أَثْبَتُ في تَمَكُّنِ المَعْنَى، وكَذا قَوْلُ الآخَرِ:

---

(1) سيبويه3/135

(2) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه42، وانظر سيبويه3/135، وأمالي ابن الشجري3/197، وشرح ديوان المتنبي للعكبري1/188، برواية: (وسط المحافل)، وخزانة الأدب1/385.

(3) انظر رأيه في أمالي ابن الشجري3/197، وشرح ديوان المتنبي للعكبري1/188.

(4) في ك: (المغربي)، وهو تحريف، والمعرّي هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري، شاعر فيلسوف. ولد ومات في مَعَرّة النعمان. كان نحيف الجسم، أصيب بالجدري صغيرًا فعمي في السنة الرابعة من عمره. انظر ترجمته في الأعلام1/157.

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه233، وانظره في رسالة الغفران141 برواية مختلفة كثيرًا، وأمالي ابن الشجري3/198، والهمع2/:439 برواية: (....رب فتية).

(6) في ك: (وآثرها).

[الطويل]

[380] فَلَمّا أَجَنّ الشَّمْسَ عَني غُرُورُها   نَزَلْتُ إلَيْهِ قَائمًا بالحَضيضِ[1]

وهُنا تَنْبيْهٌ، وهو أَنّ الأَلِفَ واللاّمَ لَوْ دَخلَتْ في "شَبَابُ" لَكَانَتْ عِوَضًا مِنْ تَعْريْفِ الإِضَافَةِ؛ إِذْ مُرَادُهُ "شَبَابِي"، ونَظيْرُهُ قَوْلُهُم: (حَسَنُ الوَجْهِ)، إِذ المُرَادُ: وَجْهُهُ. وهذا وَاضِحٌ جَلِيٌّ.

* * * * *

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه147، وانظره في غريب الحديث لابن سلام490/4، ومقاييس اللغة13/2، وأمالي ابن الشجري198/3، والفائق للزمخشري290/1، وقد جاء في ك برواية: (تركت إليه).

ومنْها: [الخفيف]

[67/381] لِمَ لا تحْذَرُ العَوَاقِبَ في غَيْـــرِ
الدَّنَايَا أَوْ مَا عَلَيْكَ حَرَامُ[1]

أَصْلُ (لِمَ) : لِمَا، لكنْ سَقَطَتْ أَلِفُ (مَا) حِيْنَ دَخَلَتْ عَلَيْها الــلاّمُ الجَــارَّةُ، وذلك شَأْنُ (مَا) الاسْتِفْهامِيَّةِ فَرْقًا بَيْنَها وبَيْنَ الخَبَرِيَّةِ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ ١]. ويَتَعَلَّقُ الجَارُّ والمَجْرُورُ بِقَوْلِه: (تَحْذَرُ)، لكــنْ تَقَــدَّمَ الكَلامُ؛ لأَجْلِ الاسْتِفْهامِ الّذي لَهُ أَوَّلُ الكَلامِ، وفَاعِلُ "تَحْذَرُ" ضَمِيْرُ المُخَاطَبِ.

و(العَوَاقِبَ) جَمْعُ عَاقِبَةٍ، والوَاوُ مُنْقَلِبَةٌ عَن الأَلِفِ حَمْلاً للتَّكْــسِيْرِ عَلَــى التَّصْغِيْرِ؛ إذْ هُما مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، وانْتِصَابُها بِقَوْلِهِ: "تَحْذَرُ".

و(الدَّنَايَا) مَحَلُّها جَرٌّ بِإِضَافَةِ "غَيْرِ" إِلَيْها، وهي جَمْعُ (دَنِيئة) بالهَمْزِ، والأَصْلُ فِيْها: "دَنَائِئ" بِهَمْزَتَيْنِ، الأُولى مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءِ "فَعِيْلَة"[2]، والثّانِيَةُ لامُ الكَلِمَةِ، فَثَقُــلَ الجَمْعُ بَيْنَهُما مُتَحَرِّكَتَيْنِ في الجَمْعِ الّذي هو أَقْصَى الجُمُوعِ، فأُبْدِلَ مِن الثّانِيَــةِ يَــاءً للكَسْرَةِ قَبْلَها، فَصَارَ (الدّنَائي)، بِوَزْنِ (الدّناعي)، ثُمَّ طَلَبُوا التَّخْفِيْفَ[ظ73] بِتَغْيِيْرٍ آخَرَ[3]، فَأَبْدَلُوا مِن الكَسْرَةِ فَتْحَةً، فانْقَلَبَت الأَلِفُ يَاءً؛ لِتَحَرُّكِها وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهــا، فَصَارَ (الدّناءا) بِوَزْنِ (الدّنَاعَا)، وإذا كَانُوا قَدْ قَالُوا في (الصَّحَارِي)، و(المَــدَارِي) : (الصَّحَارَى)، و(المَدَارَى)، كَانَ التَّغْيِيْرُ في ذَوَاتِ الهَمْزِ أَوْلى، وحِــيْنَ آلَ إِلى ذلــك

(1) البيت للمتنبي في ديوانه4/225، وانظره في أمالي ابن الشجري1/330.
(2) في ك: (فعيل).
(3) في الأصل: (آخره).

اسْتُثْقِلَت الأَمْثَالُ، وهي أَلِفانِ بَيْنَهما هَمْزَةٌ، فَأَبْدَلُوا مِنْها اليَاءَ، فَقَالُوا: "الدَّنَايَا"، وهذا مُبَيَّنٌ في "شَرْحِ تَصْرِيْف ابنِ مَالك"[1].

والجَارُّ والمَجْرُورُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَنْ يَكُونَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِن العَوَاقِب، أَيْ: لِمَ[2] لا تَحْذَرُ العَوَاقِبَ كَائِنَةً مِنْ غَيْرِ الدَّنَايَا، فَتَتَحمَّلُ حِينئذٍ ضَمِيْرًا. ويَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْله: "تَحْذَرُ" فهو حَالٌ من الضَّمِيْرِ.

و(أَوْ) حَرْفُ عَطْف. و(مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، أَوْ نَكِرَةً[3] مَوْصُوفَةً، وقَد حُذفَ المُبْتَدأ من الصِّلَة، أَو الصِّفَة، كَأَنَّهُ قَالَ: أَو الّذي هو عَلَيْكَ حَرَامٌ، أَوْ شَيءٌ هو عَلَيْكَ حَرَامٌ، وسَوَّغَ حَذْفَ المُبْتَدَأ الطّولُ بقَوْله: "عَلَيْكَ"، كَمَا رَوَى الخَلِيْلُ عَن العَرَبِ: (مَا أَنا بالّذي قَائلٌ لَكَ شيئًا)[4]، ومثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف ٨٤][5]، التَّقْدِيْرُ: الّذي هو في السَّمَاء إلهٌ، وحَسَّنَ حَذْفَ (هو) تَقَدُّمُ ذِكْره، وطُولُ الكَلامِ بـ(في) ومَجْرُورِها، وهو مُتَعَلِّقٌ بـ(إله)؛ لأَنَّهُ بمَعْنَى: مَعْبُودٌ في السَّمَاء.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهلاّ كَانَ رَفْعُ (إله) بالابْتدَاء، و(في السَّمَاء) خَبَرُهُ، والجُمْلَةُ صلَةٌ، ويُسْتَغْنَى بِذلكَ عَنْ تَقْدِيْرِ مُبْتَدَأ؟ أَجَبْتُ: يَمْتَنِعُ ذلكَ لِخُلُوِّ الصِّلَة مِنْ عَائِدٍ مَلْفُوظٍ به أَوْ مُقَدَّرٍ.

وقَوْلُهُ: (عَلَيْكَ) يَتَعَلَّقُ بِـ"حَرَامٌ"؛ لأَنَّهُ في مَعْنَى اسْمِ المَفْعُولِ، أَيْ: هو مُحَرَّمٌ عَلَيْكَ. ومَوْضِعُ: (مَا) جَرٌّ بالعَطْفِ عَلَى (الدَّنَايَا)، وهذا ظَاهِرٌ.

* * * * *

---

(1) شرح التعريف بضروري التصريف 121، وانظر أمالي ابن الشجري 1/231-232.

(2) ليس في ك: (لم).

(3) في ك: (ونكرة).

(4) سيبويه 2/404.

(5) ليس في ك: (إله).

ومنها: [الطويل]

[68/382] أذا الجُودِ، أعْطِ النَّاسَ مَا أَنْتَ مَالكٌ

ولا تُعْطِيَنَّ النَّاسَ مَا أَنا قَائِلُ[1]

الهَمْزَةُ للنِّدَاءِ. و(ذَا الجُودِ) مُنَادًى مَضَافٌ، أَيْ: يَا ذا الجُودِ.

(أَعْطِ) فِعْلُ أَمْرٍ، وعَلامَةُ بنائِه حَذْفُ اليَاءِ الّتي هي لامُهُ، وفَاعِلُـــهُ مُـــضْمَرٌ للمُخَاطَبِ، وهو يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُولَيْنِ ثَانيْهما غَيْرُ الأَوَّلِ.

و(النّاسَ) مَفْعُولُهُ. و(مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُـــولَةً، ويَجُـــوزُ أَنْ تَكُـــونَ مَوْصُوفَةً.

و(أَنْتَ مَالكٌ)[2] مُبْتَدَأ وخَبَرٌ، وهو صِلَةٌ لِـــ"مَا"، أَوْ صِفَةٌ لَهَـــا، والعَائِـــدُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: مَالِكُهُ، والمَوْصُولُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لأَنَّهُ المَفْعُـــولُ الثَّـــاني لِقَوْلِـــهِ: "أَعْطِ".

والوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ. و(لا) حَرْفُ نَهْيٍ.

و(تُعْطِيَنَّ) مَبْنِيٌّ لِتَأْكِيْدِهِ بِالنُّونِ الثَّقيلَةِ، ومَوْضِعُهُ جَزْمٌ بِـــ"لا".

و(النَّاسَ) مَفْعُولُهُ الأَوَّلُ، و(مَا أَنَا قَائِلُ) هو المَفْعُولُ الثّاني.

و(مَا) تَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ، والعَائِدُ أَيْضًا مُقَدَّرٌ، أَيْ: أَنا قَائِلُه.

---

1 البيت للمتنبي في ديوانه236/3، وهو في أمالي ابن الشجري329/1، ومعاهد التـــصيص30/1، بروايـــة: (أخا الجود).

(2) قوله: (مالك) ليس في ك.

وقَالَ أَبُو الفَتْحِ[1]: مَعْنَاهُ: لا تُعْطِ النَّاسَ أَشْعَارِي، فَيُفْسِدُوها[2] بِسَلْخِ مَعَانِيْها، وقَالَ المَعَرِّي[3]: أَعْطِ النّاسَ مَالَكَ، ولا تُعْطِهِم شِعْرِي، أَيْ: لا تَجْعَلْهُم فِي طَـبَقَتِي، فَيَقُولُ النّاسُ: أَنْتَ مِثْلُ فُلانٍ، وشِعْرُكَ مِثْلُ شِعْرِه.

وقَالَ بَعْضُ الفُضَلاءِ[4]: الّذي أَرَادَهُ المُتَنَبِّي غَيْرُ مَا قَالاه؛

أَمّا الأَوّلُ فَمُزَيَّفٌ لأَمْرَيْنِ:

- الأَوّلُ: أَنَّهُ لا يُمْكِنُه سَتْرُ مَدَائِحه عَن النَّاسِ.

- والثّاني أَنَّ المُرَادَ بالمَدِيْحِ أَنْ[5] يَسِيْرَ فِي النّاسِ، وأَجْوَدُ الشِّعْرِ مَا تَدَاوَلَتْـه الأَلْسُنُ، وتَنَاقَلَتْهُ الرُّوَاةُ[و74].

وأَمّا قَوْلُ المَعَرّي فهو قَرِيْبٌ، وإِنْ كَانَ المُتَنَبّي لَمْ يُـرِدْهُ. بـل الأَوْجَـهُ[6] أَنَّ مُرَادَهُ: لا تُحْوِجْني إِلى مَدْحِ غَيْرِكَ.

* * * * *

(1) انظر قوله في أمالي ابن الشجري1/329.

(2) سقط من ك ابتداء من قوله: (لا تعط....فيفسدوها).

(3) انظر قول المعري في أمالي ابن الشجري1/329.

(4) هو ابن الشجري في أماليه1/330 .

(5) ليس في ك: (أن).

(6) في ك: (الأول).

ومنْها: [الطويل]

[69/383] فأرْحامُ شِعْرٍ يتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ

وأَرْحَامُ مَالٍ مَا تَنِي تَتَقَطَّعُ[1]

(أَرْحَامُ شِعْرٍ) مُبْتَدَأ.

و(يَتَّصِلْنَ) فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ مَبْنِيٌّ، مَوْضِعُه[2] رَفْعٌ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأ.

و(لَدُنَّه) مُتَعَلِّقٌ[3] بقَوْله: "يَتَّصِلْنَ".

وقَد أُنْكِرَ عَلَيْه تَشْدِيْدُ النُّون؛ لكَوْنه[4]غَيْرَ مَعْرُوف في اللُّغَة، وعَنْ ذلك أَرْبَعَةُ أَجْوِبَة:

- الأَوّل: قَوْلُ أَبي الفَتْح[5]، وهو أَنَّهُ شُبِّهَ بَعْضُ الضَمِيْرِ ببَعْضٍ ضَرُورَةً، فَكَمَا قَالَ: (لَدُنّي)، قَالَ: (لَدُنَّهُ)، فَحُملَ أَحَدُ الضَّمِيْرَيْنِ عَلَى صَاحِبه، وإِنْ لَمْ يَكُنْ في الهَاء مَا يُوجِبُ الإِدْغَامَ، كَمَا قَالُوا: (يَعِدُ) فَحَذَفُوا الوَاوَ؛ لِوقُوعها بَيْنَ يَاءٍ وكَسْرَة، ثُمَّ قَالُوا: (أَعِدُ)، (نَعِدُ)، و(تَعِدُ) فَحَذَفُوها أَيْضًا مع انْتِفَاء ذلك الْمُوجب.

- والثّاني: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَقَّلَ النُّونَ ضَرُورَةً، كَمَا قَالُوا في (القُطْنِ): (القُطُنُّ)، وفي (الجُبْن): (الجُبُنُّ)، وقَالَ سُحَيْمٌ[6]: [المتقارب]

[384] وما دُمْيَةٌ مِنْ دُمَى مَيسَنا نَ مُعْجِبَةٌ نَظَرًا واتِّصافا[7]

---

(1) البيت للمتنبي في أمالي ابن الشجري1/335، والتذكرة الحمدونية7/311.

(2) في ك: (وموضعه).

(3) في ك، وس: (يتعلق).

(4) في ك، وس: (لأنه).

(5) انظر قوله في أمالي ابن الشجري1/335، وشرح ديوان المتنبي للعكبري2/240.

(6) هو سحيم عبد بني الحسحاس بن هند، يكنى أبا عبدالله، وهو زنجي أسود، توفي في حدود سنة أربعين للهجرة. انظر ترجمته في فوات الوفيات2/42.

(7) البيت لسحيم في الخصائص1/282، 2/437، وسر صناعة الإعراب1/147، والمحكم8/383، 592، وشرح ديوان المتنبي للعكبري2/240، ومعجم ما استعجم4/1284، واللسان(ميس)، (وصف)، والتاج(ميس)، (وصف).

أَرَادَ: مَيْسَانَ، فَزَادَ نُونًا، وقَالَ الأَسَدِيُّ[1]: [الوافر]

[385] وجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ السُّغْدِ نَفْسِي وجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ خَوَارِزَمْ[2]

أَرَادَ: خَوَارِزْمَ، فَزَادَ رَاءً أُخْرَى.

– والثَّالث: قَوْلُ القَاضِي الجُرْجَانِيِّ[3]، وهو أَنَّ الهَاءَ لَمَّا كَانَتْ حَلْقِيَّةً، وكَانَت النُّونُ سَاكِنَةً، ومِنْ حَقِّها كَذلكَ أَنْ تَبِيْنَ عِنْدَ حُرُوفِ الحَلْقِ حَسُنَ تَشْدِيْدُها لِتَظْهَرَ ظُهُورًا شَافِيًا[4].

– والرَّابِعُ: أَنَّ النُّونَ أَقْرَبُ الحُرُوفِ إلى حُرُوفِ العِلَّة، وأَكْثَرُها بها شَبَهًا[5]، أَلا تَرَاها تُدْغَمُ في الوَاوِ واليَاءِ[6]. وزِيْدَتْ سَاكِنَةً في (جَحَنْفَلٍ)، كَزِيَادَتِها في (فَدَوْكَسٍ)، و(سَمَيْدَعٍ)، و(عُذَافِرٍ). وتُبْدَلُ منْها الأَلفُ في الوَقْفِ نَحْوُ: (رَأَيْتُ زَيْدا)، و(اضْرِبا)، وجُعِلَتْ إِعْرَابًا في الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ، كَحُرُوفِ العِلَّةِ في الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ، عَلَى رَأْيٍ.

---

(1) الأسدي هو شقيق بن سليك بن حبيش، وهو أحد بني أسد بن خزيمة، شاعر إسلامي، وهو ابن أخي زر بن حبيش الأسدي. (شرح ديوان الحماسة للتبريزي324/1.

(2) البيت لشقيق بن سليك الأسدي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي324/1-325، وهو للأسدي في سر صناعة الإعراب192/1 برواية: (وخافت....وخافت)، وأمالي ابن الشجري336/1، وهو للعبدي في شرح ديوان المتنبي للعكبري240/2، وهو بلا نسبة في معجم البلدان396/2 برواية: (وخافت من رمال....). والسّغد: أمكنة متفرقة، أو قرى متفرقة في سمرقند.

(3) القاضي الجرجاني الشافعي، هو علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل القاضي، أبو الحسن الجرجاني. ولي القضاء بجرجان، ثم انتقل إلى الريّ، قاضي القضاة. وكان من مفاخر جرجان، وصنف تاريخًا، وله في الأدب اليد الطولى. وشعره وبلاغته إليهما المنتهى. وله الوساطة بين المتنبي وأبي تمام، وله تفسير القرآن، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمئة. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات434/6.

(4) انظر الوساطة455، وأمالي ابن الشجري336/1

(5) انظر أوجه الشبه بين النون وحرفي العلة: الواو والياء، في أمالي ابن الشجري336/1-337.

(6) ليس في ك: (والياء).

وحُذِفَتْ عِنْدَ سُكُونِها، إمّا جَـوَازًا، نَحْـوُ: "قُـلْ هـو اللهُ أَحَـد اللهُ الـصَّمَدُ" [الإخلاص1-2] في قِرَاءَةِ مَنْ حَذَفَ تَنْوِينَ (أَحَدٍ) ولَمْ يُحَرِّكْهُ[1]، وإمّـا وُجُوبًـا، نَحْوُ: (اضْرِب الرَّجُلَ)، وإمَّا شُذُوذًا كَقَوْلِه: [المنسرح]

[386] اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[2]

كَمَا أَنَّ حُرُوفَ[3] العلّة كَذلكَ.

وإذا اتَّضَحَ هذا، فَكَما قَالُوا: (الصَّيَارِيْفُ)[4]، و(أَنْظُـورُ)[5]، و(مُنْتَـزَاحُ)[6] فَزَادُوها جَازَ للمُتَنَبّي أَنْ يَزِيْدَ النُّونَ.

نَعَمْ، نَقَلَ القَاضِي الجُرْجَانِي أَنَّهُ خُوطِبَ في ذلك[7]، فجَعَلَ مَكَـانَ (لَدُنْـه) (بِبَابِه)، ورُوِي أَيْضًا بِجُودِه.

وهنا تَنْبِيْهٌ، وهو أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ (لَدُنْ) بِغَيْرِ (مِنْ)، وهو قَلِيْلٌ، قَالَ تَعَالَى:

﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[النمل٦]،

---

(1) قرأ أبو عمرو (أحد الله) بغير تنوين، فكان يقف على (أحد) ولا يصل فإن وصل قال: "أحدٌ الله" بـالتنوين وكان يزعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا. انظر السبعة في القراءات701.

(2) هو لطرفة في ديوانه107، وانظر البيت في جمهرة اللغة852/2، 1176، والخصائص126/1، وسر صناعة الإعـراب82/1، والمحكـم421/4، والكـشاف241/4، وأسـاس البلاغـة524، والإنـصاف568/2، واللسان(قنس)، وتفسير البحر المحيط7/8، 483، ومغني اللبيب842، والتاج(قنس).

(3) في ك: (حرف).

(4) هذا في زيادة الياء، وهو آخر بيت من الشعر، وهو للفرزدق في ديوانه570، وتمامه:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصا في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيْمِ تَنْقَادَ الصَّيَارِيْفِي

(5) هذا في زيادة الواو، وهو آخر بيت من الشعر، وهو لإبراهيم بن هرمة في ملحق ديوانه239، وتمامه:

وإنَّني حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

(6) هذا في زيادة الألف، وهو آخر بيت من الشعر، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه92، وتمامه:

وأَنْتَ مِنَ الغَوَايَةِ حيْنَ تُدْعَى ومِنْ ذَمِّ الرِّجَـالِ بِمُنْتَزَاحِ

(7) ليس في ك: (في ذلك).

و: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف ٧٦]، وأَنْشَدَ سِيْبَوَيْه:

[الرجز]

[387] مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها[1]

وعُذْرُ المُتَنَبِّي أنَّها قد اسْتُعْمِلَتْ غَيْرَ مُقْتَرِنَةٍ بـ(مِنْ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الوافر]

[388] وإنَّ الكُثْرَ أَعْيانِي قَدِيْمًا ولَمْ أُقْتِرْ لَدُنْ أَنِّي غُلامُ[2]

وقَالَ كُثَيِّرُ: [الطويل]

[389] ومَا زِلْتُ مِن لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها لَكَالهَائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَكَانِ[3]

ومِنْ غَرِيْبِ مَا جَاءَ فِيْها[4] قِرَاءَةُ عَاصِمٍ: "لَدْنِه"[5]، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لَيْسَت الكَسْرَةُ[6] فِيْهِ جَرًّا، وإنَّما هي لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وذلكَ أَنَّ الدَّالَ أُسْكِنَتْ كَمَا أُسْكِنَت الباءُ [ظ74] في (سَبْعٍ)، والنُّونُ بَعْدَها سَاكِنَةٌ، فَكُسِرَ الثَّاني مِنْهُما[7].

و(أَرْحَامُ مالٍ) مُبْتَدَأ.

---

(1) نسب الرجز للعجاج في إعراب النحاس357/1، وهو من أبيات سيبويه الّتي لا يعرف قائلها، وليس في ديوان العجاج، وانظره في سيبويه264/1، وإعراب القرآن للنحاس357/1، 272/2، وسر صناعة الإعراب546/2، والمحكم121/8، وأمالي ابن الشجري338/1، واللسان(شول)، وشرح ابن عقيل295/1، والهمع443/1، والخزانة23/4.

(2) ينسب البيت لعمرو بن حسان في الصحاح(عيي)، وشرح ديوان المتنبي للعكبري211/3، واللسان(كثر)، و(عيي)، وخزانة الأدب104/7، والتاج(عيي)، ونُسب لبعض ربيعة في إصلاح المنطق33، 167، 364، واللسان(كثر)، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة102/10.

(3) مرّ البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم(166).

(4) ليس في ك: (فيها).

(5) من سورة الكهف2، وانظر قراءة عاصم بالكسر في الحجة للفارسي128/5، وحجة القراءات412.

(6) ليس في ك: (الكسرة).

(7) انظر توجيه أبي علي الفارسي في الحجة128/5، وحجة القراءات412.

و(مَا تَنِي) خَبَرُهُ، والأَصْلُ: مَا تَنِي عَنْ أَنْ تَتَقَطَّعَ، أَيْ: مَا تَفْتُرُ[1] عَن ذلكَ، فَحُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ، ثُمَّ حُذِفَ (أَنْ)، فَرُفِعَ الفِعْلُ.

قَالَ أَبُو الفَتْحِ: والمَعْنى أَنَّهُ يُحِبُّ المَدِيْحَ[2]، فَيُهِينُ لَهُ المَالَ[3]، وقَالَ المَعَرِّي[4]: اسْتَعَارَ الأَرْحَامَ للشِّعْرِ والمَالِ، كَمَا يَفْعَلُ الشُّعَرَاءُ فَيُخْرِجُونَ الأَشْيَاءَ عَنْ أُصُولِهَا لِذلِكَ[5]، فَيَقُولُونَ: (مَاءُ الصَّبَابَةِ)، و(غَمَامُ العَطاءِ)[6]. انْتهى[7] كَلامُهُ.

وفِيْهِ نَظَرٌ[8]؛ لأَنَّ الاسْتِعَارَةَ لَيْسَت مُخْتَصَّةً بِالشِّعْرِ، وإِنّما هي ضَرْبٌ مِن البَدِيْعِ، يَتَّسِعُ في النَّثْرِ كاتِّساعِهِ فِي النَّظْمِ، وقَدْ جَاءَ في الكِتَابِ العَزِيْزِ مِنْ ذلكَ أَشْيَاء، قَالَ تَعَالى: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾[الإسراء٢٤]، اسْتَعَارَ للذُّلِّ جَنَاحًا، وهذا أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يُقَالَ: أَلِنْ لَهُما جَانِبَكَ، وقَالَ تَعَالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[القلم٤٢] اسْتَعَارَ لِشِدَّةِ الأَمْرِ سَاقًا؛ لأَنَّكَ تَقُولُ لِمَنْ تَحْتَاجُ أَنْ تُنَبِّهَهُ: (شَمِّرْ عَنْ سَاقِكَ) فَيَكُونُ أَوْكَدَ مِنْ قَوْلِكَ: جِدَّ في هذا الأَمْرِ.

وقَالَ تَعَالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان٢٣][9]، فَحَقِيْقَةُ (قَدِمْنا) : عَمِدْنا، و(قَدِمْنا) أَبْلَغُ؛ لأَنَّهُ دَلَّ بِهِ عَلَى مَا كَانَ

(1) في ك: (تنفر) وهو تحريف.

(2) في ك: (المدح).

(3) انظر قول أبي الفتح في أمالي ابن الشجري343/1.

(4) انظر قول أبي العلاء المعري في أمالي ابن الشجري342/1.

(5) ليس في ك: (لذلك).

(6) ليس في ك: (وغمام العطاء).

(7) في س: (انقضى).

(8) انظر هذا النظر في أمالي ابن الشجري342/1.

(9) في ك، جاءت الآية محرّفة على النحو الآتي: (وقدمنا إلى ما قدموا من عمل....).

مِنْ إِمْهالِه لَهُم، حتّى كَأَنَّهُ كَانَ غَائبًا عَنْهُم[1] ثُمَّ قَدِمَ، فاطَّلَعَ عَلَى غَيْرِ مَا يَنْبَغِي، فَجَازَاهُم بِحَسَبِه. ومَعْنى (فَجَعَلْناهُ هَبَاءً مَنْثُورا): أَبْطَلْناه، لَكنّ ذلك أَبلَغُ، فَعُدِلَ إِلَيْه.

وقَالَ تَعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة ١١]، فَمَعْنى (طَغى): عَلا، وطَما، لكنَّ ذلكَ أَبْلَغُ لمَا فيْه من الدَّلالَة عَلَى القَهْر؛ إذ الطُّغْيَانُ عُلُوٌّ، فيْه قَهْر"[2] وغَلَبَةٌ، ومنْ ذَلك اسْتعَارَةُ النَّبيِّ صَلَّى اللّهُ عَلَيْه وسَلَّمَ للْغيْرَة أَنْفًا، حيْنَ قَالَ: "جَدْعَ الحَلالُ أَنْفَ الغَيْرَة"[3] ولَوْلا تَضمُّنُ الاسْتعَارَةِ زِيَادَةَ المَعْنى عَلَى مَا في الحَقيْقَة لَمَا[4] جَازَ العُدُولُ إِلَيْها[5].

قَالَ النَّقيْبُ ابنُ الشَّجَرِيِّ رَحِمَه اللّهُ تَعَالى[6]: واتِّصَالُ أَرْحَامِ الشِّعْرِ عِنْدَ المَمْدوحِ يَحْتَملُ مَعْنَيَيْن:

-أَحَدُهُما أَنَّهُ يَقْبَلُ الشِّعْرَ، ويُثِيْبُ عَلَيْه، فَيَحْصُلُ بَيْنَهُما[7] اتِّصَالٌ كاتِّصَالِ القَرَابَات.

- والآخَرُ أَنَّهُ يُمْدَحُ بِأَشْعَارٍ كَثِيْرَةٍ تَجْتَمِعُ عِنْدَهُ، فِيَتَّصِلُ بَعْضُها بِبَعْضٍ كاتِّصَال الأَرْحَام.

وكَذلكَ تَقَطُّعُ أَرْحَامِ المَال يَحْتَملُ مَعْنَيَيْن[8]:

-أَحَدُهما أَنَّ تَفرُّقَهُ بَعْدَ اجْتمَاعه كَقَطْعِ الرَّحِم.

- والآخَرُ أَنَّ المَالَ لا يَجْتَمِعُ عِنْدَهُ، فَمَنْعُه ذَلك كَقَطْعِه لأَرْحَامٍ مُشْتَبِكَة.

* * * * *

(1) قوله: (عنهم) ليس في ك.

(2) ليس في ك: (قهر).

(3) انظر قوله صلى الله عليه وسلم في الإعجاز والإيجاز 19/1، وديوان المعاني للعسكري 101/1، وأمالي ابن الشجري 343/1.

(4) ليس في ك: (لما).

(5) انظر الكلام السابق كله (من بداية شرح بيت المتنبي) في أمالي ابن الشجري 342/1-343.

(6) انظر أمالي ابن الشجري 344/1.

(7) في ك: (بينها).

(8) انظر المعنيين في أمالي ابن الشجري 344/1.

ومِنْها: [البسيط]

[70/390] بِمَا بِجَفْنَيْكِ مِنْ سِحْرٍ صِلِي دَنِفًا

يَهْوَى الحَيَاةَ، وأَمَّا إنْ صَدَدْتِ فَلا[1]

البَاءُ قَسَمِيَّةٌ. و(مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً[2]، وأَنْ تَكُونَ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً.

والبَاءُ الثَّانِيَةُ ظَرْفِيَّةٌ بِمَعْنَى (في).

و(جَفْنَيْكِ) مَجْرُورٌ بِها. فَإنْ جَعَلْتَ "مَا" مَوْصُولَةً لَمْ يَتَعَلَّق البَاءُ إلاّ بِالفِعْلِ[3]؛ لِلُزومِ الصِّلَة الجُمْلَةَ. ومِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾[آل عمران٩٦]. وإِنْ[4] جعَلْتَها مَوْصُوفَةً[5] جَازَ أَنْ تُعَلِّقَها[6] بِفِعْلٍ، أَوْ اسْمِ فَاعِلٍ.

و(مِنْ سِحْرٍ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ، هو حَالٌ مِن الضَّمِيْرِ في الصِّلَة، أَو الصِّفَةِ[7]، وذلك هو العَامِلُ فِيْه. ويَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِأَحَدِهما تَعَلُّقَ المَفْعُولِيَّة[8].

و(صِلِي) فِعْلُ أَمْرٍ[و75]، والياءُ فِيْه عِنْدَ سِيْبَوَيْه ضَمِيْرٌ دَالٌّ عَلَى التَّأْنِيث، وعِنْدَ الأَخْفَشِ حَرْفٌ للتَّأْنِيْثِ، والفَاعِلُ مُقَدَّرٌ. وقَوْلُهُ: "بِمَا" يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، هو

(1) البيت للمتنبي في ديوانه283/3، وانظره في أمالي ابن الشجري354/1، وشرح ديوان المتنبي للعكبري124/1، وخزانة الأدب لابن حجة الحموي136/1.

(2) سقط من ك: (أن تكون موصولة).

(3) في ك، وس: (بفعل).

(4) في ك: (فإن).

(5) في الأصل: (موصولة)، وهو تحريف.

(6) في الأصل: (يتعلقها).

(7) في ك: (والصفة).

(8) في ك: (المفعول).

حَالٌ مِن اليَاءِ في "صِلِي"، أَوْ مِن[1] الضَّميْرِ المُقَدَّرِ، والعَامِلُ فِيْه "صِلِي"، والتَّقْـديْرُ: صِلِي[2] مَسْؤُولَةً بِمَا في جَفْنَيْكِ، كَمَا تَقُولُ: (بَاللهِ زُرْنِي)[3] أَيْ: زُرْنِي مَسؤُولاً باللهِ.

و(دَنفًا) مَفعُولُ "صِلِي"، ويُقَالُ للمَرِيضِ: (دَنِفٌ)[4] بِكَسْرِ النُّونِ، فَعَلَى هذا يُثَنَّى ويُجْمَعُ ويُؤَنَّثُ؛ لأَنَّهُ صِفَةٌ، كـ(حَذِرٍ)، و(بَطِرٍ). و(دَنَفٌ) بِفَتْحِ النونِ، فعَلَى هذا يَلْزَمُ إِفْرَادُهُ؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ مَوْصُوفٌ بِهِ الشَّخْصُ، ونَظِيْرُ ذلكَ: (رَجُـلٌ كَـرِيْمٌ)، و(كَرَمٌ).

و(يَهْوَى الحَيَاةَ) جُمْلَةٌ مَنْصُوبَةُ المَوْضِعِ؛ لأَنَّها صِفَةُ (دَنِف)، والعَائدُ فَاعِـلُ "يَهْوَى"، والأَلفُ في "يَهْوى" عَلَى هذا ثَابتَةٌ خَطًّا، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ أَلِفٍ؛ لِكَوْنِهِ جَوَابَ الأَمْرِ، فَسَقَطَتْ للجَزْمِ، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالى:

﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ ﴾ [القصص ٣٤] قُرِئ بالرَّفْعِ والجَزْمِ[5].

وقَدْ تَقَدَّمَ القَوْلُ في (أَمَّا).

وقَالَ أَبو الفَتْحِ: الفَاءُ في قَوْلِهِ: (فلا) جَوَابُ "أَمّا"، لا جَوَابُ (إِنْ)، ومِثْلُـهُ قَوْلُـهُ تَعَـالى: ﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴾ [الواقعة ٩٠–٩١]. انْتَهى كَلامُهُ[6].

(1) في ك: (ومن).

(2) قوله: (والتقدير صلي) سقط من ك.

(3) في ك: (زرني بالله).

(4) في ك: (دنفا).

(5) قرأ حمزة وعاصم بالرفع، وباقي السبعة بالجزم. انظر الحجة للفارسي 421/5، وإتحاف فضلاء البشر 436/1.

(6) انظر قول أبي الفتح في أمالي ابن الشجري 356/1.

وإنَّما وَجَبَ ذلك؛ لأَنَّ (أَمّا) أَسْبَقُ المُجَابَيْنِ، وجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْـــذُوفٌ، دَلَّ عَلَيْه الجَوَابُ المَذْكُورُ، وسَدَّ[1] ذلك مَـــسَدَّهُ، ونَظِيْـــرُهُ قَوْلُـــكَ: (واللهِ إنْ زُرْتَنِـــي لأُكْرِمَنَّكَ)، جَعَلتَ الجوابَ للقَسَمِ؛ لتَقَدُّمه، وكذلك إنْ قَدَّمتَ الشَّرطَ كانَ الجوابُ له، كقولكَ: (إنْ تَزُرْنِي واللهِ أُكْرِمْكَ)[2] وقَالَ تَعَالى: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [الحشر١٢]، لَمّا كَانَت اللاّمُ في (لَئن) مُؤْذِنَةً بالقَسَمِ كَانَ الجَوَابُ لَهُ، والتَّقْـــدِيْرُ: (وأَمّا إنْ صَدَدتِ فلا يَهْوَى الحَيَاةَ)، فَحَذَفَ ذلكَ لدَلالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْه.

ومِثْلُهُ[3] في المَعْنَى قَوْلُ دِعْبِلٍ[4]: [السريع]

[391] ما أَطْيَبَ العَيْشَ فأمَّا عَلى ... أنْ لا أرَى وَجْهَكِ يَوْمًا فَلا

لَوْ أنَّ يَوْمًا مِنْكِ أوْ ساعَةً ... تُباعُ بالدُّنْيا إذَنْ ما غَلا[5]

* * * * *

(1) في الأصل، وس: (أو سد).

(2) في الأصل: (لأكرمنك) وهو تحريف.

(3) في الأصل: (ومثل قوله).

(4) هو دعبل بن علي بن رزين بن عثمان بن عبد الله الخزاعي، أبو علي الشاعر المشهور، له ديوان مـــشهور، وكتاب في طبقات الشعراء. انظر ترجمته في تاريخ الإسلام258/18.

(5) البيت لدعبل الخزاعي في ديوانه122–123، وانظره في أمالي ابن الشجري357/1، وشرح ديوان المتنبي للعكبري164/3.

تَمّ الكتَابُ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالى[1]

قَالَ المُؤَلّفُ رِحِمَهُ اللهُ[2]: هذا آخرُ مَا تَيَسَّرَ لِي ذِكْرُهُ، وأَرْجُو مِن اللهِ تَعالى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، ويَستُرَ مَا عَرَضَ فيه مِن خَطأ كَبَا فِيْهِ جَوَادُ الفِكْرِ، أَوْ سَهْوٍ اتَّفَقَ لِحُـــدُوثِ حَوَادِثِ الدَّهْرِ، فهو العَالِمُ[3] بِخَفِيِّ المَقَاصِدِ، والمُسْتَجَارُ به عِنْدَ خِذْلانِ المُسَاعِدِ[4].

والحَمْدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ، أَوّلاً وآخِرًا، وصلواتُهُ على سَيِّدِنا مُحَمّدٍ النّبيِّ الأُمِيِّ، وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلامُه[5].

عَلَّقَهُ لِنَفْسِه أَضْعَفُ عِبَادِ اللهِ عبدُ اللهِ بن محمودٍ الجيلي أَصْلَحَهُ اللهُ وتابَ عَلَيْهِ، وغَفَرَ بِفَضْلِهِ لِوَالِدَيْهِ، فَإِنَّهُ مُجِيْبُ الدَّعَوَاتِ، وهو الّذي يَقْبَلُ التّوبة عن عباده ويَعْفُو عن السّيئاتِ، في تَاريخِ سَنَةِ ثَمَانٍ وسَبْعِينَ وسِتِّمئة.

---

(1) قوله: (تم الكتاب بحمد الله تعالى) من ك فقط، وليس في الأصل و (س).

(2) في ك: (قال المؤلف لهذا الكتاب وفقه الله تعالى وغفر له).

(3) في س: (العليم).

(4) بعده في ك: (ووقع الفراغ منه في الليلة المسفرة عن صباح الأحد سادس شعبان المبارك مـــن ســـنة ســـت وسبعين وستمئة، والحمد لله حقّ حمده، وصلواته على محمّد وآله الطاهرين.

هذا آخر ما وُجِدَ من هذا الكتاب الموسوم بقواعد المطارحة؛ لمولانا الشيخ الإمام جمال الدين حسين بـــن إيـــاز النحوي تغمّده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنّته بِيُمْنِه وكَرَمِه.

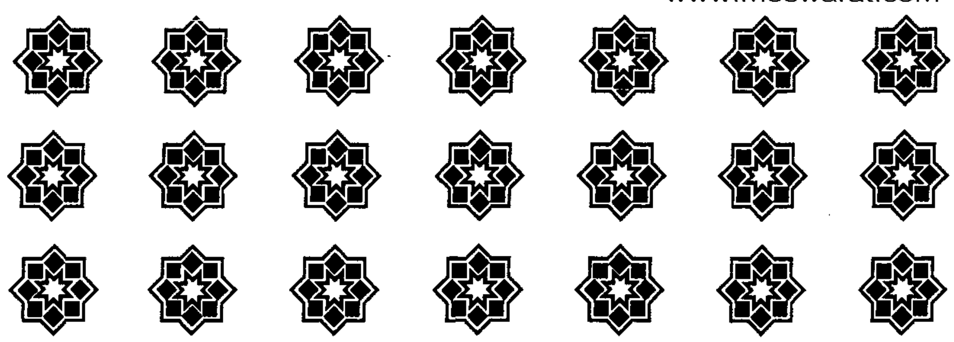
كتبه العبد الفقير علي بن صخر العلوي الحسيني، وكان الفراغ منه في يوم الخميس ثالث عشر صفر. ختمه الله بالخيرات، من سنة تسعين وستمئة الهلالية؛ حامدًا لله على نعمه، ومصليًّا على محمد النبي وآله، نقلاً من نـــسخة بخط الشيخ قطب الدين سنجر عتيق الشيخ المذكور رحمه الله تعالى).

(5) في س: (وسلم). وبعده: (ووافق الفراغ من نسخه ضاحي نهار الخميس سادس عشر رجب المبـــارك ســـنة إحدى وتسعين وستمئة، على يد أضعف عباد الله تعالى: حسن بن صالح بن أحمد بن جعفر، رحم الله من تـــرحّم عليه، وعلى آله وجميع المسلمين).

ويقابلها حاشية جاء فيها: (انتهت المقابلة والاجتهاد في التصحيح في مجالس آخرها خامس عشر من ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين وستمئة. كتبه الفقير إلى الله تعالى حسن بن داود غفر الله له).

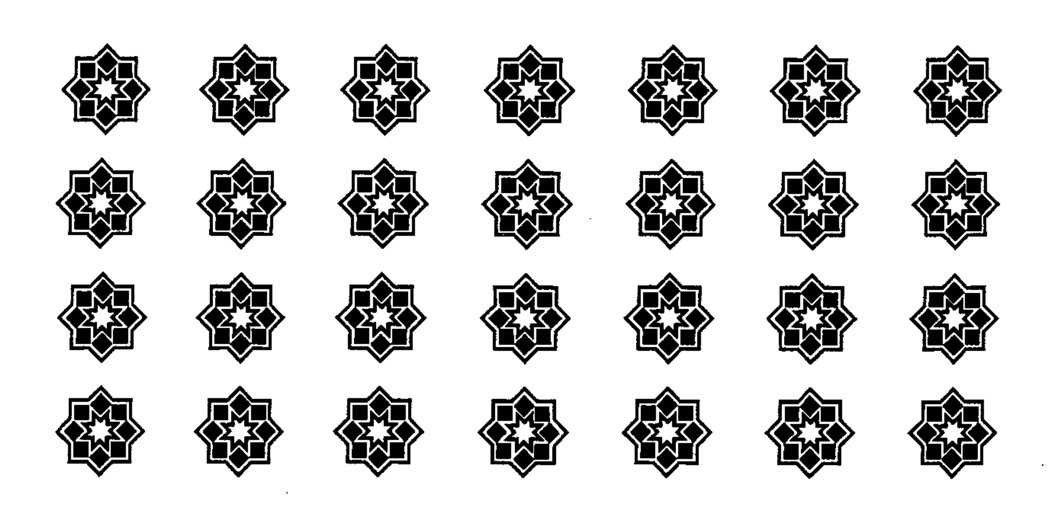






القسم الثالث

المسارد الفنية



المسارد العامّة

مسرد الآيات القرآنية الكريمة

المائدة

الأنعام

مسرد القرآءات القرآنية

الآية	رقمها	موضعها
﴿ صِراطَ لَذينَ أنعَمتَ عَليهِم ﴾	الفاتحة8	239
﴿ لونُها تسرُّ النّاظرينَ ﴾	البقرة 69	204
﴿ وذَرُوا مَا بَقِيْ مِن الرِّبَا ﴾	البقرة278	500
﴿ ولا يضارٌّ كاتبٌ ولا شهيد ﴾	البقرة 282	47
﴿ أنا أُحيي ﴾ (قراءة ثبوت الألف وصلاً)	البقرة 285	329
﴿ ولا تحسَبَنّ الذينَ يَبخَلُونَ بما آتاهم اللهُ مِن فَضلِهِ هوَ خَيْرًا لَهُم ﴾	آل عمران 180	499
﴿ ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم ﴾	النساء 66	167
﴿ أتحَاجُّوني في اللهِ ﴾	الأنعام 80	439
﴿ وأنَّ اللهَ معَ المؤمنينَ ﴾	الأنفال19	83
﴿ تريْدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا واللهُ يُريْدُ الآخِرَةِ ﴾	الأنفال 67	462
﴿ تَلتَقِطْهُ بَعضُ السَّيّارَةِ ﴾	يوسف 10	204
﴿ فاستَخْرَجَها مِنْ إعاءِ أخيْهِ ﴾	يوسف 76	413
﴿ لَدْنِهِ ﴾	الكهف 2	524
﴿ فأرْسِلْه معيَ رِدءًا يُصدِّقْني ﴾	القصص34	528
﴿ ويَخشَى اللهَ ويَتّقْهِ ﴾	النور52	104
﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيْها بالغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ ﴾	النور 36،37	283
﴿ أمّا ثَمُودَ فَهدَيْنَاهُم ﴾	فصلت 17	114
﴿ التقى الماءان ﴾	القمر12	125
﴿ أيُّها الكافرين ﴾	الكافرون1	133
﴿ قل هو الله أحد الله الصمد ﴾ (بحذف التنوين)	الأخلاص 1،2	523

مسرد الأحاديث النبوية الشريفة والأثر

۞ مسرد الأمثال وأقوال العرب

مسرد الشواهد الشعرية

البيت	البحر	رقمه	موضعه
الهمزة			
إذا كَانَ الشِّتاءُ فَأدفِئُوني فإنّ الشَّيخَ يَهدِمُهُ الشِّتاءُ فأمّا حِينَ يَذهَبُ كُلُّ قُرٍّ فَسِربَالٌ خَفِيفٌ أو رِدَاءُ	[الوافر]	[35]	67
[ليت شعري وأي شيء ليت] إنّ لَيْتًا وإنَّ لَوًّا عَنَاءُ	[الخفيف]	[269] [339]	361 465
وكُنْتُ امْرءًا لا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً أُسَبُّ بِهَا إِلا كَشَفْتُ غِطَاءَهَا	[الطويل]	[228]	326
رُبَّما ضَرْبَةٍ بِسيْفٍ صَقِيلٍ بَينَ بُصْرَى وَطَعنَةٍ نَجلاء	[الخفيف]	[119]	189
الباء			
أنا مِسْكِينٌ لِمَنْ يَعْرِفُنِي لَوْنِيَ السُّمْرَةُ ألوانُ العَرَبْ	[الرمل]	[235]	331
وأنا الأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي أَخْضَرُ الجِلْدَةِ فِي بَيْتِ العَرَبْ	[الرمل]	[232/19]	329
مُنًى كُنّ لِي أنَّ البَيَاضَ خِضَابُ فَيَخفى بِتَبْيِيْضِ القُرُونِ شَبَابُ	[الطويل]	[372/66]	512
فَلا تَتْرُكَنِّي بالوَعِيدِ كَأَنَّنِي إلى النّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أجرَبُ	[الطويل]	[110]	184
فَهَلاّ أعدُّوني لِمِثْلِي تَفاقَدُوا إذا الخَصْمُ أَبْزَى مائِلُ الرأسِ أنكَبُ	[الطويل]	[281]	373
أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَد ذَلَّ مَن بَالَتْ عَلَيهِ الثَّعالِبُ	[الطويل]	[124]	192
فَمَا لِيَ إلا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ومالِيَ إلا مَذهَبَ الحَقِّ مَذهَبُ	[الطويل]	[100]	170
لَعَمْرُكَ مَا مِيْعَادُ عَيْنِكَ والبُكَا بِدَارَاءَ إِلاّ أن تَهُبَّ جَنُوبُ	[الطويل]	[302/38]	416
وفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بنعمة [فحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ]	[الطويل]	[193]	284
[تقول ابنتي لما رأتني شاحبا] كَما أنَّكَ فِيْنا يَا أَبَاهُ غَرِيْبُ	[الطّويل]	[317]	437
وما مِثْلُهُ في النَّاس إلا قبِيلُهُ مُساوٍ، ولا دانٍ لَذاكَ قَرِيبُ	[الطويل]	[230/18]	327
وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ ومَذاهِبُهْ	[الطويل]	[199]	291

يُقلّبُ رَأسًا لم يَكنْ رأسَ سَيِّدٍ وعَينًا له حَولاءَ بَادٍ عُيُوبُها	[الطويل]	[1]	13
كُلٌّ مِنَ المَنظَرِ الأعلَى لَهُ شَبَهٌ هَذا وهَذَانِ قَدُّ الجِسمِ والنُّقَبُ	[البسيط]	[53]	96
سِيْرُوا بَنِي العَمِّ فَالأَهْوَازُ مَنزِلُكُمْ ونَهرُ تِيْرَى، ولا تَعرِفْكُمُ العَرَبُ	[البسيط]	[22]	38
كأنّها جَمَلٌ وَهْمٌ وما بَقِيَت إلا النَّحِيزَةُ والألوَاحُ والعَصَبُ	[البسيط]	[94]	164
[وأفْلَتَهُنّ عِلْبَاءٌ جَرِيْضا] لَوْ أدْرَكْنَهُ صَفِرَ الوطَابُ	[الوافر]	[322]	444
غَضُوبٌ للمَهَامِهِ ذاتُ لَوْثٍ أمُونُ الخَلْقِ سِيْرَتُها غِلابُ	[الوافر]	[175]	258
عَسَى الكَرْبُ الّذِي أمْسَيْتُ فِيْهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ	[الوافر]	[186/ 4]	272
عَجَبٌ لِتِلكَ قَضِيَّةٌ وإقامَتِي مَعَكُم على تِلكَ القَضِيَّةِ أعجَبُ	[الكامل]	[62]	112
لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتنُهُ فيهِ كَما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ	[الكامل]	[84]، [247]	144، 339
عَوْذٌ وَبُهْثَةُ حَاشِدُون عَلَيْهِمُ حَلَقُ الحَدِيدِ مُضاعَفًا يَتَلَهَّبُ	[الكامل]	[180]	261
لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هل يُصبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ	[المنسرح]	[3]	13
وكُلَّمَا لَقِيَ الدِّيْنَارَ صَاحِبُهُ في مُلْكِهِ افْتَرَقَا مِن قَبْلِ يَصْطَحِبا	[البسيط]	[365]	503
إنّ امرأً رَهطُهُ بالشّامِ مَنزِلُهُ بِرَملِ يَبْرِينَ جَارٌ شَدَّ ما اغتَرَبا	[البسيط]	[87]	148
وكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيْقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هوَ المُصَابَا	[الوافر]	[217/ 14]	314
لَنْ تَرَاها ولَوْ تَأَمَّلْتَ إلا ولَهَا في مَفَارِقِ الرَّأسِ طِيْبا	[الخفيف]	[241] [250]	234، 345
فَمَا سَوَّدَتْنِي عامِرٌ عن وِراثَةٍ أَبَى اللهُ أنْ أَسْمُو بِأمٍّ ولا أبِ	[الطويل]	[14]	34
[ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم] بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ	[الطويل]	[226]	325
صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ	[الطويل]	[149]	227
سَلَبْتَ سِلاحِي بَائِسًا وتَرَكْتَنِي فَيا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيا شَرَّ سالِبِ	[الطّويل]	[179]	261
كِلاهُما حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بينَهُما قَدْ أقْلَعا وكِلا أنْفَيْهِما رَابِي	[البسيط]	[259]	350
لا تَجْزِني بِضَنًى بِي بَعْدَهَا بَقَرٌ تَجْرِي دُمُوعِي مَسْكُوباً بِمَسْكُوبِ	[البسيط]	[368/ 65]	508

البيت	البحر	الرقم	الصفحة
سُودٌ سَوَاسِيَةٌ كَأَنَّ أُنُوفَهُمْ بَعَرٌ يُنَظِّمُهُ الصَّبِيُّ بِمُلْعَبِ	[الكامل]	[256]	349
لا يَخْطِبُونَ إلى الكِرَامِ بَنَاتِهِم وتَشِيبُ أَيِّمُهُمُ ولَمَّا تُخْطَبِ			
أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً غَيْرَ الّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ	[المنسرح]	[314/43]	433
كأن حَوَامِيَهُ مُدبِــــــرًا خُضِبْنَ وإنْ كانَ لم يُخْضَبِ	[المُتَقارَب]	[64]	117
حِجَارَةُ غَيْلٍ بِرَضْرَاضَةٍ كُسِينَ طِلاءً مِن الطُحْـــلُبِ			
التاء			
رُبَّمَا أَوفَيتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ	[المديد]	[115]	187
ولو أنّ الأطِبّا كَانُ حَولِي وكانَ مَعَ الأطِبّاءِ الأُساةُ	[الوافر]	[27]	49
ألا يا بَيْتُ بِالعَلْياءِ بَيْتُ ولَولا حُبُّ أَهْلِكَ ما أَتَيْتُ	[الوافر]	[307/40]	422
أتَأْذَنُ لِي ولَكَ السّابِقاتُ أُجَرِّبُهُ لَكَ فِي ذا الفَتَى	[المتقارب]	[361/63]	502
كَأَنّي أُنَادِي صَخْرَةً حِيْنَ أَعْرَضَتْ	[الطويل]	[202]	292
مِن الصُّمِّ لَوْ تَمْشِي بِهَا العُصْمُ زَلَّتِ			
غَضُوبًا فَمَا تَلْقَاكَ إلاّ بَخِيلَةً فَمَنْ مَلَّ مِنْها ذلك الوَصْلَ مَلَّتِ			
أُرِي عَيْنَيَّ ما لم تَرْأَياهُ كِلانا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ	[الوافر]	[218]، [353]	316، 490
رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ	[الخفيف]	[336]	462
الحاء			
لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ	[الطويل]	[192/7]	282
ولَوْ أَنّ حُبّي أُمّ ذِي الوَدْعِ كُلَّهُ لأَهْلِكَ مَالٌ، لَمْ تَسَعْهُ المَسَارِحُ	[الطويل]	[213]	306
فَأَصْبَحَ فِي لَحْدٍ مِنَ الأَرْضِ مَيِّتاً وَكَانَ بِهِ حَيّاً تَضِيقُ الصَّحَاصِحُ	[الطويل]	[265/25]	356
فإن تُمسِ فِي قَبرٍ بِرَهْوَةَ ثاوِيًا أَنِيسُكَ أَصداءُ القُبورِ تَصِيحُ	[الطويل]	[99]	169

يَا لَيْتَ زَوْجُكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا ورُمْحا	[الكامل]	[356]	495
وَقَبْلَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدٍ إذا رَاحَ أَصْحَابِي ولَسْتُ بِرائِحِ	[الطويل]	/272] [27	364
فقلتُ لقوْمٍ في الكَنِيفِ: تروَّحُوا عَشِيَّةَ بِتْنا عِنْدَ مَاوَانَ رُزَّحِ	[الطويل]	/300] [36	409
أَلستُمْ خيرَ مَن رَكِبَ المَطايَا وَأَندَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ	[الوافر]	[153]	231
الدّال			
ولكِنَّما أهلِيْ بِوادٍ أنِيسُهُ ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثنَى ومَوْحَدُ	[الطويل]	[6]	18
وإنْ قال مَوْلاهمْ عَلَى كُلِّ حادِثٍ مِن الدّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أحْلامِكِمْ، رَدُّوا	[الطويل]	[271]	363
فإنْ تُمسِ مَهجُورَ الفِنَاء فَرُبَّما أَقامَ بِها بعد الوُفُودِ وُفُودُ	[الطويل]	[114]	187
[يلومونني في حبّ ليلى عواذلي] ولَكِنَّني مِن حُبِّها لَعَمِيدُ	[الطويل]	[167]	241
لَهُمْ مَجْلِسٌ صَهْبُ السِّبالِ أذِلَّةٌ سَواسِيَةٌ أحْرارُها وعَبِيدُها	[الطويل]	[255]	348
فأصبَحُوا قد أعادَ اللهُ نعمَتَهُم إذ هم قُرَيشٌ وإذ ما مِثلَهُم أحَدُ	[البسيط]	[136]	205
وقَدْ أرَاهَا وشَعْبُ الحَيِّ مُجْتَمِعٌ وأنْتَ صَبٌّ بِمَنْ عُلِّقْتَ مُعْتَمَدُ أيّامَ جُمْلٍ خَليلاً لو يَخافُ لها صُرْمًا لَخُولِطَ منه العَقْلُ والجَسَدُ	[البسيط]	[240]	233
فآلَيْتُ لا أرثِي لَها مِن كَلالَةٍ ولا مِن حَفًى حتّى تُلاقِي مُحَمَّدا	[الطويل]	[15]	35
[ألا حيّ ندماني عمير بن عامر] إذَا مَا تَلاقَيْنا مِن اليَوْمِ أو غَدَا	[الطويل]	[299]	407
فتًى لو يُبَارِى الشّمسَ أَلقَت قِناعَها أو القَمَرَ السّارِي لألقَى المَقالِدَا	[الطويل]	[16]	35
فَيَا رَبِّ إنْ لَمْ تَقْسِمِ الحُبَّ بَيْنَنا سَواءَيْنِ، فاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّها جَلْدا	[الطويل]	[261]	351
مَتَى مَا تُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ابنِ هَاشِمٍ تُراحِي وتَلْقَيْ مِنْ فَوَاضِلِهِ يَدَا	[الطويل]	/331] [49	458
مَرُّوا عَجَالَى، وقَالُوا: كَيفَ صَاحِبُكُم؟ قَالَ الذي سَأَلُوا أمسَى لَمَجهُودَا	[البسيط]	[165]	140
كأنّني حِينَ أُمسِي لا تُكَلِّمُني مُتَيَّمٌ يَشتَهِي ما لَيسَ مَوجُودا	[البسيط]	[47]	80
تَزَوّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنا فَنِعْمَ الزّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادا	[الوافر]	/189] [6	279

ألكني إلى النّعمانِ حيثُ لَقيتَهُ [فأهدى له اللهُ الغيوثَ البواكرا]	[الطويل]	[315]	433
سَأَحْمِي حِمَاءَ الأَخْضَرِيِّيْن إنّه أَبَى النّاسُ إلاّ أَنْ يَقولوا ابن أَخْضَرَا	[الطويل]	[242]	335
وهَلْ لِيَ في الحُمْرِ الأَعاجِمِ نِسْبَةٌ فَآنَفَ مِمّا يَزْعمُون وأُنْكِرَا			
فالشّمسُ طَالِعَةٌ ليستْ بِكَاسِفَةٍ تَبكِي عَليكَ نُجومَ الّليلِ والقَمَرَا	[البسيط]	[86]	147
أُحارِ تَرَى بَرِيقًا هَبَّ وَهْنًا كَنارِ مَجُوسَ تَستَعِرُ استِعَارا	[الوافر]	[157]	238
كَأَنّ هَزِيزَهُ بِوَرَاءِ غَيْبٍ [عشارٌ وُلّهٌ لاقت عِشَارا]	[الوافر]	[187]	273
طالَ النّهارُ بِبَرْبَرِيسَ وقد نَرى أَيَامَنا بِقُشَاوَتَيْنِ قِصارا	[الكامل]	[254]	348
دِماؤُهم ليسَ لها طَالِبٌ مَطْلُولَةٌ مِثْلَ دَمِ العُذْرَهْ	[السريع]	[270]	361
سَلَعٌ مَا ومثلُه عُشَرٌ مَا عائِلٌ مَا وعالَتِ البَيْقُورَا	[الخفيف]	[334]	459
فَإنّ لِمَا كُلّ أَمْرٍ قَرَارا فَيَوْمًا مَقَامًا ويَوْمًا فِرَارا	[المتقارب]	[332]	458
وأَصْفَرَ من ضَرْبِ دارِ المُلوكِ يَلوح علَى وَجْهِهِ جَعْفَرَا	[المتقارب]	[249/ 22]	344
لولا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لَم يُوفُوْنَ بالجَارِ	[الطويل]	[23]	38
كَسَا اللّؤمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِها فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِها الخُضْرِ	[الطويل]	[245]	336
بِقَبرِ امرِئٍ تَقرِي المِئِينَ عِظَامُهُ ولَم يُرَ إلا غَالِبًا مَيْتٌ يَقرِي	[الطويل]	[101]	170
لَنِعْمَ الْفَتَى أَضْحَى بَأَكْنَافِ حَائِلٍ غَدَاةَ الوَغَى أُكْلَ الرُّدَيْنِيّةِ السُّمْرِ	[الطويل]	[267/ 26]	359
يَا لَعْنَةُ اللّهِ والأَقْوَامِ كُلّهِمُ والصّالِحِينَ عَلَى سِمْعانَ مِنْ جَارِ	[البسيط]	[310]	425
أنا ابنُ دَارَةَ مَعرُوفًا بِها نَسَبِي فَهَل بِدَارَةَ يا لِلنّاسِ مِن عَارِ	[البسيط]	[55]، [92]، [236]	98، 156، 331
الخُبْزُ كَالعَنْبَرِ الهِندِيّ عِندَهُمُ والقَمحُ سَبعُونَ إرْدَبًّا بِدِينَارِ	[البسيط]	[63]	112
شَبَابُهُمُ وشِيْبُهُمُ سَوَاءُ سَواسِيَةٌ كَأَسْنانِ الحِمارِ	[الوافر]	[257]	349
وقَالُوا ما تَشاءُ فَقُلتُ أَلْهُو إلى الإصبَاحِ آثِرَ ذِي أَثِيرِ	[الوافر]	[144]	223
حَذِرٌ أُمورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ما لَيسَ مُنجِيَهُ من الأقدَارِ	[الكامل]	[45]	76
وفَوَارِسٍ كَأُوَارِ حَـرِّ النّارِ أحْلاسِ الذُّكُورِ	[الكامل]	[290/ 33]	397

يَا هِنْدُ مَنْ لِمُتَيَّمٍ يَا هِنْدُ للعَانِي الأَسِيرِ	[الكامل]	[294/ 34]	401
ولَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصًى وإنَّما العِزَّةُ للكَاثِرِ	[السريع]	[304/ 39]	419
شَتَّانَ مَا يَومِي عَلَى كُورِها ويَومَ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ	[السريع]	[238]	232

السين

فآضَ بها جَذلانَ يَنفُضُ رَأسَهُ كما آضَ بالنَّهْبِ الكَمِيُّ المُخالِسُ	[الطويل]	[33]	64
ونَارُ القِرَى فَوقَ اليَفَاعِ ونَارُهُم مُخَبَّأَةٌ بَتٌّ عَلَيْها وبُرْنُسُ	[الطويل]	[373]	512
لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيْسَتِهِ بالرَّقْمَتَيْنِ له أَجْرٍ وأَعْرَاسُ	[البَسِيط]	[174/ 1]	
يَا مَيُّ لا يُعْجِزُ الأَيَامَ مُجْتَرِئٌ في حَوْمَةِ المَوْتِ رَزَّامٌ وفَرَّاسُ	[البسيط]	[178]	259
أَحَقًّا بَنِي أَبناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكم إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ	[الطويل]	[378]	515
يا مَرْوَ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرجُو الحِبَاءَ وربُّها لم يَيْأَسِ	[الكامل]	[77]	137
أعلاقَةً أُمَّ الوَلَيدِ بَعدَمَا أَفْنَانُ رَأسِكِ كَالثَّغامِ المُخْلِسِ	[الكامل]	[52]	94
اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ	[المنسرح]	[386]	523

الشين

هاشمٌ جَدُّنا فإنْ كُنتِ غَضْبَى فاملَئِي وَجْهَكِ الجَميلَ خُمُوشَا	[الخفيف]	[4]	15

الضاد

حَمِدْتُ إلهي بَعْدَ عُرْوَةَ إذْ نَجَا خِرَاشٌ وبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ	[الطويل]	[301/ 37]	412
فَلَمَّا أَجَنَّ الشَّمْسَ عَنِي غُرُورُها نَزَلْتُ إِلَيْهِ قَائِمًا بالحَضِيْضِ	[الطويل]	[380]	516
وإنَّما أَوْلادُنا بَيْنَنا أَكْبَادُنَا تَمْشِي عَلَى الأَرْضِ	[السريع]	[239]	332

الطاء

فَحُورٍ قد لَهَوتُ بِهِنَّ عِيْنٍ نَواعِمَ فِي البُرودِ وفِي الرِّيَاطِ	[الوافر]	[122]	191

العين

مُزبِدًا يَخطُرُ ما لم يَرَنِي فإذا أَسْمَعْتُهُ صَوتِي انقَمَعْ	[الرَّمل]	[89]	154
فَمُجْتَمَعُ الأَشْرَاجِ غَيَّرَ رَسْمَها مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنا ومَرَابِعُ	[الطويل]	[207]	297

وأنْتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ، ومَوْتُكَ فَاجِعُ	[الطويل]	[337]	464
دَعَانَا فَأَعْمَلْنَا الْمَطِيَّ وغَيْرَنَا عَبَادِيْدَ غَيْثٌ في بِلادِكَ وَاسِعُ	[الطويل]	[219/15]	318
فيا عَجَبًا حَتَى كُلَيبٌ تَسبُّنِي كأنّ أبَاها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ	[الطويل]	[151]	228
فأرْحامُ شِعْرٍ يتَّصِلْنَ لَدُنَّه وأرْحَامُ مَالٍ مَا تَنِي تَتَقَطَّعُ	[الطويل]	[383/69]	521
أيا شَاعِرًا لا شَاعِرَ اليَومَ مِثلَهُ جَرِيرٌ ولكنْ في كُلَيبٍ تواضُعُ	[الطويل]	[91]	155
[أخذنا بآفاق السّماء عليكم] لَنَا قَمَراهَا والنُّجُومُ الطَّوَالِعُ	[الطّويل]	[326]	453
ألا لَيْتَ حَظّي مِنْ عَطَائِكَ أنّني عَلِمْتُ وَرَاءَ الرَّمْلِ مَا أنْتَ صَانِعُ	[الطويل]	[284/29]	385
أبَا خُرَاشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قَومِي لم تأكُلُهُمُ الضَّبُعُ	[البسيط]	[173]	256
سَلِيلَةُ سَابِقَيْنِ تَناجَلاها إذا نُسِبَا يَضُمُّهُما الكُرَاعُ	[الوافر]	[143]	220
مَا رَوضَةٌ إلاّ تَمنَّتْ أنّها لكَ مَضْجَعٌ ولخطّ قَبْرِكَ مَوْضِعُ	[الكامل]	[375]	514
هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخلَةٍ فَلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلا بأجدَعَا	[الطويل]	[112]	186
[تعدون عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكم بني ضَوْطَرَى]، لَولا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا	[الطويل]	[172]	251
فَلَمّا بَلَغْنَا الأُمّهاتِ وَجَدتُمُ بَني عَمِّكُمْ كَانُوا كِرَامَ المَضَاجِعِ	[الطويل]	[105]	175
هَجَوتَ زَبَّانَ ثم جئتَ مُعتَذِرًا مِن هَجْوِ زَبَّانَ لم تهجُو ولَم تَدَعِ	[البسيط]	[18]	36
لا تَجزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهلَكْتُهُ فإذا هَلَكْتُ فَعِندَ ذلكَ فاجزَعِي	[الكامل]	[156]	235
يا سيّدا ما أنْتَ مِنْ سَيِّدٍ [موطّأ الأكناف رحب الذّراعِ]	[السريع]	[191]	280

الفاء

فما بَالُنَا أمسِ أُسْدَ العَرِينِ وما بَالُنا اليومَ شاءَ النَّجَفْ	[المُتقارَب]	[88]	151
لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتُكَ الحُبَّ كُلَّهُ وَزِدْتُكَ حُبًّا لم يَكُن قَطُّ يُعرَفُ	[الطويل]	[68]	125
أَرَسْمَ دِيَارٍ مِنْ هُنَيْدَةَ تَعْرِفُ بأسْقُفَ مِن عِرْفَانِهَا العَيْنُ تَذْرِفُ	[الطويل]	[208]	299
أمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ	[الطويل]	[206/10]	297
هُوَ الخَلِيفَةُ فَارْضَوا مَا رَضِيْ لَكُمُ مَاضِي العَزِيْمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ	[البسيط]	[360]	500
الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأتِيهِمُ مِن ورائِهِم وَكَفُ	[المنسرح]	[41]	74

نَحنُ بِما عِندَنا وأنتَ بِما عِندَكَ رَاضٍ والرّأيُ مُختَلِفُ	[المنسرح]	[65]	122
وما دُمْيَةٌ مِنْ دُمَى مَيسَنا نَ مُعْجِبَةٌ نَظَرًا واتّصافا	[المتقارب]	[384]	521
ولقد نُقِيمُ إذا الخُصُومُ تَنافَدُوا أحلامَهَم صَعَرَ الخَصِيمِ المُجْنِفِ	[الكامل]	[66]	124
عَلَيهِ مِنَ اللُّؤمِ سِرْوالَةٌ فَليسَ يَرِقُّ لِمُستَضْعَفِ	[المتقارب]	[9]	22
القاف			
وأنّ لُكَيْزًا لم يَكُنْ رَبَّ عُكّةٍ لَدُنْ صَرّحت ضَرّاتُها فَتَفَرّقُوا	[الطويل]	[150]	227
لَمحْقُوقةٌ أنْ تَستَجيبي لِصَوْتِه وأنْ تَعْلَمِي أنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ	[الطويل]	[197]	291
أحَقًّا أنّ جيرتَنا استَقَلّوا فنيَّتُنا ونيَّتُهم فَرِيقُ	[الوافر]	[377]	514
وفارِسٍ في غِمارِ المَوتِ مُنغَمِسٍ إذا تَألّى على مَكرُوهَةٍ صَدَقَا	[البسيط]	[121]	190
وَلَوْ كَانَ البُكاءُ يَرُدُّ شَيْئًا بَكَيْتُ عَلَى بُجَيْرٍ أو عِفاقِ عَلَى المَرْأيْنِ إذْ هَلَكَا جَمِيْعًا لِشَأْنِهِما بِشَجْوٍ واشْتِيَاقِ	[الوافر]	[344]	474
يا رُبّ مِثْلِكِ فى النّساءِ غَرِيرَةً بَيْضاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بطَلَاقِ	[الكامل]	[231]	327
الكاف			
لَيتَ شِعْري ضَلّةً أيُّ شَيءٍ قَتَلَكْ	[المديد]	/268] [27	361
تَجانَفُ عَن جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وما قَصَدَتْ من أهلِهَا لِسَوَائِكَا	[الطويل]	[102]	172
تَجاوَزْتُ هِندًا رَغْبَةً عن قِتالِهِ إلى مَالِكٍ أعْشُو إلى ضَوْءِ مالِكِ	[الطويل]	[58]	106
وإنّي لَمُهْدٍ مِنْ ثَنائي فَقَاصِدٌ بهِ لابْنِ عَمِّ الصِّدْقِ شُمْسِ بن مَالِكِ	[الطّويل]	/349] [55	482
يَظَلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا جَحِيشًا وَيَعْرَوْرِي ظُهُورَ المَهالِكِ	[الطّويل]	/350] [56	485
اللام			
جَزَى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ ابنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَد فَعَلْ	[الطويل]	[57]	104
وتَداعَى مَنْخَرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ ما أثْمَرَ حُمّاضُ الجَبَلْ	[الرمل]	[25]	40
فَارِسٌ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذو مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ غَيْرَ أنّ البَأسَ منهُ شِيمَةٌ وصُرُوفُ الدّهرِ تجري بالأجَلْ	[الرمل]	[204]	293

أذا الجُودِ أعْطِ النَّاسَ مَا أَنْتَ مَالِكٌ ولا تُعْطِيَنَّ النَّاسَ مَا أنا قَائِلُ	[الطويل]	[382/ 68]	519
عَزِيْزٌ أَسَى مَنْ دَاؤُه الحَدَقُ النُّجْلُ عَيَاءٌ بِهِ مَاتَ المُحِبُّونَ مِنْ قَبْلُ	[الطويل]	[366/ 64]	505
وكَفَّنْتُ وَحْدي مُنْذِرًا في رِدَائِهِ وصَادَفَ حُوْطًا مِنْ أعَادِيَّ قَاتِلُ	[الطويل]	[354/ 59]	492
لَعَمرُكَ ما تدري مَتَى الموتُ جَائِيٌّ وَلَكِنَّ أقصَى مُدةِ العُمْرِ عَاجِلُ	[الطويل]	[2]	13
فَقُلْنا لَهُمْ تِلْكُمْ إِذًا بَعْدَ كَرَّةٍ تُغَادِرُ صَرْعَى نَوْؤُها مُتَخَاذِلُ	[الطويل]	[346/ 53]	476
فإِنْ لَمْ تَجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والِدًا ودونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ	[الطويل]	[298]	407
أَلَهْفَى بِقُرَّى سَحْبَلٍ حِينَ أَجْلَبَتْ عَلَيْنَا الوَلَايَا والعَدُوُّ المُبَاسِلُ	[الطَّويل]	[341/ 51]	468
فَقَالُوا لَنا ثِنْتانِ لا بُدَّ مِنْهُما صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلَاسِلُ	[الطويل]	[342/ 52]	471
وإِنَّا لَقَوْمٌ لا نَرَى القَتْلَ سُبَّةً إذا ما رَأَتْهُ عامِرٌ وسَلُولُ	[الطويل]	[352/ 58]	489
سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ ولَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُولُ	[الطويل]	[260]	351
فإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّناءِ سَبِيلُ	[الطويل]	[351/ 57]	487
فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقِيْقُ وأَهْلُه وهَيْهاتَ خِلٌّ بِالعَقِيْقِ نُواصِلُهْ	[الطويل]	[216/ 13]	309
لَهِنَّكِ مِن عَبسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ على هَنَواتٍ كاذبٍ مَن يَقُولُها	[الطويل]	[162]	140
رَبَّاءُ شَمَّاءَ لا يَأْوِي لِقُنَّتِها إِلاَّ السَّحَابُ وإِلاَّ الأَوْبُ والسَّبَلُ	[البسيط]	[311/ 42]	429
السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانُ كالِئُها مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ	[البسيط]	[70]، [287/ 31]	126، 391

إمّا تَرَيْنا حُفَاةً لا نعَالَ لَنا إنّا كَذَلِكَ مَا نَحفَى وَنَنْتَعِلُ	[البسيط]	[333]	459
هيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَو ظَفِرْتُ بِها وَلَيسَ مِنها شِفَاءُ الدَّاء مَبذُولُ	[البسيط]	[36]	67
سَوَاسٍ كأسْنَانِ الحمارِ فَما تَرَى لذي شَيْبَةٍ منهمْ على ناشئ فَضْلا	[الطويل]	[258]	349
بِمَا بِجَفْنَيْكِ مِنْ سِحْرٍ صِلِي دَنِفًا يَهْوَى الحَيَاةَ وأَمّا إنْ صَدَدْتِ فَلا	[البسيط]	/390] [70	527
بَكَتْ عَيْنِي وحُقَّ لَهَا بُكَاها ومَا يُغْنِي البُكَاءُ ولا العَوِيْلُ	[الوافر]	[303]	416
وحُقَّ لِمَنْ أَبُو بَكْرٍ أَبُوه يُوَفِّقُهُ الّذي رَفَعَ الجِبالا	[الوافر]	[364]	503
وَمَنْ لَم يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاء يَبْغُوهُ خَبَالا	[الوافر]	[13]	28
تَجُوبُ بِنا الفَلاةَ إلى سَعِيدٍ إذا ما الشَّاةُ في الأَرْطَاةِ قَالا	[الوافر]	[60]	108
وَجَدْنا الصَّالحينَ لهم جزاءٌ وجَنَّاتٍ وعَيناً سَلْسَبِيلاَ	[الوافر]	[252]	345
في الخَدِّ أنْ عَزَمَ الخَلِيطُ رَحِيلا مَطَرٌ تَزِيدُ بِهِ الخُدُودُ مُحُولا	[الكامل]	[54]	97
أَنْجَبَ أَيَّامَ والدَاهُ بِهِ إذْ نَجَلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا	[المنسرح]	/285] [30	387
ما أَطْيَبَ العَيْشَ فَأَمَّا عَلى أنْ لا أرَى وَجْهَكِ يَوْما فَلا	[السريع]	[391]	529
لَوْ أنَّ يَوْما مِنْكِ أوْ ساعَةً تُباعُ بالدُّنْيا إذَنْ ما غَلا			
وإنّا لَنَرْجُو عَاجِلاً مِنْكَ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قِدْمًا في ذَوِيْكَ الأَوَائِلِ	[الطويل]	[196]	288
فَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِن المَالِ	[الطويل]	/203] [9	293
ولكنّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي	[الطويل]	[205]	296
أَلا رُبَّ يَوْمٍ قَد لَهَوْتُ وَسَاعَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ	[الطويل]	[321]	442
فَلمّا أَجَزْنا ساحَةَ الحَيِّ وانتَحَى بِنا بَطْنُ وادٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ	[الطويل]	[155]	234
[أَلا رُبَّ يومٍ لكَ منهنّ صالحٍ] ولا سِيَّما يَومًا [بدارةِ جُلجُلِ]	[الطويل]	[106]	178
ويَومَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتِي فيا عجبًا من كورها المتحمّل	[الطويل]	[26]	40
رأَيْنَ خَلِيْسًا بَعْدَ أَحْوى تَلَعَّبَتْ بِفَوْدَيْهِ سَبْعُونَ السِّنِيْنَ الكَوَامِلِ	[الطويل]	[234]	330
غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعدَما تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وعَن قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ	[الطويل]	[130]	195
فإن تَزعُمِيني كُنتُ أجهلُ فِيكُم فإنّي شَرَيتُ الحِلمَ بَعدكِ بالجَهلِ	[الطويل]	[30]	57

إنّ الّتي نَاوَلْتَني فَرَدَدْتُها قُتِلَتْ، قُتِلْتَ، فهَاتِها لَم تُقتَلِ	[الكامل]	[324/ 47]	449
كِلْتاهُما حَلَبُ العَصيْرِ فَعَاطِني بزُجاجَةٍ أرْخاهُما للمِفْصَلِ			
وكَتِيْبَةٍ سُفْعِ الوُجُوهِ بَوَاسِلٍ كَالأُسْدِ حِيْنَ تَذُبُّ عَنْ أشْبَالِها	[الكامل]	[291]	397
قَرِّبَا مَربطَ النَّعامَةِ مِنِّي لَقِحت حَربُ وَائِلٍ عَن حِيَالِ	[الرّمل]	[128]	194
قلتُ يوماً للرّقاشي وقد سبّ الموالي	[مجزوء الرمل]	[244]	336
ما الذي نَحّاكَ عن أصْـ ـلِكَ منْ عَمٍّ وخالِ			
قالَ لي قَد كنتُ مولَىً زَمَناً ثمّ بَدَا لي			
أنا بالبصْرَةِ موْلَىً عرَبِيٌّ بالجبالِ			
أنا حَقّاً أدَّعيهمْ، لسَوادي وهُزالي			
رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلِكَ اليَوْ مَ وأسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أقْتَالِ	[الخفيف]	[117] [320/ 45]	188 440
عندَه البِرُّ والتُّقى وأَسَى الشَقِّ وَحَمْلٌ لُمضْلِعِ الأَثْقالِ	[الخفيف]	[367]	506
رُبَّمَا تَكرَهُ النُّفوسُ مِن الأمْـ ـرِ لَه فَرجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ	[الخفيف]	[118] [169]	189

الميم

لَقَدْ كَانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضّي لُبَانَاتٍ ويَسْأَمَ سَائِمُ	[الطويل]	[371]	511
وحتّى يَبيتَ القَومُ في الصَّيفِ لَيلَةً يَقُولُونَ نَوِّرْ صُبحُ والليلُ عاتِمُ	[الطويل]	[72]	133
تَحَلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نَفسكَ وانظُرَنْ أبا جُعَلٍ لَعَلّما أنتَ حالِمُ	[الطويل]	[170]	244
ظَلُومٌ، كَمَتْنَيْها لِصَبٍّ كَخَصْرِها ضَعِيْفِ القُوى مِنْ فِعْلِها يَتَظَلَّمُ	[الطويل]	[283/ 28]	382
صَدَدْتِ فَأطوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلّما وِصَالٌ على طُوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ	[الطويل]	[29]	54
ألا يا سَنَا بَرقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنّكَ مِن بَرْقٍ عَليَّ كَرِيمُ	[الطويل]	[161]	
إذا سُمْتُ نَفْسي هَجْرَها واجْتِنابَها رَأتْ غَمَرَاتِ المَوْتِ في مَا أَسُومُها	[الطويل]	[200]	292
فَهَلْ تَجْزِيَنّي عَزّةُ القَرْضَ بالهوى ثَوَاباً لِنَفسٍ قَدْ أُصِيْبَ صَمِيْمُها			
وقَدْ عَلِمَتْ بِالغَيْبِ أنْ لَنْ أوَدَّها إذَا هيَ لَم يَكْرِمْ عَليَّ كَرِيْمُها			

البيت	البحر	الرقم	الصفحة
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيْمُها	[الطويل]	[194/8]	287
فَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمُ مَنَاطَ الثُّرَيَّا قَدْ تعلَّتْ نُجُومُها	[الطويل]	[328/48]	455
لا حَبَّذا أَنْتِ يا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ ولا شَعُوبُ هَوًى مِنِّي ولا نُقُمُ	[البسيط]	[263/24]	352
إنّ ابنَ حارِثَ إنْ أَشتَقْ لِرُؤيَتِهِ أو أمتَدِحْهُ فإنّ القومَ قد عَلِمُوا	[البسيط]	[75]	136
لِلفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ	[المديد]	[148]	226
وإنّ الكَسْرَ أَغْيانِي قَدِيْمًا ولَمْ أُفْتِرْ لَدُنْ أَنّي غُلامُ	[الوافر]	[388]	524
إذا هُوَ لَمْ يَخَفْنِي في ابْنِ عَمِّي وإنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُومُ	[الوافر]	[282]	373
وتَرَاهُ أَصْغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطِقا ويَكُونُ أَكْذَبَ مَا يَكُونُ ويُقْسِمُ	[الكامل]	[359/62]	498
حتى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهَاجَها طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلُومُ	[الكامل]	[212/12]	304
فَغَدَتْ كِلاَ الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا	[الكامل]	[323/46]	445
فاقْطَعْ لُبَانَةَ مَنْ تعرَّضَ وَصْلُه ولَخَيْرُ وَاصِلِ خُلَّةٍ صَرَّامُهَا	[الكامل]	[215]	308
لِمَ لا تَحْذَرِ العَوَاقِبَ فِي غَيْرِ الدَّنَايَا أو مَا عَلَيْكَ حَرَامُ	[الخفيف]	[381/67]	517
فَأَضْحَتْ زُهَيْرٌ في السِّنِيْنَ الّتي مَضَتْ ومَا بَعْدُ لا يُدْعَونَ إلاّ الأشَائِما	[الطويل]	[295/35]	403
أَكُرُّ عَلَيْهِمْ دَعْلَجاً ولَبَانُهُ إِذَا مَا اشْتَكَى وَقْعَ الرِّمَاحِ تَحَمْحَمَا	[الطويل]	[313]	431
وقالُوا تُرَابِيٌّ فقُلتُ صَدَقْتُمُ أَبِي مِن تُرَابٍ خَلَقَهُ اللهُ آدَمَا	[الطويل]	[32]	62
[وَلَسْنا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنا] وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنا تَقْطُرُ الدِّمَا	[الطويل]	[318]	437
أمَا ودِمَاءٍ ما تَزالُ كأنّها على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسرِ عَنْدَمَا	[الطويل]	[159]	239
وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وأُعرِضُ عن شَتمِ اللّئِيمِ تَكَرُّمَا	[الطويل]	[85]	146
وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيْما	[الوافر]	[229]	326

فَلا تُشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بعَمْرٍو فإنَّكَ لَنْ تَذِلَّ ولَنْ تُضَامَا	[الوافر]	[370]	508
ألا أضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وأضحتْ مِنكَ شَاسِعَةً أُمَامَا	[الوافر]	[74]	135
بآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيلَ زُوْرًا كَأَنَّ على سَنَابِكِها مُدَامَا	[الوافر]	[146]	225
ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَنّي تَمِيمًا بآيَةِ ما يُحِبُّونَ الطَّعَامَا	[الوافر]	[147]	225
كِلا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وإنْ لَمْ نَأْتِها إلاّ لِمَامَا	[الوافر]	[182]	265
أنا سَيْفُ العَشِيْرَةِ فاعْرِفُونِي حَمِيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا	[الوافر]	[233]	330
تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِها أَهْلُها أَخْوَالَها فيها وأَعْمامَها	[السريع]	[251]	345
فَأَمَّا تَمِيْمٌ تَمِيْمُ بنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا	[المتقارب]	[280]	372
فَدَارَت رَحَانَا بَفُرسانِهم فعَادُوا كَأَنْ لم يَكُونُوا رَمِيمًا	[المتقارب]	[34]	64
أرِقْتُ بِحُزْنٍ ضافَني بَعْدَ هَجْعَةٍ عَلَى خالِدٍ والعَيْنُ دائِمَةُ السَّجْمِ	[الطويل]	[214]	307
رَعَوا ظِمْأَهم حَتّى إذا تَمَّ أَوْرَدُوا غِمارًا تَفَرّى بالسّلاحِ وبالدّمِ	[الطويل]	[277]	370
فَكَلاّ ورَبّي لا تعودي لِمِثْلِهِ عَشِيّةَ لاقَتْهُ المَنِيّةُ بالرَّدْمِ	[الطويل]	[21]	37
وكان طَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّةٍ [فلا هو أبْداها ولم يَتَقَدَّمِ]	[الطويل]	[266]	357
تَنكَّرتِ مِنّا بَعدَ مَعرِفَةٍ لَمِي وبَعدَ التَّصابي والشَّبابِ المُكَرَّمِ	[الطويل]	[79]	139
وكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَما قِيلَ سَيِّدًا إذا أَنّه عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ	[الطويل]	[278]	371
[رويدًا كما اهتزّت ر ماحٌ تسفّهت] تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَها مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ	[الطويل]	[330]	456
عَرُوبٌ كَأَنَّ الشَّمْسَ تَحْتَ قِنَاعِها إذا ابْتَسَمَت أو سَافِرًا لم تَبَسَّمِ	[الطويل]	[276]	369
فَإنّي رَأَيْتُ العِرْضَ أحْوَجَ ساعةً إلى الصَّوْنِ من رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ	[الطويل]	[305]	420
قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ للجَهْلِ ضَرَّارًا لأَقْوَامِ	[البسيط]	[225]	324
[وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أذَعْتَه] كَما شَرِقَت صَدرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ	[البسيط]	[133]	204
مَن اقْتَضَى بِسوى الهِنْدِيِّ حَاجَتَهُ أَجابَ كُلَّ سُؤَالٍ عَنْ هَلٍ بِلَمِ	[البسيط]	[338]	465
تَخَيَّرَهُ ولَم يَعْدِلْ سِواهُ فَنِعْمَ المَرْءُ من رَجُلٍ تَهامِ	[الوافر]	[190]	280
وجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ السُّعْدِ نَفْسِي وجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ خَوَارِزْمِ	[الوافر]	[385]	522
سَهْلُ الفِناءِ إذا حَلَلتَ بِبابِهِ طَلْقُ اليَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الخُدّامِ	[الكامل]	[132]	200
ولَقَدْ أرانِي لِلرِماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وأَمامِي	[الكامل]	[127]	194
فَرَّتْ يَهودُ وأَسْلَمَتْ جِيرانُها صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهودُ صَمامِ	[الكامل]	[158]	238

صَفْرَاءُ من بقرِ الجِواءِ كأنّما تَرَكَ الحَياءُ بها رُداعَ سَقيمِ	[الكامل]	[369]	508
عَارِي الأَشَاجِعِ مِن ثَقيفٍ أصلُهُ عَبدٌ وَيَزعُمُ أَنَّهُ مِن يَقدِمِ	[الكامل]	[12]	27
مَاوِيَّ يا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بالمِيْسَمِ	[السريع]	[116]	187

النون

وأدْجُنْ بالرِّيفِ حتى يُقالَ ألا طالَ بالرِّيفِ ما قد دَجَنْ	[المتقارب]	[81]	139
أيُّها القَلبُ تَمتعْ بِدَدَنْ إنّما هَمِّي سَمَاعٌ وأذَنْ	[الرَّمَل]	[71]	132
فأصْبَحْتُ كُنْتِيًا وأصْبَحْتُ عاجِناً وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ	[الطويل]	[210]	302
رُوَيدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ إلَينا وَلكِنْ بُغْضُهُم مُتَمَايِنُ	[الطويل]	[50]	91
....بِسيرٍ ليس فيهِ طَفانِنُ	[الكامل]	[8]	22
تَحِيَّةَ مَنْ لا قَاطِعٍ حَبْلَ وَاصِلٍ ولا صَارِمٍ قَبْلَ الفِرَاقِ قَرِيْنا	[الطّويل]	[335/ 50]	462
لو كُنتُ مِن مَازِنٍ لم تَستَبِحْ إبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِن ذُهْلِ بنِ شَيْبَانا	[البسيط]	[134] [329]	204، 456
فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانا	[البسيط]	[188/ 5]	275
لَعَمْرُكَ إنَّني وطِلابَ حُبّى لَكالمُتَبرِّضِ الثَّمَدَ الظَّنُونا يُطِيْفُ بِهِ ويُعْجِبُهُ ثَرَاهُ وضِيْقَ مَجَمّهِ قَطَعَ العُيُونا	[الوافر]	[183]	266
[نَصبنا مثلَ رهوةِ ذات حَدٍّ] مُحَافَظَةً وكُنّا السّابِقِيْنا	[الوافر]	[227]	325
حُدَيَّا الناسِ كُلِّهِمُ جَمِيعًا مُقارَعَةً بَنِيْهِمْ عن بَنِينَا	[الوافر]	[32/ 17]	322
وَإنَّ غَدًا وإنَّ اليَوْمَ رَهْنٌ وَبَعْدَ غَدٍ بِما لا تَعْلَمِينَا	[الوافر]	[297]	407
إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعـ نَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِيْنَا	[الكامل]	[224]	323
كَيْفَ أشكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بِنا أنَا أنْتَ الضّارِبِي أنْتَ أنَا	[الرمل]	[248/ 21]	340
فَإنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رُبَّ بَهْمَةٍ كَشَفْتُ إذا مَا اسْوَدَّ وَجْهُ الجَبانِ	[الطويل]	[379]	515
وما زِلتُ مِن لَيلَى لَدُن أنْ عَرَفتُها لَكَالهائِمِ المُقصى بِكُلِّ مَكانِ	[الطويل]	[166] [389]	241، 524

ونَحنُ مَنَعْنَا البَحرَ أنْ تَشْرَبُونَهُ وَقَد كَانَ مِنْكُمْ مَاؤهُ بِمكَانِ	[الطويل]	[24]	38
فَدَمعَتُهَا سَحٌّ وسَكْبٌ وَدِيمَةٌ ورَشٌ وَتوكَافٌ وتَنهَمِلانِ	[الطويل]	[145]	223
إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيْطِ المُبَايِنِ	[الطويل]	[198]	291
تَعالَيْ نُسَمِّطْ حُبَّ دَعْدٍ ونَغْتَدي سَواءَيْنِ والمَرْعَى بأُمِّ دَرِينِ	[الطويل]	[262]	351
رَبَّاءُ مَرْقَبَةٍ، قَوَّالُ مَخْطَبَةٍ دَفَّاعُ مَعْطَبَةٍ، قَطَّاعُ أَقْرَانِ	[البسيط]	[312]	429
فَنِعْمَ مَرْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعْلانِ	[البسيط]	[286]	390
كَفَى بِجِسْمي نُحُولاً أنَّني رَجُلٌ لَوْلا مُخَاطَبَتي إيَّاكَ لَمْ تَرَنِي	[البسيط]	[358/61]	497
لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلتَ فِي حَسَبٍ عَنّي ولا أَنتَ دَيَّاني فَتَخزُوني	[البسيط]	[129]	195
فَكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخوهُ لَعَمرُ أَبيكَ إلا الفَرْقَدانِ	[الوافر]	[96]	167
كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَني أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بشَنِّ	[الوافر]	[363]	503
أَنا ابنُ جَلا وطَلاَّعُ الثَّنَايا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعرِفُوني	[الوافر]	[11]	26
كِلا يَومَيْ طُوالَةَ وَصلُ أَروَى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ	[الوافر]	[135]	205
		[181/2]	264
أَبِالْمَوْتِ الّذي لا بُدَّ أَنّي مُلاقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي	[الوافر]	[316/44]	436
تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذا فَلَيْنِي	[الوافر]	[319]	439

الهاء

أَهْـنَـأُ المَعْـرُوفِ مَا لَمْ تُـبْـتَـذَلْ فِـيْـهِ الـوُجُـوهْ	[الرمل]	[195]	287
إِنَّـمَـا يَـعْـرِفُ ذَا الـفَـضْـلِ مِـنَ الـنَّـاسِ ذَوُوه			288
فَعَلَفْتُها تِبْنًا ومَاءً بارِدًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْناها	[الكامل]	[357]	496

الياء

وحَلَّتْ سَوَادَ القَلبِ لا أنا مُبْتَغٍ سِوَاها ولا عَن حُبِّها مُتَراخِيَا	[الطويل]	[48]	87
إذا العِرضُ لم يُرزَقْ خَلاصًا مِنِ الأَذَى فلا الحَمدُ مَكسُوبًا ولا المَالُ باقِيَا	[الطويل]	[49]	87
وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا	[الطويل]	[184/3]	268

يُطالِبُني عَمِّي ثمانِينَ نَاقَةً   وما لِيَ يا عَفْرَاءُ إلا ثَمانِيَا   [البسيط]   [95]   164

إنَّ حِرِّي حَزَوَّرٌ حَزابِيَهْ   كالقَدَحِ المَكبُوبِ تحتَ الرَّابِيَهْ   [الخفيف]   [10]   24

إذا عَلوتَ فوقَهُ نَبا بِيَهْ   باطِنُه أحلَى مِنَ الزَّلابِيَهْ

مسرد الأرجاز

البيت		رقمه	موضعه
	الهمزة		
وبَلْدَةٍ قَالصَةٍ أمْوَاؤُها		[67]	125
يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ		[288]	392
أنْشَبَ مِنْ مَآشِرٍ حِدَاء			
مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلَى إتْلائِهَا		[387]	524
تَجُرُّ بالأَهْوَنِ مِنْ أدْنَائِها		[306]	420
	الباء		
أكْذَبُ منْ فاخِتَةٍ تَقُولُ وَسْطَ الكَرَبْ		[20/65]	338
والطَّلْعُ لَمْ يَبْدُ لَهَا هَذا أوانُ الرُّطَبْ			
يا أبَتَا وَيَا أبَهْ		[163]	240
حَسَّنْتَ إلاّ الرَّقَبَه			
أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ		[160]	239
تَرضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ			
	التاء		
ومَنْهَلٍ فِيْهِ الغُرَابُ مَيْتُ		[176]	259
سَقَيْتُ مِنْهُ النَّاسَ واسْتَقَيْتُ			
للهِ ما يُعطِي ومَا يُهَاتِي		[51]، [325]	92، 450
	الثاء		
وقَدْ بُلُوا مِنْكَ بِلَيْثٍ أَلْيَثِ		[177]	259
	الجيم		
نَحنُ بَنِي ضَبَّةَ أصحَابَ الفَلَجْ		[125]	192
نَضرِبُ بالسَّيفِ ونَرجُو بالفَرَجْ			
أُمُّ صبيٍّ قد حَبَا وَدَارِجِ		[142]	219
	الحاء		
قد كَادَ من طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا		[39]	70

الميم

❁ مسرد اللغات

مسرد الجماعات والقبائل

مسرد الأعلام



مسرد الكتب الواردة في الكتاب

۞ مسرد أبرز المسائل والقضايا النحوية والصرفية ومصطلحاتها

* اسم الإشارة:

* الاسم المقصور:

* الاسم الممدود:

* الاسم المنقوص:

* اسم الفاعل:

[1] ويكون في الاعلام، إذ تُغيّر فيها الحركة؛ ليقع الفرق بين الجنس المنقول عنه والعلم المنقول إليه.

* الحذف:



۞ مسرد المصادر والمراجع

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية، ط1، 1987.
2. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر.
3. الإتباع، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
4. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، ط1، دار الكتب العلمية – لبنان – 1419هـ–1998م.
5. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، ط1، دار الفكر، لبنان 1416هـ– 1996م .
6. أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، مكتبة السعادة – مصر – 1963م .
7. ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق د.رجب عثمان محمّد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة1982م
8. الأزهية في علم الحروف، لعليّ بن محمّد الهرويّ، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق1982.
9. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر1399هـ 1979م.
10. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان1417 هـ 1996م .
11. أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط1، دار الجيل، بيروت1415هـ 1995م.
12. إسفار الفصيح، لأبي سهل محمّد بن عليّ الهرويّ، تحقيق: د.أحمد بن سعيد قشّاش، ط1،الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة 1420هـ

13. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللّغويّين، عبدالباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د.عبد المجيد دياب، ط1، مركز الملك فيصل، الرّياض1406هـ1986م

14. الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط3، عالم الكتب، القاهرة1423هـ2003م.

15. الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر .

16. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل - بيروت - 1412 - 1992 .

17. إصلاح الخلل، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، 2002م.

18. إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط4، دار المعارف – القاهرة.

19. الأصمعيّات للأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، ط3، 1967م.

20. الأصول في النحو لابن السّرّاج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت1985م.

21. الإعجاز والإيجاز، لأبي منصور عبد الملك عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، ط3، دار الغصون-بيروت/لبنان1405هـ - 1985م .

22. إعْراب القراءات الشّواذّ، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد السيّد عزّوز، ط1، عالم الكتب، بيروت 1417- 1996م .

23. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د.زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب - بيروت - 1409هـ- 1988م .

24. الأعلام، لخير الدّين الزّركلي، بيروت1974م.

25. الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر- لبنان.

26. الإغفال، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د.عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث2003م.

27. الافتتاح شرح المصباح، لحسن باشا الأسود، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب معن يحيى محمد العبادي، جامعة الموصل/كلية الآداب1424هـ-2003م.
28. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثّانية، جامعة بنغازي، 1394هـ 1974م
29. الإقليد في شرح المفصّل، تاج الدين الجندي، تحقيق د. محمود الدّراويش ، منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ط1، 1423هـ-2002م.
30. أمالي ابن الشّجري، ابن الشّجري علي بن محمّد بن حمزة العلوي، تحقيق د.محمود الطّناحي، ط1، مكتبة الخانجي ، القاهرة، 1413هـ-1992م.
31. الأمالي في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت1398هـ 1978م.
32. الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان علي بن محمد ابن العباس التوحيدي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان1424هـ2003م.
33. أنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، شهاب الدين بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد خان، ط2، دار الكتب العلمية- بيروت- 1986.
34. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1973م.
35. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عدلان الموصلي النحوي، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1405هـ 1985م .
36. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت 1987م.
37. الأنوار ومحاسن الأشعار، أبو الحسن علي بن محمد بن المطهر العدوي المعروف بالشمشاطي، تحقيق : صالح مهدي العزاوي، منشورات وزارة الأعلام العراقية، بغداد، العراق1976م.
38. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط5، دار الجيل - بيروت - 1399هـ 1979م .
39. الإيضاح العضدي لأبي علي الفَارِسِيّ، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطّباعة والنّشر، ط2، 1988م 1408هـ.
40. إيضاح الشّعر، (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق1988م.

41. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو عليّ القيسيّ، تحقيق د.محمّد بن حمود الدّعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1408هـ 1987م.
42. الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، تحقيق: د.إبـــراهيم محمّـــد عبـــدالله، ط1، دار سعدالدّين، دمشق1425هـ2005م.
43. الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، ط4، دار إحياء العلوم- بيروت 1419هـ 1998م.
44. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين ابن نجيم الحنفي، ط2، دار المعرفة- بيروت.
45. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف، بيروت.
46. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة - بيروت - الطبعة : بلا ، تحقيق : بلا .
47. البديع في علم العربيّة، ابن الأثير الجزري، تحقيق ودراسة: د.فتحي أحمد ود. صالح العايـــد، منشورات مركز إحياء التّراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، ط1420،1هـ.
48. البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبـــو الفضـــل إبراهيم، دار المعرفة – بيروت1391.
49. البصائر والذخائر، لأبي حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي، تحقيق : د.وداد القاضي، ط4، دار صادر-بيروت/لبنان1419هـ-999م.
50. بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق محمد أبـــو الفضـــل إبراهيم، مطبعة عيس البابي الحلبي، مصر1384هـ-1964م.
51. البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة، الفيروز أبادي، تحقيق محمّد المصري، منشورات وزارة الثّقافـــة، دمشق 1979م.
52. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر1417 هـ _ 1996 م.
53. البيان في شرح اللّمع، الشّريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق د.علاء الدّين حمويّـــة، ط1، دار عمّار للنشر والتوزيع1423هـ 2002م.
54. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980.
55. البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب – بيروت.

56. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة1393هـ1973م.
57. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين ، دار الهداية.
58. تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق د.نوري ياسين الهيتي، إصدارات وزارة الثّقافة والسّياحة، صنعاء1425هـ2004م
59. تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت1990م.
60. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى، ط1، دار الكتاب العربي – لبنان، بيروت – 1407هـ – 1987م.
61. تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية– بيروت .
62. تاريخ علماء المستنصرية، تأليف:ناجي معروف، ط2، مطبعة العاني، بغداد.
63. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر – بيروت – 1995.
64. التبصرة والتذكرة للصّيمريّ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، منشورات مركز البحث العلمي، مكّة المكرّمة، ط1، 1982م.
65. التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمّد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1976م.
66. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين للعكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت 1986 .
67. تحبير التيسير في القراءات العشر، لابن الجزري، دراسة وتحقيق: د.أحمد محمّد القضاة،ط1، جمعيّة المحافظة على القرآن الكريم، ودار الفرقان للنّشر والتوزيع، الزرقاء1421هـ2000م.
68. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2 ، 1994 .

69. تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، تحقيق:د.حسن الملخ، ود.سهى النعجة، عالم الكتب الحديث، إربد 1426هـ-2005م.
70. تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.عبّاس مصطفى الصّالحي، دار الكتاب العربيّ، بيروت.
71. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
72. التذكرة الحمدونية، ابن حمدون محمد بن الحسن، تحقيق : إحسان عباس، بكر عباس، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان - 1996م .
73. تذكرة النّحاة لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق: د.عفيف عبدالرّحمن، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1986م.
74. ترشيح العلل في شرح الجمل، الخوارزمي، تحقيق عادل محسن العميري، مطبوعات جامعة أم القرى، ط1 ، 1419 هـ .
75. تزيين الأسواق بتفصيل العشاق، داود بن عمر الأنطاكي الضرير، تحقيق: د.محمد التونجي، ط1، عالم الكتب - بيروت/ لبنان 1413هـ - 1993 .
76. التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري،خالد بن عبد الله، دراسة وتحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط1، 1997.
77. التعازي والمراثي، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان1417 هـ - 1996م .
78. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدّماميني، بدر الدين، تحقيق : د. محمد عبد الرحمن المفدّى ، ط1 ، 1983 ، بدون .
79. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت - 1422هـ -2001م.
80. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت - 1421هـ - 2000م.
81. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، ط1، دار الرشيد-سوريا1406 - 1986م.
82. التكملة، أبو عليّ الفارسي، تحقيق ودراسة د.كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب1419هـ،1999م.

83. التكملة لكتاب الصلة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - لبنان - 1415هـ- 1995م.
84. تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطي، تحقيق. د.مصطفى جواد، دمشق1962م.
85. التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري، لابن جني، حققه وقدم له: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، ط1، مطبعة العاني، بغداد1381هـ - 1963م.
86. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: مجموعة من الأساتذة، ط1، دار السلام، القاهرة1428هـ2007م.
87. التنبيه والإيضاح، لابن بري، تحقيق: مصطفى حجازي، وعلي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب1980م.
88. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت - 2001م.
89. توجيه اللّمع لابن الخبّاز، دراسة وتحقيق: أ.د فايز دياب، ط1، دار السّلام للطباعة والنشر1423هـ2002م.
90. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك للمرادي، د.عبدالرحمن سليمان، ط1، دار الفكر العربي 1422هـ-2001م.
91. التوطئة لأبي عليّ الشّلوبين، تحقيق يوسف المطوع، دار التّراث العربي، القاهرة.
92. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر1395 هـ 1975م.
93. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي، دار المعارف - القاهرة.
94. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار الفكر - بيروت - 1405هـ.
95. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب - القاهرة
96. الجمل في النحو للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: يسرى عبد الغني عطية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1985.
97. الجمل في النحو لأبي القاسم الزّجّاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة ودار الأمل، ط1، 1984م.

98. الجمل في النّحو المنسوب للخليل، (لابن شقير)، تحقيق: د. فخر الـدّين قبـاوة، مؤسّسـة الرّسالة، ط1، بيروت1985م.
99. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم – بيروت.
100. جمهرة الأمثال، الشيخ الأديب أبو هلال العسـكري، دار الفكـر، بـيروت1408هـ 1988م.
101. جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، ط3، دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان1424 هـ – 2003 م .
102. جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت1987م.
103. الجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت1983م.
104. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله ، تحقيق : د. عبد العـال سالم مكرم، ط4، دار الشروق- بيروت- 1401.
105. حجّة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمّد بن زنجلة، تحقيـق سـعيد الأفغـاني، ط5، مؤسّسة الرّسالة، بيروت 1422هـ _ 2001م.
106. الحجّة للقرّاء السّبعة، أبو عليّ الفارسي، حقّقه بدر الدّين قهوجي وبشير حويجاتي، ط1، دار المأمون للتّراث، دمشق 1413هـ _ 1993م.
107. حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت – 1984م .
108. الحلل في شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسـي، تحقيـق: د.يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان – 1424هـ –2003م .
109. الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الـدين أحمـد، عـالم الكتب، بيروت1403هـ1983م.
110. (الحماسة المغربية) مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي، تحقيق:محمـد رضـوان الدايـة، ط1،دار الفكـر المعاصـر، بيروت1991م.
111. الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هـارون، دار الجيـل، لبنان، بيروت1416هـ 1996م.

112. خزانة الأدب وغاية الأرب، تقي الدين أبي بكرعلي المعروف بابن حجة الحموي، تحقيق: عصام شقيو، ط1، دار ومكتبة الهلال-بيروت1987م.
113. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، واميل بديع اليعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت1998م .
114. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت.
115. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، لمحمد أمين المحبي، دار النشر : دار صادر ، بيروت
116. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق د.أحمد محمّد الخرّاط، ط1، دار القلم، دمشق1986م.
117. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد، ط2، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند1392هـ، 1972م.
118. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1418هـ1998م .
119. الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة، للشنقيطي، ط2، 1973، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
120. الدعاء للطبراني، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت1413م
121. دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت 1415هـ 1995م.
122. الدليل الشافي على المنهل الصافي، يوسف بن تغري بردي، تحقيق وتقديم:فهيم شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
123. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية– بيروت.
124. ديوان الأسود بن يعفر، صنعة:د.نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
125. ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.
126. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: د.سجيع جميل الجبيلي، ط2، دار صادر، بيروت1425هـ-2005م.

127. ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح:د.محمد يوسف نجم، دار صادر، ودار بيروت، بيروت1380هـ- 1960م.

128. ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عنى بتحقيقه: د.عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة، دمشق، 1379هـ-1960م.

129. ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وتحقيق:علي ذوالفقار شاكر، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1404هـ 1984م.

130. ديوان تميم بن أبي بن مقبل، شرح: مجيد طراد، ط1، دار الجيل، بيروت 1418هـ 1988م.

131. ديوان حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، دراسة وتحقيق: د.عادل سليمان جمال، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة1411هـ-1990م.

132. ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، ط1، مصطفى البابي الحلبي، 1378هـ-1958م.

133. ديوان الحماسة لأبي تمام برواية الجواليقي، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد صالح، ط1، دار الجيل، 1422هـ-2002م.

134. ديوان دعبل بن علي الخزاعي، شرح: مجيد طراد، ط1، دار الجيل، بيروت، 1418هـ-1998م.

135. ديوان ذي الرّمّة، شرح الخطيب التبريزي، تقديم: مجيد طراد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت1413هـ -1993م.

136. ديوان رؤبة بن العجاج، (مجموع أسعار العرب)، اعتنى بتصحيحه:وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

137. ديوان السموأل، صنعة نفطويه، تحقيق وشرح:د.واضح الصمد، ط1، دار الجيل، 1416هـ1996م.

138. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.

139. ديوان أبي طالب، جمعه وحققه:د.محمد التونجي، ط3، دار الكتاب العربي، 1418هـ-1998م.

140. ديوان طرفة بن العبد، تقديم وشرح: عبد القادر محمد مايو، ط1، دار القلم العربي، حلب، سوريا، 1420هـ - 1999م.

141. ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي، تحقيق: حسان فـلاح أوغلـي، ط1، دار صـادر، بيروت1997م.
142. ديوان عامر بن الطفيل بشرح ابن الأنباري، تحقيق ودراسة:د.أنور ابو سـويلم، ط1، دار الجيل، بيروت1416هـ-1996م.
143. ديوان عبدالله بن رواحة الأنصاري الخزرجي، دراسة وجمع وتحقيق:د.حسن محمد بـاجودة، مكتبة دار التراث، القاهرة1972م.
144. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق:د.محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
145. ديوان أبي العتاهية، قدم له وشرحه:مجيد طراد، ط1، دار الكتاب العـربي، 1415هـ-1995م.
146. ديوان العجاج رواية الأصمعي، عنى بتحقيقه د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت
147. ديوان عروة بن حزام، جمع وتحقيق وشرح: أنطوان محسـن القـوّال، ط1، دار الجيـل، بيروت1416هـ-1995م.
148. ديوان عروة بـن الـورد، شـرح وتقـديم: د.سـعدي ضـناوي، ط1، دار الجيـل، بيروت1416هـ-1996م.
149. ديوان علقمة الفحل، حققه: لطفي الصقال، ودريّة الخطيب، ط1، دار الكتـاب العـربي، حلب1389هـ-1969م.
150. ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت.
151. ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي، صنعه: هاشم الطعان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
152. ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت1380هـ-1960م.
153. ديوان القطامي، تحقيق ودراسة: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب2001م.
154. ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د.ناصر الدين الأسد، ط2، دار صادر، بيروت1387هـ-1967م.
155. ديوان قيس لبنى(قيس بن ذريح)، جمعه وحققه وشرحه:د. عفيف حاطوم، ط1، دار صادر، بيروت1998م.
156. ديوان كثير عزة، تحقيق: د.إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت1391هـ-1971م.
157. ديوان كعب بن زهـير، تحقيـق وشـرح:د.محمـد يوسـف نجـم، ط2، دار صـادر، بيروت1423هـ-2002م.

158. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق:سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد.
159. ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت.
160. ديوان مجنون ليلى، شرح:عدنان زكي درويش، دار صادر، بيروت2006م.
161. ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، ط1، دار صادر، بريوت2000م.
162. ديوان المعاني، الإمام أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، دار الجيل، بيروت.
163. ديوان ابن المعتز، شرح: د.يوسف شكري فرحات، ط1، دار الجيل، بيروت1415هـ-1995م.
164. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار المعارف، القاهرة.
165. ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه:د.واضح الصمد، ط1، دار صادر، بيروت1998م.
166. ديوان أبي نواس، حققه وشرحه: سليم خليل قهوجي، دار الجيل، بيروت1422هـ-2003م.
167. رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية- بيروت/لبنان1422 هـ -2001 م .
168. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، دار العلم، ط2، دمشق1985م.
169. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
170. الروض الأنف
171. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت – 1412 هـ -1992م.
172. زهر الآداب وثمر الألباب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، تحقيق: أ.د.يوسف على طويل ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان1417 هـ 1997م .
173. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف – مصر – 1400هـ.
174. سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق:د.حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق1985م.

175. سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق 1983.
176. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان1417هـ1997م .
177. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز – مكة المكرمة – 1414 – 1994.
178. (سنن الترمذي)، الجامع الصحيح، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي،تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون دار إحياء التراث العربي، بيروت .
179. سنن الدارمي، لعبدالله بن عبدالرحمن أبي محمد الدارمي، ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، ط1، دار الكتاب العربي – بيروت – 1407هـ.
180. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت1411 – 1991.
181. سنن ابن ماجه، للقزويني محمد بن يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر–بيروت.
182. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط9، مؤسسة الرسالة–بيروت– 1413م.
183. السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد ط1، دار الجيل، بيروت1411هـ
184. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، ط1، دار بن كثير–دمشق – 1406هـ .
185. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق: محمد على سلطاني، دار المأمون للتراث 1979م.
186. شرح أبيات مغني اللّبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقّاق، ط1، منشورات دار المأمون للتراث1973م.
187. شرح أبيات المفصّل والمتوسّط، للشريف الجرجاني، تحقيق د.عبدالحميد جاسم الكبيسي، ط1، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت 1421هـ2000م.
188. شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق:عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
189. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حامد، دار الكتب العلمية1998م.

190. شرح ألفية ابن معط، للقواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط1، مكتبة الخريجي، الرياض 1985.
191. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود. مُحَمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1 ،1990.
192. شرح التسهيل للمرادي، القسم النحوي، ةتحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة1427هـ2006م.
193. شرح التّصريف، عمر بن ثابت الثّمانيني، تحقيق د.إبراهيم البعيمي، ط1، مكتبة الرّشد، الرّياض، 1419هـ-1999م.
194. شرح التعريف بضروريّ التصريف ، ابن إياز، تحقيق د.هادي نهر، ود.هلال ناجي، ط1،دار الفكر للطّباعة والنّشر، عمّان1422هـ-2002م.
195. شرح جُمل الزّجّاجي، علي بن محمّد بن خروف الإشْبيليّ، تحقيق د. سلوى محمد عرب، ط1، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة، مكّة المكرّمة 1419هـ.
196. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، منشورات وزارة الأوقاف ، بغداد 1982م.
197. شرح ديوان امرئ القيس، ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم، تأليف حسن السندوبي، ط5، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
198. شرح ديوان أبي تمام، للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: الأستاذ إبراهيم نادن، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، الرباط، 1425هـ-2004م.
199. شرح ديوان جرير، تأليف محمد إسماعيل الصاوي، دار الأندلس للطباعة والنشر.
200. شرح ديوان حسان بن ثابت، ضبط وتصحيح:عبدالرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت-لبنان1386هـ-1966م.
201. شرح ديوان الحماسة، التبريزي، دار القلم - بيروت.
202. شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت.
203. شرح ديوان المتنبي، وضعه: عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.
204. شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، بدون.
205. شرح شافية ابن الحاجب، الرّضي الاستراباذي، تحقيق محمّد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت1402هـ1982م.

206. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - 1404هـ 1984م.
207. شرح شعر زهير بن أبي سلمى، لأبي العباس ثعلب، تحقيق:د.فخر الدين قباوة، ط1، دار الفكر المعاصر، 1417هـ 1997م.
208. شرح شواهد الإيضاح لابن برّي، تحقيق د.عيد مصطفى درويش، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة 1405 هـ1985م.
209. شرح شواهد شرح التحفة الورديّة، عبد القادر البغدادي، تحقيق د.عبدالله بن علي الشّلال، ط1، مكتبة الرّشد، الرّياض،1421هـ2001م.
210. شرح شواهد شرح الشّافية للرّضي، عبد القادر البغدادي، تحقيق محمّد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان1982م.
211. شرح شواهد المغني، للسّيوطي، تصحيح وتعليق الشّيخ محمّد محمود الشّنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
212. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر- سوريا1405هـ 1985م.
213. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان الدّوري، مطبعة العاني، بغداد 1397هـ-1977م.
214. شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن عليّ بن فضّال المجاشعي، د.عبدالفتّاح سليم، مكتبة الآداب، ط2، القاهرة1426هـ2005م.
215. شرح الفصيح لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، تحقيق: إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث، مكّة المكرّمة 1417هـ.
216. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة - 1383.
217. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، ط5، دار المعارف ، مصر.
218. شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي عبدالعزيز بن جمعة، تحقيق د.علي الشّوملي، ط1، دار الكندي، ودار الأمل، إربد2000م 1421هـ.

219. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.
220. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، نسخة مخطوطة مصورة عن دار الكتب المصرية، رقم137 نحو4.
221. شرح اللّمع في النّحو، القاسم بن محمّد الواسطيّ الضّرير، د.رجب عثمان،ط1 مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ- 2000م.
222. شرح اللّمع، الباقولي الأصفهانيّ، تحقيق د.إبراهيم أبوعباة، ط1، منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض 1410هـ 1990م.
223. شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط1 الكويت1984.
224. شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج للدماميني، دراسة وتحقيق: عبد الحافظ حسن العسيلي، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة1429هـ2008م.
225. شرح المفصّل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
226. شرح المفصّل الموسوم بالتخمير، الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين ،ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 1421هـ
227. شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين عمر بن محمد الأزدي، دراسة وتحقيق: د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة ط2، بيروت1994.
228. شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر،ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرّمة1418-1997م.
229. شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، الكويت1984م.
230. شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك، أبو زيد عبدالرّحمن المكودي، حقّقه د.فاطمة راشد الرّاجحي، جامعة الكويت 1993م.
231. شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق د.فخر الدّين قباوة، ط1، المكتبة العربيّة، حلب1393هـ - 1973م.
232. شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك، ابن النّاظم، تحقيق محمّد باسل عيون السّود،ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت 1420هـ-2000م.
233. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان 1418هـ - 1998م.

234. شرح هاشميات الكميت، تحقيق: د.داود سلوم، ود.نوري القيسي، ط1، عـالم الكتـب، ومكتبة النهضة العربية،1404هـ-1984م.
235. شعب الإيمان، اسم لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت1410.
236. شعر الأحوص بن محمد الأنصاري، جمع وتحقيق:د.إبراهيم السـامرائي، مطبعـة النعمـان، النجف الأشرف، 1388هـ-1969م.
237. شعر الأخطل، صنعة السكري، تحقيق:د.فخر الدين قباوة، ط4، دار الفكر المعاصر-دمشق، ودار الفكر-بيروت1416هـ-1996م.
238. شعر أبي زبيد الطائي، جمع وتحقيق:د.نوري حمودي القيسـي، مطبعـة المعـارف، بغـداد، 1967م.
239. شعر عبـدالله بـن الزبعـرى، تحقيـق: د.يحيـى الجبـوري، ط2، مؤسسـة الرسـالة، بيروت1398هـ-1978م.
240. شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ، بيروت .
241. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير، اليمامة- بيروت 1407-1987م.
242. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت1414 هـ 1993
243. الصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة، التّيليّ إبراهيم بن الحسين، تحقيق محسن بـن سـالم العميري، معهد البحوث العلميّة، جامعة أمّ القرى1420 هـ.
244. الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: علـي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بـيروت- 1406هـ-1986م.
245. ضرائر الشـعر لابن عصفور، تحقيـق: السـيد ابـراهيم محمـد دار الأندلسـي، ط2، بيروت1982 .
246. ضرائر الشّعر، أو كتاب ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، القزّاز القيرواني، تحقيـق د.محمّـد زغلول سلاّم ود.محمّد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندريّة.

247. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت
248. طبقات أعلام الشيعة، الأنوار الساطعة في المائة السابعة، الشيخ آغا بزرك الطهراني، تحقيق: علي نقي فنروي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972م.
249. طبقات فحول الشّعراء، محمّد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدني، جدّة.
250. طبقات النّحويّين واللّغويّين، أبو بكر الزّبيدي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبـــراهيم، ط2، دار المعارف.
251. العباب الزاخر، للصاغاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مطبعة دار الرشيد، بغداد.
252. العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان1420هـ—1999م .
253. علل النّحو لأبي الحسن الورّاق، تحقيق: د . محمود جاسم الدرويش، ط 1، مكتبة الرشد، الرياض 1999 .
254. عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللّسان والقلم، (شرح المقدّمة المحسبة في النّحــو) لابن هطيلٍ اليمني، دراسة وتحقيق: د.شريف عبدالكريم النجار، دار عمّار، 2007م.
255. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التـــراث العربي – بيروت.
256. عيار الشعر، أبو الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة .
257. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي ود إبراهيم الســـامرائي، دار ومكتبة الهلال.
258. غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعـــة العاني، بغداد 1397.
259. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خـــان، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت1396 .
260. غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق الحربي، تحقيق: د. سليمان إبـــراهيم محمد العايد، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة1405 هـــ.
261. غريب الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، تحقيق: عبد الكـــريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة – 1402هـــ.

262. الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعرفة – لبنان.
263. الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، البعلي محمد بن أبي الفتح، تحقيق : د. ممدوح محمد خسارة، ط1، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2002 م.
264. فرحة الأديب، الأسود الغندجاني، حققه د.محمد علي سلطاني، دار قتيبة للنشر والتوزيـــع، دمشق1980.
265. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيـــق د.عبـــد المجيـــد عابـــدين ود.إحسان عباس، ط1 ، 1958 م.
266. الفصـــول الخمسون لابن المعطي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، القاهرة.
267. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، ط1، دار البشير – عمان – 1410هـ 1990م
268. الفوائد الضّيائيّة شرح كافية ابن الحاجب، الجامي، عبد الرحمن، دراسة وتحقيق أسامة طـــه الرّفاعي، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد 1983.
269. الفوائد والقواعد، الثّمانيني، عمر بن ثابت، تحقيق د.عبدالوهاب الكحلة، ط1، مؤسّســـة الرّسالة، بيروت 1422هـــ-2002م.
270. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة – بيروت.
271. الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي – القاهرة1417 هـــ - 1997 م.
272. الكافية في النحو، ابن الحاجب، تحقيق د.طارق نجم عبدالله،ط1،دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدّة1407هـــ-1986م.
273. كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل – بيروت.
274. كتاب الكتاب، لابن درستويه، تحقيق:د.إبراهيم السامرائي، ود.عبدالحسين الفتلـــي، ط1، دار الجيل1412هـــ-1992م.
275. الكشاف عن حقائق التتزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، أبو القاسم محمود بـــن عمـــر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
276. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبـــدالله القســـطنطيني الرومـــي الحنفي(حاجي خليفة)، دار الكتب العلمية – بيروت1413هـــ 1992م.

277. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م.
278. اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك ، ط2، دار الفكر - دمشق - 1405هـ 1985م.
279. لباب الإعراب، تاج الدّين الإسفراييني، دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب، ط1، دار الرّفاعي، الرّياض1405-1984م.
280. اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار صادر- بيروت1400هـ - 1980م.
281. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د.عبد الإله النبهان وغازي طليمات ، ط1، دار الفكر - دمشق - 1416هـ 1995م.
282. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان1419 هـ 1998م .
283. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط1، دار صادر - بيروت.
284. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ط3، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1406-1986م.
285. اللّمحة في شرح المُلحة، محمّد بن الحسن الصّايغ، دراسة وتحقيق إبراهيم الصّاعدي، ط1، منشورات الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة 1424هـ
286. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
287. ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1971 .
288. ما يحتمل الشعر من الضرورة، السيرافي، تحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة دار المعارف، ط3، 1993 .
289. المبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة - بيروت.
290. المتبع في شرح اللّمع، أبو البقاء العكبري، دراسة وتحقيق عبدالحميد حمد الـزّويّ، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1994م.

291. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد المعروف بابن الأثير، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت- 1995م.
292. مجاز القرآن، أبوعبيدة معمّر بن المثنى، تحقيق: محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.
293. مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون،2، دار المعارف، مصر.
294. مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، ط2 ، القاهرة 1983 .
295. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، اسم المؤلف: علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي - القاهرة ، بيروت - 1407هـ.
296. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، ط1، دار الوعي، حلب1396هـ .
297. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار المعرفة - بيروت.
298. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعرء والبلغاء، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني، تحقيق: عمر الطباع، دار القلم - بيروت1420هـ- 1999م.
299. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة 1994.
300. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية - لبنان - 1413هـ- 1993م.
301. المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق:د.شريف عبد الكريم النجار، ط1، دار عمار14312هـ-2010م.
302. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت - 2000م.
303. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، عنى بنشره برجستراسر، دار الهجرة.

304. المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، تحقيق: خليل إبــراهيم جفال ، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت1417هـ 1996م .
305. المذكّر والمؤنث، أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ، تحقيق د.طارق الجنابي، ط2، دار الرّائد العربي، بيروت1406هـ-1986م
306. مرآة الجنان وعبرة اليقظان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليــافعي، دار الكتاب الإسلامي- القاهرة - 1413هـ - 1993م.
307. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبــراهيم، ط2، دار الفكــر العربي، القاهرة1394هـ 1974م.
308. المرتجل، لابن الخشّاب، تحقيق علي حيدر، دمشق 1392هـ1972م.
309. المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق محمّد جاد المولى وعلي البجّاوي ومحمّد أبــو الفضــل إبراهيم، صورة طبق الأصل عن طبعة دار إحياء الكتب، دار الفكر، بيروت.
310. المسائل البصريّات، الفارسيّ أبو عليّ، تحقيق ودراسة د.محمّد الشّاطر، ط1، مطبعة المــدني 1405هـ -1985م.
311. المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ودار المنارة، ط1، بيروت 1987 .
312. المسائل الشّيرازيّات، أبو عليّ الفارسي، حقّقه د.حسن هنــداوي، ط1، كنــوز إشــبيليا، الرّياض، 1424هـ 2004م.
313. المسائل العضديات لأبي على الفارسي، تحقيق: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1986م.
314. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي دراسة و تحقيق: صــلاح الــدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد .
315. المسائل المنثورة، أبو عليّ الفارسي، تحقيق شريف عبد الكريم النجّــار ، ط1، دار عمّــار للنشر والتوزيع، عمّان2003.
316. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق، د.محمّد كامل بركات، منشــورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، مكّــة المكرّمــة، دار المدني للطباعة والنّشر والتوزيع 1405هـ-1984م.
317. المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري،ط2، دار الكتب العلمية - بيروت - 1987م.

318. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة – بيروت – 1405.
319. مصباح الرّاغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السّيّد، للعلاّمة محمّد بن عزّ الدّين المفــتي، تحقيــق عبــدالله شمــام، ط1،مكتبــة التــراث الإســلامي، صــعدة، اليمن1426هـ2005م
320. المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، لابن يسعون أبي الحجاج يوسف بن يبقــى، تحقيــق ودراسة:د.محمد الدعجاني، ط1، منشــورات الجامعــة الإســلامية بالمدينــة المنــورة، 1429هـ-2008م.
321. معاني الحروف للرماني، حققه الشيخ عرفان بن ســليم العشــا،ط1، المكتبــة العصــرية، 1426هـ2005م.
322. معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، ط2، 1981.
323. مَعاني القرآن، يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق أحمد نَجاتيّ ومحمد علي النّجّار، دار السّرور.
324. معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني،ط1، جامعة أم القرى – مكة المرمة – 1409هـ.
325. معاني القــرآن و إعرابه للزجاج، تحقيق : عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت 1983.
326. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت – 1367هـ 1947م.
327. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومــي الحموي، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت – 1411 هـ – 1991م.
328. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار الفكر – بيروت.
329. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبــو عبيد، تحقيق: مصطفى السقا، ط3، عالم الكتب – بيروت – 1403هـ.
330. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: بشار عواد معروف ، شعيب الأرناؤوط ، صالح مهــدي عبــاس، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت – 1404هـ.
331. المغني في النّحو لابن فلاح اليمني ، تحقيق: د.عبد الرزّاق السّــعدي، ط1، دار الشّــؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد1999م.

332. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د . مازن المبارك، محمد علي حمد الله ، ط6،دار الفكر – دمشق – 1985م.
333. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د . علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال – بيروت – 1993م.
334. المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون – بيروت.
335. المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث، مكّة المكرّمة1428هـ
336. المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، (شرح الشّواهد الكبرى)، للعيني بدر الدّين محمود بن أحمد، تحقيق: محمّد باسل السّود، منشورات محمّد علي بيضون، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان1426هـ 2005م.
337. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، دار الجيل – بيروت – لبنان – 1420هـ – 1999م.
338. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني ،تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد ، 1982.
339. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.
340. المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، ط1، القاهرة ، 1988 .
341. المقرّب، ومعه مثل المقرّب لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، منشورات محمّد علي بيضون، ط1،دار الكتب العلميّة، بيروت،1418هـ 1998م.
342. المقصور والممدود، للفراء، حققه وشرحه ماجد الذهبي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت1403هـ 1983م.
343. منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.
344. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، ط1، دار صادر، بيروت1358هـ.

345. المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي لكتاب التصريف للإمامِ أبي عثمان المـــازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلـــبي، القاهرة 1954.

346. المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، لرضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر الأربلـــي، رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب عبدالرحمن بن عبدالله الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية اللغة العربية1411هـ1990م.

347. المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي، تحقيق:د.نبيل محمد عبد العزيز، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة1988م.

348. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط1، مكتبة الرسالة – بيروت – 1415هـ 1996م.

349. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، الدلائي محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط ، تحقيق مصطفى الصادق العربي ،بدون دار نشر وسنة نشر.

350. نتائج الفكر في النحو للســهيلي، تحقيــق: د. محمــد إبــراهيم البنــا، دار الاعتصــام، القاهرة،1984.

351. النجم الثّاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمّــد بــن أبي القاسم، تحقيق د.محمّــد جمعــة، ط1، مؤسّســة الإمــام زيــد بــن علــي الثّقافيــة، صنعاء1424هـ2003م.

352. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، ط1، المكتبة العصريّة1424هـــ-2003م.

353. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق : د. إحسان عباس، دار صادر- بيروت- 1388هـ .

354. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت 1988 .

355. النكت في القرآن، لابن فضال المجاشعي، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم الحاج علي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض1427هـ2006م.

356. النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشّنتمريّ، تحقيق زهير عبدالمحسن ســلطان، ط1، منشورات المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة، الكويت1407هـ1987م.

357. النوادر، لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت1387-1967م، وطبعة أخـــرى بتحقيق:د.محمد عبد القادر،دار الشروق، بيروت1401هـ،1981م.
358. هدية العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، لاسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبـة المثنّى، بغداد.
359. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيـق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
360. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنـاؤوط وتركـي مصطفى، دار إحياء التراث- بيروت- 1420هـ- 2000م.
361. وفيات الأعيان، ابن خلّكان، تحقيق د.إحسان عبّاس، دار الثّقافة، بيروت.

۞ مسرد أبواب الكتاب وموضوعاته


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com